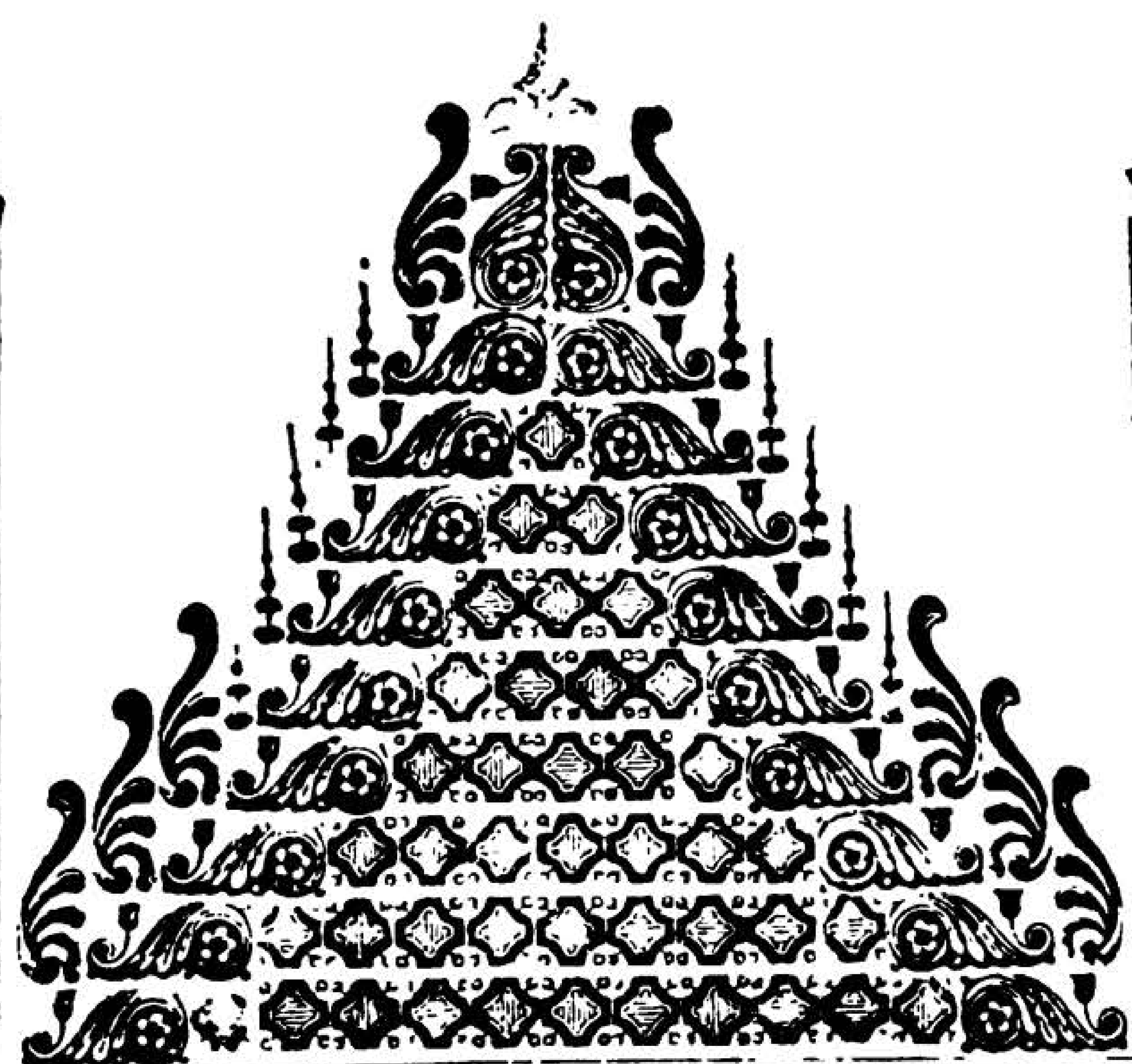
* هـــذا شرح قطر الندى وبل *
* الصدى لمولفه العلامة الهمام *
* ابن هشام وعليه حاشية *
* النحرير العفيف الشيخ *
* سيدي حسن الشريف *
* رحمهمـــا الله *
* تعـــالى *
* آميـــن *



بسم الله الرحمن الرحيم

وصلى الله على سيدنا ومولانا محمد وسلم

حمدا لمن رفع مقام من انتصب لخفض اعدائه * وشكرا لمن جزم بالاحسان للعامل باوامر انبيائه * وصلاة وسلاما على من رفع قواعد الدين واشادها * وخفض كلمة البهتان وابادها * وعلى آله اولي الصدق والاخلاص * واصحابه الذين بذلوا الجهد في نصرته ولم يكن لهم من مناص * وبعد فهذه تحقيقات فائقة * وتدقيقات رائقة وحواشي عجيبة * ونكات غريبة * وضعتها على شرح المقدمة المسماة بقطر الندى * وبل الصدى * المنسوب لافضل المحققين * وخاتمة المدققين * ابي محمد عبد الله بن هشام الانصاري * صب عليه شآبيب رحمته الباري * جمعتها من اصول عديدة * وتواليف غريبة مفيدة *

بسم الله الرحمن الرحيم
قال الشيخ الامام العالم العلامة جمال المتصدرين وتاج القراء تذكرة ابي عمرو وسيبويه والفرا جمال الدين ابو محمد عبد الله بن يوسف ابن عبد الله بن هشام الانصاري فسح الله له في قبره
الحمد لله

تذكرة لنفسي * ولمن كان على شاكلتي في التصور من ابناء جنسي * جعلها الله خالصة لوجهه الكريم * وموجبة للفوز لديه بجنات النعيم * انه على ذلك قدير * وبالاجابة جدير * قوله الحمد لله * اثر الحمد على الشكر لان الحمد يعم الفضائل والفواصل والشكر يختص بالاخير ولان تصدير الكتاب بثناء الله تعلى اولى للعمل بموجب حديث الابتداء فانه ورد بلفظ الحمد قال عليه الصلاة والسلام كل امر ذي بال لم يبدا فيه بحمد الله فهو اجذم ولانه لموافقة الكتاب المجيد * فانه ورد بلفظ التحميد * وعلى المدح لانه يعم ما لا اختيار فيه للممدوح والحمد يختص بما للممدوح فيه اختيار وقيل المدح يعم غير الحي ويكون قبل الاحسان وبعده والحمد يختص الحي ويكون بعد الاحسان فالحمد اولى لدلالته على كونه تعلى حيا وصل احسانه للعباد وان ماله سبحانه من صفات الكمال * وجزيل النوال * باختياره تعلى وانافة ما بالاختيار * على ما ليس بالاختيار لا تخفى على ذوي الابصار * واثر الجملة الاسمية على الفعلية لدلالتها على الدوام والاستمرار بخلاف الفعلية فانها تدل على التجدد والحدوث فان قلت الحمد لله جملة اسمية خبرها ظرفية والظرفية فعلية تقديرا ولذا جعل اختصار الفعلية مقتضيا لا يراد الظرفية وقد صرحوا بان الجملة الاسمية التي خبرها فعلية تفيد التجدد كالفعلية فكذا اذا كان خبرها ظرفية قلت قد صرحوا بان نحو سلام عليكم يفيد الدوام وكذا قوله انا معكم مع ان الخبر جملة ظرفية فالوجه ان يوفق بان الجملة التي خبرها ظرفية انما تفيد التجدد اذا لم يوجد داع الى الدوام كالعدول مثلا واما اذا وجد كما هنا فتحمل على الدوام وفيه انه يقتضي ان يجوز اذا وجد الداعي الى الدوام ان تحمل الاسمية التي خبرها فعلية على افادة الدوام وهو مشكل جدا لتصريحهم

بانها كالفعلية المحضة في افادة التجدد ولو جاز هذا لجاز ان تحمل الفعلية ايضا على افادة الدوام عند وجود الداعي ولا يقدم عاقل على التزامه اللهم إلّا ان يقال يفرق بين التصريح بالفعل وتقديره والاوجه ان يفرق بين الاسمية التي خبرها فعلية والفعلية بان المقصود في الفعلية نسبة الفعل الى فاعله وانها تدل على التجدد البتة وفي الاسمية المذكورة نسبة الفعل الى المبتدا ولزوم كونها على التجدد ممنوع ولزوم كون النسبة التي في الخبر على التجدد لا يستلزم كون النسبة الى المبتدا كذلك فيجوز ان تحمل هذه الاسمية على افادة الدوام عند وجود الداعي بخلاف الفعلية وقد يقال الظرف انما يقدر بالفعل اذا لم يقع خبرا بل صلة او صفة مثلا واما اذا وقع خبرا فيقدر باسم الفاعل لان الاصل في الخبر الافراد وقد ذكر بعض المحققين ان الانصاف ان المفهوم من قولنا زيد في الدار زيد ثابت في الدار لا ثبت واستقر وفيه بحث وهو انهم ذكروا كون الفعلية مقتضيا لايراد الظرفية فيكون المسند ظرفا فهذا صريح في ان الخبر الظرف مقدر بالفعل و يمكن ان يقال انما قدروا الظرف بالفعل اذا لم يوجد داع الى قصد الدوام والثبات واما اذا وجد فلا بل يقدر اسم الفعل اجابة للداعي كذا في الحواشي الخطابية * قوله رافع الدرجات لمن انخفض لجلاله * الدرجات كما قال في القاموس الطبقات من المراتب وظاهره علية كانت او دنية وقال ابو عبيدة الدرج الى اعلا والدرك الى اسفل والجلال العظمة واللام فيه للتعليل لا صلة لا نخفض كما هي في انتصب لشكر افضاله لان الانخفاض عبارة عن التواضع والتواضع للصفة عبادة لها ولا يعبد إلّا الذات العلية ولهذا منع بعض الفقهآء من ان يقال سبحان من تواضع كل شيء لعظمته كما نقله القرافي في الفرق السادس والعشرين بعد المائة ونصه اذا قال القائل سبحان من تواضع كل شيء

رافع الدرجات لمن انخفض لجلاله

لعظمته فهل يجوز هذا الاطلاق ام لا فقال بعض فقهآء العصر لا يجوز هذا الاطلاق لان عظمة الله صفته والتواضع للصفة عبادة لها وعبادة الصفة كفر بل لا يعبد إلّا الله تعلى ولو عبد عابد علم الله تعلى او ارادته اوغير ذلك من الصفات كفر بل المعبود واحد وهو ذات الله تعلى وقال قوم يجوز هذا الاطلاق وهو الصحيح وعظمة الله تعلى هي المجموع من الذات والصفات وهذا المجموع هو المعبود وهو الاله وهو الذي يجب توحيده وتوحده ولا ثاني له وهو الذي يجب التواضع له كما تقول عظمة الملك جيشه وامواله واقاليمه التي استولى عليها وسطوته وغير ذلك مما وقعت به العظمة في دولته كذلك عظمة الله تعلى هي هذه الامور كلها مع ذاته فهي من موجبات عظمته فاذا اراد المطلق هذا المعنى اولم تكن له نية فلا شيء عليه وان اراد صفة واحدة من صفات الله تعلى وانما حصل التواضع لها وهو العبادة امتنع وربما كان كفرا وهو الظاهر وان اراد بالتواضع غير العبادة وهو القهر والانقياد لارادة الله تعلى وقضائه وقدره وقدرته فالتواضع بهذا التفسير ايضا سائغ لا محذور فيه بل يجب اعتقاده فهذا تلخيص الحق في هذه المسئلة والفتوى فيها في كلامه ولقائل ان يقول لا نسلم ان العظمة هي مجموع الذات والصفات بل مجموع الصفات فقط على ما قرره هو في القسم الخامس من صفات الله تعلى حيث قال القسم الخامس من صفات الله تعلى الصفة الجامعة لجميع ما تقدم من الاربعة وهي عز الله وجلاله وعظمته وكبرياؤه ونحو ذلك من هذا المعنى ولئن سلمنا ان العظمة هي مجموع الذات والصفات فلا نسلم ان المجموع هو المعبود بل المعبود الموصوف بتلك الصفات لا الصفات ولا مجموع الموصوف والصفات والقول بذلك مضاه لقول النصارى في الاقانيم الثلاثة وهو باطل بلا شبهة وقوله كذلك عظمة الله هي هذه الامور كلها مع

ذاته فهي من موجبات عظمته يقال عليه كيف يصح ان تكون الذات
من موجباتها اذ يلزم عليه كون الشيء الواحد موجبا موجبا اذ العظمة على
ما قيل بجموع الذات والصفات فلو كانت الذات موجبة للعظمة والعظمة
عبارة عن مجموع الذات والصفات لكانت الذات موجبة لنفسها وانه
محال فما صححه وان كان هو الصحيح لاكن لا لما قال لان العظمة كما
سبق عبارة جامعة لصفات الكمال والتواضع التصاغر والتضاءل ولا شك
ان كل ما عدا الذات الكريمة والصفات العظيمة متضاءل بالنسبة اليها
وقول المصري ان التواضع للصفة عبادة لها في محل المنع اذ هو دعوى
عارية عن الحجة فلا عبرة بها فظهر مما ذكرناه ان محل الخلاف حيث
جعلت اللام صلة لتواضع اما اذا جعلت للتعليل فينبغي الاتفاق على
جوازه وان محله حيث لم يحمل التواضع على معنى الانقياد والا فهو معنى
صحيح ينبغي الاتفاق على جوازه ايضا فتامله * قوله وفاتح البركات
لمن انتصب لشكر افضاله * في القاموس فتح كمنع ضد اغلق فالمراد
بكونه فاتح البركات كونه غير مانع من انتصب لشكر احسانه اياها من
باب استعمال الملزوم في اللازم اذ ضد الاغلاق ملزوم لعدم المنع
والبركات جمع بركة وهي النما والزيادة والافضال الاحسان وافضل
عليه وتفضل بمعنى واعلم انه قد اشتهر ان بين الحمد والشكر عموما
وخصوصا من وجه فالحمد اعم باعتبار المتعلق واخص باعتبار المورد
والشكر على العكس واخذ بعضهم من قول الزمخشري في الشكر هو
بالقلب واللسان والجوارح ان الشكر مباين للحمد بناء على ان معنى
كلامه ان الشكر لا يكون إلّا بمجموع الثلاثة وهو محتمل لاكن يمكن ان
يريد التنويع الى ان الشكر تارة يكون بالقلب وتارة باللسان وتارة
بالجوارح قال الشيخ بهاء الدين السبكي واما استدلال الزمخشري

وفاتح البركات لمن انتصب لشكر افضاله

على ذلك بقول الشاعـــــر *

افادتكم النعماء مني ثلاثة ۞ يدي ولساني والضمير المحجب

فمنظور فيه بان البيت ساكت عن كون ذلك يسمى شكرا ولقائل ان يقول لا نسلم ان الزمخشري اورد البيت للاستدلال لم لا يجوز ان يكون اورده على وجه التمثيل ولا يتجه الاعتراض * قوله والصلاة والسلام الخ * جمع بينهما لانهما حقوقان بذلك لامر الله بهما جميعا في قوله تعلى يايها الذين ءامنوا صلوا عليه وسلموا تسليما وفي الاية سوال مشهور وهو ان الصلاة ءاكد من التسليم فكيف اكد هو بالمصدر دونها وجوابه انه ترك تاكيدها بالمصدر اكتفاء بما تقدم من الاخبار بان الله وملائكته يصلون على النبي وذلك يفيد انها من الشرف باعلا مكان وهو من اقوى البواعث على تحصيلها فجاء تاكيدها في المعنى بهذا الطريق وفيه نظر فان قلت لاي شيء لم يقل اللهم صل على من مدت الخ كما ورد في تعليمه صلى الله عليه وسلم كيفية الصلاة عليه قلت لمناسبة جملة الصلاة لجملة الحمد المعطوف عليها فان قلت المناسبة لا شك في حصولها بما ذكرت لاكن يلزم مخالفة المروي في كيفية الصلاة عليه قلت الامر كذلك لاكن اللفظ المروي لا يتعين بدليل اطباق المحدثين في كتبهم على غير ذلك اللفظ كقولهم قال صلى الله عليه وسلم وغالب ظني ان بعضا من شراح البرهانية نقل الاجماع على جواز ذلك * قوله على من مدت عليه الفصاحة رواقها ۞ الرواق ككتاب وغراب بيت كالفسطاط او سقف في مقدم البيت الجمع اروقة وروق بالضم وفي الكلام على كل استعارة مكنية وتخييل تقريرها بان يقال شبه الفصاحة ببيت ذات رواق او بساحة ذات فسطاط بجامع الانتفاع بكل وملابسة الانساع في كل وان كان في احدهما حسيا وفي الاخر معنويا تشبيها مضمرا في النفس ولم

والصلاة والسلام على من مدت
عليه الفصاحة رواقها

وشدت به البلاغة نطاقها المبعوث بالايات الباهرة والحجج المنزل عليه قرءان عربي غير ذى عوج وعلى آله الهادين واصحابه

يذكر من اركان التشبيه سوى اسم المشبه واضافة الرواق لها تخييل « قوله وشدت به البلاغة نطاقها » النطاق ككتاب شقة تلبسها المرأة وتشد وسطها فترسل الاعلا على الاسفل الى الارض والاسفل ينجر على الارض وليس لها حجزة ولا نيفق والحجزة بالضم معقد الازار ومن السراويل موضع التكة ونيفق السراويل بالفتح الموضع المتسع منها وفي الكلام نظير ما مر * قوله المبعوث بالايات الباهرة والحجج * الايات جمع ءاية يحتمل ان يراد بها الايات القرءانية وبالحجج ما هو اعم منها مما هو مقارن لدعوى النبوءة فيكون عطف الحجج عليها من عطف العام على الخاص ويحتمل ان يراد بها العلامات الدالة على نبوءته سواء كانت مقارنة لدعوى النبوءة ام لا وبالحجج الحجج المقارنة لدعوى النبوءة فامر العطف على العكس والباهرة الغالبة من بهر القمر كمنع غلب ضوءه ضوء الكواكب « قوله المنزل عليه قرءان عربي » القرءان فعلان بمعنى مفعول يقال قرات الشيء قرءانا جمعته وقرات الكتاب قراءة وقرءانا تلوته ثم نقل الى اللفظ المنزل على محمد صلى الله عليه وسلم المتعبد بتلاوته فخرج بقيد الانزال الاحاديث غير الربانية والتورية والانجيل مثلا وبالاعجاز اي اظهار صدق النبي صلى الله عليه وسلم في دعواه الرسالة الاحاديث الربانية كحديث الصحيحين انا عند ظن عبدي بي الخ والاقتصار على الاعجاز وان انزل لغيره ايضا لانه المحتاج اليه في التمييز وقولنا بسورة منه اي اي سورة كانت من جميع سوره حكاية لاقل ما وقع به الاعجاز الصادق بالكوثر اقصر سورة منه ومثلها فيه قدرها من غيرها بخلاف ما دونه وفائدته دفع ايهام العبارة بدونه ان الاعجاز بكل القرءان فقط وبالمتعبد بتلاوته اي ابدا ما نسخت تلاوته كالشيخ والشيخة اذا زنيا فارجموهما البتة قال عمر رضي الله عنه فانا قد

الذين شادوا الذين وشرف... وكرم * وبعد فهذه نكت حررتها على مقدمتي المسماة بتطر الندى وبل الصدى رافعة لحجابها كاشفة لنقابها مكملة لشواهدها متممة لفوائدها كافية لمن اقتصر عليها وافية

قرانا ها » قوله الذين شادوا الدين » الدين وضع الاهي سائق لذوي العقول باختيارهم المحمود الى ما هو خير لهم بالذات خرج بالالهي الاوضاع الصناعية وبقوله سائق الاوضاع الطبيعية الغير السائقة كانبات الارض وبقوله لذوي العقول افعال الحيوانات المختصة وباختيارهم الاحوال السائقة لا بالاختيار كالوجدانيات وبالمحمود الكفر وقوله بالذات متعلق بالسائق يعني ان الوضع الالاهي بذاته سائق لانه ما وضع إلّا لذلك والدين يضاف الى الله تعالى لصدوره منه والى النبي صلى الله عليه وسلم لظهوره منه والى الامة لتدينهم به وانقيادهم له * قوله فهذه نكت الخ * النكت جمع نكتة وهي الدقيقة سميت بذلك لتاثيرها في النفوس من نكت الارض اذا ضرب فاثر فيها بقضيب او نحوه او لحصولها بحالة فكرية شبيهة بالنكت او مقارنة لها غالبا ويقال لها اللطيفة اذا كان تاثيرها في النفس بحيث يورث نوعا من الانبساط * قوله المسماة بقطر الندى الخ * الندى المطر والصدى العطش * قوله مكملة لشواهدها * الشواهد جمع شاهد وهي الجزئيات التي تذكر لاثبات القواعد لكونها من التنزيل او من كلام العرب الموثوق بعربيتهم فهي اخص من الامثلة اذ هي الجزئيات التي تذكر لايضاح القواعد وايصالها الى فهم المستفيد اعم من ان تكون من التنزيل او كلام من يوثق بعربيته ام لا فالاخصية باعتبار انه يلزم في الشواهد ان تكون من كلام من يوثق به دون الامثلة واما كون الشواهد للاثبات والامثلة للايضاح فامر خارجي عرضي حتى لو اعتبر ذلك فربما يكونان متباينين قاله المولى سعد الدين وانما قال حتى لو اعتبر ذلك فربما يكونان متباينين اذ لو اشترط في كل منهما ان لا يقصد به الغرض المقصود من الاخر مع ما قصد فيه لتحقق التباين الكلي في

ببغية من جنح من طلاب علم العربية اليها والله المسئول ان ينفع بها كما نفع باصلها وان يذلل لنا طرق الخيرات وسبلها انه جواد كريم روف رحيم وما توفيقي إلّا بالله عليه توكلت

الصدق ايضا لاكن يكون الجزءي الذي قصد به الاثبات والايضاح معا واسطة وان لم يشترط كما هو الظاهر بتحقق التباين الجزءي وهو العموم من وجه إلّا ان يريد بقوله يذكر لكذا الصلوح لا ان يذكر له فحينئذ تكون الشواهد اخص ايضا ولذلك قال ربما لاكن تكون تلك الارادة بعيدة * قوله ببغية * في القاموس ابغيته ابغيه بغا وبغآء وبغية بضمهن وبغية بالكسر طلبته كانبغيته * قوله من جنح * في القاموس جنح يجنح ويجنح ويجنح مال * قوله ان ينفع بها كما نفع باصلها * قال الراغب النفع ما يستعان به في الوصول الى الخير وما يتوصل به الى الخير خير وضده الضر قال تعالى ولا يملكون لانفسهم ضرا ولا نفعا * قوله وما توفيقي إلّا بالله * التوفيق جعل الاسباب موافقة المسببات قيل لا بد من تقييد التعريف بما يخص التوفيق بالخير اذ لا يستعمل في جميع اسباب الشر ولا يخفى ان فاعل التوفيق هو الله تعالى وقد استقبح اهل اللسان نسبة الفعل الى الفاعل بالبآء لانه يوهم الآلة فلا يحسن ضربي بزيد اذا كان زيد ضاربا وانما يقال ضربي من زيد فالعربي وما توفيقي إلّا من الله وتوجيهه على ما يستفاد من الكشاف في تفسير سورة هود انه بتقدير مضاف حيث قال وما كوني موفقا إلّا بمعونة الله وتوفيقه * قوله عليه توكلت * اي عليه اعتمدت لا على غيره قال الراغب التوكل يقال على وجهين يقال توكلت لفلان بمعنى توليت له وتوكلت عليه بمعنى اعتمدته قال تعالى وعليه فليتوكل المتوكلون ولا يرد على الحصر وقوع الاعتماد على غيره لان الحصر اضافي بالنسبة الى الاصنام او المراد الاعتماد عليه في تحصيل الاسباب وتيسيرها وهما مختصان به تعالى او ان المقصود بالاعتماد انما هو الله تعالى والاعتماد على غيره صوري ومعنى اعتمدت على فلان اعتمدت على الله بواسطة

فلان وقد يقال المقصود الاعتماد عليه في جميع الامور كما يوخذ ذلك
من حذف المعمول والاعتماد عليه في جميع الامور مختص به لان
بعضها لا يكون إلّا به ومما يسئل عنه معنى على في نحو هذا التركيب
وقد جعله الرضي من الاستعلاء المجازي وحاصل معناه لزوم التفويض
واللائق بالادب عدم التعبير بالاستعلاء مطلقا وان يقال معنى على في
مثله لزوم التفويض الى الله فمعنى توكلت على الله لزمت تفويض امري
اليه واللفظ قد يخرج بشهرته في الاستعمال في الشيء عن مراعات اصل
المعنى كما في قولك ما اعظم الله فقد خرج لفظ على هنا عن معنى
الاستعلاء لاشتهار استعماله بمعنى لزوم التفويض الى الله وعلى هذا
المنوال قوله تعلى كان على ربك حتما مقضيا اي كان واجب الوقوع
بمقتضى وعد الصادق تعلى عن استعلاء شيء عليه قاله الكمال بن ابي
شريف في حواشي المحلي * قوله واليه انيب * اي ارجع بعد
الموت للجزاء على الاعمال اليه لا الى غيره قال تعلى ان الينا ايابهم ثم
ان علينا حسابهم نسئله التوفيق الى احسن الاعمال * والتلبس باكمل
الخصال والافعال * بحرمة حبيبه الاكمل * ورسوله الامثل * وءاله
وصحبه الاخيار * قوله قول * اي مقول ولم يونث الخبر مع ان
شروط التطابق موجودة وهي كونه مشتقا او موولا به وكونه رافعا لضمير
المبتدا وعدم استواء المذكر والمونث فيه لكونه مصدرا واعتبار الاصل في
مثله جائز وهذا الاعتذار انما احتيج اليه لكون المخبر عنه مونثا والخبر مذكرا
واما في قول من قال وحد الكلمة قول مفرد فلا حاجة اليه لان المطابقة
حاصلة فمن اعتذر عنه بما ذكر كما وقع في الحواشي الحفناوية فقد قول
على شيء ظانا انه يقول على غيره * قوله تطلق الكلمة في اللغة على الجمل
المفيدة * هذا الاطلاق مجازي وهو اما مجاز مرسل من قبيل اطلاق اسم

واليه انيب *
ص الكلمة قول مفرد
ش تطلق الكلمة في اللغة على
الجمل المفيدة كقوله تعالى كلا
انها كلمة هو قائلها اشارة الى قوله
رب ارجعون لعلي اعمل صالحا
فيما تركت وفي الاصطلاح على
القول المفرد

الجزء على الكل واما استعارة مصرحة وذلك بان شبه الكلام بالكلمة بجامع الوحدة في كل لان الكلام لما ارتبط بعضه ببعض حصلت له بذلك وحدة فصار شبيها بالكلمة فاطلق اسم المشبه به على المشبه وعلى كل من التوجيهين فالعلاقة تقتضي الاطلاق وعدم الاختصاص بالمفيدة وان اشتهر التقييد بذلك وقول العلامة الغنيمي بعد توجيه الاستعارة ربما يوخذ من هذه العلاقة اشتراط الافادة اذ الارتباط لا يكون في غير المفيدة فيه نظر كيف وقد جعل وجه الشبه الارتباط الذي هو في المشبه به اتم ولا فائدة في الكلمة وانما الارتباط بين حروفها كذا في الحواشي الياسينية وفيه ان وجه الشبه المذكور هو الوحدة لا الارتباط وان كانت الوحدة في المشبه بسببه وكما تطلق لغة على ما ذكر تطلق ايضا على اللفظ المفرد وهذا هو مدلولها الحقيقي ولذا سكت عن بيانه لانه علم من تعرضه المعنى المجازي فقط ان الحقيقي لغة مساو للاصطلاحي وكون الاطلاق المذكور مجازيا صرح به جمع منهم شارح الامتحان ناقلا له عن ابن مالك نصه قال ابن مالك اطلاق الكلمة على احد جزءي العلم المضاف مجاز مستعمل في عرف النحاة واما اطلاقها على الكلام كما يقال كلمة الشهادة فمجاز مهمل في عرفهم مستعمل في اللغة والعرف العام وصرح به يس في حواشيه حيث قال وهذا الاطلاق مجازي فلا وجه لانكاره وان كان المنكر كونه حقيقة فلم يدعه احد اه وبه يسقط ما في الحواشي الحفناوية من ان اعتبار العلاقة انما يناسب اذا كان الاطلاق مجازيا وليس كذلك بل هو على سبيل الحقيقة عند اللغويين والمراد بالجمل الجنس الصادق بالواحدة والاكثر لان لام التعريف التي للجنس تبطل معنى الجمع والمراد بالمفيدة الدالة على معنى يحسن السكوت عليه ❊ قوله

والمراد بالقول اللفظ الدال على معنى كرجل وفرس والمراد باللفظ

والمراد بالقول اللفظ الدال على معنى ❊ مفردا كان او مركبا حسن السكوت عليه ام لا والمراد بالدال الدال بالوضع اعم من ان يكون شخصيا كدلالة

المفردات على معانيها الحقيقية او نوعيا كدلالة المركبات والمجازات وبهذا يضمحل تشكيك بعضهم وحاصله ان دلالة اللفظ تنقسم الى ثلاثة اقسام وضعية كدلالة المفردات على معانيها الحقيقية وعقلية كدلالة المركبات والمفردات المجازية وطبيعية كدلالة اخ على وجع الصدر فان اراد الاول كما هو مقتضى قوله بعد وهو خاص بالموضوع خرج عنه المركبات والمفردات المجازية وان اراد الثاني خرج عنه المفردات الحقيقية وقد تقرر ان القول اعم من الكلام والكلم والكلمة وان اراد مطلق الدلالة دخل نحو اخ واللفظ المهمل لدلالته على حياة الناطق به وذلك لا يسمى كلمة فضلا عن ان يسمى قولا ووجه الاضمحلال ان نختار الاول وقوله خرج عنه المركبات والمفردات المجازية لا نسلمه لان الحق انها موضوعة بالوضع النوعي كما صرحوا به وقوله على معنى مصدر ميمي بمعنى اسم المفعول اي ما يعنى من اللفظ ويقصد واورد عليه انه نكرة في سياق الاثبات فيلزم ان لا يكون المشترك قولا واجيب بان الموضوع لمعنيين موضوع لمعنى واحد فيكون داخلا * قوله والمراد باللفظ الصوت المشتمل على بعض الحروف الهجائية * هذا التعريف قيل انه رد بحضرة بدر الدين بن مالك على ما قاله الشنواني او المصنف على ما في التوشيح وسلمه بان نحو واو العطف يسمى لفظا قطعا ولا يقال انها اشتملت على هذا الحرف لان الشيء لا يشتمل على نفسه فالاحسن تعريفه بالصوت المشتمل على تقطيع ويمكن ان يجاب عنه بان الصوت فيه جهة عموم وهي كونه صوتا وجهة خصوص وهي كونه لفظا فهو مشتمل من جهة عمومه ومشتمل عليه من جهة خصوصه بقي ان مقتضى التعريف ان الحركات ليست بالفاظ اذ هي كيفيات للصوت والحرف فلا يصدق عليها اللفظ وكذا الصيغة وكلامنا على مذهب من يجعل الحرف نفس الصوت المكيف لا الكيفية له وهو الاحق بالقبول وان الضمائر المستترة ليست

الصوت المشتمل على بعض الحروف سواء دل على معنى كزيد او لم يدل كديز مقلوب زيد وقد تبين ان كل قول لفظ ولا ينعكس والمراد بالمفرد

بالفاظ وكلمات حقيقية وانما هي في حكمها من حيث انها تقع محكوما عليها وموكدة ومعطوفا عليها ونحوها فيجب خروجها عن تعريف اللفظ كما يجب خروج زيد الشجاع من تعريف الاسد ونظيرها الجمل الواقعة مسندا اليها في نحو زيد قائم جملة اسمية فانها في حكم الكلمات وتاويلها لا هي هي والتحقيق ان الكلمات المستتر فواعلها دالة بصيغها عليها بلا فاعل لفظي اصلا وانما حكموا بوجوده واستتاره حفظا لقاعدتهم من ان كل فعل وشبهه لابد لهما من فاعل لفظي كما حكموا على عمر بالعدل وعلى اسامة بالعلمية كيف والاستتار هو الاختفاء تحت شيء او جوفه والاصوات اعراض غير قارة لا يتصور لها تحت ولا جوف فظهر ان مراد من قال ان المستكن ليس من مقولة الحرف والصوت انه ليس بموجود اصلا بل اعتباري محض وانما خصهما بالذكر اذ لا احتمال لغيرهما وهذا ظاهر جدا ولاكن قد خفي على بعض فظن انه من مقولة اخرى فقال لا ادري من اي مقولة هو وعلى بعض حيث قال ليس هو من مقولة معينة بل تارة يكون واجبا وتارة يكون ممكنا جسما او عرضا وتارة يكون من مقولة الصوت اذا رجع الضمير الى الصوت فقوله ليس من مقولة الحرف والصوت ليس على ما ينبغي فاحفظه فانه قد خفي على غيري حتى قال بعض الفضلاء لا ادري من اي مقولة هو فليت قولي بلغه اه وهذا تبجح وغرور بما هو غلط فاحش اذ النحاة جعلوا المستكن جزء الكلام وفاعلا ومرفوعا ومعطوفا عليه الى غير ذلك وما ذكره من واجب وممكن انما هو مدلول ذلك الامر الاعتباري والمستكن الحكمي وقد اعترف به حيث قال اذا رجع الضمير الى الصوت ولم يجعل النحاة الامور الخارجية جزء الكلام ولا قائمة مقام الالفاظ وهذا فرية بلا مرية * قوله ما لا يدل جزؤه على جزء معناه * قيل تعريف المفرد بما ذكر تعريف له بحسب معناه في

ما لا يدل جزؤه على جزء معناه وذلك نحو زيد فان اجزاءه وهي الزاي والياء والدال اذا افردت لا تدل على شيء مما يدل هو عليه بخلاف قولك غلام زيد فان كلا من جزئيه وهما الغلام وزيد دال على جزء معناه فهذا يسمى مركبا لا مفردا * فان قلت لم لا اشترطت في الكلمة الوضع كما اشترط من قال الكلمة لفظ وضع لمعنى مفرد * قلت انما احتاجوا الى ذلك لاخذهم اللفظ جنسا للكلمة واللفظ ينقسم الى موضوع ومهمل فاحتاجوا الى الاحتراز عن المهمل بذكر الوضع ولما اخذت القول جنسا للكلمة وهو خاص بالموضوع اغناني ذلك عن اشتراط الوضع فان قلت لم عدلت عن اللفظ الى القول قلت لان اللفظ جنس بعيد

اصطلاح المناطقة وهو مخالف لمعناه بحسب اصطلاح النحاة اذ هو ما تلفظ به
في مرة واحدة كما للرضي ويدل عليه حكمهم بمنع صرف بعلبك للعلمية
والتركيب فهو من خلط اصطلاح باصطلاح فنحو عبد الله علما داخل في
الكلمة على الاول خارج منها على الثاني ويدل للاول عدهم اياه من
اقسام العلم المعدود من اقسام المعرفة المعدودة من اقسام الاسم المعدود
من اقسام الكلمة ويدل للثاني كونه معربا باعرابين وقولهم المركب كل
اسم ركب من كلمتين قال السيد الشريف والاول مناسب لتحديد
الكلمة باللفظ والثاني لتحديدها باللفظة كما فعل الزمخشري والمطرزي
وانسب بقواعد العربية ومقاصدها قال في امتحان الاذكياء والحق عندي
هو الاول لانهم اعترفوا بانه لا دلالة لجزء العلم على معنى اصلا فصار
كزاي زيد فكما لا يجوز ان يجعل كلمة لا يجوز ان يجعل هذا ايضا
ولو كفى دلالته قبل العلمية لكان بعلبك كلمتين وان المتبادر من دلت
ووضع لمعنى ومفرد البقاء على الحال لا الانقطاع للاستصحاب والتعريفات
يجب حملها على المتبادر كيف وعبارة المفصل اللفظة الدالة على معنى مفرد
بالوضع واتفقوا ان المتبادر من صيغة الفاعل الحال وانها حقيقة فيه فمن
اراد ادخال جزء العلم فلابد له من تعريف جديد ثم قال واما قولهم
معرب باعرابين فممنوع بل الاعراب ما في ءاخر الاول فقط والثاني
مشغول بحكاية خاصة او عامة الا ترى ان معنى الاضافة لم يبق اصلا
فكيف يكون الجر علامة له وان الفاعلية انما هي لمجموع المضاف
والمضاف اليه لا لمجرد المضاف اذ لا معنى له اصلا وانما جرى الاعراب
في ءاخره مع كونه وسط الكلمة لاشتغال الاخر بالحكاية وكونه كلمة معربة
في الاصل وان صار الان جزء كلمة وذلك اولى من جعل الاعراب
تقديريا او محليا كما في تابط شرا علما وليس هذا بابعد من اعطاء

اعراب كلمة لكلمة اخرى بجاورة لها بمجرد كونها في صورة الحرف وان كان اسما حقيقة في نحو جاءني الضارب زيد او رجال الّا زيدا واما قولهم المركب كل اسم ركب من كلمتين فمشترك الالزام فلابد من تاويل وهو الحمل على المجاز باعتبار الكون * قوله لانطلاقه على المهمل والمستعمل * الاولى الموضوع والمهمل اذ الذي يقابل المهمل انما هو الموضوع الاعم من المستعمل ويمكن ان يجاب بان المراد بالمستعمل المستعمل بالقوة وحينئذ فيساوي الموضوع لاكن لا يكون في العدول عنه نكتة ودعوى انها الاختصار في المقابل اعني المهمل اذ هو اخصر من غير الموضوع لا يخفى ما فيها اذ لو قال لانطلاقه على الموضوع والمهمل لحصل الاختصار مع حسن المقابلة * قوله والقول جنس قريب * اي لانه يصلح ان يكون جوابا عن الماهية وعن كل ما يشاركها فيه فانه اذا قيل ما الكلمة والكلام كان الجواب بالقول وكذا اذا قيل ما الكلمة والمركب الاضافي او ما الكلمة والمركب الاسنادي او ما الكلمة والمركب التقييدي كان الجواب في الجميع بالقول لانه تمام الماهية المشتركة بينها وهذا بخلاف اللفظ فانه انما يكون جوابا عن الماهية وعن بعض المشاركات دون بعض الا ترى انه اذا قيل ما الكلمة والكلام لم يكن الجواب باللفظ لعدم كونه تمام المشترك بينهما بخلاف ما اذا قيل ما الكلمة والمهمل فانه يكون الجواب باللفظ اذ هو تمام المشترك بينهما هذا وقد ذكر العلامة البدر الدماميني وجها لترجيح اللفظ على القول عارض به الوجه المذكور هنا فقال اثر نحو ما هنا وقد يعارض بان القول يطلق على الرايي والاعتقاد اطلاقا متعارفا حتى صار كالحقيقة العرفية ومثل ذلك لم يعرض في اللفظ اه واجاب عنه العلامة الشمني بان القول وان اطلق على غير اللفظ بطريق الاشتراك لاكن هنا ما يدل على ان المراد به اللفظ واستعمال

لانطلاقه على المهمل والمستعمل كما ذكرنا والقول جنس قريب لاختصاصه بالمستعمل

الالفاظ المشتركة في الحد انما يكون نقصا فيه ان لم تقم قرينة تعين المقصود واما ان قامت قرينة تعينه فانه لا يكون نقصا بخلاف وضع الجنس البعيد موضع الجنس القريب فانه نقص في الحد على كل حال فما ذكره في معرض المعارضة لا يصلح للمعارضة اه بقي ان يقال مقتضى كونه جنسا للكلمة ان يكون جزئيا لها ومقتضى كونه اسما لقبوله علامات الاسماء ان يكون جزئيا وهما متباينان لحمل الكلي على الجزئي دون الجزء ويمكن ان يجاب بان القول له اعتباران فباحدهما اعني خصوص مادته يكون جزئيا وبالاخر اعني مفهومه يكون جزءا وكذا مفرد وبهذا سقط ما قيل ان فرد الشيء لا يكون جنسا له لان الفرد خاص والجنس عام تامل

واستعمال الاجناس البعيدة في الحدود معيب عند اهل النظر

* قوله واستعمال الاجناس البعيدة في الحدود معيب عند اهل النظر * اصل هذا الكلام لابي حيان في شرح التسهيل معترضا به قول مصنفه الكلمة لفظ مستقل الخ وتعبه المصنف عليه هنا مع انه اجاب عنه بان حدود النحاة وغيرهم من علماء الشرع ليست حقيقية يراد بها الكشف التام عن حقيقة المحدود يعني حتى يوتى فيها بالجنس والفصل القريبين وانما الغرض منها تمييز الشيء ليعرف انه صاحب هذا الاسم وهذا الغرض لا يخل به استعمال الجنس البعيد ونحوه مما يحترز عنه اهل العقليات قال وانما وقعت هذه الاعتراضات في كتب النحو من جهة متاخري المشارقة الذين نظروا في تلك العلوم ولم يراعوا مقاصد ارباب الفنون ثم على تقدير صحته فانا نمنع اولا كون القول اخص ونقول بل هما سواء وهو قول ابن جني فلا مزية لاحدهما على الاخر ثم اذا سلمنا انه اخص وهو قول الجمهور انما يلزم العدول اليه لو سلم استعماله عن معارض ولكنه معارض بانه استعمل في الراي غالبا حتى صار كالحقيقة فصار استعماله في الحد كاستعمال الالفاظ المشتركة وهو مذموم في الحدود اه وقد

ص وهي اسم وفعل وحرف

ش لما ذكرت حد الكلمة بينت انها جنس تحته ثلاثة انواع الاسم والفعل والحرف والدليل على انحصار انواعها في هذه الثلاثة الاستقراء فان علمآء هذا الفن تتبعوا كلام العرب فلم يجدوا إلّا ثلاثة انواع فلو كان ثم نوع رابع لعثروا على شيء منه

علمت اندفاع المعارضة المذكورة مما نقلناه عن الشمني * قوله وهي اسم وفعل وحرف * من المعلوم المقرر ان الضمير اذا كان معناه مذكرا وخبره مونثا او بالعكس كانت رعاية الخبر احسن وحينئذ فالاولى وهو ويمكن ان يقال ان الخبر مونث محذوف وقوله اسم الخ بدل منه بنآء على جواز حذف المبدل منه اي وهي ثلاثة اسم وفعل وحرف والضمير عائد الى الكلمة باعتبار مفهومها اذ هو المنقسم الى الثلاثة لانه بانضمام الدال على معنى في نفسه غير مقترن بزمان الى القول المفرد يحصل مفهوم الاسم وهكذا فالتقسيم لمفهوم الى مفاهيم ومن هنا يظهر اندفاع ما قيل ان الضمير ان عاد للفظ الكلمة ورد انه لا يكون إلّا اسما اوالى معناها ورد انه ليس بمونث فلا يصح هي وانه ليس باسم ولا فعل ولا حرف لانها الناطق والمعنى ليس بلفظ وفي اطلاق ان المعنى ليس بلفظ نظر لانه قد يكون لفظا كمدلول اسمآء الافعال واسمآء المصادر فان معناها لفظ الفعل ولفظ المصدر على الصحيح لطيفة الشيء بالشيء يذكر حكى لي والدي رحمه الله تعالى رحمة واسعة قال كان امير افريقية ابو الحسن علي باشا شارح تسهيل الفوائد مثابرا على قراءة تفسير البيضاوي بين يديه بحضر جماعة من علمآء العصر وكنت من جملتهم فمر بنا تركيب وقعت فيه مخالفة بين الضمير ومفسره في التذكير والتانيث مراعاة للخبر فاستشكل الامير ذلك وقال كيف خالف الضمير مفسره فسكت الحاضرون ولم يحضرهم جواب فاجبته بان الاولى في مثل هذا مراعاة الخبر فلذلك خالف قال الوالد فاحسن صلتي واعظم جائزتي حتى حسدني بعض الحاضرين عليها وقال ان هذا امر مشهور مسطر تحت كل ورقة فقال له الامير حيث كان الامر كما ذكرت فلم لم تجب بمثل ما اجاب به ثم قال اني لم اعظم جائزته لغرابة ما اتى به

ص فاما الاسم فيعرف بال كالرجل

وانما قصدت بذلك تعظيم اهل العلم وترغيب الناس في تعلمه والحث عليه فجازاه الله على نيته خيرا ورحمه رحمة واسعة * قوله فاما الاسم * اي ما صدقاته في الجملة اذ المعلم بهاته العلامات بعض الماصدقات والافراد لا كلها ولا الماهية فال فيه للعهد الذهني على راي اهل المعاني ويحتمل ان تكون للجنس وذلك لا يقتضي تمييز كل فرد من افراد الاسم بها حتى يرد النقض بكيف لان الجنس يوجد ويتحقق في ضمن بعض الافراد فتمييزه تمييزه ويحتمل ان تكون للعهد الخارجي والمعهود الاسم المتقدم في التقسيم ويرجع ذلك عند التحقيق لاحتمال الجنس والحقيقة اذ المقصود بالاسم الواقع في التقسيم ذلك ثم العدول عن الاضمار الى الاظهار في قوله فاما الاسم مع ان المقام مقام اضمار مخافة توهم عود الضمير الى الفعل والحرف لكونه اقرب مذكور فالاظهار اوضح من الاضمار خصوصا للمبتدي المقصود بالكتاب * قوله فيعرف بال * قيل وجه الاختصاص كون الفعل خبرا وحقه التنكير وهذا مع كونه قاصرا يفيد الاولوية لا الامتناع لنحو زيد اخوك وقيل لما تعاقب التنكير والتعريف على اللفظ لزم تعاقب علامتيهما فلما لم يكن في الفعل علامة التنكير لم يدخل عليه اللام وفيه ان اللزوم ممنوع كيف ونحو صه ويارجلا لا يدخله اللام ونحو افضل لا يدخله التنوين كذا في امتحان الاذكياء ويمكن دفعه بان المراد لزوم التعاقب في النوع لا في الافراد فيكون المراد بقوله في الفعل نوعه وقيل انها لتعيين المعنى المطابقي المستقل وهو لا يوجد الا في الاسم وردبانها قد تكون لتعيين المدلول الالتزامي نحو عندي الاسد الرامي وقد تكون للتضمني كما في الصفات فانها تدل على الحدث والنسبة والذات ولاحظ للاولين من التعريف وهذا مردود بان دلالة الاسد على الشجاع انما تكون التزامية

و بالتنوين كرجل و بالحديث
عنه كتاء ضربت

ش لما بينت ما انحصرت فيه
انواع الكلمة الثلاثة شرعت في
بيان ما يتميز به كل واحد منها
على قسيميه لتتم فائدة ما ذكرته
فذكرت ان للاسم ثلاث علامات
علامة من اوله وهي الالف واللام
كالفرس وعلامة من آخره وهي
التنوين وهو نون

ان لو اريد به الموضوع له وقد صرحوا بان الدلالة على المعنى المجازي مطابقية وان كان فيه شبهة وقوله ولاحظ الخ ان اراد من حيث انهما مستقلان فليسا مدلولي الصفة وان اراد من حيث انهما قيدا للذات فعدم الحظ ممنوع فان التعريف في الحسن ليس للذات المجردة بل للذات المنسوب اليها الحسن نعم يرد عليه ان اشتراط المطابقة انما عرف من الاختصاص فكيف يعرف الاختصاص منه كذا في الامتحان * قوله و بالتنوين * هو في الاصل مصدر نونت الكلمة اذا الحقت آخرها النون المذكورة لا مطلق النون كما يوهمه بعض العبارات ثم غلب حتى صار اسما للنون المذكورة و بذلك يندفع اعتراض السهيلي بان التنوين فعل المنون فلا يصح حمل النون عليه كذا في الحواشي الياسينية وفيه انه انما يحسن كونه علما بالغلبة ان لو كانت النون المذكورة جزئيا من جزئيات المعنى الكلي الذي وضع اللفظ بازائه اعني الحاق النون المذكورة وليس فليس ولا يرد على هذه العلامة قوله . اليوم على لو . لان لو هنا علم على لفظه ولذلك شدد آخرها وجرت كذا في الحواشي الحفناوية وهو مبني على ان الكلمة اذا قصد بها لفظها دون معناها كانت علما على ذلك اللفظ لانها موضوعة بوضع ضمني لشيء بعينه غير متناول ما اشبهه وقد رده السيد السند . افاض عليه رحمته الواحد الاحد . فقال في بحث تنكير المسند اليه من شرح المفتاح في جر كلام ذكره وان اريد به اللفظ كان ايضا معرفة لانه مؤول بهذا اللفظ لا لانه علم حقيقة بناء على ما توهم من ان وضع اللفظ لمعنى يتضمن وضعه لنفسه ذلك اللفظ علما له وانه باطل قطعا لان الالفاظ المهملة اذا اريد بها انفسها كانت مشاركة للالفاظ الموضوعة التي اريد بها انفسها في اجراء احكام المعرفة عليها بلا فرق ودعوى وضع المهملات لانفسها مما

لايلتفت اليه اه كلامه * قوله ساكنة * اي اصالة والتقييد بذلك
لئلا يخرج ما حرك لعارض التقآء الساكنين كتنوين محظورا انظروانما
لم يحذف كما حذفت نون التوكيد الخفيفة عند ملاقات الساكن
لتكون للنون اللاحقة للاسم مزية على النون اللاحقة للفعل لشرفه وخرج
المتحركة اصالة كنون ضيفن وخرج بقوله تلحق الاخر نون منطلق
وانطلق والاولى حذفه لاغنآء قيد لا خطا عنه لانه كما يخرج به نون
التوكيد الواقعة اثر ضمة اوكسرة يخرج به نون نحو منطلق وانطلق
وخرج بقوله لغير توكيد نون التوكيد الواقعة اثر فتحة بنآءً على ان المراد
بثبوتها في الخط ثبوتها فيه بصورتها واما اذا اريد به ما هو اعم من ثبوتها
بصورتها او بعوضها كما استظهره بعضهم فلا حاجة اليه لخروجها بقوله
لا خطا لانها حينئذ ثابتة لفظا وخطا بهذا الاعتبار ثم المراد بعدم ثبوتها
في الخط عدم ثبوتها قياسا وحينئذ فلا يرد ان التنوين في كاين ثابت
خطا برسمه نونا لان ذلك على خلاف القياس حسنه انه لما دخل في
التركيب اشبه النون الاصلية * قوله وحينئذ * زعم ابن مالك ان
اضافة حين الى اذ من قبيل اضافة الموكد الى التاكيد والذي يظهر انها
من اضافة الاعم الى الاخص كشجر اراك وذلك ان اذ مضافة الى جملة
محذوفة فاذا قلت جآء زيد فاكرمته حينئذ فالمعنى اذ جآء فالثاني فيه
مخصص بالاضافة الى المجيء والاول عار من ذلك فلا يكون الثاني
موكدا له نعم يكون مفسرا له ومبينا كما يتبين الاعم بالاخص والاضافة
فيه بيانية اي واكرمته حينا هو حين مجيء زيد قاله في الحواشي
الهندية * قوله وبالحديث عنه * الضمير في عنه ليس عائدا على الاسم
من حيث هو اسم والا لزم الدور وانما هو عائد على اللفظ او الشيء اولا
يقتضي معاد الغلبة استعمال هذه العبارة في مطلق الاسناد اليه حتى

ساكنة زائدة تلحق الاخر لفظا
لا خطا لغير توكيد نحو زيد
ورجل وصه وحينئذ ومسلمات فهذه
وما اشبهها اسمآء بدليل وجود
التنوين في آخرها وعلامة معنوية
وهي الحديث عنه كقام زيد
فزيد اسم لانك قد حدثت عنه
بالقيام وهذه العلامة انفع
العلامات المذكورة للاسم وبها
استدل على اسمية التآء في
ضربت الا ترى انها لا تقبل
ال ولا يلحقها التنوين ولا
غيرهما من العلامات التي تذكر
للاسم سوى الحديث عنها فقط
ص وهو ضربان معرب وهو ما
تغير آخره بسبب العوامل
الداخلة عليه كزيد ومبني

صارت كالعلم عليه . والمعنى يعرف بالحالة التي يعبر عنها بهذه العبارة وبه يندفع ما قيل ان العلامة للامر الاعم اعني مطلق الاسناد الى الشيء لا الاخص الذي هو الحديث والاخبار عنه ولا حاجة الى الجواب بانه اطلق الاخص واراد الاعم وانما اختص الاسناد اليه بالاسم لان الفعل وضع لان يكون مسندا ضرورة انه موضوع للحدث والنسبة الى فاعل معين فهو لا يتحقق إلّا مسندا قال في الحواشي اليٰسينية وفي هذه العلامة خلاف فقد ذهب هشام وثعلب ومن وافقهما من الكوفيين الى جواز الاسناد الى الجملة مطلقا والفرا وجماعة الى جواز الاسناد اليها بشرط كون المسند قلبيا واقترانها بمعلق وهو في ذلك تابع للمصنف فقد حكى في الجملة التفسيرية من مغنيه نحو ما قال ولاكن في الحواشي الهندية ما اظن ان احدا من الكوفيين ولا غيرهم ينازع في ان من خصائص الاسم كونه مسندا اليه فيحمل ما ذكروه من جواز الفاعل جملة على معنى ان المصدر المفهوم من الجملة هو الفاعل المسند اليه معنى وغايته ان التاويل هنا وقع بغير واسطة حرف مصدري فهو كما يقول الكل في نحو قمت حين قام زيد من ان الجملة وقعت مضافا اليها مع ان الاضافة من خصائص الاسماء كالاسناد اليه لاكن الجملة مؤولة عندهم بمفرد اي حين قيام زيد ولا بدع في هذا لانه واحدا مطردا في الاضافة كما مثلنا وفي باب التسوية نحو سواءٌ علي اقمت ام قعدت اي قيامك وقعودك وفي نحو لا تاكل السمك وتشرب اللبن اي لا يكن منك اكل سمك مع شرب لبن فهشام وثعلب ومن قال بقولهما الحقوا مثل يعجبني يقوم زيد بتلك الابواب والبصريون منعوا منه هذا الذي ينبغي ان يحمل كلامهم عليه فيما يظهر لي والله تعالى اعلم * قوله وهو بخلافه * يحتمل ان تكون الباء للملابسة اي وهو ملتبس بخلافه والمراد

وهو بخلافه

بالخلاف المخالفة ويحتمل ان تكون زائدة والمراد بالخلاف المخالف
وعلى الاول فتقدير المتعلق كائن او قد كان اولى من تقديره ما كان كما هو
صنيع بعضهم اما اولا فلان تقليل المحذوف ما امكن احسن من تكثيره
واما ثانيا فلسلامته من حذف الموصول وبعض الصلة اذ قوله بخلافه
من تمامها قيل والتعبير بالضد اولى من التعبير بالخلاف لان الخلافين
قد يجتمعان بخلاف الضدين والتعبير بالنقيض اولى منهما لان
النقيضين لا يجتمعان ولا يرتفعان بخلاف الضدين فانهما قد يرتفعان
فالتعبير بالخلاف يوهم الاجتماع والتعبير بالضد يوهم الارتفاع بخلاف
التعبير بالنقيض فانه مقتض لعدم الاجتماع ولعدم الارتفاع كما هو الواقع
هنا ويمكن ان يجاب بان ايهام التعبير بالخلاف الاجتماع مرفوع
بقوله وهو ضربان الخ اذ هو تقسيم والاصل فيه تنافي الاقسام وعدم
اجتماعها وبقوله في لزوم الفتح ولزوم الكسر وبان التعبير بالنقيض لا
يصح بحسب اللغة ولا بحسب الاصطلاح اللهم الا على ضرب من
المسامحة باعتبار انه مساو للنقيض اذ المبني مساو لنقيض المعرب اعني
لا معرب على انه يمكن ان يكون المقصود الاشارة الى القول بثبوت
الواسطة كما زعمه بعضهم في المضاف الى ياء المتكلم وهي لا تتاتى مع
التعبير بالنقيض ثم انه لا خفاء في ان المعرب والمبني عبارة عن اللفظ
المعرب والمبني واللفظ عبارة عن الصوت المشتمل الخ وهو عرض غير قار
فهما عرضان ولا زلت اقضي العجب من قول صاحب الحواشي
الياسينية ان التضاد انما يكون بين الاعراض لا الجواهر كما صرحوا به
ولا خفاء ان المعرب والمبني ليسا من الاعراض فتضادهما باعتبار تضاد
وصفيهما انتهى كلامه * قوله كهولاء في لزوم الكسر * يجوز ان
يكون خبرا لمبتدا محذوف اي والمبني كهولاء او وذلك كهولاء وان

كهولاء في لزوم الكسر وكذلك
حذام وامس في لغة الحجازيين
وكاحد عشر واخواته في لزوم الفتح
وكقبل وبعد واخواتهما في لزوم
الضم اذا حذف المضاف اليه
ونوي معناه وكمن وكم في لزوم
السكون وهو اصل البناء
ش لما فرغت من تعريف الاسم
بذكر شيء من علاماته عقبت
ذلك ببيان انقسامه الى معرب
ومبني وقدمت المعرب لانه
الاصل واخرت المبني لانه الفرع
وذكرت ان المعرب

يكون مفعولا لفعل محذوف تقديره اعني كهولاء وقوله في لزوم الكسر متعلق بمعنى الكاف لبيان وجه الشبه وقوله في لزوم الكسر اي بلا تنوين يعني في الاشهر فلا ينافي انه قد جاء ضمه كما جاء كسره مع التنوين * قوله هو الذي يتغير آخره * اشار بكلمة الذي الى ان ما في الاصل موصول اسمي وذلك غير متعين اذ يمكن كونها نكرة موصوفة بل قيل انه الاولى لانها خبر والاصل فيه التنكير ولئلا يلزم الاقتصار على الفصل لان الموصول مع صلته كالشيء الواحد فلا تكون كلمة ما جنسا وعلى كل تقدير فكلمة ما واقعة على الاسم ضرورة ان التعريف ليس للمعرب مطلقا وانما هو للمعرب من الاسم اذ هو المقسم الى المعرب والمبني وبهذا يندفع ما قيل ان التعريف اعم من المعرف لصدقه بالمعرب من الافعال ولا حاجة الى الجواب بانه مبني على مذهب المتقدمين الذين يجوزون التعريف بالاعم ويحتمل ان يكون الضمير عائدا على المعرب لا بقيد كونه من الاسم فتكون كلمة ما واقعة على ما هو اعم من الاسم والفعل كالكلمة ولا ينافيه قول الشارح لما فرغت من تعريف الاسم بذكر شيء من علاماته عقبت ذلك ببيان انقسامه الى معرب ومبني وذكرت ان المعرب الخ اذ يمكن كون ال في المعرب جنسية لا عهدية وان كان خلاف المتبادر وعليه فالتعريف ايضا مساو للمعرف وان كان المعرب على الاول خصوصية الاسم المعرب وعلى الثاني مطلق المعرب بقي ان يقال ان التعريف غير مانع لصدقه على الكلمات التي يراد تركيبها مع عامل تتغير به ولم تركب بالفعل ويجاب بان الافعال التي تذكر في التعاريف انما يراد بها مجرد ثبوت الحدث من غير اعتبار خصوصية الزمان الذي يفهم من صيغها وحينئذ لا يصدق الا على ما ثبت تغيره بالفعل فتامل والمراد بتغير الاخر ما هو اعم من تغير ذاته بان

هو الذي يتغير آخره

بسبب ما يدخل عليه من العوامل [illegible]
تغير بالضمة والفتحة والكسرة بسبب ما دخل عليه من جاءني ورايت والباء فلو كان التغير في غير الاخر لم يكن اعرابا كقولك في فلس اذا صغرته فليس واذا كسرته افلس وفلوس وكذا لو كان التغير في الاخر ولكنه ليس

بسبب العامل كقولك جلست حيث جلس زيد فانه يجوز لك ان تقول حيث بالضم وحيث بالفتح وحيث بالكسر الا ان هذه الاوجه الثلاثة ليست بسبب العوامل الا ترى ان العامل واحد وهو جلس وقد وجد معه التغير المذكور * ولما فرغت من ذكر المعرب ذكرت المبني وانه الذي يلزم طريقة واحدة ولا يتغير آخره بسبب ما يدخل عليه ثم قسمته الى اربعة اقسام مبني على الكسر ومبني على الفتح ومبني على الضم ومبني على السكون ثم قسمت المبني على الكسر الى قسمين قسم متفق عليه وهو هولاء فان جميع العرب يكسرون آخره في جميع الاحوال وقسم مختلف فيه وهو حذام وقطام ونحوهما

يتبدل حرف بحرف حقيقة وهو ظاهر او حكما كما في المثنى حالتي الجر والنصب ومن تغير وصفه بان تتبدل حركة بحركة حقيقة او حكما كما في ما لا ينصرف وجمع المونث حالتي الجر والنصب وهذا اولى من كون الكلام على حذف مضاف كما قاله بعضهم وقدره بقوله اي هيئة آخره لقصوره على الاعراب بالحركات والسكون وعدم تناوله الاعراب بالحروف لان التغيير وقع فيها نفسها ويمكن ان يجاب عنه بانه لما كانت الحروف نائبة عن الحركات صح ادراجها في هذا المقدر اعطاء للنائب حكم المنوب عنه او انه انما اقتصر على الحركات لكونها الاصل والفروع محمولة عليها فتامله والمراد بالاخر ما هو اعم من الحقيقي والحكمي فيدخل الجزء الاول من العلم المركب تركيبا اضافيا وما غير بحذف آخره كيد ودم وانما جعل الاعراب في الاخر لكونه دليل وصف الكلمة بكونها عمدة او فضلة والوصف متاخر عن الموصوف فكذا ما يدل عليه * قوله بسبب ما يدخل عليه * المراد بالدخول التسلط كالموكد في نحو انك انت اللاحقون والتعبير بالدخول اولى من التعبير بالاختلاف الظهوره في تعاقب العوامل فلا يصدق بالمعرب في اول احواله وان كان التعبير به صحيحا باعتبار انه اريد به مطلق الوجود اذ يلزم من اختلافها وجودها قيل وكان من عبر به راعى مشاكلته للتغيير والعوامل جمع عامل وصح جمعه على فواعل مع ان فاعلا وصفا لا يجمع عليه لكونه قد صار اسما بغلبة الاستعمال وهو يجمع على ذلك على انه انما يمنع جمع الوصفي منه عليه اذا كان وصفا لمذكر عاقل وقد نص سيبويه على اطراد طوالع في نجم طالع ومن هنا يظهر انه لا حاجة الى ادعاء كونه جمع عاملة لان العامل قلما يكون غير كلمة والـ فيه جنسية فتبطل معنى الجمع * قوله فان جميع العرب يكسرون آخره * لا ينافي ما

من الاعلام المونثة الآتية على
وزن فعال كامس اذا اردت به
اليوم الذي قبل يومك فاما باب
حذام ونحوه فاهل الحجاز يبنونه
على الكسر مطلقا فيقولون
جاءتني حذام ورايت حذام
ومررت بحذام وعلى ذلك قول
الشاعر *

فلولا المزعجات من الليالي
لما ترك القطا طيب المنام
اذا قالت حذام فصدقوها
فان القول ما قالت حذام

فذكرها في البيت مرتين مكسورة
مع انها فاعل وافترقت بنو تميم
فرقتين فبعضهم يعرب ذلك كله
بالضم رفعا و بالفتح نصبا وجرا
فيقول جاءتني حذام بالضم
ورايت حذام ومررت بحذام
بالفتح واكثرهم يفصل بين ما
كان آخره راء كوبار اسم لقبيلة
وحضار اسم لكوكب وسفار اسم
لماء فيبنيه على الكسر كالحجازيين
وما ليس آخره راء كحذام وقطام

ذكره في شرح الشذور من ان بعضهم يضم كما زعم لجواز ان يكون ذلك البعض يستعمله بالوجهين نعم لو كانت العبارة فان جميع العرب يلتزمون كسره او نحوها لنافت تامل * قوله من الاعلام المونثة * اي المونث مسماها فاسناد التانيث اليها اسناد مجازي وافهم انه لو سمي بها مذكر لم تبن وهو كذلك بل تكون معربة ممنوعة من الصرف للعلمية والنقل عن مونث لغيره * قوله الآتية على وزن فعال * اي معدولا كما قيد بذلك في التسهيل وقال شراحه واحترز بقوله معدولا عما ليس بمعدول سواء كان اسما مفردا كجناح او مصدرا كذهاب او صفة كجواد او اسم جنس كسحاب فلو سميت بشيء منها انصرف قولا واحدا الا ما كان مونثا كعناق فممنوع الصرف * قوله يبنونه على الكسر مطلقا * اي لشبهه بنزال وزنا وتعريفا وتانيثا وعدلا وقيل لتضمنه معنى هاء التانيث قاله الربعي وقيل لتوالي العلل وليس بعد منع الصرف الا البناء قاله المبرد والمشهور الاول ووجه العدل في المشبه به ان نزال معدول عن مصدر مونث معرفة وهو النزلة كما قال المبرد ووجه التانيث والتعريف فيه انه علم لصيغة انزل ثم ان بناء ما ذكر لما ذكر من الشبه المذكور لا ينافي ما هو معلوم مقرر من قصر سبب البناء على شبه الحرف لان ذلك صادق بالشبه ولو بواسطة كما هنا فتامله وقوله مطلقا اي سواء ختم براء ام لا كما يشهد به قوله واكثرهم يفصل بين ما كان آخره راء الخ وليس المراد بالاطلاق سواء كان مرفوعا او منصوبا او مجرورا كما زعم * قوله واكثرهم يفصل بين ما كان آخره راء الخ * قيل العلة في ذلك الحرص على ابقاء الامالة اذ لو اعرب اعراب ما لا ينصرف كما هو مذهب الاقل لم تتات لهم الامالة لعدم وجود سببها اعني الكسرة التالية للالف وفيه نظر اما اولا فلان هذه العلة تقتضي عدم التفصيل والبناء عند

الجميع لان الامالة لغة جيعهم واما ثانيا فلان الامالة ليست من
الاسباب التي توجب بنآء ما لم يوجد فيه سبب البنآء بل ان كان
السبب فذلك والا فلا يصح البنآء فتامله * قوله فيعرب به اعراب
ما لا ينصرف * اي العلمية والعدل عن فاعله عند سيبويه والعلمية
والتانيث المعنوي عند المبرد وهو اقوى على ما لا يخفى اذ التانيث
تحقيقي والعدل تقديري والتحقيقي اولى بالاعتبار من التقديري
وكان الحامل لسيبويه على اعتباره وقوع الاتفاق على اعتباره فيما ختم براء
ليحصل موجب البنآء اعني توالي العلل فلما وقع الاتفاق على اعتباره
فيما ختم براء اعتبره فيما لم يختم بها حملا للنظير على النظير لتحصيل
سبب المنع * قوله فاهل الحجاز يبنونه على الكسر * اي لتضمنه معنى
حرف التعريف لانه تعرف بغير اداة ظاهرة واستدل في الاشباه
والنظائر على ذلك بامرين احدهما انه معرفة معنى لدلالته على يوم
مخصوص وليس هو احد المعارف فدل ذلك على انه متضمن لام
التعريف ثانيهما انه يوصف بذي الالف واللام كقولهم مضى امس
الدابر ولولا انه معرفة بتقدير اللام لما وصف بذلك لانه ليس احد
المعارف وقد استشكل العلامة البهوتي التعليل المذكور بان التضمن
المقتضي للبنآء ليس هو ان يحل الاسم محلا هو للحرف كتضمن
الظرف معنى في والتمييز معنى من بل ان يخالف الاسم الحرف في
معناه بان يودي به معنى الحرف كتضمن متى معنى ان وذلك غير
متات هنا فالاولى ان يعلل البنآء بمشابهة الحرف في الافتقار اذ هو
مفتقر الى اليوم الذي بعله فجرا مجرا الحرف الذي لا يدل الا على معنى
في غيره اه وفيه ان الافتقار المقتضي للبنآء هو الافتقار الى الجملة اللازم
لا مطلق الافتقار اللهم الا ان يقال ذلك الموجب للبنآء وهذا يجوز له

فيعرب به اعراب ما لا ينصرف واما
امس اذا اردت به اليوم الذي
قبل يومك فاهل الحجاز يبنونه
على الكسر فيقولون مضى امس
وما رايته مذ امس واعتكفت
امس بالكسر في الاحوال الثلاثة
قال الشاعر *
منع البقاء تقلب الشمس
وطلوعها من حيث لا تمسي
وطلوعها حمراء صافية
وغروبها صفراء كالورس
اليوم اعلم ما يجيء به
ومضى بفصل قضائه امس
فامس في البيت فاعل بمضى
وهو مكسور كما ترى وافترقت
بنو تميم فرقتين فمنهم من اعربه
بالضمة رفعا وبالفتحة مطلقا
فقال مضى امس بالضم
واعتكفت امس وما رايته مذ
امس بالفتح قال الشاعر *
لقد رايت عجبا مذ امسا

عجائزا مثل السعالي خمسا
يأكلن ما في رحلهن همسا
لا ترك الله لهن ضرسا

ومنهم من رفعه بالضمة رفعا وبناه على الكسر نصبا وجرا وزعم الزجاجي ان من العرب من يبني امس على الفتح وانشد عليه قوله مذ امسا وهو وهم والصواب ما قدمناه من انه معرب غير منصرف وزعم بعضهم ان امس في البيت فعل ماض وفاعله مستتر والتقدير مذ امسى المساء ولما فرغت من ذكر المبني على الكسر ذكرت المبني على الفتح ومثلته باحد عشر واخواته تقول جاءني احد عشر رجلا ورايت احد عشر رجلا ومررت باحد عشر رجلا بفتح الكلمتين في الاحوال الثلاثة وكذا تقول في اخواته الّا اثنى عشر فان الكلمة الاولى منه تعرب بالالف رفعا وبالياء جرا ونصبا تقول جاءني اثنى عشر ورايت اثني

* قوله عجائزا * الخ نونه للضرورة قيل بيان لقوله عجبا وقيل بدل منه وهو جمع عجوز قال ابن السكيت العجوز المراة الكبيرة ولا تقل عجوزة والعامة تقوله ومثل صفة لعجائز وكذا قوله خمسا والسعالي جمع سعلاة بالكسر ويقال ايضا سعلاء بالمد والقصر وهي انثى الغول وقيل ساحرة الجن وروى سيبويه بدله مثل الافاعي جمع افعى وهي حية يقال لها رقشا رقيقة العنق عريضة الراس لا تزال مستديرة على نفسها لا ينفع معها ترياق ولا رقية يقال هذه افعى بالتنوين لانها اسم وليس بصفة كذا في المصباح والرحل الماوى والمنزل والهمس ان تاكل الشيء وانت تخفيه ويروى ايضا ياكلن ما في عكمهن والعكم العدل بكسر اولهما وجملة لا ترك الله دعائية وزاد ابن السيد في شرح ابيات الجمل بعد هذا * ولا لقين الدهر الّا نفسا * وقال النفس السقوط على القفا وزاد ابن هشام اللخمي * فيها عجوزا لا تساوي فلسا * لا تاكل الزبدة الّا نهسا والبيت الشاهد من ابيات سيبويه الخمس التي ما عرف قائلها وقال ابن المستوفي وجدت هذه الابيات الثمانية في كتاب نحو قديم للعجاج بن روبة واراه بعيدا من نمطه وقوله لا تاكل الزبدة الّا نهسا اي لا اسنان لها فهي تنهشها وهذا اغراق وافراط والنهس اخذا اللحم بمقدم الاسنان اه * قوله وهو وهم والصواب الخ * قال في شرح التسهيل وما ادعاه غير صحيح لامتناع الفتح في موضع الرفع ولان سيبويه استشهد بالرجز على ان الفتح في امسا فتح اعراب وابو القاسم لم ياخذ البيت من غير كتاب سيبويه . فقد غلط فيما ذهب اليه . واستحق ان لا يعول عليه . اه قلت والبيت من بحر السريع لا من بحر الرجز فقوله ولان سيبويه استشهد بالرجز محل مناقشة اه وقد سبقه الى التوهيم المذكور ابن هشام اللخمي وغيره من شراح الكتاب

قال في شرح ابيات الجمل مذ امسى جار ومجرور ومذ هنا حرف جروهي بمنزلة في كانه قال لقد رايت عجبا في امس والعامل فيهما رايت والفتحة فتحة اعراب وهي علامة الخفض كما تكون فيما لا ينصرف وقد غلط ابو القاسم فيها وزعم انها في البيت مبنية على الفتح وانما هي في البيت على لغة بعض بني تميم وليس في العرب من يبنيها على الفتح وهي مخفوضة بمذ ولاكنها لا تنصرف عندهم للتعريف والعدل وانما دخل عليه الوهم من قول سيبويه وقد فتح قوم امس مع مذ لما رفعوا وكانت في الجرهي التي ترفع شبهوها بها وانشد البيت على ذلك فتوهم انه لما ذكر الفتح الذي هو لقب البناء انه اراد ان امس مبني ولو تامل لبان له العذر في ذكر الفتح هنا اذ لا يمكن ان تسمى الحركة التي يحدثها عامل الجر نصبا لانها ليست للنصب انما هي للجر وسوى بين عمل الجار والناصب دلالة على ضعف الجار فيما لا ينصرف ولم يسمها جرا استثقالا لها لانها لما ضمت الى النصب صارت كانها غير جر البتة الا تراه قال وجميع ما لا ينصرف اذا دخلت عليه الالف واللام انجر وهو لم يزل مجرورا إلّا انه جعل الجر المحمول على النصب غير جر والا فالعوامل في المنصرف وغير المنصرف واحدة فاعلم ذلك اه * قوله ومن قبل نادى الخ * كل مولى اي ابن عم فاعل نادى وقرابة مفعوله او مضاف اليه والمفعول محذوف ومولى الثاني بدل من الضمير في عليه قدم لضرورة النظم والمعنى نادى كل ابن عم قرابته ليعينوه فما رحمه احد منهم اه * قوله فيعربان الاعراب المذكور * انما اعربت هذه الاسماء في تنكيرها لانها في تنكيرها لم تخالف النظائر وهي في تعريفها مخالفة النظائر لان المعتاد فيما عرف بالاضافة كون اضافته صريحة فينضم ذلك الى ما فيها من شبه الحرف فيتكمل موجب البناء

عشر ومررت باثني عشر وانما لم استثن اعراب هذه من اطلاق قولي واخواته لاني ساذكر فيما بعد ان اثنين واثنتين يعربان اعراب المثنى مطلقا وان ركبا ولما فرغت من ذكر المبني على الفتح ذكرت المبني على الضم ومثلته بقبل وبعد واشرت الى ان لهما اربع حالات احدها ان يكونا مضافين فيعربان نصبا على الظرفية او خفضا بمن تقول جئتك قبل زيد و بعده فتنصبهما على الظرفية ومن قبله ومن بعده فتخفضهما بمن قال الله تعالى كذبت قبلهم قوم نوح وقال فباي حديث بعد الله وءاياته يومنون وقال تعالى الم ياتهم نبا الذين من قبلهم وقال من بعد ما اهلكنا القرون الاولى الحالة الثانية ان يحذف المضاف اليه وينوى ثبوت لفظه فيعربان الاعراب المذكور ولا ينونان لنية الاضافة وذلك كقوله

ومن قبل نادى كل مولى قرابة * فما عطفت مولى عليه العواطف * الرواية بخفض قبل بغير تنوين اي ومن قبل ذلك فحذف ذلك من اللفظ وقدره ثابتا وقرا الجحدري والعقيلي لله الامر من قبل ومن بعد بالخفض من غير تنوين اي من قبل الغلب ومن بعده فحذف المضاف اليه وقدر وجوده ثابتا والحالة الثالثة ان يقطعا عن

لانهما حينئذ اسمان كسائر الاسمآء النكرات تقول جئتك قبلا وبعدا ومن قبل ومن بعد قال الشاعر

فساغ لي الشراب وكنت قبلا اكاد اغص بالمآء الفرات

وقرا بعضهم لله الامر من قبل ومن بعد بالخفض والتنوين الحالة الرابعة ان يحذف المضاف اليه وينوى معناه دون لفظه فيبنيان حينئذ على الضم كقراءة السبعة لله الامر من قبل ومن بعد وقولي واخواتهما اردت بها اسمآء الجهات الست

قاله ابن مالك في شرح الكافية * قوله لانهما حينئذ اسمان تامان كسائر الاسمآء النكرات * فمعنى وكنت قبلا وكنت متقدما ومعنى فما شربوا بعدا فما شربوا متاخرا ولا ينوى فيهما تقدم على شيء بعينه ولا تاخر عن شيء معين وانما المراد في هذه الحالة مطلق التقدم والتاخر من حيث هو واما في حال الاضافة فالنية بهما التقدم والتاخر على شيء بعينه كذا في شرح التسهيل للعلامة الدماميني وفي شرح الكافية لابن مالك وقد ذهب بعض العلمآء الى ان قبلا في قوله وكنت قبلا معرفة بنية الاضافة إلّا انه اعرب لانه جعل ما لحقه من التنوين عوضا من التلفظ بالمضاف اليه فعومل قبل مع التنوين لكونه عوضا من المضاف بما يعامل به مع المضاف اليه كما فعل بكل حين قطع عن الاضافة ولحقه التنوين عوضا وهذا عندي قول حسن اه * قوله فساغ لي الشراب الخ * قاله عبد الله بن يعرب وكان له ثار فادركه والشاهد ظاهر وساغ اي سهل تناولا قال الحريري في الدرة وانساغ لي الشراب فهو مساغ والاختيار ساغ فهو سائغ كما قال الشاعر * فساغ لي الشراب وكنت قدما * وفي القرءان لبنا خالصا سائغا للشاربين وجآء في تفسيره انه لم يغص به احد قط ومن حكى انه سمع في بعض اللغات انساغ الشيء اي جاز فانه مما لا يعتد به ولا يعذر من يستعمله في الفاظه وكتبه اه واغص من غصص من باب علم والفرات العذب السائغ ويروى بالمآء الحميم اي البارد من الاضداد والفرات انسب لان الحميم يطلق على الحار وليس بمراد * قوله فيبنيان على الضم * قال العلامة البدر الدماميني في شرح التسهيل وذكر المصنف في علة البنآء انها اشبهت الحروف لفظا لجمودها اذ لا تصغر ولا تثنى ولا تجمع ولا فتقارها الى غيرها في بيان معناها وكان مقتضى هذا السران تبنى

دائما قطعت عن الاضافة اولم تنقطع لانها اشبهت الاسمآء التامة في الدلالة بان اضيفت اضافة صريحة واضافة في حكم الصريحة وبان جردت تجريدا صريحا عند قصد التنكير فوافقتها في الاعراب فاذا قطعت عن الاضافة ونوي معنى الثاني دون لفظه اشبهت حروف الجواب في الاستغنآء بها عن لفظ ما بعدها فانضم ذلك الى السببين فبنيت اه وفي شرح الرضي وانما بنيت هذه الظروف عند قطعها عن المضاف اليه لمشابهتها الحرف لاحتياجها الى معنى ذلك المحذوف قال فان قلت هذا الاحتياج حاصل لها مع وجود المضاف اليه فهلا بنيت معه كالاسمآء الموصولة مع وجود ما تحتاج اليه من صلتها قلت لان ظهور الاضافة فيها يرجح جانب اسميتها لاختصاصها بالاسمآء اه ثم قال اما حيث واذا فانها وان كانت مضافة الى الجمل الموجودة بعدها إلّا ان اضافتها ليست بظاهرة اذ الاضافة في الحقيقة الى مصادر تلك الجمل فكان المضاف اليه محذوف ولما ابدل في بعض وكل التنوين من المضاف اليه لم يبنيا اذ المضاف اليه كانه ثابت بثبوت بدله وانما اختاروا البنآء في هذه الظروف دون التعويض لانها ظروف قليلة التصرف اوعادمته وعدم التصرف يناسب البنآء اذ معناه عدم التصرف الاعرابي وفي المجلس الحادي والثمانين من امالي ابن الشجري فاما اعراب ورآء مع حذف المضاف اليه فان الغايات وهي الظروف التي حذفوا منها المضاف اليه و بنوها على الضم كقبل و بعد وفوق وتحت انما بنوها لان المضاف اليه مقدر عندهم حتى انها متعرفة به محذوفا فلما اقتصروا على المضاف فجعلوه نهاية صار كبعض الاسم و بعض الاسم لا يعرب اه اقول وكذا لا يبنى فهذه العلة كما تقتضي ان لا يعرب تقتضي ان لا يبنى فتامله وقد يقال لما انتفى اعرابها

واول ودون ونحوهن قال الشاعر
لعمرك ما ادري واني لا وجل
على اينا تعدو المنية اول
وقال الشاعر *
اذا انا لم اومن عليك ولم يكن
لقاؤك الا من وراء وراءُ
ولما فرغت من المبني على الضم ذكرت
المبني على السكون ومثلته بمَن وكم
تقول جاءني مَن قام ورايت مَن
قام ومررت بمَن قام فتجد من
ملازمة للسكون في الاحوال الثلاثة
وكذا تقول كم مالك وكم عبدا
ملكت وبكم درهم اشتريت فكم في
المثال الاول في موضع رفع بالابتداء
عند سيبويه وعلى الخبرية عند
الاخفش وفي الثاني في موضع
نصب على المفعولية بالفعل الذي
بعدها وفي الثالث في موضع خفض
بالباء وهي ساكنة في الاحوال
الثلاثة كما ترى ولما ذكرت المبني
على السكون متاخرا خشيت من وهم
من يتوهم انه خلاف الاصل فدفعت
هذا الوهم بقولي وهو اصل البناء

العلة المذكورة ثبت البناء اذ لا واسطة نعم ربما يتجه القول المذكور على القول بثبوتها * قوله واول * الصحيح ان اصله اوال بهمزة بعد الواو على زنة افعل قلبت الهمزة الثانية واوا وادغمت في الواو بدليل قولهم في الجمع اوائل بالهمز ولم يقولوا اواول وقيل اصله ووال بوزن فوعل قلبت الهمزة واوا والواو الاولى همزة ولم يجمع على اواول للاستثقال وهو لا يستلزم ثانيا لان معناه ابتداء الشيء ويستعمل صفة بمعنى اسبق فيمنع الصرف للوصفية ووزن الفعل ويمتنع حينئذ تانيثه بالتاء ودخول من عليه ويستعمل اسما بمعنى سابق نحو لقيته عاما اولا ونحو ما له اول ولا متاخر فيصرف ويونث بالتاء ويستعمل ظرفا نحو رايت الهلال اول الناس اي قبلهم قال المصنف وهذا هو الذي اذا قطع عن الاضافة بني على الضم * قوله ودون * هو اسم لادنى مكان باعتبار مكان المضاف اليه فيكون من ظروف المكان كقولك جلست دون زيد ثم استعمل في الرتب المتفاوتة كقولك زيد دون عمرو ثم تجوز به واستعمل في تجاوز حكم الى آخر نحو فعلت بزيد الاكرام دون الاهانة او محكوم عليه الى آخر نحو اكرمت زيدا دون عمرو افاده اللقاني * قوله لعمرك ما ادري الى آخره * اوجل من الوجل وهو الخوف وعلى اينا متعلق بتعدوا بالعين المهملة وقال البهوتي تغدوا اي تصبح فهو بالغين المعجمة لا بالمهملة وان اشتهر على الالسنة والمنية الموت والشاهد في اول حيث بني على الضم لنية معنى المضاف اليه والتقدير اول الوقت اواول الساعة * قوله فدفعت هذا الوهم بقولي وهو اصل البناء * اي اصل انواعه اي ارجحها وذلك لخفته وثقل البناء بلزومه حالة واحدة وقول بعض ارباب الحواشي لخفته وثقل البناء بتضمنه معنى الحرف زيادة على معناه الاصلي فيكون مركبا قاصر على ما بني لتضمنه معنى

ش واما الفعل فثلاثة اقسام ماض ويعرف بتاء التانيث الساكنة وبناوه على الفتح كضرب الّا مع واو الجماعة
فيضم كضربوا او الضمير المرفوع المتحرك فيسكن كضربت ومنه نعم وبئس وعسى وليس في الاصح وامر ويعرف
بدلالته على الطلب مع قبوله ياء * (٣٢) * المخاطبة وبناوه على السكون كاضرب الّا المعتل فعلى حذف

آخره كاغزو واخش وارم ونحو قوما وقوموا وقومي فعلى حذف النون ومنه هلم في لغة تميم وهات وتعال في الاصح ومضارع ويعرف بلم وافتتاحه بحرف من حروف نايت نحو نقوم واقوم ويقوم وتقوم ويضم اوله ان كان ماضيه رباعيا كيدحرج ويكرم ويفتح في غيره كيضرب ويستخرج ويسكن آخره مع نون النسوة نحو يتربصن ونحو الّا ان يعفون ويفتح مع نون التوكيد المباشرة لفظا وتقديرا نحو لينبذن ويعرب فيما عدا ذلك نحو يقوم زيد ولا تتبعان لتبلون فاما ترين ولا يصدنك *

ش لما فرغت من ذكر علامات الاسم وبيان انقسامه الى معرب ومبني وبيان انقسام المبني الى مكسور ومفتوح ومضموم وموقوف شرعت في ذكر الفعل فذكرت انه ينقسم الى ثلاثة اقسام ماض ومضارع وامر وذكرت لكل واحد

منها علامته الدالة عليه وحكمه الثابت له من بناء واعراب وبدات من ذلك بالماضي فذكرت ان علامته ان
تقبل تاء التانيث الساكنة كقام وقعد تقول قامت وقعدت وان حكمه في الاصل البناء على الفتح كما مثلنا

الحرف من الاسماء وعللت اصالته ايضا بانه ضد الاعراب والاصل فيه ان يكون بالحركة فالاصل فيه ان يكون بالسكون ثم ان لفظ الاصل له احكام منها انه انما يستعمل فيما ينفك كقولنا الاصل في الاسماء الاعراب لانها قد تخرج عنه الى البناء وقول ابن الخباز في شرح الفية ابن معطي والاصل في الحروف البناء غلط حيث استعمل لفظ الاصل فيما لا ينفك ومنها انه لا يستعمل في احد المتقابلين فقط واما قول ابن معطي في الفيته *

والحرف مبني بكل حال * والاصل في البناء للافعال

فغلط ايضا لانه يقتضي انه في الحرف فرع ومنها انه اذا استعمل في شي امتنع السوال عما جاء على وفقه فمن ثم لا يسئل على بناء الحرف واعراب الاسم اللهم الّا اذا وجد معارض يقتضي الخروج عن ذلك الاصل ولم يعمل به فانه يسوغ السوال ويكون راجعا الى السوال عن علة عدم تاثير المعارض كقولنا لم لا بنى التميميون نحو حذام مع مشابهته لنزال ولم بني المضارع مع نون التوكيد والاناث مع قيام المشابهة المقتضية للاعراب ولم بني على السكون مع نون الاناث مع ان كل شي كان فيه البناء بعد الاعراب يستحق ان يبنى على الحركة افاده المصنف * قوله وقد يخرج عنه الخ * قال الشهاب القاسمي يبقى النظر في نحو ضربا فهل يقال انه مبني على فتحة مقدرة وهذه الفتحة العارضة لاجل الالف ونحو ذلك مررت بغلامي فانهم قدروا كسرة للجر والموجودة لمناسبة الياء او يقال هو مبني على فتحة ظاهرة ويفرق بينه وبين نحو غلامي اه الظاهر الثاني ويفرق بان حركة المناسبة في نحو غلامي سابقة على دخول العامل فلم يكن الّا التقدير بخلاف الفتحة في ضربا فانها موجودة في آخر الفعل قبل وجود الالف التي

الى الضم وذلك اذا اتصلت به واو الجماعة كقولك قاموا وقعدوا او الى السكون وذلك اذا اتصل به الضمير المرفوع المتحرك كقولك قمت وقعدت وقمنا وقعدنا والنسوة قمن وقعدن وتلخص من ذلك ان له ثلاث حالات الضم والفتح والسكون وقد بينت ذلك ولما كان من الافعال الماضية ما اختلف في فعليته نصصت عليه ونبهت على ان الاصح فعليته وهو اربع كلمات نعم وبئس وعسى وليس فاما نعم وبئس فمذهب الفرا وجماعة من الكوفيين الى انهما اسمان واستدلوا على ذلك بدخول حرف الجر عليهما في قول بعضهم وقد بشر ببنت والله ماهي بنعم الولد وقول آخر *

هي الفاعل ولم يفتح الفعل لمناسبتها بل بقي على فتحه * قوله واستدلوا على ذلك بدخول حرف الجر * اي كما استدلوا بدخول حرف النداء في قولهم يا نعم المولى ويا نعم النصير والنداء من خصائص الاسماء قالوا ولا يجوز ان يكون المنادى محذوفا للعلم به والتقدير يا الله نعم المولى ونعم النصير انت فحذف المنادى لدلالة حرف النداء عليه كما حذف حرف النداء لدلالة المنادى عليه لان ذلك انما يجوز اذا ولي حرف النداء فعل امر وما جرا مجراه كقوله *

الا يا سلمي يا هند هند بني بدر * وان كان حيانا عدى آخر الدهر

وانما اختص هذا التقدير بالجملة الامرية دون الخبرية لان المنادى مخاطب والمامور مخاطب فحذف الاول من المخاطبين اكتفاء بالثاني وبانه لا يحسن اقترانهما بالزمان كسائر الافعال لا يقال نعم الرجل زيد امس ولا بئس الغلام عمرو غدا كما يقال قام زيد امس ويقوم عمرو غدا وبانه يجوز دخول لام الابتداء عليهما وهي انما تدخل على الاسم او الفعل المضارع نحو وان ربك لذو مغفرة وان ربك ليحكم بينهم وبانه قد جاء عن العرب نعيم الرجل زيد وليس في امثلة الفعل فعيل البتة والجواب اما عن الاول فبالتزام ان المنادى فيه محذوف ونمنع ان ذلك مختص بما اذا ولي حرف النداء الفعل الامري اذ لا فرق في امتناع دخول حرف النداء على الفعل بين كونه امريا او خبريا يدل على ذلك مجيء الجملة الخبرية بعد حرف النداء بتقدير المنادى محذوفا كمجيء الجملة الامرية كذلك قال الشاعر *

يا لعن الله بني السعلاء * عمرو بن ميمون شرار النات

اراد بالنات الناس فابدل السين تاء اي يا هولاء لعن الله الى آخره وقال الاخر *

يا قاتل الله صبيانا تجيء بهم * ام الهنيين من زند لها واري

واما عن الثاني فبان نعم لما كانت موضوعة لغاية المدح وبيس موضوعة لغاية الذم جعلت دلالتهما مقصورة على الآن لانك انما تمدح او تذم بما هو موجود في الممدوح او المذموم لا بما كان فزال ولا بما سيكون ولم يقع افاده ابن اياز في كتابه المسمى بالانصاف في مسائل الخلاف وقوله لغاية المدح ولغاية الذم وذلك لعموم المدح والذم فيهما وعدم تخصيص كل بخصلة معينة ومن ثم حسن الرد على شريك بن عبد الله النخعي حين ذكر علي بن ابي طالب رضي الله عنه عنك فقال جليس له نعم الرجل علي فغضب وقال ا العلي تقول نعم الرجل فامسك القائل عن شريك حتى سكن غضبه ثم قال يا ابا عبد الله الم يقل الله تعلى فقدرنا فنعم القادرون نعم العبد انه اواب فقال شريك بلى فقال الا ترضى لعلي بما رضيه الله تعلى لنفسه ولانبيائه فنبه على موضع غلطه قاله الحريري في الدرة واما عن الثالث فبان دخول اللام عليهما انما جاز لشبههما بالاسم في الجمود وعدم التصرف وعدم دلالتهما على المضي واما عن الرابع فبانه مما تفرد بروايته قطرب وهي رواية شاذة ولئن صحت فليس فيها حجة لان نعم اصله نعم على وزن فعل بكسر العين فاشبعت الكسرة فنشات عنها اليآء كما قال *

تنفي يداها الحصا في كل هاجرة * نفي الدراهيم تنقاد الصياريف

اراد الدراهم والصيارف اهـ * قوله وقد سار الى محبوبته على حمار بطي السير نعم السير الخ * فالسير هنا الذهاب وقول الدماميني في المنهل الاصفى السير هنا جلد يوضع في عنق الحمار ذهول عن اصل القضية والعير بفتح العين المهملة الحمار وحشيا كان او انسيا وفي الحواشي الياسينية ووقع لي ان بعض الطلبة قرا علي هذا المحل وكسر

وقد سار الى محبوبته على حمار بطي السير نعم السير على بئس العير واما ليس فذهب الفارسي في الحلبيات الى انها حرف نفي بمنزلة ما النافية وتبعه على ذلك ابو بكر بن شقير واما عسى فذهب الكوفيون الى انها حرف ترج بمنزلة لعل وتبعه على ذلك ابن السراج والصحيح ان الاربعة افعال *

العين فقلت له افتح عينك ولا يخفى لطف الاضافة اه ونظير ذلك ما حكاه المولى سعد الدين التفتازاني في شرح التلخيص ان بعض البغالين كان يسوق بغلته في سوق بغداد وكان بعض عدول دار القضا حاضرا فضرطت البغلة فقال البغال على ما هو دابهم في لحية العدل بكسر العين يعني احد شقي الوقر فقال بعض الظرفآء افتح العين فان المولى حاضر قال ومن هذا القبيل ما وقع لي في قصيدة *

علا فاصبح يدعوه الورى ملكا * وريثما فتحوعينا غدا ملكا

بدليل اتصال تآء التانيث الساكنة بهن *

* قوله بدليل اتصال تآء التانيث الساكنة بهن * قيل عليه تآء التانيث هي الدالة على تانيث الموصوف بمعنى ما هي فيه واللاحقة للافعال المذكورة ليست كذلك اما ليس وعسى فلان مرفوعهما ليس موصوفا بمعناهما واما نعم وبيس فلان معناهما ان كان امدح او اذم فكذلك وان كان حسن او قبح فان الفاعل هو الجنس اي الماهية والحقيقة وهو لا يقبل الوصف بذكورة ولا انوثة فالمتوجه ان ليس وعسى لنفي النسبة الكلامية ورجائها ونعم وبيس لمدح الجنس اوذمه ودخلت التآء فيهما لمشاكلة ما بعدهما فما قاله المخالف من الحرفية والاسمية لم ينتهض رده والله اعلم قاله اللقاني في حواشي التوضيح وقوله فلان مرفوعهما ليس موصوفا بمعناهما وذلك لان معنى ليس النفي ومعنى عسى الرجا وليس واحد منهما قائما بالمرفوع او واقعا منه اللهم الّا ان يقال معنى ليس الانتفآء وهو قائم بالمرفوع فهو مثل ماتت هند ومن قال معناها النفي فمراده به الانتفآء اطلاقا للمصدر على الحاصل به وقوله فان الفاعل هو الجنس وهو لا يوصف بذكورة ولا انوثة انظره مع ما ذكروه في باب الفاعل من ان التذكير في نعم على ارادة الجنس فانه صريح في كونه مذكرا هذا وقد اجاب بعض ارباب الحواشي بان كون تاء التانيث تدل على تانيث

كقوله عليه الصلاة والسلام من توضا يوم الجمعة فبها ونعمت ومن اغتسل فالغسل افضل والمعنى من توضا يوم الجمعة فبالرخصة اخذ ونعمت الرخصة الوضوء وتقول بئست المراة حمالة الحطب وليست هند مفلحة وعست هند ان تزورنا واما ما استدل به * (٣٦) * الكوفيون فمؤول على حذف الموصوف وصفته واقامة معمول الصفة مقامها والتقدير وما هي بولد مقول فيه نعم الولد ونعم السير على عير مقول فيه بئس العير فحرف الجر في الحقيقة انما دخل على اسم محذوف كما بينا وكما قال الاخر والله ما ليلي بنام صاحبه اي بليل مقول فيه نام صاحبه ولما فرغت من ذكر علامات الماضي وحكمه وبيان ما اختلف فيه ثنيت بالكلام على فعل الامر فذكرت ان علامته التي يعرف بها مركبة من مجموع شيئين وهما دلالتها على الطلب مع قبولها ياء المخاطبة تقول اذا امرت المراة قومي وكذلك اقعد واقعدي واذهب واذهبي قال الله تعالى فكلي واشربي وقري عينا فلو دلت الكلمة على الطلب ولم تقبل ياء المخاطبة نحو صه بمعنى اسكت ومه بمعنى اكفف وقبلت ياء المخاطبة ولم تدل على الطلب نحو انت يا هند تقومين وتاكلين لم يكن فعل امر ثم بينت ان حكم فعل الامر في الاصل البناء على السكون كاضرب واذهب *

الفاعل انما هو بحسب الاصل والغالب ولا شك ان الاصل والغالب لا دلالة لهما على ذلك ولا يخفى ما فيه * قوله كقوله صلى الله عليه وسلم من توضا الخ * هذا الحديث رواه ابو داود والترمذي والنسائي والامام احمد من حديث سمرة بن جندب ومن شرطية وتوضا فعل ماض والفاء في فبها رابطة والضمير يرجع الى الرخصة والجار والمجرور متعلق بمحذوف اي فبالرخصة اخذ وفاعل نعم مستتر مفسر بتمييز محذوف وكذا المخصوص محذوف والتقدير من توضا يوم الجمعة فبالرخصة اخذ ونعمت الرخصة الوضوء قال المصنف وقدر بدر الدين بن مالك فبالسنة اخذ والنحاة يقدرونه فبالرخصة اخذ وهو الحق لان الوضوء المذكور في الحديث هو الوضوء للصلاة اذ لم يقل احد بان من السنة الوضوء للرواح وذلك الوضوء واجب لا سنة وقد يقال اخذ السنة لا بمعنى مقابل الواجب بل بمعنى آخر وهو الطريقة الشرعية. وبالجملة فقول النحاة اجود اه وقدر بعضهم فبالرخصة ونعمت السنة التي تركها اي الغسل قال في شرح المصابيح وهذا وان قوي معنى ضعف لفظا لاختلاف مرجع الضميرين مع عدم ما يدل على مرجع الثاني هذا وفي شرح الكنز للاقصرائي هكذا في اكثر كتب الحديث فبها ونعمة واهل النحو يقولون فبها بكسر الباء ونعمت من قولك نعمت المراة هند اه ملخصا * قوله فمؤول على حذف الموصوف وصفته * مثل هذا التاويل وقع لابن الشجري في المجلس التاسع والخمسين من اماليه ومثله وقع لابن اياز في المسئلة الرابعة عشر من كتابه المسمى بالانصاف . في مسائل الخلاف . واستشكله صاحب الحواشي الياسينية بان حذف الموصوف بالجملة انما يكون في الضرورة او حيث يكون الاسم بعضا من متقدم جر بمن او في نحو منا ظعن ومنا اقام وما في قومها يفضلها اي فريق

ذلك في الفعل الماضي وهي ثلاثة هلم وهات وتعال فاما هلم فاختلف فيها العرب على لغتين احداهما وقد يبنى
حذف آخره وذلك اذا كان معتلا نحو اغز واخش وارم وقد يبنى على حذف النون وذلك اذا كان مسندا لالف
اثنين نحو قوما او واو جمع نحو قوموا او ياء مخاطبة نحو * (٣٧) * قومي فهذه ثلاثة احوال للامر ايه

ان تلزم طريقة واحدة ولا يختلف لفظها بحسب من هي مسندة اليه فتقول هلم يا زيد وهلم يا زيدان وهلم يا زيدون وهلم يا هند وهلم ياهندان وهلم يا هندات وهي لغة اهل الحجاز وبها جاء التنزيل قال الله تعلى والقائلين لاخوانهم هلم الينا اي ايتوا الينا وقال الله تعلى قل هلم شهداءكم اي احضروا شهداءكم وهي عندهم اسم فعل لا فعل امر لانها وان كانت دالة على الطلب لكنها لا تقبل ياء المخاطبة والثانية ان تلحقها الضمائر البارزة بحسب من هي مسندة اليه فتقول هلما وهلموا وهلممن بالفك وسكون اللام وهلمي وهي لغة بني تميم وهي عند هولاء فعل امر لدلالتها على الطلب وقبولها ياء المخاطبة وقد تبين بما استشهدت به من الايتين ان هلم تستعمل قاصرة ومتعدية واما هات وتعال فعدهما جماعة من النحويين في اسماء الافعال

والصواب انهما فعلا امر بدليل انهما دالان على الطلب وتلحقهما ياء المخاطبة تقول هاتي وتعالي واعلم ان
آخر هات مكسور ابدا الا اذا كان لجماعة المذكرين فانه يضم تقول هات يا زيد وهاتي ياهند وهاتيا يا زيدان او

منا ظعن وفريق منا اقام وما في قومها احد يفضلها وكلا الامرين منتف هنا اه واقول يشترط لحذف الموصوف احد امرين اما كونه بعض اسم مجرور بمن او في اوكون النعت صالحا لمباشرة العامل نحو ان اعمل سابغات اي دروع سابغات وما هنا من القسم الثاني اذ جملة نعم الولد ليست هي الصفة وانما هي محكية بها والصفة لفظ مقول ولا شك انه صالح لمباشرته يدلك على ذلك انها ليست خبرية ولابد في جملة الصفة ان تكون خبرية حتى لو وقعت في ظاهر الحال انشاءية وجب التاويل بتقدير القول وتخرج بذلك عن كونها صفة الى كونها محكية بها كقوله *

* جاءوا بمذق هل رايت الذئب قط * اي جاءوا بمذق مقول فيه عند رويته هل رايت الذئب قط فتامله * قوله وقد يبنى على حذف آخره * وقد لا تبقى منه الا حركة كما اشار الى ذلك الراعي ملغزا بقوله *

في اي لفظ يا نحاة الملة * حركة قامت مقام الجملة

يعني فعل الامر من وأى يأي اذا اضمر فانك تقول ايا زيد على حرف واحد وهو الهمزة المقطوعة فاذا قلت قل او نقلت حركته على لغة النقل الى الساكن صار هاكذا قل فذهب فعل الامر وفاعله وقامت الحركة مقامهما كذا في نفح الطيب للمقري ومنه اخذ العلامة البدر الدماميني لغزه المشهور وهو *

اقول يا سماء قولي * ثم يا زيد قل

اه وبيانه كما علمت وللراعي ايضا *

حاجيتكم نحاتنا المصرية * اولي الذكا والعلم والطعمية
ما كلمات اربع نحوية * جمعن في حرفين للاحجية

ومن ثم لحنوا من قال * تعالي اقاسمك الهموم تعالي بفتح ...
اختلف فيه منه. ثلثت بذكر المضارع فذكرت ان علامته ان يصلح دخول لم عليه نحو لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفوا احد وذكرت انه لابد ان يكون في اوله حرف من حروف نايت وهو النون والالف والياء والتاء نحو نقوم واقوم ويقوم وتقوم وتسمى هذه الاربعة احرف * (٣٨) * المضارعة وانما ذكرت هذه الاحرف بساطا للحكم الذي بعدها لا لاعرف بها الفعل المضارع لانا وجدناها تدخل في اول الفعل الماضي نحو اكرمت زيدا وتعلمت المسئلة ونرجست الدواء اذا جعلت فيه نرجسا ويرنات الشيب اذا خضبته باليرناء وهو الحناء وانما العمدة في تعريف المضارع دخول لم عليه ولما فرغت من ذكر علاماته شرعت في ذكر حكمه فذكرت ان له حكمين حكما باعتبار اوله وحكما باعتبار آخره فاما حكمه باعتبار اوله فانه يضم تارة ويفتح اخرى فيضم ان كان الماضي اربعة احرف سواء كانت كلها اصولا نحو دحرج يدحرج او كان بعضها اصلا وبعضها زائدا نحو اكرم يكرم فان الهمزة فيه زائدة لان اصله كرم ويفتح ان كان الماضي اقل من الاربعة او اكثر منها فالاول نحو ضرب يضرب وذهب يذهب ودخل يدخل والثاني نحو انطلق ينطلق واستخرج يستخرج واما حكمه باعتبار آخره فانه تارة يبنى على السكون وتارة يبنى على الفتح وتارة يعرب فهذه ثلاث حالات لآخره كما ان لآخر الماضي ثلاث حالات ولآخر الامر ثلاث حالات فاما بناؤه على السكون فمشروط بان يتصل به نون

* قوله ومن ثم لحنوا من قال * تعالي اقاسمك الهموم تعالي * قال الدماميني تعال للواحد المذكور وتعالي للواحدة المونثة بفتح اللام وحكى الزمخشري في تفسير النساء عن اهل مكة انهم يقولون تعالي بكسر اللام للمراة ووقع مثله في شعر ابي فراس الحمداني وهو في اسر الروم وقد سمع حمامة تنوح بجنبه *

اقول وقد ناحت بقربي حمامة * ايا جارتا هل تشعرين بحالي
ايا جارتا ما انصف الدهر بيننا * تعالي اقاسمك الهموم تعالي
تعالي تري روحا لدي ضعيفة * تردد في جسم يعذب بالي
ايضحك ما سور وتبكي طليقة * ويسكت محزون ويندب سالي
لقد كنت اولى منك بالدمع مقلة * ولكن دمعي في الحوادث غالي

والوجه فتح اللام لانها عين الفعل كالعين في تصاعدي ولام الفعل التي حقها ان تكسر قد سقطت اذ الاصل تعاليين ففعل به ما عرف في امثاله اه قال صاحب الحواشي الياسينية واصل تعاليي تعالوي قلبت الواو ياء لوقوعها رابعة مع عدم انضمام ما قبلها فصار تعاليي بياءين الاولى لام الكلمة والثانية ضمير المخاطبة ثم حذفت كسرة الياء الاولى للاستثقال والياء لالتقاء الساكنين اه وهو تطويل بلا طائل والقريب ان يقال قلبت الواو في تعالوي الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم حذفت لالتقاء الساكنين وما قاله المصنف من ان الكسر لحن ودرج عليه في شرح الشذور غير جيد فان ابن جني وجهه في المحتسب قال قرا الحسن البصري قل تعالوا بضم اللام ووجهه ان لام تعاليت حذفت استحسانا تخفيفا فلما زالت لام الكلمة ضمت اللام لوقوع الواو بعدها ونظيره ما قراه الحسن ايضا الا من هو صال الجحيم بضم اللام حدثنا بذلك ابو علي وذهب الى ما ذكرناه من حذف اللام

ومنه إلّا ان يعفون الواو اصيلة وهو واو عفا يعفوا والفعل مبني على السكون لاتصاله بالنون والنون فاعل مضمر عائد على المطلقات ووزنه يفعلن وليس هذا كيعفون في قولك الرجال يعفون لان اصله بواوين اولهما لام الكلمة والثانية واو الجماعة استثقلت الضمة على الواو الاولى لان قبلها ضمة فحذفت الاولى وانما خص بالحذف دون الثانية لثلاثة امور احدها ان الاولى جزء كلمة وحذف جزء اولى من حذف كل الثاني ان الاولى اخر الفعل والحذف من الاواخر اولى الثالث ان الاولى لا تدل على معنى والثانية تدل وحذف ما لا يدل اولى من حذف ما يدل لان تلك الواو واو ضمير الجماعة المذكرين كالواو في قولك يقومون وواو الفعل حذفت والنون علامة الرفع ووزنه يفعون ولهذا يقال فيه إلّا ان يعفوا بحذف نونه كما يقال إلّا ان يقوموا وسياتي شرح ذلك واما بناوه على الفتح فمشروط بان تباشره نون التوكيد لفظا او تقديرا نحو كالالف ... واحترزت بذكر المباشرة من نحو قوله تعالى ولا تتبعان سبيل الذين لا يعلمون ٭

استخفافا فتعالي مستعمل على وجهين احدهما وهو الفصيح ان تحذف الياء التي هي لام الكلمة لالتقاء الساكنين فتبقى اللام قبلها على فتحها لان المحذوف لعلة كالثابت والثاني ان تحذف ابتداء للتخفيف نسيا منسيا فبقي ما قبلها آخر الكلمة فتحرك بحركة تجانس الضمير المتصل بها وبه قري في الشواذ وعليه قول ابي فراس والله اعلم ٭ قوله ومنه إلّا ان يعفون الواو اصلية الخ ٭ هذا احد احتمالين في الاية ذكرهما القاضي البيضاوي في تفسيره والثاني ان الواو ضمير جماعة الذكور والنون علامة الرفع واثباتها مع ان لكونها مهملة اه وتعقبه بعض الشيوخ بان اهمال ان وان سمع على قلة وشذوذ لا يصح هنا لتوقفه على قراءة يعفوا بالرفع اذ لا يصح اهمال ان ونصب ما عطف على مدخولها مع انه لم يقرا به احد ولو سلم فهو مشكل على مقتضى مذهبه فكيف يخرج الاية عليه لان ضمير يعفون ان عاد للازواج وان كان خلاف السياق فالذي بيده العقدة الولي وان عاد على الاولياء فالذي بيده العقدة الزوج وعلى كل يلزم ان يكون للولي عفو مع ان امامه الشافعي لا يقول بذلك واجيب بمنع انه لم يقرا به احد فقد قرا به الحسن كما في كتاب الشواذ والاعراب فلا وجه لانكارها وبان عفو الولي قول الشافعي في القديم كما نقله عنه البيضاوي نفسه فتامله والمراد بعفو الازواج الزيادة على الواجب لهن وتسميته عفوا اما على سبيل المشاكلة او لانهم يسوقون المهر الى النساء عند العقد فمن طلق قبل المسيس استحق استرداد النصف فاذا لم يسترده فقد عفى عنه اه ٭ قوله من نحو قوله تعالى ولا تتبعان ٭ اصله قبل التوكيد والنهي تتبعان بتخفيف النون للرفع فدخل عليه لا الناهية فحذفت نون الرفع فصار لا تتبعا ثم اكد بالثقيلة فالتقى ساكنان الالف ونون التوكيد المدغمة

ولم يجز حذف الالف لئلا يلتبس بفعل الواحد ولا تحريكها لانها لا تقبل الحركة ولم يجز حذف النون لفوات المقصود منها فحركت النون بالكسر تشبيها بنون التثنية الواقعة بعد الالف كذا في التصريح وقوله لئلا يلتبس بفعل الواحد لا يقال لا التباس لان النون مع فعل الواحد مفتوحة ومع فعل الاثنين مكسورة لانا نقول شرط كسرها مع فعل الاثنين وجود الالف على ان الكسرة قد يذهل عنها او تذهب حال الوقف فلا يحصل التمييز وبهذا التعليل يعلم الجواب عما يقال انه ينبغي ابقاء الواو في لتضربن ياقوم كما ابقيت الالف وقيل في الجواب ان حذف الواو مع الخفيفة متفق عليه فتحذف مع الثقيلة قياسا على الخفيفة والالف لا تحذف مع الخفيفة لينقاس حذفها مع الثقيلة عليها * قوله ومن قوله لتبلون في اموالكم * تبلون مضارع بلى يبلو مبني للمجهول مسند لجماعة الذكور من البلاء وهو التجربة اصله قبل التوكيد لتبلوون كتنصرون بواوين الاولى لام الفعل والثانية واو الجماعة فاما ان تقول استثقلت الضمة على لام الفعل فحذفت لاستثقالها او تقول تحركت الواو وانفتح ما قبلها فقلبت الفا وعلى التقديرين التقى ساكنان الواوان على التقدير الاول والالف والواو على التقدير الثاني فحذف اول الساكنين فصار لتبلون بوزن تفعون ثم اكد بالثقيلة فصار لتبلوننّ بثلاث نونات حذفت نون الرفع لفظا لتوالي النونات فالتقى ساكنان واو الجمع ونون التوكيد المدغمة وتعذر حذف احدهما فحركت الواو بحركة تجانسها وهي الضمة ولم تحرك النون محافظة على الاصل ولعروض الضمة لم تنقلب الواو الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها * قوله فاما ترين * اصله قبل التوكيد ترايين كتمنعين نقلت حركة الهمزة الى الراء قبلها ثم حذفت الهمزة فصار تريين بفتح الراء وكسر الياء

ومن قوله لتبلون في اموالكم فاما ترين من البشر احدا فان الالف في الاول والواو في الثاني والياء في الثالث فاصلة بين الفعل والنون فهو معرب لا مبني وكذلك لو كان الفاصل بينهما مقدرا كان الفعل ايضا معربا وذلك كقوله تعلى ولا يصدنك عن ايات الله ولتسمعن مثله غير ان نون الرفع حذفت تخفيفا لتوال الامثال ثم التقا ساكنان *

اصله قبل دخول الجازم يصدوننك فلما دخل الجازم وهو لا الناهية حذفت النون فالتقا ساكنان الواو والنون فحذفت الواو لاعتلالها ووجود دليل يدل عليه وهو الضمة وقدر الفعل معربا وان كانت النون مباشرة لاخره لفظا لكنها منفصلة منه تقديرا وقد اشرت الى ذلك كله ممثلا واما اعرابه ففيما عداهاذين الموضعين نحو يقوم زيد ولن يقوم زيد ولم يقم زيد *

ص واما الحرف فيعرف بان لا يقبل شيئا من علامات الاسم والفعل نحو هل وبل وليس منه مهما واذ ما بل منه ما المصدرية ولما الرابطة على الاصح *

ش لما فرغت من ذكر القول في الاسم والفعل شرعت في ذكر الحرف فذكرت انه يعرف بانه لا يقبل شيئا من علامات الاسماء ولا من علامات الافعال نحو هل وبل فانتفى ان يكونا اسمين او يكونا فعلين ويتعن ان يكونا حرفين اذ ليس لنا إلّا ثلاثة اقسام وقد انتفى اثنان فتعين الثالث ولما كان من الحروف ما اختلف فيه هل هو حرف او اسم نصصت عليه كما فعلت في الفعل الماضي وفعل الامر وهو اربعة

الاولى وسكون الثانية فاما ان تقول حذفت الكسرة لاستثقالها او تحركت اليآء وانفتح ما قبلها فقلبت الفا وعلى التقديرين التقى ساكنان حذف اولهما كما مر فصار ترين بفتح الراء وسكون اليآء ثم دخل الجازم وهو ان الشرطية المتصلة بما فحذفت نون الرفع فصار اما تري بسكون اليآء المفتوح ما قبلها ثم اكد بالنون فالتقى ساكنان يآء المخاطبة ونون التوكيد وتعذر حذف احدهما فحركت اليآء بحركة تجانسها وهي الكسرة الخ ما مر في لتبلون * قوله اصله قبل دخول الجازم يصدوننك * صريح في ان التوكيد قبل دخول الجازم وهو لا الناهية وهو حينئذ توكيد غير قياسي فالاولى ان يقال اصله يصدونك حذفت النون للجازم ثم اكد بالثقيلة فالتقى ساكنان حذفت الواو لاعتلالها ولدلالة الضمة عليها فصار ولا يصدنك * قوله بان لا يقبل شيئا من علامات الاسم والفعل * يحتمل ان يريد بالعلامات العلامات المذكورة ويحتمل ان يريد ما هو اعم واورد على الاول ان لنا كلمات لا تقبل العلامات المذكورة وليست بحروف كنزال واخواته وقط واجيب بان هذا تعريف بالاعم وهو جائز على مذهب المتقدمين لافادته التمييز في الجملة ويرد على الثاني انه حوالة على مجهول وانه لا يصح التعريف به لانه يقتضي ان المبتدي لا يعرف الحرف حتى يعرف جميع علامات الاسم والفعل وانتفاءهما عن الكلمة وفيه من العسر ما لا يخفى ويجاب بان المقصود بوضع هذه المقدمة المبتدي وهو لا يستقل بالافادة فالموقف يبين له ما لم يذكره المصنف ويرد على كل منهما انه صادق على الجملة فانها لا تقبل شيئا مما ذكر ويجاب بان جنس هذا التعريف الكلمة لانه بصدد بيان اقسامها فكانه قال الحرف كلمة لا تقبل ذلك لا يقال علامات الاسم والفعل حروف غالبا فلا يكون

عدمها علامة للحرف والا لزم الدور لانا نقول للحرف جهتان جهة كونه حرفا وجهة كونه لفظا معلوما ومن الثانية يكون عدمه علامة للحرف لا من الاولى يدل على ذلك ان المصنف لم يعبر في علامات الاسم والفعل بالحروف بل عين الفاظا يمكن معرفتها بدون عنوان كونها حروفا وحكم بكونها علامات لا يقال كيف يدل انتفاء قبول العلامة على انتفاء الاسمية والفعلية حتى ثبتت الحرفية مع ان العلامة ملزومة لا لازمة فهي مطردة غير منعكسة لانا نقول اللازم في العلامة عدم الانعكاس فلا ينافي انها قد تنعكس او ان محل ذلك ما لم تكن شاملة والا كما هنا حيث اريد العموم فتنعكس * قوله فقال سيبويه انها حرف بمنزلة ان الشرطية * قال في شرح الكافية ومذهب سيبويه ان اذ ركبت مع ما ففارقتها الاسمية وصارت حرف شرط مثل ان ومذهب المبرد وابن السراج وابي علي ومن تابعهم ان اسميتها باقية مع التركيب وان مدلولها الزمان صار مستقبلا بعد ان كان ماضيا والصحيح ما ذهب اليه سيبويه لانها قبل التركيب حكم باسميتها لدلالتها على وقت ماض دون شيء آخر يدعا انها دالة عليه ولمساواتها الاسماء في قبول بعض علامات الاسمية كالتنوين والاضافة اليها والوقوع موقع مفعول فيه نحو واذ ابتلى ابراهيم ربه بكلمات فاتمهن قال اني جاعلك للناس اماما وموقع المفعول به نحو واذكروا اذ جعلكم خلفاء من بعد قوم نوح واما بعد التركيب فمدلولها المجمع عليه معنى المجازات وهو من معاني الحروف ومن ادعا ان لها مدلولا آخر زائدا على ذلك فلا حجة له وهي مع ذلك غير قابلة لشيء من العلامات التي كانت قابلة لها قبل التركيب فوجب انتفاء اسميتها وثبوت حرفيتها كما ذهب اليه سيبويه * قوله وفي هذا الجواب نظر لعل وجهه والله اعلم انه لا يلزم من تغير زمانها تغير

فقال سيبويه انها حرف بمنزلة ان الشرطية فاذا قلت اذ ما تقم اقم فمعناه ان تقم اقم وقال المبرد وابن السراج والفارسي انها ظرف زمان وان المعنى في المثال متى تقم اقم واحتجوا بانها قبل دخول ما كانت اسما والاصل عدم التغيير واجيب بان التغيير قد تحقق قطعا بدليل انها كانت للماضي فصارت للمستقبل فدل على انها نزع منها ذلك المعنى البتة وفي هذا الجواب نظر لا يحتمله هذا المختصر واما مهما *

... والضمير لا يعود الا على الاسماء وزعم السهيلي وابن يسعون انها حرف واستدلا على ذلك بقول زهير * ومهما تكن عند امرئ من خليقة * وان خالها تخفى على الناس تعلم * وتقرير الدليل منه انهما اعربا خليقة اسما لتكن ومن زائدة فتعين خلو الفعل من الضمير وكون مهما لا محل لها من الاعراب اذ لا يليق بها هنا لو كان لها محل ان تكون الا مبتدا والابتدا هنا متعذر لعدم رابط يربط الجملة *) ٤٣ (* الواقعة خبرا له واذا ثبت انها لا موضع لها من الاعراب تعين كونها حرفا والتحقيق ان اسم تكن مستتر ومن خليقة تفسير لمهما كما ان من ءاية تفسير لما في قوله تعلى ما ننسخ من ءاية ومهما مبتدا والجملة خبر واما ما المصدرية فهي التي تسبك مع ما بعدها بمصدر نحو قوله تعلى ودوا ما عنتم اي ودوا عنتكم وقال الشاعر *

يسر المرء ما ذهب الليالي
وكان ذهابهن له ذهابا

اي يسر المرء ذهاب الليالي وقد اختلف فيها فذهب سيبويه الى انها حرف بمنزلة ان المصدرية وذهب الاخفش وابن السراج الى انها اسم بمنزلة الذي واقع على ما لا يعقل وهو الحدث والمعنى ودوا الذي عنتموه اي العنت الذي عنتموه ويسر المرء الذي ذهبه الليالي اي الذهاب الذي ذهبه الليالي ويرد هذا القول بانه لم يسمع اعجبني ما قمته وما قعدته ولو صح ما لجاز ذلك لان الاصل في العائد ان يكون مذكورا الا محذوفا

ذاتها بشهادة المضارع المقرون بلم فانه بدخول لم عليه تغير زمانه ولم يخرج بذلك عن الفعلية فتامله * قوله فزعم الجمهور انها اسم * وابن يسعون انها حرف مقتضى المقابلة ان الجمهور يقولون باسميتها دائما وان السهيلي قائل بحرفيتها دائما وهو مخالف لما نقله ابو حيان قال وذهب ابو زيد السهيلي الى ان مهما تكون اسما وتكون حرفا فاذا عاد عليها الضمير كانت اسما واذا لم يعد عليها كانت حرفا واستدل على حرفيتها بقول زهير ومهما تكن ووجه استدلاله انه اعرب مهمى حرف شرط بمعنى ان ومن خليقة اسم تكن ومن زائدة واليه ذهب ابو محمد ابن السيد ولا حجة فيه لانه يمكن ان يكون في تكن ضمير مهمى وانث حملا على المعنى لانها واقعة على الخليقة وعند امرئ في موضع الخبر ومن خليقة تفسير ويلزم على قول السهيلي ان يزاد من في الايجاب وهو مذهب ضعيف والصحيح اسميتها ولا توجد في كلامهم الا مبتداة عائد عليها ضمير او مفرغ لها العامل فتكون معمولة له نحو * مهمى تصب افقا من بارق تشم * فمهمى مفعول مقدم لتصب وافقا منصوب على الظرفية اه ومنه يظهر ان الاستدلال بعود الضمير عليها انما ينهض ان لو كان المخالف يقول بملازمتها للحرفية وليس فليس تامل * قوله اعجبني ما قمته وما قعدته * الضمير المتصل بالفعلين ضمير المصدر لانه عائد على ما وهي واقعة على الحدث فلا يدل على تعديهما كما هو مقرر معلوم تحت كل ورقة وبه يسقط ما كان بعض المعاصرين يستشكله من ان قام قاصر فكيف اتصل به الضمير المفعول * قوله فقال سيبويه انها حرف وجود لوجود * ظاهره ان سيبويه نص على حرفيتها وليس كذلك ففي المطول قال سيبويه لما لوقوع امر لوقوع غيره مثل لو فتوهم بعضهم انها حرف شرط كلولا الا ان لولا لانتفاء الثاني لانتفاء الاول ولما لثبوت

الثاني لثبوت الاول اه ورجح باجماعهم على زيادة ان بعدها ولو كانت ظرفا والجملة بعدها في موضع خفض بسبب الاضافة لزم الفصل بين المضاف والمضاف اليه بان قال الشيخ بهاء الدين السبكي في شرح التلخيص ولما التعليقية حرف عند سيبويه تدل على ربط جملة باخرى ربط السببية وعلى هذا فاللام في قولهم وجود لوجود وقولهم حرف وجوب لوجوب لام التعليل اه * قوله انها ظرف بمعنى حين * الظاهر عند هاولاء انها خالية عن معنى الشرط الا ترى انك اذا قلت حين قام زيد قمت لم يكن في اللفظ دلالة على سببية الاول للثاني فكذا ما هو بمعناه افاده الدماميني في الحواشي الهندية وعلى هذا القول فعاملها ما في جوابها من فعل او شبهه وانما كان هو العامل دون الشرط لان القائلين بالاسمية يزعمون انها مضافة لما يليها والمضاف اليه وجزءه لا يعملان في المضاف ولا فيما قبله إلّا اذا كان المضاف غيرا وقصد بها النفي فيجوزان يتقدم عليها معمول ما اضيفت اليه كما يتقدم معمول المنفي بلا نحو زيدا غير ضارب قال العلامة الغنيمي لاكن ينظر لو كان الجواب جملة اسمية جامدة الطرفين نحو لما جاءني الرجلان فزيد احدهما وهو مبني على انها تجاب بالجملة الاسمية والمجوز لذلك ابن مالك لاكن لم يذكر إلّا اسمية خبرها فعل لا اسمية خبرها وصف فضلا عن كونه جامدا ولعل المثال المذكور غير عربي كذا في الحواشي الياسينية وقد قوى ابن مالك في شرح الكافية القول بالظرفية بقول الشاعر *

انى لارجوا محرزا ان ينفعا * ايايي لما صرت شيخا قلعا

فهــذا بمعنى حين قلت ويمكن ان يكون من قبيل ما حذف فيه الجواب اي لما صرت شيخا رجوت ذلك ورد ابن خروف على مدعي

انها ظرف بمعنى حين ورد بقوله تعلى فلما قضينا عليه الموت الاية وذلك لانها لو كانت ظرفا لاحتاجت الى عامل يعمل في محلها النصب وذلك العامل اما قضينا او دلهم اذ ليس معنى سواهما وكون العامل قضينا مردود بان القائلين بانها اسم يزعمون انها مضافة الى ما يليها والمضاف اليه لا يعمل في المضاف وكون العامل دلهم مردود بان ما النافية لا يعمل ما بعدها فيما قبلها *

واذا بطل ان يكون لهـا عـامل تعيـن انها لا موضع لها من الاعراب وذلك يقتضي الحرفية * ص وجميـع الحروف كلها مبنية * ش لما فرغت من ذكر علامات الحرف وبيان ما اختلف فيه منه ذكرت حكمه وانه مبني لاحظ لشيء من كلماته في الاعراب * ص والكلام لفظ مفيد * ش لما انهيت القول في الكلمة واقسامها الثلاثـة شرعـت في تـفسير الكلام فذكرت انـه عبارة عن اللفظ المفيد * (٤٥) * ونعني باللفظ الصوت المشتمل على بعض الحروف او ما هو في قوة ذلك فالاول نحو رجل وفرس والثاني كالضمير المستتر في نحو اضرب واذهب المقدر بقولك انت ونعني بالمفيـد مـا يصح الاكتفاء به فنحو قام زيد كلام لانه لفظ يصح الاكتفاء به ونحو زيد ليس بكلام لانه لفظ لا يصح الاكتفاء به واذا كتبت زيد قائم مثلا فليس بكلام لانه وان صح الاكتفاء به لكنه ليس بلفظ وكذلك اذا اشرت الى احد بالقيام والقعود فليس بكلام لانه ليس بلفظ * ص واقل ايتلافه من اسمين كزيد قائم او من فعل واسم كقام زيد ش صور تاليف الكلام ست وذلك لانه اما ان يتالف من اسمين او من فعل واسم او من جملتين او من فعل واسمين او من فعل وثلاثة اسماء او من فعل واربعة اسماء اما ايتلافه من اسمين فله اربع صور احداها ان يكونا مبتدا وخبرا نحو زيد قائم الثانية ان يكونا مبتدا وفاعلا سد مسد الخبر نحو اقائم الزيدان وانما جاز ذلك لانه في قوة قولك ايقوم الزيدان وذلك كلام تام

الاسمية بجواز لما اكرمتني امس اكرمتك اليوم لانها اذا قدرت ظرفا كان عاملها الجواب والواقع في اليوم لا يكون واقعا في امس والجواب ان هذا مثل ان كنت قلته فقد علمته فالمعنى لما ثبت اكرامك لي امس اكرمتك اليوم ضرورة ان الشرط لا يكون إلّا مستقبلا قاله المص * قوله واذا بطل ان يكون لها عامل * اجاب بعضهم بان العامل قضينا وليست لما مضافة الى شرطها كما يقول الجميع في اذا اذا جزمت * قوله والكلام الخ * ال في الكلام للحقيقة لان الداخلة على المعرفات لها كما ذكره في المطول وقال بعض هي للحضور اي هذا اللفظ الحاضر لقوله فذكرت انه عبارة لان المعبر به اللفظ وما في المطول مفروض فيما لم يمنع مانع * قوله فذكرت انه عبارة الخ * قال المكودي هي العبور من المعنى الى اللفظ بالنسبة الى المتكلم و بالعكس بالنسبة الى السامع اهـ فقولهم المعنى ما عني من اللفظ ظاهر بالنسبة الى السامع دون المتكلم اذ الظاهر بالنسبة اليه ان يقال ما عني ليعبر عنه باللفظ والتعبير الشامل ان يقال ما عني وقصد وقال حسن شلبي العبارة في اللغة تفسير الرويا يقال عبرت الرويا اي فسرتها اطلقت على الالفاظ الدالة على المعاني لانها يفسر بها ما في الضمير وقال يوسف الاصم واطلاقها على الالفاظ بمعنى المعبر اسم فاعل مجاز لان المعبر حقيقة المتكلم او بمعنى المعبر به فاطلاقها على الالفاظ حقيقة عرفية لهجران المعنى الاصلي بحيث لا يفهم إلّا بقرينة كذا في حواشي الرسالة العضدية * قوله الصوت المشتمل على بعض الحروف * ان قيل الصوت فعل الصائت لانه مصدر صاحت يصوت وهو ليس بلفظ بل اللفظ هو الكيفية الحاصلة بالمصدر اجيب بان الصوت يستعمل بمعنيين بمعنى المصدر المذكور وبمعنى الاسم الذي هو الكيفية الحاصلة من المصدر وهو المراد هنا * قوله صور تاليف الكلام *

ست بقي عليه سابعة وهي تالفه من اسم وجملة كزيد يقوم ابوه وثامنة وهي تالفه من حرف واسم نحو الاماء لان الا التي للتمني لا خبر لها لا لفظا ولا تقديرا وانما تم الكلام بذلك حملا على المعنى وهو اتمنى ماء وهذه الصورة من صور الاقل ايضا وقد يقال هذه ترجع للتركيب من فعل واسم نظير ما قالوه في الجواب عن نحو يا زيد ويمكن الفرق بينهما بان يا نائبة عن ادعوا والا ليست نائبة عن اتمنى بل هذا معناها ثم ان الموجود في اكثر النسخ ست باسقاط التاء ولا غبار عليها ويوجد في بعض النسخ باثباتها مع كون المعدود مونثا لان صور جمع صورة ولا اشكال عليها ايضا لان محل وجوب التذكير مع كون المعدود مونثا اذا كان موخرا واما اذا كان مقدما كما هنا فيجوز الوجهان ومن هنا يظهران ما اجاب به بعضهم من ان المعدود محذوف وهو اذا كان كذلك يجوز في عدده الوجهان غير صواب لما علمت من ان المعدود مذكور غاية الامر انه مقدم فتامله * قوله احداهما جملة الشرط والجزاء والثانية الخ ما ذكره من ان الكلام في الجملة الشرطية هو مجموع الشرط والجزاء وفي الجملة القسمية هو مجموع القسم والجواب خلاف ما صرح به الشيخ الرضي فانه قيد الاسناد المعتبر في الكلام بالمقصود لذاته واخرج بذلك الاسناد الذي في الجملة القسمية لانها لتاكيد جواب القسم والذي في الشرطية لانها قيد في الجزاء قال فجزاء الشرط وجواب القسم كلامان بخلاف الجملة الشرطية والقسمية لكن قال السيد جواب القسم كلام بلا نزاع واما جواب الشرط ففيه بحث والحق ان الكلام هو المجموع المركب من الشرط والجزاء لا الجزاء وحده لان الصدق والكذب انما تعلقا بالنسبة التي بينهما لا بالنسبة التي بين طرفي الجزاء يظهر ذلك بالتامل في قولك ان ضربتني ضربتك فانه قد لا يوجد منك ضرب

احداهما جملة الشرط والجزاء نحو ان قام زيد قمت والثانية جملة القسم وجوابه نحو احلف بالله لزيد قائم واما ايتلافه من فعل واسمين نحو كان زيد قائما واما ايتلافه من فعل وثلاثة اسماء فنحو علمت زيدا فاضلا واما ايتلافه من فعل واربعة اسماء فنحو اعلمت زيدا عمرا فاضلا فهذه صور التاليف واقلها ايتلافه من اسمين او من فعل واسمين كما ذكرت وما صرحت به من ان ذلك هو اقل ما يتالف منه الكلام هو مراد النحويين *

وعبارة بعضهم توهم انه لا يكون الّا من اسمين اومن فعل واسم
ص فصل انواع الاعراب اربعة رفع ونصب في اسم وفعل نحو زيد يقوم وان زيدا لن يقوم وجر في اسم نحو بزيد وجزم في فعل نحو لم يقم فيرفع بضمة وينصب بفتحة ويجر بكسرة ويجزم بحذف الحركة *
ش الاعراب اثر *

المخاطب اصلا ويكون هذا الكلام صادقا ولو كان الحكم المقصود في الجزاء لم يتصور صدقه اصلا مع انتفاء مدلوله بالكلية اه * قوله وعبارة بعضهم توهم الخ * يعني به ابن الحاجب وقد وجه السيد عبارته في حاشية المتوسط بان الكلام يتحقق بالاسناد وهو يتحقق بالمسند والمسند اليه فقط وهما كلمتان او ما يجري مجراهما وما عداهما من الكلمات التي تذكر في الكلام خارجة عن حقيقته عارضة لها اه والاوجه ان الحصر اضافي لا حقيقي بالنسبة الى بقية التراكيب كفعلين اوحرفين او فعل وحرف وكانه قال يحصل منهما لا من بقية الاقسام فلا يضر وجود الكلام في موضع آخر فان قيل يجب تغاير المتالف والمتالف منه بالضرورة والا فلا تالف وهنا ليس كذلك لان الاسمين نفس الكلام فانه عبارة عنهما قلت يكفي تغايرهما بالاعتبار فان المتالف المجموع من حيث هو والمتالف منه الاجزاء ملحوظة على التفصيل اه * قوله انواع الاعراب اربعة * اي من حيث هو من غير نظر الى كونه اعراب اسم او فعل فلا يرد انه ان اراد انواع اعراب الاسم او الفعل فهي ثلاثة فقط وان اراد انواع اعرابهما فهي ستة والنوع والضرب والقسم والصنف الفاظ متقاربة المعنى او متحدة والمراد بانواع الاعراب افراده يعني ان بعض افراده مسمى بالرفع وبعضها مسمى بالنصب وبعضها بالجر وبعضها بالجزم فسقط ما قيل ان هذه الاربعة ليست انواعا لان حقيقة افراد كل نوع منها غير متحدة اذ القدر المشترك بين الضمة والواو والالف والنون مثلا وهو مطلق اللفظ ليس تمام حقيقتها والا لكان جميع افراد الانواع الاربعة نوعا واحدا والحاصل انه ليس المراد بالنوع هنا النوع المنطقي بل المراد به الفرد والقسم * قوله اثر * اي حركة اوحرف اوسكون اوحذف وهذا التعريف هو بمعنى قول التسهيل ما جيء به لبيان مقتضى

العامل من حركة او حرف اوسكون اوحذف لاكن ابن مالك فصل الاثر والمصنف اجمله وزاد بيان محله وانه يكون ظاهرا ومقدرا * قوله ظاهر * اي موجود لان السكون والحذف غير ملفوظ بهما وان تعلقا بالملفوظ ولو عبر بموجود كان اولى لان المتبادر من الظاهر معنى الملفوظ بقرينة مقابلته بمقدر * قوله او مقدر * اي معدوم مفروض الوجود * قوله يجلبه العامل * اي يطلبه ويقتضيه لا يحدثه بعد ان لم يكن فلا يرد اعراب الاسماء الستة والمثنى وجمع المذكر السالم رفعا واحترز به عن حركة النقل والاتباع والتخلص من الساكنين فلا تكون اعرابا لان العامل لم يجلبها * قوله في ءاخر الكلمة * الظرفية مجازية فان المعرب بالحروف الاثر فيه نفس الاخر لان النون من المثنى والجمع بمنزلة التنوين فكما ان التنوين لعروضه لا يخرج ما قبله عن ان يكون ءاخر الحروف فكذا النون كذا قيل وشملت الكلمة المعرب من الاسماء والافعال ولم يقل في ءاخر المعرب فرارا من الدور وان اجيب عنه والغرض من هذا القيد بيان محل الاعراب من الكلمة وليس باحتراز اذ ليس لنا ءاثار يجلبها العامل في غير ءاخر الكلمة حتى يحترز عنها قال المصنف في شرح الشذور وحركة ما قبل الاخر في امرئ اما اعراب عند الكوفيين فلا يحترز عنها لوجوب دخولها او اتباع عند البصريين فلا تدخل وانما جعل الاعراب في الاخر لان المعاني المحتاجة له من احوال الذات وهي متاخرة عنها فجعل الدال على المتاخر متاخرا افاده يس * قوله وقسم يختص بالاسماء * قال الرضي وانما اختص الجر بالاسم لانهم قصدوا ان يوفوا الاسم لاصالته في الاعراب حركاته الثلاث وينقصوا من المضارع الذي هو فرع فيه واحدا منها فقط فنقصوه ما لا يكون معمول الفعل وهو الجر واعطوه ما يكون معموله وهو الرفع

ظاهر او مقدر يجلبه العامل في ءاخر الكلمة. فالظاهر كالذي في آخر زيد في قولك جاءني زيد ورايت زيدا ومررت بزيد والمقدر كالذي في آخر الفتى في نحو جاء الفتى ورايت الفتى ومررت بالفتى فانك تقدر في الالف الضمة في الاول والفتحة في الثاني والكسرة في الثالث لتعذر الحركة فيها وذلك المقدر هو الاعراب والاعراب جنس تحته اربعة انواع الرفع والنصب والجر والجزم وهذه الانواع الاربعة تنقسم الى ثلاثة اقسام قسم يشترك فيه الاسماء والافعال وهو الرفع والنصب تقول زيد يقوم وان زيدا لن يقوم وقسم يختص بالاسماء وهو الجر تقول مررت بزيد *

وقسم يختص به الافعال وهو الجزم تقول لم يقم *

قوله وقسم يختص بالفعل الخ في نسخ الشرح التي بايدينا وقسم يختص به الافعال بلفظ الجمع وادخال الباء على ضمير القسم وهو المناسبة لما قبله حيث قال قسم يشترك فيه الاسماء والافعال الخ وهذا صريح في مباينة ما كتب عليه الشيخ رحمه الله ولكل وجه صحيح والله اعلم *

والنصب اه * قوله وقسم يختص بالفعل وهو الجزم * الباء داخلة على المقصور عليه على الكثير الاغلب وانما اختص الجزم بالفعل ليكون فيه كالعوض من الجر لما فاتته المشاركة فيه فيحصل لكل من صنفي المعرب ثلاثة اوجه من الاعراب ولانه قد يكون بادوات النفي والذي ينفى الاحداث لا الذوات وقيل انما لم يدخل الاسماء لان المنون منها ان جزم التقى ساكنان الحرف المجزوم والتنوين فيحرك الساكن فيودي وجود الجزم الى عدمه وفيه نظر اذ لا نسلم انه لو دخل الاسم لادى وجوده الى عدمه وذلك لان التقاء الساكنين يندفع بتحريك التنوين فلا يودي وجوده الى عدمه وايضا فتحريكه يودي الى عدمه في اللفظ لا في التقدير نحو لم يكن الذين كفروا هذا وقال ابوحيان الصواب في ذلك ما قرره بعض اصحابنا ان التعرض لامتناع الجر في الفعل والجزم في الاسم ولحوق التاء الساكنة الماضي دون اخويه واشباه ذلك من تعليل الوضعيات * والسوال عن مبادي اللغات ونحو ذلك ممنوع لانه يودي الى تسلسل السوال اذ ما من شيء الّا ويقال فيه لم كان كذلك وانما يسئل عما كان يجب قياسا فامتنع والذي يجب قياسا هنا خفض المضارع اذا اضيف اليه اسماء الزمان نحو هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم وجزم الاسماء التي لا تنصرف لشبهها الفعل وعلة امتناع الاول ان الاضافة في المعنى للمصدر المفهوم من الفعل لا للفعل وعلة امتناع الثاني ما يلزم من الاجحاف لو حذفت الحركة ايضا بعد حذف التنوين اذ ليس في كلامهم حذف شيئين من جهة واحدة افاده البهوتي نقلا عن همع الهوامع وفيه ان ذلك ليس من تعليل الوضعيات والسوال عن مبادي اللغات * بل المقصود به ابداء حكم عقلية بعد الوقوع يظهر بها مناسبة كل لما اختص به وعدم مناسبته للاخر لتركن النفس اليه

ولهذه الانواع الاربعة علامات تدل عليها وهي ضربان علامات اصول وعلامات فروع فالعلامات الاصول اربعة الضمة للرفع والفتحة للنصب والكسرة للجر وحذف الحركة للجزم وقد مثلتها كلها والعلامات الفروع منحصرة في سبعة ابواب خمسة في الاسماء واثنان في الافعال وستمر بك هذه الابواب مفصلة بابا بابا *

ص إلَّا الاسماء الستة وهي ابوه واخوه وحموها وهنوه وفوه وذو مال فترفع بالواو وتنصب بالالف وتجر بالياء *

ش هذا هو الباب الاول مما خرج عن الاصل وهو باب الاسماء الستة المعتلة المضافة وهي ابوه واخوه وحموها وهنوه وفوه وذو مال

يلبس في ثبوت تلك الاحكام ولا مانع من ذلك عقلا كما هو ظاهر قوله ولهذه الانواع الاربعة علامات تدل عليها وهي ضربان علامات اصول وعلامات فروع * اورد عليه ان العلامة على الشيء غيره والضمة مثلا هي نفس الرفع على ما قاله المصنف من ان الاعراب لفظي فكيف تكون علامة عليه وانما يحسن جعلها علامة على القول بان الاعراب معنوي ولذا قيل ان هذه عبارة من يقول انه معنوي جرت على لسان من يقول انه لفظي واجيب عنه بانه لا منافاة بين جعل هذه الاشياء اعرابا وعلامات اعراب لانها اعراب من حيث العموم وعلامات اعراب من حيث الخصوص كذا قيل وفيه نظر اذ لا نسلم انها من هذه الحيثية علامات اعراب بل انواع له والانواع ليست علامات الاجناس اذ الانسان من حيث خصوصه نوع الحيوان وليس علامة عليه واجاب الشيخ خالد في التصريح بان العلامات جمع علامة بمعنى علم او جمع علم كاصطبلات جمع اصطبل قال فالضمة علم ومسماه الرفع وكذا الباقي اه ورد بما حاصله انه ان اراد علم الجنس لزم منع لفظ ضمة وفتحة وكسرة من الصرف للعلمية والتانيث مع انه مصروف قطعا او علم الشخص فكذلك مع عدم تناول الضمة لسائر افراد الرفع وقوله او جمع علم قال الدنوشري في هذا غلط من الشيخ رحمه الله فانه لو كان جمع علم لقيل علمات لا علامات لان الالف والتاء يزادان على المفرد والفرض ان مفرده علم اه * قوله فالعلامات الاصول اربعة الضمة للرفع والفتحة للنصب الخ * قال اللقاني الضمة وما عطف عليها انواع للبناء الذي هو ضد الاعراب والتضادد هو غاية الخلاف بين الطرفين بحيث يستحيل اجتماعهما على ذات والعلامة على شيء تقتضي ارتباطا بينهما في الوجود بحيث يلزم من وجودها وجوده فيلزم من جعل انواع البناء علامات الاعراب اجتماع الاعراب والبناء

فانها ترفع بالواو نيابة عن الضمة وتنصب بالالف نيابة عن الفتحة وتجر بالياء نيابة عن الكسرة تقول جاءني ابوه ورايت اباه ومررت بابيه وكذلك القول في الباقي وشرط اعراب هذه الاسماء بالحروف المذكورة ثلاثة امور احدها ان تكون مفردة فلو كانت مثناة اعربت بالالف رفعا وبالياء جرا ونصبا كما تعرب كل تثنية تقول جاءني ابوان ورايت ابوين ومررت بابوين وان كانت مجموعة جمع تكسير اعربت بالحركات على الاصل تقول جاءني اباؤك ورايت اباءك ومررت بآبائك وان كانت مجموعة جمع تصحيح اعربت بالواو رفعا وبالياء جرا ونصبا تقول جاءني ابون ورايت ابين ومررت بابين ولم يجمع منها هذا الجمع الا الاب والاخ والحم الثاني ان تكون مكبرة لا مصغرة فلو صغرت اعربت بالحركات تقول جاءني ابيك ورايت ابيك ومررت بابيك الثالث ان تكون مضافة فلو كانت غير مضافة اعربت ايضا بالحركات نحو هذا اب ورايت ابا ومررت باب ولهذا الشرط الاخير شرط آخر وهو ان يكون المضاف اليه غير ياء المتكلم فان كان ياء المتكلم اعربت ايضا بالحركات

في كلمة واحدة ولا خفاء في استحالته وحل هذه الشبهة ان مطلق الضم وما عطف عليه اعم من انواع البناء فانه ان كان لعامل فعلامة اعراب والا فان كان لازما فبناء والا فغيرهما كحركة النقل والاتباع والتخلص من السكونين فليتامل * قوله فانها ترفع بالواو * علة لخروجها عن الاصل ولو قال فان رفعها الواو لكان اولى * قوله ولم يجمع منها هذا الجمع الا الاب والاخ والحم ما ذكره من سماع جمع الحم هذا الجمع مخالف لقول ابن مالك قيل ولو في حم حمون لم يمتنع لاكن لا اعلم انه سمع وقد يجاب بان المصنف ذكر انه سمع جمعه هذا الجمع ومن حفظ حجة على من لم يحفظ لاكن اقتصاره على هذه الثلاثة يخالف حكاية غيره سماع هنون وذوون وعن ثعلب انه يقال في فم فمون وفيين قال ابو حيان وهو في غاية الغرابة اه * قوله الثالث ان تكون مضافة * اورد عليه ان اشتراط هذا في ذو تحصيل الحاصل لانها ملازمة للاضافة واجيب بان الشرط ينصرف الى ما هو محتاج اليه وهو ما عدا ذو بدلالة العقل ولا يرد لا ابا لك لانه مضاف الى الضمير واللام مقحمة على مذهب الجمهور ورد بانه لو كان مضافا للضمير لكان معرفة ووجب الرفع والتكرار لا كما سياتي في باب لا النافية للجنس واجيب بان الغرض من هذا الفصل ان تصير الاضافة كلا اضافة وحينئذ فلا يستنكر ترك الرفع والتكرار لكونه في صورة النكرة والخبر مقدر اي موجود وبكون الغرض ما ذكر اندفع ايراد لا ابالي بالاعراب بالحرف مع اضافته للياء * قوله غير ياء المتكلم * التقييد بالمتكلم ايضاح لان الياء المضاف اليها لا تكون لغيره * قوله واستغنيت عن اشتراط هذه الشروط لكوني الخ * اي كما استغنى عن تقييد ذو بمعنى صاحب لنطقه بها مضافة وذو لا بمعنى صاحب لا تضاف وعن تقييد فم بالخلو من الميم لنطقه به خاليا من الميم هذا وقد يقال

الاستغناء عن الشروط المذكورة ظاهر فيما عدا كونها مضافة لغير ياء المتكلم فان المفهوم من النطق بها مضافة اما خصوص ما اضيفت اليه وحينئذ فيلزم ان يختص اعرابها بالحروف بما اذا كان المضاف اليه ضمير غيبة لانه المنطوق به واما عمومه فيشمل ما اذا اضيفت الى ياء المتكلم وقد تقرر عدم اعرابها بالحروف في تلك الحالة ولهذا نص غيره على اشتراط اضافتها لغير ياء المتكلم واحال بقية الشروط على النطق بها كذلك * قوله على انه ربما اطلق على اقارب الزوجة وعلى هذا الاطلاق فيقال للمذكر فيقال حموه اي اقارب زوجته * قوله يكنى به عن اسماء الاجناس * ظاهره انه كناية عن الالفاظ الدالة على الاجناس وهو ظاهر قول بعضهم انه كناية عن العلم لاكن في الصحاح انه كناية عن نفس الشيء لا عن لفظه. ونصه الهن كناية ومعناه شيء تقول هذا هنك اي شيئك وعليه فالاولى حذف لفظ اسماء ويمكن ان يجاب بجعل اضافة اسماء الى الاجناس بيانية بناء على ان الاسماء عين المسميات وبان هناك مضافا محذوفا اي يكنى به عن مسميات اسماء الاجناس * قوله اي محذوف اللام وهي الواو فاصله هنو على زنة فعل بتحريك العين * قال ابن اياز في شرح فصول ابن معطي فان قيل فما الدليل على ان لامها واو وان عينها متحركة قيل هذا فيه نظر فقد قال بعضهم لا اعرف ما يدل على ذلك وقال شيخنا ابراهيم بن جعفر في شرح الجزولية انه وان لم يسمع فيه اهناء فقد قالوا في مونثه هنة بالتحريك واصلها هنوة ولذلك جمعوها على هنوات قال الشاعر *

اری ابن نزار قد جفاني ورابني * على هنوات شانها متتابع

ولا ارى فيما ذكره حجة ولقائل ان يقول الاصل هنوة بسكون النون لاكن لما حذفت الواو حركت النون بالفتحة لاجل تاء التانيث اذ

لفظت بها مفردة مكبرة مضافة لغير الياء وانما قلت وجوهها فاضفت الحم الى ضمير المونث لابين ان الحم اقارب زوج المراة كابيه وعمه وابن عمه على انه ربما اطلق على اقارب الزوجة والهن قيل اسم يكنى به عن اسماء الاجناس كرجل وفرس وغير ذلك وقيل عما يستقبح التصريح به وقيل عن الفرج خاصة *

ص والافصح استعمال هن كغد * ش اذا استعمل الهن غير مضاف كان بالاجماع منقوصا اي محذوف اللام معربا بالحركات كسائر اخوانه تقول هذا هن ورايت هنا ومررت بهن كما تقول يعجبني غد واصوم غدا واعتكفت في غد واذا استعمل مضافا *

فجمهور العرب تستعمله كذلك تقول هذا هنك ورايت هنك ومررت بهنك كما يفعلون في غد وبعضهم يجريه مجرى اب واخ فيعربه بالحروف الثلاثة فيقول هذا هنوك ورايت هناك ومررت بهنيك وهي لغة قليلة ذكرها سيبويه ولم يطلع عليها الفراء ولا الزجاج فاسقطاه من عدة هذه الاسماء وعداها خمسة *

ص والمثنى كالزيدان فيرفع بالالف وجمع المذكر السالم كالزيدون فيرفع بالواو ويجران وينصبان بالياء وكلا وكلتا مع الضمير كالمثنى وكذا اثنان واثنتان مطلقا وان ركبا واولوا وعشرون واخواته وعالمون واهلون ووابلون وارضون وسنون وبابه وبنون وعليون وشبهه كالجمع *

ش الباب الثاني والباب الثالث مما خرج عن الاصل المثنى كالزيدان والعمران وجمع المذكر السالم كالزيدون والعمرون اما المثنى فانه يرفع بالالف نيابة عن الضمة ويجر وينصب بالياء نيابة عن الكسرة والفتحة تقول جاء الزيدان ورايت الزيدين ومررت بالزيدين وحملوا عليه في ذلك اربعة الفاظ لفظين بشرط ولفظين بغير شرط *

لا يكون ما قبلها إلا مفتوحا او الفا وفعلة اذا كانت اسما تجمع على فعلات كجفنات وقصعات وان كانت العين ساكنة في الواحد وهذا واضح ونقل ابن يعيش في شرح الملوكي انه قيل في جمعه اهناة فعلى هذا يستدل بجمعه على انه فعل اه * قوله فجمهور العرب تستعمله كذلك * هذا مع قوله بعد وهي لغة قليلة يشير الى ان المراد بالفصاحة هنا كثرة الاستعمال وبه يندفع ما قيل ان استعمال هن كغد منقوصا اي محذوف اللام مخالف للقياس اذ القياس قلب الواو الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها لا حذفها فلا يكون استعماله كغد فصيحا فضلا عن كونه افصح والحاصل ان الفصاحة عند النحاة عبارة عن كثرة الاستعمال فما كثر استعماله فصيح وان خالف القياس وما قل استعماله غير فصيح وان وافقه فنحو القود فصيح لكثرة استعماله وان خالف القياس من قلب الواو الفا ونحو الأجلل غير فصيح لا لمخالفة القياس بل لقلة استعماله ثم ان صيغة افعل مسلوبة المفاضلة فسقط ما قيل ان التعبير بالافصح يقتضي ان استعماله تاما فصيح مع ان تفسير الفصاحة بكثرة الاستعمال يقتضي ان استعماله كذلك غير فصيح اذ هو لغة قليلة ولقلتها لم يطلع عليها الفراء ولا الزجاج وكذا بالخلوص من تنافر الكلمات والغرابة ومخالفة القياس كما هو اصطلاح اهل المعاني اذ القياس فيما كان ناقصا حال الأفراد ان يبقى على نقصه حال الاضافة كذا قيل وانظره مع قولهم ان الاضافة ترد الاشياء الى اصولها ويمكن الجواب بان الاضافة لا ترد كل اصل بل الذي حذف لعلة اما الذي حذف لغير علة كيد وهن فحقه ان يبقى على نقصه هذا والحق ان مخالفة القياس المخرجة عن حد الفصاحة عند اهل المعاني ما لا يكون على وفق ما ثبت عن الواضع فما ثبت عنه فصيح نحو ابى يابى كما في المطول * قوله وحملوا على ذلك اربعة الفاظ * قد يقال

باوجه حمل ما ذكر على المثنى الحقيقي مع ان العرب نطقوا بهما معا صاحبين للاعراب المذكور ويجاب بان المستجمع للشرائط اكثر فكان اصلا وغيره فرع محمول عليه افاده الدنوشري * قوله فاللفظان اللذان بشرط كلا وكلتا * قال اللقاني فيه اشكال لان الف كلا منقلبة عن واو والف كلتا للتانيث وتاوها منقلبة عن واو وكل ذلك عند سيبويه فالالف اصلية لا مجتلبة للعامل فكيف تكون اعرابا اه ويمكن ان يجاب بانه لا مانع من ذلك كالاسماء الخمسة فان اعرابها جزء منها واعلم ان النحويين قد اختلفوا في تاء كلتا والفها فاما الكوفيون فذهبوا الى ان التاء للتانيث والالف للتثنية كالتي في قولك بنتان واختان وزعموا ان واحدها كلت وانشدوا *

في كلت رجليها سلامى واحدة * واحتجوا بانقلابها ياء مع المضمر في قولهم جاءتني المرءتان كلتاهما ورايت المرءتين كلتيهما واما البصريون فيرونها كلمة مفردة تدل على التثنية كما ان كلا لفظ مفرد يدل على الجمع في قولك كل القوم جاءني واحتجوا بمجيء الخبر عنها مفردا في نحو قوله تعالى كلتا الجنتين ءاتت اكلها وكذلك اخبروا عن كلا المذكر بالمفرد في نحو قول جرير *

كلا يومي امامة يوم صد * وان لم تاتها الا لماما

واختلف البصريون فيها فذهب بعضهم الى ان التاء عوض من لام الفعل المحذوفة على معنى المعاقبة لا على معنى البدل يريدون انهما عاقبت لام الفعل المحذوفة كما عاقبت الف الوصل في ابن واسم اللام الساقطة وكما صارت التاء في زنادقة معاقبة للياء في زناديق وذهب بعضهم الى انها بدل من الواو التي هي لام الفعل كابدالها في تراث وتجاه واصلها كلوا ومن راى هذا الراي فحكمه ان يقول في النسب

فاللفظان اللذان بشرط كلا وكلتا وشرطهما ان يكونا مضافين الى الضمير تقول جاءني كلاهما ورايت كليهما ومررت بكليهما فان كانا مضافين الى الظاهر كانا بالالف على كل حال تقول جاءني كلا اخويك ورايت كلا اخويك ومررت بكلا اخويك فيكون اعرابهما حينئذ بحركات مقدرة في الالف لانهما مقصوران كالفتى والعصا وكذا القول في كلتا تقول كلتاهما رفعا وكلتيهما جرا ونصبا وكلتا اختيك بالالف في الاحوال كلها واللفظان اللذان بغير شرط اثنان واثنتان تقول جاءني اثنان واثنتان ورايت اثنين واثنتين ومررت باثنين واثنتين فتعربهما اعراب المثنى وان كانا غير مضافين *

وكذلك تعربهما اعرابه ان كانا مضافين للضمير نحو اثناهما وللظاهر نحو اثنا اخويك او كانا مركبين مع العشرة نحو جاءني اثنا عشر ورايت اثني عشر ومررت باثني عشر واما جمع المذكر السالم فانه يرفع بالواو ويجر وينصب بالياء تقول جاءني الزيدون ورايت الزيدين ومررت بالزيدين وحملوا عليه في ذلك الفاظا منها اولوا قال الله تعلى ولا ياتل اولوا الفضل منكم والسعة ان يوتوا اولي القربى فاولوا فاعل وعلامة رفعه الواو واولي مفعول وعلامة نصبه الياء وقال تعلى ان في ذلك لذكرى لاولي الالباب فهذا مجرور وعلامة جره الياء ومنها عشرون واخواته الى التسعين تقول جاءني عشرون ورايت عشرين ومررت بعشرين وكذا تقول في الباقي ومنها اهلون قال الله تعلى شغلتنا اموالنا واهلونا من اوسط ما تطعمون اهليكم الى اهليهم ابدا الاول فاعل والثاني مفعول والثالث مجرور ومنها وابلون وهو جمع وابل وهو المطر الغزير ومنها ارضون بتحريك الراء ويجوز اسكانها في ضرورة الشعر ومنها سنون وبابه وهو كل ثلاثي حذفت لامه وعوض عنها هاء التانيث الا ترى ان سنة اصلها سنوا وسنه

اليه كلتوي في لغة من يقول حبلوي وكلتي في لغة من يقول حبلي واما من جعلها عوضا على معنى المعاقبة فقياس قوله ان يقول في النسب اليها كلوي كما يقول في اسم سموي ومن قال اسمي لزمه ان يقول كلتوي او كلتي * قوله وكذلك تعربهما اعرابه ان كانا مضافين للضمير نحو اثناهما * كلامه هنا صريح في جواز اضافتهما الى ضمير التثنية وكلامه في شرح اللمحة صريح في المنع حيث قال ويمتنع اضافتهما الى ضمير التثنية فلا يقال جاءني الرجلان اثناهما والمرءتان اثنتاهما او ثنتاهما لان ضمير التثنية نص في الاثنين فاضافة الاثنين اليه من اضافة الشيء الى نفسه اه ويمكن ان يقال ان محل المنع حيث اريد بالمضاف والمضاف اليه شيء واحد اما ان اريد بالمضاف شيء وبالمضاف اليه شيء ءاخر فلا يمنع وعليه يحمل كلامه هنا نحو الرجلان جاءني اثناهما اي غلاماهما او صاحباهما وكذا يقال اذا كان المضاف غير ضمير تثنية بان كان ضمير افراد او جمع فتجوز اضافتهما الى ضمير المفرد والجمع حيث اريد بالمضاف غير المضاف اليه وتمتنع حيث اريد بهما شيء واحد لعدم التطابق واتحاد المضاف مع المضاف اليه كما هو الفرض * قوله ولم يكسر * اي تكسيرا يعرب معه بالحركات فلا ينافي ان سنين وبابه جموع تكسير كما هو صريح قوله ارادوا في جمع التكسير ان يجعلوه الخ وانما اشترط انتفاء التكسير لانه اذا كسر ردت اليه لامه المحذوفة والحامل على جمعه بالواو والنون او الياء والنون جبر حذف لامه كما قال وشرط بعضهم شرطا ءاخر وهو ان لا يكون له مذكر جمع بالواو والنون ليخرج نحو هنة فان مذكره وهو هن جمع فلو جمع هو ايضا التبس المونث بالمذكر * قوله سنوا او سنه * الظاهر ان او للتخيير لان كلا منهما له دليل كونه الاصل وليست للشك العارض من الجمع كما قاله بعض ارباب

بدليل قولهم في الجمع بالالف والتاء سنوات وسنهات فلما حذفوا من المفرد اللام وهي الواو اوالهاء وعوضوا عنها هاء التانيث ارادوا في جمع التكسير ان يجعلوه على صورة جمع المذكر السالم اعني مختوما بالواو والنون رفعا و بالياء والنون جرا ونصبا ليكون ذلك جبرا لما فاته من اللام وكذا القول في نظائره وهي عضة وعضون وعزة وعزون وثبة وثبون وقلة وقلون ونحو ذلك قال الله تعلى الذين جعلوا القرءان عضين عن اليمين وعن الشمال عزين ومما حمل على جمع المذكر السالم في الاعراب بنون وكذا عليون وما اشبهه مما سمي به من الجموع الا ترى ان عليون في الاصل جمع لعلي فنقل عن ذلك المعنى وسمي به اعلى الجنة واعرب هذا الاعراب نظرا الى الاصل قال الله تعلى كلا ان كتاب الابرار لفي عليين وما ادريك ما عليون فعلى هذا اذا سميت رجلا بزيدون قلت هذا

لحواشي او من مجيء الفعل على سانيت او سانهت لاقتضائه ان الاصل في الواقع احدهما وشذوذ احد الجمعين او الفعلين لا على التعيين وانما حذفوا لام الكلمة وعوضوا عنها التاء كراهة تعاقب حركات الاعراب على الواو لاعتلالها او الهاء لخفائها * قوله بدليل قولهم في الجمع بالالف والتاء الخ * اورد عليه ان فيه دورا لتوقف الجمع على المفرد من جهة الفرعية وقد توقف الحكم باصالة ذلك الحرف في المفرد على اصالته في الجمع واجيب بان توقف الفرعية على ما ذكر توقف وجود وتوقف الحكم باصالة الحرف توقف علم فلم تتحد الجهة اه * قوله وهي عضة وعضون * اصل عضة عضه من العضه وهو الكذب والبهتان وفي الحديث لا يعضه بعضكم بعضا فلامها هاء وقيل اصله عضو من قولهم عضيته تعضية اذا فرقته فلامها واو ويدل للاول تصغيرها على عضيهة وللثاني جمعها على عضوات لان كلا من التصغير والجمع يرد الاشياء الى اصولها * قوله وعزة العزة بكسر العين المهملة وفتح الزاي الفرقة من الناس واصلها عزيي فالهاء عوض عن الياء التي هي لامها يقال عزيته بالياء اعزيه بمعنى عزوته وقيل ان لامها واو من عزوته اعزوه اذا نسبته وتجمع على عزيي وعزين كما قال المصنف والعزين الفرق المختلفة لان كل فرقة تعزى الى غير ما تعزى اليه الاخرى * قوله وثبة وثبون * الثبة بضم الثاء المثلثة وفتح الباء الموحدة الجماعة واصلها ثبو وقيل ثبي من ثبيت اي جمعت فلامها على الاول واو وعلى الثاني ياء واما الثبة التي هي وسط الحوض فليست مما نحن فيه على الصحيح لانها محذوفة العين من ثاب يثوب اذا رجع وقيل بل هي محذوفة اللام ايضا من ثبيت فعلى الاول لا يجمع بالواو والنون وعلى الثاني يجمع افاده في التصريح * قوله قال الله تعلى كلا ان كتاب الابرار لفي عليين * قيل في الاستدلال بالاية على كون عليين اسما لاعلى

الجنة نظر اذ الظاهر منها ان عليين اسم للكتاب إلّا ان يقال ان في الآية حذفا اي محل كتاب بدليل ان كتاب الابرار لفي عليين وقال الراغب قيل هو اسم اشرف الجنان كما ان سجين هو اشرف النيران وقيل بل ذلك في الحقيقة اسم سكانها وهذا اقرب في العربية اذ كان هذا الجمع يخص الناطقين والواحد علي ومعناه ان الابرار في جملة هاولاء فيكون ذلك كقوله تعلى اولائك الذين انعم الله عليهم من النبيئين الآية اه وفي الكشاف انه اسم لديوان الخير الذي دون فيه كل ما عملته الملائكة وصلحاء الثقلين * قوله واولات * انما قدمه مع كونه ملحقا بجمع المونث ليتصل بالملحقات قبله وان لم يكن من جنسها ولئلا يتوهم ان قوله وما جمع معطوف على مدخول الكاف في قوله كالجمع فيتوهم انه من الملحق بجمع المذكر السالم وان قوله فينصب بالكسرة مختص باولات كذا في الحواشي الياسينية وفيه نظر اما اولا فتوهم كون وما جمع معطوفا على مدخول الكاف لا يقتضي انه ملحق بجمع المذكر بل يقتضي الحاق الملحقات المذكورة به ايضا ضرورة انه معطوف على مدخول الكاف فيكون مشبها به مثله واما ثانيا فهذا التوهم لازم في اولات ايضا على تقديم تقديمه قال صاحب الحواشي المذكورة نقلا عن شيخه واصل اولات اولي بضم الهمزة وفتح اللام قلبت اليآء الفا ثم حذفت لاجتماعها مع الالف والتآء المزيدتين ووزنه فعات اه وقد يقال لا نسلم ان وزنه فعات وما المانع من ان يكون وزنه فعلت بابقآء لامه وعدم ادعآء حذفها ولو قال اصله اوليات كان احسن على ان قوله اصله اولي ربما يشعر بانه يفرد وهو مناف لما قالوه من انه اسم جمع لا واحد له من لفظه ويمكن ان يقال لو قال اصله اوليات افاد زيادة الالف والتآء لاكن ربما يتوهم ان المحذوف الالف الزائدة لانه بعد

زيدون ورايت زيدين ومررت بزيدين فتعربه كما كنت تعربه حين كان جمعا * ص واولات *

وما جمع بالف وتاء مزيدتين وما سمي به منهما فينصب بالكسرة نحو خلق الله السموات واصطفى البنات *

ش الباب الرابع مما خرج عن الاصل ما جمع بالف وتاء مزيدتين كهندات وزينبات فانه ينصب بالكسرة نيابة عن الفتحة فتقول رايت الهندات والزينبات قال الله تعلى وخلق الله السموات واصطفى البنات فاما في الرفع والجر فانه على الاصل تقول جاءت الهندات فترفعه بالضمة ومررت بالهندات فتجره بالكسرة ولا فرق بين ان يكون مسمى هذا الجمع مونثا بالمعنى كهند وهندات *

قلب الياء الفا كما مر يجتمع الفان فيلزم حذف احدهما وحذف اللام اولى لانها عهد حذفها بخلاف العلامة كما قالوا في مقول ونحوه ولا التفات الى ذلك الاشعار بعد التصريح بانه لا واحد له من لفظه تدبر * قوله وما جمع بالف وتاء * كلمة ما واقعة على جمع والجملة بعدها صفة لها وهي معطوفة على مدخول الا اي والا جمعا جمع بالف وتاء اي تحققت جمعيته بهما فاندفع ما قيل ان الذي جمع بالف وتاء هو المفرد وهو لا يغرب هذا الاعراب وهذا الجمع مقيس في خمسة امور الاول ما فيه تاء التانيث مطلقا الثاني ما فيه الف التانيث كذلك الثالث مصغر مذكر ما لا يعقل كدريهم الرابع علم مونث لا علامة فيه كزينب الخامس وصف غير العاقل كايام معدودات ونظمها الشاطبي فقال *

وقسه في ذي التا ونحو ذكرى * وذرهم مصغرا وصحرا
وزينب ووصف غير العاقل * وغير ذا مسلم للناقل

ويستثنى من الاول اربعة اسماء لا تجمع هذا الجمع وان كان فيها التاء وهي امراة وامة وشاة وشفة استغناء بتكسيرها عن تصحيحها وقد نظم الدنوشري هذه الثلاثة الاخيرة فقال *

وكل ما انث بالتا يجمع * بالف والتاء قول متبع
واستثن من هذا الذي قد ذكرا * ثلاثة الفاظها لن تنكرا
شاة ولفظ امة ثم الشفة * فجمعها بما مضى لن نعرفه

ويستثنى من الثاني فعلاء افعل وفعلى فعلان فكما لا يجمع مذكرهما بالواو والنون لا يجمع مونثهما بالالف والتاء * قوله قال الله تعلى وخلق الله السماوات * فالسماوات مفعول به لخلق منصوب وعلامة نصبه الكسرة قال ابن الحاجب المفعول به ما وقع عليه فعل الفاعل قال

ش او بالتاء كطاحة وطاحات او بالتاء والمعنى جميعا كفاطمة وفاطمات او بالالف المقصورة كحبلى وحبليات او الممدودة كصحراء وصحراوات او يكون مسماه مذكرا كاصطبل واصطبلات وحمام وحمامات وكذلك لا فرق بين ان يكون قد سلمت بنية مفرده كضخمة وضخمات او تغيرت كشجرة وشجرات وحبلى وحبليات وصحراء وصحراوات الا ترى ان الاول تحرك وسطه والثاني قلبت الفه ياء والثالث قلبت همزته واوا ولهذا عدلت عن قول اكثرهم جمع المونث السالم الى ان قلت ما جمع بالف وتاء لاعم جمع المونث وجمع المذكر وماسلم فيه المفرد وماتغير وقيدت الالف والتاء بالزيادة *

الرضي هو لفظ جار الله يريد ما وقع عليه او ما جرا مجرى الواقع ليدخل المنصوب في نحو ما ضربت زيدا واوجدت ضربا واحدثت قتلا فكانك اوقعت عدم الضرب على زيد وكان الضرب كان شيئا اوقعت عليه الايجاد اه وقال المصنف في مغنيه هو مفعول مطلق يعني لان كونه مفعولا يقتضي ايقاع الخلق اي الايجاد عليه وهو محال اذ فيه تحصيل الحاصل وفيه نظر اذ ايقاعه عليه انما يقتضي وجود الموقع عليه حال الايقاع وذلك تحصيل الحاصل بحصول مقارن للتحصيل ولا استحالة فيه انما المستحيل تحصيله بحصول سابق عليه وذلك غير لازم فتامله قاله العلامة اللقاني في حواشي التوضيح * قوله او بالتآء كطلحة وطلحات * لا يخفى ان المونث بالتآء ليس المسمى الذي جعل مقسما وانما هو اللفظ والمسمى مذكر فلو قال بدل مسمى هذا الجمع لكان اولى ثم ان قوله او بالتآء معطوف على قوله بالمعنى وحينئذ تصير بين مضافة الى واحد فقط وذلك ممنوع لانها لا تضاف الا الى متعدد فالصواب الاتيان بالواو بدل او وان يقول ولا فرق بين ان يكون مسمى هذا الجمع مونثا بالمعنى وان يكون مونثا بالتآء وان يكون مونثا بالتاء والمعنى جميعا وكذا قوله بعد وكذا لا فرق بين ان يكون قد سلمت. فيه بنية الواحد او تغيرت الصواب فيه ان يقول وكذا لا فرق بين ان يكون قد سلمت وان يكون الخ * قوله كاصطبل * الاصطبل كجرد حل موقف الدواب شامية * قوله ولهذا عدلت عن قول اكثرهم * قد يقال من عبر به نظر الى انه صار علما بالغلبة على ما جمع بالف وتاء مطلقا ونظير ذلك تعبيرهم بالمفعول الذي لم يسم فاعله فانه اشتهر فيما رفع بالنيابة عن الفاعل فلا يشمل المفعول الثاني حال انابة الاول * قوله وقيدت الالف والتاء بالزيادة الخ * هذا القيد لابد منه ان جعلت الباء للملابسة لاخراج نحو ابيات

وقضاة وان جعلت للسببية كان مستدركا لخروج ما ذكر بالف وتاء وقد يقال ليس بمستدرك بل له فائدة وهي تحقق خروج ما ذكر اذ بخروجه بدونه مبني على ان الباء للسببية وذلك غير متعين كما قدمه وعلى ان الجار والمجرور متعلق بجمع وذلك غير متعين لاحتمال انه متعلق بمحذوف حال من ما اه * قوله ليخرج نحو بيت وابيات وميت واموات فان التاء فيهما اصلية فينصبان بالفتحة ومن العجيب ما حكاه صلاح الدين الصفدي في شرح لامية العجم من انه رءا جماعة من الفضلاء يكتبون بخطهم نظم الملوك ابيات قال فاذا انكرنا ذلك عليهم يقولون قال الشيخ جمال الدين بن مالك رضي الله عنهما وما بتا والف قد جمعا البيت فاقول لهم الشيخ قال وما جمع بالالف والتاء وهذا ليس منه لانها في المفرد اصل فيقولون وكذلك مسلمة التاء فيه اصلية فاقول التاء الاصلية في مسلمة حذفت في الجمع لان اصله مسلمتات فاستثقل الجمع بين علامتي التانيث فحذفت الاولى اه كلامه ولعمري لقد اخطا هاولاء الفضلاء واخطا هو معهم اما خطاهم فمن وجهين الاول انهم جعلوا اعراب الجمع المكسر المنصرف بالكسرة في حال النصب مستدلين عليه ببيت الالفية مع انه غير دال عليه لان الباء من قوله بتا متعلقة بجمع على معنى ان الجمعية حصلت بالالف والتاء فتكون هذه الباء للاستعانة مثلها في كتبت بالقلم ولا شك ان قضاة وابياتا انما حصلت جمعيتهما بالصيغة لانهما جمعا تكسير ولم تحصل بالالف والتاء بخلاف مسلمات فان الجمع انما هو بالالف والتاء الثاني دعواهم ان التاء في مسلمة اصلية نظيرها في بيت وذلك مما يضحك منه فان الاصلي عندهم ما كان في مقابلة الفاء او العين او اللام والتاء في بيت كذلك لانها لام الكلمة واما التاء في مسلمة فهي زائدة

ليخرج نحو بيت وابيات وميت واموات فان التاء فيهما اصلية فينصبان بالفتحة على الاصل فتقول سكنت ابياتا وحضرت امواتا قال الله تعالى وكنتم امواتا فاحياكم وكذلك نحو قضاة وغزاة فان التاء وان كانت فيهما زائدة إلّا ان الالف فيهما اصلية لانها منقلبة عن الاصل فيهما الا ترى ان الاصل قضية وغزوة لانهما من قضيت وغزوت فلما تحركت الواو والياء وانفتح ما قبلهما قلبتا الفين فلذلك ينصبان بالفتحة على الاصل تقول رايت قضاة وغزاة *

ص وما لا ينصرف فيجر بالفتحة نحو بافضل منه إلّا مع ال نحو بالافضل او الاضافة نحو بافضلكم *

ش الباب الخامس مما خرج عن الاصل ما لا ينصرف *

للتانيث ليست في مقابلة فاء ولا عين ولا لام وكثير من الاطفال يتقن هذا المحل و يتلقند في اول تعلمه لعلامات الاعراب فمن يصدر منه هذا الجهل العظيم كيف يصح اطلاق اسم الفاضل عليه واما خطاه هو فمن جهة موافقتهم على اصالة الهاء في مسلمة وقد تبين ان القول بذلك جهل عظيم نسئله سبحانه ان يعصمنا من الزلل و يوفقنا لحسن القول والعمل * قوله وهو ما فيه علتان * العلة في اللغة عارض غير طبيعي يستدعي حالة غير طبيعية وفي اصطلاح النحاة ما ينبغي ان يختار المتكلم عند حصوله امرا يناسبه وهو الحكم وليست عندهم بمعنى الموجب فعلى هذا الطلاق العلة على كل من الامرين مجاز لان كلا منهما جزء علة اذ الحكم انما يحصل باجتماع العلتين او ما يقوم مقامهما و بهذا يسقط ما يقال ان جعل معلول العلتين الفرعية اشكل بان الفرعية تحصل بعلة واحدة فتكون الاخرى ضائعة وان جعل معلولهما منع الصرف اشكل انه امر واحد وتوارد العلتين على امر واحد باطل وحاصل الجواب انا نختار الشق الثاني من الترديد ونمنع ان هناك علتين تواردتا على معلول واحد وقد يختار الشق الاول منه ايضا و يجاب بان احدى العلتين تكفي في حصول الفرعية بجهة واحدة والمطلوب حصولها بجهتين حتى يتحقق الشبه بالفعل والفرعية بجهتين لا تتحقق الا بعلتين توجب احداهما الفرعية بجهة والاخرى الفرعية بجهة اخرى او ما يقوم مقامهما والمراد بالعلتين الفرعيتين العلتان المعتبرتان فلا يرد على عكس الحد نحو هند فانه منصرف مع وجودهما فيه لعدم اعتبار احداهما بمعارضة خفة اللفظ لها وانما لم يكتف في منع الصرف بعلة واحدة لعدم تاثيرها لانه يعارضها اصالة الاسم فيمنعها من التاثير فاذا انضم اليها علة ثانية قوي جانب الشبه فيرجح قالوا ونظير ذلك

وهو ما فيه علتان فرعيتان من علل تسع او واحدة منها تقوم مقامهما فالاول كفاطمة فان فيه التعريف والتانيث وهما علتان فرعيتان عن التنكير والتذكير والثاني نحو مساجد ومصابيح فانهما جمعان والجمع فرع عن المفرد وصيغتهما صيغة منتهى الجموع ومعنى هذا ان مفاعل ومفاعيل وقفت الجموع عندهما وانتهت اليهما فلا تتجاوزهما *

شاهد الواحد تعارضه براءة الذمة فاذا انضم اليه شاهد آخر ترجح جانبه قوي جانب شغل الذمة على البراءة وايضا الاسماء التي تشبه الافعال من وجه كثيرة فلو راعينا الشبه الواحد وجعلنا له اثرا كان اكثر الاسماء غير منصرف وحينئذ تكثر مخالفة الاصل وايضا لا ينبغي ان يجذب الاصل الى حيز الفرع الّا باصل قوي * قوله فلا يجمعان مرة اخرى * اما نحو هراوات جمع هراوي فشاذ والشاذ لا يرد نقضا * قوله واصال على اصائل * اصال جمع اصل واصل بضمتين جمع اصيل فاصال جمع الجمع واصائل جمع جمع الجمع وقد الغز بعضهم في ذلك فقال *

اقدني ايها النحوي جمعا * له جمع يجيء بالاطراد
وجمع الجمع يجمع وهو اسم * غريب ليس للاذواق باد

* قوله حملوا جره على نصبه * ان قيل لم حمل الجر على النصب هنا ولم يحمل على غيره اجيب بان المجرور والمنصوب فضلتان في الكلام فلما لم يكن بد من الحمل حمل احدهما على الاخر كما في المثنى والمجموع وان الفتحة الى الكسرة اقرب من الضمة اليها فحمل على الاقرب منه وذلك ان الفتحة من الالف والكسرة من الياء والضمة من الواو والياء الى الالف اقرب منها الى الواو الا ترى ان ابا الفتح قال ان قول الخليل في حاحيت وعاعيت احسن من قول ابي عثمان المازني وذلك لان الخليل يقول الاصل حيحيت وعيعيت فقلبت الياء الفا والمازني يقول الاصل حوحوت وعوعوت فقلبت الواو الاولى الفا والواو الثانية ياء لوقوعها رابعة ووجه استحسان قول الخليل ان قلب الياء الساكنة الفا اولى من قلب الواو الساكنة الفا لما قدمنا من قرب الياء من الالف وبعد الواو عنها اه كذا في شرح الفصول * قوله فانه يجر فيهما بالكسرة على الاصل * اي لضعف شبه الفعل فان قيل حروف الجر من

فلا يجمعان مرة اخرى بخلاف غيرهما من المجموع فانه قد يجمع تقول كُلب واكلب كفلس وافلس ثم تقول اكلب واكاليب ولا يجوز في اكاليب ان يجمع بعد وكذا اعرب واعاريب فلا يجوز في اعاريب ان يجمع كما يجمع اكلب على اكاليب واصال على اصائل فكان الجمع قد تكرر فيهما فنزل لذلك منزلة علتين وكذلك صحراء وحبلى فان فيهما التانيث وهو فرع عن التذكير وهو تانيث لازم فنزل لزومه منزلة تانيث ثان ولهذا الباب مكان ياتي شرحه فيه ان شاء الله تعلى وحكمه ان يجر بالفتحة نيابة عن الكسرة حملوا جره على نصبه كما عكسوا ذلك في الباب السابق تقول مررت بفاطمة ومساجد ومصابيح وصحراء فتفتحها كما تفتحها اذا قلت رايت فاطمة ومساجد ومصابيح وصحراء قال الله تعلى واوحينا الى ابراهيم واسماعيل واسحق ويعقوب وقال تعلى يعملون له ما يشاء من محاريب وتماثيل ويستثنى من ذلك صورتان احداهما ان تدخل عليه ال والثانية ان يضاف فانه يجر فيهما بالكسرة على الاصل *

خصائص الاسماء فهلا صرف الاسم اذا دخلت عليه قلت اجاب صاحب الضوء بان اللام والاضافة اشد تغييرا للاسم من حروف الجر لانهما يجعلان النكرة معرفة بخلاف حروف الجر فانها لا تحدث في معنى الاسم شيئا فلم يعتد بدخولها واجيب ايضا بان حروف الجر جاءت لتوصل معاني الافعال الى الاسماء فقولك ذهبت بزيد بمنزلة اذهبت زيدا فكان معدودا من جملة الفعل من جهة المعنى فكانه لم يتصل بالاسم بخلاف ال افاده البهوتي * قوله فان الاعلام لا تضاف حتى تنكر * هذا هو المشهور وقال ابن مالك ان العلم اذا اضيف ازداد وضوحا كما يزداد بالصفة ولا حاجة الى انتزاع تعريفه في الحقيقة * قوله رايت الوليد بن اليزيد مباركا * تمامه شديدا باعباء الخلافة كاهله * الاعباء جمع عبا بكسر العين المهملة وسكون الموحدة وفي ءاخره همز كل ثقل بكسر المثلثة وسكون القاف واراد بها امور الخلافة والكاهل ما بين الكتفين ويقال له الحارك ومباركا وشديدا حالان اي في حال كونه مباركا شديدا وكاهله فاعل بشديدا وشدته بحيث يقوى لحمل تلك الاعباء كناية عن كفاية الممدوح للامامة العظمى حكى الماوردي في كتاب ادب الدنيا والدين ان الوليد هذا تفاءل يوما في المصحف فخرج له قوله تعلى واستفتحوا وخاب كل جبار عنيد فخرق المصحف وانشد *

تهدد كل جبار عنيد * فها انا ذاك جبار عنيد
اذا ما جئت ربك يوم حشر * فقل يا رب مزقني الوليد

فلم يلبث إلّا اياما ثم قتل شر قتلة وعلقت راسه على قصره ثم على سور بلده نسئل الله السلامة والعافية ونعوذ بالله من شرور انفسنا وسيئات اعمالنا * قوله وهي كل فعل مضارع الخ * قال اللقاني التعريف

فالاولى نحو وانتم عاكفون في المساجد والثانية نحو في احسن تقويم وتمثيلي في الاصل بقولي بافضلكم اولى من تمثيل بعضهم مررت بعثماننا فان الاعلام لا تضاف حتى تنكر فاذا صار نحو عثماننا نكرة زال منه احد الشيئين المانعين له من الصرف وهو العلمية فدخل في باب ما ينصرف وليس الكلام فيه بخلاف افضل فان مانعه من الصرف الصفة ووزن الفعل وهما موجودان فيه اضفته اولم تضفه وكذا تمثيلي بالافضل اولى من تمثيل بعضهم رايت الوليد بن اليزيد مباركا لانه يحتمل ان يكون قدر في يزيد الشياع فصار نكرة ثم ادخل عليه ال للتعريف فعلى هذا ليس فيه إلّا وزن الفعل خاصة ويحتمل ان يكون باقيا على علميته وال زائدة فيه كما زعم من مثل به * ص والامثلة الخمسة وهي يفعلان وتفعلان ويفعلون وتفعلون وتفعلين فترفع بثبوت النون وتجزم وتنصب بحذفها نحو فان لم تفعلوا ولن تفعلوا ش الباب السادس مما خرج عن الاصل الامثلة الخمسة وهي كل فعل مضارع اتصل به الف الاثنين نحو يقومان للغائبين وتقومان

الماهية وكل للافراد وايضا كل تفهم ان كل واحد منها هو الامثلة الخمسة وهذا الاخير معنى قوله في عبارة اخرى فيه تصدير الحد بكل وهو مخل بصدق الحد على المحدود الذي هو الامثلة الخمسة اه ويمكن ان يجاب عن الاول بان التعريف ما بعد كل وفائدة الاتيان بها التصريح بان الحد مطرد منعكس من اول الامر وذلك انه لما دخل كل عليه افاد صدق المحدود على كل افراد الحد فيكون مانعا والظاهر انحصاره فيها فيكون جامعا فيحصل حد جامع مانع يكون جهة جمعه ومنعه كالمنصوص عليها اه وعن الثاني بان المحدود آحاد الامثلة الخمسة * قوله الف اثنين * اي شخصين اثنين مخاطبين او مخاطبتين او غائبين او غائبتين والتعبير بالف اثنين احسن من التعبير بالف المثنى لشموله لنحو زيد وعمرو يقومان * قوله او اتصل به واو الجماعة * اي جماعة المذكر حضرة نحو انتم تقومون او غائبة نحو الزيدون يقومون والتعبير بالجماعة احسن ايضا من التعبير بالجمع لشموله نحو زيد وعمرو وبكر يقومون * قوله بثبوت النون * اي بالنون الثابتة واختار التعبير بالثبوت لاجل مقابلته الحذف وانما اعربوا هذه الامثلة الخمسة بالنون لاجل مشابهته الحروف التي الحركات ابعاضها من حيث انها تدغم في الواو نحو من وال وفي الياء نحو ومن يقنت وتبدل الالف من التنوين في الوقف على الاسم المنصرف المنون على المشهور ومن نون التوكيد الخفيفة ومن نون اذا في الوقف ايضا واجاز وقوع علامة الرفع بعد الفاعل لكونه ضميرا متصلا فكان كالجزء خصوصا وهو على حرف واحد من حروف المد واللين فالكلمة معه كمنصور وعماد ومسكين فان قلت الاعراب يفتقر الى حرف وهو هنا منتف لان الحرف الموجود نفسه اعراب قلت انما يفتقر اليه اذا كان حركة لانها لا تقوم بنفسها بخلاف ما اذا كان حرفا وقد تحذف هذه

وبثبوت النون نيابة عن الضمة

وتجزم وتنصب بحذفها نيابة عن السكون والفتحة نحو انتم تقومون ولم تقوموا ولن تقوموا رفعت الاول لخلوه عن الناصب والجازم وجعلت علامة رفعه ثبوت النون وجزمت الثاني بلم ونصبت الثالث بلن وجعلت علامة الجزم والنصب حذف النون قال الله تعلى فان لم تفعلوا ولن تفعلوا الاول جازم ومجزوم والثاني ناصب ومنصوب وعلامة الجزم والنصب الحذف *

ص والفعل المعتل الاخر يجزم بحذف آخره نحو لم يغزو ولم يخش ولم يرم *

النون فتقدر كما في الفعل المضارع المسند الى الواو والى اليآء اذا اكد بالنون الشديدة وكما في الفعل المتصل بنون الوقاية نحو اتامرونني واتحاجوني بنآء على الصحيح من ان المحذوف نون الرفع لا نون الوقاية وهو مذهب سيبويه وذلك الحذف جائز لا لازم بخلافه مع نون التوكيد واذا لم تحذف جاز الفك والادغام وقري بالاوجه الثلاثة قوله تعلى اتامروني * قوله وتجزم وتنصب بحذفها * قال الدنوشري قد تحذف هذه النون لغير ناصب ولا جازم كقوله *

ابيت اسري وتبيتي تدلكي * وجهك بالعنبر والمسك الذكي

وانما حذفت لانها فرع الضمة والضمة تحذف تخفيفا نحو يامركم وينصركم وما يشعركم فلو لم تحذف النون مع انها فرع لكانت آمنة من حذف لم يامن منه الاصل صرح بذلك النووي في كتاب له سماه رءوس المسائل اه وقال المصنف في الحواشي وقد تحذف تخفيفا وذلك على ضربين واجب لنون التوكيد نحو ولا يصدنك عن آيات الله فاما ترين اما يبلغان عندك الكبر وجائز وهو ضربان كثير وذلك لنون الوقاية نحو افغير الله تامروني فيمن قرا بالتخفيف وقليل وهو فيما عدا ذلك نحو لا تدخلوا حتى تومنوا ولا تومنوا حتى تحابوا اه * قوله فان لم تفعلوا ولن تفعلوا * الفعل الاول مجزوم بلم ومجموع لم والفعل في محل جزم بان وعدم اعراب الحرف حيث لم ينضم الى غيره افاده بعض ارباب الحواشي وبه يسقط ما قيل ان احد الحرفين غير عامل او ان كليهما عامل في تفعلوا على جهة التنازع اذ لا تنازع في الحرف الا على قول ضعيف * قوله المعتل الاخر اضافة المعتل الى الاخر لفظية * اي الذي اعتل آخره فهو من اضافة الوصف الى فاعله والدليل على ان اضافته لفظية وقوعه صفة للنكرة نحو هذا فعل معتل الاخر فقوله معتل الاخر بدل

ش هذا الباب السابع مما خرج عن الاصل وهو الفعل المضارع المعتل الاخر نحو يغزوا ويخشى ويرمي فانه يجزم بحذف آخره فينوب حذف الحرف عن حذف الحركة تقول لم يغز ولم يخش ولم يرم *

او نعت مقطوع ولا يصح كونه عطف بيان او نعتا غير مقطوع لانه تابع المعرفة وعبر بالمعتل دون المعل لان المدار على كونه آخره حرف علة سواء اعل كيخشى او لم يعل كيدعوا ويرمي * قوله هذا الباب السابع مما خرج عن الاصل * في تقديم هذا الباب على الفصل الذي بعده عكس ما فعل ابن مالك في الالفية اشارة للاعتراض عليه لانه فصل بين النظائر وهي ابواب النيابة * قوله فانه يجزم بحذف آخره * لو حذف الباء لكان احسن وقد يقال الباء للتصوير اي فان جزمه مصور بحذف الاخر فان قلت لم لم يلحق النصب بالجزم في الفعل المعتل كما الحق به في الافعال الخمسة اجيب بانه انما الحق به ثم لتعذر الاعراب بالحركة بخلافه هنا فاعرب نصبا بالحركة على الاصل وانما جاز حذف الاخر في الجزم مع انه ليس علامة الرفع قال الرضي لان الجازم عندهم يحذف الرفع في الاخر والرفع فيه محذوف للاستثقال قبل دخول الجازم فلما دخل لم يجد في الاخر الا حرف علة مشابها للحركة فحذفه ومذهب سيبويه ان الجازم حذف الحركة المقدرة وحرف العلة حذف عند الجازم لا به فرقا بين صورة المجزوم والمرفوع وايد بان الجازم لا يحذف الا ما كان علامة للرفع وهذه الحروف ليست علامة له بل العلامة ضمة مقدرة ولان الاعراب زائد على ماهية الكلمة وهذه الحروف منها لانها اصلية او منقلبة عن اصل والجازم لا يحذفها فالقياس انه حذف الحركة المقدرة ثم حذفت الحروف للفرق المذكور ولقائل ان يقول ما المانع ان يحذف الجازم ما ليس علامة للرفع ولا يجب ان يتفرع الجزم على الرفع كما لا يجب في الاعراب ان يكون زائدا الا تراه في الاسماء الستة منها نفسها ولو اعتبروا التمييز لميزوا المنصوب عنه ايضا على ان التمييز بغير الحذف ممكن اذ يمكن التمييز بالعامل لانه

في احدهما لفظي وفي الآخر معنوي وقد ظهر مما نقلناه من مذهب سيبويه ان من يقول بتقدير الحركة لا يجعل حرف العلة محذوفا بالجازم وانما هو محذوف للفرق والمص رحمه الله تعلى قائل بالتقدير كما سياتي قريبا ومع ذلك جعل حرف العلة محذوفا بالجازم فكلامه هنا مع ما ياتي غير ملتئم ثم انه لا يحذف حرف العلة بالجازم او غيره الّا اذا كان متاصلا فان كان بدلا من همزة كيقرا ويقري فان ابدلت من جنس حركة ما قبلها بعد دخول الجازم فهو ابدال قياسي لسكون الهمز ويمتنع الحذف لان العامل اخذ مقتضاه وان كان قبل دخول الجازم فهو ابدال شاذ لكون الهمزة متعاصية بالحركة وفيه حينئذ قولان الاعتداد بالعارض وتنزيله منزلة الاصلي فيحذف للجازم وعدم الاعتداد به وهو الاكثر في كلامهم فلا يحذف وذهب بعضهم الى ان الابدال اذا كان قبل دخول الجازم امتنع الحذف لذلك الحرف المبدل مطلقا لان تسهيل الهمزة كتحقيقها * قوله تنقدر جميع الحركات في نحو الفتى * اي من كل مقصور منصرف اما ما لا ينصرف كموسى فتتقدر فيه الضمة والفتحة اصالة او نيابة عن الكسرة الّا ان اضيف كموسى بني اسراءيل فتتقدر فيه الكسرة ايضا وقوله والضمة والكسرة في نحو القاضي اي من كل منقوص منصرف واما غيره كجوار فالمقدر فيه الضمة والفتحة نيابة الّا ان اضيف كجواري الامير فتتقدر فيه الكسرة ايضا والاولى الاطلاق وعدم التقييد في القسمين بالمنصرف لان غير المنصرف منهما مما تتقدر فيه الحركات الثلاث او الضمة والكسرة ايضا وان كان في الجملة * قوله ويسمى الثاني مقصورا * من القصر الذي هو الحبس ومنه قوله تعلى حور مقصورات في الخيام اي محبوسات على بعولتهن سمي بذلك لكونه حبس عن المد او عن ظهور الاعراب فيه وفيه ان التعليل الاول شامل لنحو

ص فصل تتقدر جميع الحركات في نحو غلامي والفتى ويسمى الثاني مقصورا والضمة والكسرة في نحو القاضي *

يخشى والثاني لنحو غلامي مع ان شيئا منهما لا يسمى مقصورا ويمكن ان يجاب بان وجه التسمية لا يوجبها اه * قوله ويسمى منقوصا لانه نقص منه بعض الحركات وظهر فيه بعضها او لانه يحذف لامه لاجل التنوين نحو مرتق وقاض والحذف نقص وكلا التعليلين لا يخلوا عن نظر اما الاول فلان نحو يدعوا ويرمي نقص منه بعض الحركات وهو لا يسمى منقوصا واما الثاني فلان نحو فتى حذف لامه لاجل التنوين ولا يسمى منقوصا افاده في التصريح ويجاب بان وجه التسمية لا يوجب التسمية اه * قوله الف لازمة * قيل المراد بلزومها لزوم وجودها في الاحوال الثلاثة لفظا او تقديرا كالفتى وفتى ويستشكل بخروج ما فيه الالف العارضة بالانقلاب عن همزة كالمقرا اسم مفعول من اقراه الكتاب لان الفه غير لازمة اذ يجوز فيه النطق بالاصل اعني الهمزة ويمكن ان يجاب بان ابدال الهمزة المتحركة من جنس حركة ما قبلها شاذ وهو لا يرد نقضا او بان المراد بلزوم وجودها لفظا او تقديرا لزوم الوجود ولو باعتبار ذلك الاستعمال الذي وجدت باعتباره الالف وحينئذ فتدخل الالف العارضة بسبب الابدال لانها باعتبار ذلك الاستعمال الذي هو الابدال لازمة وان لم تكن لازمة من حيث هي وايضاح ذلك ان للمقرا اسم مفعول استعمالين احدهما تحقيق الهمزة والثاني ابدالها الفا فباعتبار الاستعمال الثاني وملاحظته تكون الالف لازمة والا انتفى الابدال فلا يكون تغييرا ملاحظا وان كانت في حد ذاتها ليست لازمة لجواز العدول عن هذا الاستعمال الى الاستعمال الاخر الذي هو الاصل وهذا بخلاف الالف في رايت اخاك فانها باعتبار هذا الاستعمال الذي وقعت بسببه وهو الاعراب بالحروف ليست لازمة لسقوطها في غير النصب افاده الشهاب القاسمي * قوله ان ذات الالف لا تقبل

ويسمى منقوصا والضمة والفتحة في نحو يخشى والضمة في نحو يدعوا ويقضي وتظهر الفتحة في نحو ان القاضي لن يقضي ولن يدعو *

ش علامات الاعراب على ضربين ظاهرة وهي الاصل وقد تقدمت امثلتها ومقدرة وهذا الفصل معقود لذكرها فالذي يقدر فيه الاعراب خمسة انواع احدها ما يقدر فيه حركات الاعراب جميعها لكون الحرف الاخير منه لا يقبل الحركة لذاته وذلك الاسم المقصور وهو الذي آخره الف لازمة نحو الفتى تقول جاء الفتى ورايت الفتى ومررت بالفتى فتقدر في الاول ضمة وفي الثاني فتحة وفي الثالث كسرة وموجب هذا التقدير ان ذات الالف لا تقبل الحركة الثاني ما تقدر فيه حركات الاعراب جميعها لكون الحرف الاخير منه لا يقبل الحركة لا لذاته بل لاجل ما اتصل به *

وهو الاسم المضاف الى يآء المتكلم نحو غلامي واخي وابي وذلك لان يآء المتكلم تستدعي انكسار ما قبلها لاجل المناسبة فاشتغال آخر الاسم الذي قبلها بكسرة المناسبة منع من ظهور حركات الاعراب فيه والثالث ما تقدر فيه الضمة والكسرة فقط *

الحركة * اي لكونها هوائية تجري مع النفس باستطالة والحركة مانعة من الجري قاطعة عن الاستطالة فلم يجتمعا ولذا اذا حركت الالف انقلبت همزة * قوله وهو الاسم المضاف الى يآء المتكلم * ما ذكره من انه يقدر فيه حركات الاعراب جميعها هو مذهب الجمهور وذهب ابن مالك الى انه تقدر فيه الضمة والفتحة فقط واما الكسرة حالة الجر فليست مقدرة بل ظاهرة قال لان حرف الاعراب منه في الحالتين يعني حالة الرفع وحالة النصب قد شغل بالكسرة المجلوبة توطية للياء فتعذر اللفظ بغيرها فحكم بالتقدير كما فعل في المقصور واما حال الجر فالاعراب ظاهر للاستغنآء عن التقدير هذا عندي هو الصحيح ومن قدر كسرة اخرى فقد ارتكب تكلفا لا مزيد عليه قال ولم اوافق الجرجاني في بناء المضاف الى اليآء وان كان في تقدير اعرابه تكلف يخالف الظاهر لان لبنآء الاسم اسبابا كلها منتفية منه فيلزم من الحكم ببنائه مخالفة النظائر فلذلك اتبعته ردا ولم ار من خلافه بدا فان زعم ان سبب بنائه اضافته الى غير متمكن رد ذلك بثلاثة امور احدها استلزامه بنآء المضاف الى سائر المضمرات بل الى سائر الاسمآء التي لا تمكن لها وذلك باطل وما استلزم باطلا فهو باطل الثاني ان ذلك يستلزم بنآء المثنى المضاف الى يآء المتكلم وبناوه باطل وما استلزم باطلا فهو باطل الثالث ان المضاف الى غير متمكن لا يبنى لمجرد الاضافة بل للاضافة مع كونه قبلها مناسبا للحرف في الابهام والجمود كغير والمضاف الى يآء المتكلم لا يشترط ذلك في كسرة اخره فدل ذلك على انه غير مستحق للبنآء وقد يستنصر للجرجاني بان يقال لا اسلم انحصار ما يوجب بنآء الاسمآء في مناسبة الحرف بل يضاف اليها كون آخر الكلمة لا يتاتى فيه تاثير بعامل في تصغير وتكبير وتكسير وتانيث وتذكير فيلزم من ذلك بنآء

للاستثقال وهو الاسم المنقوص ونعني به الاسم الذي آخره ياء مكسور ما قبلها كالقاضي والداعي الرابع ما يقدر فيه الضمة والفتحة للتعذر وهو الفعل المعتل بالالف نحو يخشى تقول يخشى زيد ولن يخشى عمرو فتقدر في الاول ضمة وفي الثاني فتحة لتعذر ظهور الحركة على الالف الخامس ما تقدر فيه الضمة فقط وهو الفعل المضارع المعتل بالواو نحو زيد يدعوا و بالياء نحو زيد يرمي *

المضاف المذكور وثبوت الفرق بينه وبين المقصور بان اعرابه يظهر في تصغيره كفتي وفي تكسيره كفتية وفي تانيثه كفتاة والمضاف الى ياء المتكلم لا يظهر فيه اعراب في الاحوال الخمسة فمن ادعى فيه اعرابا مقدرا فقد ادعى ما لا دليل فيه بخلاف المقصور فان ظهور اعرابه في الاحوال الثلاثة يدل على صحة تقديره في غيرها وقد يستنصر له ايضا بان يقال لا اسلم خلو المضاف الى ياء المتكلم من مناسبة الحرف لانه شبيه بالذي في ان آخره ياء كياء الذي في كونه بعد كسرة لازمة صالحة للحذف وغير حرف اعرابه وفي انه يتغير في التثنية تغيرا مستيقنا وفي الجمع تغيرا محتملا والذي مناسب للحرف ومناسب المناسب مناسب واستحقاق بناء المضاف للياء بمناسبة الذي شبيه باستحقاق بناء رقاش بمناسبة نزال وهذا التوجيه والذي قبله من المعاني التي انفردت بالعثور عليها دون سبق اليها والحمد لله * قوله للاستثقال * اي ثقل ظهورهما على الياء وذلك محسوس لضعف الياء وثقل الحركتين مع تحرك ما قبلها بحركة ثقيلة فان سكن ما قبلها لم تستثقل الحركات ولله در الشيخ ابي عبد الله محمد بيرم قاضي الحنفية بمحروسة تونس حيث يقول في قصيدة يشتكي فيها من خطة القضاء رادا على من يقول ان فيها رفعة *

ويكفي لنفي الرفع مسئلة غدت * لدى كل نحوي مكررة الذكر
هي الرفع في القاضي ثقيل ومثله * يقدر اذ اظهاره غاية النكر
ولم يختلف في النقص فيه كلامهم * وما ابعد المنقوص عن رفعة القدر

ودر الشيخ شرف الدين عبد العزيز الحموي حيث يقول *

النذل مفروض له يسره * والحر بالاقتار مرفوض
لذلك المنقوص لم ينخفض * واشرف الاسماء مخفوض

والنذل والنذيل كما في القاموس الخسيس من الناس المحتقر في جميع

ونضهر الفتحة لخفتها على الياء في الاسماء والافعال وعلى الواو في الافعال كقولك ان القاضي لن يقضي ولن يدعو قال الله تعلى اجيبوا داعي الله لن يؤتيهم الله خيرا لن ندعو من دونه الها *

ص فصل يرفع المضارع خاليا من ناصب وجازم نحو يقوم زيد

ش اجمع النحويون على ان الفعل المضارع اذا تجرد من الناصب والجازم كان مرفوعا كقولك يقوم زيد ويقعد عمرو وانما اختلفوا في تحقيق الرافع له ما هو فقال الفراء واصحابه رافعه نفس تجرده من الناصب والجازم وقال الكساءي حروف المضارعة وقال ثعلب مضارعته للاسم وقال البصريون حلوله محل الاسم قالوا ولهذا اذا دخل عليه ناصب او جازم نحو ان ولن ولم ولما امتنع رفعه لان الاسم لا يقع بعدها فليس حينئذ حالا محل الاسم *

احواله الجمع انذال ونذول ونذلاء اه * قوله وتظهر الفتحة على الياء * لخفتها في الاسماء يستثنى من ذلك المركب المزجي الذي ءاخر الجزء الاول منه ياء كمعدي كرب اذا اعرب اعراب المتضايفين فان الفتحة لا تظهر فيه استصحابا لحكمها حالتي البناء ومنع الصرف بلا خلاف قاله ابو حيان وفي شرح البدر العلامة الدماميني جواز الفتح والاسكان حالة النصب قال البهوتي قد تقلب الف لدى ياء فيقال لديهم وعليه يقال تقدر الفتحة على الياء اذا نصب او على الالف المنقلبة ياء فيتردد النظر في ذلك والميل الى الثاني هربا من انخرام وهي الفتحة في الياء اه * قوله يرفع المضارع خاليا من ناصب او جازم * ان قلت مقتضى صنيعه حيث قال في المنصوب ينصب بكذا وفي المجزوم يجزم بكذا ولم يقل في المرفوع يرفع بخلوه ان الرافع ليس هو التجرد وهو خلاف ما صححه في الشرح قلت وجه عدوله عن ذلك ليكون كلامه جاريا على المذاهب كلها مع ما فيه من الايماء الى ما صححه من ان رافعه التجرد لان تعليق الحكم على الوصف مشعر بعليته وذلك ظاهر * قوله وقال الكساءي حروف المضارعة * لانها لما دخلت في اول الكلام حدث الرفع بحدوثها اذ اصل المضارع اما الماضي واما المصدر ولم يكن فيهما هذا الرفع بل حدث مع حدوث الحروف فاحالته عليها اولى من احالته على المعنوي الخفي الذي هو مذهب البصريين وانما عزلها عامل النصب والجزم لضعفها وصيرورتها كجزء الكلمة * قوله وقال البصريون حلوله محل الاسم * اي سواء كان الاسم الحال محله مرفوعا نحو جاء رجل يضرب اي ضارب او منصوبا نحو رايت رجلا يضرب او مجرورا نحو مررت برجل يضرب لانه ارتفع لوقوعه موقع الاسم من حيث هو اسم لا من حيث هو مرفوع وانما ارتفع لحلوله محل الاسم لانه حينئذ

يكون كالاسم فاعطي اسبق اعرابه واقواه وهو الرفع ولم يوثر ذلك في الماضي وان وجد فيه لانه مبني على الاصل فلا يوثر فيه العامل قال الرضي واعترض قول البصريين بانه يرتفع في مواضع لا يقع فيها موقع الاسم كما في الصلة نحو الذي يضرب وفي نحو سيقوم وسوف يقوم لان التنفيس من خواص الافعال وفي خبر كاد نحو كاد زيد يقوم وفي نحو يقوم الزيدان ويمكن الجواب عن نحو الذي يضرب ويقوم الزيدان بان يقال هو واقع موقعه لانك تقول الذي ضارب هو على ان ضارب خبر مبتدا مقدم عليه وكذا قائمان الزيدان ويكفينا وقوعه موقع الاسم وان كان للاعراب مع تقديره اسما غير الاعراب مع تقديره فعلا وعن نحو سيقوم ان يقوم مع السين واقع موقع قائم لا يقوم وحده والسين صار كاحد اجزاء الكلمة وعن نحو كاد زيد يقوم ان اصله صلاحية وقوعه موقع الاسم كما في قوله وما كدت آيبا اه وقال بدر الدين بن مالك الصحيح قول الكوفيين لان البصريين ان ارادوا ان رافع المضارع وقوعه موقعا هو للاسم بالاصالة سواء جاز وقوع الاسم فيه نحو يقوم او منع منه الاستعمال كما في جعل زيد يفعل فهو باطل لرفع المضارع بعد لو وحروف التحضيض وان ارادوا ان رافع المضارع وقوعه موقعا هو للاسم مطلقا فباطل ايضا لعدم رفع المضارع بعد ان الشرطية لانه صالح للاسم بالجملة كما في وان احد من المشركين استجارك فلو كان الرافع للمضارع وقوعه موقع الاسم مطلقا لما كان بعد ان الشرطية إلا مرفوعا واللازم منتف فالملزوم كذلك اه * قوله واصح الاقوال الاول * اي لان الرفع دائر معه وجودا وعدما والدوران يشعر بالعلية اذ هو من مسالكها واعترض بان التجرد عدمي والرفع وجودي واجيب بان لا نسلم ان التجرد عدمي لانه عبارة عن الاتيان به على اول احواله لا لانه عبارة عن استعماله على

واصح الاقوال الاول وهو الذي يجري على السنة المعربين يقولون مرفوع لتجرده من الناصب والجازم ويفسد قول الكسائي ان جزء الشيء لا يعمل فيه *

وقول ثعلب ان المضارعة انما اقتضت اعرابه من حيث الجملة ثم يحتاج كل نوع من انواع الاعراب الى عامل يقتضيه ثم يلزم على المذهبين ان يكون المضارع مرفوعا دائما ولا قائل به ويرد قول البصريين ارتفاعه في نحو هلا يقوم زيد لان الاسم لا يقع بعد حروف التحضيض *

ص وينصب بلن نحو لن نبرح

ش لما فرغت من الكلام على الحالة التي يرفع فيها المضارع ثنيت بالكلام على الحالة التي ينصب فيها وذلك اذا دخل عليه حرف من حروف اربعة وهي لن وكي واذا وان وبدات بالكلام على لن لانها ملازمة للنصب بخلاف البواقي وختمت بالكلام على ان لطول الكلام عليها ولن حرف يفيد النفي والاستقبال بالاتفاق ولا يقتضي تابيد النفي *

اول احواله متخلصا عن لفظ يقتضي تغييره ولا لانه عبارة عن كونه خاليا عن ناصب وجازم كما قيل بكل لان التخلص والخلو مما ذكر الداخلين في مفهومه فيهما معنى النفي ولو سلم انه عدمي فلا نسلم ان العدمي لا يكون علة للوجودي على الاطلاق بل ذلك مختص بالاعدام المطلقة اما المقيدة بامر وجودي فهي في حكم الموجود كما هنا تدبر * قوله وقول ثعلب ان المضارعة * الخ اجيب عن ذلك بان ثعلب كوفي والكوفيون يزعمون ان اعراب المضارع بالاصالة لا بطريق الحمل على الاسم ومضارعته اياه * قوله ثم يلزم على المذهبين * اجيب عن ذلك ايضا بان عامل النصب والجزم اقوى فعزلهما عن العمل * قوله لانها ملازمة للنصب * اي في الاكثر المشهور ولغة الجمهور والا فقد حكى الكسائي ان الجزم بها لغة لبعض العرب كما قاله ابن مالك وقال المص في مغنيه وزعم بعضهم انها قد تجزم كقوله * فلن يحل للعينين بعدك منظر * وقوله *

لن يخب الان من رجائك من * حرك دون بابك الحلقة

قال والاول محتمل للاجتزاء بالفتحة عن الالف للضرورة * قوله بخلاف البواقي فانها غير ملازمة اورد عليه انه قيد كي بكونها مصدرية وهي لا تكون الا ناصبة فالاولى تقديمها لمشاركتها لن في ذلك وتميزها بالاتفاق على بساطتها بخلاف لن فقد قيل انها مركبة واجيب بانها باعتبار ذاتها غير ملازمة للنصب بخلاف لن * قوله ولا تقتضي تابيد النفي * لانها لو اقتضته للزم التناقض بذكر اليوم في قوله تعلى فلن اكلم اليوم انسيا وللزم التكرار في قوله ولن يتمنوه ابدا واما التابيد في قوله تعلى لن يخلقوا ذبابا فلامر خارجي لا من مقتضيات لن واجيب عن التناقض بان القائل بالتابيد انما يقول به عند اطلاق منفيها وخلو المقام

عن مقيداته وعن التكرار بانه ليس تكرارا باللفظ وهو ظاهر ولا بالمرادف
لان الاسم لا يرادف الحرف ولان التابيد نفس معنى ابدا جزء معنى
لن فلا يكون تكرارا وانما هو تصريح ودلالة بالمطابقة على ما فهم بالتضمن
وفائدته رفع توهم ان لن لمجرد النفي بناءً على استبعاد تمني الموت منهم
على جهة التابيد منهم افاده الشمني * قوله خلافا للزمخشري * قد
نقل القول بافادتها التابيد عن غيره كابن عطية فانه قال في تفسير قوله
تعالى لن تراني لو بنينا على هذا النفي بمجرده لتضمن ان موسى لا يراه
ابدا ولا في الاخرة لكن ورد في الحديث المتواتر ان اهل الايمان يرونه
تعالى يوم القيامة اه وهو محتمل لان يكون التابيد موضوعها لغة ولان
يكون مستفادا من كون الفعل الواقع بعدها في معنى النكرة الواقعة في
سياق النفي اي لا يقع منك روية لي فيعم النفي كل روية ما لم يرد ما
يخصصه وهذا اقرب الى كلام ابن عطية كذا في حواشي الكمال على الجلال
وقد ايد ما ذهب اليه بان سيفعل نقيضه لن يفعل وسيفعل مطلقة عامة
وقد تقرر في فن المنطق ان نقيض المطلقة العامة الدائمة المطلقة فلو لم
تكن لن مفيدة للتابيد لما كان لن يفعل نقيضا لسيفعل كما قالوا لانه
يجوز ان يكون في زمن والايجاب في زمن آخر فالحق ما قال لا سيما
ومدلولات الالفاظ ليست راجعة الى الاعتقاد وانما مرجعها النقل وهو
عدل وقد نقله ورد بانا لا نسلم ان لن يفعل نقيض لسيفعل وانما نقيضه
لن يفعل ابدا و بان غيره قد نقل خلافه وهو عدل مع ان ما نقله لا ينافي ما
نقله غيره لجواز ان يكون استعمالهم لها في التابيد لكونه من افراد معناها الذي
هو مطلق النفي افاده الشهاب القاسمي * قوله ولا تاكيده * اي النفي
كونها عند هذا القائل بانها للتاكيد مركبة من لا والنون الخفيفة التي حقها
ان تلحق الفعل الّا انها الحقت بلا للتصريح بانها لتاكيد النفي لا لتاكيد

خلافا للزمخشري في انموذجه
ولا تاكيده خلافا له في كشافه
بل قولك لن اقوم محتمل لان
تريد به انك لا تقوم ابدا وانك
لا تقوم في بعض ازمنة المستقبل
وهو موافق لقولك لا اقوم في عدم
افادة التاكيد *

ولا تقع لن للدعآء خلافا لابن السراج ولا حجة له فيما استدل به من قوله تعلى قال رب بما انعمت علي فلن اكون ظهيرا للمجرمين مدعيا ان معناه فاجعلني لا اكون ظهيرا للمجرمين لامكان حملها على النفي المحض ويكون ذلك معاهدة منه لله سبحانه وتعلى انه لا يظاهر مجرما جزاءً لتلك النعمة التي انعم بها عليه ولا هي مركبة من لا وان فحذفت الهمزة تخفيفا والالف للساكنين خلافا للخليل ولا اصلها لا فابدلت الالف نونا

الفعل المنفي حتى تفيد نفي التاكيد افاده المولى عصام * قوله ولا تقع لن للدعآء * خلافا لابن السراج قال الدنوشري ينظر عليه هل لن دالة على النفي تضمنا او التزاما والظاهر الثاني حتى تكون دلالتها على النفي كدلالة العمى على البصر فلن في الاية المذكورة دالة على طلب عدم الكون ظهيرا للمجرمين فهي موضوعة للطلب لا له مع عدم الكون ظهيرا ومن ادعى ان دلالتها على النفي تضمنية ولم يجز كونها التزامية وادعى بداهة ذلك فذلك تعسف منه فليحرر اه واقول بل التعسف منه ايضا لان المرجع في مدلولات الالفاظ انما هو اللغة ولا تثبت بمجرد الاستظهار الذي لم ينشا عن دليل بل ظاهر كلام الايمة ان مدلولها المطابقي انما هو النفي على ما فيه من المسامحة وان هذه المعاني الزائدة انما نشات من التراكيب بمعونة القرائن ومثل ذلك لا يسمى التزاما ثم ما نفاه هنا صحح في المغني خلافه فقال في بحث لن وثاني لن للدعآء كما ان لا كذلك وفاقا لجماعة منهم ابن عصفور والحجة في قوله *

لن تزالوا كذلكم ثم لا * زلت لكم خالدا خلود الجبال

قال واما قوله تعلى قال رب بما انعمت علي فلن اكون ظهيرا للمجرمين فقيل ليس منه لان فعل الدعآء لا يسند الى المتكلم بل الى المخاطب او الغائب نحو يا رب لا عذبت فلانا ونحو لا عذب الله عمرا اه ويرده قوله ثم لا زلت لكم خالدا اه كلامه وقد يقال لا تقوم بالبيت حجة لاحتمال ان يكون لن تزالوا كذالكم خبرا لا دعآءً ولا يعينه كون المعطوف بثم دعآءً بنآءً على جواز عطف الانشآء على الخبر * قوله ولا هي مركبة من لا وان * قال في المغني ولا اصل لن لا ان فحذفت الهمزة تخفيفا والالف للساكنين خلافا للخليل والكساءي بدليل جواز تقديم معمول معمولها عليها نحو زيدا لن اضرب خلافا

بالاخفش الصغير واستناع نحو زيدا يعجبني ان تضرب خلافا للفراء ولان الموصول وصلته مفرد ولن افعل كلام تام وقول المبرد انه مبتدا حذف خبره اي لا الفعل واقع مردود بانه لم ينطق به مع انه لم يسد شيء مسده بخلاف لولا زيد لاكرمتك وبان الكلام تام بدون المقدر وبان لا الداخلة على الجملة الاسمية واجبة التكرار اذا لم تعمل ولا التفات له في دعوى عدم وجوب ذلك لان الاستقراء شاهد بذلك اه كلامه وقوله بدليل جواز تقديم معمول معمولها عليها قد يقال لا ينتهض هذا دليلا اذ لا مانع من ان تتغير الكلمة بالتركيب عن مقتضاها وضعا وعملا وهو وضع مستانف وبهذا يجاب ايضا عن قوله ولان الموصول وصلته مفرد وقوله مردود بانه لم ينطق به ليس ذلك مقتضيا لامتناع تقديره فكل لفظ واجب الحذف كذلك يقدر ولا ينطق به وانما يرد عليه كونه حذف وجوبا بدون وجود ساد مسده ثم ان كان المراد قصد توجيه مذهب الخليل والكساءي فلا يتمشى لان تكريرلا مفقود وهما يقولان بوجوبه في مثل ذلك * قوله خلافا للفراء * حجته انهما حرفان نافيان ولا اكثر استعمالا ويرده ان الابدال لا يغير حكم المهمل وان المعهود ابدال النون الفا لا العكس افاده في التصريح * قوله لكيلا تاسوا * اي لعدم اساكم اي حزنكم قال في المصباح واسى اسا من باب تعب حزن فهو اسي مثل حزين وبه يظهر ان قول بعضهم لعدم تاسيكم اشتباه لان تاسيت به وانتسيت بمعنى اقتديت وليس المعنى عليه كما لا يخفى وكي مصدرية ناصبة للمضارع بعدها لدخول اللام عليها ولا يجوز ان تكون جارة وان مقدرة بعدها لان حرف الجر لا يدخل على مثله في الفصيح فان قيل لم لم يجز ذلك وتكون موكدة للام قبلها كما لو وقعت ان بعدها في الفرض المذكور قيل الضرورة داعية الى التاكيد هناك بخلاف

خلافا للفراء ص وبكي المصدرية نحو لكيلا تاسوا * ش الناصب الثاني كي وانما تكون ناصبة اذا كانت مصدرية بمنزلة ان وانما تكون كذلك اذا دخلت عليها اللام لفظا كقوله تعلى لكيلا تاسوا لكيلا يكون على المومنين حرج او تقديرا نحو جئتك كي تكرمني اذا قدرت ان الاصل لكي وانك حذفت اللام استغناء عنها بنيتها فان لم تقدر اللام كانت كي حرف جر بمنزلة اللام *

في الدلالة على التعليل وكانت ان مضمرة بعدها اضمارا لازما ص و باذا مصدرة وهو مستقبل متصل او منفصل بقسم نحو اذا اكرمك واذا والله نرميهم بحرب ش الناصب الثالث اذا وهي حرف جواب وجزاء عند سيبويه قال الشلوبين هي كذلك في كل موضع وقال الفارسي في الاكثر وقد تتمحض للجواب بدليل انه يقال احبك فتقول اذا اظنك صادقا *

ما هنا * قوله في الدلالة على التعليل * اي وان كانت كي للعلة الغائية واللام للتعليل مطلقا فمعنى كي جارة غير معناها ناصبة فلا ينتقض قولهم عوامل الاسماء لا تعمل في الافعال وكذا العكس اذ هو محمول على ما اذا اتحد المعنى * قوله وهي حرف جواب وجزاء * المراد بكونها للجواب ان تقع في كلام يجاب به كلام ءاخر ملفوظ به او مقدر سواء وقعت في صدره او حشوه او ءاخره ولا تقع في كلام مقتضب ابتداء ليس جوابا عن شيء فتسميتها جوابا من باب تسمية البعض باسم الكل والمراد بكونها للجزاء ان يكون مضمون الكلام الذي هي فيه جزاء لمضمون كلام ءاخر فقولك اذا اكرمك لمن قال انا ءاتيك كلام قد اجبته به وصيرت اكرامك له جزاء على اتيانه يدل لكون المراد ما ذكرنا كلام الزمخشري قال في قوله تعالى اذا لذهب كل اله بما خلق فان قلت اذا لا تدخل إلا على كلام هو جواب وجزاء فكيف وقع لذهب جزاء وجوابا ولم يتقدمه شرط ولا سوال سائل قلت الشرط محذوف تقديره ولو كان معه ءالهة وانما حذف لدلالة قوله وما كان معه من اله عليه وهو جواب لمن كان معه من المشركين اه وبه يسقط ما قاله المصنف في حواشي التسهيل من ان معنى الجواب هنا مشكل لانه ان اريد به ما يراد من تسمية جزاء الشرط جوابا ويويده تسميته جزاء مثله وقولهم لا بد قبلها من شرط ملفوظ به او مقدر ابطل ذلك استعمالها في نحو اذا اظنك صادقا بعد قول القائل انا احبك وهذا لا مجازات فيه وان اريد به ما يراد بقولنا في نعم واخواتها انها حرف جواب فيرد هذا انهم اذا عدوا احرف الجواب لم يعدوها وانه لا يجوز ان يقتصر عليها وتترك الجمل بعدها كما يكون ذلك في احرف الجواب واما قوله في الوجه الاول وهو ان المراد ما يراد من جواب الشرط ويويده تسميته جزاء مثله هذا لا تاييد فيه

اذلا مجازات بها هنا وانما تكون ناصبة بثلاثة شروط الاول ان تكون واقعة في صدر الكلام فلو قلت زيد اذا قلت اكرمه بالرفع الثاني ان يكون الفعل بعدها مستقبلا فلو حدثك شخص بحديث فقلت له اذا تصدق رفعت لان المراد به الحال * (٧٨ م) * الثالث ان لا يفصل بينهما بفاصل غير القسم نحو اذا اكرمك واذا والله اكرمك قال الشاعر *

اذا والله نرميهم بحرب
تشيب الطفل من قبل المشيب

ولو قلت اذا يا زيد قلت اكرمك بالرفع وكذلك اذا قلت اذا في الدار اكرمك واذا يوم الجمعة اكرمك كل ذلك بالرفع *

ص وبان المصدرية ظاهرة نحو ان يغفرلي ما لم تسبق بعلم نحو علم ان سيكون منكم مرضى فان سبقت بظن فوجهان نحو وحسبوا ان لا تكون فتنة ومضمرة جوازا بعد عاطف مسبوق باسم خالص نحو ولبس عباءة وتقر عيني وبعد اللام في نحو لتبين للناس الّا في نحو لئلا يعلم لئلا يكون للناس فتظهر لا غير ونحو وما كان الله ليعذبهم وانت فيهم فتضمر لا غير كاضمارها بعد حتى اذا كان مستقبلا نحو حتى يرجع الينا موسى وبعد او التي بمعنى الى نحو

لاستسهلن الصعب او ادرك المنا * او الّا نحو كسرت كعوبها او تستقيما * وبعد فاء السببية او واو

يعني قولهم حرف جواب وجزاء عطف الشيء على مرادفه وهو خلاف الاصل واما استناده الى قولهم لابد قبلها من شرط ملفوظ او مقدر فهو مطالب باثبات هذا النقل * قوله اذ لا مجازات بها هنا * اي لان الذي يصلح جزاء للمحبة انما هو التصديق لاظن الصدق وقال بعضهم لان الشرط والجزاء اما في المستقبل او في الماضي ولا مدخل للجزاء في الحال اه وقضية قوله ولا مدخل للجزاء في الحال ان اظنك مرفوع العلم استقباله * قوله ان تكون واقعة في صدر الكلام * فان وقعت حشوا بان اعتمد ما بعدها على ما قبلها بان يكون خبرا او جوابا لشرط او قسم اهملت وجوبا لضعفها بسبب وقوعها حشوا واما قوله *

لا تتركني فيهم شطيرا * اني اذا اهلك او اطيرا

بنصب اهلك باذا مع انها وقعت حشوا بين اسم ان وخبرها فضرورة او الخبر محذوف اي اني لا استطيع ذلك ثم استانف باذا ونصب * قوله ان يكون الفعل بعدها مستقبلا * اي زمانه قال المولى سعد الدين المشهور على الالسنة فتح الباء والقياس الكسر اسم فاعل لان الزمان مستقبل اي آت ولعل وجه الفتح ان الزمان تستقبله فهو مستقبل والكسر اولى ثم هل المراد من استقباليته بالنظر الى زمن التكلم او بالنظر الى ما قبلها وان كان بالنسبة اليه ماضيا كما اذا قال شخص جاءني زيد امس فقلت اذا اكرمه وكان الاكرام وقع عقب مجيئه في الامس والتكلم بذلك حالا * قوله ان لا يفصل بينهما بفاصل غير القسم * اي لضعفها في العمل بسبب عدم اختصاصها بالفعل قال تعلى ولن تفلحوا اذا ابدا ورد بان اذا في الاية ظرف وتنوينه عوض عن الجملة فليس مما نحن فيه وانما اغتفر الفصل بالقسم لانه موكد لربط اذا * قوله تشيب الطفل * من قبل المشيب تشيب بالتاء اوله مضارع اشاب والجملة

ية مسبوقين بنفي محض او طلب بالفعل نحو لا يقضى عليهم فيموتوا ويعلم الصابرين ولا تطغوا فيه فيحل ولا كل السمك وتشرب اللبن ش الناصب الرابع ان وهي ام الباب وانما اخرتها في الذكر لما قدمنا ولاصالتها

احترازا من المفسرة والزائدة فانهما لا ينصبان المضارع كالمفسرة في المسبوقة بجملة فيها معنى القول دون حروفه
نحو كتبت اليه ان يفعل كذا اذا اردت به معنى اي والزائدة هي الواقعة بين القسم ولو نحو اقسم ان لو ياتيني زيد
لا كرمته واشترطت ان لا تسبق المصدرية بعلم مطلقا ولا بظن في احد الوجهين احترازا من المخففة من
الثقيلة والحاصل ان لان المصدرية باعتبار ما قبلها * (٧٩) * ثلاث حالات احداها ان يتقدم عليها ما
يدل على العلم فهذه مخففة من الثقيلة لا غير ويجب فيما بعدها امران احدهما رفعه والثاني فصله منها بحرف من حروف اربعة وهي حرف التنفيس وحرف النفي وقد ولو فالاول نحو علم ان سيكون منكم مرضى والثاني افلا يرون ان لا يرجع اليهم قولا والثالث علمت ان قد يقوم زيد الرابع نحو ان لو يشاء الله لهدى الناس جميعا وذلك لان قبلها افلم ييأس الذين آمنوا ومعناه فيما قال المفسرون افلم يعلم وهي لغة النخعي وهوازن قال سحيم *

اقول لهم بالشعب اذ ياسرونني الم تيأسوا اني ابن فارس زهدم

اي الم تعلموا ويؤيده قراءة ابن عباس افلم يتبين وعن الفراء انكار كون ييأس بمعنا يعلم وهو ضعيف الثاني ان يتقدم عليها ظن فيجوز ان تكون مخففة من الثقيلة فيكون حكمها ما ذكرنا ويجوز ان تكون ناصبة وهو الارجح في القياس والاكثر في كلامهم ولهذا اجمعوا على النصب في قوله تعلى الم احسب الناس ان يتركوا واختلفوا في قوله تعلى وحسبوا ان لا تكون فتنة فقرئ بالوجهين والثالث ان لا يسبقها علم ولا ظن فيتعين كونها ناصبة كقوله تعلى والذي اطمع ان يغفرلي خطيئتي

صفة لحرب والطفل مفعول به وتانيث الضمير في تشيب لتانيث المفسر اعني الحرب بدليل قوله تعلى حتى تضع الحرب اوزارها ويجوز ان يكون بالياء التحتية اوله مضارع شاب والطفل فاعل والجملة صفة لحرب ايضا والعائد محذوف اي منها والاول اولى * قوله احترازا من المفسرة * اي لتعلق الفعل قبلها فاذا قلت كتبت اليه ان افعل فان تفسير للشيء المكتوب وقس على ذلك قال الرضي ولا تفسران الا مفعولا مقدرا نحو كتبت اليه ان قم اي كتبت اليه شيئا هو قم او ظاهرا نحو اذ اوحينا الى امك ما يوحى ان اقذفيه ومن هنا يظهر سقوط ما احتج به المصنف في المغني لمذهب الكوفيين في انكارهم ان المفسرة قال فيه وعن الكوفيين انكار ان التفسيرية البتة وهو قول متجه لانك اذا قلت كتبت اليه ان قم فليس قم نفس كتبت كما ان الذهب نفس العسجد في قولك هذا عسجد اي ذهب اه والقيد المذكور كما انه احتراز عن المفسرة والزائدة كذلك هو احتراز عن ان الاسمية في قول بعضهم ان فعلت بمعنى انا فعلت * قوله فهذه مخففة من الثقيلة لا غير * اورد عليه ان الناصبة ايضا قد تقع بعد ما يدل على العلم من غير افعال القلوب نحو تيقنت ان يقوم زيد واجيب بان وقوعها بعد ما ذكر قليل وكلام المصنف على الكثير الشائع * قوله احدهما رفعه * انما وجب فيها كونها مهملة غير ناصبة للمضارع لان الناصبة له تدخل على ما ليس بثابت ولا مستقر لانها تخلصه للاستقبال فلا تناسب العلم بخلاف المخففة فانها تناسبه لانها تقتضي تاكيد الشيء وثبوته * قوله والثاني فصله منها * اي للفرق بينها وبين ان الناصبة للمضارع كما سياتي ان شاء الله * قوله فيتعين كونها ناصبة * فيه نظر فقد قال الامام المرزوقي في قول الحماسي *

هممت بان لا اطعم الدهر بعدهم * حياة وكان الصبر ابقى واكرما

بعد عاطف مسبوق باسم خالص من التقدير بالفعل كقوله تعلى وما كان لبشر ان يكلمه الله الّا وحيا او من وراء حجاب او يرسل رسولا *

العلم منصوب بان ولو رفع لجاز على ان تكون مخففة من الثقيلة ويكون اسمها ضميرا فدل ذلك على ان المخففة تشارك الخفيفة في وقوعها بعد غير العلم والظن فلا يتعين في الواقعة بعد غيرهما ان تكون ناصبة ويمكن ان يجاب بان الهم يرد بمعنى العزم على الشي وهو الجد فيه وبمعنى حديث النفس كما صرح بذلك بعض ايمة اللغة فيكون يقينا بالاعتبار الاول غير يقين بالاعتبار الثاني فلعل المرزوقي اجاز الوجهين نظــرا للاعتبارين * قوله بعد عاطف * هوهنا الواو والفآء وثم واو لانه لم يسمع النصب الّا معها قال ابو حيان ولا يجوز في غيرها * قوله باسم خالص * سواء كان ذلك الاسم مصدرا كما مثل او غير مصدر كقوله *

ولولا رجال من رزام اعزة * وءال سبيع او اسوءك علقما

فاسوءك معطوف على رجال وهو ليس في تقدير الفعل * قوله كقوله تعلى وما كان لبشر ان يكلمه الله الّا وحيا الخ * كان تحتمل الاوجه الثلاثة النقصان والتمام والزيادة فعلى كونها ناقصة الخبر اما لبشر ووحيا استثناء مفرغ من الاحوال فهو مؤول باسم الفاعل ان كان حالا من الفاعل او باسم المفعول ان كان حالا من المفعول اي ما كان تكليم الله لبشر في حال من الاحوال الّا في حال كونه موحيا او موحى اليه ومن وراء حجاب بتقدير او موصلا ذلك من وراء حجاب واو يرسل بتقدير او ارسالا اي ذا ارسال واما وحيا والتفريع في الاخبار اي ما كان تكليمهم الّا ايحاء او ايصالا من وراء حجاب او ارسالا وجعل ذلك تكليما على حذف مضاف ولبشر على هذا تبيين وعلى التمام والزيادة فالتفريع في الاحوال المقدرة في الضمير المستتر في لبشر افاده المصنف في المغني وقوله وجعل ذلك تكليما على حذف مضاف اي تكليم وحي او تكليم ارسال وينبغي ان تجعل الاشارة من قوله وجعل ذلك راجعة الى ابعد مذكور في كلامه وهو الايحاء

فيدخل الارسال بطريق الاولى واما من وراء حجاب تكليم من غير احتياج الى تقدير وقوله وعلى التمام والزيادة فالتفريع في الاحوال يحتمل ان المراد بالاحوال المعاني القائمة بمحالها فكلمة في على بابها او الاحوال النحوية فكلمة في بمعنى من كذا في الحواشي الشمنية وفيه ان التفريع عبارة عن تسلط العامل لما بعد إلّا بسبب عدم ذكر المستثنى منه واشتغاله به وهو لا يتاتى في الاحوال بمعنى المعاني القائمة بمحالها اللهم إلّا ان يكون على حذف مضاف اي دال الاحوال ويرجع لما بعده ولبشر على التمام خبر لمبتدا محذوف والجملة استينافية للبيان وفي الشفا ان ما يذكر من الحجب فهو في حق المخلوق فهم المحجوبون والباري جل اسمه منزه عما يحجبه اذ الحجب انما تحيط بمقدر محسوس ولكن حجبه عن ابصار خلقه وبصائرهم وادراكاتهم بما شآء وكيف شآء ومتى شآء لقوله تعلى كلا انهم عن ربهم يومئذ لمحجوبون * قوله في قراءة من قرا * من السبعة بنصب يرسل واما من قرا بالرفع فعلى الاستيناف وجعل الفعل خبرا لمبتدا محذوف والاستيناف بالواو والفآء جزم في الاخبار واما باو ففيه نوع ما من الاضراب افاده يس * قوله معطوفان على وحيا * ولا يجوز ان يعطف او يرسل على ان يكلمه الله لفساد المعنى قال مكي لانه يلزم منه نفي الرسول او نفي المرسل اليهم لان المعنى يصير وما كان البشر ان يكلمه الله إلّا وحيا ولا ان يرسل رسولا فتامله * قوله وكذلك قول الشاعر * اي الشخص الشاعر لان البيت لميسون بنت بحدل بحآء مهملة زوج معاوية ابن ابي سفيان وام ابنه يزيد وهي مونثة وكانت بدوية فضاقت نفسها لما تسرى عليها فلامها على ذلك وقال انت في ملك عظيم وما تدرين قدره وكنت قبل اليوم في عباءة فقالت *

في قراءة من قرا من السبعة [illegible]ب يرسل وذلك باضماران والتقدير او ان يرسل رسولا وان والفعل معطوفان على وحيا اي وحيا او ارسالا ووحيا ليس في تقدير الفعل ولو اظهرت ان في الكلام لجاز وكذلك قول الشاعر *

ولبس عباءة وتقر عيني
احب الي من لبس الشفوف

تقديره ولبس عباءة وان تقر عيني الثانية ان تقع بعد لام الجر سواء كانت للتعليل كقوله تعلى وانزلنا اليك الذكر لتبين للناس *

لبيت تخفق الارواح فيه * احب الي من قصر منيف
ولبس عباءة وتقر عيني * احب الي من لبس الشفوف
واكل كسيرة في كسر بيتي * احب الي من اكل الرغيف
واصوات الرياح بكل فج * احب الي من نقر الدفوف
وكلب ينبح الطراق دوني * احب الي من قط الوف
وبكر يتبع الاظعان صعب * احب الي من بغل زفوف
وخرق من بني عمي نحيف * احب الي من علج عليف

فقال لها معاوية اما رضيت يا ابنة بحدل حتى جعلتني علجا عليفا فالحقي باهلك فطلقها والحقها باهلها وقال لها كنت فبنت فقالت لا والله ما سررنا اذ كنا ولا اسفنا اذ بنا ويقال انها كانت حاملا بيزيد فوضعته في اهلها فمن ثم كان فصيحا والبيت قال ابن الانباري بيت العرب هو ما كان من صوف او شعر وان كان من شجر فهو خيمة والخفق الاضطراب والارواح جمع ريح قال في درة الغواص وجمعه على ارياح خطايين ووهم يستهجن والصواب جمعه على ارواح كما قال ذو الرمة *

اذا هبت الارواح من نحو جانب * به اهل مي هاج قلبي هبوبها
هوى تذرف العينان منه وانما * هوى كل نفس حيث حل حبيبها

والعلة في ذلك ان اصل ريح روح لاشتقاقها من الروح وانما ابدلت الواو ياء في ريح ورياح للكسرة التي قبلها فاذ جمعت على ارواح فقد سكن ما قبل الواو وزالت العلة التي توجب قبلها ياء اه ورده المصنف في شرح بانت سعاد بان من العرب من يقول ارياح كراهية الاشتباه بجمع روح كما قال الجميع اعياد كراهية الاشتباه بجمع عود اه وقال السهيلي ان جمع ريح على ارياح لغة بني اسد وقال ابن بري لم يحك الارياح احد من اهل اللغة غير اللحياني وورد في شعر عمار بن عقيل

وقال ابن الاثير في النهاية جمع النار نيران ويجمع على انيار واصله انوار لانه واوي كما جاء في ريح وعيد ارياح واعياد اه والمنيف العالي المشرف والعباءة بالفتح والمد الجبة من الصوف ونحوها وقيل كساء مخطط وكذا العباية بالياء بدل الهمزة وتقرعيني من قولهم عين قريرة اي باردة من البرد الذي هو النوم او من البرد الذي هو ضد الحر قال صاحب المصباح قرت العين قرة بالضم وقرورا بردت سرورا وقيل من القرار وهو السكون لان العين اذا قرت سكنت عن الطموح الى شيء آخر والجميع من باب ضرب او تعب كذا في المصباح والشفوف جمع شف بالكسر والفتح الثوب الرقيق سمي بذلك لانه يستشف ما وراءه والكسيرة مصغر كسرة بالكسر وهي القطعة من الخبز والكسر بكسر الكاف طرف الخباء من الارض والطراق جمع طارق وهو الذي ياتي ليلا والدفوف جمع دف بضم الدال وفتحها وهي آلة يضرب بها والبكر بفتح الموحدة الفتي من الابل والاظعان جمع ظعينة وهي المراة ما دامت في الهودج والزفوف بفتح الزاي المعجمة وبالفاءين المسرع والخرق بكسر الخاء المعجمة الكريم والعلج بالكسر قال ابن دريد هو الصلب الشديد وبه سمي حمار الوحش علجا وقال ابو زيد يقال لذي لحية علج ولا يقال للغلام اذا كان امرد علج فاستعلج الرجل اذا خرجت لحيته والاول انسب بقوله نحيف وعليف قال الاعلم تعني به معاوية لقوته وشدته مع سمنه والعليف المسمن بالعلف وروي عنيف من العنف وهو الشدة * قوله وقوله تعلى انا فتحنا لك فتحا مبينا ليغفر لك الله ما تقدم * جعل المغفرة علة للفتح والفتح معللا بها بناء على ان لام العلة دخلت عليها وجعلت المغفرة مفعولا لها للفتح والمفعول له قد يكون علة للفعل المعلل متقدمة عليه بحسب الوجود الخارجي كما في قولك قعدت

وقوله تعلى انا فتحنا لك فتحا مبينا ليغفر لك الله ما تقدم من ذنبك وما تاخر او للعاقبة كقوله تعلى فالتقطه آل فرعون ليكون لهم عدوا وحزنا *

من الحرب جبنا وقد يكون علة متقدمة عليه بحسب الوجود الذهني ومعلولا له متاخرا عنه بحسب الوجود الخارجي كما في قولك ضربته تاديبا والاية من هذا القبيل فلهذا جعل في الكشاف فتح مكة علة للمغفرة فلكل وجهة ثم ان جعل الفتح علة للمغفرة ربما يستشكل بان ما يكون سببا وعلة لمغفرة العبد ينبغي ان يكون فعلا من افعاله والفتح ليس كذلك لانه فعل الله ويمكن ان يقال ان الفتح وان كان فعلا من افعاله تعلى الا انه لما كان واقعا لما صدر منه عليه السلام من جهاده وسعيه في اعلاء كلمة الدين وتخليص الضعفة من ايدي الظلمة وهذه افعال حسنة صالحة علة للمغفرة صح بذلك ان يجعل الفتح علة لها افاده البيضاوي قلت ويمكن ان يقال انما جعل فتح مكة علة للمغفرة لانه سبب لان يومر رسول الله صلى الله عليه وسلم بالاشتغال بخاصة نفسه بعد بذل المجهود فيما كلف به من تبليغ الرسالة ومجاهدة اعداء الدين بالاقبال على التقوى واستدراك الفرطات كما قال تعلى اذا جاء نصر الله والفتح ورايت الناس يدخلون في دين الله افواجا فسبح الخ السورة وقال انا فتحنا ثم قال ليغفر لك الله ولم يقل انا فتحنا لنغفر لك تعظيما لامر الفتح وذلك لان المغفرة وان كانت عظيمة لاكنها عامة لقوله تعلى ان الله يغفر الذنوب جميعا وقال ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء وكذلك اتمام النعمة قال تعلى واتممت عليكم نعمتي وكذلك الهداية وهو ظاهر وكذلك النصر قال تعلى ولقد سبقت كلمتنا لعبادنا المرسلين انهم لهم المنصورون واما الفتح فلم يكن لاحد غير النبي صلى الله عليه وسلم فعظمه بقوله انا فتحنا وفيه التعظيم من وجهين احدهما قوله انا والثاني قوله لك اي لاجلك على وجه المنة * قوله واللام هنا ليست للتعليل * اي على سبيل الحقيقة اذ يمكن كونها للتعليل على سبيل المجاز والاستعارة

واللام هنا ليست للتعليل لانهم لم يلتقطوه لذلك وانما التقطوه ليكون لهم قرة عين فكان عاقبته ان صار لهم عدوا وحزنا او زائدة كقوله تعلى انما يريد الله ليذهب عنكم الرجس اهل البيت فالفعل في هذه المواضع منصوب بان مضمرة ولو اظهرت في الكلام لجاز وكذا بعد كي الجارة ولو كان الفعل الذي دخلت عليه اللام مقرونا بلا وجب اظهار ان بعد اللام سواء كانت لا نافية كالتي في قوله تعلى لئلا يكون للناس على الله حجة بعد الرسل او زائدة كالتي في قوله تعلى لئلا يعلم اهل الكتاب اي ليعلم اهل الكتاب ولو كانت اللام مسبوقة بكون ماض منفي *

وجب اضمار ان سواء كان الفعل ماضيا في اللفظ والمعنى نحو وما كان الله ليعذبهم وانت فيهم او في المعنى فقط كقوله تعلى لم يكن الله ليغفرلهم وتسمى هذه اللام لام الجحود وتلخص ان لان بعد اللام ثلاث حالات وجوب الاضمار وذلك بعد لام الجحود ووجوب الاظهار وذلك اذا اقترن الفعل بلا وجواز الوجهين وذلك فيما بقي قال الله تعلى وامرنا لنسلم لرب العالمين وقال سبحانه وامرت لان اكون ولما ذكرت انها تضمر وجوبا بعد لام الجحود استطردت في ذكر بقية المسائل التي يجب فيها اضمار ان وهي اربع احداها بعد حتى واعلم ان للفعل بعد حتى حالتين النصب والرفع فاما النصب فشرطه كون الفعل مستقبلا بالنسبة الى ماقبلها سواء كان مستقبلا بالنسبة الى زمن التكلم اولا فالاول كقوله تعلى لن نبرح عليه عاكفين حتى يرجع الينا موسى فان رجوع موسى عليه السلام مستقبل بالنسبة الى الامرين جميعا والثاني كقوله تعلى وزلزلوا حتى يقول الرسول لان قول الرسول وان كان ماضيا بالنسبة الى زمن الاخبار الا انه مستقبل بالنسبة الى زلزالهم ولحتى

التبعية للمتعلق وفي المراد به مذهبان احدهما انه المعنى الكلي الذي يكون معنى لهذا الحرف الخاص جزءيا له كابتداء الغاية بالنسبة الى الابتداء الجزءي في قولك من البصرة وهذا مذهب السكاكي وثانيهما انه المجرور بذلك الحرف وهو مذهب الكشاف وتقرير التبعية على الاول انه شبه ترتب العداوة والحزن على الالتقاط بترتب علته الغائية من التبني والمحبة ثم استعمل في المشبه اللام الموضوعة للدلالة على ترتب العلة الغائية التي في المشبه به فجرى المجاز اولا في العلية والغرضية و بتبعيتها في اللام فصار حكم اللام حكم الاسد حيث استعيرت لما يشبه العلة وعلى الثاني ما قال في الكشاف معنى التعليل في اللام وارد على طريق المجاز لانه لم يكن داعيتهم الى الالتقاط ان يكون عدوا وحزنا ولكن المحبة والتبني غيران ذلك لما كان نتيجة التقاطهم وثمرته شبه بالداعي الذي يفعل الفاعل الفعل لاجله اه فتامله وكونها للتعليل على سبيل المجاز اولى من كونها للعاقبة لان المجاز اولى من الاشتراك كما هو مقرر في فن الاصول قاله الناصر في حواشي المحلي * قوله وجب اضمار ان * لان ما كان زيد ليفعل نفي لكان زيد سيفعل فاللام معادلة للسين فكما لا يجمع بين ان والسين لا يجمع بين ان واللام وقد سال محمد بن الوليد بن ابي مسهر وقد كان ابن ابي مسهر قرا الكتاب على المبرد ورءا انه قد اتقنه لم اجاز سيبويه اظهار ان مع لام كي دون لام النفي فانقطع * قوله فالاول كقوله تعلى لن نبرح عليه عاكفين حتى يرجع الينا موسى * قد يقال ان هذا من القسم الثاني فان العكوف على عبادة العجل ورجوع موسى عليه الصلاة والسلام ماضيان بالنسبة الى زمن النزول والرجوع مستقبل بالنسبة الى العكوف فهو على حد الزلزال وقول الرسول ويجاب بان قوله تعلى قالوا لن نبرح عليه عاكفين حتى يرجع الينا موسى حكاية لكلامهم وعبارتهم

الصادرة منهم فالمنظور اليه فيه المحكي وهو قول قوم موسى لن نبرح الى آخر الاية ولا شك ان رجوع موسى مستقبل بالنسبة لزمن التكلم بالمحكي وهذا بخلاف ءاية الزلزال فليس فيها حكاية لقول آخر وانما هو اخبار من الله سبحانه وتعلى فالمنظور اليه زمن الاخبار وقص ذلك علينا تامل * قوله فتارة تكون بمعنى كي * قيل عليه ان حتى التي ينتصب المضارع بعدها جارة للمصدر المنسبك من ان والفعل الواقع بعدها والجارة بمعنى الى كما نص عليه المصنف نفسه في مغنيه فكيف تكون بمعنى كي التعليلية واجيب بان محل كون الجارة بمعنى الى اذا لم تدخل على المضارع المنصوب اما الداخلة عليه فتارة تكون بمعنى كي وتارة تكون بمعنى الى افاده الدماميني في الحواشي المصرية وحاصله انا لا نسلم ان الجارة تكون دائما بمعنى الى بل محل ذلك اذا كانت داخلة على صريح الاسم واما اذا كانت داخلة على الاسم المؤول فتارة وتارة اه * قوله وقد تصلح للمعنيين معا كقوله تعلى فقاتلوا الخ * فحتى حرف جر وان والفعل في محل جر بها متعلق بقاتلوا اما تعلق الغاية اي الى ان تفيء وهو الظاهر المناسب فتكون بمعنى الى واما تعلق التعليل اي لاجل ان تفيء فتكون بمعنى كي التعليلية وتخصيص هذه الاية بالاحتمال ظاهر في ان ما تقدم عليها من الامثلة غير محتمل اما لاسيرن حتى تطلع الشمس ولن نبرح عليه عاكفين حتى يرجع الينا موسى فلا احتمال فيهما لغير الغاية واما اسلم حتى تدخل الجنة فيحتمل ايضا الوجهين ان كان المخاطب به مسلما لان المراد منه حينئذ الدوام ومن زعم انها فيه تتعين ان تكون بمعنى الى ايضا بنى الامر على الظاهر * قوله وهذا لا نظير له في العربية * اورد عليه اي في نحو اي رجل تضرب اضرب فان ايا فيه شرطية وقد عملت الجزم في الفعل والجر في

فتارة تكون بمعنى كي وذلك اذا كان ما قبلها علة لما بعدها نحو اسلم حتى تدخل الجنة وتارة تكون بمعنى الى وذلك اذا كان ما بعدها غاية لما قبلها كقوله تعلى لن نبرح عليه عاكفين حتى يرجع الينا موسى وقولك لاسيرن حتى تطلع الشمس وقد تصلح للمعنيين معا كقوله تعلى فقاتلوا التي تبغي حتى تفيء الى امر الله يحتمل ان يكون المعنى كي تفيء او الى ان تفيء فالنصب في هذه المواضع وشبهها بان مضمرة بعد حتى حتما لا بحتى نفسها خلافا للكوفيين لانها قد عملت في الاسماء الجر كقوله تعلى حتى مطلع الفجر حتى حين فلو عملت في الافعال النصب لزم ان يكون لنا عامل واحد يعمل تارة في الاسماء وتارة في الافعال وهذا لا نظير له في العربية واما رفع الفعل بعدها فله ثلاثة شروط *

الاسم المضاف اليه على الصحيح في ان خافض المضاف اليه هو المضاف وكي فانها ناصبة وجارة واجيب بان ايا انما جزمت من جهة تضمنها معنى ان الشرطية وجرها ليس من هذه الجهة وكي الجارة للتعليل والناصبة مصدرية كان فلم يقع جرهما ونصبهما من جهة واحدة ومقصود المصنف ان عامل احد القبيلين لا يعمل في الاخر من الجهة التي عمل بها في ذلك القبيل نعم تنتقض هذه القاعدة على الكوفيين ان قالوا بهما باللام الزائدة فانها تعمل الجر في الاسم اجماعا وتعمل عندهم النصب في مثل ما كان زيد ليفعل وهي للتوكيد في كل من الحالين افاده الدماميني ومقتضاه ان حتى اذا كانت بمعنى كي التعليلية تكون ناصبة للمضارع لاختلاف الجهة فيها كما قيل في كي فتامله * قوله الاول كونه مسببا عما قبلها * وذلك بان يودي حصول مضمون ما قبلها الى حصول مضمون ما بعدها سواء اتصل مضمون الاول بمضمون الثاني نحو سرت حتى ادخلها اولم يتصل نحو رءا زيد مني العام الاول شيئا حتى لا استطيع ان اكلمه العام بشيء وانما اشترط هذا الشرط ليحصل الربط معنى وان فقد لفظا وذلك لانه لما لم يتعلق ما بعدها بما قبلها زال الاتصال اللفظي فشرطت السببية الموجبة للاتصال المعنوي جبرا لما فات من الاتصال اللفظي * قوله الا ان الحال تارة يكون تحقيقا * والرفع حينئذ واجب وانما وجب لانهم انما نصبوا عند امكان تقدير الناصب الا يرى ان الفعل مستقبل وتقدير ان الناصبة معه ممكن لانها للاستقبال بخلاف موضع الرفع فانه للحال وتقدير ان معه مناف له واذا رفع الفعل فحتى حرف ابتداء لانها لو كانت حرف جر لوجب ان تقدر الفعل اسما ليصح دخولها عليه ولا يقدر اسما الا بان لكن تقديران ممتنع لما مركذا قال ابن الحاجب قلت وفي قوله

الاول كونه مسببا عما قبلها ولهذا امتنع الرفع في نحو ما سرت حتى ادخل البلد لان انتفاء السير لا يكون سببا للدخول وفي قولك سرت حتى تطلع الشمس لان السير لا يكون سببا لطلوعها الثاني ان يكون زمن الفعل الحال لا الاستقبال على العكس من شرط النصب إلّا ان الحال تارة يكون تحقيقا *

لا يقدر اسما إلّا بان نظر ولقائل ان يقول لم لا تكون جارة وتقدر ما مصدرية وهي غير منافية للرفع ويمكن ان يجاب بان تقدير ما لم يثبت في كلامهم مع انه لا داعي الى الزام كونها جارة حتى يحتاج الى التقدير اه * قوله وتارة يكون تقديرا * والرفع حينئذ جائز * قوله وعلى هذا جاء الرفع في قوله تعالى حتى يقول الرسول * قال ابن الحاجب من رفع يقول فعلى ارادة الاخبار بوقوع شيئين احدهما الزلزال والثاني القول والخبر الاول على وجه الحقيقة والثاني على حكاية الحال والمراد مع ذلك الاخبار بامر ثالث وهو تسبب القول عن الزلزال ومن نصب فعلى ارادة الاخبار بوقوع شيء واحد وهو الزلزال وبان شيئا آخر كان مرتقبا وقوعه عند الزلزال وهو القول وليس فيه اخبار بوقوع القول كما في قراءة الرفع وان كان الوقوع ثابتا في نفس الامر لكن ثبوته بدليل آخر من غير الاية اه وذلك الدليل هي قراءة الرفع وانما قدر القول مرتقبا في قراءة النصب ليكون مستقبلا والا فلو قدره واقعا لكان حالا على وجه الحكاية فلم ينصب * قوله ولهذا امتنع الرفع في نحو سيري حتى ادخلها * لانك اذا رفعت الفعل كانت حتى حرف ابتداء فالجملة الواقعة بعدها مستانفة فيلزم خلو المبتدا عن الخبر ولقائل ان يقول ان عنوا ان المبتدا يبقى بلا خبر لفظا وتقديرا فممنوع اذ يمكن تقدير الخبر اي سيري حاصل وان عنوا بقاءه بلا خبر لفظا فمسلم ولا يضر وما اظنهم يمنعون المسئلة إلّا عند عدم تقدير الخبر كذا في الحواشي الهندية وفي الحواشي الشمنية ان المراد بقاوه بلا خبر لفظا قال وهو ظاهر وتقدير الاية دليل قال فسقط ما قاله في الحواشي الهندية * قوله التي بمعنى الى او إلّا * الضابط في ذلك على ما قال بدر الدين بن مالك ان ما قبلها ان كان ينقضي شيئا فشيئا فهي التي بمعنى الى والا فهي التي بمعنى إلّا وعلى

وتارة يكون تقديرا فالاول كقولك سرت حتى ادخلها اذا قلت ذلك وانت في حالة الدخول والثاني كالمثال المذكور اذا كان السير والدخول قد مضيا ولكنك اردت حكاية الحال وعلى هذا جاء الرفع في قوله تعالى حتى يقول الرسول لان الزلزال والقول قد مضيا الثالث ان يكون ما قبلها تاما ولهذا امتنع الرفع في نحو سيري حتى ادخلها وفي كان سيري حتى ادخلها ان جعلت كان على النقصان دون التمام (المسئلة الثانية) بعد او التي بمعنى الى او إلّا فالاول كقولك لالزمنك او تقضيني حقي اي الى ان تقضيني حقي قال الشاعر *

هذا فاو في عبارته لمنع الجمع وقال الرضي او في الاصل لاحد الشيئين او الاشيآء فاذا قصدت مع افادة هذا المعنى الذي هو لزوم احد الامرين التنصيص على حصول احدهما عقب الاخر وان الاول امتد الى حصول الثاني نصبت ما بعد او فسيبويه يقدر بالا وغيره بالى والمعنيان يرجعان الى شيء واحد فان فسرته بالا فالمضاف بعدها محذوف وهو الظرف اي لا لزمنك الى وقت ان تقتضي حقي فهو في محل نصب على انه ظرف لما قبل إلّا وعند من يفسره بالى ما بعدها بتاويل مصدر مجرور باو التي بمعنى الى اه وعليه فاو ليست لمنع الجمع ولا يتعين كونها في المثال بمعنى الى كالبيت وقوله بتاويل مصدر مجرور باو خلاف ما عليه الجماعة من انها عاطفة فكانه جعل تقديرها بالى تقدير معنى واعراب والذي نص عليه في شرح الكافية انه تقدير لوحظ فيه المعنى دون الاعراب قال فيه والتقدير الاعرابي ان يقدر قبل او مصدر وبعدها ان الناصبة للفعل وهما في تاويل مصدر معطوف باو على المقدر قبلها فتقدير لانتظرنه او يقدم ليكونن انتظار او قدوم وتقدير لاقتلن الكافر او يسلم ليكونن قتله او اسلامه وكذلك العمل في غيرهما اه كلامه هذا والاولى في العبارة ان يقول بدل قوله التي بمعنى الى او إلّا التي يصلح في موضعها حتى او الا اما اولا فلايهام عبارته مرادفة او للحرفين المذكورين مع انه ليس كذلك اذ هي العاطفة واما ثانيا فلعدم شمولها نحو لارضين الله او يغفرلي اذ لا يناسب هنا معنى الى او الا لايهامه انقطاع الارضاء بحصول الغفران وانما المناسب معنى حتى التعليلية * قوله لاستسهلن الصعب الخ * المنى جمع منية وهي اسم لما يتمناه الانسان والامال جمع امل وهو الرجا والمراد هنا المامولات وانقيادها موافقتها للمراد ومجيئها على حسبه قال في الحواشي الهندية وانت خبير بان جعل او على بابها لعطف

لاستسهلن الصعب او ادرك المنا
فما انقادت الامال إلّا لصابر
والثاني كقولك لاقتلن الكافر او يسلم اي إلّا ان يسلم وقال الشاعر *

لاحد الشيئين او الاشيآء ممكن في بعض ما جعلوه فيه بمعنى إلّا اوالى ولاقتلنه او يسلم ولا لزمنك او تقتضيني حقي وهذا البيت اذ المضارع في الكل منصوب بان مضمرة فتوول مع صلتها بمصدر ويعطف هذا المصدر على مصدر متصيد من الفعل السابق اي ليكونن قتل مني او اسلام منه وليكونن لزوم مني له او قضآء منه لحقي وليكونن استسهال مني للصعب او ادراك للمنى اه وقد ذكرنا عن ابن مالك ان هذا هو التقدير الاعرابي وذكرنا عن الرضي ان او التي بمعنى الى او الا مفيدة لاحد الشيئين او الاشيآء مع القصد الى امر اخر وعلى هذا فتخصيص امكان كونها لاحد الشيئين او الاشيآء ببعض ما جعلوها فيه بمعنى الا او الى فيه نظر الا ان يريد بجرد احد الشيئين او الاشيآء * قوله وكنت اذا غمزت قناة قوم * الخ غمزت بالغين المعجمة والميم المفتوحة والزاي عصرت والقناة معروفة وهي التي يجعل فيها سن الرمح والكعوب هي النواشز في اطراف الانابيب وهذه استعارة تمثيلية شبه حاله اذا اخذ في اصلاح قوم اتصفوا بالفساد فلا ينكف عن حسم المواد التي ينشا عنها فسادهم الا ان يحصل صلاحهم بحالة اذا غمز قناة معوجة حيث يكسر ما ارتفع من اطرافها ارتفاعا يمنع من اعتدالها ولا يفارق ذلك إلّا ان يستقيم اه * قوله بعد فآء السببية * اي التي قصد بها سببية ما قبلها لما بعدها وهي عاطفة للمصدر المسبوك من ان وصلتها على مصدر متصيد من الفعل المتقدم فتقدير زرني فاكرمك لتكن زيارة منك فاكرام مني كذا قيل واستشكل بان فآء العطف لا تكون للسببية إلّا اذ عطفت جملة على جملة وهذه لم تعطف جملة على جملة بل مفردا على مفرد ولذا اختار الرضي رحمه الله جعلها للسببية دون العطف قال وانما صرفوا ما بعدها من الرفع الى النصب لانهم قصدوا التنصيص على كونها سببية والمضارع المرتفع

وكنت اذا غمزت قناة قوم
كسرت كعوبها او تستقيما

اي إلّا ان تستقيما فلا اكسر كعوبها ولا يصح هنا معنى الى لان الاستقامة لا تكون غاية للكسر (المسئلة الثالثة) بعد فآء السببية اذا كانت مسبوقة بنفي محض او طلب بالفعل فالنفي كقوله تعلى لا يقضى عليهم فيموتوا وقولك ما تاتينا فتحدثنا واشترطنا كونه محضا احترازا من نحو ما تزال تاتينا فتحدثنا او ما تاتينا إلّا فتحدثنا فان معناهما الاثبات فلذلك وجب رفعهما اما الاول *

فلان زال للنفي وقد دخل عليها النفي ونفي النفي اثبات واما الثاني فلانتقاض النفي بالا واما الطلب فانه يشمل الامر كقوله * يا ناق سيري عنقا فسيحا الى سليمان فتستريحا والنهي نحو قوله تعلى ولا تطغوا فيه فيحل عليكم غضبي والتحضيض نحو لولا اخرتني الى اجل قريب فاصدق والتمني نحو يا ليتني كنت معهم فافوز والترجي كقوله تعلى لعلي ابلغ الاسباب اسباب السموات فاطلع في قراءة بعض السبع بنصب اطلع والدعاء كقوله رب وفقني فلا اعدل عن * سنن الساعين في خير سنن *

بلا قرينة مخلصة للحال والاستقبال ظاهر في الحال فلو ابقوه مرفوعا لسبق الى الذهن ان الفآء عاطفة جملة حالية الفعل على الجملة التي قبل الفآء فصرفهم الى النصب منبه في الظاهر على انه ليس معطوفا اذ المضارع المنصوب بان مفرد وقبل الفآء المذكورة جملة فيكون ما بعد الفآء مبتدأ محذوف الخبر وجوبا كذا في الحواشي المصرية للبدر وقال المصنف في بعض تعاليقه وانما نصبوا بعد الفآء في تلك المواطن لانهم لما قالوا لا تنقطع عنا فنجفوك لم يمكن عطف نجفوك على تنقطع والا لجزم فصار المعنى ولا نجفك والمراد ان ينبهوا على ان الانقطاع سبب الجفا فنزلوا لا تنقطع منزلة مصدر وعطفوا الفعل بتقدير ان عليه فصار عطف اسم على اسم اي لا يكن منك انقطاع فجفآء منا فهذا يدل على السببية وهكذا الكلام في اخواتها ومقتضاه ان العطف من قبيل عطف المفردات بخلاف مقتضى كلام الرضي اه * قوله فلان زال للنفي * لو قال فلان تزال للنفي لكان احسن * قوله واما الطلب فانه يشمل * الخ قيل عليه انه قيد الطلب بكونه بالفعل فكيف يكون شاملا للاستفهام والعرض والتمني والترجي واجيب بان المراد بالفعل مقابل الاسم فيصدق بالحرف فيشمل الثمانية المذكورة وهي مع النفي تسع وقد نظمها بعضهم في قوله *

وهاك نظما حوى في البيت اجوبة * نصب المضارع بعد الفآء قد نقلا مروانه وادع وسل عرض بحضهم * تمن وارج كذاك النفي قد كملا * قوله والترجي * في شمول الطلب له نظر فقد ذكر التفتازاني في المطول ان الترجي لا طلب فيه وانما هو ارتقاب امر لا وثوق بحصوله * قوله كقوله تعلى لعلي ابلغ الاسباب اسباب السموات فاطلع في قراءة بعض السبع بنصب اطلع * في الجهة الرابعة من الباب الخامس من مغني

الاستفهام كقوله * هل تعرفون لباناتي فارجوان * تقضى فيرتد بعض الروح للجسد * والعرض كقوله يا ابن الكرام الا تدنوا فتبصر ما * قد حدثوك فما راء كمن سمعا * واشترطت في الطلب ان يكون بالفعل احترازا من نحو قولك نزال فنكرمك وصه * (٩٢) * فنحدثك بالنصب في جواب اسم الفعل فانه لا يجوز خلافا للكسائي في اجازة ذلك مطلقا ولابن جني وابن عصفور في اجازته بعد نزال ودراك ونحوهما مما فيه لفظ الفعل دون صه ومه ونحوهما مما فيه معنى الفعل دون حروفه وقد صرحت بهذه المسئلة في المقدمة في باب اسم الفعل (المسئلة الرابعة) بعد واو المعية اذا كانت مسبوقة بما قدمناذكره مثال ذلك قوله تعلى ولما يعلم الله الذين جاهدوا منكم و يعلم الصابرين يا ليتنا نرد ولا نكذب بآيات ربنا ونكون من المومنين في قراءة حمزة وابن عامر وحفص وقال الشاعر *

الم اك جاركم و يكون بيني
وبينكم المودة والاخاء

وقال الاخر *

لا تنه عن خلق وتاتي مثله
عار عليك اذا فعلت عظيم

وتقول لا تاكل السمك وتشرب اللبن فتنصب تشرب اذا قصدت النهي عن الجمع بينهما وتجزم اذا قصدت النهي عن كل واحد منهما اي لا تاكل السمك ولا تشرب اللبن وترفع اذا نهيت عن الاول وابحت الثاني اي لا تاكل السمك ولك شرب اللبن ص فان سقطت الفاء بعد الطلب وقصد الجزاء جزم نحو قوله تعلى قل تعالوا اتل وشرط الجزم بعد النهي صحة حلول ان لا محله نحو لا تدن من الاسد تسلم بخلاف لا تدن من الاسد ياكلك و يجزم ايضا بلم

اللبيب وهذا لا يجيزه بصري ويتاولون قراءة حفص اما جوابا للامر وهو ابن لي صرحا او على العطف على الاسباب على حد قوله (ولبس عباءة وتقر عيني) اوعلى معنى ما يقع موقع ابلغ وهوان ابلغ على حد قوله ولا سابق شيئا) ثم ان ثبت قول الفراء ان جواب الترجي منصوب كجواب التمني فهو قليل فكيف تخرج عليه القراءة المجمع عليها اه

قوله والاستفهام * اي سواء كان حقيقيا او انكاريا واما التقريري فلا ينصب جوابه لانه يتضمن ثبوت الفعل فلم يتمحض للنفي ولهذا لم ينصب الفعل في قوله تعلى الم تران الله انزل من السماء ماء فتصبح الارض مخضرة وقيل ان عدم النصب في فتصبح لعدم السببية لان الرؤية ليست سببا لاصباح الارض مخضرة وانما السبب نزول المطر

قوله والعرض * هو والتخصيص متقاربان يجمعهما التنبيه على الفعل الا ان في التخصيص زيادة توكيد وحث وفي العرض لينا ورفقا * قوله كقوله يا ابن الكرام الخ * الشاهد في قوله فتبصر والا اداة عرض وما موصولة والعائد محذوف تقديره ما قد حدثوك به مع عدم استيفاء شروط حذف العائد المجرور والفاء في فما للتعليل وراء مبتدا خبره كمن سمع والالف للاطلاق * قوله ولابن جني وابن عصفور في اجازته الخ * وحينئذ فما ذكره في شرح الكافية من انفراد الكسائي بذلك محمول على ما سوى ما فيه حروف الفعل ووجه ما ذهب اليه ابن جني وابن عصفور انه لما كان بحروف الفعل ومعناه اعطي حكمه ولنا ان فعل الامر الماصح وقوعه صلة لان حسن تاويله بالمصدر المنسبك منه مع ان واما اسم الفعل فانه لا يصلح لذلك سواء كان مشتقا اوغيره قاله العلامة البدر الدماميني * قوله فان سقطت الفاء * اي لم توجد مع الفعل والسقوط بهذا المعنى لا يستدعي سبق وجود فسقط ما قيل ان هذه الفاء

الطلبيتين نحو لينفق ليقض لا تشرك لا تواخذنا و يجزم فعلين ان واذ ما واي واين وانى وايان ومتى ومهما وما ومن وحيثما نحو ان يشا يذهبكم من يعمل سوءا يجز به ما ننسخ من آية او ننسها ويسمى الاول شرطا والثاني جوابا وجزاء واذا لم يصلح لمباشرة الادات قرن بالفاء نحو وان يمسسك بخير فهو على كل شيء قدير او باذا الفجائية نحو وان تصبهم سيئة بما قدمت ايديهم اذا هم يقنطون *

ش لما انقضا الكلام على ما ينصب المضارع شرعت في الكلام على ما يجزمه والجازم ضربان جازم لفعل واحد وجازم لفعلين فالجازم لفعل واحد خمسة امور احدها الطلب وذلك انه اذا تقدم لنا لفظ دال على امر او نهي او استفهام او غير ذلك من انواع الطلب وجاء بعده فعل مضارع مجرد من لفاء وقصد به الجزاء فانه يكون مجزوما بذلك الطلب لما فيه من معنى الشرط ونعني بقصد الجزاء انك تقدره مسببا عن ذلك المتقدم كما ان جزاء الشرط مسبب عن فعل الشرط كقوله تعالى *

لم تكن موجودة قبل والتعبير بالسقوط يقتضي سبق وجودها * قوله لما فيه من معنى الشرط * وجه كون الطلب فيه معنى الشرط ومتضمنا له ان الحامل على الكلام الطلبي كون المطلوب مقصودا للمتكلم اما لذاته او لغيره ومعنى كونه مقصودا لغيره انه يتوقف ذلك الغير على حصوله وهذا هو معنى الشرط اعني توقف غيره عليه فاذا ذكرت الطلب وذكرت بعده ما يصح توقفه على المطلوب غلب على ظن المخاطب كون ذلك المطلوب مقصودا لذلك المذكور بعده لا لنفسه فيكون اذا معنى الشرط في الطلب مع ذكر ذلك الشيء ظاهرا واما الخبر فانه اذا ورد حمله المخاطب على انه انما تكلم به المتكلم لافادة المخاطب مضمونه لا على ان مضمونه مقصود لنفسه او لغيره اذ قد يخبر بالشيء مع ان ذلك الشيء غير مقصود للمخبر كقولك يضرب زيد مع كراهيتك لضربه فلو جئت ايضا بعد الخبر بما يصلح ان يكون جزاء لمضمونه لم يتبادر فهم المخاطب الى انه جزاء اذ ذاك في الطلب انما كان لتبادر الفهم الى ان المطلوب اما لذاته او لغيره ومع ذكر الغير بالاولى له والقول بان الجازم هو الطلب قول الخليل وسيبويه وضعفه المصنف في مغنيه ورجح القول بكون الجازم شرطا مقدرا بعده قال لان الحذف والتضمين وان اشتركا في انهما خلاف الاصل لكن في التضمين تغيير معنى الاصل ولا كذلك الحذف وايضا فان تضمين الفعل معنى الحرف اما غير واقع واما غير كثير اه والظاهر انه واقع كثيرا وذلك ان افعال الانشاء كعسى ونعم وبئس وفعل التعجب نحو ما احسن زيدا وما الطفه وما اظرفه الى غير ذلك مما لا ينحصر متضمنة للحرف الذي حق الانشاء ان يودى به ولهذا كانت غير متصرفة اللهم الا ان يقال ان مراده بالحرف في قوله معنى الحرف الحرف الموجود كما هو المتبادر لا ما هو اعم منه ومما حقه ان يوجد وليس بموجود وحينئذ لا ترد

قل تعالوا اتل تقدم الطلب وهو تعالوا وتاخر المضارع المجرد من الفاء وهو اتل وقصد به الجزاء *

يعال الانشاء لانها ليست متضمنة لمعنى حرف موجود بل لمعنى حرف من حقه ان يوجد وليس بموجود اه * قوله قل تعالوا اتل ما حرم ربكم عليكم الخ * في حاشية الكشاف للمولى التفتازاني نظم الكلام ينطلوا عن اشكال لان ان اما ان تجعل مصدرية او مفسرة فان جعلت مصدرية كانت في موضع البيان للمحرم بدلا من ما او من العائد المحذوف وظاهر ان المحرم هو الاشراك لا نفيه وان الاوامر الواردة بعد ذلك معطوفة على لا تشركوا وفيه ارتكاب عطف الطلبي على الخبري وجعل المعاني الواجبة المامور بها محرمة فاحتيج الى تكلفات مثل جعل لا زائدة وعطف الاوامر على المحرمات باعتبار حرمة اضدادها وتضمين الخبر معنى الطلب واما جعل لا ناهية واقعة موقع الصلة لان المصدرية على ما هو المذهب للمصنف يعني صاحب الكشاف نقلا عن سيبويه غير مبال باجتماع الناصب والجازم لكون الجازم في نفس الفعل والناصب في لا مع الفعل فلا سبيل اليه لان زيادة لا الناهية مما لم يقل به احد ولم يرد في كلام وان جعلت ان تفسيرية على ان لا ناهية والنواهي بيان لتلاوة المحرمات توجه اشكالان احدهما عطف ان هذا صراطي مستقيما على ان لا تشركوا مع انه لا معنى لعطفه على ان المفسرة مع الفعل وثانيهما عطف الاوامر المذكورة على النواهي فانها لا تصلح بيانا لتلاوة المحرمات بل الواجبات قال واختار المصنف يعني صاحب الكشاف كون ان مفسرة لان انعطاف الاوامر المذكورة قرينة ظاهرة على انها مرادة ولا سبيل حينئذ الى جعل ان مصدرية موصولة بالنهي لما عرفت واجاب عن الاشكال الاول بان قوله وان هذا صراطي مستقيما ليس عطفا على ان لا تشركوا بل هو تعليل للاتباع متعلق باتبعوه على حذف اللام وجاز عود ضمير اتبعوه الى الصراط لتقدمه في اللفظ فان قيل فعلى هذا يكون اتبعوه

عطفا على لا تشركوا ويكون التقدير فاتبعوا صراطي لانه مستقيم وفيه جمع
بين حرفي عطف اعني الواو والفآء وليس بمستقيم وان جعلنا الواو
استنافية اعتراضية قلنا ورود الواو مع الفآء عند تقديم المعمول فصلا بينهما
شائع في الكلام مثل وربك فكبر وان المساجد لله فلا تدع مع الله احدا
فان ابيت الجمع البتة ومنعت زيادة الفآء جعل المعمول متعلقا بمحذوف
والمذكور بالفآء عطف عليه مثل عظم ربك فكبر وادع الله فلا تدع
و ء اثروه فاتبعوه وعن الاشكال الثاني بان عطف الاوامر على النواهي
الواقعة بعد ان المفسرة لتلاوة المحرمات مع القطع بان المامور به لا يكون
محرما دل على ان التحريم راجع الى اضدادها بمعنى ان الاوامر ذكرت
وقصد لوازمها التي هي النهي عن الاضداد حتى كانه قيل اتل ما حرم
ان لا تسيئوا الى الوالدين ولا تبخسوا الكيل والميزان ولا تتركوا العدل
ولا تنكثوا العهد ومثل هذا وان لم يجز بحسب الاصل لكن ربما يجوز
بطريق العطف وذكر في المغني في اعراب الاية المذكورة اوجها منها ان
ان وما بعدها في موضع نصب بدل من ما وذلك على انها موصولة لا
استفهامية لعدم اقتران البدل بهمزة الاستفهام ومنها ان يكون في موضع
رفع خبرا لهو محذوفا وعليهما فلا زائدة قاله ابن الشجري والصواب ان
لا نافية على الاول زائدة على الثاني اه وتعقبه العلامة الدماميني فقال وهذا
عجيب جدا فان الاول هو جعل ما موصولة وحرم ربكم صلة وجعل ان
لا تشركوا بدلا منها فاذا جعلت لا نافية في هذا الوجه كان فاسدا
لاقتضائه ان عدم الاشراك محرم وهو باطل اه واجاب الشمني بان ما
على الاول معمول لاتل فجعل ان لا تشركوا بدلا منه على تقدير ان تكون
لا نافية يقتضي ان عدم الاشراك متلو عليهم وهو كذلك ولا يقتضي ان
عدم الاشراك محرم عليهم وانما يقتضيه ان لو كانت معمولة لحرم وليس

قال الشاعر * قفا نبك من ذكرى حبيبي ومنزلي * بسقط اللوى بين الدخول فحومل * وتقول ايتني اكرمك وهل تاتيني احدثك ولا تكفر تدخل الجنة ولو كان المتقدم نفيا اوخبرا مثبتا لم يجزم الفعل بعده فالاول نحو ما تاتينا تحدثنا برفع تحدثنا وجوبا ولا يجوز لك جزمه وقد غلط في ذلك صاحب الجمل والثاني نحو انت تاتينا تحدثنا برفع تحدثنا وجوبا باتفاق النحويين واما قول * (٩٦) * العرب اتقى الله امرؤ وفعل خيرا يثب عليه بالجزم فوجهه ان اتقى وفعل وان كانا فعلين ماضيين ظاهرهما الخبر الّا ان المراد بهما الطلب والمعنى ليتق الله امرو وليفعل خيرا وكذلك قوله تعلى هل ادلكم على تجارة تنجيكم من عذاب اليم تومنون بالله ورسوله وتجاهدون في سبيل الله باموالكم وانفسكم ذالكم خير لكم ان كنتم تعلمون يغفر لكم ذنوبكم بجزم يغفر لانه جواب لقوله تعلى تومنون وتجاهدون لكونه في معنى ءامنوا وجاهدوا وليس جوابا للاستفهام لان غفران الذنوب لا يتسبب عن نفس الدلالة بل عن نفس الايمان والجهاد فلو لم يقصد بالفعل الواقع بعد الطلب الجزاء امتنع جزمه كقوله تعلى خذ من اموالهم صدقة تطهرهم فتطهرهم مرفوع باتفاق القراء وان كان مسبوقا بالطلب وهو خذ لكونه ليس مقصودا به معنى ان تاخذ منهم صدقة تطهرهم وانما اريد خذ من اموالهم صدقة مطهرة فتطهرهم صفة لصدقة ولو قرىء بالجزم على معنى الجزاء لم يمتنع في القياس كما قرىء قوله تعلى فهب لي من لدنك وليا يرثني بالرفع على جعل يرثني صفة لوليا وبالجزم على جعله جزاء للامر وهذا بخلاف قولك ايتني برجل يحب الله ورسوله فانه لا يجوز فيه الجزم

الامر كذلك واقول هذا منه اعجب العجب لان ما واقعة على المحرم قطعا فيكون عدم الاشراك محرما قطعا وهو باطل فتامله راجع المغني * قوله اذ المعنى تعالوا فان تاتوني اتل * قال في شرح الشذور ولا يجوز ان يقدر فان تتعالوا لان تعلى فعل جامد لا مضارع له ولا ماضي حتى توهم بعضهم انه اسم فعل * قوله فقا نبك من ذكرى حبيبي ومنزلي * صدر بيت لامري القيس عجزه * بسقط اللوا بين الدخول فحومل * الالف في قفا قيل للتثنية وقيل بدل من نون التوكيد الخفيفة وعلى الاول قيل انه خاطب رفيقين له وقيل انه خاطب رفيقا واحدا بدليل قوله بعد * اصاح ترى برقا الخ * وثنى لان العرب تخاطب الواحد مخاطبة الاثنين كقوله تعلى القيا في جهنم وكقوله * فان تزجراني يا ابن عباس انزجر * والعلة في ذلك ان اقل اعوان الرجل في ماله وابله اثنان واقل الرفقة ثلاثة فجرى كلامه على ما قد الف والسقط بكسر السين المهملة ما تساقط من الرمل واللوى بكسر اللام والقصر رمل يعوج ويلتوي والدخول بفتح الدال وحومل بفتح الحاء موضعان والشاهد في نبك فانه مضارع مجزوم بحذف حرف العلة في جواب الامر كذا في شرح المعلقات للزوزني * قوله على جعل يرثني صفة لوليا * في تفسير العلامة البقاعي قد استشكل القاضي العضد في الفوائد الغياثية كون يرث على قراءة الرفع صفة بانه يلزم عليه عدم اجابة دعائه عليه الصلاة والسلام لان يحيى عليه السلام قتل في حياة ابيه ولا يكون وارثا الّا اذا تخلف بعده وقد قال تعلى فاستجبنا له ووهبنا له يحيى قال فتجعل استنافية ولا يلزم حينئذ الّا تخلف ظنه هكذا نقل لي عنه وانا اجله عن ذلك لانه لا يلزم تخلف دعائه ولا يتجرا على علو مقامه باخلاف ظنه لان الاخبار عن قتله قبله ان كان عن النبي صلى الله عليه وسلم وصح السند كان

الاسد تسلم فانه لو قيل في موضعهما
ان لا تكفر تدخل الجنة وان لا
تدن من الاسد تسلم صح المعنى
بخلاف لا تكفر تدخل النار ولا
تدن من الاسد ياكلك فانه ممتنع
لانه لا يصح ان يقال ان لا تكفر
تدخل النار وان لا تدن من الاسد
ياكلك ولهذا اجمعت السبعة
على الرفع في قوله تعلى ولا تمنن
تستكثر لانه لا يصح ان يقال
ان لا تمنن تستكثر فهذا ليس
بجواب وانما هو في موضع نصب
على الحال من الضمير في تمنن
فكانه قيل ولا تمنن مستكثرا ومعنى
الاية ان الله نهى نبيه صلى الله
عليه وسلم ان يهب شيئا وهو
يطمع ان يتعوض من الموهوب
له اكثر من الموهوب فان قلت
فما تصنع في قراءة الحسن
البصري تستكثر بالجزم قلت
تحتمل ثلاثة اوجه احدها ان
يكون بدلا من تمنن كانه قيل
لا تستكثر اي لا ترى ما تعطيه
كثيرا والثاني ان يكون قدر
الوقف عليه لكونه راس اية فسكنه لاجل الوقف ثم وصله بنية الوقف والثالث ان يكون سكنه لتناسب
رؤوس اللاي وهي فانذر فكبر فطهر فاهجر الثاني مما يجزم فعلا واحدا لم وهي حرف ينفي المضارع *

تسمية العلم الذي اخذ عنه في حياته ارثا مجازا مرسلا باعتبار ما يئول
اليه في الجملة لاسيما مع جواز ان يكون يحيي علمه لمن عاش بعد ابيه
عليه السلام وان لم يصح موته قبله بالطريق المذكور لم يصح اصلا
وينتفي الاعتراض راسا فان التواريخ القديمة انما هي عن اليهود فهي
لا شيء مع ان البغوي نقل في اول سورة بني اسراءيل ما يقتضي موت
زكرياء قبل يحيي عليهما السلام اه منه باختصار وما اجاب به بعضهم
من ان دعاء الانبياء قد يتخلف وقد وقع لنبينا محمد صلى الله عليه وسلم
انه سال في ثلاثة امور فاستجيب له في اثنين وتاخرت الاجابة في
الثالث ليس بشيء لمنافاته لقوله تعلى فاستجبنا له ووهبنا له يحيي اللهم
إلّا ان تكون الاستجابة باعتبار قوله فهب لي من لدنك وليا ويكون
عطف قوله ووهبنا له يحيي على فاستجبنا من عطف اللازم على الملزوم
وكذلك الجواب بان الجملة مستانفة لان مفاد الجملة حينئذ الاخبار
واخبار الانبياء لا يتخلف قطعا اللهم إلّا ان يقال انه باعتبار غلبة الظن
وذلك لان نبي الله زكرياء عليه السلام كان مسنا فغلب على ظنه انه
متى وهب له يرثه اه * قوله نهي نبيه صلى الله عليه وسلم ان يهب
شيئا الخ * فان قيل هبة الثواب جائزة فما معنى النهي اجيب بان
النهي يحتمل ان يكون خاصا به صلى الله عليه وسلم لان الله تعلى
اختار له اشرف الاداب واحسن الاخلاق كما هو الظاهر من كلامه وان
يكون نهي تنزيه لا تحريم له ولامته قاله في الكشاف * قوله تحتمل
ثلاثة اوجه * يحتمل ايضا ان يكون السكون سكون تخفيف وذلك
ان الخروج من كسرة التاء الى ضمة الراء وفتحة الواو من ولربك ثقيل
فخففت الراء بالسكون كما حكى ابو زيد ورسلنا يكتبون باسكان اللام
افاده الطيبي * قوله احدها ان يكون بدلا من تمنن * فان قيل عبرة

البدل ان يصح اقامة الثاني مقام الاول نحو ضربت اخاك زيدا اي ضربت زيدا ولو قلت لا تستكثر لم يدل إلّا على النهي على الاستكثار مرسلا وانما المعنى ولا تمنن من مستكثر اي امنن ممن لا يريد عوضا لا يطلب الكثير عن القليل يقال قد يكون البدل على حذف الاول وقد يكون على نية اثباته كقولك زيد مررت به ابي محمد فتبدل ابا محمد من الهاء ولو قلت زيد مررت بابي محمد كان قبيحا فقوله ولا تمنن تستكثر من هذا القبيل كذا في حواشي الطيبي * قوله ويقلبه ماضيا * يكون لم يقلب زمن المضارع الى المضي هو مذهب المبرد واكثر المتاخرين لانها عندهم لنفي يفعل فلما دخلت عليه صرفت معناه الى المضي وبقي اللفظ على ما كان عليه وذهب قوم منهم الجزولي الى انها تدخل على لفظ الماضي فتصرفه الى لفظ المضارع ومعنى المضي باق ونسبه بعضهم الى سيبويه ووجهه بان المحافظة على المعنى اولى من المحافظة على اللفظ قال في الجنا الداني والاول هو الصحيح لان له نظيرا وهو المضارع الواقع بعد لو والقول الثاني لا نظير له ثم قلب زمانه الى المضي ليس جزءا من معناها وانما هو لازم من لوازمها اذ معناها النفي لا غير * قوله اختها * احترز به عن لما التي بمعنى إلّا والتي هي حرف وجود لوجود وقد يقال لا حاجة الى هذا القيد لان هاتين لا يليهما المضارع حتى يحترز به عنهما اما الاولى فلانها لا تدخل إلّا على جملة اسمية نحو ان كل نفس لما عليها حافظ في قراءة من شدد الميم او على الماضي لفظا لا معنى نحو ناشدتك الله لما فعلت اي إلّا فعلت واما الثانية فلا تدخل إلا على ماض لفظا ومعنى نحو ولما جاء امرنا نجينا هودا واما قوله *

اقول لعبد الله لما سقاؤنا * ونحن بوادي عبد شمس وهاشم

سقاؤنا فاعل بفعل محذوف يفسره شم امر من قولك شمت اذا

ويقلبه ماضيا كقولك لم يقم ولم يقعد وقوله تعالى لم يلد ولم يولد الثالث لما اختها كقوله تعالى *

لما يقض ما امره بل لما يذوقوا عذاب وتشارك لم في اربعة امور وهي الحرفية والاختصاص بالمضارع وجزمه وقلب زمانه الى المضي وتفارقها في اربعة امور احدها ان المنفي بها مستمر الانتفاء الى زمن الحال بخلاف المنفي بلم فانه قد يكون مستمرا نحو لم يلد ولم يولد وقد يكون منقطعا مثل هل اتى على الانسان حين من الدهر لم يكن شيئا مذكورا لان المعنى انه كان بعد ذلك شيئا مذكورا ومن ثم امتنع ان يقال لما يقم ثم قام لما فيه من التناقض وجاز لم يقم ثم قام *

نظرت اليه اه ويمكن ان يجاب بان فائدة القيد المذكور دفع توهم عموم هذا الحكم اعني جزم المضارع لافراد لما والتنبيه على انتفائه عن لما غير النافية * قوله لما يقض ما امره * قيل ما موصولة والعائد محذوف اي ما امره به ورد بان شرط حذف العائد المجرور ان يجر الموصول بمثل ما جر به فان قدر غير مجرور لان امر قد يتعدى للثاني بنفسه فان قدر متصلا لزم جواب لما لاتصال مع اتحاد الضميرين في الرتبة وذلك ممتنع او منفصلا لزم حذف الضمير المنفصل وهو لا يحذف لان حذفه مفوت للغرض الذي انفصل له ويمكن ان يجاب باختيار الاول ولا يلزم من منعه ملفوظا به منعه مقدرا لزوال الفتح اللفظي او باختيار الثاني ومنع الحذف انما هو لاجل اللبس الحاصل عند الحذف ولا لبس هنا * قوله احدها ان المنفي بها مستمر الانتفاء الى زمن الحال * اي حال التكلم وهذا مراد من قال انها لاستغراق النفي وامتداده وهذا الامر نص عليه الجزولي ورده الشلوبين فقال الذي غره قولهم عصى ابليس ربه ولما يندم وعصى فرعون ربه ولم يندم ولا يقولون لما فتوهم من ذلك ما توهمه ولو صح ذلك لكان مناقضا لقوله ان لما لنفي قد فعل وقد فعل انما هو للزمن القريب من الحال لا للماضي المستغرق وانما اشير بالمثال الى نفي ندم ابليس في زمن ماض قريب من الحال ويلزم من ذلك ان لا يكون ندم من قبل هذا لانه اذا لم يندم في هذا الزمن مع طوله فلان لا يندم قبل ذلك احرى وهذا انما جاء من قبل المعنى كما بينا لا من قبل لفظ لما فتوهم ابو موسى انه جاء من جهة لفظها قلت وهذا وارد على المصنف وقد منع الاندلسي الاستغراق في لما وقال هي مثل لم في احتمال الاستغراق وعدمه * قوله ومن ثم امتنع ان يقال * وذلك لان امتداد النفي واستمراره الى زمن التكلم يمنع من الاخبار

ان ذلك المنفي المستمر نفيه وجد في الماضي نعم الاخبار بانه سيكون فيما يستقبل صحيح ولا ينافي استمرار النفي * قوله والثاني ان لما تؤذن كثيرا بتوقع ثبوت الخ * وذلك لان لما لنفي قد فعل وهو مفيد للتوقع بخلاف لم فانها لنفي فعل ولا دلالة فيه للتوقع وانما قال كثيرا لانها تستعمل في غير التوقع ايضا نحو ندم ابليس ولما ينفعه الندم ولا يشترط في توقع الثبوت ان يكون من المتكلم بل قد ينفي المتكلم شيئا بلما بناءً على ان غيره متوقع لثبوته كما ان قد لا يلزم في افادتها التوقع كونه من المتكلم بل تفيد التوقع وان كان غير المتكلم هو الذي يتوقع كما يقول المؤذن قد قامت الصلاة لقوم ينتظرون الصلاة ويتوقعون قيامها * قوله ذكر هذا المعنى الزمخشري * قال في قوله تعلى ولما يدخل الايمان في قلوبكم ما في لما من معنى التوقع دال على ان هؤلاء قد امنوا فيما بعد * قوله والثالث ان الفعل بعدها يحذف * لان لما لنفي قد فعل وقد تقرر في قد جواز حذف مدخولها كما في قوله *

افد الترحل غير ان ركابنا * لما تزل برحالنا وكان قد

فكذا لما حملا للنفي على الاثبات لكن مخالفة لما للم في هذا الحكم امر ليس بظاهر لانها لنفي فعل وهي مما لا يجوز حذفه لقيام الدليل فان كانت تلك العلة معتبرة فليقل بها هاهنا قاله الدماميني في الحواشي المصرية * قوله الرابع انها لا تقترن بحرف الشرط * الاولى بادات الشرط ليعم الحرف والاسم قال الرضي وكان ذلك لكونها فاصلة قوية بين العامل الحرفي او شبهه ومعموله يريد بشبه الحرف اسماء الشروط كمن تقول من لم يكن مني اهنه ولا تقول من لما يكرمني وهذا من الرضي تصريح بان حرف الشرط هو العامل للجزم في المضارع المقترن بحرف النفي مثل ان لم يقم وليس كذلك وقد ادعى المصنف في

والثاني ان لما تؤذن كثيرا بتوقع ثبوت ما بعدها نحو بل لما يذوقوا عذاب اي الى الان ما ذاقوه وسوف يذوقونه ولم لا تقتضي ذلك ذكر هذا المعنى الزمخشري والاستعمال والذوق يشهدان له والثالث ان الفعل يحذف بعدها يقال هل دخلت البلد فتقول قاربتها ولما تريد ولما ادخلها ولا يجوز قاربتها ولم الرابع انها لا تقترن بحرف الشرط بخلاف لم تقول ان لم تقم قمت ولا يجوز ان لما تقم قمت الجازم الرابع اللام الطلبية وهي الدالة على الامر نحو لينفق ذو سعة من سعته او الدعاء نحو ليقض علينا ربك *

الجازم الخامس لا الطلبية وهي الدالة على النهي نحو لا تشرك بالله او الدعاء نحو لا تواخذنا فهذه خلاصة القول فيما يجزم فعلا واحدا واما ما يجزم فعلين فهو احدى عشرة اداة

المغني ان هذه الاحكام الاربعة مرتبة على كون لم لنفي فعل ولما لنفي قد فعل فاما هذا فيمكن ترتبه على ذلك باعتبار ان النفي عومل معاملة الاثبات فكما ان فعل يكون شرطا فكذلك نفيه وهو لم يفعل وكما ان قد فعل لا يكون شرطا فكذلك نفيه وهو لما يفعل لا يكون شرطا وكذا الامر الثاني كما تقدم واما الامر الثالث والاول فلا يترتبان على ما ذكر كما قدمنا البحث في ذلك ثم ان كون لم لنفي فعل ولما لنفي قد فعل انما يناسب مذهب سيبويه والمناسب لما اسلفه من انهما يقلبان زمن المضارع ان تكون لم لنفي يفعل ولما لنفي قد يفعل فتامله اه * قوله الجازم الخامس لا الطلبية * زعم ابو القاسم السهيلي ان الجزم ليس بها وانما هو بلام امر مقدرة وان لا هذه هي لا التي للنفي قال لان الناهي يطلب نفي الفعل وتركه كما يطلب الامر وجوده وقد تدخل لا النافية بين الجار والمجرور نحو جئت بلا زاد وبين الناصب والمنصوب نحو اخشى ان لا تقوم فكذلك دخلت بين الجازم والمجزوم وهو لام الامر لكنها اضمرت كراهة اجتماع لامين في اللفظ فلوا ظلت يريدون ظللت فكان الاصل اذا نهيت تقول للاتذهب كما تقول في الامر لتذهب فاضمرت لام الامر لما ذكر قال الشيخ الاثير وهذا الذي قاله في غاية من الشذوذ لان فيه ادعاء اضمار لم يلفظ به قط ولان فيه اضمار الجازم وهو لا يجوز الا في الضرورة ولا يصح تشبيهه بقولهم جئت بلا زاد واخشى ان لا تقوم فانه هنا لفظ بالعامل وفي ذاك لم يلفظ بالعامل قط فلا يحفظ من لسانهم للاتذهب في نثر ولا في نظم فهذه كلها دعاوي وايضا فقد سبق اجماع النحويين كوفيهم وبصريهم على ان لا تفيد معنى النهي عن الفعل وان الجزم بها نفسها لا نعلم احدا خالف في ذلك قبل هذا الرجل وهذا الرجل كان شاذ المنازع في النحو وان كان غير مدفوع عن ذكاء وفطنة

وهي ان نحوان يشا يذهبكم
واين نحواينما تكونوا يدرككم
الموت واي نحوايا ما تدعوا فله
الاسماءُ الحسنى ومن نحومن
يعمل سوءًا يجز به وما نحووما
تفعلوا من خير يعلمه الله ومهما
كقول امرء القيس *
اغرك مني ان حبك قاتلي
وانك مهمى تامري القلب يفعل
ومتى كقول الاخر *
متى اضع العمامة تعرفوني
وايان كقول الاخر *
فايان ما تعدل به الريح تنزل
وحيثما كقوله *
حيثما تستقم يقدر لك الله
نجاحا في غابر الازمان
واذ ما كقوله *
وانك اذ ما تات ما انت آمر
به تلف من اياه تامرءُ اتيا
وانى كقوله *
فاصبحت انى تاتها تستجر بها
تجد حطبا جزلا ونارا تاججا
فهذه الادوات التي تجزم فعلين
ويسمى الاول منها شرطا
والثاني جوابا وجزاءً *

ومعرفة وانما سرى اليه ذلك من شيخه ابي الحسن بن الطراوة فانه لم
ياخذ علم النحو الا عنه وابن الطراوة كان كثير الخلاف لما عليه النحويون
* قوله وهي ان * ويقال فيها هن بابدال الهمزة هاءً في لغة طي
فيقولون هن قام زيد قام عمرو فلفظ هن حرف تشبيه في الصورة بالامر
من هان الامر يهين اذا سهل والى ذلك اشار بعضهم بقوله *

لا تتخذ كهفا سوى طي * ففيهم يشرف قدر الفتى
اما ترى الحرف تساوى بهم * لما غدا في نطقهم مثبتا
شارك فعل الامر في لفظه * وذلك من ابين شي اتى

* قوله نحو وما تفعلوا من خير يعلمه الله * ان قيل الله عالم بكل شي
سواءً كان خيرا او شرا فما وجه الاقتصار على الخير قيل المعنى على العموم
لكن اقتصر على ذكر الخير على سبيل الاكتفاء اظهارا لشرفه وما مفعول مقدم
بتفعلوا او واقعة موقع المصدر ومن خير هو المفعول والتقدير اي فعل تفعلوا
خيرا يعلمه الله قاله السهيلي وعليه فمن زائدة بعد الشرط كما هو مذهب
الفارسي * قوله ومهمى * اصل مهمى ما ما الاولى شرطية والثانية
زائدة فثقل اجتماعهما فابدلت الالف الاولى هاءً وقيل اصلها مه
بمعنى اكفف زيدت عليها ما فحدث بالتركيب معنى لم يكن وقيل
انها بسيطة ورجحه في الفصول باصالة ذلك وعدم الدليل على التركيب
وبكراهة التغيير الذي يدعى فيها ووزنها فعلى وهي حينئذ من باب
سلمى والالف للتانيث ولو قيل انها مفعل تحاميا لذلك لم ار به باسا
الا ترى ان ابا عثمان المازني قال وزن اما فعلى وليس بافعل حذرا
من جعل الكلمة من باب ددن فعلى الاول لو سمي به لم ينصرف وعلى
الثاني ينصرف قاله ابن اياز * قوله والثاني جوابا وجزاءً * قال
بعضهم التسمية بهما مجاز لان حقيقة الجزاء الثواب او العقاب المترتب

واذا لم تصلح الجملة الواقعة جوابا لان تقع بعد اداة الشرط وجب اقترانها بالفآء وذلك اذا كانت الجملة اسمية او فعلية فعلها طلبي او جامد او منفي بلن او ما او مقرون بقد او حرف تنفيس نحو قوله تعلى *

على فعل وهو مفقود هنا لكن لما اشبه الفعل هنا الجزاء في ترتبه على فعل آخر سمي به وحقيقة الجواب ما وقع في مقابلة كلام السائل وهو مفقود ايضا لكن لما لزم الثاني الاول صار كالجواب فسمي به تدبر وهذ كله بالنظر للغة والا فالظاهر ان ذلك حقيقة اصطلاحية تامل * قوله واذا لم تصلح الجملة الواقعة جوابا لان الخ * قال الرضي الجزاء ان كان مما يصلح ان يقع شرطا فلا حاجة الى رابط بينه وبين الشرط لان بينهما مناسبة لفظية من حيث صلاحية وقوعه موقعه وان لم يصلح لان يقع شرطا فلابد من رابط واولى الاشيآء الفآء لمناسبة الجزاء معنى لان معناه التعقيب بلا فصل والجزاء متعقب للشرط * قوله وذلك اذا كانت الجملة اسمية * لا يقال هذا ينتقض بقوله تعلى وان اطعتموهم انكم لمشركون لانا نقول القسم مقدر قبل الشرط والجواب له ويجوز حذف القسم من غير لام موطية لا يقال سلمنا ان الجواب المذكور للقسم لانه دال على جواب مثله مقدر للشرط وهو بغير فاء فيكون المقدر كذلك ويعود النقض لانا نقول الجواب المذكور انما يدل على جواب مثله من غير اعتبار لوجود الفاء وعدمها اما اعتبار ذلك فيما نحن فيه انما هو بالنظر لخصوصية الجواب انتهى افاده الشمني * قوله او فعلية فعلها طلبي * لا يخفى عليك ان مثل قولك اكرم زيدا يدل بظاهره على طلب في الحال لاكرامه في الاستقبال فيمتنع تعليق الطلب الحاصل في الحال على حصول ما يحصل في الاستقبال إلّا اذا اول بان يحمل اللفظ بواسطة القرينة على الطلب في الاستقبال كما في الجملة الاسمية الدالة بظاهرها على ثبوت مضمونها واما الاكرام فاما ان يعلق على الشرط من حيث هو مطلوب كانه قيل اذا جاءني زيد فاكرامه مطلوب فيلزم مع ما ذكر من انتفآء الطلب في الحال تاويل الطلبي بالخبري واما ان يعلق عليه من حيث وجوده وكان

الطلب حاصلا في الحال كانه قيل اذا جآء زيد يوجد اكرامك اياه مطلوبا منك في الحال فيلزم تاويل الطلبي بالخبري ولا يكون للطلب تعلق بالشرط اصلا وبالجملة لا يمكن جعل الطلبي جزاءً بلا تاويل الى خلاف ظاهره واما قول المولى سعد الدين التفتازاني في شرحه المطول تاويل الجزاء الطلبي بالخبري وهم لانه ليس بمفروض الصدق كالشرط بل هو مترتب عليه اه فقد تعقبه السيد السند افاض عليه رحمته الواحد الاحد بان هذا حكم بانتفاء الشيء لانتفاء سبب خاص فان كون الشيء مفروض الصدق والتحقق يقتضي كونه خبرا ولا يلزم من انتفائه ان لا يجب تاويله بالخبر لجواز ان يكون هناك مقتض آخر كما نبهنا عليه فهذا الحكم وهم فان قيل اذا جاز وقوعه جزاءً بتاويله خبرا فليجز وقوعه شرطا بذلك التاويل قلنا هذا غير لازم فان الجملة الاسمية تقع جزاء بحمل معناها على الاستقبال ولا تقع شرطا وذلك لنوع مناسبة لمعنى الشرطية مع معنى الفعل اقتضت مباشرة ادواتها الفعل وذلك لمعنى الشرطية نوع منافرة عما يتابى مفهومه الصريح عن فرض الصدق فاقتضت ان لا تباشر ادواتها اه * قوله وان يمسسك بخير فهو على كل شيء قدير * قد صرح المصنف في اواخر الباب الخامس من المغني ان التحقيق في مثل من كان يرجوا لقآء الله فان اجل الله لآت كون الجواب محذوفا لا مذكورا لان الجواب مسبب عن الشرط واجل الله آت سواءً وجد الرجا اولم يوجد وانما الاصل فليداوم العمل فان اجل الله لآت وهنا جعل الجواب الجملة الاسمية مع لزوم ذلك فيها اذ كونه تعالى على كل شيء قدير امر ثابت متحقق سواءً مس بخير ام لا وكان المصنف رحمه الله تعالى مشى هنا مع بعض القوم على الظاهر ونبه هناك على التحقيق في المسئلة بين كلاميه وهذا يجري في ان يسرق

وان يمسسك بخير فهو على كل شيء قدير قل ان كنتم تحبون الله فاتبعوني يحببكم الله ويغفر لكم ذنوبكم ان ترن انا اقل منك مالا وولدا فعسى ربي وما تفعلوا من خير فلن تكفروه وما افاء الله على رسوله منهم فما اوجفتم عليه من خيل ولا ركاب ان يسرق فقد سرق اخ له من قبل ومن يقاتل في سبيل الله فيقتل او يغلب فسوف نؤتيه اجرا عظيما ويجوز في الجملة الاسمية ان تقترن باذا الفجائية كقوله تعالى وان تصبهم سيئة بما قدمت ايديهم اذا هم يقنطون وانما لم اقيد في الاصل اذا الفجائية بالجملة الاسمية لانها لا تدخل الا عليها فاغناني ذلك عن الاشتراط *

ص فصل الاسم ضربان نكرة وهو ما شاع في جنس موجود كرجل او مقدر كشمس ومعرفة وهي ستة الضمير وهو ما دل على متكلم او مخاطب او غائب وهو اما مستتر كالمقدر وجوبا في نحو اقوم ونقوم اوجوازا في نحو زيد يقوم او بارز وهو اما متصل كتآء قمت وكاف اكرمك وهاء غلامه او منفصل كانا وانت وهو واياي ولا فصل مع امكان الوصل الا في نحو الهاء من سلنيه بمرجوحية وظننتكه وكنته برجحان *

ش ينقسم الاسم بحسب التنكير والتعريف قسمين نكرة وهي الاصل ولهذا قدمتها ومعرفة وهي الفرع ولهذا اخرتها فاما النكرة فهي عبارة عما شاع في جنس موجود او مقدر فالاول كرجل فانه موضوع لما كان حيوانا ناطقا ذكرا فكلما وجد من هذا الجنس واحد فهذا الاسم صادق عليه والثاني كشمس فانها موضوعة لما كان كوكبا نهاريا ينسخ ظهوره وجود الليل فحقها ان تصدق على متعدد كما ان رجلا كذلك وانما تخلف ذلك من جهة عدم وجود افراد له في الخارج ولو وجدت لكان اللفظ صالحا لها فانه لم يوضع على ان يكون خاصا كزيد وعمرو وانما وضع وضع اسمآء الاجناس واما المعرفة فانها تنقسم ستة اقسام القسم الاول الضمير *

فقد سرق اخ له من قبل وامثاله مما لا يصلح ان يكون مسببا عن الشرط * قوله ينقسم الاسم بحسب التنكير والتعريف قسمين * قيل انقسام الاسم اليهما على سبيل منع الخلو بمعنى ان الاسم لا يخلوا عنهما لا منع الجمع ايضا بمعنى انهما لا يجتمعان في شيء من افراد الاسم لثبوتهما في المقرون بال الجنسية وقد يجاب بان المقرون بال الجنسية وان اعطوه حكم النكرة لكونه في المعنى كالنكرة إلّا ان مقتضى التحقيق انه معرفة حقيقة نظرا الى ان المراد به الجنس باعتبار تعينه وان اريد في ضمن فرد ما او باعتبار تلك الارادة قالوا انه في المعنى كالنكرة والحاصل ان ما استعمل فيه اللفظ حقيقة معين وهو الماهية. ومما يدل على التباين بينهما وان الانفصال حقيقي تعبير بعضهم كابن مالك بالغيرية حيث قال وغيره معرفة فانها صريحة في التباين * قوله عما شاع في جنس الخ * اي افراد جنس اذ الشيوع فيها لا في الجنس نفسه لانه شيء واحد غير متعدد والمرا به ما هو اعم من الجنس المنطقي اعني المفهوم الكلي الصادق بالنوع والصنف وغيرهما ووصفه بالوجود باعتبار وجود افراده اذ الحق ان الكلي الطبيعي لا وجود له وانما وجوده بوجود افراده اذ لو وجد في الخارج لكان اما نفس الجزءيات في الخارج او جزءا منها او خارجا عنها والاقسام باسرها باطلة اما الاول فلانه لو كان عين الجزءيات يلزم ان يكون كل واحد من الجزءيات عين الاخر في الخارج ضرورة ان كل واحد منها فرض عين الطبيعة الكلية وهي عين الجزءي الاخر وعين العين عين واما الثاني فلانه لو كان جزءا منها في الخارج لتقدم عليها في الوجود ضرورة ان الجزء الخارجي ما لم يتحقق اولا وبالذات لم يتحقق الكل وحينئذ يكون مغايرا لها في الوجود فلا يصح حمله عليها واما الثالث فبين الاستحالة ثم ان تعريف النكرة بما ذكر مبني على ان المعارف جزءيات وضعا

واستعمالا واما اذا بنينا على القول الاخر فيكون غير مانع فلا يظهر تمشيته عليه فتامله * قوله وهو اعرف الستة * قال المصنف في بعض تعاليقه مراد النحاة بقولهم بعض المعارف اعرف من بعض ان ما تطرق اليه الاحتمال اقل اعرف من الذي تطرق اليه الاحتمال اكثر وبهذا ينحل ما اعترض به عليهم ابو محمد بن حزم حيث قال المعارف كلها سواء في رتبة التعريف ولا يقال بعضها اعرف من بعض لانك لا تقول عرفت هذا اكثر من هذا وجعل الضمير اعرف المعارف مع القول بانه كلي وضعا جزئي استعمالا في غاية الاشكال بل لو قيل انه جزئي وضعا لا ينبغي ان يكون اعرف من العلم للاتفاق على ان العلم جزئي وضعا بخلافه وقد يوخذ من كلام المصنف السابق في مراد النحاة بالاعرفية دفع الاشكال وكون ضمير المتكلم والمخاطب اعرف ظاهر واما الغائب فلان احتياجه الى لفظ يفسره جعله بمنزلة وضع اليد وانما كان العلم اعرف من اسم الاشارة لان مدلول العلم ذات معينة مخصوصة عند الواضع كما عند المستعمل بخلاف اسم الاشارة فان مدلوله اي ذات معينة كانت وتعيينها الى المستعمل بان تقرن به الاشارة الحسية وكثيرا ما يقع اللبس في المشار اليه اشارة حسية ولذا كان اكثر اسماء الاشارة موصوفا في كلامهم ولم يفصل بينه وبين وصفه لشدة الاحتياج اليه وانما كان اسم الاشارة اعرف من المعرف باللام لان المخاطب يعلم مدلول اسم الاشارة بالعين والقلب معا ومدلول ذي اللام يعرف بالقلب دون العين فالاول اخص من الثاني ولضعف تعريف ذي اللام يستعمل بمعنى النكرة نحو قوله تعلى لئن اكله الذيب والموصول كذي اللام واما المضاف الى احد الاربعة فتعريفه مثل تعريف المضاف اليه سواء لانه يكتسب التعريف منه هذا عند سيبويه واما عند المبرد فان تعريف

وهو اعرف الستة ولهذا بدات به وعطفت بقية المعارف عليه بثم وهو عبارة عما دل على متكلم كانا او مخاطب كانت او غائب كهو وينقسم الى مستتر وبارز لانه لا يخلوا اما ان يكون له صورة في اللفظ اولا فالاول البارز كتاء قمت *

والثاني المستتر كالمقدر في نحو قولك قم ثم لكل من البارز والمستتر نقسام باعتبار فاما المستتر فينقسم باعتبار وجوب الاستتار وجوازه الى قسمين واجب الاستتار وجائزه ونعني بواجب الاستتار ما لا يمكن قيام الظاهر مقامه *

المضاف اليه انقص من تعريف المضاف لانه يكتسي منه ولذا يوصف المضاف الى المضمر ولا يوصف المضمر فعندك نحو الظريف في قولك رايت غلام الرجل الظريف بدل لا صفة وعند سيبويه هو صفة لغلام قاله الرضي واورد على التعبير باعرف انه افعل تفضيل وهو لا يبنى مما لا يتفاوت قياسا فالاولى التعبير بارفع وبما نقلناه عن المص في مراد النحويين يعلم اندفاعه نعم التعبير بارفع اولى من جهة انه لا يصاغ الا من الثلاثي ومادة التعريف رباعية * قوله والثاني المستتر * فان له صورة في العقل ولا صورة له في اللفظ وينبغي ان يراد باللفظ في قوله اما ان يكون له صورة في اللفظ ما يعم المذكور والمقدر ليتناول الحد البارز المحذوف منه فان قلت فاي فرق بين المحذوف والمستتر قلت المستتر اللفظ القائم بالذهن والمحذوف لفظ بالفعل ثم حذف لا يقال فالمحذوف حينئذ احسن حالا من المستتر والامر بخلافه ولذا اختص المستتر بالعمدة لانا نقول المستتر متصف بدلالة العقل والمحذوف زالت عنه دلالة العقل واللفظ ولذا احتاج الى قرينة ودلالتها اضعف من من دلالتهما قاله الناصر وفيه ان الاتيان به ثم حذفه غير لازم لجواز ان يكون ابتداء على ان الضمير المستتر على ما حققه بعض المتاخرين ليس لفظا والا لكان محذوفا اذ لا معنى للمحذوف إلّا لفظ لم يتلفظ به مع كون معناه مرادا في نظم الكلام مع انه لم يقل احد بالحذف في المستتر بل هو المعنى المراد من غير ان يقصد بلفظ إلّا انه جعل في حكم الملفوظ حيث جعل فاعلا ومعطوفا عليه وموكدا ومبدلا منه فالفرق ان المحذوف لفظ موضوع يمكن النطق به بخلاف المستتر افاده الشنواني * قوله ومستتر سمي بذلك لانه استغني عن لفظه * اي ظهور اثره في اللفظ بظهور معناه فكانه احتجب عن الادراك اللفظي اشار الى ذلك ابن الناظم

فان قيل الاستتار انما يستعمل فيما كان منكشفا ثم اختفى والضمير المستترلم يكن ظاهرا لان حقيقته لا تظهر ابدا وانما هو امر ذهني تقديري كما ان حقيقة البارز لا تخفى ابدا فلا يليق بالموضع لفظ الاستتار والاولى الاتيان بلفظ لا يعطي معنى الظهور اصلا كما قال في التسهيل فمنه واجب الخفآء ومنه جائز الخفآء اذ لفظة الخفآء لا يفهم منها انه كان ظاهرا بخلاف لفظة الاستتار والاختفآء اذ كل منهما مطاوع لسترته واخفيته اي فعلت به هذا بعد ان لم يكن فالجواب ان الضمائر لما كان اصلها ان تبرز وتظهر في النطق لكون ذلك هو الغالب من حالها عبر بما يشعر بالظهور لانه الاصل واتكالا على ظهور المراد * قوله وذلك كالضمير المرفوع بالفعل المضارع المبد و بالهمزة كاقوم او بالنون كنقوم * قال الدنوشري ينبغي ان يقيد ذلك بما اذا كان الفعل مذكورا فانه اذا حذف انفصل الضمير كما في قول الشاعر *

فمن نحن نومنه بيت وهو آمن * ومن لا نجره يمس منا مروعا

وكما في قول الاخر * اذا انا لم اطعن اذا الخيل كرت *

وكذا يقال في المبد و بالتآء والمرفوع بفعل الامر الواحد ان فرض حذفهما فان الضمير لا يستتر فيهما بل ينفصل و يبرز * قوله واما البارز فينقسم بحسب الاتصال والانفصال الى قسمين متصل ومنفصل * قد يفهم منه ان المستتر ليس بمتصل اذ المتصل قسم من البارز الواقع قسيما للمستتر وقسم قسيم الشيء قسيم للشيء فلا يكون الشيء قسما والا لزم كون القسم قسيما والجواب ان المتصل الذي هو قسم من البارز وقسيم للمستتر نوع خاص من المتصل لا مفهوم المتصل فجاز ان المفهوم الواقع على ذلك النوع اعم منه صادقا و بالمستتر فلم يلزم من كون المستتر متصلا كون القسم قسيما وقد صرح الرضي وغيره بكون المستتر متصلا افاده اللقاني

وذلك كالضمير المرفوع بالفعل المضارع المبد و بالهمزة كاقوم او بالنون كنقوم الا ترى انك لا تقول اقوم زيد ولا تقول نقوم عمرو ونعني بالمستتر جوازا ما يمكن قيام الظاهر مقامه وذلك كالضمير المرفوع بفعل الغائب نحو زيد يقوم الا ترى انه يجوز لك ان تقول زيد يقوم غلامه واما البارز فينقسم بحسب الاتصال والانفصال الى قسمين متصل ومنفصل فالمتصل هو الذي لا يستقل بنفسه كتاء قمت والمنفصل هو الذي يستقل بنفسه كانا وانت وهو و ينقسم المتصل بحسب مواقعه من الاعراب الى ثلاثة اقسام مرفوع المحل ومنصوبه ومخفوضه فمرفوعه كتاء قمت فانها فاعل ومنصوبه ككاف اكرمك زيد فانها مفعول ومخفوضه كهاء غلامه فانه مضاف اليه و ينقسم المنفصل بحسب مواقعه من الاعراب الى مرفوع الموضع ومنصوبه فالمرفوع اثنتا عشرة كلمة انا ونحن وانت وانت وانتما وانتم وانتن وهو وهي وهما وهم وهن والمنصوب اثنتا عشرة كلمة ايضا وهي اياي وايانا واياك واياك واياكما واياكم واياكن واياه واياها واياهما واياهم واياهن فهذه الاثنتا عشرة لا تقع

كما ان تلك الاول لا تقع إلّا في محل الرفع تقول انا مومن فانا مبتدا والمبتدا حكمه الرفع واياك اكرمت فاياك مفعول مقدم والمفعول حكمه النصب ولا يجوز ان يعكس ذلك فتقول اياي مومن وانت اكرمت وعلى ذلك فقس الباقي وليس في الضمائر المنفصلة ما هو مخفوض الموضع بخلاف المتصلة ولما ذكرت ان الضمير ينقسم الى متصل ومنفصل اشرت بعد ذلك الى انه مهمى امكن ان يوتى بالمتصل فلا يجوز العدول عنه الى المنفصل لا تقول قام انا ولا اكرمت اياك لتمكنك من ان تقول قمت واكرمتك بخلاف قولك ما قام إلّا انا وما اكرمت إلّا اياك فان الاتصال هنا متعذر لان إلّا مانعة منه فلذلك جيء بالمنفصل ثم استثنيت من هذه القاعدة صورتين يجوز فيهما الفصل مع التمكن من الوصل وضابط الاولى ان يكون الضمير ثاني ضميرين

وايضاح السوال ان المصنف قسم اولا الضمير الى مستتر وبارز حيث قال وينقسم الى مستتر وبارز ثم قسم ثانيا البارز الى قسمين متصل ومنفصل فجعل المتصل قسما من البارز الذي هو قسيم للمستتر فيكون المتصل قسيما للمستتر اذ قسم قسيم الشيء قسيم للشيء وحينئذ فلا يكون المستتر قسما من المتصل والا لزم ان يكون قسما منه وقسيما له وايضاح الجواب ان الواقع قسما من البارز حتى يكون قسيما للمستتر المتصل البارز لا ما هو اعم منه ومن المستتر والا لزم كون الشيء منقسما الى ما ليس جزءًا ولا جزءيا والذي المستتر قسم منه المتصل بالمعنى الاعم وحينئذ فلا يلزم من كون المستتر قسما من المتصل ان يكون قسما وقسيما له وانما يلزم ان لو كان الواقع قسما من البارز المتصل بالمعنى الاعم وليس فليس تامل * قوله كما ان تلك الاول لا تقع إلّا في محل رفع * اي بطريق الاصالة وإلّا فقد يستعار ضمير الرفع مكان ضمير الجر نحو ما انا كانت ولا انت كانا وحكي انا كانت وكهو واورد عليه ان هم وقعت منصوبة ومجرورة كما في قوله تعالى انهم كانوا قليلا من الليل ما يهجعون وقوله لهم رزق معلوم فواكه واجيب بانها حينئذ متصل والكلام في الضمائر المنفصلة * قوله وليس في الضمائر المنفصلة ما هو مخفوض الموضع * قال الزرقاني انما لم يكن المجرور منفصلا لان المتصل هو الذي كالجزء الاخير لعامله بحيث لا يمكن الفصل بينهما والمجرور كذلك فان قيل اليس الفصل جائزا بين المضاف والمضاف اليه في الشعر قلت ذاك مع الظاهر قبيح فلم يلتفت اليه الواضع في الضمير الذي هو اشد اتصالا بعامله من الظاهر قاله الرضي * قوله ثم استثنيت من هذه القاعدة صورتين * قيل ان الاستثناء منها ينافي كونها قاعدة لانها الحكم المنطبق على جميع جزءياته ليستفاد احكامها منه واجيب بان منافات الاستثناء لها اذا كانت

قطعية اما اذا كانت استقراءية ظنية فلا ينافيها الاستثناء لان الاستقراء فيها غير تام قاله العلامة الشنواني وفيه نظر والمراد بالحكم القضية من قبيل اطلاق اسم الجزء على الكل الذي يدور وجودا وعدما عليه وبالانطباق الاشتمال وفي قوله على جميع جزءياته حذف مضاف وهو احكام ومضاف اليه وهو موضوع وفي قوله ليستفاد احكامها منه تصريح بذلك المضاف المحذوف واللام فيه لام المآل فمعنى التعريف قضية كلية تشتمل على احكام جزءيات موضوعها لتستفاد تلك الاحكام منها بالقوة القريبة من الفعل بجعل القضية المذكورة كبرى لصغرى حكم فيها بمفهوم موضوعها على واحد من جزءياته كان يقال هذا الضمير يتاتى اتصاله وكل ما يتاتى اتصاله فلا يعدل الى انفصاله ينتج هذا لا يعدل الى انفصاله وتلك الاحكام المستخرجة تسمى نتائج وفروعا وتلك القضية اصلا والاستخراج تفريعا ويمكن ان يجعل الانطباق بمعنى الصدق فليس في الكلام حذف بل في ضمير المنطبق على جزءياته حينئذ استخدام لانه راجع الى الحكم بمعنى المحكوم عليه لا بمعنى القضية وان كان المراد بالظاهر تلك * قوله اولهما اعرف من الثاني * فان كان غير اعرف اي غير اخص وجب الفصل لانه مع الاتصال يجب تقديم الاخص فمع تقديم غير الاخص يجب الانفصال واما قول عثمان رضي الله عنه اراهمني الباطل شيطانا فنادر والاصل اراهم الباطل اياي شيطانا افاده في التصريح * قوله او احدى اخواتها * هو ما في شرح الكافية لابن مالك وكافية ابن الحاجب والذي جزم به ابو حيان في شرح التسهيل نقلا عن البديع ان ذلك خاص بكان وان الفصل متعين في اخواتها وقولهم ليسني وليسك شاذ ومحل جواز الوجهين في كان واخواتها على ما قال في الاستثناء والاوجب الفصل نحو زيد قام القوم ليس اياه او لا

اولهما اعرف من الثاني وليس مرفوعا نحو سلنيه وخلتكه يجوز ان تقول فيهما سلني اياه وخلتك اياه وانما قلنا ان الضمير الاول في ذلك اعرف لان ضمير المتكلم اعرف من ضمير المخاطب وضمير المخاطب اعرف من ضمير الغائب وضابط الثانية ان يكون الضمير خبرا لكان او احدى اخواتها سواء كان مسبوقا بضمير اولا فالاول نحو الصديق كنته والثاني نحو الصديق كانه زيد يجوز ان تقول فيهما كنت اياه وكان اياه زيد واتفقوا على ان الوصل ارجح في الصورة الاولى اذا لم يكن الفعل قلبيا نحو سلنيه واعطنيه ولذلك لم يات التنزيل الا به كقوله تعالى انلزمكموها ان يسئلكموها فسيكفيكهم الله واختلفوا فيما اذا كان الفعل قلبيا نحو خلتكه وظننتكه وفي باب كان نحو كنته وكانه زيد فقال الجمهور الفصل ارجح فيهن *

واختار ابن مالك في جميع كتبه الوصل في باب كان واختلف رايه في الافعال القلبية فتارة وافق الجمهور وتارة خالفهم *

ص ثم العلم وهو اما شخصي كزيد او جنسي كاسامة واما اسم كما مثلنا او لقب كزين العابدين وقفة او كنية كابي عمرو وام عمرو ويوخر اللقب عن الاسم تابعا له مطلقا او مخفوضا باضافته ان افرد كسعيد كرز *

ش الثاني من انواع المعارف العلم *

يكون اياه ولا يجوز ليسه ولا يكونه كما لا يجوز الاه اذ لا يقع المتصل بعد إلّا فكذا ما وقع موقعه والظاهر ان كاد واخواتها لا تدخل في باب كان لان خبرها يجب كونه فعلا مضارعا إلّا في ندور * قوله واختار ابن مالك في جميع كتبه الوصل في باب كان * قال في شرح الكافية وكان حق هذا اي ثاني ضميرين اولهما مرفوع بكان او احدى اخواتها أن يمتنع انفصاله لشبهه بهآء ضربته لكنه نقل فقبل وبقي الاتصال راجحا لوجهين احدهما الشبه بما يجب اتصاله واذا لم يساوه في الوجوب فلا اقل من الترجيح الثاني ان الانفصال لم يرد إلّا في الشعر والاتصال وارد في افصح النثر كقول النبي صلى الله عليه وسلم لعمر رضي الله عنه في ابن صياد ان يكنه فلن تسلط عليه والا فلا خير لك في قتله وكقول بعض فصحآء العرب عليه رجلا ليسني * قوله واختلف رايه في الافعال القلبية الخ * فقال في شرح الكافية وقد حكموا ايضا لثاني منصوبي ظننتكه بترجيح الانفصال وعندي ان اتصاله اولى لانه ثاني منصوبين بفعل فكان كالثاني في قوله تعلى انلزمكموها والذي دعاهم الى ترجيح الانفصال مع كان وظننت كون الضمير في الصورتين خبرا لمبتدا في الاصل ولو بقي على ما كان لتعين انفصاله فان بقي عليه بعد انتساخ الابتدا ترجح ما كان متعينا قبل دخول الناسخ وهذا الاعتبار يستلزم جواز الانفصال في الاول لانه كان مبتدا وذلك ممتنع اجماعا وما افضى الى ممتنع فممتنع وقد يرجح انفصال ثاني مفعولي ظن بانه مع كونه خبرا في الاصل منصوب فجائز التعليق والالغآء ومع التعليق والالغآء لا يكون إلّا منفصلا فكان انفصاله مع الاعمال اولى وهذا الاعتبار ايضا يستلزم ترجيح انفصال المفعول الاول وهو ممتنع باجماع وما استلزم ممتنعا فهو حقيق بان يمتنع انتهى وقال في شرح التسهيل واذا كان الضمير كهآء خلتكه في كونه

الثاني مفعولي احد افعال القلوب فالانفصال به اولى لانه خبر مبتدا في الاصل وقد يجزه عن الفعل منصوب آخر بخلاف هآء كنته فانه خبر مبتدا في الاصل ولكنه شبيه بهآء ضربته في انه لم يحجزه الّا ضمير مرفوع والمرفوع كجزء من الفعل مباشرله اه فوافق في شرح التسهيل الجمهور وفي شرح الكافية خالفهم وقوله لانه كان مبتدا اي وحق المبتدا الانفصال وذلك ممتنع اجماعا الخ ولقائل ان يقول انما امتنع انفصاله لقربه من الفعل فلذا وجب اتصاله بخلاف الثاني فتامله * قوله وهو ما علق على شيء بعينه غير متناول ما اشبهه * يطلق العلم لغة على الجبل ومنه قوله عزوجل وله الجواري المنشئات في البحر كالاعلام وقول الخنسا *

وان صخرا لتاتم الهداة به * كانه علم في راسه نار

وعلى الراية والعلامة نقل في اصطلاح النحاة الى ما ذكر والظاهر انه نقل من المعنى الثالث اخذا من قولهم لانه علم على مسماه والمراد بتعليقه على الشيء تخصيصه به بحيث يفهم منه عند الاطلاق وهذا هو معنى الوضع والتعبير بالتعليق اولى من التعبير بالوضع لان المتبادر منه وضع الواضع فلا يشمل التعريف العلم المنقول والمراد بتعليقه عليه بعينه كون التعيين ماخوذا في معنى الاسم بحسب الوضع فان الرجل مثلا معناه بحسبه الشخص المعين عند السامع واحترز بقوله بعينه عن النكرة فانها لم يعتبر التعيين في معناها بحسب الوضع وبقوله غير متناول ما اشبهه بقية المعارف فانها وان وضعت لشيء بعينه لكنها تتناول غيره بوضع واحد لان الواضع لاحظ مفهوما عاما شاملا ثم وضع اللفظ لكل واحد بعينه مما يصدق عليه ذلك المفهوم بوضع واحد واورد عليه ان التعريف غير جامع لعدم صدقه على اعلام الغلبة فانها لم تعلق اي توضع لشيء بعينه وتخصيص احد مستحقيه به انما هو على سبيل الاتفاق دون التعليق اي الوضع واجيب بان المراد بالتعليق اي الوضع ما هو اعم من الوضع

وهو ما علق على شيء بعينه غير متناول ما اشبهه وينقسم باعتبارات مختلفة الى اقسام متعددة فينقسم باعتبار تشخص مسماه وعدم تشخصه الى قسمين علم شخص *

حقيقة او تنزيلا وغلبة استعمال المستعملين بحيث اختص العلم الغالب
بفرد معين بمنزلة الوضع من واضع معين وارادة مثل هذا التعميم والتعويل
عليه في التعاريف وغيرها وجريان المساحة بارتكاب كثرة الوقوع في
كلامهم كما هو في غاية الوضوح لمن له تتبع به وانس بصنيعهم فان قيل
كان عليه زيادة قيد بوضع واحد لئلا تخرج الاعلام المشتركة فانها وان
كانت متناولة غيرها لكن لا بوضع واحد بل باوضاع متعددة قلت هذا
القيد غير محتاج اليه كما قال ابن الحاجب في الامالي وذلك لان
المتبادر من عدم تناوله من حيث ذلك الوضع والالفاظ يجب حملها
على المتبادر منها حيث لا مانع من ذلك مع ما انضم الى ذلك من العلم
الضروري لكل احد بادنى تامل بان هذا هو المراد والا لزم خروج اكثر
الاعلام بل انحصار العلم في بعض اسمآء الله تعلى وذلك ضروري
البطلان وايضا فقيد الحيثية مراد في تعريف الامور التي تختلف بالاعتبار
كما نص على ذلك الايمة وحينئذ فالاعلام المشتركة داخلة في التعريف
لانها من حيث الوضع لشيء بعينه غير متناولة الغير ولا يصح اطلاقها
عليه من حيث ذلك الوضع وان صح باعتبار وضع آخر واورد اللقاني
عليه انه غير مانع قال لصدقه على المعرف بلام الحقيقة فانه موضوع
للحقيقة المعينة لا يتناول غيرها اه ويمكن الجواب لكن بعد تمهيد مقدمة
وهي ان تعلم ان المعرف بلام التعريف يستعمل في اربعة معان المفهوم
الكلي والفرد المعين والفرد الغير المعين وجميع الافراد وهل هذه المعاني
مستقلة وضع اللفظ بازاء كل منها ويتعين المراد منها بالقرينة كما في
سائر الالفاظ المشتركة او هي غير مستقلة بل راجعة الى معنى واحد وضعي
لم يستعمل اللفظ الا فيه والتعدد مستفاد من القرينة والمقام بان يكون
اللفظ موضوعا بازاء المفهوم الكلي المطلق الا انه تارة يراد به ذلك المفهوم

من حيث هو وتارة يراد من حيث وجوده في ضمن فرد معين او غير معين او جميع الافراد وعلى كل تقدير منها فالمراد الاشارة الى تعيين المفهوم به والعلم به كانه قيل هذه الحقيقة المعينة وحدها او في ضمن فردها او جميع الافراد كذا او بعضها مستقل كالفرد المعين وبعضها راجع الى غيره كغير المعين وجميع الافراد لرجوعها الى المفهوم الكلي بان يكون اللفظ موضوعا له لكن تارة يراد من حيث هو وتارة في ضمن فرد غير معين وتارة في ضمن جميع الافراد احتمالات ثلاث اقتضى كلام المولى التفتازاني في بعض كتبه اولها وذهب بعضهم كالعلامة القوسجي شارح التجريد الى ثانيها واكابر المحققين كالمولى التفتازاني والسيد الجرجاني الى ثالثها اذا تمهد هذا فالمعرف بلام الحقيقة على كل من الاحتمالات الثلاث هو خارج بقوله غير متناول ما اشبهه اما على الاحتمال الاول فلتناوله بقية المعاني الثلاث واما على الاحتمال الثاني فلتناوله غير الحقيقة المعينة من حيث هي كالحقيقة في ضمن فرد معين او غير معين او ضمن جميع الافراد واما على الثالث فلتناوله الحقيقة في ضمن فرد غير معين او ضمن جميع الافراد راجع حواشي ابن قاسم على المحلي لتطلع على تفصيل الامر * قوله وعلم جنس * من المهم معرفة الفرق بين اسم الجنس وعلم الجنس قال القرافي وكان الخسرشاهي يقرره ولم اسمعه من احد الا منه وكان يقول ما في البلاد المصرية من يعرفه وقد اكثر الناس الكلام في الفرق بينهما وخلاصة القول فيه ان في اسم الجنس النكرة مذهبين احدهما انه موضوع للفرد المنتشر وعلى هذا لا اشكال لان علم الجنس ليس موضوعا للفرد بل للحقيقة وثانيهما انه موضوع للماهية وحينئذ يحصل الاشكال والجواب ان في علم الجنس لوحظ الحضور الذهني وفي اسم الجنس لم يلاحظ فان قلت الواضع اذا وضع لفظا بازاء معنى لا بد

وعلم جنس فالاول كزيد وعمرو والثاني كاسامة للاسد وثعالة للثعلب وذوالة للذيب فان كلا من هذه الالفاظ يصدق على كل واحد من هذه الاجناس تقول لكل اسد رايته هذا اسامة مقبلا وكذلك الباقي ويجوز ان تطلقها بازاء صاحب الحقيقة من حيث هو فتقول اسامة اشجع من ثعالة كما تقول الاسد اشجع من الثعلب اي صاحب هذه الحقيقة اشجع من صاحب هذه الحقيقة ولا يجوز ان تطلقها على شخص غائب لا تقول لمن بينك وبينه عهد في اسد خاص ما فعل اسامة وباعتبار ذاته *

وان يلاحظ ذلك المعنى قلت قولنا لم يلاحظ فيه الجواب لان الحضور الذهني وان كان حاصلا لم يلاحظ في اسم الجنس وعدم اعتبار الشيء ليس اعتبارا لعدمه افادة الكوراني وحاصله انه بحضور الماهية في الذهن يتحقق فيه امران صورة تلك الماهية وحضورها والثاني وصف للاول فان وضع للموصوف بدون صفته التي هي نفس الحضور فهو اسم الجنس وان وضع للموصوف باعتبار صفته المذكورة فهو علم الجنس فاسد مثلا موضوع للحقيقة من غير اعتبار قيد حضور معها اصلا واسامة موضوع لها باعتبار حضورها الذهني الذي هو نوع مشخص لها مع قطع النظر عن افرادها ونظيره المعرف باللام التي هي للماهية والحقيقة فان الحقيقة الحاضرة في الذهن وان كانت بالنسبة الى افرادها عامة فهي باعتبار حضورها فيه اخص من مطلق الحقيقة فاذا استحضر الواضع صورة الاسد ليضع عليها فتلك الصورة الكائنة في ذهنه جزءية بالنسبة لمطلق الاسد فان هذه الصورة واقعة لهذا الشخص في زمان ومثلها يقع في زمان ءاخر وفي ذهن ءاخر والجميع مشترك في مثل صورة الاسد وفي كلام سيبويه اشارة الى هذا الفرق وقد استشكل بعضهم الفرق المذكور بان اسم الجنس على تقدير كونه موضوعا للماهية يلزم ان يكون معرفة لان الحقيقة من حيث هي متحدة في الذهن فتكون معينة وعدم اعتبار الحضور معها لا يخرجها عن التعيين وحينئذ فالفرق المذكور من جهة المعنى لا يجدي نفعا في اجراء احكام المعارف على علم الجنس دون اسمه قال يدل على ما قلناه حكمهم على مدخول ال الجنسية في قولك الرجل خير من المراة بانه معرفة مع ان المراد بمدخولها الحقيقة من حيث هي فالذي يختاره العقل ويميل اليه ما تقدم من كون اسم الجنس موضوعا للفرد المبهم والا كانت تفرقة الواضع بينهما في الاحكام اللفظية

الى مفرد ومركب فالمفرد كزيد واسامة والمركب ثلاثة اقسام مركب تركيب اضافة كعبد الله وحكمه ان يعرب الاول بحسب العوامل الداخلة عليه ويخفض الثاني بالاضافة دائما ومركب تركيب مزج كبعلبك وسيبويه وحكمه ان يعرب بالضمة رفعا وبالفتحة نصبا وجرا كسائر الاسماء التي لا تنصرف هذا ان لم يكن مختوما بويه كبعلبك فان ختم بويه بني على الكسر كسيبويه ومركب تركيب اسناد وهو ما كان جملة في الاصل كشاب قرناها *

تحكما على ان جعله قسيما للنكرة فيما ذكروه من التحقيق المذكور ينافي حصر الجمهور الاسم في المعرفة والنكرة ومن اثبت هذا الفرق فليس من مثبتي الواسطة * قوله الى مفرد ومركب * المراد بالمفرد هنا كباب الكلمة ما قابل المركب وفي باب الاعراب ما قابل المثنى والجموع والملحق بهما والاسماء الستة وفي باب المبتدا ما قابل الجملة وشبهها وفي باب لا والمنادى ما قابل المضاف والشبيه به واما اطلاق ما لا يدل جزؤه على جزء معناه فاصطلاح منطقي فسقط ما قيل ان دخول المركب في العلم على سبيل المجاز دون الحقيقة اذ المركب ما دل جزؤه على جزء معناه ولا شيء من الاعلام كذلك فهي كلها مفردة ثم تتصف بذلك باعتبار اصلها المنقولة هي عنه مجازا * قوله والمركب ثلاثة اقسام * اعترض ابو حيان انحصاره في الاقسام الثلاثة بان هنالك اشياء كثيرة سمي بها فصارت اعلاما وهي مركبة وقد عريت من اسناد واضافة ومزج كما اذا سميت بما تركب من حرفين نحو انما او حرف واسم واجاب ناظر الجيش بان المراد ذكر العلم الذي استعملته العرب ووقع في كلامهم ولا شك ان الواقع في كلامهم انما انقسم الى الاقسام التي ذكرها * قوله ويخفض الثاني بالاضافة دائما * اي بسببها فسقط ما قيل ان كلامه يقتضي ان العامل الاضافة وذلك خلاف ما نص عليه المصنف من ان المضاف اليه مجرور بالمضاف لا بالاضافة ووجه سقوطه ان الباء ليست للآلة وانما هي للسببية ولا يلزم من كونها سببا ان تكون هي العاملة لان السبب اعم والاعم لا يلزم ان يصدق باخص معين وللثاني حينئذ ما له مفردا من الصرف وتركه فيمنع من الصرف في نحو ابي هريرة وابي قحافة ويصرف في نحو ابي بكر وحسن * قوله فان ختم بها بني على الكسر * اما بناؤه فلان ويه اسم صوت واسماء الاصوات مبنية

قوله فان ختم بها لعل نسخة المحشي هكذا ويكون الضمير عائدا على كلمة ويه المتقدمة في كلام الشارح ونسخ الشرح التي بايدينا بويه بالاظهار في مقام الاضمار والكل صحيح *

لعدم تاثيرها بالعوامل واما كونه على الكسر فلانه الاصل في التخلص من الساكنين * قوله وحكمه ان العوامل لا توثر فيه * لان التسمية به انما هي للدلالة على قصة غريبة فلو تطرق اليه التغيير بتاثيرها فيه لامكن فوات تلك الدلالة * قوله بل يحكى على ما كان عليه من الحالة قبل النقل * ظاهره انه لا معرب ولا مبني وهو موافق لقول ابن الضايع ان العلم الجملة لا يوصف باعراب ولا بناء بل هو محكي ولكن قال السيد في حواشي المتوسط في باب ما لا ينصرف الحق ان الجملة من حيث هي جملة قبل جعلها علما مبنية بل عدت قسما رابعا من مبني الاصل وان كانت اجزاؤها معربة واما اذا جعلت علما فقد صار المجموع اسما واحدا مستحقا لان يجرى الاعراب على ءاخره كبعلبك لكن لما كان الجزء الاخير من تابط شرا مشغولا بالاعراب المحكي للدلالة على القصة الغريبة امتنع من ظهور الاعراب فيه لفظا فصار اعرابه تقديريا * قوله الى اسم وكنية * قال الرضي الكنية من كنيت اي سترت وعرضت كالكناية واللقب كان في القديم اكثر استعماله في الذم واصله ان يحدث للشيء قضية فيلقب بما تضمنته كعائد الكلب فان اصله ان شاعرا مرض فلم يعده احد فقال في ذلك *

ما لي مرضت فلم يعدني عائد * منكم ويمرض كلبكم فاعود

فلقب بعائد الكلب والفرق بين اللقب والكنية معنى ان تعظيم الملقب باللقب بمعناه بخلاف الكنية فان تعظيم المكنى ليس بمعناها بل بعدم التصريح بالاسم فان بعض العرب تانف من ان تخاطب باسمها ولهذا قال صلى الله عليه وسلم تكنوا فانه اكرم للمكنى قال القرطبي في شرح مسلم واصل التكنية ان تكون باسم الابن ولذا كني صلى الله عليه وسلم بابي القاسم وكان اكبر اولاده من خديجة فعلى هذا ينبغي ان

وحكمه ان العوامل لا توثر فيه شيئا بل يحكى على ما كان له من الحالة قبل النقل وينقسم الى اسم وكنية ولقب وذلك لانه ان بدئ *

لا يكنى احد حتى يكون له ولد ولكن العلماء اجازوا خلاف هذا الاصل فكنوا من ليس له ولد لحديث عائشة يا نبي الله كل صواحباتي لهن كنية وليس لي كنية فقال تكني بابن اختك عبد الله فكانت تكنى به واذا كني بالولد فالاولى بالاكبر لقوله صلى الله عليه وسلم وللسن حق انتهى * قوله باب اوام * زاد بعضهم او ابن او بنت كابن حنبل وبنت وهب في اعلام الاشخاص وابن داية للغراب وبنت طبق لنوع من الحيات في اعلام الاجناس * قوله والا فان اشعر برفعة المسمى او بضعته * اي اشعارا قويا بحيث يقصد به في العادة مدح اوذم ولذا قال الرضي وهو ما يقصد به مدح اوذم واشعار اللقب بالرفعة او الضعة انما هومن جهة ان له مفهوما آخر يلاحظ في الجملة ويلتفت الذهن اليه وان لم يكن مقصودا عند الاطلاق بل المقصود هو المعنى العلمي وهو الذات التي وضع لها حتى لولم يكن للعلم مفهوم آخر غير علمي لم يتصور فيه اشعار فاندفع ما يرد على ظاهر التعريف من انه اذا اشتهر زيد بصفة كمال كما اشتهر حاتم بالجود فان الاسم يشعر بذلك الكمال فيلزم ان يكون لقبا والتزامه بعيد نعم اذا سمي بزيد شخص آخر بعد ذلك الاشتهار لا مانع من كونه لقبا وبهذا يعلم وجه التعبير باشعر دون وضع لان العلم انما وضع لتعيين الذات ولا يخفى ان كلا من تعريف الكنية واللقب صادق على نحو ابي الخير وام الشر فيلزم ان يكون بينهما عموم وجهي لاجتماعهما في ذلك وانفراد اللقب في كرز والكنية في ابي بكر ولا مانع من ذلك ويوافقه قول بعضهم والفرق بين الكنية واللقب بالحيثية فاشعار بعض الكنى بالمدح او الذم كابي الفضل وابي جهل لا يضر بقي هنا شيء وهو ان ظاهر كلامهم ان ما اشعر بما ذكر لقب وما صدر بما ذكر كنية وان وضعه الابوان اولا والظاهر ان ما وضع

باب اوام كان كنية كابي بكر وام بكر وابي عمرو وام عمرو والا فان اشعر برفعة المسمى كزين العابدين او بضعته كقفة وبطة وانف الناقة فلقب والا فاسم كزيد وعمرو واذا اجتمع الاسم مع اللقب *

ابتداءً اسم مطلقا ويويك ما حكاه الابي في شرح مسلم من انه لما دخل الشيخ الفقيه المحصل ابو القاسم بن زيتون على الامير ابي عبد الله المستنصر سلطان افريقية فساله عن اسمه فعرفه فقال كيف هذا وقد صح حديث تسموا باسمي ولا تكنوا بكنيتي فقال انا تسميت بكنيته ولم انكن بكنيته واستحسن جوابه بعض اهل عصره من شيوخ شيوخنا وقد يقال ان الفرق بين الاسم وبينهما اعتباري ايضا ويويك قول بعضهم ويدخل في تعريف اللقب نحو محمد واحمد وصالح وعلي اي لاشعارها بالمدح اشعارا قويا قلت وقوله صلى الله عليه وسلم تسموا باسمي ولا تكنوا بكنيتي نص في جواز التسمية باسمه صلى الله عليه وسلم ولا يتناول ذلك التسمية بالحاشر والماحي من اسمائه صلى الله عليه وسلم لان هذه صفات وليست اسماءً وقلنا نص في الجواز لان صيغة افعل في قوله تسموا للاباحة وبه يستدل على ورودها للاباحة ومنع قوم التسمية باسم النبي صلى الله عليه وسلم جملة كني بابي القاسم اوغيره ورووا في ذلك حديثا تسمون اولادكم بمحمد ثم تلعنونهم وكتب عمر الى الكوفة لا تسموا باسم النبي صلى الله عليه وسلم وامر جماعة بالمدينة بتغيير اسماء ابنائهم محمدا حتى ذكرله جماعة ان النبي صلى الله عليه وسلم سماهم بذلك فتركهم والا شبه في فعل عمر هذا انه اعظام لاسمه صلى الله عليه وسلم كما جاء في الحديث تسمونهم بمحمد ثم تلعنونهم وقيل سبب فعل عمر ذلك انه سمع رجلا يقول لابن اخيه محمد بن زيد بن الخطاب فعل الله بك يا محمد وصنع فدعاه وقال لا ارى رسول الله صلى الله عليه وسلم يسب بك والله لا تدعى به ابدا وسماه عبد الرحمان وبعبد الرحمان كان يعرف ولا حجة لهم في شيء من ذلك اما الحديث فهو غير معروف وعلى تسليمه فالنهي عن لعن من اسمه محمد لا على التسمية به وقد وردت

احاديث كثيرة تدل على الترغيب في التسمية بمحمد كقوله ما ضر احدكم ان يكون في بيته محمد ومحمدان وكقوله ما اجتمع قوم على مشورة فيهم رجل اسمه محمد فلم يدخلوه فيها الّا لم يبارك لهم فيها واما ما روي عن عمر فسببه ما ذكر من قضية ابن اخيه وفي العتبية واهل مكة يتحدثون ما من بيت فيه اسم محمد الّا راوا خيرا او رزقوه وقوله ولا تكنوا بكنيتي قال القاضي عياض قصر مالك وجماعة النهي على زمنه صلى الله عليه وسلم لما روي ان المنافقين المستهزءين كانوا يفعلونه ينادون يا ابا القاسم فاذا التفت قالوا لا نعنيك قالوا واما بعد زمنه صلى الله عليه وسلم فيجوز وقد تكنى بذلك جماعة من السلف منهم محمد بن ابي بكر كان يكنى ابا القاسم وعلى هذا فلا يتوجه اعتراض المستنصر على الشيخ ابي القاسم ولا يحتاج الى الجواب المذكور ونظير ما وقع للشيخ المذكور مع المستنصر ما حكاه القاضي عياض في المدارك في ترجمة الحارث بن مسكين من ان رجلا تقدم للخصومة عنده فناداه رجل باسمه يا اسرافيل فقال له الحارث لم سميت بذلك وقد قال صلى الله عليه وسلم لا تسموا باسماء الملائكة فقال له الرجل لم تسمى مالك بن انس بمالك والله يقول ونادوا يا مالك ثم قال الرجل لقد تسمى ناس باسماء الشياطين فما عيب عليهم يعني ان الحارث يقال انه اسم ابليس * قوله وجب في الافصح تقديم الاسم وتاخير اللقب * وذلك لان اللقب في الغالب منقول من اسم غير انسان فلو قدم لاوهم ارادة مسماه الاول وذلك مامون بتاخيره ومقتضى هذا التعليل وجوب تاخيره عن الكنية ايضا لجريانه فيها وانه اذا انتفى ذلك الايهام لاشتهار المسمى باللقب جاز تقديمه وهو كذلك كقوله تعالى انما المسيح عيسى ابن مريم وقول الشاطبي وقالون عيسى ولا حاجة الى دعوى الضرورة وهذا ظاهر بالنسبة للتعليل المذكور واما

وجب في الافصح تقديم الاسم وتاخير اللقب ثم ان كانا مضافين كعبد الله زين العابدين او كان الاول مفردا والثاني مضافا كزيد زين العابدين او كان الامر بالعكس كعبد الله قفة *

وجب كون الثاني تابعا للاول في اعرابه اما على انه بدل منه او عطف بيان عليه وان كانا مفردين كزيد قفة وسعيد كرز فالكوفيون والزجاج يجيزون فيه وجهين احدهما اتباع اللقب للاسم كما تقدم في بقية الاسمآء والثاني اضافة الاسم الى اللقب وجمهور البصريين يوجبون الاضافة والصحيح الاول والاتباع اقيس من الاضافة والاضافة اكثر *

ص ثم الاشارة وهي ذا للمذكر وذي وذه وتي وته وتا للمونث وذان وتان للمثنى بالالف رفعا وبالياء جرا ونصبا واولا لجمعهما وللبعيد بالكاف مجردة من اللام مطلقا او مقرونة بها الّا في المثنى مطلقا وفي الجمع في لغة من مدّه وفيما تقدمته هاء التنبيه ش الباب الثالث من انواع المعارف اسم الاشارة وينقسم بحسب المشار اليه الى ثلاثة اقسام *

بالنسبة لما علل به بعضهم من ان اللقب في الاصل صفة والصفة لا تقدم على الموصوف فلا يظهر ولو اشتهر المسمى به لان الصفة مطلقا ممتنعة التقديم على الموصوف ومن غير الافصح قوله *

انا ابن مزيقيا عمرو وجدي * ابوه منذر ماء السمـــــاء

وانظر هل يجب تاخير الكنية التي هي من افراد اللقب عنه كابي الخير نظرا الى جهة كونها لقبا اولا يجب نظرا لكونها كنية ولا ترتيب بين الكنية وغيرها ومقتضى تعليل البعض وتقديم المانع على المقتضي اذا اجتمعا وجوب تاخيرها عنه * قوله وجب كون الثاني تابعا للاول * اي في الصور الثلاث وانما امتنعت الاضافة فيها لانها لا تكون الّا بين لفظين مفردين بالفعل او بالتاويل كهذا يوم ينفع الصادقين صدقهم اي نفع ومقتضى كلامه بل صريحه امتناع الاضافة اذا كان الاول مفردا والثاني مركبا والوجه خلافه كما صرح به الرضي حيث قال وان كانا مفردين او اولهما جازت اضافة الاسم الى اللقب لان المضاف اليه يجوز ان يكون مركبا كغلام عبد الله بخلاف المضاف ثم وجوب التبعية بالنسبة للاضافة والا فالقطع جائز كما نصوا على ذلك في البدل والظاهر ان البيان كهو لانه اخوه * قوله اما على انه بدل منه او عطف بيان عليه * قال البهوتي لم يجوزوا فيه ان يكون توكيدا بالمرادف ولا مانع منه وقد يقال لعل المانع من ذلك ان اللقب لما اشعر بالمدح او الذم كان غير مرادف فلم يعربوه توكيدا للاول * قوله كرز * هو في الاصل خرج الراعي ويطلق على اللئيم الحاذق * قوله وجمهور البصريين يوجبون الاضافة * اخذوا ذلك من اقتصار سيبويه على ذكرها واعتذر ابن مالك عنه في شرحه بان الاضافة لما كانت على خلاف الاصل لان الاسم واللقب مدلولهما واحد فيلزم من اضافة احدهما الى الاخر اضافة الشيء الى نفسه فيحتاج الى تاويل

ما يشار به للمفرد وما يشار به للمثنى وما يشار به للجماعة وكل من هذه الثلاثة ينقسم الى مذكر ومونث *

الاول بالمسمى والثاني بالاسم حتى يخلص من اضافة الشيء الى نفسه ولانباع والقطع لا يحوجان الى تاويل ولا يوقعان في مخالفة اصل بين سيبويه استعمال العرب للاضافة اذ لا مستند لها الّا السماع بخلاف الاتباع والقطع فانهما على الاصل فاستغنى سيبويه بالتنبيه عليها عن التنبيه عليهما وتاويل الاول بالمسمى والثاني بالاسم بالنظر للغالب والا فقد يتاولون الاول بالاسم والثاني بالمسمى نحو كتبت سعيد كرز من كل تركيب لا يناسب ايقاع الحكم فيه الّا ذاك وانما اطلق ولم ينظر الى ماذكر لان هذا ناشي عن القرينة وخارج عن قاعدة كل حكم ورد على اسم فهو وارد على مدلوله الّا لقرينة كذا قيل وانظر ما وجه خروجه مع الاستثناء ومقتضى التعبير باقيس ان الاضافة قياسية ومقتضى ما ذكروه في باب الاضافة من انه لا يضاف اسم لما اتحد به معنى وما ورد من ذلك يوول انها سماعية والجمع بينهما صعب * قوله ما يشار به للمفرد * قال البهوتي اقام اللام مقام الى ومثله اني لما انزلت الي من خير فقير وقال الزمخشري عدي فقير باللام على تضمينه معنى سائل وظاهره ان الاشارة لا تتعدى باللام والمراد بالمفرد ما يعم المفرد الحكمي ليدخل فيه ذا الجمع وذا التفريق وذي الجماعة وذي الطائفة * قوله وكل من هذه الثلاثة ينقسم الى مذكر ومونث * اورد عليه ان المفرد مذكر والجماعة مونثة فتقسيمهما الى المذكر والمونث تقسيم الشيء الى نفسه والى مباينه واجيب بان المقسم اليهما ليس هو لفظ المفرد والجماعة بل معناهما اعني الشيء والاشياء ونحو ذلك مما يندرج فيه المذكر والمونث افاده اللقاني فالمشار اليه اما مفرد واما مثنى واما جمع وكل منها اما مذكر واما مونث فهذه ستة اقسام حاصلة من ضرب اثنين في ثلاثة والمخاطب باسم الاشارة فيها ايضا اما مفرد او مثنى او جمع وكل منها اما مذكر واما مونث

فهذه ستة احوال في المخاطب واذا ضربت احوال المشار اليه الستة في احوال المخاطب الستة حصل ستة وثلاثون هذا كله بالنظر الى القسمة العقلية واما بالنظر الى الواقع والخارج فالاقسام خمسة وعشرون لانه يسقط من المشار اليه احد الجمعين لاشتراكهما في لفظ واحد يضرب في ستة المخاطب بستة ومن ستة المخاطب احد المثنيين لذلك يضرب في الخمسة الباقية بعد اسقاط احد الجمعين بخمسة فالباقي خمسة وعشرون حاصلة من ضرب احوال المشار اليه الخمسة في ضرب احوال المخاطب الخمسة والحاصل من ضرب خمسة في خمسة خمسة وعشرون هذا هو الصواب في تقرير هذا المحل واما ما وقع في الحواشي الحنفاوية مما يخالف ذلك وان الاقسام الخارجية اربعة وعشرون وبين ذلك بقوله لانه يسقط من ستة المشار اليه احد الجمعين يضرب في ستة المخاطب ومن ستة المخاطب احد المثنيين يضرب في ستة المشار اليه فجملة الساقط اثنى عشر فهو غلط منشاه اعتبار ضرب احد المثنيين الساقط في ستة احوال المشار اليه والصواب اعتبار ضربه في خمسة اذ هي الباقية بعد اسقاط احد الجمعين ومن هنا يظهر ايضا فساد ما وقع في الحواشي الياسينية من عدلان استشكاله حيث قال لا شك ان الاحوال الخارجية خمسة وعشرون حاصلة من ضرب احوال المشار اليه الخارجية في احوال المخاطب الخارجية وان الاحوال العقلية ستة وثلاثون لكن اذا اسقطت التسميين المتداخلين لزم ان تكون الاقسام الخارجية اربعة وعشرين لانك اذا ضربت الستة في مثلها يحصل ستة وثلاثون يسقط منها اثنان مضروبة في ستة باثني عشر فليتامل ذلك فان هذه طريقة في الحساب فما الموجب لاختلالها قال وقد بحثت مع جماعة من الفضلاء فلم يجيبوا بشيء وغاية ما قال بعضهم ان الاثنين لا تضرب في ستة بل

في خمسة فقلت له يلزم ان تكون الاقسام الخارجية ستة وعشرين انتهى
ووجه الاضمحلال ان الساقط من الاحوال العقلية احد عشر لانا نسقط
منها اثنين واحدا من احوال المشار اليه مضروبا في الستة احوال
المخاطب وواحدا من احوال المخاطب في الخمسة احوال المشار اليه
اذ هي الباقية بعد الاسقاط وبالجملة فانما نعتبر في ضرب الاثنين
الساقطين التفكيك فنضرب احدهما في ستة والاخر في خمسة ولا نعتبر
ضربهما معا في ستة كما هو مبنى الاشكال فتامل افاده الوالد في حواشي
الفاكهي * قوله فالمفرد المذكر * اي ولو بحسب التاويل كقوله *
نبئت نعمى على الهجران عاتبة * سقيا ورعيا لذاك العاتب الزاري
فان المعنى لذاك الشخص او الانسان والغالب في المفرد استعماله في
اللفظ كزيد لا في المعنى كما هنا فان الغالب فيه الواحد قاله اللقاني في
حواشي التوضيح * قوله وهي ذا * قد يشار بها الى اثنين كقوله عز
وجل عوان بين ذلك اي الفارض والبكر والى الجمع كقول لبيد *
ولقد سئمت من الحياة وطولها * وسوال هذا الناس كيف لبيد
والى كل واحد مما ذكر كهذا على القول بان كلا منهما باق على اصله
ومذهب البصريين ان الفه اصلية اعني منقلبة عن اصل وهو عين الكلمة
ولامه ياء محذوفة اعتباطا وهل العين المنقلبة الفا واو او ياء اختلف فيه
البصريون فهو عندهم ثلاثي الاصول قالوا لتصغيره على ذيا باعادة اللام
وقد يعارض بانك اذا سميت به قلت ذاء فتزيد الفا اخرى ثم تقلبها
همزة كما تقول لاء اذا سميت بلا وهذا حكم الاسماء التي لا ثالث لها
وضعا اذا كان ثانيها الفا وسمي بها فلو كانت ثلاثية لقيل ذاي اذا
سمي به ردا الى اصله وذهب الكوفيون الى ان الف ذا زائدة لقولهم
ذان وذين في التثنية فالالف والنون للتثنية فلم يبق إلّا الذال ورد بان

فالمفرد المذكر لفظة واحدة وهي ذا *

والمفردة المونثة عشرة الفاظ خمسة مبدوة بالذال وهي ذي وذه بالاشباع وذه بالكسر وذه بالاسكان وذات وهي اغربها وانما المشهور استعمال ذات بمعنى صاحبة كقولك ذات جمال او بمعنى التي في لغة بعض طي حكى الفراء بالفضل ذو فضلكم الله به

وبالكرامة ذات اكرامكم الله به اي التي اكرمكم الله بها فلها حينئذ ثلاث استعمالات وخمسة مبدوة بالتآء *

قوله وبالاختلاس لعل النسخة التي كتب عليها المحشي كذلك عوض وبالكسر على مقتضى النسخ التي بايدينا والكل صحيح والله اعلم *

الالف حذفت لالتقاء الساكنين ولذلك شددت النون عوضا عنها * قوله وللمفردة المونثة عشرة الفاظ * قال الدنوشري انما كان للمذكر واحد وللمونث عشرة لان افراد المونث اكثر من افراد المذكر فناسب ان يدل على الاكثر بالالفاظ الكثيرة وفيه نظر فليتامل اه ويجاب عن النظر الذي لم يبين وجهه وكانه لظهوره عنده وهو عدم تسليم ان افراد المونث اكثر بانه قد ورد في السنة ما يويد ذلك من قوله صلى الله عليه وسلم اكثر اهل النار النسآء ونحوه قاله يس في حواشي التصريح وقد يقال لا يلزم من كونهن اكثر اهل النار كونهن اكثر من الرجال وقد يشار للمونث بلفظ المذكر كقوله تعلى فلما رءا الشمس بازغة قال هذا ربي وقال ابو حيان اشار بلفظ المذكر لانه حكى قول ابراهيم ولم يكن فرق في لسانه بين المذكر والمونث لان ما عدا لغة العرب من اللغات المذكر والمونث فيها سواء قال وهذا احسن ما يعتذر به عن التذكير في الاية * قوله وذه * بقلب يآء ذي هآء وقفا لانها للتانيث بمنزلة التآء في فاطمة وعلامة التانيث حقها ان تنقلب في الوقف هآء ثم اجري الوصل مجراه كذا في الحواشي الياسينية وفيه ان الدال على التانيث بجموع الاسم لا اليآء وحدها فليست بمنزلة تآء فاطمة ويمكن ان يجاب بان مراده بكون اليآء للتانيث انها للتانيث في الجملة كما في قولك قومي لا في خصوصية ذي كذا قيل وفيه بحث فتامله * قوله وبالاختلاس * اي بالكسرة من غير صلة والمراد به عدم الاشباع * قوله وذات * اسم الاشارة ذا والتآء للتانيث كالتآء في امراة ونحوه مما فيه تآء الفرق وليس بصفة وهي مبنية على الضم وقال في حواشي التسهيل هي في بعض النسخ مضبوطة بكسر التآء ولست على يقين من ذلك فان صح فتكون حركة التقآء الساكنين اه * قوله اي التي اكرمكم الله بها *

اشار به الى ان به اصلها بها فنقلت حركة الهآء الى البآء فسكنت وحذفت الالف لالتقآء الساكنين والى ذلك اشار بعضهم ملغزا حيث قال *

نحاة هذا العصر هل مسعد * يفيدنا اظهار ذا المضمر
حرف به الكسر غدا مضمرا * بفتح نقل جآء عن مضمر

* قوله وهي تي * بتآء مكسورة مقلوبة عن ذال ذي فيآء ساكنة ففيه الجمع بين بدلين التآء واليآء لانها مبدلة من الف ذا * قوله كقوله تعلى ربنا ارنا الذين اضلانا * التمثيل به لوقوع ذين منصوبة سبق قلم اذ الاية الكريمة غير مشتملة على ذلك وانما اشتملت على وقوع الذين منصوبة باليآء وهي من الاسمآء الموصولة * قوله وبنوا تميم يقولون اولى بالقصر * قال ابن يعيش في شرح المفصل المقصور والممدود ضربان من ضروب الاسمآء المتمكنة اذ الافعال والحروف لا يقال فيهما ممدود ولا مقصور وكذا الاسمآء الغير المتمكنة نحو ما وذا لا يقال فيها مقصور وممدود لعدم التمكن وشبه الحرف فاما قولهم في هولا وهولاء مقصور وممدود فتسمح في العبارة كانه لما تقابل اللفظان فيهما قالوا مقصور وممدود مع ما في اسمآء الاشارة من شبه الظاهر من جهة وضعها والوصف بها وتصغيرها اه * قوله ثم المشار اليه اما ان يكون قريبا او بعيدا * ما اقتضاه كلامه من ان للمشار اليه مرتبتين قربى وبعدى لا غير هو الصحيح والظاهر من كلام المتقدمين قال في شرح التسهيل ويدل على صحته خمسة وجوه احدها ان النحويين مجمعون على ان المنادى ليس له إلّا مرتبتان مرتبة للقرب تستعمل فيها الهمزة ومرتبة للبعد وما هو في حكمه تستعمل فيها بقية الحروف والمشار اليه شبيه بالمنادى فلنقتصر فيه على مرتبتين الحاقا للنظير بالنظير الثاني ان المرجوع اليه في مثل هذا النقل

وهي تي وته بالكسر وته بالاشباع وته بالاسكان وتا ولتثنية المذكر ذان بالالف رفعا كقوله تعلى فذانك برهانان وذين باليآء جرا ونصبا كقوله تعلى ربنا ارنا الذين اضلانا ولتثنية المونث تان بالالف رفعا كقولك جآءتني هاتان وتين باليآء جرا ونصبا كقوله تعلى احدى ابنتي هاتين ولجمع المذكر والمونث اولاء قال الله تعلى اولئك هم المفلحون وقال تعلى هولاء بناتي وبنوا تميم يقولون اولا بالقصر وقد اشرت الى هذه اللغة بماذكرته بعد من ان اللام لا تلحقه في لغة من مده ثم المشار اليه اما ان يكون قريبا او بعيدا فان كان قريبا جيء باسم الاشارة مجردا من الكاف وجوبا ومقرونا بها التنبيه جوازا تقول جآءني هذا وجآءني ذا ويعلم ان هآء التنبيه تلحق اسم الاشارة بماذكرته بعد من انها اذا لحقته لم تلحقه لام البعد وان كان بعيدا وجب

اقترانه بالكاف اما مجردة من اللام نحو ذاك او مقرونة بها نحو ذلك وتمتنع اللام في ثلاث مسائل احداها المثنى تقول ذانك وتانك ولا يقال ذانلك ولا تانلك الثانية الجمع في لغة من مده تقول اولئك ولا يجوز اولئلك ومن قصره قال اولالك والثالثة اذا تقدمت عليها هاء التنبيه تقول هاذاك *

لا العقل وقد روى الفراء ان بني تميم يقولون ذاك وتيك بلا لام حيث يقول الحجازيون ذلك وتلك باللام وان الحجازيين ليس من لغتهم استعمال الكاف بلا لام وان التميميين ليس من لغتهم استعمال الكاف مع اللام فلزم من هذا ان اسم الاشارة على اللغتين ليس له الّا مرتبتان احداهما للقرب والاخرى لادنى البعد واقصاه الثالث ان القرءان العزيز ليس فيه اشارة الّا بجرد من اللام والكاف او مصاحب لهما معا اعني غير المثنى والمجموع فلو كانت الاشارة الى المتوسط بكاف لا لام معها لكان القرءان العزيز غير جامع لوجوه الاشارة وهذا مردود بقوله تعلى وانزلنا عليك الكتاب تبيانا لكل شيء قلت توهمه ان القرءان لا يخلو من وجوه التراكيب العربية والا لكان مناقضا لقوله تعلى ما فرطنا في الكتاب من شيء وقوله تعلى تبيانا لكل شيء توهم ساقط فتامله الرابع ان التعبير بذلك عن مضمون كلام على اثر انقضائه شائع في القرءان وغيره ولا واسطة بين النطقين كقوله تعلى ذلك ما كنا نبغ ذلك ليعلم اني لم اخنه ذلك تاويل ما لم تسطع عليه صبرا ذلك حكم الله الخامس انه لو كان مراتب الاشارة ثلاثا لم تات التثنية والجمع بلفظين لان في ذلك رجوعا على سبيل الافراد وفي اكتفائهم بقولهم هذان وذانك وهولاء واولائك دليل على ان ذاك وذلك مستويان وان ليس للاشارة الّا مرتبتان ولا التفات الى قول من قال ان تشديد نون ذانك دليل على البعد وتخفيفها دليل على القرب لانه قد سبق الاعلام بان التشديد عوض مما حذف من الواحد لانه يستعمل في التجريد من الكاف كما يستعمل مع التلبس بها وكذلك لا يلتفت الى قول من زعم ان اولالك للبعد دون اولائك لقلة اولالك وكثرة الحاجة الى جمع ذلك ولانه يلزم خلو القرءان من اشارة الى جماعة بعداء وذلك باطل لمواضع كثيرة في القرءان

ثبت ما اردنا والحمد لله اه كلامه * قوله ولا يجوز هذالك * كراهة كثرة الزوائد وقيل لانه يتوهم في نحو هذالك انه كلمتان اسم الاشارة وجار ومجرور وفيه نظر لان هذا التوهم موجود حتى مع تجرده منها وقيل لان هاء التنبيه تدل على قرب المشار اليه واللام تدل على بعده وهما متنافيان ورد بجواز اجتماعها مع الكاف وهي للبعد او التوسط قال بعضهم وانظر ما الفرق بين ها التي للتنبيه والا التي له فمنعوا ان تجامع اللام ها وجوزوا ان تجامع الا مع ان كلا منهما للتنبيه فمن اجتماعها مع الا قوله تعلى الا ذلك هو الخسران المبين والفرق بان في اجتماعها مع ها كثرة الزوائد في كلمة واحدة بخلافه مع الا اذ هي منفصلة غير ظاهر بل الفرق ان في اجتماع اللام مع هآء التنبيه تنافيا كما بينا بخلافها مع الا لعدم دلالتها على القرب كذا قاله بعض اه * قوله وهي المفتقرة * اي المحتاجة دائما كما هو المتبادر من ذكر الافتقار فخرجت النكرة الموصوفة بجملة لان افتقارها اليها ليس بدائم انما هو حال الاتصاف بها فقط كذا في الحواشي الياسينية واعترض بان النكرة الموصوفة بجملة لا يصدق عليها انها مفتقرة الى صلة فهي خارجة بقيد الى صلة ولا حاجة الى دعوى خروجها بما يتبادر من ذكر الافتقار واجيب بان المراد بالصلة اللغوية لا الاصطلاحية والا لزم الدور اذ العلم بالصلة متاخر عن العلم بالموصول والعلم بالموصول متاخر عن العلم بالصلة لانها جزء من تعريفه وبهذا يندفع ما قيل ان الصلة عبارة عن مجموع الامرين الجملة والعائد وكلامه يقتضي ان العائد خارج عنه وفيه انه لو كان المراد بالصلة الصلة اللغوية اعني ما كان من تمام الشيء ومتعلقاته لكان التعريف غير مانع لانتقاضه بالمبتدا اذا كان خبره جملة وان العائد شرط في الصلة لا ركن منها كما هو مقتضى قوله بعد وشرطها ان تكون مشتملة على ضمير الخ والشرط خارج

ولا يجوز هذالك *

ص ثم الموصول وهو الذي والتي واللذان واللتان بالالف رفعا وبالياء جرا ونصبا ولجمع المذكر الذين بالياء مطلقا والالى ولجمع المونث اللاءي واللاتي وبمعنى الجميع من وما واي وال في وصف صريح لغير تفضيل كالضارب والمضروب وذو في لغة طي وذا بعد ما او من الاستفهاميتين وصلة ال الوصف وصلة غيرها اما جملة خبرية ذات ضمير طابق الموصول يسمى عائدا وقد يحذف نحو ايهم اشد وما عملت ايديهم فاقض ما انت قاض ويشرب مما تشربون او ظرف او مجرور تامان متعلقان باستقر محذوفا *

ش الباب الرابع من انواع المعارف الاسماء الموصولة وهي المفتقرة الى صلة وعائد وهي على ضربين خاصة ومشتركة فالخاصة الذي للمذكر والتي للمونث *

واللذان لتثنية المذكر واللتان لتثنية المونث ويستعملان بالالف رفعا وبالياء جرا ونصبا والالى لجمع المذكر وكذلك الذين وهو بالياء في احواله كلها وهذيل وعقيل يقولون الذون رفعا والذين جرا ونصبا واللات واللاي لجمع المونث ولك فيهما اثبات الياء وتركها والمشتركة ما ومن واي وال وذو وذا فهذه الستة تطلق على المفرد والمثنى والمجموع المذكر من ذلك كله والمونث تقول في من يعجبني من جاءك ومن جاءتك ومن جاءاك ومن جاءتاك ومن جاؤك ومن جئنك وتقول في ما لمن قال اشتريت حمارا او اتانا او حمارين او اتانين او حمرا او اتنا اعجبني ما اشتريته وما اشتريتها وما اشتريتهما وما اشتريتهم وما اشتريتهن وكذلك تفعل في الباقي وانما تكون ال موصولة بشرط ان تكون داخلة على وصف صريح لغير تفضيل وهو ثلاثة *

عن الماهية فالصلة انما هي الجملة على انا لو سلمنا انها عبارة عن مجموع الامرين فلا نسلم الاقتضاء اذ عطف العائد على الصلة من قبيل عطف الجزء على الكل وخرج بقوله وعائد اي او ما يقوم مقامه نحو اذ واذا مما يفتقر دائما الى جملة ولكن لا يفتقر الى عائد * قوله واللذان لتثنية المذكر واللتان لتثنية المونث * قال في شرح الكافية وكان مقتضى الاصل ان يقال الذيان والتيان وذيان وتيان يعني في تثنية ذا وتا كما يقال شجيان وفتيان إلّا ان ياء الذي والتي والف ذا وتا لما لم يكن لهما حظ في الحركة شبهتا عند ملاقات الف التثنية بالف المقصور اذا لقي الف الندبة فوافقاها في الحذف فكما يقال في الندبة وا موساه لا واموسياه قيل هنا الذان وذان لا الذيان وذيان وايضا فحذف الف المقصور المثنى اولى من قلبه لان في حذفه تخلصا من تصحيح حرف علة متحرك بعد فتحة لكن عدل الى القلب لئلا يلتبس مثنى بمفرد حال الاضافة واسم الاشارة لا يضاف فعومل بالحذف وحمل عليه الذي والتي لشبه يائهما في لزوم المد بالالف ولانهما لا يضافان اه كلامه وفي المجلس الثالث والسبعين من امالي ابن الشجري ما نصه وانما حذفوا ياء الذي فلم يقولوا الذيان وقالوا في الشجي ونحوه الشجيان للفرق بين المعرف وغير المعرف وكذلك حذفوا الف ذا فقالوا ذان وقلبوا الف المعرف فقالوا عصوان لما ذكرنا من الفرق * قوله اواتانا * الاتان الانثى من الحمير ويقال اتان واتانة والفصيح الاكثر حذف التاء ويجمع على اتن فعل واتن واتن ومآتوناء ويصغر على اتين واتينة وقد نظم جميع ذلك الدنوشري فقال *

انثى الحمير سميت اتانا * بغير تاء وبتا اتانه
والاكثر الفصيح حذف التاء * وجمعه اتن بلا مراء

واثن واثن والرابـــع * بوزن مفعولاء وزن شائـع
تصغيرها اثين بغير تــنـــا * وان تشا اثينة كذا اتى

* قوله اسم الفاعل الخ * اي المراد بهما الحدوث فان اريد بهمـا الثبوت كالمومن والصايغ كانت ال الداخلة عليهما حرف تعريف كما في المطول وقال ان كلام صاحبي الكشاف والمفتاح يفصح عنه في غير ما موضع ولا حاجة الى التقييد بهذا القيد لانهمـا عند ارادة الثبوت بهما يخرجان عن كونهما اسمي فاعل ومفعول ويصيران صفة مشبهـة فيجري في ال الداخلة عليهما ما جرا في ال الداخلة على الصفة المشبهة من الخلاف وانما لم تكن صلة الالف واللام الّا اسم فاعل او مفعول لانهم لما راوها موافقة للالف واللام الحرفية في نحو الرجل لفظا ومعنى اما لفظا فواضح واما معنى فلانها للتعريف مثل اللام الحرفية فلما وافقتهـا قصدوا ان لا تدخل الّا على المفرد للمشابهة المذكورة هكذا قال ابن الحاجب وفيه نظر لان الحرفية معرفة لما تدخل عليه من الاسم والاسمية موصولة معرفة بصلتها الداخلية هي عليها باعتبار ما فيها من العهد كما هو الصحيح في تعريف الموصول فاين احدهمـا من الاخر بحسب المعنى افاده الدماميني * قوله والصفة المشبهة * مثله في التوضيح ورده في المغني فقال وليس بشيء لان الصفة المشبهة للثبوت فلا توول بالفعل ولهذا كانت ال الداخلة على اسم التفضيل ليست موصولة باتفاق * قوله وقصيدة تاتي الملوك الخ * القصيدة ماخوذة من القصد لان الشاعر يقصد تجويدها والتاء على ما في نظائره من الوجهين او من القصيد وهو المخ السمين الذي يتقصد اي يتكسر اذ خرج من قصبته لسمنه فسموه بها كما يستعار السمين للكلام الجزل الفصيح والغث للردي منه والتاء للوحدة وقيل القصيدة من قصدت الكلام اي اقتطعته اه افاده الفناري

اسم الفاعل كالضارب واسم المفعول كالمضروب والصفة المشبهة كالحسن فان دخلت على اسم جامد كالرجل او على وصف يشبه الاسماء الجامدة كالصاحب او على وصف التفضيل كالافضل والاعلم فهي حرف تعريف وانما تكون ذو موصولة في لغة طي خاصة تقول جاءني ذو قام وسمع من كلامهم لا وذو في السماء عرشه قال الشاعر *

فان الماء ماء ابي وجدي
وبيري ذو حفرت وذو طويت

وانما تكون ذا موصولة بشرط ان يتقدمها ما الاستفهامية نحو ماذا انزل ربكم او من الاستفهامية نحو قوله *

وقصيدة تاتي الملوك غريبة
قد قلتها ليقال من ذا قالها

اي ما الذي انزل ربكم ومن الذي قالها فان لم يدخل عليها شيء من ذلك فهي اسم اشارة ولا يجوز ان تكون موصولة خلافا للكوفيين واستدلوا بقوله *

* نجوت وهذا تحملين طليق * قالوا هذا موصول مبتدا وتحملين صلته والعائد محذوف وطليق خبره والتقدير والذي تحملينه طليق وهذا لا دليل فيه لجواز ان يكون ذا للاشارة وهو مبتدا وطليق خبره وتحملين جملة حالية والتقدير وهذا طليق في حالة كونه محمولا لك ودخول حرف * (١٣١) * التنبيه عليها يدل على انها للاشارة لا موصولة فهذا خلاصة القول في تعداد الموصولات خاصها ومشتركها فاما الصلة فهي على ضربين جملة وشبه جملة والجملة على ضربين اسمية وفعلية وشرطها امران احدهما ان تكون خبرية اعني محتملة للصدق والكذب فلا يجوز جاء الذي اضربه ولا جاء الذي بعتكه اذا قصد به الانشاء بخلاف جاء الذي ابوه قائم وجاء الذي ضربته والثاني ان تكون مشتملة على ضمير مطابق للموصول في افراده وتثنيته وجمعه وتذكيره وتانيثه نحو جاء الذي اكرمته وجاءت التي اكرمتها وجاء اللذان اكرمتهما واللتان اكرمتهما والذين اكرمتهم واللاتي اكرمتهن وقد يحذف الضمير سواء كان مرفوعا كقوله تعلى ثم لننزعن من كل شيعة ايهم اشد اي الذي هو اشد او منصوبا نحو وما عملت ايديهم قرا غير حمزة والكساءي وشعبة عملته بالهاء على الاصل وقرا هولاء بحذفها او مخفوضا بالاضافة كقوله تعلى فاقض ما انت قاض اي ما انت قاضيه وقول الشاعر * ستبدي لك الايام ما كنت جاهلا * ويأتيك بالاخبار من لم تزود * اي ما كنت جاهله او مخفوضا بالحرف نحو قوله تعلى

في حواشي المطول * قوله نجوت وهذا تحملين طليق * عجز بيت صدره * عدس ما لعباد عليك امارة * وعدس بفتح العين والدال وسكون السين المهملات قال في الصحاح هو زجر البغل قال ابو مفرج عدس البيت وربما سموا البغل عدس بزجره اه وعليه فعدس في البيت ان كان زجرا للبغل كما هو الظاهر فلا محل له من الاعراب وان كان اسما للبغل فهو منادى حذف منه حرف النداء والاتيان بضمير المونث اما لكون المزجور انثى او على ارادة الدابة فيجوز ان يكون المزجور ذكرا ولكن انث لذلك وعباد هو ابن زياد بن ابي سفيان وكان هذا الشاعر هجاه واكثر من هجوه حتى كتبه على الحيطان فلما ظفر به الزمه بمحوه باظفاره ففسدت انامله ثم اطال سجنه فكلموا فيه معاوية فامر باخراجه فلما خرج قدمت له بغلته ليركبها فنفرت فقال * عدس ما لعباد عليك امارة * والامارة بكسر الهمزة الحكم * قوله وهذا لا دليل فيه لجواز ان يكون ذا للاشارة * قد رد المصنف رحمه الله هذا الاحتمال في حواشي الالفية ونصه هذا لا يمشى لان الطليق المحمول هو راكب البغل فكيف يقول هذا ويشير به الى نفسه وهل لاحد ان يقول هذا قام وهذا كتب ويشير الى نفسه لا اظن احدا يقول ذلك ولا يفوه به وله ان يقول الذي كتب هذا الكتاب عرف ما يكتب ويكون ذلك الكتاب خطه اه وفي شرح الالفية للجلال وقال السراج البلقيني يجوز ان يكون مما حذف فيه الموصول من غير ان يجعل هذا موصولا والتقدير هذا الذي تحملين على حد قوله

فوالله ما نلتم ولا نيل منكم * بمعتدل وفق ولا متقارب

قال ولم ار احدا خرجه على هذا اه ولا يخفى ان المقصود تخريج البيت على مذهب البصريين وحذف الموصول الاسمي وبقاء صلته مذهب الكوفيين والاخفش كما نص على ذلك في مغنيه * قوله احدهما

ويشرب مما تشربون اي منه وقال الشاعر * نصلي للذي صلت قريش ونعبده وان جحد العموم * اي نصلي للذي صلت له قريش وفي هذا الفصل تفاصيل كثيرة لا تليق بهذا المختصر وشبه الجملة ثلاثة اشياء الظرف نحو جاء الذي عندك والجار والمجرور * (١٣٢) * نحو جاء الذي في الدار والصفة الصريحة وذلك في صلة ال وقد تقدم شرحه وشرط الظرف والجار والمجرور ان يكونا تامين فلا يجوز جاء الذي بك ولا جاء الذي امس لنقصانهما وحكى الكسائي نزلنا المنزل الذي البارحة اي الذي نزلناه البارحة وهو شاذ واذا وقع الظرف والجار والمجرور صلة كانا متعلقين بفعل محذوف وجوبا تقديره استقر والضمير الذي كان مستترا في الفعل انتقل منه اليهما *

ص ثم ذو الادات وهي ال عند الخليل وسيبويه لا اللام وحدها خلافا للاخفش وتكون للعهد في نحو زجاجة الزجاجة وجاء القاضي او للجنس كاهلك الناس الدينار والدرهم وجعلنا من الماء كل شيء حيي او لاستغراق افراده نحو خلق الانسان ضعيفا او صفاته نحو زيد الرجل *

ش النوع الخامس من انواع المعارف ذو الادات نحو الفرس والغلام والمشهور بين النحويين ان المعرف ال عند الخليل واللام وحدها عند سيبويه ونقل ابن عصفور الاول عن ابن كيسان والثاني عن بقية النحويين ونقله بعضهم عن الاخفش وزعم ابن مالك انه لا خلاف بين سيبويه والخليل في ان المعرف ال قال وانما الخلاف بينهما في الهمزة الزائدة هي ام اصلية واستدل على ذلك بمواضع اوردها من كلام سيبويه وتلخيص في السياق ثلاثة مذاهب

ان تكون خبرية * قال الرضي وانما وجب في الجملة التي هي صفة او صلة كونها خبرية لانك انما تجيء بالصفة والصلة ليعرف المخاطب الموصوف والموصول المبهمين بما كان المخاطب يعرفه قبل ذكر الموصوف والموصول من اتصافهما بمضمون الصفة والصلة فلا يجوز الا ان تكون الصفة والصلة جملتين متضمنتين للحكم المعلوم للمخاطب حصوله قبل ذكر تلك الجملة وهذه هي الجملة الخبرية واما الانشائية نحو بعت وطلقت وانت حر ونحوه او الطلبية كالامر والنهي والاستفهام والتمني والعرض فلا يعرف حصول مضمونها الا بعد ذكرها اه واما قوله *

واني لراج نظرة قبل التي * لعلي وان شطت نواها ازورها

فالصلة محذوفة والتقدير واني لراج نظرة قبل التي اقول فيها لعلي الخ او جملة ازورها وخبر لعل محذوف قاله المصنف في مغنيه وقال في حواشي الالفية بعد ان ذكر الوجه الثاني واما تقدير القول فلا يذوقه عاقل اه ويستثنى من الخبرية التعجبية بناء على انها منها فلا يوصل بها لانها عرض فيها معنى يناقض الصلة لان التعجب انما يكون فيما خفي سببه ففيه ابهام مناف لما يقصد بالصلة من التبيين والتوضيح * قوله ويشرب مما تشربون اي منه انما قدر العائد مجرورا ولم يقدره منصوبا اي تشربونه قالوا لان ما كان مشروبا لهم لا ينقلب مشروبا لغيرهم وقد يصحح على معنى تشربون جنسه * قوله واستدل على ذلك بمواضع اوردها من كلام سيبويه * قال في شرح التسهيل قد عبر سيبويه عن ادات التعريف بال كما فعل الخليل فانه قال في باب عدة ما يكون عليه الكلام وقد جاء على حرفين ما ليس باسم ولا فعل فذكر ام وهل ولم ولن ومن وما ولا وان وكي وبل وقد واو ويا ومن ثم قال وال يعرف الاسم كقولك القوم والرجل فعبر عنها بال وجعلها من

الحروف الجائية على حرفين كام واخوانها وقال في موضع آخروانما هي حرف بمنزلة قد.ثم قال الا ترى ان الزجل يقول اذا نسي فيذكرولم يرد ان يقطع كلامه الي كما يقول قدي ثم يقول كان وكان وهذا نصه وهو موافق لما روي عن الخليل فلولا إنها نسبها للزيادة في موضع آخر لحكمت بموافقة الخليل مطلقا إلّا ان الخليل يحكم باصالة الهمزة وانها مقطوعة في الاصل كهمزة إم وان واو وسيبويه مع حكمه بزيادتها يعتد بها كاعتداده بهمزة استمع ونحوه بحيث لا يعله رباعيا فيعطى مضارعه من ضم الاول ما يعطى مضارع الرباعي للاعتداد بهمزته وان كانت همزة وصل زائدة فكذا لا يعد لام التعريف اللام وحدها مع القول بان همزتها همزة وصل زائدة اه * قوله والاحتجاج لهذه المذاهب يستدعي تطويلا * احتج للقول الاول بسلامته من وجوه كثيرة مخالفة للاصل وموجبة لعدم النظير احدها تصدير زيادة فيما لا اهلية فيه للزيادة وهو الحرف الثاني وضع كلمة مستحقة للتصدير على حرف واحد ساكن ولا نظير لذلك الثالث افتتاح حرف بهمزة وصل ولا نظير لذلك الرابع لزوم فتح همزة وصل بلا سبب ولا نظير لذلك واحترزت باللزوم ونفي السبب من همزة ايمن في القسم فانها تكسر وتفتح وكسرها هو الاصل وفتحها لئلا ينتقل من كسر الى ضم دون حاجز حصين ولم تضم لئلا تتوالى الامثال المستثقلة فان جعل سبب فتح همزة حرف التعريف طلب التخفيف لاجل كثرة الاستعمال لزم محذور آخر وهو ان التخفيف مصلحة تتعلق باللفظ فلا يترتب الحكم عليها إلّا بشرط السلامة من مفسدة تتعلق بالمعنى كخوف اللبس وهو هنا لازم لان همزة الوصل اذا فتحت التبست بهمزة الاستفهام فيحتاج الناطق بها الى معاملتها بما لا يليق بها من ابدال وتسهيل ليمتاز الاستفهام عن الخبر وذلك يستلزم وقوع البدل حيث لا يقع المبدل

والاحتجاج لهذه المذاهب يستدعي تطويلا لا يليق بهذا الاملاء وتنقسم ال المعرفة ثلاثة اقسام وذلك انها اما لتعريف العهد اولتعريف الجنس او للاستغراق فاما التي لتعريف العهد فتنقسم قسمين *

لانه لان همزة الوصل لا تثبت اذا ابتدي بغيرها فاذا ابدلت او سهلت
بعد همزة الاستفهام وقع بدلها حيث لا تقع هي وذلك ترجيح فرع على
اصل افضى اليه القول بان همزة ال همزة وصل فوجب اطراحه انتهى
الخامس ان المعهود الاستغناء عن همزة الوصل بالحركة المنقولة الى
الساكن نحو ر زيدا والاصل ارء زيدا فنقلت حركة الهمزة الى الراء
واستغني عن همزة الوصل ولم يفعل ذلك بلام التعريف المنقول اليها حركة
الهمزة الا على شذوذ بل يبتدا بالهمزة على المشهور من قراءة ورش في الاخرة
وذلك في مثل ر زيدا لا يجوز اصلا فلو كانت همزة ادات التعريف
همزة وصل زائدة لم يبتدا بها مع النقل كما لا يبتدا بها الفعل المذكور
السادس انه لو كانت همزة ادات التعريف همزة وصل لم تنقطع في
ياالله ولا في قولهم تالله لافعلن بالقطع تعويضا من حرف الجر لان همزة
الوصل لا تنقطع الا في اضطرار وهذا الذي ذكرته قطع في الاختيار مع
ان الهمزة المذكورة كهمزة ام وان ولكن التزم حذفها تخفيفا اذا لم يبدا
بها ولم تل همزة الاستفهام كما التزم اكثر العرب حذف عين المضارع
والامر من رءا وحذف فاء الامر من اخذ واكل وهمزة ام في ويلمة واحتج
للقول الثاني بانه قد قيل مررت بالرجل فتخطى العامل حرف
التعريف فلو كان الاصل ال لكان في تقدير الانفصال وكان يجب ان يقع
قبل الجار كما ان الحرف الذي لا يمتزج بالكلمة كذلك الا ترى انك
تقول هل بزيد مررت ولا تقول بهل زيد مررت فلولا ان حرف
التعريف بمنزلة الزاي من زيد ما تخطا العامل قاله في شرح التسهيل
واحتج للقول الثالث بان التنكير لما كان مدلولا عليه بحرف واحد وهو
التنوين كصه ومه وجب كون التعريف مدلولا عليه بحرف واحد وهو
اللام لان الشيء يحمل على ضده كما يحمل على نظيره وهذا ضعيف جدا

لان الضدين قد يتفقان في العبارة مطلقا كصعب صعوبة فهو صعب وسهل سهولة فهو سهل وقد يختلفان مطلقا كشبع شبعا فهو شبعان وجاع جوعا فهو جايع وقد يتفقان من وجه ويختلفان من وجه كرضي رضى فهو راض وسخط سخطا فهو ساخط والاختلاف اولى بهما ليكون سبيلهما في المعنى واللفظ واحدا وان سلم حمل الشي على ضده فبشرط تعذر حمله على نظيره وقد امكن الحمل عليه فتعين الجنوح اليه ونقول التعريف نظير التانيث في الفرعية فاشتركا في استحقاق علامة والتنكير نظير التذكير في الاصالة فينبغي ان يشتركا في الخلو من علامة فان وضع للتنكير علامة فحقها ان تنقص عن علامة التعريف تنبيها على انه احق بالعلامة لفرعيته واصالة التنكير وذلك موجب لكون علامة التعريف حرفين وهو المطلوب انتهى وتامله فانه لم يلزم منه حمل التعريف على نظيره وايضا فان التعريف طار على التنكير كطرو التثنية على الافراد فسوي بينهما بجعل علامة كل واحد منهما حرفين في حال دون حال وايضا لما كانت من ذات حرفين ومدلولها العموم نحو ما فيها من رجل وكان حرف التعريف نظيرها في العموم فسوي بينهما فكان حرف التعريف حرفين تسوية بين النظيرين

لان العهد اما ذكري اوذهني فالاول نحو قولك اشتريت فرسا ثم بعت الفرس *

* قوله لان العهد اما ذكري اوذهني * قيل علامة ال التي هي للعهد الذكري ان يسد الضمير مسدها ومسد مصحوبها وقد يرد عليه قوله تعلى فلا جناح عليهما ان يصالحا بينهما صلحا والصلح خير فان ال في الصلح دخلت على لفظ تقدم ذكره والضمير يسد مسدها مع مصحوبها اذ يصح ان يقال وهو خير ومع ذلك ليست الاداة فيه عهدية بل للاستغراق ولذا يستدل به على خيرية كل صلح سواء كان بين الزوجين اوغيرهما ويمكن ان يجاب بانا نمنع على هذا التقدير صحة سد الضمير مسدها مع مصحوبها اذ الاصل مطابقة الضمير لمرجعه وقد يورد عليه ايضا قوله

تعلى وليس الذكر كالانثى فان ال في الانثى للعهد الذكري ولا يصح حلول الضمير محلها مع مدخولها اذ يمتنع ان يقال كهي على الفصيح على ما تقرر في محله وجوابه ان امتناع ذلك لخصوصية كون الجار كافا والا فلا مانع من سد الضمير مسده لو جر بغير كاف فقيل مثلها * قوله اي الفرس المذكور * لان النكرة اذا اعيدت معرفة كانت المعرفة عينها بخلاف ما اذا اعيدت نكرة فانها تكون غيرا واما المعرفة فان اعيدت معرفة فكالاول وان اعيدت نكرة فكالثاني على احد قولين حكاهما الشيخ بهاء الدين السبكي قال وهذه القاعدة يكثر ذكرها في كتب الحنفية قال في الهداية من قال سدس مالي لفلان ثم قال في ذلك المجلس او غيره سدس مالي لفلان فله سدس واحد لان السدس ذكر معرفا بالاضافة والمعرفة متى اعيدت يراد بالثاني عين الاول هذا هو المعروف في اللغة وقال في النهاية من كتبهم ايضا فيما لو قال انت طالق نصف تطليقة وربع تطليقة المنكر اذا اعيد منكرا فالثاني غير الاول يعني فيلزمه طلقتان وان قال انت طالق نصف تطليقة وثلثها وسدسها لم تطلق إلّا واحدة للاضافة وفي شرح المنار لحافظ الدين النكرة اذا اعيدت معرفة فالثانية عين الاولى لدلالة العهد ثم قال الشيخ بهاء الدين والظاهر ان هذه القاعدة غير محررة والتحقيق ان يقال ان كان الاسم عاما في الوضعين فانه هو الاول لان من ضرورة العموم الا يكون الثاني غير الاول ضرورة استيفاء عموم الاول للافراد وسواء كانا معرفتين عامتين او نكرتين عامتين لوقوعهما في حيز النفي اما اذا كانا عامين وهما معرفة ونكرة فسياتي وان كان الثاني فقط عاما فالاول داخل فيه ضرورة شمول العام لذلك المفرد سواء كان معرفا او منكرا وسواء كان الاول معرفا بالالف واللام العهدية ام منكرا ويلتحق بهذا القسم في دخول الاول في الثاني اذا كانا عامين

اي الفرس المذكور ولو قلت ثم بعت فرسا لكان فرسا غير الاول قال الله تعلى مثل نوره كمشكاة فيها مصباح المصباح في زجاجة الزجاجة كانها كوكب دري والثاني كقولك جاء القاضي اذا كان بينك وبين مخاطبك عهد في قاض خاص واما التي لتعريف الجنس فكقولك الرجل افضل من المراة اذا لم ترد به رجلا بعينه ولا امراة بعينها وانما اردت ان هذا الجنس من حيث هو افضل من هذا الجنس من حيث هو ولا يصح ان يراد بهذا ان كل واحد من الرجال افضل من كل واحدة من النساء لان الواقع بخلافه وكذلك قولك اهلك الناس الدينار والدرهم وقوله تعلى وجعلنا من الماء كل شيء حي وال هذه هي التي يعبر عنها بالجنسية ويعبر عنها ايضا بالتي لبيان الماهية وبالتي لبيان الحقيقة واما التي للاستغراق فعلى قسمين

والاول نكرة كقوله تعلى لا يملكون لكم رزقا فابتغوا عند الله الرزق اي لا يملكون شيئا من الرزق فابتغوا عند الله كل رزق وكذلك عكسه وان كانا خاصين بان يكونا معرفين بادات عهدية فذلك بحسب القرينة الصارفة الى المعهود فان صرفتهما اليه انصرفا وان صرفت الاول منهما فالظاهر الثاني مثله وان كانا مشتملين على الالف واللام الجنسية فالاول هو الثاني لان الجنس لا يقبل التعدد قال التنوخي في قوله تعلى ان مع العسر يسرا انما كان العسر واحدا لان اللام طبيعية والطبيعية لا ثاني لها يعني ان الجنس كلي والكلي لا يوصف بوحدة ولا تعدد وان كانا نكرتين فالظاهر ان الثاني غير الاول اذ لوكان اياه لكان اعادة النكرة وضعا للظاهر موضع المضمر وهو خلاف الاصل ويحتمل خلافه ولاجل الاحتمالين ورد في حديث الاستسقاء ثم جآء رجل من ذلك الباب فاعاد ذكر الرجل منكرا كما بدا به منكرا مع تردده في انه الاول او غيره كما ورد مصرحا به في الرواية الاخرى حيث قال ثم جآء رجل لا ادري الاول ام غيره وان كانا معرفتين بادات جنسية والثاني هو الاول لان الجنس غير متعدد وان كان الثاني خاصا والاول عاما فهو داخل في الاول ضرورة اشتمال العام على الخاص هذا هو التحقيق في هذه القاعدة الى هنا اه كلامه وقوله وان كانا معرفتين بادات جنسية فالثاني هو الاول تكرار مع قوله اولا وان كانا مشتملين على الالف واللام الجنسية فالاول هو الثاني لا فرق بينهما إلّا باعتبار التعاكس في العبارة * قوله وضابط الثانية ان يصح حلول كل محلها على جهة المجاز * هذا يصدق على الاستغراق العرفي في نحو جمع الامير الصاغة اي صاغة بلده او مملكته فان كل تخلف الادات فيه تجوزا وليست لشمول الخصائص بل لشمول بعض ما يصلح له اللفظ كذا في الحواشي المصرية وتعقبه الشمني في حواشيه بان الاستغراق على قسمين

الاستغراق اما ان يكون باعتبار حقيقة الافراد او باعتبار صفات الافراد فالاول نحو وخلق الانسان ضعيفا اي كل واحد من الانسان ضعيف والثاني نحو قولك انت الرجل اي الرجل الجامع لصفات الرجال المحمودة وضابط الاولى ان يصح حلول كل محلها على جهة الحقيقة فانه لو قيل وخلق كل انسان ضعيفا صح ذلك على جهة الحقيقة وضابط الثانية ان يصح حلول كل محلها على جهة المجاز فانه لو قيل انت كل رجل صح ذلك على جهة المجاز والمبالغة كما قال عليه الصلاة والسلام *

كل الصيد في جوف الفرا *

حقيقي وعرفي فالحقيقي هو ان يراد كل فرد مما يتناوله اللفظ بحسب اللغة والعرفي هو ان يراد كل فرد مما يتناوله اللفظ بحسب متفاهم العرب وعلى هذا لم يخلف كل في الاستغراق العرفي اللام مجازا وانما خلفتها حقيقة ولم سلم فقد صرح ابن سيناء وكثير من المحققين بان الغرض من تفسير الشيء قد يكون تمييزه عن شيء معين فيكتفى بما يفيد الامتياز منه وبان التعريفات الناقصة يجوز ان تكون اعم من المعرف وكتب الادباء مشحونة بذلك اه * قوله كل الصيد في جوف الفرا * الفرا هو الحمار الوحشي قال ابن السيد البطليوسي في شرح اداب الكاتب لابن قتيبة الفرا يمد و يقصر والاشهر القصر وجمعه فراء مثل جبل وجبال قال الشاعر *

بضرب كشاذ الفراء فصوله * وطعن كانزاع المخاض ثبورها

ومن قصر الفرا احتج بقولهم انكحنا الفرا فسترا واصل المثل ان ثلاثة نفر خرجوا متصيدين فاصاب احدهم ارنبا والاخر ضبيا والثالث حمار وحش فاستبشر صاحب الارنب وصاحب الظبي بما نالا وتطا ولا عليه فقال الثالث كل الصيد في جوف الفرا اي هذا الذي رزقت وظفرت به يشتمل على ما عندكما وذلك انه ليس ما يصيده الناس اعظم من حمار الوحش وقد تالف النبي صلى الله عليه وسلم ابا سفيان بهذا القول حين استاذن على النبي صلى الله عليه وسلم فحجب قليلا ثم اذن له فلما دخل قال ما كدت تاذن حتى تاذن لحجارة الجلهمتين فقال النبي صلى الله عليه وسلم يا ابا سفيان انت كما قيل كل الصيد في جوف الفرا يتالفه على الاسلام اه وقوله لحجارة الجلهتيمن في النهاية لابن الاثير قال ابو عبيد انما هو لحجارة الجلهتين والجلهة فم الوادي وقيل جانبه زيدت فيها الميم كما زيدت في زرقم وستهم وابو عبيد يرويه بفتح الجيم والهاء

وقال الشاعـر *

وليس على الله بمستنكـر

ان يجمع العالم في واحد

ص وابدال اللام ميما لغة حميرية

ش لغة حمير ابدال اللام ميما وقد تكلم النبي صلى الله عليه وسلم بلغتهم اذ قال ليس من ام برام صيام في امسفر وعليه قول الشاعر

ذاك خليلي وذو يواصلني

يرمي ورائي بام سهم وبام سلمة

ص والمضاف الى واحد مما ذكر وهو بحسب ما يضاف اليه إلّا المضاف الى الضمير فكالعلم *

ش النوع السادس من المعارف وهو ما اضيف الى واحد من الخمسة المذكورة نحو غلامي وغلام زيد وغلام هذا وغلام الذي في الدار وغلام القاضي ورتبته في التعريف كرتبة ما اضيف اليه فالمضاف الى العلم في رتبة العلم والمضاف الى الاشارة في رتبة الاشارة وكذلك الباقي إلّا المضاف الى الضمير فليس في رتبة المضمر وانما هو في رتبة العلم والدليل على ذلك انك تقول مررت بزيد صاحبك فتصف العلم بالاسم المضاف الى المضمر فلو كان في رتبة المضمر كانت الصفة اعرف من الموصوف وذلك لا يجوز على الاصح عن

وشمر يرويه بضمها قال ولم اسمع الجلهمة إلّا في هذا الحديث اه * قوله وقال الشاعر وليس على الله الخ * روي انه لما بلغ هارون الرشيد كثرة افضال الفضل البرمكي وفرط احسانه في زمانه غار عليه غيرة افضت به الى التنكر له والامر بحبسه فكتب اليه ابو نواس هذه الابيات *

قولا لهارون امام الهدى * عند احتفال المجلس الحاشد
انت على ما بك من قدرة * فلست مثل الفضل بالواجد
وليس على الله بمستنكر * ان يجمع العالم في واحد

فامر هارون الرشيد باطلاقه والبيت ماخوذ من قوله *

اذا غضبت علي بنوا تميم * وجدت الناس كلهم غضابا

إلّا انه غير ظاهر الاخذ لكون المعنى الثاني اشمل اذ الاول مختص ببعض العالم وهو الناس وهذا يشملهم وغيرهم ولقد اذكرني بيت المصنف ما نسبه المقري في النفح لابي الحكم من قوله *

محاسن العالم قد جمعت * في حسنه المستكمل البارع
وليس على الله بمستنكر * ان يجمع العالم في الجامع

* قوله لغة حميرية * نسبها بعض الادباء لتميم وعليه قوله في شخص اسمه معين *

ارا لك وجها ان لعنتك جائزا * وانت بتحقيق الكلام قمين
اذا كان معنى الميم واللام واحدا * براي تميم فالمعين لعين

* قوله باب المبتدا والخبر الخ * هذا شروع في الاحكام التركيبية والتركيب المفيد يرجع الى جملتين اسمية ومنها اسم الفعل مع مرفوعه وفعلية ومنها الندائية وقدم المبتدا لانه اصل المرفوعات لانه باق على ما هو الاصل في المسند اليه من التقدم بخلاف الفاعل ولانه يحكم عليه بكل حكم جامد ومشتق بخلافه لانه لا يحكم عليه إلّا بالمشتق ولانه

لا يزول عن كونه مبتدا وان تاخر والفاعل تزول فاعليته اذا تقدم ولانه عامل ومعمول والفاعل معمول لا غير كذا قيل وفيه نظر لان الفاعل يكون عاملا ومعمولا ايضا كما في نحو قولك جآء الضارب ابوه عمرا وقيل اصلهما الفاعل لانه جزء الجملة الفعلية التي هي اصل الجمل ولان عامله اقوى من عامل المبتدا لانه لفظي كالفاعل ومناسبة العامل مع معموله موجبة لقوة عمله ومن ثم نسخ عامل المبتدا بالعامل اللفظي وقيل كل منهما اصل وتظهر ثمرة الخلاف في نحو زيد جوابا لمن قال من قام فعلى الاول يترجح كونه مبتدا محذوف الخبر وعلى الثاني يترجح كونه فاعلا بفعل محذوف وعلى الثالث يستوي التقديران وجمعهما في باب واحد لتلازمهما غالبا ولاشتراكهما في العامل المعنوي على قول ولاختلاط احوالهما حتى ان بيان وجوب تقديم المبتدا يتكفل ببيان وجوب تاخير الخبر وبالعكس بل وجوب العائد في الخبر الى المبتدا ووجوب تعريف المبتدا حين تعريف الخبر يصح ان يجعل من مسائل ايهما شئت والتسمية بالمبتدا والخبر هي التسمية الشهيرة وسيبويه يقول المبني والمبني عليه والمبتدا ماخوذ من قولك ابتدات الشيء اذا جعلته اولا والخبر من قولهم ارض خبرا اذا كانت سهلا فكانه يسهل عند السامع المعنى المطلوب * قوله المجرد عن العوامل اللفظية * ان قيل التجريد عن العوامل يقتضي سبق وجودها كما ان قولك زيد مجرد عن ثيابه يقتضي سبق وجودها ولم يوجد في المبتدا عامل قط قلنا سلمنا لكن قد ينزل الامكان منزلة الوجود وقوله عن العوامل اي جنسها فيشمل الواحد والمتعدد فلا يرد ان التجرد نفي للوجود من حيث المعنى فيكون التقدير المبتدا اسم لم يوجد فيه كل عامل لفظي ونفي الكل يوجب سلب العموم لا عموم السلب وسلب العموم لا يفيد نفي الحكم عن كل فرد من افراد ما اضيف اليه الكل بل

المجرد عن العوامل اللفظية للاسناد فالاسم جنس يشمل الصريح كزيد في نحو زيد قائم

والموول في نحووان تصوموا في قوله تعلى وان تصوموا خير لكم فانه مبتدا مخبرعنه بخبر وخرج بالمجرد نحو زيد في كان زيد قائما فانه لم يتجرد عن العوامل اللفظية ونحو قولك في العدد واحد اثنان ثلاثة فانهما وان تجردت لكن لا اسناد معهما ودخل تحت قولنا للاسناد ما اذا كان المبتدا مسندا اليه ما بعده نحو زيد قائم وما اذا كان المبتدا مسندا الى ما بعده نحو اقائم الزيدان والخبر هو المسند الذي تتم به مع المبتدا الفائدة فخرج بقولي المسند الفاعل في نحو اقائم الزيدان فانه وان تمت به مع المبتدا الفائدة لكنه مسند اليه لا مسند وبقولي مع المبتدا نحو قام في قولك قام زيد وحكم المبتدا والخبر الرفع *

ص ويقع المبتدا نكرة *

عن جملة الافراد فيصدق عند عدم بعض العوامل ووجود البعض وقوله اللفظية اي المنسوبة الى اللفظ نسبة المفعول الى المصدر ان اريد باللفظ التلفظ او الجزءي الى الكلي ان اريد به الملفوظ قيل المراد بالعامل اللفظي ما يكون موثرا في المعنى لئلا يخرج عنه نحو بحسبك درهم وهذا تقييد بقيد ليس له في الكلام مفيد والاوجه ان يعتبر تعميم التجريد اي المجرد لفظا او معنى بان لا يكون للعامل تاثير في معناه وان اثر في لفظه واورد على التعريف اسم ان ولا النافية للجنس فانه يجوز رفع صفته على المحل فهو مبتدا وليس مجردا واجيب بانه باعتبار رفع الصفة مجرد لان الحرف كالعدم باعتباره ولا يقال ان الصفة المرفوعة محمولة على محل المركب من لا مع اسمها لا على الاسم وحده والمركب مجرد عن العوامل لانا نقول المركب ليس باسم بل حرف مع اسم والمراد بالمجرد المجرد لفظا وتقديرا ليخرج زيد جوابا لمن قال من قام اذا قدر فاعلا فانه وان تجرد لفظا لم يتجرد تقديرا * قوله والموول في نحو وان تصوموا * قد يدعى انه اسم حقيقة فلا يلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز في الحد او يقال النحاة لا يبالون بمثل ذلك * قوله الذي تتم به مع المبتدا الفائدة * اورد عليه انه غير جامع لخروج خبر المبتدا الثاني كقائم في قولك زيد ابوه قائم لانه لا تتم به فائدة مع مبتداه اذ الجملة الواقعة خبرا ليس اسنادها مقصودا لذاته فلا يكون خبرها متمما للفائدة وغير مانع لشموله لنحو يضرب في قولك زيد يضرب ابوه فانه تتم به الفائدة مع مبتداه مع كونه ليس خبرا وانما الخبر الجملة واجيب عن الاول بان المراد المتم الفائدة ولو بحسب الاصل والجملة الواقعة خبرا خبرها في الاصل قبل جعلها خبرا كذلك وعن الثاني بان المراد من غير مدخل لغيره كما هو المتبادر واورد ايضا ان التعريف لا يصدق الّا بالفضلات لان التتميم فرع الحصول

وبعله فالفائدة حصلت بالمسند والمسند اليه وتتميمها اي زيادتهـا
بالفضلات واجيب بان المراد بالمتمم المحصل للفائدة التامة والمراد
بالفائدة ولو بحسب الوضع او التاويل فدخل بالاول النار حارة و بالثاني
شعري شعري اي شعري الآن هو شعري الذي تعرفه * قوله ان عم
اي * بذاته كاسمآء الشروط والاستفهام او بغيره كالنكرة في حيز النفي
والاستفهام الانكاري قيل وسواء كان العموم شموليا او بدليا كما في النكرة
بعد الاستفهام الغير الانكاري ولا يلزم صحة الابتداء بالنكرة المحضة
لان عمومها متوهم بخلاف ما ذكر فانه نص كذا في الحواشي الياسينية
ومقتضى كلام العلامة الدماميني في الحواشي الهندية ان المعتبر في التسويغ
انما هو العموم الشمولي لا البدلي فان المصنف لما ان مثل للنكرة العامة
بغيرها بنحو ما رجل في الدار وهل رجل في الدار واله مع الله قال اما
المثال الاول فلا خفآء في وقوع النكرة فيه في سياق النفي فتكون عامة
لا بذاتها ولكن لضرورة النفي واقتضائه لذلك واما المثال الثالث فالنكرة
فيه ليست واقعة فيه بعد نفي صريح وانما وقعت بعد ما هو في معنى
النفي اذ الهمزة الداخلة عليها للانكار الابطالي فيقتضي انتفآء مدخولها
فيجيء العموم واما ان النكرة في المثال الثاني وهو قولنا هل رجل في
الدار عامة فمنظور فيه لانها في سياق الاثبات وليس دخول الاستفهام
عليها بالذي يوجب كونها عامة اه فان قلت عد هذا المعنى في
مخصصات النكرة التي تسوغ الابتداء بها مشكل اذ العموم ضد الخصوص
فكيف يصح ان يقال حصل بالتعميم تخصيص حتى ساغ الابتداء
قلت هذا انما يرد على من قال ان النكرة لا يبتدا بها إلَّا اذا تخصصت
بوجه ما والمصنف لم يقله وانما عد هذا المعنى في مسوغات الابتداء بالنكرة
فليس وجه التسويغ تخصيص النكرة حتى يرد ما قلت وانما الوجه فيه

ان عم او خص نحو ما رجل في الدار واله مع الله ولعبد مومن خير من مشرك وخمس صلوات كتبهن الله ش الاصل في المبتدا ان يكون معرفة لا نكرة لان النكرة مجهولة غالبا *

والحكم على المجهول لا يفيد ويجوز ان يكون نكرة ان كان عاما او خاصا فالاول كقولك ما رجل في الدار وكقوله تعلى أاله مع الله فالمبتدا فيهما عام لوقوعه في سياق النفي والاستفهام والثاني كقوله تعلى ولعبد مومن خير من مشرك وقوله عليه الصلاة والسلام خمس صلوات كتبهن الله في اليوم والليلة فالمبتدا فيهما خاص لكونه موصوفا في الاية ومضافا في الحديث وقد ذكر النحاة لتسويغ الابتداء صورا انهاها بعض المتاخرين *

ان الاسم النكرة بسبب عمومه ماثل المعرفة من حيث انه يصلح لمتعدد على البدل فساغ الابتداء به * قوله والحكم على المجهول لا يفيد * قال المصنف في الحواشي حق المبتدا ان يكون معلوما لان الحكم على المجهول بعيد على التحصيل وحق الخبر ان يكون مجهولا لان الحكم بالمعلوم سعي في تحصيل الحاصل اه وفيه انه يكفي في عدم تحصيل الحاصل جهل الانتساب ولذا افاد التركيب الذي فيه المبتدا والخبر معرفتان اذا جهل الانتساب فتدبر والانسب ان يقال ان كمال الافادة يتوقف على جهله في نفسه ايضا فاذا كان مجهولا ايضا كانت الافادة اكثر اه * قوله كتبهن الله * اي اوجبهن الله يحتمل انه خبر ويحتمل انه نعت والخبر قوله في اليوم والليلة وهذا اولى من الاول اذ يلزم عليه ان في اليوم متعلق بكتب والكتب وهو الفرض سابق على اليوم اذ هو في ليلة الاسراء قاله اللقاني وقد يقال يجوز على هذا التقدير اي كونه خبرا ان يكون في اليوم خبرا ثانيا فاللزوم ممنوع * قوله لكونه موصوفا في الاية * جرى المصنف في ان المسوغ للابتداء بالنكرة في هذه الاية هو وصفها على ما هو المشهور عند القوم وسلك ابن الحاجب فيها طريقا آخر مدعيا ان الصفة ليست هي المصححة للابتداء بها وانما صححه كون هذه النكرة في معنى العموم واطال رحمه الله في تقرير ذلك بما اثرنا ذكره على طوله لما فيه من الفوائد فقال ليس من قبيل ما المصحح فيه الصفة في التحقيق وانما هو من قبيل ما كانت النكرة في معنى العموم مثل قولهم تمرة خير من جرادة وبيانه ان الصفة انما تكون مصححة في الوضع الذي يقصد باسم الجنس واحد متميز فتجيء الصفة لتحصل لذلك الواحد تخصيصا فتجعله لواحد من الجنس الذي وصف وهو مع ذلك قليل في الاستعمال لبقاء التنكير فيه ورب نكرة من غير صفة اخص من نكرة موصوفة ووجه ضعفه انه اذا صح جسم حي في الدار لحصول

تخصيصه بالصفة فينبغي ان يصح رجل في الدار لانه اخص منه بدرجات. فاما اذا حصل ما ذكرناه من التعميم فقد حصل في معنى التعريف قبل الصفة فضاع اعتبار الصفة وصار موازنا لقولك كل رجل عالم عندنا فانه لا يصح لقائل ان يقول المصحح الصفة اذا التعميم حاصل قبل مجيء الصفة فاغنى عنها وانما جاءت الصفة لمعناها في التخصيص لا لحاجة تصحيح الابتداء والذي يصحح لك ذلك يعني بقاء التنكير في النكرة الموصوفة ان الصفة لا تخرج الموصوف عن مدلوله بل تاتي لتخصيص في الاحاد او في الاجناس وهو على حاله مثاله اذا قلت جاءني رجل ثم قلت عالم فانه يختص مع بقائه لواحد متميز على ما كان عليه واذا قلت جاء الرجال ثم قلت العالمون فانه تخصص مع بقائه عاما في العالمين واذا ثبت ذلك علمت ان التعميم حاصل بغير الصفة واذا كان حاصلا بغير الصفة كان مجيء الصفة وانتفاوها واحدا على ما نقلناه في كل رجل عالم عندنا فان زعم زاعم ان مومنا في قوله تعلى ولعبد مومن خير من مشرك مصحح للابتداء بالنكرة وقدر ذلك بانه لو اسقط لم يستقم ذلك وهذا معنى التصحيح فهو غير مستقيم وجمع بين امرين مختلفين وذلك انا نعني بالتصحيح الذي لولاه لم يصح الابتداء بالنكرة لا الذي لولاه لكان الكلام كاذبا وما نحن فيه من هذا القبيل ولسنا نعني بالمصحح ذلك الا ترى انا نحكم على الكلام بصحة الاعراب ثم نحكم بعد ذلك بكونه صدقا او كذبا كقول القائل العالم قديم فهذا وان كان اعرابه مستقيما إلّا انه كذب كذلك ما نحن فيه فلم يكن هذا المصحح مصححا للابتداء بل مصححا لصدق الكلام حتى لو جعلت الخبر ما يكون صدقا استقام فدل على ان الفساد لم يات إلّا من الكذب ومما يوضح لك ذلك انك لو قلت كل رجل كافر في النار فلو اسقطت كافرا لم يكن

مستقيما من جهة الصدق لا من جهة الابتداء به لانه لو اخبرت عنه
بخبر صدق صح وليس الكذب مفسدا للاعراب ولا ماخوذا عدمه في
صحة التعبير كما تقدم فاذا وضح ذلك كان القول بان هذه الصفة
مصححة الابتداء كالقول بان كافرا في قولك كل رجل كافر في النار
مصحح للابتداء وقد وضح بطلانه ثم اورد سوالا وهو ان ما في الاية ليس
من هذا القبيل بل هو مصحح باعتبار صحة الاخبار لا باعتبار الصدق
الا ترى انك لو اسقطته لم يستقم التعبير به صدقا ولا كذبا فانه يكون
حينئذ من مضمونه عبد خير من عبد وهذا من قبيل آخر والحاصل ان عبدا
في ضمن مشرك في الجملة فاذا اسقطت الصفة وقدر الاخبار عن المبتدا
بعبد وقيل عبد خير من عبد لم يستقم هذا الكلام اذ لا فائدة فيه اصلا
واجاب بان هذا من قبيل آخر كما ذكر السائل ولكنه في الحكم كذلك
يعني ولكن مصحح الاخبار حكمه حكم مصحح الصدق لان الكلام هاهنا
وقع في شروط المفردات فان المبتدا مفرد وليس شرط هذا الجزء في هذا
المحل هذه الصفة وانما جاء الفساد من جهة الاخبار بما لا يستقيم به
الاخبار كما في الكذب وهو مثل قولك كل رجل عالم خير من جاهل
فكما لا يستقيم ان يقال المصحح لهذا المبتدا الصفة لانك لو اسقطتها
لم يستقم الكلام فكذلك ما نحن فيه فكان كالكذب سواء والكلام في
شروط المفردات غير الكلام في جهة التركيب الا ترى انك لا تقول لمن
قال كل رجل خير من جاهل هذا فاسد من جهة ان المبتدا غير موصوف
وانما تقول فاسد من جهة انك اخبرت بما لا يستقيم خبرا ولو قلت
الاول كان فاسدا فانه حينئذ يثبت لك انه يكون مبتدا به من غير صفة
فيفسد القول بان المصحح الصفة فكذلك هاهنا لا فرق فيما نحن فيه
بين ان يكون المصحح للصدق وبين ان يكون لاستقامة الكلام في ان

كل واحد منهما لا يقدح في صحة الابتداء دونه لما قررناه لان الكلام في صحة كونه صدقا وكونه مستقيما ان يخبر عنه بكذا غير الكلام في صحة كونه المبتدا وان لم يكن بد من الخبر فثبت ان مومن من قوله تعلى ولعبد مومن وما كان مثله لا يمكن دعوى ان تكون الصفة فيه مصححة للابتداء بالنكرة والاقتصار على هذا القدر من كلامه ففيه كفاية * قوله الى نيف وثلاثين [illegible] والقاموس وكل ما زاد على العقد فهو نيف حتى يبلغ العقد الثاني وهو مشدد ويخفف وهو واوي العين من ناف ينوف * قوله وذكر بعضهم * هو ابو حيان حيث قال في منظومته *

وكل ما ذكرت في التقسيم * يرجع للتخصيص والتعميم

* قوله فليتامل يحتمل ان يكون مقصوده التوصية على الاعتناء بذلك لما في رجوع كل منها الى ذلك من الخفاء وان يكون مقصوده التنظير فيه لما فيه من التكلف والاول اوفق لجزمه في المتن به * قوله ويقع الخبر جملة * لتضمنها للحكم المطلوب من الخبر كتضمن المفرد اياه وهي ما تضمن اسنادا مفيدا وليس لعوامل الاسماء تسلط على لفظ جزءيها او احدهما ولا فرق في الاسناد بين ان يكون مقصودا لذاته اولا فهي اعم من الكلام عموما مطلقا كذا في الحواشي الحفناوية وقوله وليس لعوامل الاسماء تسلط هو الصواب وما وقع في بعض نسخ ابن قاسم من اسقاط كلمة ليس من التعريف فليس بصواب اذ جملة الخبر من قولك زيد ابوه قائم لا يتاثر لفظها بدخول كان اوظن على ما هي خبر عنه بل يبقى لفظها بحاله ويكون العمل في محلها وقوله اولفظ احدهما مراد به ان يخرج نحو قائم ابوه من زيد قائم ابوه فان دخول كان مثلا يوثر في لفظ الاول فقط ولا يوثر في الثاني فلو اقتصر على قوله لفظهما لدخل هذا

الى نيف وثلاثين موضعا وذكر بعضهم انها كلها ترجع للعموم والخصوص فليتامل ذلك *

ص والخبر جملة لها رابط كزيد ابوه قائم ولباس التقوى ذلك خير والقارعة ما القارعة والحاقة ما الحاقة وزيد نعم الرجل الا في نحو قل هو الله احد *

ش اي ويقع الخبر جملة *

مرتبطة بالمبتدا برابط من روابط اربع احدها الضمير وهو الاصل في الربط كقولك زيد ابوه قائم فزيد مبتدا اول وابوه مبتدا ثان والهاء مضاف اليه وقائم خبر المبتدا الثاني والمبتدا الثاني وخبره خبر المبتدا الاول والرابط بينهما الضمير الثاني الاشارة كقوله تعلى ولباس التقوى ذلك خير فلباس مبتدا والتقوى مضاف اليه وذلك مبتدا ثان وخير خبر المبتدا الثاني والمبتدا الثاني وخبره خبر المبتدا الاول والرابط بينهما الاشارة الثالث اعادة المبتدا بلفظه نحو الحاقة ما الحاقة فالحاقة مبتدا اول وما مبتدا ثان والحاقة خبره والمبتدا الثاني وخبره خبر المبتدا الاول والرابط بينهما اعادة المبتدا بلفظه الرابع العموم نحو زيد نعم الرجل فزيد مبتدا ونعم الرجل جملة فعلية خبره والرابط بينهما العموم وذلك لان ال في الرجل للعموم وزيد فرد من افراده فدخل في العموم فحصل الربط وهذا كله اذا لم تكن الجملة نفس المبتدا في المعنى فان كانت كذلك لم تحتج الى رابط كقوله

في حد الجملة لانه اذا لم يتسلط العامل على الثاني صدق عليه انه لم يتسلط عليهما ولا يخفى فساد هذا التعريف لانه يلزم عليه ان لا يكون ابوه قائم من قولنا زيد ابوه قائم جملة لان لعوامل الاسماء تسلطا على لفظ جزءيها نحو زيد ظننت اباه قائما وعلى لفظ احدهما نحو زيد كان ابوه قائما وزيد ان اباه قائم باعتبار نقله من الرفع الى النصب * قوله مرتبطة بالمبتدا برابط من روابط اربع الخ * انما احتاجت الجملة اليه لانها في الاصل كلام مستقل فاذا قصد جعلها جزء الكلام فلابد من رابط يربطها بالجزء الاخر وانما جعل رابط الجملة الواقعة خبرا بما هي خبر عنه اكثر من رابط جملة الصلة بالموصول وكذا من رابط جملة الصفة والحال لكثرة الاخبار بالجملة دونها والشيء اذا كثر في الكلام ناسب ان ياتي على انحاء مختلفة * قوله وهو الاصل في الربط * لانه موضوع لمثل هذا الغرض ولانه يربط مذكورا ومحذوفا بخلاف غيره فلا يربط به الا مذكورا لان وضع الظاهر موضع المضمر لنكتة تفوت مع الحذف وحذف اللام لا ينساق معه الذهن الا الى الضمير * قوله وذلك لان ال في الرجل للعموم وزيد فرد من افراده فدخل في العموم فحصل الربط * المتبادر من كونها للعموم انها للاستغراق وهذا كما قال ابن الحاجب غلط لانا نقطع ان المتكلم بقوله نعم العبد صهيب لم يقصد مدح جميع من في العالم وانما قصد ما يطابق هذا الفاعل المذكور قلت ويمكن ان يراد بالعموم الجنس ففي اللباب ان خبر المبتدا اذا كان جملة تشتمل على جنس يندرج هو فيه لم تحتج الى ضمير نحو زيد نعم الرجل قال صاحب العباب فان اللام في الرجل لما كان للجنس كما قيل وان لم يكن على سبيل الاستغراق والجنس مشتمل على كل افراده كان الرجل مشتملا على زيد فجرى اشتماله عليه مجرى الذكر اللفظي اه * قوله فان كانت كذلك لم تحتج الى رابط *

تعلى قل هو الله احد فهو مبتدا والله احد مبتدا وخبر والجملة خبر المبتدا الاول وهي مرتبطة به لانها نفسه في المعنى لانه بمعنى الشان والجملة هي نفس الشان وكقوله عليه الصلاة والسلام افضل ما قلته انا والنبيئون من قبلي لا اله الا الله ص وظرفا منصوبا نحو والركب اسفل منكم وجارا ومجرورا كالحمد لله رب العالمين وتعلقهما بمستقر او استقر محذوفين *

قال البهوتي الجملة ان كانت نفس المبتدا في المعنى لم تحتج الى رابط وقد جعلوا من ذلك الجملة الواقعة خبرا عن ضمير الشان كقوله عز من قائل قل هو الله احد على احد الاقوال فيه ومعلوم انه ليس المراد بها اللفظ لكن فيها اشكال لانه ان جعل الخبر مجموع معنى الجملة المركب ففيه ان الظاهر ان ذلك المجموع ليس هو الشان وانما الشان مضمون الجملة الذي هو مفرد مثلا الظاهر في المثال انه ليس الشان مجموع معنى الله ومعنى احد والنسبة بل الوحدانية وان جعل الخبر مضمون الجملة الذي هو مفرد فكل جملة كذلك لان الخبر لا بد من اتحاده مع المبتدا بحسب الذات ولا يتحد به كذلك الا مضمون الجملة الذي هو مفرد فكيف تتجه ملك التفرقة اه وقد يقال قوله فكل جملة كذلك الخ ما ذكر غير ظاهر لان مضمون الجملة في قولك زيد ابوه قائم مثلا قيام الاب ولم يتحد بالذات مع زيد فالتفرقة متجهة تامل وقوله لم تحتج الى رابط قال الدنوشري يفهم منه ان الرابط اذا وجد لا يضر وهو كذلك ولو قال فلا يكون لها رابط لكان صوابا وقوله على احد الاقوال فيه من جملة الاقوال في اعرابه ان هو مبتدا والله خبره واحد خبر ثاني او بدل من الله بناء على حسن ابدال النكرة الغير الموصوفة من المعرفة اذا استفيد منها ما لم يستفد من المبدل منه كما ذكره الرضي والاحدية اما بحسب الوصف بمعنى انه واحد في وصفه مثل الوجوب واستحقاق العبادة ونظائرهما او بحسب الذات اي لا تركيب فيه اصلا وعلى الوجهين تظهر فائدة حمل الاحد عليه تعالى ولا يكون مثل زيد احد قال المولى التفتازاني في حواشي المطول * قوله وكقوله عليه الصلاة والسلام افضل ما قلته انا والنبيئون من قبلي لا اله الا الله * اورد عليه ان المراد بالجملة لفظها فيكون من قبيل الاخبار بالمفرد وليس مما نحن فيه كذا قال العلامة

ش اي ويقع الخبر ظرفا منصوبا كقوله تعلى والركب اسفل منكم وجارا ومجرورا كقوله تعلى الحمد لله رب العالمين وهما حينئذ متعلقان بمحذوف وجوبا تقديره مستقر او استقر وللاول اختيار جمهور البصريين وحجتهم ان المحذوف هو الخبر في الحقيقة *

الدماميني في الحواشي الهندية في نظير هذا التركيب وهو قوله عليه الصلاة والسلام هجيرى ابي بكر لا اله الا الله وتعقبه العلامة الشمني في حواشيه بانا لا نسلم ان الجملة في هذا المثال ليست مما الكلام فيه فان الكلام في مطلق الجملة وقد تقدم نظير هذا غير مرة اه * قوله اي * ويقع الخبر ظرفا اشار به الى ان وظرفا في الاصل معطوفا على جملة ووقوعه خبرا بالنظر الى الظاهر وفي التحقيق الخبر المتعلق وتسمية الظرف والمجرور خبرا مجاز لانه ليس نفس المبتدا ولا مشبها به المبتدا ولان الظرف ليس بمرفوع وقوله منصوبا اي لفظا ان كان معربا او محلا ان كان مبنيا وقيد بذلك وان كان الظرف من حيث هو ظرف لا ينفك عن النصب لئلا يتوهم انه لا يقع خبرا ما دام منصوبا فيختص وقوعه خبرا بالظرف المتصرف المتحد مع المبتدا معنى وليحترز به عن المرفوع فان فيه تفصيلا طويلا ولذا تركه في هذا المختصر * قوله والركب اسفل منكم * اي في مكان اسفل من مكانكم فهو افعل تفضيل بدليل من وصف لمكان ثم اقيم مقامه * قوله وهما حينئذ متعلقان بمحذوف وجوبا تقديره مستقر او استقر * اي وانتقل الضمير الذي كان فيه الى الظرف ومن ثم سمي مستقرا لاستقرار الضمير فيه فاصل التسمية مستقر فيه حذفت الصلة اختصارا لكثرة دوره بينهم كقولهم في المشترك فيه مشترك ولما كان مقابله اعني اللغو وهو ما كان متعلقه خاصا سواء وجب حذفه نحو يوم الجمعة صمت فيه او جاز نحو زيد راكب على الفرس لم ينتقل الضمير اليه سمي لغوا او ملغى كالم الغ وقال اليمني سمي مستقرا لانه يتعلق بالاستقرار فهو مستقر فيه والظاهر انه اخذه من الرضي فانه كثير الاعتماد عليه والنقل منه وان لم ينسبه اليه قال الرضي قال سيبويه تقديم الخبر اذا كان ظرفا مستحسن ويسمى ذلك الظرف مستقرا وكذا كل

ظرف عامله مقدر لان ناصبه هو استقر مقدرا قبله فقولك كان في الدار زيد اي كان مستقرا في الدار زيد فالظرف مستقر فيه ثم حذف الجار كما يقال المحصول للمحصول عليه هذا كلامه قال البدر الدماميني عقب ذكره لما تقدم ولا يخفى ان المناسبة التي ذكرتها اولا وهو الذي سمعته من بعض اشياخي اولى مما ذكره الرضي واليمني اما اولا فلان الظرف المستقر لا يلزم تقدير عامله باستقر على الخصوص بل يجوز ان يقدر بحصل او ثبت ونحو ذلك مما يدل على كون عام فلم اشتق له الاسم من استقر دون غيره واما ثانيا فلان الظرف اللغو ايضا من قولنا صمت يوم الخميس يصدق عليه انه مستقر اذ قد استقر في اليوم المذكور الصوم وان لم يكن تعلقه بلفظ استقر اه وتعقبه الشمني في حواشيه واجاب عن كل من الامرين اما عن الاول فبانه يكفي في مناسبة تسميته مستقرا تعلقه بلفظ الاستقرار او ما هو بمعناه واما عن الثاني فبانه مستقر بمعنى انه يتعلق بلفظ الاستقرار او ما هو بمعناه لا بمعنى انه يلزمه معنى الاستقرار لترد الصورة التي ذكرها ثم قال المناسبة التي ذكرها عن بعض شيوخه لا تتاتى على ما ذهب اليه السيرافي من ان الضمير حذف مع المتعلق وانما تتاتى على ما ذهب اليه ابو علي ومن تبعه من ان الضمير انتقل من المتعلق الى الظرف والمناسبة التي ذكرها الرضي تتاتى عليهما فتكون اولى انتهى وعلى الاول فهل الانتقال قبل الحذف او بعده او معه احتمالات ارجحها الاخير لما يلزم على الاول من تفريغ العامل من الضمير وهو ممتنع ولقائل ان يقول لا نسلم امتناعه بدليل انه بعد الحذف فارغ منه ويمكن ان نفرق بانه بعد الحذف ناب عنه الظرف في تحمل الضمير فلم يضر فراغه منه بخلافه قبل الحذف ولما يلزم على الثاني من حذف العامل في الضمير المتصل مع بقائه وذلك غير ممكن ويمكن الجواب بانه امر

والاصل في الخبران يكون اسما مفردا والثاني اختيار الاخفش والزمخشري والفارسي وحجتهم ان المحذوف عامل النصب في لفظ الظرف ومحل الجار والمجرور والاصل في العامل ان يكون فعلا

ص ولا يخبر بالزمان عن الذات والليلة الهلال متاول *

ش ينقسم الظرف الى زمانـي ومكاني والمبتدا الى جوهر كزيد وعمرو والى عرض كالقيام والقعود فان كان الظرف مكانيا صح الاخبار به عن الجوهر والعرض تقول زيدا امامك والخير امامك وان كان زمانيا صح الاخبار به عن العرض دون الجوهر تقول الصوم اليوم ولا يجوز زيد اليوم فان وجد في كلامهم ما ظاهره كذلك وجب تاويله كقولهم الليلة الهلال فهذا على حذف مضاف والتقدير الليلة طلوع الهلال *

اعتباري تقديري افاده ابن قاسم في حواشي منهج السالك * قوله والاصل في الخبران يكون اسما مفردا * قال الرضي ولمانع ان يمنع قالوا وانما كان اصله الافراد لانه القول المقتضي نسبة امر الى امر فينبغي ان يكون المنسوب شيئا واحدا كالمنسوب اليه والا لكانت هناك نسبتان او اكثر فيكون خبران او اكثر لا خبر واحد فالتقدير في زيد ضرب غلامه زيد مالك الغلام ضاربه والجواب ان المنسوب يكون شيئا واحدا كما قلتم لكنه ذو نسبة في نفسه فلا نقدره بالمفرد فالمنسوب الى زيد في الصورة المذكورة ضرب غلامه الذي تضمنه الجملة وقد تقدم * قوله والثاني اختيار الاخفش والزمخشري والفارسي * ذكر الراعي في شرح الالفية عن شيخه ابي الحسن علي بن محمد سمعت ان بعض العلماء انتقد على النحاة بحثهم في هذه المسئلة لانه لا ينبني عليها شيء في النطق وكل ما لا ينبني عليه شيء في النطق لا ينبغي ان تسود به الاوراق ويقطع فيه العمر قال شيخنا المذكور والانصاف انه لا يعترض عليهم لانه قد ينبني عليها مسئلة منطقية وهي اذا كان الخبر ظرفا او مجرورا وجرى الوصف على غير من هوله فان قلنا انهما يتعلقان بالفعل فلا يبرز الضمير وان قلنا انهما يتعلقان باسم فاعل يجب بروز الضمير مثال ذلك زيد عمرو في داره ان قدرنا استقر في داره فلا يبرز وان قدرنا مستقر في داره يجب بروز الضمير لان الوصف جرى على غير من هوله فتقول زيد عمرو في داره هو فرحم الله شيخنا المذكور فلقد نقد على النحاة هذه المسئلة كثير من كبار العلماء ولم اقف على هذا الاعتذار عن النحاة فيها لغير شيخنا ابي الحسن المذكور رحمه الله فانه كان من الذكاء والانصاف للعلم على جانب عظيم رحمه الله * قوله ولا يجوز زيد اليوم * لعدم الفائدة لان نسبة الذوات الى جميع الازمنة على حد السواء لان الزمان عام لكل شخص فلا فائدة في

ص ويغني عن الخبر مرفوع وصف معتمد على استفهام اونفي نحو اقاطن قوم سلمى وما مضروب العمران *

ش اذا كان المبتدا وصفا معتمدا على نفي اواستفهام استغني بمرفوعه عن الخبر نحو اقائم الزيدان وما قائم الزيدان فالزيدان فاعل بالوصف والكلام مستغنى عن الخبر لان الوصف هنا في تاويل الفعل الا ترى ان المعنى ايقوم الزيدان وما يقوم الزيدان والفعل لا يصح الاخبار عنه فكذلك ما كان في موضعه. وانما مثلت بقاطن ومضروب ليعلم انه لا فرق بين كون الوصف رافعا الفاعل او النائب عن الفاعل ومن شواهد النفي قوله *

خليلي ما واف بعهدي انتما
اذا لم تكونا لي على من اقاطع

ومن شواهد الاستفهام قوله *

اقاطن قوم سلمى ام نووظعنا
ان يظعنوا فعجيب عيش من قطنا

الاخبار بالزمان عنها لانه اخبار بما يعلمه المخاطب ضرورة صرحت بفي اولم تصرح بخلاف الاحداث فانها افعال وحركات وغيرهما ولا بد لكل فعل او حركة من زمان يختص به بقيد الاخبار عنه قاله بعضهم ومحل عدم الفائدة في الاخبار عن الذات بالزمان ان لم تشبه الحدث في التجدد اولم يخصص الزمان بوصف او اضافة فان اشبهت الحدث في التجدد نحو الورد في ايار جاز لوجود العائد ومثل ذلك ما اذا تخصص الزمان باضافة كنحن في شهر كذا او بوصف كنحن في زمن طيب سواء كان المبتدا عاما كما مثل او خاصا كزيد في يوم طيب والمراد بالعموم في المثال الاول العموم البدلي باعتبار صلاحيته لكل متكلم لا الشمولي فسقط قول ناظر الجيش ان العموم في نحن لا يعقل ويتعين في هذا النوع اظهار في فلا يجوز ان يقال نحو شهر كذا بالنصب والحاصل ان الفائدة تحصل باحد امور ثلاثة الاول وصف الزمان او اضافته مع جره بفي الثاني ان تكون الذات مشبهة للمعنى في تجددها وقتا فوقتا كقولهم الورد في ايار الثالث تقدير مضاف هو معنى كقولهم اليوم خمر * قوله ويغني عن الخبر مرفوع وصف الخ * اورد عليه انه لا خبر له حتى يغني عنه هذا المرفوع لان الوصف كالفعل والفعل لا خبر له لانه يتم بفاعله واجيب بان الاغناء لا يستلزم وجود خبر بالفعل بل يكفي ان يكون بواسطة حصول التمام به استغنى المبتدا عن ان يكون له خبر والاستغناء بهذا المعنى يصدق بعدم الامكان * قوله معتمدا على نفي * اي ولو معنى نحو انما قائم الزيدان لانه في قوة قولك ما قائم إلّا الزيدان وهل تقدم النفي او الاستفهام شرط في العمل او في الاكتفاء بالمرفوع عن الخبر قولان ارجحهما الثاني افاده في المغني ولا فرق في الوصف المذكور بين كونه بمعنى الحال او الاستقبال اولا بخلاف عمل النصب فانه يشترط فيه كون

ص وقد يتعدد الخبر نحو وهو الغفور الودود ش يجوز ان يخبر عن المبتدا بخبر واحد وهو الاصل نحو زيد قائم وباكثر كقوله تعالى وهو الغفور الودود ذو العرش المجيد فعال لما يريد وزعم بعضهم ان الخبر لا يجوز تعدده وقدر لما عدا الخبر الاول في هذه الآية مبتدءات اي وهو الودود وهو ذو * (١٥٣) * العرش المجيد واجمعوا على عدم التعدد في مثل زيد شاعر وكاتب وفي نحو الزيدان شاعر وكاتب وهذا حلو حامض لان ذلك كله لا تعدد فيه في الحقيقة اما الاول فلان الاول خبر والثاني معطوف عليه واما الثاني فلان كل واحد من

الوصف بمعنى الحال والاستقبال كما سيأتي في باب اعمال اسم الفاعل ولا يكفي هنا مطلق الاعتماد فلا يقال في زيد قائم ابوه ان قائم مبتدا وما بعده فاعل اغنى عن الخبر وان اعتمد على المخبر عنه كما افاده شارح الجامع * قوله وقد يتعدد الخبر * اي في الحال او في الاصل

الشخصين مخبر عنه بخبر واحد واما الثالث فلان الخبرين في معنى الخبر الواحد اذ المعنى هذا مز * ص وقد يتقدم في نحو في الدار زيد واين زيد ش وقد يتقدم الخبر على المبتدا جوازا ووجوبا فالاول نحو في الدار زيد وقوله تعالى سلام هي وءاية لهم الليل وانما لم نجعل المتقدم في الآيتين مبتدا والمؤخر خبرا لادائه الى الاخبار عن النكرة بالمعرفة والثاني كقولك في الدار رجل واين زيد وقولهم على التمرة مثلها زبدا وانما وجب في ذلك تقديمه لان تاخيره في المثال الاول يقتضي التباس الخبر بالصفة فان طلب النكرة للوصف لتختص به طلبا حثيثا فالتزم تقديمه دفعا لهذا الوهم وفي الثاني اخراج ما له صدر الكلام وهو الاستفهام عن صدريته وفي الثالث عود الضمير على متاخر لفظا ورتبة ص وقد يحذف كل من المبتدا والخبر نحو سلام قوم منكرون اي عليكم انتم ش قد يحذف كل من المبتدا والخبر لدليل يدل عليه فالاول كقوله تعالى قل افانبئكم بشر من ذلكم النار اي هي النار وقوله تعالى سورة انزلناها اي هذه سورة والثاني كقوله تعالى اكلها دائم وظلها اي دائم وقوله تعالى أانتم اعلم ام الله اي ام الله اعلم وقد اجتمع حذف كل منهما وابقاء الآخر في قوله تعالى سلام قوم منكرون فسلام مبتدا حذف خبره اي سلام عليكم وقوم خبر حذف مبتداه اي انتم قوم ص ويجب حذف الخبر قبل جواب لولا والقسم الصريح والحال الممتنع كونها خبرا وبعد واو المصاحبة الصريحة نحو لولا انتم لكنا مومنين ولعمرك لافعلن وضربي زيدا قائما وكل رجل وضيعته ش يجب حذف الخبر في اربع مسائل احداها قبل جواب لولا في قوله تعالى لولا انتم لكنا مومنين اي لولا انتم صددتمونا عن الهدى بدليل ان بعده نحن صددناكم عن الهدى بعد اذ جاءكم الثانية قبل جواب القسم الصريح نحو قوله تعالى لعمرك انهم لفي سكرتهم يعمهون اي لعمرك يميني او قسمي واحترزت بالصريح عن نحو عهد الله فانه يستعمل قسما وغيره تقول في القسم عهد الله لافعلن وفي غيره عهد الله يجب الوفاء به فلذلك يجوز ذكر الخبر تقول علي عهد الله الثالثة قبل الحال التي يمتنع كونها خبرا عن المبتدا كقولهم ضربي زيدا قائما اصله ضربي زيدا حاصل اذا كان قائما فحاصل خبر واذا ظرف للخبر مضاف الى كان التامة وفاعلها مستتر فيها عائد على مفعول المصدر وقائما حال منه وهذه الحالة لا يصح كونها خبرا عن هذا المبتدا لا تقول ضربي قائم لان الضرب لا يوصف بالقيام وكذلك اكثر شربي السويق ملتوتا واخطب ما يكون الامير قائما تقديره حاصل اذا كان ملتوتا او قائما وعلى ذلك فقس الرابعة بعد واو المصاحبة الصريحة كقولهم كل رجل وضيعته اي كل رجل مع ضيعته مقرونان والذي دل على الاقتران ما في الواو من معنى المعية

ص باب النواسخ لحكم المبتدا والخبر ثلاثة انواع احدها كان

وما زال وما فتئ ومـا انفك
وما برح وما دام فيرفعن المبتدا
اسما لهن وينصبن خبره خبرا
لهن نحو وكان ربك قديرا *
ش النواسخ جمع ناسخ وهو في
اللغة من النسخ بمعنى الازالة
يقال نسخت الشمس الظل اذا
ازالته وفي الاصطلاح ما يرفع
حكم المبتدا والخبر وهو ثلاثة انواع
ما يرفع المبتدا وينصب الخبر *

* قوله النواسخ جمع ناسخ * وذلك لان فاعلا اذا كان وصفا
لغير عاقل يطرد جمعه على فواعل بخلافه وصفا لعاقل وشذ فارس وفوارس
وناكس ونواكس وغائب وغوائب * قوله يقال نسخت الشمس
الظل اذا ازالته * اي رفعته بانبساطها قيل عليه ان الظل ليس عرضا
حقيقيا موجودا في الخارج حتى يرفع لانه ان اريد به الظلمة فهو عدم
الضوء والعدم لا يمكن ازالته ولا رفعه وان اريد به الضوء الضعيف كما
تقول الحكماء فالشمس تزيله ولا تزيله لانا نقول الاطلاقات اللغوية
مبنية على الاشياء المتعارفة لا على ما عليه علماء المعقول والحكمة * قوله
ما يرفع المبتدا * اي يجدد له رفعا بدخوله عليه غير الاول فاندفع ما
قيل يلزم تحصيل الحاصل لان المبتدا كان مرفوعا قبل دخولها وما ذهب
اليه من رفعها المبتدا مذهب البصريين وحجتهم ان كل فعل يرفع وقد
ينصب وقد لا ينصب وان وجد فعل ينصب ولا يرفع فلا واتصال
اسمها بها اذا كان ضميرا نحو وكنا وانهم الظالمين والضمير بحسب الاستقراء
انما يتصل بعامله وال في المبتدا للجنس لانها لا تدخل على كل مبتدا
بل على ما وجدت فيه شروط خمسة عدم لزوم التصدير والحذف وعدم
التصرف وعدم الابتداء به بنفسه او بغيره كاسم الشرط والخبر عنه بنعت
مقطوع وطوبى للمومن واقل رجل يقول ذلك ومصحوب اذا الفجائية
افاده في التصريح والمراد بعدم التصرف لزوم صيغة واحدة لا لزوم وجه
من اوجه الاعراب فلا يتكرر مع الشرط الاخير ويستثنى من لازم الصدر
ضمير الشان فانها تدخل عليه كذا في الحواشي الحفناوية. وقوله والمراد
بعدم التصرف الخ اصله للدماميني نقلا عن الرضي ونظر فيه الدماميني
بانه يلزم عليه ان من وما الموصولتين لا تدخل عليهما هذه الافعال
وبطلانه مقطوع به * قوله وينصب الخبر * اي بشرط ان لا يكون

وهو كان واخواتها وما ينصب المبتدا ويرفع الخبر وهو ان واخواتها وما ينصبهما معا وهو ظن واخواتها يسمى الاول من معمولي باب كان اسما وفاعلا ويسمي الثاني خبرا ومفعولا ويسمى الاول من معمولي باب ان اسما والثاني خبرا ويسمى الاول من معمولي باب ظن مفعولا اولا والثاني مفعولا ثانيا والكلام الان في باب كان والفاظه ثلاث عشرة لفظة وهي على ثلاثة اقسام ما يرفع المبتدا وينصب الخبر بلا شرط وهي ثمانية كان وامسى واصبح واضحى وظل وبات

جملة طلبية نحو زيد اضربه واما قوله فكوني بالمكارم ذكريني * فشاذ او مؤول وان لا يكون مفردا طلبيا في دام وفي المنفي بما مطلقا فلا يجوز اكلمك اين ما دام زيد واين ما زال زيد واين ما يكون زيد لان ما المصدرية والنافية لها الصدارة فيمتنع تقديم الخبر عليها وهو لازم الصدارة ايضا فيتعارض امران لكل منهما الصدارة بخلاف غير المنفي والمنفي بغير ما نحو اين لا يزال زيد واين لا يكون زيد واين كان بكر ويشترط ايضا ان لا يكون ماضيا في صار وما بمعناها وفي دام وزال واخواتها فلا يقال صار زيد علم الخ بخلاف بقية افعال الباب قال تعلى ان كنت قلته فقد علمته ان كان قميصه قد من قبل الى غير ذلك من الايات افاده شارح الجامع * قوله وهو كان * الاصح ان وزنها فعل بفتح العين وقيل فعل بالضم ورد بانه لو كان كذلك لم يقولوا كائن لان الوصف من فعل فعيل * قوله واخواتها اي * نظائرها في العمل وفي افراد كان بالذكر وعطف الاخوات عليها اشارة الى انها ام الباب ولذا اختصت بمزيد احكام وفي اطلاق الاخوات على النظائر استعارة مصرحة اصلية * قوله اسما وفاعلا * اي حقيقة في الاول مجازا في الثاني لان الفاعل في الحقيقة مصدر الخبر مضاف الى الاسم ولهذا لا تحذف اخبارها غالبا كخبر المبتدا فمعنى كان زيد قائما ثبت قيام زيد في الماضي وكذا يقال في قوله ويسمى الثاني خبرا ثم ان تسمية المرفوع اسمها والمنصوب خبرها تسمية اصطلاحية خالية عن المناسبة لان زيدا في كان زيد قائما اسم للذات لا لكان والافعال لا يخبر عنها فالاضافة في اسمها وخبرها لادنى مناسبة باعتبار عملها فيهما * قوله وبات * قال في القاموس وبات يفعل كذا بيتا وبياتا ومبيتا وبيتوتة اي يفعله ليلا وليس من النوم اي وليس الفعل من النوم اي ليس نوما فاذا نام ليلا فلا يقال بات ينام * قوله

وصار * تقدم ان شرط عملها كدام وزال واخواتها ان لا يكون الخبر ماضيا لانها تدل على دوام الفعل واتصاله بزمن الاخبار والماضي يدل على الانقطاع وهما متنافيان * قوله وليس * قال المصنف وجد بخط الجوالقي اخبرني ابو زكرياء عن ابي بكر بن سعيد النحوي عن ابي القاسم الغطفاني قال دخلت على الصيدلاني في مرضه الذي مات فيه فقال اين كنت فقلت عند الزعفراني فقال فيم كنتما فقلت سالني عن وزن ليس فقلت فعل او فعل فقال لي اخطات وان كان لم يعلم بخطئك فقلت فما وزنه فقال فعل ولم اسئله عن علة ذلك ومات وفي قلبي حزازة فرايته في النوم فسالته عن ذلك فقال لا يكون فعل لان فعل لا يخفف ولا فعل لان ذوات الياء لا تاتي على فعل فتعين ان يكون فعل ثم خفف بحذف الكسرة كما تقول في علم علم اه قالت ولانتفاء فعل وجه ثان وهو ان افعال هذا الباب مشبهة بالمتعدي وفعل لا يكون الا قاصرا ولذا لم تجئ ثلاثيات هذا الباب الا على فعل او فعل وقوله لان ذوات الياء لا تاتي على فعل والسر فيه ان مضارع فعل يفعل كضرب يضرب ونقل الضمة عن الياء الى ما قبلها متحتم فتسكن الياء وقبلها ضمة فتقلب واوا ومعلوم ان الياء اخف من الواو والقياس قلب الاثقل الى الاخف لا العكس سيما في فعل ثقيل قال في شرح الفصول ولو قيل انه كضرب لكن سكنت الياء وان كانت مفتوحة لئلا تنقلب الفا والفعل جامد جار مجرى الحروف وقد ذهب ابو علي الى حرفيته لم يكن بعيدا ولقائل ان يقول قد جاء القلب في الحروف نحو هنا اذ الهاء منقلبة عن همزة انا وكذا قول الشاعر *

الا يا سنا برق على قلل الحما * لهنك من برق علي كريم

والاصل لانك واذا جاز ذلك لم يكن الاسكان الا للثقل فتعينت الكسرة

وصار وليس *

وما يعمل هذا العمل بشرط ان يتقدم عليه نفي او شبهه وهو اربعة زال وبرح وفتئ وانفك فالنفي نحو قوله تعالى ولا يزالون مختلفين لن نبرح عليه عاكفين وشبهه هو النهي والدعاء فالاول كقوله *
صاح شمر ولا تزل ذاكر الموت فنسيانه ضلال مبين
والثاني *
كقوله
الا يا اسلمي يا دار مي على البلا ولا زال منهلا بجرعائك القطر
وما يعمل بشرط ان يتقدم عليه ما

على ان الفتحة قد تستثقل عند لزومها * قوله وما يعمل هذا العمل بشرط ان يتقدم عليه نفي * انما اشترط تقدم النفي او شبهه لان المقصود من الجملة الاثبات وهي متضمنة للنفي ونفي النفي اثبات * قوله كقوله الا يا اسلمي الخ * البيت مطلع قصيدة لذي الرمة غيلان وقوله الا يا اسلمي الا حرف يستفتح به الكلام لتنبيه المخاطب على الاصغاء ويا حرف نداء والمنادى محذوف دل عليه ما بعد يا اسلمي تقديره الا يا دار مي اسلمي وكرر الندا للتلذذ واسلمي فعل من سلم سلامة من الافات وهمزته وصلية وقول العيني درج همزته للوزن يقتضي ان وصلها لضرورة الشعر وهو خطا قال صاحب الاغاني قوله يا اسلمي نداء كانه قال يا دار مي اسلمي دعا لها بالسلامة ومي ترخيم مية إلّا انه اقامه هنا مقام الاسم الذي لم يرخم فنونه وقوله على البلا اي اسلمي وان كنت قد بليت انتهى واقول لا حاجة الى ادعاء الترخيم قال سيبويه واما قول ذي الرمة

ديار لمية اذ مي تساعفنا * ولا يرى مثلها عرب ولا عجم

فزعم يونس انه كان يسميها مرة مي ومرة مية اه فظهر انه منون ولا ترخيم ولا ضرورة وقوله على البلا على بمعنى مع اي ادعوا لك بالسلامة مع كونك بالية لخلو اهلك منك والبلا بالكسر والقصر مصدر بلي يبلى من باب تعب وله مصدر آخر وهو البلا بالفتح وبلي الدار طموس معالمها وذهاب آثارها والمنهل اسم فاعل لا اسم مفعول لانه من فعل لازم يقال انهل المطر سال بشدة قال في شرح ابيات ابن الناظم الجرعاء ارض لينة لا يبلغ ترابها ان يكون رملا وقال ابو عمرو هو رمل مستو اه والكاف بالكسر خطاب لدار مي اه وكان العيني نسي اول البيت فقال الكاف خطاب لمي والقطر هو قطر المطر وفي الحواشي الحفناوية وقد عيب على الشاعر بعدم الاحتراس فكان عليه ان يقيد بما يفيد دفع الضرر كقوله *

فسقى ديارك غير مفسدها * صوب الربيع وديمة تهمي

وقد يقال انه قد احترس اولا بقوله اسلمي وان زال واخواتها انما تقتضي ثبوت الخبر للاسم على جري العادة في مثله كقولنا ما زال زيد يصلي فان معناه انه مذ تأتى منه فعل الصلاة لم يتركها في اوقاتها لا انه مذ خلق لم يزل يصلي ليلا ولا نهارا ولا يفتر اه قال الغالبي في ذيل اماليه قال عصمة بن مالك الفزاري راوية ذي الرمة اتاني ذو الرمة يوما فقال لي هيا عصمة قد رحلت مي ولم يبق الا الديار والنظر في الاثار فانهض بنا ننظر الى عادتها فركب وتبعته فلما اشرف على المرتع قال الا يا اسلمي البيت الى القصيدة ثم انسبلت عيناه بالبكاء فقلت مه يا ذا الرمة فقال اني جلد على ما ترى وانى الصبر فما رايت رجلا اشد صبابة ولا احسن عزاء منه ثم افترقنا فكان آخر العهد به قال عصمة وكانت مي صفراء ملودا واردة الشعر وكان عليها ثوب اصفر ونطاق اخضر وكان ذو الرمة حلو العينين خفيف العارضين براق الثنايا واضح الجبين حسن الحديث اه وهذا البيت خاتمة صحاح الجوهري قصد به الدعاء بالسلامة لكتابه واستمرار النفع به وقد حقق الله رجاءه * قوله المصدرية الظرفية * انما قيد بذلك لانه لو كانت مصدرية فقط لم تعمل دام بعدها العمل المذكور نحو يعجبني ما دمت صحيحا ولا توجد الظرفية بدون المصدرية ولا يلزم من اجتماع القيدين وجود العمل بدليل ما دامت السموات والارض اذ لا يلزم من وجود الشرط وجود المشروط افاده في التصريح وقال بعض ارباب الحواشي وقضيته انه لا يلزم من وجود النافي مع زال واخواتها وجود العمل المذكور اه قلت هو ظاهر في غير زال وفيها لما سياتي من ملازمتها النفي فالعمل لازم لهما تدبر * قوله لا طيب للعيش ما دامت منغصة * الشاهد في منغصة فانه خبر دام وقد توسط بين دام واسمها وهو لذاته

المصدرية الظرفية وهو دام كقوله تعلى واوصاني بالصلاة والزكاة ما دمت حيا اي مدة دوامي حيا وسميت ما هذه مصدرية لانها تقدر بالمصدر وهو الدوام وظرفية لانها تقدر بالظرف وهو المدة *

ص وقد يتوسط الخبر نحو فليس سواء عالم وجهول *

ش يجوز في هذا الباب ان يتوسط الخبر بين الاسم والفعل كما يجوز في باب الفاعل ان يتقدم المفعول على الفاعل قال الله تعلى وكان حقا علينا نصر المومنين اكان للناس عجبا ان اوحينا وقرا حمزة وحفص ليس البر بنصب البر في قوله تعلى ليس البر ان تولوا وقال الشاعر *

سلي ان جهلت الناس عنا وعنهم
فليس سواء عالم وجهول

وقال الاخر *

لا طيب للعيش ما دامت منغصة
لذاته بادكار الموت والهرم

ويحتمل ان يكون من باب التنازع واعمال الثاني واضمر في الاول وحينئذ فلا شاهد فيه ومثله فيما ذكر قوله *

ما دام حافظ ودي من وثقت به * فهو الذي لست عنه راغبا ابدا

وهذا الوجه اولى لما في الاول من الفصل بين العامل اعني منغصة ومعموله اعني بادكار بالاجنبي اه كذا وقع في الحواشي الحفناوية وانظره مع ما قالوا من انه لا تنازع بين جامدين ولا بين جامد ومتصرف * قوله وعن ابن درستويه انه منع تقديم خبر ليس * انظره مع ما قاله ابن اياز في شرح فصول ابن معطي من ان تقديم خبرها على اسمها جايز اجماعا ونصه تقديم خبر ليس على اسمها كقولك ليس قائما زيد بالاجماع * قوله ومنع ابن معطي في الفية تقديم خبر دام * قال فيها ولا يجوز ان يقدم الخبر * على اسم ما دام وجاز في الاخر * قال شارحها ابن الخباز ما رايت احدا منع تقديم خبرها على اسمها الّا هو وما ادري من اين اخذه وسافر بعض من يختلف الي الى دمشق فعرض ذلك عليه فقال له افكر في ذلك فذكر له ذلك مرة اخرى بعد مدة فقال لا تنقل عني فيه شيئا واقول مع ذلك ان الذي ذهب اليه خطا من وجهين احدهما ان ما دام لا تضعف عن ليس ولم يختلفوا في جواز تقديم خبرها على اسمها بل ما دام اقوى من ليس لان جودها عرض بالتركيب ولو فككتها لصرفتها قال يزيد بن الحكم الثقفي *

دم للخليل بوده * ما خير ود لا يدوم

الثاني ان تقديم خبرها على اسمها قد جاء في الشعر انشد المفصل لمن رد الشماخ *

واحسبها ما دام للزيت عاصر * وما طاف فوق الارض حاف وناعل

انتهى كلامه وانظر قوله ولم يختلفوا في جواز تقديم خبرها على اسمها مع

وعن ابن درستويه انه منع تقديم خبر ليس ومنع ابن معطي في الفيته تقديم خبر دام وهما محجوجان بما ذكرنا من الشواهد وغيرها *

ما نقله المصنف عن ابن درستويه وقد تقدم نظير ذلك في عبارة شارح الفصول ولقائل ان يقول لا دلالة في البيت لوجهين الاول ان ما دام تامة كقوله تعلى خالدين فيها ما دامت السماوات والارض والثاني ان يكون خبرها محذوفا اي ما دام للزيت عاصر موجود وما اشار اليه بقوله بعض من يختلف الي هو الشيخ رضي الدين الاربلي النحوي وفي شرح الفصول واما تقديم خبرها يعني دام على اسمها فليس يمنع كقولك لا اكلمك ما دام قائما زيد وما وقفت في تصانيف اهل العربية متقدمهم ومتاخرهم على نص يمنع من ذلك ولقد اكثرت السوال والفحص عنه فما اخبرت بان احدا يوافق هذا المصنف في عدم جوازه وحكى لي من لا اثق به عن الشيخ تقي الدين الحلبي ان ابن الخشاب نقل مثل ذلك وقال هذا جار مجرى المثل اه وعلل ابن معطي المنع بان ما مصدرية ودام وما بعدها صلته وهو مبني على انه يرى وجوب الترتيب في اجزاء الصلة ولا اعلم احدا اوجب ذلك وعلى فرض الوجود فالحق عدم الوجوب * قوله وقد يتقدم الخ * اي ما لم يرفع ظاهرا نحو ما كان زيد كريما ابوه فيمتنع تقديم الخبر وحده على كان للفصل بينه وبين معموله باجنبي اما تقدمه مع معموله فالظاهر انه لا مانع منه ووقع خلاف في جواز تقديم الخبر اذا كان جملة اسمية الصحيح الجواز * قوله اهولاء اياكم كانوا يعبدون * مثله قوله تعلى وانفسهم كانوا يظلمون ابالله وءاياته ورسوله كنتم تستهزءون لان الجار والمجرور وهو بالله متعلق بالخبر الذي هو تستهزءون وقد تقدم على كنتم قال الاصبهاني واوضح منه قوله تعلى وهو معكم اين ما كنتم فاين خبر كنتم متقدم عليه * قوله وتقديم المعمول يوذن بجواز تقديم العامل * قال المصنف في الحواشي كون تقديم المعمول يوذن بجواز تقديم العامل غير لازم فان البصريين اجازوا

ص وقد يتقدم الاخبر ليس ودام
ش للخبر ثلاثة احوال احدها التاخير عن الفعل واسمه وهو الاصل كقوله تعلى وكان ربك قديرا والثاني تقديم الخبر على الاسم كقوله تعلى وكان حقا علينا نصر المومنين وقد تقدم شرح ذلك والثالث التقدم على الفعل والاسم كقولك عالما كان زيد والدليل على ذلك قوله تعلى اهولاء اياكم كانوا يعبدون فاياكم مفعول ليعبدون وقد تقدم على كان وتقديم المعمول يوذن بجواز تقديم العامل ويمتنع ذلك في خبر ليس ودام فاما امتناعه في خبر دام *

فبالاتفاق لانك اذا
قلت لا اصحبك ما دام زيد
صديقك ثم قدمت الخبر على ما
دام لزم من ذلك تقديم معمول
الصلة على الموصول لان ما هذه
موصول حرفي يقدر بالمصدر كما
قدمناه وان قدمته على دام دون ما
لزم الفصل بين الموصول الحرفي
وصلته وذلك لا يجوز لا يقال
عجبت ما زيدا تصحب وانما
يجوز ذلك في الموصول الاسمي
غير الالف واللام تقول جاء
الذي زيدا ضرب ولا يجوز في
نحو جاء الضارب زيدا ان يتقدم
زيدا على الضارب واما امتناع ذلك
في خبر ليس فهو قول الكوفيين
والمبرد وابن السراج والاخفش
وهو الصحيح لانه لم يسمع مثل
ذاهبا لست ولانها فعل جامد
فاشبهت عسى وخبرها لا يتقدم
عليها بالاتفاق وذهب الفارسي
وابن جني الى الجواز *

زيدا عمرو ضرب مع قولهم لا يتقدم الخبر اذا كان فعلا فاجازوا تقديم
المعمول ولم يجيزوا تقديم العامل وفي التنزيل فاما اليتيم فلا تقهر فقدم
معمول الفعل مع ان الفعل لا يجوز تقديمه لان اما لا يليها فعل * قوله
فبالاتفاق لانك اذا قلت الخ * صريح كلامه انهم اتفقوا على المنع
في كلا الصورتين وليس كذلك اما الصورة الاولى فالاتفاق فيها على المنع
مسلم واما الصورة الثانية فقال المصنف في الحواشي ان قلنا ان الموصول
الحرفي لا يفصل من صلته بمعمولها فلا يجوز توسطه بين ما ودام وهو
الصواب وان قلنا يفصل اذا لم يكن عاملا وهو اختيار ابن عصفور فان
قلنا بعدم تصرف دام فينبغي ان يجري فيه الخلاف الذي في ليس
وان قلنا بتصرفها فينبغي ان يجوز قطعا * قوله واما امتناع ذلك في
خبر ليس فهو قول الكوفيين والمبرد وابن السراج * محل الخلاف في غير
الاستثنائية اما هي فلا يتقدم عليها الخبر اجماعا لانها حينئذ بمنزلة الا
ه قوله وهو الصحيح الخ * قال ابن مالك في شرح التسهيل وبه اقول
لان ليس فعل لا يتصرف في نفسه فلا يتصرف في معموله كما وجب
لغيره من الافعال التي لا تتصرف كعسى ونعم وبئس وفعل التعجب
مع ان ليس شبيهة في المعنى بحرف لا يشبه الافعال وهو ما بخلاف
عسى فانها تشبه حرفا يشبه الافعال وهو لعل والوهن الحاصل بشبه
حرف لا يشبه الافعال اشد من الوهن الحاصل بشبه حرف يشبه الافعال
وكان مقتضى شبه ليس بما وعسى بلعل امتناع توسط خبرهما كما امتنع
توسط خبري شبيهيهما لكن قصد ترجيح ماله فعلية على ما لا فعلية له والتوسط
كاف في ذلك فلم تجز الزيادة عليه تجنبا لكثرة مخالفة الاصل انتهى
وقال في شرح الفصول وذهب الكوفيون وابن الانباري الى ان ذلك
لا يجوز واحتجوا بوجوه منها ان ليس غير متصرفة وهي ابعد في ذلك

من فعل التعجب وذلك لا يتقدم مفعوله عليه فلا يقال ما زيدا احسن فليس بذلك اجدر وعندي في هذا نظر لان المانع من ذلك في التعجب جريه مجرى الامثال والامثال لا يغير بها عن حالها وهذا المانع منتف في ليس وايضا فليس اقوى من فعل التعجب بدليل جواز تقديم خبرها على اسمها وظهور الضمير معها كقولك ليسا وليسوا ومنها ان ليس نافية للحال فقد اشبهت ما وما لا يتقدم منصوبها عليها فكذلك ليس وعندي في هذا نظر لان ما لا يتقدم خبرها على اسمها كما لا يتقدم خبرها عليها واذا كانت ليس مشبهة لها فينبغي ان لا يجوز تقديم خبرها على اسمها كما لا يجوز ذلك في ما حيث لم يجوزوا تقديم خبرها عليها والجواب ان ليس حصل لها جهتان احداهما شبهها بما فامتنع تقديم خبرها عليها كما ان ما كذلك لتنحط عن درجة كان والثانية انها فعل فجاز تقديم خبرها على اسمها رفعا لها عن درجة ما فان قيل فهلا عكس ذلك فيها قيل هي ضعيفة فلما حصل الفرق بالحالة الضعيفة كان ذلك انسب من تعديها الى الحالة القوية لان تقديم الخبر على الاسم ليس في القوة كتقديم الخبر على الفعل نفسه * قوله مستدلين بقوله تعلى الا يوم ياتيهم ليس مصروفا عنهم * قال في شرح التسهيل وعضد قوم جواز تقديم خبر ليس بالا يوم ياتيهم ليس مصروفا عنهم قالوا لان يوم معمول مصروفا ولا يقع المعمول الّا حيث يقع العامل ولنا ثلاثة اجوبة احدها ان المعمول قد يقع حيث لا يقع العامل نحو اما زيدا فاضرب وعمرا لا تهن وحقك لن اضيع فكما لم يلزم من تقديم معمول الفعل بعد اما تقديم الفعل ولا من تقديم معمولي المجزوم والمنصوب على لا ولن تقديمهما عليهما كذلك لا يلزم من تقديم معمول خبر ليس تقديم الخبر الثاني ان يجعل يوم منصوبا بفعل مضمر لان قبله ما يحسه فيوم ياتيهم جواب كانه قيل يعرفون يوم

مستدلين بقوله تعلى الا يوم ياتيهم ليس مصروفا عنهم وذلك لان يوم متعلق بمصروفا وقد تقدم على ليس وتقديم المعمول يوذن بجواز تقديم العامل *

والجواب انهم توسعوا في الظروف ما لم يتوسعوا في غيرها ونقل عن سيبويه القول بالجواز والقول بالمنع *

ص وتختص الخمسة الاول بمرادفة صار *

ش يجوز في كان وامسى واصبح واضحى وظل ان تستعمل بمعنى صار كقوله تعلى و بست الجبال بسا فكانت هباء منبثا وكنتم ازواجا ثلاثة فاصبحتم بنعمته اخوانا ظل وجهه مسودا وقال الشاعر *

امست خلاء وامسى اهلها احتملوا اخنى عليها الذي اخنى على لبد

وقال الاخر *

اضحى يمزق اثوابي و يضربني ابعد شيبي يبغي عندي الادبا

ص وغير ليس وفتئ وزال بجواز التمام اي الاستغناء عن الخبر نحو وان كان ذو عسرة فنظرة الى ميسرة فسبحان الله حين تمسون وحين تصبحون ما دامت السموات والارض *

ش اي ويختص *

ياتيهم وليس مصروفا جاة حالية موكدة او مستانفة الثالث ان يكون يوم مبتدا بني لاضافته الى الجملة وذلك سائغ مع المضارع كسوغه مع الماضي انتهى وهذا الوجه ضعيف لان فيه تخريج قراءة السبع كلهم على وجه ممتنع عند البصريين وضعيف عند الكوفيين كذا بخط المصنف على هوامش شرح التسهيل ومنه نقلت * قوله والجواب انهم توسعوا في الظروف ما لم يتوسعوا في غيرها * ان قيل لم لا يجاب بان الظرف متعلق بليس نفسها فيخرج ذلك عن محل النزاع قيل كانهم اخرجوا باب كان لنقصانه عن جواز تعلق الظرف والجرور به والحق ان الظرف في الاية متعلق بليس ولا مانع من تعلق الظرف بالافعال الناقصة لانها تدل على الحدث كما عليه المحققون وقد صرح الرضي بانه لا مانع من تعلق يوم في الاية بليس وفي جوابهم ايماء الى جواز تقديم الخبر اذا كان ظرفا وقولهم إلّا خبر ليس مقتضى عمومه منعه كذا في حواشي اللقاني على التوضيح * قوله امست خلاء وامسى اهلها احتملوا الخ * المشهور اضحت خلاء واضحى اهلها احتملوا وكذا اورده الجوهري في مادة لبد وبه استشهد الرضي على ان خبر اضحى يجوز ان يكون فعلا ماضيا بدون قد والبيت من قصيدة للنابغة الذبياني مدح بها النعمان بن المنذر واعتذر اليه فيها وهي من الاعتذاريات وقد الحقوها لجودتها بالمعلقات السبع اولها

يا دارمية بالعلياء فالسند * اقوت وطال عليها سالف الابد

والخلاء بالفتح والمد المكان الذي لا شيء فيه واحتملوا حاوا جمالهم وارتحلوا واخنى افسد قال الجوهري واخنى عليه الدهر اتى عليه واهلكه وانشد هذا البيت ولبد آخر نسور لقمان قال الجوهري هو منصرف لانه ليس بمعدول وانما خص بالذكر لانه عمر وضرب به المثل فقيل اعمر من لبد واكبر من لبد ولقمان بن عاد ممن امن بهود صلى الله عليه وسلم وهلك قومه

لكفرهم به واهلكهم الله بالريح سبع ليال وثمانية ايام حسوما فلم تدع منهم احدا وسلم هود ومن آمن به وارسلت عليهم يوم الاربعاء فلم تدر الاربعاء وعلى الارض منهم حي قال المفضل بن سلمة في كتابه الفاخر نودي لقمان بعد هلاك قومه سل تعط فسال عمر سبعة انسر فاعطي ذلك وكان ياخذ فرخ النسر من وكره فلا يزال عنده حتى يموت وكان آخرها لبد وكان لقمان ممن ارسله قوم عاد الى مكة لطلب السقيا من الله تعلى وكان عمره يومئذ مائتي سنة فاعطي عمر سبعة انسر فعاش الفا وثلاثمائة سنة والشاهد في الاولى لا الثانية لامكان كون الخبر ماضيا * قوله ما عدا فتئ * اي بكسر التآء اذ هي ملازمة للنقص واما فتئ بفتحها فتستعمل بمعنى كسر واطفا كما في شرح التسهيل عن الفراء يقال فتاته عن الامر كسرته والنار اطفاتها وتوهم ابو حيان انه تصحيف من ابن ملك وانما ذلك فنات بالثاء المثلثة واجيب بانه لا مانع من كون مادتين بمعنى واحد * قوله وبات وباتت له ليلة * قال الفارضي فبات الاولى تامة ومقتضاه ان الثانية ناقصة بمعنى صار اي وصارت له ليلة فله خبر مقدم وليلة اسمها موخر والعائر بالعين المهملة اسم فاعل من العور بكون الواو وهو القذا في العين تدمع له وقيل الرمد فالارمد صفة مخصصة له على الاول كاشفة على الثاني اي كليلة الشخص ذي الطرف الموصوف بما ذكر وقيل اسم عين وهو القذا * قوله لكونه لم يكتف بالمرفوع * انما لم يكتف بالمرفوع لان حدثها مقصود اسناده الى النسبة التي بين معموليها فمعنى قولك كان زيد عالما وجد اتصاف زيد بالعلم والاقتصار على المرفوع غير واف بذلك فلهذا لم تستغن به عن الجزء الثاني وكان الفعل جديرا بان ينسب الى النقصان وقد اشار الى هذا المعنى سيبويه بقوله تقول كان عبد الله اخاك فانما اردت ان

ما عدا فتئ وزال وليس من افعال هذا الباب بجواز استعماله تاما ومعنى التمام ان يستغني بالمرفوع عن المنصوب كقوله تعلى وان كان ذو عسرة وكقوله تعلى فسبحان الله حين تمسون وحين تصبحون وكقوله تعلى خلدين فيها ما دامت السموت والارض وقال الشاعر *

وبات وباتت له ليلة
كليلة ذي العائر الارمد

وما فسرنا به التمام هو الصحيح وعن اكثر البصريين ان معنى تمامها دلالتها على الحدث والزمان وكذلك الخلاف في تسمية ما ينصب الخبر ناقصا لم سمي ناقصا فعلى ما اخترناه سمي ناقصا لكونه لم يكتف بالمرفوع وعلى قول الاكثرين *

لكونه سلب الدلالة على الحدث وتجرد للدلالة على الزمان والصحيح الاول *

تخبر عن الاخوة فتبين ان كان مسندة الى النسبة فمن ثم ثبت عدم الاكتفاء بالمرفوع * قوله لكونه سلب الدلالة على الحدث * حاصل هذا القول انها سميت ناقصة لنقصان مدلولها عن مدلول التامة بالحدث الداخل في التامة دونها قال المولى عصام وفيه نظر لانهم لا يسمون افعال المدح والذم ناقصة مع نقصان مدلولها عن غيرها بالزمان ولك ان تقول سميت ناقصة لنقصان عددها بالنسبة الى الافعال التامة التي تتم بمرفوعها وفيه ما فيه اه ويمكن ان يجاب بان وجه التسمية لا يلزم اطراده * قوله والصحيح الاول * قال الرضي وما قاله بعضهم من انها سميت ناقصة لانها تدل على الزمان دون المصدر ليس بشيء لان كان في نحو كان زيد قائما يدل على الكون الذي هو الحصول وخبره يدل على الكون المخصوص وهو كون القيام اي حصوله فجيء اولا بلفظ دال على حصول ما ثم عين بالخبر ذلك الحاصل فكانك قلت حصل شيء ثم قلت القيام فالفائدة في ايراد مطلق الحصول ثم تخصيصه كالفائدة في ضمير الشان قبل تعين الشان مع فائدة اخرى وهي دلالته على تعين زمان ذلك الحصول ولو قلت قام زيد لم تحصل هاتان الفائدتان معا فكان يدل على حصول حدث مطلق تقييده في خبره وخبره يدل على حدث معين واقع في زمان مطلق تقييده في كان لكن دلالة كان على الحدث اي الكون وضعية ودلالة الخبر على الزمان المطلق عقلية واما سائر الافعال الناقصة نحو صار الدال على الانتقال واصبح الدال على الكون في الصباح وما دام الدال على معنى الكون الدائم وما زال الدال على الاستمرار وليس الدال على الانتفاء فدلالتها على حدث لا يدل عليه الخبر في غاية الظهور فكيف يكون جميعها ناقصا بالمعنى الذي قاله انتهى هذا وقد استدل في شرح التسهيل على بطلان عدم دلالتها على الحدث

وتجددها للدلالة على الزمان بعشرة ادلة منها انه قد صرح بمصدرها معملا عملها في قوله *

بيذل وحلم ساد في قومه الفتى * وكونك اياه عليك يسير

ومنها انها لو كانت دلالتها مخصوصة بالزمان لجاز ان تنعقد جملة تامة منها ومن اسم معنى كما تنعقد منه ومن اسم زمان وفي عدم ذلك دليل على بطلان ما ذكر ومنها ان الافعال كلها اذا كانت على صيغة مختصة بزمان معين فلا يمتاز بعضها من بعض إلّا بالحدث كقولنا اهان واكرم فانهما متساويان بالنسبة الى الزمان مفترقان بالنسبة الى الحدث فاذا فرض زوال ما به الافتراق وبقي ما به التساوي لزم ان لا يكون بين الافعال المذكورة فرق ما دامت على صيغة واحدة ولو كان كذلك لم يكن فرق بين كان زيد غنيا وصار غنيا والفرق حاصل فبطل ما يوجب خلافه ولو كان الامر كذلك لزم تناقض من قال اصبح زيد ظاعنا وامسى مقيما لانه على ذلك التقدير بمنزلة قوله زيد قبل وقتنا ظاعن مقيم وانما يزول التناقض بمراعات دلالة الفعلين على الاصباح والامساء وذلك هو المطلوب ومنها ان من جملة الافعال المذكورة انفك ولا بد معها من ناف فلو كانت لا تدل على الحدث الذي هو الانفكاك بل على زمن الخبر لزم ان يكون معنى ما انفك زيد غنيا ما زيد غنيا في وقت من الاوقات الماضية وذلك نقيض المراد فوجب بطلان ما افضى اليه ومنها ان من جملة الافعال المذكورة دام ومن شرط اعمالها عمل كان كونها صلة لما المصدرية ومن لوازم ذلك صحة تقدير المصدر في موضعها كقولك جد ما دمت واجدا اي مدة دوامك واجدا فلو كانت دام مجردة من الحدث لم يقم مقامها اسم الحدث ومنها ان هذه الافعال لو كانت مجردة ثم عن الحدث مخلصة للزمان لم يبن منها امر كقوله تعلى كونوا قوامين بالقسط

ص وكان بجواز زيادتها متوسطة نحو ما كان احسن زيدا *

ش ترد كان في العربية على ثلاثة اقسام ناقصة فتحتاج الى مرفوع ومنصوب نحو وكان ربك قديرا وتامة فتحتاج الى مرفوع دون منصوب نحو وان كان ذو عسرة وزائدة فلا تحتاج الى مرفوع ولا منصوب وشرط زيادتها امران احدهما ان تكون بلفظ الماضي والثاني ان تكون بين شيئين متلازمين *

لان الامر لا يبنى مما لا دلالة فيه على الحدث ومنها ان هذه الافعال لو لم تكن لها مصادر لم تدخل عليها ان كقوله تعلى الّا ان تكونا ملكين لان ان وصلتها في تاويل مصدر وقد حكى ابو زيد في كتاب الهمزة مصدر فتئ وحكى غيره ظلت افعل كذا ظلولا * قوله وكان * اي هذه اللفظة من حيث هي لا الناقصة لان من جملة الخصائص الزيادة والزائدة قسيمتها لا قسم منها والمراد انها تختص بكل واحد من الخصائص التي تذكر لا باجتماعهن اذ لا يشاركها غيرها في شيء منها واما زيادة امسى واصبح في قولهم ما امسى ادفاها وما اصبح ابردها فشاذ * قوله فلا تحتاج الى مرفوع ولا منصوب * الفرق بين كان الزائدة وبين حرف الجر الزائد حيث عمل بخلافها ان اختصاص حرف الجر باق بخلاف كان فان اختصاصها قد زال * قوله ان تكون بلفظ الماضي * علل ذلك ابو علي بان كان مبني فهو بذلك كالحروف التي تستعمل زائدة كما في قوله سبحانه وتعلى فبما رحمة من الله لنت لهم ومن في قوله تعلى مالكم من اله غيره واما تكون فانه كالاسمآء في الاعراب والاسمآء ليس بابها الزيادة كذا في شرح الفصول وفيه نظر لان هذه العلة لا تقتضي الاختصاص بالماضي لوجودها في الامر فمقتضاها جواز زيادتها بلفظ الامر مع ان ذلك ممتنع ويمكن ان يقال ان التعليل بذلك مبني على القول بان الامر مقتطع من المضارع وانه مجزوم بلام الامر مقدرة فليتامل وشذ زيادتها بلفظ المضارع في قوله *

انت تكون ماجد نبيـــل * اذا تهب شمال بليـــــل

* قوله ان تكون بين شيئين متلازمين * وذلك كزيادتها بين الصفة والموصوف في قوله *

في غرف الجنة العليا التي وجبت * لهم هناك بسعي كان مشكـور

ليسا جارا ولا مجرورا كقولك
ما كان احسن زيدا اصله
ما احسن زيدا فزيدت كان
بين ما وفعل التعجب ولا نعني
بزيادتها انها لا تدل على معنى
البتة بل انها لم يوت بها للاسناد

ص وحذف نون مضارعها
المجزوم وصلا ان لم يلقها ساكن
ولا ضمير نصب متصل *

ش تختص كان بامور منها مجيئها
زائدة وقد تقدم ومنها جواز
حذف آخرها وذلك بخمسة
شروط وهي ان تكون بلفظ
المضارع وان تكون مجزومة وان
لا تكون موقوفا عليها ولا متصلة
بضمير نصب ولا بساكن وذلك
كقوله تعالى ولم اك بغيا اصله
اكون فحذفت الضمة للجازم
والواو للساكنين والنون للتخفيف
وهذا الحذف جائز والحذفان
الاولان واجبان ولا يجوز الحذف
في نحو لم يكن الذين كفروا لاجل
اتصال الساكن بها فهي مكسورة
لاجله فهي متعاصية على الحذف

وبين العاطف والمعطوف بقوله *

في لجة غمرت اباك بحورها * في الجاهلية كان والاسلام

وبين الموصول والصلة في قوله تعالى كيف نكلم من كان في المهد صبيا لانهم لم ينكروا ذلك بعد ما كان في المهد بل وهو فيه * قوله ليسا * جارا ومجرورا فلا تزاد بينهما لشدة الاتصال بينهما فكانهما كلمة واحدة واما قوله

جياد بني ابي بكر تسامى * على كان المسومة العراب

فشاذ وضرورة * قوله بل انها لم يوت بها للاسناد * اي وان كانت تدل على الزمان في بعض التراكيب وبه يسقط اعتراض الرضي بانها كيف تكون زائدة مطلقا وقد دلت على الزمان في بعض المواضع وهذا الذي ذكر هو مذهب ابي علي واحتج له بوجوه اولها انها لو كان لها فاعل لكانت معه جملة والجملة لا تزاد الثاني انها لما زيدت جرت مجرى الحروف وهي لا فاعل لها الثالث انها لو كان لها فاعل يكون الفصل بين الجار والمجرور في قوله على كان المسومة العراب بجملة واذا كانت خالية عنه كانت مفردة فلا يقبح الفصل بها قبح الاول وذهب ابو سعيد السيرافي الى ان الزيادة عبارة عن اختلال الكلام بسقوطها ولابد لها من فاعل لانها فعل وهو لا ينفك عن الفاعل * قوله وحذف نون مضارعها * لم يقل ونون يكون بجواز حذفها لان المقصود ذكر خواص كان ولا يفيد ما ذكر بخلاف ما اذا اضيف المضارع الى ضمير كان وحذف هذه النون شاذ قياسا لانها من نفس الكلمة لكنه سوغه كثرة الاستعمال وشبه النون بحرف العلة * قوله وان تكون مجزومة * اي بالسكون وانما اشترط كون المضارع مجزوما لان الجزم يكون بالحذف والحذف يانس بالحذف وانما اشترط كونه بالسكون لانه لو كان بحذف النون لم تحذف نونه لانها انما تحذف لكونها آخرا ولما قوتها بالحركة ولا في نحو ان يكنه فلن تسلط عليه لاتصال الضمير المنصوب بها *

والضمائر ترد الاشياء الى اصولها
ولا في الموقوف عليه نص عليه
ابن خروف وهو حسن لان الفعل
الموقوف عليه اذا دخله الحذف
حتى بقي على حرف واحد او
حرفين وجب الوقف عليه
بهاء السكت كقوله عه ولم يعه
فلم يك بمنزلة لم يع فالوقف
عليه باعادة الحرف الذي كان فيه
اولى من اجتلاب حرف لم يكن
لا يقال يلزم مثله في لم يع لان
اعادة الياء يودي الى الغاء الجازم
بخلاف لم يكن فان الجازم انما
اقتضى حذف الضمة لا حذف
النون كما بينا

ص وحذفها وحدها معوضا عنها
ما في مثل اما انت ذا نفر ومع
اسمها في مثل ان خيرا فخير
والتمس ولو خاتما من حديد *
ش من خصائص كان جواز حذفها
ولها في ذلك حالتان فتارة تحذف
وحدها ويبقى الاسم والخبر
ويعوض عنها ما وتارة تحذف مع
اسمها ويبقى الخبر ولا يعوض
عنها شيء فالاول بعد ان المصدرية
في كل موضع اريد به تعليل فعل بفعل كقولهم اما انت منطلقا انطلقت اصله انطلقت لان كنت منطلقا فقدمت
اللام وما بعدها على الفعل الاهتمام به او لقصد الاختصاص فصار لان كنت منطلقا انطلقت ثم حذف الجا

اتصلت النون بالمرفوع لم تصر آخرا لان مرفوع الفعل منزل منزلة جزء * قوله والضمائر ترد الاشياء الى اصولها * اي المستعملة فلا يرد مثل يدك ودمك لان اصلهما غير مستعمل كذا قيل لكن يشكل عليه يديه ودمي اذ لو لم يكن مستعملا لم يرد اليهما شيء * قوله وجب الوقف عليه بهاء السكت * مثل ذلك وقع لابن مالك في الخلاصة قال فيها

وقف بها السكت على الفعل المعل * بحذف آخر كاعط من سال
وليس حتما في سوى ما كع او * كيع مجزوما فراع ما رعوا

وقد اعترضه المصنف في التوضيح بقوله وهذا اي وجوب الوقف بهاء السكت على الفعل الباقي منه حرفان مردود باجماع المسلمين على وجوب الوقف على نحو ولم اك ومن يوق بترك الهاء فهو مشترك الالزام فما كان جوابه فهو جوابه * قوله اصله انطلقت لان كنت منطلقا * قال اللقاني فيه دعوى تكلف بلا دليل لامكان ان يدعى ان اما نائبة عن اسم الشرط وفعله والاصل مهما تذكر شخصا منطلقا اي في حالة ذكر الانطلاق انطلقت فلما حذف فعل الشرط اي تذكر وحله انفصل الضمير ومنطلقا حال لا خبر كان وهذا نظير ما جوزوه في اما عالما فزيد عالم اي مهما تذكر شخصا في حالة كونه عالما اي مذكورا بالعلم فزيد عالم ويدل على ما ذكرنا مجيء الفاء في نحو فان قومي لم تاكلهم الضبع فانه مناف لما قرره اه كذا في حواشي التوضيح له * قوله للاهتمام به او لقصد الاختصاص * اي عند كل من النحويين والبيانيين ولا وجه لتخصيص الاول بالنحويين والثاني بالبيانيين لان كل واحد منهما يثبت كلا منهما * قوله ثم حذفت كان * وحسن حذفها ان ان لا يقع بعدها مبتدا فكان بمنزلة فعل محذوف لحصول ما يدل عليه فان قلت فيه حذف الصلة قلت قد تحذف نحو ما ان حرا مكانه اي ما ثبت ان

اختصارا ايضا فانفصل الضمير فصاران انت ثم زيدت ما عوضا فصاران ما انت ثم ادغمت النون في الميم فصاراما انت وعلى ذلك قول العباس ابن مرداس *

حرا مكانه * قوله اختصارا * قال الدنوشري قد يقال من اين جاء الاختصار وقد عوض عن لفظ كنت ما وانت فليتامل قيل توسل فوجد غيرصواب وذلك لان ما حذف ووقع التعويض عنه لفظ كان فقط واما الضمير فلم يحذف حتى يقع تعويض عنه ولا شك ان كلمة ما اخصر من كان فليتامل واقول تاملناه فوجدناه غيرصواب وذلك لانه لا معنى لانفصال الضمير بعد حذف العامل الّا حذف المتصل والاتيان بالمنفصل عوضه فيكون المحذوف حينئذ مجموع الفعل والضمير المتصل المعوض عنهما ما والضمير المنفصل ولا شك ان كنت اخصر منهما فكيف يقال حذفت كان اختصارا وقد يقال ان الاختصار بالنظر الى كان وحدها لا المجموع المركب ولا شك انك اذا اعربت كلمة كان وحدها تجد ما اخصر منها يرشدك الى هذا قوله ثم حذفت كان اختصارا فجعل الاختصار باعتبارها وحدها فليتامل * قوله فانفصل الضمير * لتعذر الاتصال لعدم وجود ما يتصل به * قوله ثم زيدت ما عوضا * هو صريح في ان ما زائدة وفيه بحث لانهم لم يعدوا ما بعد ان المفتوحة من مواضع زيادة ما وقال الرضي ما في حيثما ليست بزائدة لانه لقطع حيث عن الاضافة ويعلم من قوله هذ ان الزائد ما لم يتعلق به غرض في الكلام وجعلها عوضا عن كلمة كان وموجبا لحذفها غرض يمنع زيادتها قاله المولى عصام وقد يقال المراد بزيادتها زيادتها على اصل التركيب لا انها لم يوت بها لغرض اصلا سوى التاكيد كزيادتها بعد اذ وقوله وموجبا لحذفها فيه ان موجب الحذف لكان قصد الاختصار لا ما فليتامل بقي ان يقال مقتضى كون ما عوضا عن كان انه لا يجوز الجمع بينهما اذ لا يجمع بين العوض والمعوض عنه ومقتضى كون الحذف جائزا جواز الجمع فبين كلاميه تناف ويمكن ان يجاب بان زيادة ما وتعويضها عنها مرتب على حذفها

ابا خراشة اما انت ذا نفر
فان قومي لم تاكلهم الضبع
اصله لان كنت فعمل فيه ما
ذكرنا والثاني بعد ان ولو
الشرطيتين مثال ذلك بعد ان
قولهم المرء مقتول بما قتل به ان
سيفا فسيف وان خنجرا فخنجر
والناس مجزيون باعمالهم ان
خيرا فخير وان شرفشرا وقال *
لا تقربن الدهر ءال مطرف
ان ظالما ابدا وان مظلوما
اي ان كان ماقتل به سيفا فالذي
يقتل به سيف وان كان عملهم
خيرا فجزاؤهم خير وان كنت ظالما
وان كنت مظلوما ومثاله بعد لو
قوله صلى الله عليه وسلم التمس
ولو خاتما من حديد وقال الشاعر
لا يامن الدهر ذو بغي ولو ملكا
جنوده ضاق عنها السهل والجبل
اي ولو كان ما يلتمسه خاتما من
حديد ولو كان الباغي ملكا *
ص وما النافية عند الحجازيين
كليس ان تقدم الاسم ولم يسبق
بان ولا بمعمول الخبر الا ظرفا

ومفرع عليه كما هو مقتضى العطف بثم في قوله ثم زيدت ما وحينئذ فلا يلزم من جواز الذكر والحذف جواز الجمع بينهما تامل فسقط ما قيل ان المصنف جرى على مذهب المبرد من جواز الجمع بينهما ولا حاجة الى الجواب بان المراد بالجواز ما قابل الامتناع فيصدق بالوجوب الذي هو المراد والقرينة تصريحه بان ما عوض كما وقع في الحواشي الياسينية * قوله ابا خراشة اما انت ذا نفر * ابا خراشة منادى ومتعلق الجار محذوف والتقدير لان كنت ذا نفر فخرت والضبع بضم الباء السنون المجذبة شبهها بالوحش المعروف وفي حواشي اللقاني على التوضيح ما نصه تقدير يورث في التركيب ركاكة وفي المعنى فسادا اذ لا يتجه ان يقال فخرت لكونك ذا نفر لان قومي لم تاكلهم الضبع بل المتجه ان يقال مهما تذكر انت في حال كونك مذكورا بالنفر فاني مثلك ذو نفر اذ قومي لم تاكلهم سنة الجذب حتى تترفع على بقومك ونفرك وهذا ينادي بكون اما نائبة عن مهمى اه ويجوز ان يكون فان قومي تعليلا لمحذوف تقديره ولا اعتبار بفخرك او ولا تفخر فان قومي لم تاكلهم الضبع تامل * قوله ولو * كان عليه ان يقيدها بالتي ما بعدها مندرج فيما قبلها وغاية له كايتني بدابة ولو حمارا ولا يجوز الا حشفا ولو تمرا وانما كثر الحذف بعدهما لانهما من الادوات الطالبة لفعلين فيطول الكلام فيخفف بالحذف وخص ذلك بهما لان ان ام ادوات الشروط الجازمة ولو ام ادوات الشروط الغير الجازمة كما ان كان ام بابها وهم يتوسعون في الامهات ما لا يتوسعون في غيرها * قوله مجزيون باعمالهم * اي بجنس اعمالهم اذ الاعمال مجاز عليها لا بها * قوله لا يامن الدهر * لا نافية فما بعدها مرفوع او ناهية فما بعدها مجزوم الا انه كسر لالتقاء الساكنين والدهر منصوب على الظرفية ومفعول يامن محذوف اى لا يامن الحوادث في

الدهر او المفعولية على حذف مضاف اي لا يامن غدرات الدهر والشاهد
في ولو مكلا حيث حذف كان واسمها بعد لو وجنوده مبتدا والجملة خبر
والجملة من المبتدا والخبر صفة لقوله مكلا وفي البيت رد على ابي حيان
حيث اشترط ان لا يكون ما بعد لو اعلا مما قبلها فان الملك اعلا * قوله
ولاعمالها عندهم * قال اللقاني التقييد بالظرف المضاف الى ضميرهم
للاشارة الى ان اعمال غيرهم قد يوجد بدون الشروط او بعضها كاعمال
الفرزدق اياها مع تقدم الخبر في قوله *

فاصبحوا قد اعاد الله نعمتهم * اذ هم قريش واذ ما مثلهم بشر

فليتامل * قوله ثلاثة شروط * المطابق لما في المتن ان يقول اربعة شروط ويزيد
وان لا يسبق الاسم بمعمول الخبر * قوله ان يتقدم اسمها على خبرها * فاما قوله

فاصبحوا قد اعاد الله نعمتهم * اذ هم قريش واذ ما مثلهم بشر

فقد اجيب عنه بانه شاذ وبانه تميمي اراد ان يتكلم بلغة اهل الحجاز
ولم يدر ان من شرط العمل عندهم تقدم الاسم على الخبر قال في التصريح
وفيه ان العربي لا يطاوعه لسانه ان ينطق بغير لغته كما قاله سيبويه
وفيه ان المعروف انه لا ينطق باللحن واما بغير لغته فلا مانع من ذلك
واجيب ايضا بان مثل مبني على الفتح لاضافته الى المبهم وبان الخبر
محذوف ومثل منصوب على الحال اي ما في الوجود بشر مثلهم وعلى هذا
فما غير عاملة للفصل بينها وبين اسمها بالحال افاده الاشموني في شرح
التوضيح وكان وجهه انها ضعيفة فلا تقوى على العمل مع الفصل لاسيما
بالاجنبي * قوله وان لا يقترن بان الزائدة * الضمير في يقترن عائد
على الاسم واطلاق الاسم عليه مجاز باعتبار ما كان والاولى المرفوع بعدها
لان المقرون بها ليس اسمها تامل ثم السر في اشتراط عدم الاقتران بان
ان ان تشبه ان النافية لفظا فكان ما دخلت على نفي والنفي اذا دخل على

او مجرورا ولا الخبر بالا نحو
ما هذا بشرا *

ش اعلم انهم اجروا ثلاثة من
حروف النفي مجرى ليس في
رفع الاسم ونصب الخبر وهي ما
ولا ولات ولكل منها كلام يخصه
والكلام الان في ما واعمالها عمل
ليس وهي لغة اهل الحجاز وهي
لغة قويمة وبها جاء التنزيل قال
الله تعلى ما هذا بشرا ما هن
امهاتهم ولاعمالها عندهم ثلاثة
شروط ان يتقدم اسمها على خبرها
وان لا تقترن بان الزائدة ولا
خبرها بالا *

النفي افاد الايجاب فصارت ان كالا الناقضة لنفي ما في نحو ما زيد الّا منطلق ويحتمل انما منعت ان العمل لوقوع الفصل بين ما ومعمولها بغير الظرف كذا في شرح التسهيل للبدر الدماميني * قوله ولذا اهملت في قولهم في المثل ما مسيء من اعتب * وذلك لضعفها في العمل فلا تتصرف بان تعمل النصب قبل الرفع * قوله لتقدم الخبر * قال الدنوشري وهذا غير متعين بل يجوز ان يكون مسيء مبتدا ومن فاعل اغنى عن الخبر واعتب مع فاعله صلة من او صفتها والمعتب الذي عاد لمسرتك بعد الاساءة * قوله وفي قوله بني غدانة * ما ان انتم ذهب غدانة بضم الغين المعجمة حي من يربوع والصريف الفضة والخزف بفتح الخاء المعجمة وبالفاء الاجر وكل ما عمل من طين والشاهد في قوله ما ان انتم ذهب بالرفع فانه اهمل ما لاقترانها بان لبعدها عن شبه ليس حينئذ لان ان لا تقع بعدها كما تقدم وقيل لضعفها عن تخطي ان واما رواية يعقوب بن السكيت ذهبا بالنصب فمخرجة على ان ان نافية موكدة لما لا موسسة ولا زائدة كافة لها قاله المصنف قلت وهذا التخريج انما يتاتى على قول الكوفيين ان ان المقرونة بما هي النافية جيء بها بعد ما توكيدا وهو مردود فان العرب قد استعملت ان الزائدة بعد ما الموصولة الاسمية والحرفية لشبهها في اللفظ بما النافية فلو لم تكن ان المقترنة بما النافية زائدة لم يكن لزيادتها بعد الموصولتين مسوغ * قوله لاقتران خبرها بالا * وقع في باب لا العاملة عمل ان من شرح التوضيح للعلامة الازهري ما يقتضي ان ما تعمل مع الانتقاض حيث اعرب قوله الا وقد عنتهم شئون خبرا لا من قوله يحشر الناس لا بنين ولا ابا وقال ولا يضر اقترانه بالواو لان خبر الناسخ يجوز اقترانه بها كقول الحماسي امسى وهو عريان وقولهم ما احد الا وله نفس امارة

فلذا اهملت في قولهم في المثل ما مسيء من اعتب لتقدم الخبر وفي قوله بني غدانة ما ان انتم ذهب * ولا صريف ولكن انتم الخزف * لوجودان المذكورة وفي قوله تعلى وما محمد الّا رسول قد خلت من قبله الرسل وما امرنا الّا واحدة لاقتران خبرها بالا *

وكذا وقع في المطول وقد نظم بعضهم ذلك رجزا فقال *

قال الامام السعد في المطول * قولا من الاشكال ليس بالخلي
خبرما ان يقترن بالا * يجوز فيه الواو حيث حلا
وذا مخالف لما قد حررر * وبين اهل العلم قد تقرر
من ان ما اذا بالا يبطل * نفي لها فانها لا تعمل

* قوله وبنوا تميم لا يعملون ما شيئا * عدم العمل هو القياس لانه حرف مشترك فحقه ان لا يعمل لانه لو عمل لم يخل حاله من ان يعمل في الاسماء والافعال او في احدهما والاول باطل لان الحروف فروع للافعال وثوان لها ومن البين ان الافعال انما تعمل في الاسم فقط لا في فعل آخر فلو عملت الحروف المشتركة في القبيلين لزادت على الافعال التي هي اصولها والثاني باطل لانه ترجيح من غير مرجح قال في شرح الفصول وعلى هذا اعتمد شيخنا رضي الدين بن جعفر وفيه نظر اذ لقائل ان يقول الترجيح موجود في الاسماء لوجهين الاول انما هو اصل في التغيير الذي هو الاعراب والافعال فروعها في ذلك ولا شبهة في ترجيح الاصل على فرعه والثاني ان اعرابها يفيد معاني فيها بخلاف الافعال وكان شيخنا سعد المصري يقول لا يعمل لانه لو عمل فاما ان يعمل فيهما او في احدهما والاول فاسد لان الاسم اصل والفعل فرع فيفضي اختلافهما الى تنافي حاله اذ عمله في الاصل اصلي وفي الفرع فرعي والثاني كذلك اذ عمله في احدهما لصحة دخوله عليه والآخر لطلبه هذا فما باله معطلا عليه اه كلامه * قوله تعز فلا شيء على الارض باقيا الخ * تعز بمعنى تصبر والوزر الملجا والواقي الحافظ والشاهد في الشطرين وقيل لا شاهد في الاول لاحتمال ان يكون قوله على الارض خبرا و باقيا حال * قوله وان يكون اسمها وخبرها نكرتين * لعل وجهه انها لنفي الجنس

وبنوا تميم لا يعملون ما شيئا ولو استوفت الشروط الثلاثة فيقولون ما زيد قائم ويقرؤون ما هذا بشر *

ص وكذا لا النافية في الشعر بشرط تنكير معموليها نحو تعز فلا شيء على الارض باقيا *

ش الحرف الثاني مما يعمل عمل ليس لا كقول الشاعر *

تعز فلا شيء على الارض باقيا
ولا وزر مما قضى الله واقيا

ولاعمالها اربعة شروط ان يتقدم اسمها وان لا يقترن خبرها بالا وان يكون اسمها وخبرها نكرتين

وان يكون ذلك في الشعر لا في النثر فلا يجوز اعمالها في مثل لا افضل منك احد ولا في نحو لا احد الّا افضل منك ولا في نحو لا زيد قائم ولا عمرو ولهذا غلط المتنبي في قوله *
اذا الجود لم يرزق خلاصا من الاذى فلا الحمد مكسوبا ولا المال باقيا
وقد صرحت بالشرطين الاخيرين ووكلت معرفة الاولين الى القياس على ما لان ما اقوى من لا ولهذا تعمل في النثر وقد اشترطت في ما ان لا يتقدم خبرها ولا يقترن بالا فاما اشتراط ان لا يقترن الاسم بان فلا حاجة له هنا لان اسم لا لا يقترن بان *
ص ولات لكن في الحين ولا يجمع بين جزءيها والغالب حذف المرفوع نحو ولات حين مناص *
ش الثالث مما يعمل عمل ليس لات وهي لا النافية زيدت عليها التاء لتانيث اللفظ او للمبالغة وشرط اعمالها ان يكون اسمها وخبرها لفظ الحين وان يحذف احد الجزءين والغالب ان يكون المحذوف اسمها كقوله تعلى ولات حين مناص والتقدير والله اعلم فنادى بعضهم بعضا ان ليس الحين حين مناص اي فرار *

برجحان والوحدة بمرجوحية وكل منهما بالنكرات انسب ولا يرد على ما ذكر ما وقع في امثلة سيبويه ما زيد ذاهبا ولا اخوه قاعدا لان لا لا عمل لها بل هي زائدة موكدة للنفي المستفاد من ما والاسمان بعدها تابعان لمعمولي ما * قوله وان يكون ذلك في الشعر * اي لنقصان مشابهة لا بليس لانها لنفي الحال ولا للنفي مطلقا بخلاف ما فانها كليس ولم يقيد ابن الحاجب بالشعر بل قال وهو اي عمل لا شاذ قال شارحه فيقتصر عمل لا على مورد السماع ولا يخفى انه حيث كان سماعيا فلا حاجة الى تقييله بالشعر * قوله وهي لا النافية زيدت عليها التاء * وقال تاج القراء اصلها ليس قلبت الياء الفا والسين تاء قال ابن اياز في شرح الفصول وهو عندي ضعيف لوجهين الاول ان فيه جمعا بين اعلالين وذلك مرفوض في كلامهم لم يجي منه الا ماء وسماء الا تراهم لم يدغموا في وطد ووتد فرارا من حذف الواو التي هي الفاء وقلب العين الى جنس اللام والثاني ان قلب الياء الساكنة الفا وقلب السين تاء شاذ اذ لا يقدم عليهما الّا بدليل وهو مفقود هنا اه وقوله زيدت عليها التاء اي ليقوى شبهها بالفعل قال في التصريح وزيادة التاء في لات احسن من زيادتها في ربت وثمت لانها محمولة على ليس وليس تتصل بها الياء ومن ثم لم تتصل بلا المحمولة على ان وحركت فرقا بين لحاقها الفعل ولحاقها الحرف وليس للالتقاء الساكنين كما وقع للفاكهي بدليل ربت وثمت فانها فيهما متحركة مع تحريك ما قبلها وقوله لفظ الحين هذا هو ظاهر كلام سيبويه وبه اخذ بعضهم فقصر عملها على لفظ الحين وحمله بعضهم على غير ظاهره وقال المراد بالحين اسم الزمان وهو ظاهر كلام المصنف في الاوضح وابن مالك في التسهيل حيث قال وتختص بالحين او مرادفه * قوله والغالب ان يكون المحذوف اسمها * لان الخبر محط الفائدة فلا يحذف

وقد يحذف خبرها ويبقى اسمهم كقراءة بعضهم ولات حين مناص بالرفع *
ص الثاني ان وان للتاكيد ولكن للاستدراك وكان للتشبيه او الظن وليت للتمني ولعل للترجي او الاشفاق او للتعليل فينصبن المبتدا اسما لهن ويرفعن الخبر خبرا لهن *
ش الثاني من باب نواسخ المبتدا والخبر ما ينصب الاسم ويرفع الخبر وهو ستة احرف ان وان *

* قوله وقد يحذف خبرها * كان القياس ان يكون هذا هو الغالب بل كان ينبغي ان حذف المرفوع لا يجوز البتة لان مرفوعها محمول على مرفوع ليس وهو لا يحذف فهذا فرع تصرفوا فيه ما لم يتصرفوا في اصله * قوله كقراءة بعضهم ولات حين مناص بالرفع * اي رفع حين على انه اسم لات وخبرها محذوف اي ولات حين مناص كائنا لهم وقرئ ايضا شذوذا بجره على ان لات حرف جر بناء على ما زعمه الفراء من ان لات تستعمل حرفا جارا لاسماء الزمان خاصة كمذ ومنذ وانشدوا * طلبوا صلحنا ولات اوان * واجيب بان الجر في الاية والبيت على تقدير من الاستغراقية كقوله *

الا رجل جزاه الله خيرا * يدل على محصلة تبيت

على رواية الجر * قوله ما ينصب الاسم * اي اتفاقا بشروط ان يكون مذكورا وغير واجب الابتداء وغير واجب التصدير الا ضمير الشان افاده في التصريح وفي التسهيل ما يقتضي جواز حذف الاسم اذا فهم معناه ونص عبارته ولا يخص حذف الاسم اذا فهم معناه بالشعر وقل ما يكون المحذوف الا ضمير الشان * قوله ويرفع الخبر * اي عند البصريين قال في شرح الفصول وتمسكوا باشياء منها انها بالاجماع عملت في الاول فوجب ان تعمل في الثاني بالقياس على عوامل المبتدا والخبر ومنها ان كان ولعل وليت تنصب الحال وتعمل فيها كقولك كان زيدا اسد مقدما فناصبها كان ومعلوم ان الحال فضلة في الخبر فاذا عملت في فضلته كان عملها فيه اولى ولما ثبت هذا الحكم في هذه الثلاثة ثبت ذلك فيما عداها وان لم تعمل في الحال لعدم القائل بالفرق ومنها انه قد زال معنى الابتداء مع كان ولكن ولعل وليت فكيف يرتفع خبرها بما يرتفع به خبر المبتدا واذا ثبت ذلك في البعض ثبت في باقيها لما ذكرت هذا اقوى مما ذكروه وللخصم ان يقول قولكم بانها

ومعناهما التوكيد تقول زيد قائم ثم تدخل ان لتاكيد الخبر ولتقريره فتقول ان زيدا قائم وكذلك ان إلّا انها لابد ان يسبقها كلام كقولك بلغني او اعجبني ونحو ذلك ولكن ومعناها الاستدراك وهو تعقيب الكلام برفع ما يتوهم ثبوته او نفيه يقال زيد عالم فيوهم ذلك انه صالح فتقول لكنه فاسق وتقول ما زيد شجاع فيوهم ذلك انه ليس بكريم فتقول لكنه كريم *

لما عملت في الاول فوجب ان تعمل في الثاني بالقياس على عوامل المبتدا والخبر غير مسلم وذلك لان منصوب كان عندنا انما هو منصوب على الحال وليس بخبر عنها وكذلك المنصوب الثاني في ظننت واذا كان الفعل الذي هو الاصل في العمل لا خبر له فالحرف اولى بذلك ولئن سلمنا ان منصوب كان خبرها لكن جاز ذلك لاصالتها وتمكنها وهذه حروف بعيدة من ذلك فلا يكون لها عمل في الخبر وقولكم ان منها ما ينصب الحال والحال زيادة في الخبر فكان عملها في الخبر اولى غير مسلم فان الحال فضلة شبيهة بالظرف فيجوز فيها ما لا يجوز في غيرها واذا كان كذلك لم يلزم من عملها في الحال عملها في الخبر وقولكم قد زال معنى الابتداء مع ليت واخواته قلنا هذا على اصلكم وهو ان العامل في المبتدا الابتداء فاما على اصلنا فلا لان كل واحد من المبتدا والخبر رافع لصاحبه وهذا بين اه كلامه رحمه الله * قوله ومعناهما التوكيد * اي توكيد النسبة وتقريرها في ذهن السامع بحيث لا يتطرق اليه شك ولا انكار سواء كانت النسبة ايجابية او سلبية كقوله عز من قائل ان الله لا يظلم الناس شيئا وقيل لا توكد إلّا النسبة الايجابية والموكد للسلبية لا التبرية ورد بالاية المتقدمة ويمكن ان يقال النسبة فيما ذكر ايجابية لان القضية موجبة غاية الامر انها معدولة المحمول * قوله او نفيه * قيل طالما توقف الناس في فهمه لان ما يتوهم نفيه لا يرفع بل يثبت فاذا قلت ما زيد شجاع فيتوهم من نفي الشجاعة عنه انه ليس بكريم فتثبت الكرم له وتقول لكنه كريم وقد يوجه بان يقال المراد برفع ما يتوهم نفيه اثباته والاوجه ان يقال التوقف انما نشا من توهم عطف نفيه على ثبوته وليس ذلك بلازم اذ يمكن ان يجعل نائب فاعل فعل محذوف مع مضاف ومضاف اليه والتقدير او اثبات ما يتوهم نفيه وانما ارتكب ذلك

وكان للتشبيه كقولك كان زيدا اسد اوللظن كقولك كان زيدا كاتب وليت للتمني وهوطلب ما لا طمع فيه كقول الشيخ

ليت الشباب يعود يوما

اوما فيه عسر كقول المعدم الايس ليت لي قنطارا من الذهب ولعل للترجي وهوطلب الامر المحبوب المستقرب حصوله كقولك لعل الله يرحمني اوالاشفاق وهوتوقع المكروه كقولك لعل زيدا هالك اوللتعليل كقوله تعالى فقولا له قولا لينا لعله يتذكراو يخشى اي لكي يتذكر نص على ذلك الاخفش *

ص ان لم تقترن بهن ما الحرفية نحوانما الله اله واحد الا ليت فيجوز الامران *

ش انما تنصب هذه الادوات الاسماء وترفع الاخبار بشرط ان لا تقترن بهن ما الحرفية فان اقترنت بهن بطل عملهن وصح

تصحيحا للعبارة وبعد ففي التعريف المذكور نظر من جهة انه غير مانع لانه يدخل فيه نحو زيد شجاع وانه بخيل في ابعد قولك زيد شجاع رافع لتوهم ثبوت كرمه فليتامل * قوله وكان للتشبيه * اي الموكد لتركبها عند الجمهور من الكاف المفيدة للتشبيه وان المفيدة للتاكيد فاصل كان زيدا اسد ان زيدا كالاسد فقدمت الكاف على ان ليدل الكلام على التشبيه من اول وهلة وفتحت همزة ان للجار وصارا حرفا واحدا مدلولا بهما على التشبيه والتاكيد اه وبهذا سقط ما قيل ان الذي يفهم من كان على القول بتركيبها التاكيد المشبه لا التشبيه الموكد لان الكاف (١) تفيد تشبيه ما دخلت عليه وقد دخلت على التاكيد المستفاد من ان * قوله وهوطلب ما لا طمع فيه الخ * اورد عليه انه غير مانع لدخول الامر والنهي وغيرهما فيه حيث كان المطلوب لا طمع فيه اوفيه عسر واجيب بان هذا تعريف بالاعم على مذهب المتقدمين والمراد بالطلب ميل النفس الى حصول المقصود سواء كان حصوله ممكنا ام لا فلا يرد ان المتمني قد يكون محالا معلوم الاستحالة والعاقل لا يطلب ما علم استحالته والتحقيق ان التمني حالة نفسانية يلزمها الطلب * قوله كقول الشيخ ليت الشباب يعود يوما * فان عود الشباب لاطمع فيه لاستحالته عادة ان فسر بالقوة والنشاط الحاصلين قبل الشيخوخة اوعقلا ان فسر بالسن الذي لم يتجاوز ثلاثين سنة * قوله كقول المعدم الايس * ان قلت هذا من النوع الذي قبله اذ لا طمع للمعدم الايس في ذلك قلت المراد بما لا طمع فيه ما شانه ان لا يطمع فيه احد كعود الشباب بخلاف قنطار من الذهب فان الاطماع تتعلق به غالبا افاده اللقاني * قوله ان لم تقترن بهن ما الحرفية * اي الزائدة لتخرج المصدرية فانها لا تبطل العمل * قوله بطل عملهن * ولهذا سميت كافة لكفها ما اقترنت به عن العمل

(١) فيه نظر فان الكاف انما يفيد التشبيه بمدخوله لا تشبيه مدخولها فقوله لان الكاف الخ في محل المنع *

دخولهن على الجملة الفعلية قال الله تعلى قل انما يوحى الي انما الهكم اله واحد وقال تعلى كانما يساقون الى الموت وقال الشاعر

فوالله ما فارقتكم قاليا لكم
ولكنما يقضى فسوف يكون

وقال الاخر *

اعد نظرا يا عبد قيس لعلما
اضاءت لك النار الحمار المقيدا

ويستثنى منها ليت فانها تكون باقية مع ما على اختصاصها بالجملة الاسمية فلا يقال ليت ما قام زيد *

وما احسن قول بعضهم حيث قال * عزلوك لما قلت ما * اعطي وولوا من بذل * او ما عملت بان ما * حرف يكف عن العمل * قوله

فوالله ما فارقتكم قاليا لكم * ولكن مايقضى فسوف يكون

الحق ان ما موصول اسمي بدليل عود الضمير في يقضى عليها ولو كانت حرفا كافا لما صح عوده عليها لانه لا يعود إلّا على الاسمآء فالذي ينبغي التمثيل به للكافة قول امرئ القيس *

ولكنما اسعى لمجد موثل * وقد يدرك المجد الموثل امثالي

ويحتمل ان يكون ما موصولا حرفيا فيكون المصدر المنسبك بمعنى اسم المفعول اي ولكنما المقضى سوف يكون قوله *

اعد نظرا يا عبد قيس لعلما * اضاءت لك النار الحمار المقيدا

قال ابو حيان في التذكرة صارت لعل بما الكافة حرف ابتداء تقع بعدها الفعلية والاسمية ولهذا لا تعمل لانها زال اختصاصها بالاسمآء وزعم ابن درستويه ان ما هنا اسم بمنزلة المضمر المجهول والجملة تفسيرية ولم يتنزل شيء من الاسمآء بمنزلة هذا المضمر فيكون مثله هذا وعدوا وجوه ما الاسمية ولم يذكروا هذا ولا وجد له نظير فالقول به باطل اه كلامه وفي شرح ابيات الايضاح للفارسي لا تكون ما بمعنى الذي لان القوافي منصوبة ولا يتقدم خبرها على اسمها ويجوز ان تكون بمعنى الامر والجملة بعدها في موضع خبرها كما قالوا انما ان افعل اه والبيت من مقطوعة للفرزدق هجا بها جريرا يخاطب بها عمرو بن التيمي وهي *

رءا عبد قيس خفقة شورت بها * يدا قابس اهوى بها ثم اخمدا
عسى ان يعيد الموقد النار فالتمس * بعينيك نار المصطلي حيث اوقدا
اعد نظرا يا عبد قيس لعلما * اضاءت لك النار الحمار المقيدا
حمار كليبيين لم يشهدوا به * ولم يلفوا على الخيل رودا

لعله قتالا

ولا شهدوا يوم النسار ولم تعد * نساوهم منها كميا موسدا

وعبد القيس هذا هو عدي بن الجندب من رهط جرير والخفقة التهاب النار وصوت حريقها وشورت بها اشارت بها ورفعتها وقابس مقتبس واخمدا طفا يقول رءا التهاب نار اوقدها قابسها ثم اخمدها بقطع الوقود عنها واضآء يستعمل لازما كما في قولك اضاءت النار ومتعديا كما في البيت اي يين لك ضوء النار الحمار واشار الى انهم ذلة وقلة لا يامنون من يطرقهم فلذلك قيدوا حمارهم وهذا بخلاف الاخفش بن شهاب التغلبي حيث اشار الى كثرتهم وعزتهم بقوله *

وكل اناس قاربوا قيد فحلهم * ونحن خلعنا قيده فهو سارب

وقال ابن جني يهزا به يقول انت صاحب حمير فانما اضاءت لك النار ما تعالجه ولست بصاحب خيل اه وقال الخوارزمي يهجوه بانهم يقيدون الاتن ليأتوها قاله ابو علي الدقاق وهذا كلام من لم يقف على سياق الابيات وغفله عن لفظ الحمار وروى ابو بكر الصولي بسنده عن ابي زيد الانصاري انه قال كان المفضل اذا لم يرض الجواب انشد اعد نظرا يا عبد قيس البيت وقال ابن حبيب بعد قوله الحمار المقيدا يعني حمارا من حمير بني كليب لانهم كانوا اصحاب حمير اه راجع ما كتبناه على شواهد منهج السالك * قوله فلذلك * اي لبقاء اختصاصها بالاسمآء ابقوا عملها قضية كلامه ان المقتضي لعمل هذه الادوات الاختصاص وهو مخالف لما قالوه من ان علة عملها هذا العمل كونها اشبهت الافعال لفظا ومعنى وان الاختصاص انما يقتضي العمل الخاص ولهذا جرت بلعل عقيل * قوله قالت الا ليتما هذا الحمام لنا * البيت للنابغة الذبياني وقبله *

واحكم كحكم فتاة الحيّ اذ نظرت * الى حمام سراع وارد الثمد

فلذلك ابقوا عملها واجازوا فيها الاهمال حملا على اخواتها وقد روى بالوجهين قول الشاعر *
قالت الا ليتما هذا الحمام لنا
الى حمامتنا ونصفه فقد

و بعله * فحسبوه فالفوه كما زعمت * ستا وستين لم تنقص ولم تزد

فكملت مائة فيها حمامتها * واسرعت حسبة في ذلك العدد

والمراد بفتاة الحي زرقاء اليمامة و باحكم كن حكيما كما كانت هي حكيمة اذ اصابت ووضعت الشي موضعه وسراع يحتمل اوله الاعجام من اشرعت الدواب في الماء تشرع شرعا وشروعا دخلت والاهمال من اسرع وهذا الثاني امدح في حدة البصر وابلغ في اصابتها وكانت هذه المراة نظرت الى سرب حمام طاير فيه ست وستون حمامة وعندها حمامة واحدة * فقالت * ليت الحمام ليه * الى حمامتيه * ونصفه قديه * تم الحمام ميه * ثم ان الحمام وقع في شبكة صياد فعد فاذا هو ست وستون حمامة فاذا ضم اليها نصفها مع حمامتها كان المجموع مائة قال بعض اصحاب المعاني لما اراد النابغة وصف هذه الحكيمة الحاسبة بسرعة اصابتها شدد الامر وضيقه ليكون ذلك ابلغ في الاصابة وذلك انه جعلها تحوز الطير وهو اسرع متحرك ثم كونه حماما مما يويد هذا الغرض لكونه اسرع الطير ثم كثرة العدد تقتضي شدة الطيران لان ذلك مظنة استباقها ثم ورودها المآء مما يوجب المبالغة في الاسراع لانها حالة عطش وحرص على سرعة الوصول الى المآء قلت وكون المآء قليلا مما يقتضي شدة الازدحام انتهى * قوله روي بنصب الحمام * اي على الاعمال و برفعه اي على الاهمال وقال في شرح التسهيل واجاز سيبويه كون ليت في بيت النابغة عاملة على رواية الرفع وذلك بان يجعل ما موصولة او موصوفة والتقدير ليت ما هو هذا الحمام لنا فما اسم ليت وهو مبتدا محذوف وخبره هذا والجملة صلة ما او صفتها فليت بهذا التوجيه عاملة في الروايتين وهي حقيقة بذلك لان اتصال ما بها لم يزل اختصاصها بالاسمآء فاستحقت ليت بقاء العمل دون اخواتها اه وضعف المصنف

روي بنصب الحمام و برفعه وقولي ما الحرفية احترازا من ما الاسمية فانها لا يبطل عملها وذلك كقوله تعالى انما صنعوا كيد ساحر *

في بحث ليت من مغني اللبيب الوجه الاول بان حذف العائد المرفوع بالابتداء في صلة غير اي مع عدم الطول قليل ويمكن ان يقال ان الصلة قد طالت بالصفة * قوله فما هنا اسم بمعنى الذي * ويحتمل ان تكون موصولا حرفيا وصنعوا صلتها والمصدر المنسبك اسم ان اي ان صنعهم كيد ساحر ولا يجوز ان تكون كافة لان ذلك يوجب نصب كيد قاله المصنف في شرح الشذور * قوله والارجح الاهمال * اي ويجوز الاعمال بقلة قال الدنوشري فان قلت لم قل العمل هنا اي اذا خففت وبطل فيما اذا اكفت بما على مذهب سيبويه مع ان العلة في الموضعين زوال الاختصاص قلت يمكن ان يقال ان الزوال هناك اقوى لكونه بواسطة امر اجنبي وهو ما بخلافه هنا فانه بواسطة اسقاط بعضها اه ومحل جواز الوجهين ان وليها اسم فان وليها فعل وجب الاهمال ولا يدعى الاعمال وان اسمها ضمير شان والجملة الفعلية خبرها * قوله وان كل لما جميع لدينا محضرون * كل مبتدا واللام لام الابتداء وما زائدة وجميع خبر ومحضرون نعته ولدينا متعلق به وقد اورد الزمخشري هنا سوالا فقال كيف اخبر عن كل بجميع مع ان الفارسي نص على انه لا يجوز ان الذاهبة جاريته صاحبها واستشكلوا قوله تعلى فان كانتا اثنتين لانه اخبر عن ضمير الاثنين بالاثنين فلا فائدة فيه. وانتقد بعض الناس على الفارسي وقال ان الجارية مضافة والاضافة تكون بادنى ملابسة. فلا تدل اضافة الجارية اليه على انها ملكه بل قد تكون جارته. فاضافها باعتبار الجوار فقط ثم قال صاحبها فافاد انها ملكه. واجاب الزمخشري عن السوال بان كلا لا تقتضي الجمعية بخلاف جميع وهذا قد نص عليه ابن عصفور فانه فرق بين اجمع وجميع بان اجمع لا تقتضي جمعية ككل بخلاف جميع لكن انما ادعى ذلك في حالة النصب نحو جاء

فما هنا اسم بمعنى الذي وهو في موضع نصب بان وصنعوا صلته والعائد محذوف وكيد ساحر الخبر والمعنى ان الذي صنعوه كيد ساحر *

ص كان المكسورة مخففة *

ش معنى هذا انه كما يجوز الاعمال والاهمال في ليتما كذلك يجوز في ان المكسورة اذا خففت كقولك ان زيد لمنطلق وان زيدا لمنطلق والارجح الاهمال قال الله تعلى ان كل نفس لما عليها حافظ وان كل لما جميع لدينا محضرون وقال تعلى *

الزيدون جميعا اما في الرفع فلا فرق بين جاء الزيدون اجمعون او جميعهم فما قاله الزمخشري مشكل لان جميع لا يفيد الجمعية إلّا اذا انتصب على الحال فيبقى السوال واردا واجاب الفخر بجواب حسن وهو انه اذا كان في الخبر زيادة صفة او اضافة او تقييد صح ان يوتى بلفظ المبتدا او معناه كقولك الرجل رجل صالح واما الجواب عن الاية فقد ذكر الحريري في درة الغواص عن ابي علي الفارسي ان مروان بن سعيد المهلبي سال ابا الحسن الاخفش عن قوله عز وجل فان كانتا اثنتين فلهما الثلثان مما ترك ما الفائدة في هذا الخبر فقال افاد العدد المجرد من الصفة قال الحريري واراد مروان بسواله ان الالف في كانتا تفيد الاثنين فلاي معنى فسر ضمير المثنى بالاثنين ونحن نعلم انه لا يجوز ان يقال فان كانتا ثلاثة ولا ان يقال فان كانتا خمسة واراد الاخفش بقوله ان الخبر افاد العدد المجرد من الصفة اي قد كان يجوز ان يقال فان كانتا صغيرتين فلهما كذا او كبيرتين فلهما كذا او صالحتين فلهما كذا او طالحتين فلهما كذا فلما قال فان كانتا اثنتين فلهما الثلثان افاد الخبران فرض الثلثين للاختين تعلق بمجرد كونهما اثنتين على اي صفة كانتا عليها من كبر او صغر او صلاح او طلاح او غنى او فقر فقد تحصل من الخبر فائدة لم تحصل من ضمير المثنى ولعمري لقد ابرع مروان في استنباط سواله واحسن ابو الحسن في كشف اشكاله اه كلامه

وان كلا لما ليوفينهم ربك اعمالهم

* قوله وان كلا لما ليوفينهم * اللام الاولى موطية للقسم والثانية موكدة وما زائدة بينهما للفصل وليوفينهم خبر ان وقيل ما موصول خبر ان وليوفينهم جواب قسم محذوف وجملة القسم وجوابه صلة ما والتقدير وان كلا للذين والله ليوفينهم وقيل ما نكرة موصوفة وجملة القسم وجوابه سدت مسد الصفة والتقدير وان كلا لخلق موفى عمله وقري لما بالتشديد والتنوين

جيعا كقوله تعلى اكلا لما وقري ان كل على ان ان نافية ولما بمعنى الا قاله بعض المفسرين وقري لما بالتشديد من غير تنوين مع نصب كلا وان هي المخففة ولما جازمة وبجزومها محذوف لما ينقص بدليل ليوفينهم * قوله قرا الحرميان وابو بكر بالتخفيف والاعمال * اي وان كانت قراءة الاولين بتخفيف الميم من لما وقراءة ابي بكر بتشديدها * قوله مفصولةان بدئت بفعل الخ * اي للفرق بين ان المخففة والناصبة للمضارع ولما كانت المصدرية لاتقع بعدها الجملة الاسمية ولا التي فعلها جامد اودعاء لم يحتج لفاصل اذا وقع بعد المخففة ما ذكر * قوله اونفي * اي بلا اولم اولن ولم يحفظ الفصل بما ولما فينبغي ان لا يقدم عليهما إلّا بسماع قاله الشيخ الاثير وقال لا فائدة في الفصل بلا لوقوعها بعد المخففة والمصدرية واجاب بان المخففة ان كانت بعد فعل العلم لم تلتبس بالمصدرية وان كانت بعد فعل الظن جاز ان تكون مخففة وان تكون مصدرية فلا التباس بينهما إلّا في مثل هذا الموضع وهذا لا ينتج شيئا لانها بعد فعل العلم لا يحتاج اليها لعدم وقوع المصدرية بعدها و بعد الظن لم تميز لاحتمالهما مع لا * قوله بقيت على ما كانت عليه من وجوب الاعمال * ان قيل ما وجه التفرقة بين ان وان المخففتين حيث اوجبوا اعمال المفتوحة وجوزوا اعمال المكسورة مع ان القياس يقتضي عدم التفرقة لان المشددتين عملتا لشبههما بالفعل من جهة اللفظ والمعنى كما هو مقرر في موضعه وقد زال بتخفيفهما الشبه اللفظي لانه اعتبر فيه فتح آخرهما فان كان نقصان هذا الوجه من الشبه مجوزا للاهمال ووجود الشبه المعنوي مجوزا للاعمال فينبغي ان يستويا في جواز الوجهين وان كان فوات الشبه اللفظي لا يضر لقوة الشبه المعنوي فليستويا في وجوب الاعمال قلنا لما كان بين الجملة الواقعة بعد ان المخففة المفتوحة و بينها ارتباط معنوي لانها مع جملتها في تقدير

قرا الحرميان وابو بكر بالتخفيف والاعمال *

ص واما لكن مخففة فتهمل *

ش وذلك لزوال اختصاصها بالجملة الاسمية قال الله تعلى وما ظلمناهم ولكن كانوا هم الظالمين وقال تعلى لكن الرسخون في العلم منهم والمومنون فدخلت على الجملتين *

ص واما ان فتعمل ويجب في غير ضرورة حذف اسمها ضمير شان وكون خبرها جملة مفصولة ان بدئت بفعل متصرف غير دعاء بقد اوتنفيس اونفي اولو

ش واما ان المفتوحة فانها اذا خففت بقيت على ما كانت عليه من وجوب الاعمال لكن يجب في اسمها ثلاثة امور *

ان يكون ضميرا لا ظاهرا وان يكون بمعنى الشان وان يكون محذوفا ويجب في خبرها ان يكون جملة لا مفردا فان كانت الجملة اسمية اوفعلية فعلها جامد اوفعلها متصرف وهو دعاء لم تحتج الى فاصل يفصلها من ان مثال الاسمية قوله تعلى *

المفرد اذ هي مصدرية ارادوا ان يكون بينهما ارتباط لفظي ليتطابق اللفظي والمعنوي ولا كذلك المكسورة مع جملتها فافترقا ولا بعد في اختصاص الفرع بما لم يوجد في الاصل لاشتمال الفرع على ما يقتضي ذلك فيه الا ترى ان لات فرع لا وعمل لا قليل وعمل لات مجمع عليه لشدة شبهها باصلها الذي هو ليس من جهة اللفظ والمعنى ولا كذلك لا وبهذا يندفع ما يقال من انه حيث فرق بينهما فينبغي كون التفرقة على الاصل لقوة الاصل بالنسبة الى الفرع * قوله ان يكون ضميرا لا ظاهرا وان يكون بمعنى الشان وان يكون محذوفا * ان قيل حيث اعملوا ان اعملوها في مقدر لا يظهر وحيث جوزوا اعمال ان اعملوها في ظاهر لا في مقدر فما الحكمة في ذلك قلنا لما كانت ان المفتوحة فرع عن ان المكسورة كان في التزام اعمالها ظاهرا دائما مزية للفرع على الاصل في الظاهر فجعلوها في الظاهر كالملغات واعملوا ان المخففة في اسم ظاهر ليرى بحسب الظاهر انه قد رتب الاصل على فرعه اذ العمل في الظاهر اقوى من العمل في مقدر وبهذا ظهر اختصاص عملها في الضمير ايضا لانه فرع عن الظاهر الذي يفسره قال بعضهم انما قدروا ضمير الشان لانهم لما راوها داخلة على افعال غير ناسخة وقد تقرر ان المكسورة لا تدخل إلّا عليها قياسا لئلا تخرج عن اصل وضعها بالكلية قدروا في المفتوحة ضمير الشان لتكون داخلة على جملة اسمية فتجري على السنن السابق لانها حينئذ لا تخرج عن اصل وضعها قلت قد يقدح فيه بان المقصود من عدم اخراجها حاصل ايضا باعمالها في ضمير غير الشان نحو علمت ان ستقوم اذا قدر المحذوف ضمير المخاطب قال ابن الحاجب في امالي المسائل المفترقة انما لم يحكم بتقدير ضمير الشان في المخففة المكسورة لما ثبت من اعمالها في مثل قوله تعلى وان كلا لما ليوفينهم فتعذر اضمار اسمها اذ

ان الحمد لله رب العالمين تقديره انه الحمد لله اي الامر والشان فخففت وحذف اسمها ووليتها الجملة الاسمية بلا فاصل ومثال الفعلية التي فعلها جامد وان عسى ان يكون قد اقترب اجلهم وان ليس للانسان إلّا ما سعى والتقدير انه عسى وانه ليس ومثال التي فعلها متصرف وهو دعاء والخامسة ان غضب الله عليها في قراءة من خفف وكسر الضاد فان كان الفعل متصرفا غير دعاء وجب ان يكون مفصولا من ان بواحد من اربعة وهي قد نحو ونعلم ان قد صدقتنا ليعلم ان قد ابلغوا او حرف التنفيس نحو علم ان سيكون منكم مرضى او حرف النفي نحو افلا يرون ان لا يرجع اليهم او لو نحو وان لو استقاموا وربما جاء في الشعر بغير فصل كقوله *

لا يكون لها منصوبان فوجب ان لا يقدر لها اسم آخر فان قيل فليقدر اذا لم تعمل في مثل قولهم ان زيد لقائم فالجواب ما قاله ايضا في الامالي انه لو قدر لوجب امتناع العمل لتقدير ان يكون لها اسمان وقد جاز العمل بالاتفاق في زيد وهو ان يقال ان زيدا لقائم وفي امتناع ذلك خرق للاجماع اه ومراده اجماع البصريين قلت انما يتم هذا ان لو قيل بالتزام تقدير الضمير دائما واما لو قيل الواجب اما تقدير الضمير او عملها في الظاهر فلا يلزم المحذور ولا تتم الملازمة المذكورة في قوله لوجب امتناع العمل فتامله اه * قوله ان الحمد لله رب العالمين تقديره انه الحمد لله الخ * يتامل في التمثيل بذلك للمخففة مع انه لم يتقدم عليها ما يدل على اليقين إلّا ان يقال اشتراط تقدمه اغلبي فان قلت ما المقصود من قوله تعالى وءاخر دعواهم ان الحمد لله رب العالمين مع ان اقوال اهل الجنة وافعالهم لا ءاخر لها فان الجنة هي دار البقا قلت قال المفسرون خاتمة تسبيحهم في كل مجلس ان يقولوا الحمد لله رب العالمين * قوله وان ليس للانسان إلّا ما سعى * خاص بالسيئة بدليل ما في صحيح مسلم عن ابي هريرة رضي الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الله عزوجل اذا هم عبدي بحسنة ولم يعملها كتبتها له وان عملها كتبتها له عشر حسنات الى سبعمائة ضعف واذا هم بسيئة ولم يعملها لم اكتبها عليه فان عملها كتبتها سيئة واحدة والقرءان دال على ذلك قال الله تعالى من جاء بالحسنة فله عشر امثالها ومن جاء بالسيئة فلا يجزى إلّا مثلها * قوله والخامسة ان غضب الله عليها * بتخفيف ان وغضب بصيغة الماضي في قراءة نافع ومعلوم انه من السبع ووقع في التصريح خلافه وهو سبق قلم وفي هذه القراءة دليل على جواز تفسير ضمير الشان بالجملة الانشائية وهو المختار من قولين للنحاة * قوله وجب

علموا ان يوملون فجــادوا
قبل ان يسالوا باعظم سول

وربما جاء اسم ان ضرورة في الشعر مصرحا به غير ضمير شان فياتي خبرها حينئذ مفردا وجملة وقد اجتمعا في قوله *

بانك ربيع وغيث مريـع
وانك هناك تكون الثمالا

ص واما كان فتعمل ويقل ذكر اسمها ويفصل الفعل منها بلم اوقد

ش اذا خففت كان وجب اعمالها كما يجب اعمال ان ولكن ذكر اسمها اكثر من ذكر اسم ان ولا يلزم ان يكون ضميرا قال الشاعر *

ويوما توافينا بوجه مقسم
كان ظبية تعطوا الى وارق السلم

يروى بنصب الظبية على انها الاسم والجملة بعدها صفة والخبر محذوف اي كان ظبية عاطية هذه المراة فيكون من عكس التشبيه *

ان يكون مفصولا بواحد الخ * الحاصل ان الفعل اما ماض او مضارع وكل منهما اما مثبت او منفي فان كان ماضيا مثبتا ففاصله قد او منفيا ففاصله لا فقط وان كان مضارعا مثبتا ففاصله حرف التنفيس او منفيا ففاصله لو او لم اولا ولما اشبهت لو في الامتناع النافي دخلت على الماضي والمضارع * قوله علموا ان يوملون فجادوا * اي انهم يوملون فاسمها محذوف وهو غير ضمير الشان والسول المسئول * قوله وقد اجتمعا في قوله بانك ربيع الخ * فاتى بالخبر في الصدر مفردا وفي العجز جملة والربيع ربيعان ربيع الشهور وليس المراد هنا وربيع الازمنة وهو المراد فربيع الشهور شهران بعد صفر ولا يقال الا شهر ربيع الاول وشهر ربيع الثاني واما ربيع الازمنة فربيعان الربيع الذي ياتي فيه النور والكماة والثاني ما تدرك فيه الثمار والغيث المطر والمريع بفتح اوله الكثير يقال ارض مريعة مخصبة كثيرة النبات وقد مرع المكان وامرع والثمال بكسر الثاء المثلثة الغياث وقبل هذا البيت *

لقد علم الضيف والمرملـون * اذا اغبر افق وهبت شمـالا

المرملون الذين لا زاد معهم وقوله وهبت شمالا اضمر للريح ولم يجر لها ذكر ونصب شمالا على الحال وهناك ظرف زمان وانما وضع ليشار به الى المكان واتسع فيه ومثله في التنزيل هنالك الولاية لله الحق هنالك دعا زكرياء ربه قاله ابن الشجري في اماليه ومن خطه نقلته * قوله ويوما توافينا بوجه مقسم * مراد الشاعر مدح امراته فالخطاب لها ومقسم كمعظم اي حسن من القسام وهو الحسن يقال رجل قسيم الوجه اي جميله وحسنه وتعطوا اي تتناول لكنه ضمنه معنى تميل فعداه بالى والوارق بمعنى المورق والسلم بفتحتين جمع سلمة وهي شجر العضاة والعضاة بكسر العين والضاد قال في المصباح العضاة ككتاب كل

شجر له شوك ويروى ناضر من نضر وجهه بتثليث الضاد اي حسن واراد به الخضرة * قوله او كان ضبية مكانها * يعني فيكون الخبر المحذوف ظرفا وهو لفظ مكانها قال الدنوشري اي في مكانها من عكس التشبيه للمبالغة اي انها جميلة جدا فاذا حلت في مكان فكان الظبية حلت في مكانها لكونها تشبهها اه فتامله مع قول المص على حقيقة التشبيه * قوله ويروى برفعها على حذف الاسم * يمكن توجيه الرفع بحذف اسمها وتقديره ضمير الشان وظبية مبتدا وتعطوا خبره وفي الرضي يجوز ان يكون ظبية تعطوا اسمية وان يكون تعطوا صفة ظبية واسم كان محذوف اي كانها ظبية تعطوا * قوله فالمفرد كقوله كان ظبية في رواية من رفع * اورد عليه ان ضمير الشان لا يخبر عنه بمفرد واجيب بان اسمها ليس ضمير شان بل ضمير عائد على المراة اي كانها ظبية ويجوز ان يكون ضمير شان على ان الجملة الاسمية خبرها كما قاله الرضي * قوله والجملة الاسمية كقوله كان ثدياه حقان * عجز بيت صدره ووجه مشرق النحر ويروى وصدر ويروى وخد مشرق اللون والمشهور جر صدر بواو رب وقال المص في شرح ابيات ابن الناظم مرفوع على الابتداء والخبر محذوف اي لها ومشرق من اشرق اي اضاء والنحر موضع القلادة من الصدر وثدياه اي ثديا صاحبه والثدي بالفتح ويكسر خاص بالمراة او عام ويؤنث والحق بالضم ويقال ايضا حقة قال عمرو بن كلثوم *

وصدر مثل حق العاج رخصا * حصانا من اكف اللامسين

شبه الثديين بالحقتين في نهودهما واكتنازهما ولا حاجة الى قول المولى عصام الدين والحقة بالضم وعاء من الخشب والجمع حق والظاهر حقتان اذ لا يصح ان يكون تثنية حق جمعا وان كان جمع المكسر غير ما على صيغة منتهى الجموع يصح تثنيته بتاويل لان المقصود تشبيه الثديين

او كان ظبية مكانها على حقيقة التشبيه ويروى برفعها على حذف الاسم اي كانها ظبية واذا كان الخبر مفردا او جملة اسمية لم يحتج لفاصل فالمفرد كقوله كان ظبية في رواية من رفع والجملة الاسمية كقوله *

وصدر مشرق النحر
كان ثدياه حقان

بحقتين في الاستدارة لا بحقين في العظم اذ ليس حسن الثدي بكونه عظيما غاية العظم اه واسم كان ضمير عائد على الوجه او الصدر او الشان والجملة الاسمية خبر كذا قال المص في شرح ابيات ابن الناظم فيجوز ان يكون ضمير شان ولم يوجبه لضعفه لانه لا يصار اليه إلَّا اذا لم يكن للضمير مرجع ومنه تعلم ان الاولى ان يقدر الضمير في قوله تعلى فلما كشفنا عنه ضره مر كان لم يدعنا الى ضر مسه للرجل المحدث عنه لا ضمير شان خلافا للبيضاوي في قوله الاصل كانه لم يدعنا فخففت وحذف الشان كقول الشاعر كان ثدياه حقان والعجب من العيني في قوله الاستشهاد فيه على تخفيف كان والغاء عملها وحذف اسمها ووقوع خبرها جملة واصله كانه والضمير للوجه او للنحر او للشان اه كذا في شرح شواهد الرضي للعلامة الشيخ عبد القادر البغدادي ويمكن ان يقال مراده بقوله والغاء عملها الغاء عملها في الاسم الظاهر فلا ينافي قوله بعد وحذف اسمها واعجب منه انكار ابن الانبار رواية الرفع فيه مع ان سيبويه لم يرو غيرها وكذا الزمخشري لم يرو في المفصل غيرها قال في مقام الرد على الكوفيين الرواية كان ثدييه حقان وكان ورديه رشاء خلب ولا يجوز ان يقال ان الانشاد في البيتين كان ثدياه وكان ورداه لانا نقول بل الرواية المشهورة النصب هذا كلامه وقال ابن الشجري في اماليه وخفف الشاعر واعملها في الاسم الظاهر في قوله وصدر مشرق النحر البيت وانشد بعضهم ثدياه رفعا على الابتداء وحقان الخبر والجملة من المبتدا والخبر خبرها واسمها محذوف والتقدير كانه ثدياه حقان اه والذي انشده مرفوعا سيبويه قال وروى الخليل ان ناسا يقولون ان بك زيد ماخوذ فقال هذا على قوله انه بك زيد ماخوذ وشبهه مما يجوز في الشعر نحو قوله وهو ابن صريم الشكري ؛

ويوما توافينا بوجه مقسم * كان ظبية تعطوا الى وارق السلم
اي كانها ظبية وقال الاخر * ووجه مشرق النحر كان ثدياه حقان * لانه
لا يحسن هاهنا إلّا الاضمار وزعم الخليل ان هذا يشبه قول الفرزدق *
فلو كنت ضبيا عرفت قرابتي * ولكن زنجي عظيم المشافر
والنصب اكثر في كلام العرب اه وقوله هذا على قوله انه بات الخ يريد
ان اسم ان ضمير شان محذوف واما اسم كان في البيتين واسم لكن في
بيت الفرزدق فغير ضمير شان ومراده التشبيه بمطلق الجواز لا بخصوص
ضمير الشان بدليل قوله اي كانها ظبية والضمير للمراة المحدث عنها
وبدليل بيت الفرزدق قال الاعلم الشاهد فيه رفع زنجي على الخبر
وحذف اسم لكن ضرورة والتقدير ولا كنك زنجي اه وهذا البيت من
ابيات سيبويه الخمسين التي لا يعرف لها قائل * قوله وان كان فعلا وجب
ان يفصل منها الخ * ظاهره وان كان الفعل دعاء او جامدا والقياس
على ان يقتضي اختصاص الفعل هنا بغير الجامد والدعاء ليحصل الفرق
بين كان المخففة وان الناصبة الداخل عليها كاف الجر * قوله كان
لم يكن بين الحجون الى الصفا * الخ البيت لعمرو بن الحارث الجرهمي قاله
تحزنا بعد ما نفي مع عشيرته من مكة شرفها الله الى اليمن كما اشار الى
ذلك في قوله *

وكنا ولاة البيت من بعد نابت * نطوف بذاك البيت والخير ظاهر
فاخرجنا منها المليك بقدرة * كذلك بالانسان تجري المقادر
بلى نحن كنا اهلها فابادنا * صروف الليالي والجدود العواثر
والحجون بفتح الحاء جبل بمكة في حضيض مقبرتها والصفا معروف
ومعنى البيت كان لم يكن بين اجزاء الحجون منتهية الى الصفا ما يونس
به ولم يتحدث بالليل فيه متحدث وكان من عادة العرب السمر اي

وان كان فعلا وجب ان يفصل
منها اما بلم او قد فالاول كقوله
تعالى كان لم تغن بالامس وقول
الشاعر *
كان لم يكن بين الحجون الى الصفا
انيس ولم يسمر بمكة سامر
والثاني كقوله *

افد الترحل غير ان ركابنا * لما تزل برحالنا وكان قد * اي وكان قد زالت فحذف الفعل ص ولا يتوسط خبرهن
الّا ظرفا او مجرورا نحو ان في ذلك لعبرة ان لدينا انكالا ش * (١٩١) * لا يجوز في هذا الباب توسط الخبر
بين العامل واسمه ولا تقديمه عليهما كما جاز في باب كان لا يقال ان قائم زيدا كما قيل كان قائما زيد والفرق بينهما ان الافعال امكن للعمل من الحروف فكانت احمل لان يتصرف في معمولها وما احسن قول ابن عنين يشكو تاخيره *

كاني من اخبار ان ولم يجز له احد في النحو ان يتقدما

ويستثنى من ذلك ما اذا كان الخبر ظرفا او جارا ومجرورا فانه يجوز فيهما ان يتوسط لانهم قد توسعوا فيهما ما لم يتوسعوا في غيرهما كما قال الله تعلى ان لدينا انكالا وجحيما ان في ذلك لعبرة لمن يخشى واستغنيت بتنبيهي على امتناع التوسط في غير مسئلة الظرف والمجرور عن التنبيه على امتناع التقديم لان امتناع الاسهل يستلزم امتناع غيره بخلاف العكس ولا يلزم من ذكر توسيطهم للظرف والمجرور ان يكونوا يجيزون تقديمه لانه لا يلزم من تجويزهم في الاسهل تجويزهم

الحديث بالليل ولذا خص المسامرة بالذكر * قوله كقوله افد الترحل النح * قائله النابغة وهو زيد بن معاوية سمي بذلك لكونه نبغ على قومه بالشعر بعد ما كبر وافد بوزن فهم معناه قرب ودنى والترحل الرحيل والركاب الابل ولما نافية وتزل مضارع زال التامة والرحال جمع رحل وهو مسكن الرجل ومنزله وكان قد اي كان قد زالت وذهبت بقرينة لما تزل والاستثناء منقطع اي قرب ارتحالنا ولكن رحالنا بعد لم تزل مع عزمنا على الارتحال والشاهد في قوله وكان * قوله فانه يجوز فيهما ان يتوسط * المراد بالجواز ما قابل الامتناع لا ما قابل الوجوب فيدخل ما اذا وجب التوسط نحو ان عند هند عبدها وان في تلك الديار اهلها وحكم معمول الخبر حكم الخبر فلا يجوز تقديمه على الاسم الّا اذا كان ظرفا او جارا ومجرورا نحو ان عندك زيدا مقيم وان فيك زيدا راغب ثم ان العامل في الظرف والجار والمجرور يقدر موخرا كما يقدر الخبر وهو غير ظرف * قوله في الابتداء * المراد به ابتداء الكلام حقيقة او حكما لا التجرد للاسناد كما توهمه ابو حيان وبنى عليه ان وجوب الكسر ليس مجمعا عليه قال بل ذهب بعض اصحابنا الى جواز الابتداء بان المفتوحة نحو ان زيدا قائم عندي وهو توهم ساقط قيل ومن الابتداء الحكمي الواقعة وسط كلام المتكلم اذا كانت ابتداء كلام آخر نحو الزم زيدا انه فاضل فقولك انه فاضل كلام مستانف وقع علة لما تقدم اه وفيه انه لا تحسن المقابلة ح بين الواقعة في الابتداء والواقعة بفرد بعد القول اذ هي فرد من افراد الابتداء الحكمي على هذا التقدير فتامله * قوله كقوله تعلى انا انزلناه في ليلة القدر * اشار بتعداد الامثلة الى نوعي الابتداء والضمير في انزلناه للقرءان واعترض بان فيه الاخبار عن الشيء بنفسه لان انا انزلناه من القرءان المخبر عنه بانا انزلناه واجيب بانه لا محذور في الاخبار عن

في غيره ص وتكسر ان في الابتداء كقوله تعلى انا انزلناه في ليلة القدر و بعد القسم نحو حم والكتاب المبين انا انزلناه
والقول نحو قال اني عبد الله وقبل اللام نحو والله يعلم انك لرسوله ش تكسر ان في مواضع احدها ان تقع في

والثاني بعد القسم كقوله تعلى *

الشيء بنفسه اذا كان غير مستقل بالخبر وقد يتوقف في كون الابتداء بانا انزلناه حقيقيا لسبق البسملة عليه وخصوصا على القول بان البسملة ءاية من كل سورة كذا في الحواشي الياسينية وقد يقال ليس المراد بالابتداء الحقيقي ان لا يسبقها شيء بالكلية بل ان تقع في اول كلام منقطع عما قبله ولا شك ان انا انزلناه بهاته المثابة وفيه نظر اذ لا نسلم انها بهاته المثابة اذ البسملة والابتداء بها بالنظر للسورة فتامله * قوله والثاني بعد القسم * بان تكون جوابا له سواء كان هناك لام ام لا وانما وجب كسرها لان جواب القسم لا يكون إلّا جملة ولا يعارض ما هنا اجازة الوجهين بعد فعل القسم حيث لم تكن اللام كما في قوله *

او تحلفي بربك العلي * اني ابو ذيالك الصبي

لان ما هنا حيث لم يكن فعل القسم ظاهرا ولان من فتحها لم يجعلها جوابا وانما يجعلها مع معموليها مفعولا به بواسطة نزع الخافض اي على اني ابو ذيالك الصبي وقد يقال جواب القسم هو المحلوف عليه والمجرور هنا المحلوف عليه كذا وقع في الحواشي الياسينية ولقائل ان يقول لا يلزم من كونه هو المحلوف عليه بحسب المعنى ان يكون جوابا اصطلاحا لان جواب القسم بحسبه لا يكون إلّا جملة على ان الفعل على الفتح اخبار بمعنى الطلب للقسم لا قسم اذ الاصل في جوابه ان يكون مذكورا والمفتوحة لا تصلح له لانها في تاويل مفرد وجواب القسم لا يكون إلّا جملة كذا في التصريح وكون الفعل ليس قسما واضح في مثل البيت المذكور اذ المتكلم بهذا الفعل ليس مقسما بل طالب من غير ان يقسم واما في نحو حلفت بالله على كذا فلا مانع من ان يكون قسما ولهذا قال بعض الفقهاء في حلفت واحلف واقسمت واقسم انه يمين ان نواها او اطلق اه ولا يضر عدم ذكر الجواب لان الجار والمجرور قام مقامه وان لم يكن جوابا اصطلاحا

حم والكتاب المبين انا انزلناه يس والقرءان الحكيم انك لمن المرسلين الثالث ان تقع محكية بالقول كقوله تعلى قال اني عبد الله الرابع ان تقع بعدها اللام كقوله تعلى والله يعلم انك لرسوله والله يشهد ان المنافقين لكاذبون فكسرت بعد يعلم ويشهد وان كانت قد فتحت بعد علم وشهد في قوله تعلى علم الله انكم كنتم تختانون انفسكم شهد الله انه لا اله الا هو وذلك لوجود اللام في الاولين دون الاخيرين *

ص ويجوز دخول اللام على ما تاخر من خبر ان المكسورة او اسمها او ما توسط من معمول الخبر

افاده الشهاب القاسمي * قوله حم والكتاب المبين انا انزلناه * الواو للعطف ان كان حم مقسما به باضمار حرف القسم والا فللقسم والجواب انا انزلناه لا انا كنا منذرين كما زعم لسبقيته ولسلامته من الفصل لانه على تقدير كونه جوابا تكون جملة انا انزلناه معترضة بين القسم وجوابه ومن تتمتها فيها يفرق كل امر حكيم فيلزم الفصل بين اجزاء الاعتراض بالجواب فتامل * قوله ان تقع محكية بالقول * لان مقول القول لا يكون الا جملة او ما يودي معناها ومثل القول في وجوب كسر ان بعده ما هو بمعناه نحو قوله تعلى ام لكم كتاب فيه تدرسون ان لكم فيه لما تخيرون اي تدرسون فيه هذا اللفظ فان لم تكن محكية بان اجري القول مجرى الظن وجب الفتح كذا في منهج السالك وذكر المرادي في شرح الالفية انه يجوز الفتح والكسر قال فمن فتح جعل القول عاملا ومن كسر حكى به لان الحكاية بعد القول مع استيفاء شروط اجرائه مجرى الظن جائزة ولا تنافي بين الكلامين لان وجوب الفتح عند عدم ارادة الحكاية واجراء القول مجرى الظن بالفعل وذلك ظاهر * قوله بعدها اللام * اي المعلقة والتخصيص باللام لان غيرها من باقي المعلقات المتاتية هنا تفتح معه ان ومثل اللام المعلقة لام الابتداء الداخلة على الخبر قال الرضي رحمه الله وتكسر ايضا اذا دخلت على مبتدا في خبره لام الابتداء فانها لا تجامع الا المكسورة لان وضع لام الابتداء تاكيد مضمون الجملة كان المكسورة فهما سواء في المعنى اه ويمكن ادخال هذه الصورة في كلام المولف بان يعمم في اللام والمثال لا يخصص * قوله لوجود اللام * اي المعلقة فان قلت التعليق خاص بافعال القلوب ويشهد ليس منها فلا يصح التمثيل به هنا فالجواب ان يشهد بمعنى يعلم فهو ح منها فيصح التمثيل به * قوله على ما تاخر من خبر ان المكسورة * اشعر تخصيصه بالمكسورة انه لا يجوز دخولها على خبر

ان المفتوحة ولا غيرها من بقية الحروف وهو كذلك قال البدر الدماميني في شرح التسهيل اثر قول مولفه يجوز دخول لام الابتداء بعد ان المكسورة ما نصه لا بعد المفتوحة لان وضع اللام المذكورة لتاكيد الجمل وان المفتوحة تصير الجملة بعدها في تاويل مفرد فلو جامعتها اللام لزم خلاف وضعها ولا بعد ليت ولعل وكان باجماع ولا بعد لكن على الصحيح اما الثلاثة الاول فلانهن يغيرن معنى الكلام عما كان عليه فزال الكلام الذي كانت اللام تدخل عليه واما لكن فان ما بعدها مطلوب لما قبلها وما بعد الابتداء منقطع عما قبلها فزال التشابه بينهما اه ويحكى ان الحجاج سبق لسانه في مقطع والعاديات الى فتح ان فاسقط اللام من قوله لخبير كذا في المفصل قال ابن الحاجب والحكم على الحجاج بانه اسقط اللام تعمدا لا يثبت لانه يجوز ان يكون اسقط اللام غلطا كما فتح ان اول الامر غلطا وقد اثبت انه فتحها سهوا بقوله ان لسانه سبق فهذا معنى الغلط ثم حكم باسقاط اللام تعمدا وهذا امر يودي الى الكفر فلا معنى لاثباته من غير ثبت فان ذلك لا يفعله مسلم بقي ان بعض الفضلاء قال والتردد في الاخبار اذا تعددت هل تدخل اللام على كل واحد او على واحد وهل هو الاول مما لا يتاتى اذ الخبر في هذا الباب لا يتعدد قال ابو حيان والذي يلوح من مذهب سيبويه المنع وهو الذي يقتضيه القياس لانها انما عملت لشبهها بالفعل والفعل لا يقتضي مرفوعين فكذلك هي مع انه لم يسمع في شيء من كلام العرب كذا في الهمع وح فمثل قوله تعلى ان الله سميع عليم يجعل الثاني صفة للاول وانظر عند تعدد معمول الخبر مع التوسط هل يجوز دخول اللام على الجميع او على احدها * قوله فالخبر * اي بشروط اربعة تاخير الخبر عن الاسم وكونه مثبتا وغير ماض وغير جملة شرطية وذلك بان يكون مفردا مشتقا او جامدا او مضارعا متصرفا او جامدا او ظرفا او مجرورا او جملة اسمية وانما

او الفصل ويجب مع المخففة ان اهملت ولم يظهر المعنى *
ش ويجوز دخول لام الابتداء بعد ان المكسورة على واحد من اربعة اثنين موخرين واثنين متوسطين فاما المتاخران فالخبر نحو ان ربك لذو مغفرة والاسم نحو ان في ذلك لعبرة واما المتوسطان *

دخلت لام الابتداء على المفرد لانه شبيه بالمبتدا وعلى المضارع لمشابهته الاسم وعلى الظرف وعديله لانهما في حكم الاسم اذ متعلقهما اما اسم او مضارع وعلى الجملة الاسمية لانها مبتدا وخبر ولم تدخل على الخبر المتقدم لئلا يتوالى حرفا تاكيد ولا على المنفي لئلا يجمع بين متماثلين في نحو لم ولن وحمل الباقي عليه ولحصول التنافي بين اللام وحروف النفي لان الاول للتقرير والاثبات والثاني للرفع والازالة ولا على الماضي لبعد شبهه بالاسم ولا على الجملة الشرطية لئلا يلتبس باللام الموطية وقال الرضي لا تدخل هذه اللام على حروف الشرط فلا تقول ان زيدا لان ضربته يضربك لان مرتبة كليهما الصدر فتنافرا اه ولا يشترط في دخولها على الخبر عدم تقدم معموله عليه خلافا لابن الناظم قال الله تعلى ان ربهم بهم يومئذ لخبير وقد يقال ما في الاية ظرف وهو يتوسع فيه ما لا يتوسع في غيره وكان حق هذه اللام ان تدخل اول الكلام لان لها الصدر لكن لما كانت للتاكيد وان للتاكيد كرهوا الجمع بين حرفين بمعنى واحد فزحلقوا اللام الى الخبر ولم يزحلقوا ان لانها عاملة وحق العامل التقدم وانما لم يزحلقوا اللام في قولهم لهنك قائم بفتح اللام وكسر الهاء التي هي بدل من همزة ان لزوال صورة ان فكانهما شيء واحد للتاكيد افاده بعضهم وقد يقال كونهما بمعنى واحد لا يقتضي كراهة الجمع اذ يكون ذلك من التاكيد اللفظي وهو ليس بمكروه ويمكن ان يجاب بان مدار التاكيد اللفظي على اعادة اللفظي الاول بعينه او مرادفه وذلك مفقود هنا لامتناع الترادف تدبر بقي ان يقال انه قد وقع الجمع بين حرفين بمعنى واحد في قوله تعلى ولسوف يعطيك ربك لان اللام للتاكيد وسوف كذلك لان المضارع قبلها كان محتملا للحال والاستقبال فلما دخلت سوف عليه خلصته للاستقبال واكدت ذلك المعنى فيه وقررته ويجاب بان اللام وان

فمعمول الخبر نحو ان زيدا لطعامك آكل والضمير المسمى عند البصريين فصلا *

كانت موكدة للنسبة إلّا ان سوف ليست كذلك وانماهي موكدة لمضمون الفعل اعني الاستقبال فهما ليسا بمعنى واحد * قوله فمعمول الخبر * اي المتوسط بين الاسم والخبر او بين الاسم وغيره نحو ان زيدا لطعامك آكل وان في الدار لعندك زيدا جالس وهو يشمل المفعول به وصرح ابن مالك بجواز دخولها عليه والمفعول المطلق نحو ان زيدا لا جلالا قائم قال ابو حيان وينبغي ان يتوقف فيهما ولا يقدم عليهما إلّا بسماع اه ثم ان دخولها على معمول الخبر يشترط فيه ان يكون الخبر صالحا لها نحو ان زيدا لعمروا ضارب فان لم يكن صالحا لم يجز دخولها على معموله المتوسط نحو ان زيدا عمروا ضرب لان دخولها على المعمول فرع دخولها على العامل فلو دخلت على معموله مع انها لا تدخل عليه نفسه لزم ترجيح الفرع على الاصل وخالف في ذلك الاخفش والفراء محتجين بان المانع قام بالخبر لكونه فعلا ماضيا مثلا دون المعمول وتبعهما المص حيث قال والقول عندي قول الاخفش والفراء بدليل اجازة البصريين تقديم معمول الخبر الفعلي على المبتدا مع حكمهم بامتناع تقديم نفس الخبر المذكور لان المانع من تقديمه الالباس وذلك لا يوجد في المعمول اه ويشترط فيه ايضا ان يكون غير حال فان كان حالا لم يجز دخولها عليه فلا يجوز ان زيدا لراكبا منطلق والفرق بينه وبين المفعول ان المفعول قد ينوب عن الفاعل فيصير عمدة واذا تقدم على عامله صار مبتدا واللام تدخل عليه وقضية هذا الفرق ان التمييز كالحال بناء على المختار من جواز تقديمه على عامله اذا كان فعلا متصرفا لانه لا يجوز نيابته عن الفاعل فلا يقع مبتدا افاده ابن قاسم في حواشي منهج السالك * قوله والضمير المسمى عند البصريين فصلا * قال المصنف في مغني اللبيب زعم البصريون انه لا محل له من الاعراب ثم قال اكثرهم انه حرف بلا اشكال وقال

الخليل اسم ونظيره على هذا القول اسماء الافعال عند من يراها غير معمولة لشيء وال الموصولة وقال الكوفيون له محل ثم قال الكسائي محله بحسب ما بعده وقال الفراء بحسب ما قبله فمحله بين المبتدا والخبر رفع وبين معمولي ظن نصب وبين معمولي كان رفع عند الفراء ونصب عند الكسائي وبين معمولي ان بالعكس اه واستشكل العلامة الدماميني قول البصريين انه لا محل له من الاعراب بان الاسم الواقع في التركيب لابد له من اعراب قال ولا يدفع هذا التنظير باسماء الافعال بل ما ورد على الاول يرد على الثاني وكذا القول في ال الموصولة قال والتنظير بال الموصولة يقتضي انها لا محل لها من الاعراب وفيه وقفة لانهم قالوا ظهر اعرابها فيما بعدها لكونها على صورة الحرف فلولا ان لها اعرابا لما ظهر انتهى وقوله ثم قال اكثرهم انه حرف قال الرضي لما كان الغرض من الاتيان بالفصل دفع التباس الخبر الذي بعده بالصفة وهذا هو معنى الحرف اعني افادة المعنى في غيره صار حرفا وانخلع عنه لباس الاسمية فلزم صيغة معينة اي صيغة الضمير المرفوع وان تغير ما بعده عن الرفع الى النصب لان الحروف عديمة التصرف لكنه بقي فيه تصرف واحد وكان فيه حالة الاسمية اعني كونه مفردا ومثنى ومجموعا ومذكرا ومونثا ومتكلما ومخاطبا وغائبا لعدم عراقته في الحرفية ومثله كاف الخطاب في هذا التصرف لما تجرد عن معنى الاسمية ودخله معنى الحرفية اي افادته معنى في غيره وتلك الافادة كون اسم الاشارة الذي قبله مخاطبا به واحدا او مثنى او مجموعا مذكرا او مونثا فانه صار حرفا مع بقاء التصرف المذكور فيه فان قلت فلنا اسماء كثيرة مفيدة لمعنى في غيرها كالاسماء الاستفهامية والشرطية مع بقائها على الاسمية فهلا كان الفصل وكاف الخطاب كذلك قلت بينهما فرق وذلك ان اسماء الاستفهام والشرط

دالة على معنى في نفسها ومعنى في غيرها وكاف الخطاب الحرفية لا تدل إلّا على معنى في غيرها وقد تقدم في الاسم ان الحد الصحيح للحرف ان يقال هو الذي لا يدل إلّا على معنى في غيره ولا يقال هو ما دل على معنى في غيره وانما سمي فصلا وضمير فصل لانه فصل بين كون ما بعده خبرا وكونه تابعا وقولنا تابع احسن من قول بعضهم صفة لوقوع الفصل به في نحو كنت انت الرقيب عليهم مع ان الضمائر لا توصف * قوله وعند الكوفيين عمادا * لانه يعتمد عليه في معنى الكلام او لانه حافظ لما بعده حتى لا يسقط عن الخبرية كالعماد في البيت الحافظ للسقف من السقوط قال بعضهم والفصل اخص بهذا المحل فينبغي ان يكون اولى من تسميته بالعماد اذ كل ما وضع للفصل كتاء التانيث والاعراب قد اعتمد به على المراد منه وليس كل ما يعتمد به في شيء يكون فصلا الا ترى ان زيدا في زيد قائم معتمد عليه في المراد منه ولم يفصل شيئا عن شيء واذا كان الفصل اخص كان تسميته فصلا اولى لخصوصه لان الاخص يكون مشتملا على الاعم ضرورة عدم تعقل الاخص بدون الاعم فيكون اكثر فائدة اه قلت اشتمال الاخص على الاعم وعدم تعقله بدونه محله اذا كان الاعم ذاتيا للاخص كالحيوان بالنسبة للانسان واما اذا لم يكن ذاتيا له كما هنا فلا يلزم اشتماله ولا توقف تعقله عليه فلا يكون اكثر فائدة كما نبه على ذلك المولى سعد الدين التفتازاني في شرح الشمسية نعم قرر ابن الحاجب في شرح المفصل وجه الاولوية على طريقة اخرى حيث قال تسمية البصريين له فصلا اقرب الى الاصطلاح لان الشيء يسمى باسم معناه في اكثر الالفاظ ولما كان المعنى في هذه الالفاظ الفصل كان تسميتها فصلا احرى من تسمية الكوفيين لها عمادا نظرا الى ان المتكلم او السامع اوهما جميعا يعتمدان به على الفصل بين الصفة

وعند الكوفيين عمادا نحو ان هذا لهو القصص الحق وانا لنحن الصافون وانا لنحن المسبحون وقد يكون دخول اللام واجبا وذلك اذا خففت ان ثم اهملت ولم يظهر قصد الاثبات كقولك ان زيد لمنطلق وانما وجب هذا فرقا بينها وبين ان النافية كالتي في قوله تعلى ان عندكم من سلطان بهذا ولهذا تسمى اللام الفارقة لانها فرقت بين النفي والاثبات فان اختل شرط من الثلاثة كان دخولها جائزا لا واجبا *

لعـــدم الالتباس وذلك اذا شددت نحو ان زيدا قائم او خففت واعملت نحو ان زيدا قائم او خففت واهملـــت وظهر المعنى كقول الشاعر *

انا ابن اباة الضيم من آل مالك
وان مالك كانت كرام المعادن

ص ومثل ان لا النافية للجنس لكن عملها خاص بالنكرات المتصلة بها نحو لا صاحب علم ممقوت ولا عشرين درهما عندي وان كان اسمها غير مضاف ولا شبهه بني على الفتح في نحو لا رجل ولا رجال وعليه او على الكسر في نحو لا مسلمات وعلى الياء في نحو لا رجلين ولا مسلمين *

ش يجري مجرى ان في نصب الاسم ورفع الخبر لا بثلاثة شروط احدها ان تكون نافية للجنس والثاني *

والخبر فسموها باسم ما يلازمها ويودي الى معناها فكانت تسمية البصريين اظهر * قوله لعدم الالتباس * قال الدنوشري هذا غير ظاهر اذا كانت عاملة وخفي اعراب الاسم بان كان مبنيا او مقصورا لوجود اللبس اه لا يقال ح يلزم التباس العاملة بالمهملة لانا نقول هذا الالباس مما لا يضر لان المعنى لم يتغير * قوله وظهر المعنى * اي لوجود قرينة رافعة لاحتمال انها نافية لفظية او معنوية كان يكون الخبر منفيا نحو ان زيدا لن يقوم لانه يبعد ارادة النافية ح والا لجيء بالاثبات افاده اللقاني * قوله انا ابن اباة الضيم * الاباة جمع آب كقضاة جمع قاض من ابى اذا امتنع والضيم الظلم ومالك الاول ابو القبيلة والثاني نفس القبيلة ولهذا قال كانت وصرفه باعتبار الحي والقرينة على ان ان مخففة لا نافية كون المقام مقام مدح كما استفيد من الشطر الاول وجعلها نافية ينافي ذلك * قوله النافية للجنس * اي لصفة الجنس وحكمه لان النفي في الحقيقة انما هو لحكم الجنس لا لتعلقه بالنسب دون الذوات فاذا قلت لا رجل في الدار فالنفي انما هو للاستقرار الذي هو حكم الجنس لا له وتسمى لا التبرئة ايضا لانها لما نفت جميع افراد الجنس دلت على البراءة منه وانما اختصت بهذا الاسم مع ان حقه ان يصدق على لا النافية كائنة ما كانت لان التبرية فيها امكن منها في غيرها للتنصيص على العموم فيها بخلاف لا العاملة عمل ليس فانها وان نفت الجنس فانها على سبيل الظهور واعلم ان النكرة بعد لا للاستغراق مطلقا سواء كانت عاملة عمل ان او ليس ضرورة انها نكرة في سياق النفي فتعم لكن تارة يراد استغراق افرادها مطلقا لا بقيد اتصافها بالوحدة وهو المراد بنفي الجنس وتارة يراد استغراق افرادها بشرط اتصافها بالوحدة اي وحدة مدخولها مفردا او مثنى او مجموعا وهو المراد بنفي الوحدة فاذا

قلت لا رجل قائما وكانت لنفي الوحدة كان المراد نفي كل فرد انفرد عن بقية الافراد مطلقا واذا قلت لا رجلان كذلك كان المراد نفي كل رجلين منفردين عن غيرهما لا مطلقا وقس على ذلك الجمع وتقول في توكيد نفيه ح في الاول بل رجلان او رجال وفي الثاني بل رجل ورجال وفي الثالث بل رجلان اورجل واذا اريد نفي الجنس قلت بل امراة وكذلك اذا قلت لا رجل بالفتح فانك تقول في توكيك بل امراة ليس الا لما علمت من ان لا العاملة عمل ان نص في نفي الجنس وبما ذكرناه علمت ان المفرد والمثنى والمجموع سواء في الاستغراق وذهب صاحب التلخيص الى ان استغراق المفرد اشمل من استغراق المثنى والمجموع بمعنى انه يتناول كل واحد من الافراد والمثنى يتناول كل اثنين ولا ينافي خروج الواحد والجمع والجمع يتناول كل جماعة ولا ينافي خروج الواحد والاثنين بدليل صحة لا رجال في الدار اذا كان فيها رجل او رجلان واشار في المطول الى رده فراجعه ان شئت * قوله ان يكون معمولاها نكرتين * اما الاسم فلانه على تقدير من الاستغراقية وهي مختصة بالنكرات واما الخبر فعلى الاصل وقال في شرح الفصول فان قيل فهل لا اعملوها في معرفة فقط دون النكرة وكان يحصل بذلك التشاكل لانها فرع في العمل والمعرفة فرع على النكرة قيل انها لنفي العام المستغرق والتعريف ينافي العموم فان قيل فهل لا عملت في المعرفة باللام تعريف الجنس قيل يمكن ان يقال ان اللام التي للعهد هي اقوى اقسام اللام التي في التعريف فلما امتنع ذلك في العهدية امتنع في الجنسية وعندي ان اللام الجنسية تفيد الاستغراق وكذلك لا هذه فلو اعملوها في معرف على هذه الحالة لجمعوا بين حرفين متفقين في المعنى وذلك ممتنع عندهم وفيه نظر انتهى واعلم ان اشتراط تنكير الاسم ينتقض بنحو لا ابا له ولا غلامي له ولا

ان يكون معمولاها نكرتين
والثالث ان يكون الاسم مقدما

مسلمي له فانه جائز دون شذوذ مع انها مضافة الى الضمير واللام مقحمة
بين المضاف والمضاف له على مذهب الخليل وسيبويه وجمهور النحاة
وقد يجاب بانها نكرة صورة فقد حصل الشرط في الجملة افاده اللقاني
وهذا المذهب ضعفه ابن مالك بامور منها قولهم لا اب لي ولا اخ لي فلو
كانوا قاصدين الاضافة لقالوا لا اب لي ولا اخ لي فيكسرون الباء والخاء
اشعارا بانهما متصلان بالياء تقديرا فان اللام لا اعتداد بها على ذلك
التقدير واجاب ابو حيان في شرح التسهيل بانهم لم يقولوا ذلك لان
العامل في الضمير من نحو لا اب لي الجر هو اللام لا الاضافة لان اللام
مجاورة له فهي احق بالعمل ولئلا يلزم قطع حرف الجر عن العمل واذا
كان العامل حرف الجر لم يلزم كسر ما قبل اللام لاجل الياء لانه لم
يباشر آخر الاب والاخ بالاضافة حتى يلزم كسره اه ومنها ان الاضافة
التي ادعيت في هذه الامثلة المشار اليها اما محضة او غير محضة فان كانت
محضة لزم كون اسم لا معرفة وهو غير جائز ولا عذر في الانفصال باللام
لان نية الاضافة المحضة كافية في التعريف مع كونه غير مهيا للاضافة
نحو وكلا ضربنا له الامثال ولله الامر من قبل ومن بعد وما نحن بسبيله
مهيا للاضافة فهي احق بتاثير نية الاضافة وان كانت غير محضة لزم
من ذلك مخالفة النظير لان المضاف اضافة غير محضة لابد من كونه
عاملا عمل الفعل لشبهه به لفظا ومعنى نحو هذا ضارب زيدا الان وحسن
الوجه او معطوفا على ما لا يكون إلّا نكرة نحو رب رجل واخيه وكم ناقة
وفصيلها ملكت والاسماء المشار اليها بخلاف ذلك فلو كانت اضافتها
غير محضة لم يلق بها ان يوكد معناها باقحام اللام لان الموكد معتنى به
وما ليس محضا لا يعتنى به فيوكد فلذلك قبح توكيد الفعل الملغى لانه
مذكور في حكم المسكوت عنه وايضا لو كانت اضافة الاسماء المشار اليها غير

محضة لكانت كذلك مع غيرها اذ لا شيء مما يضاف اضافة غير محضة الّا وهو كذلك مع كل عامل ومعلوم ان اضافتها في غير هذا الباب محضة فيجب ان تكون كذلك في هذا الباب والا لزم عدم النظير اه قاله في شرح التسهيل * قوله والخبر موخرا * اي ولو كان الخبر ظرفا او مجرورا وكذا معمول خبرها مطلقا لا يتقدم على اسمها لتركيبه معها ولا على المضاف والشبيه به لان شرط العمل اتصال اسمها بها ولا يشترط عدم انتقاض نفيها كما هو صريح قول الازهري في شرح التوضيح عند تعرضه لاعراب قوله

يحشر الناس لا بنين ولا ابا * الّا وقد عنتهم شئون

وجلة الّا وقد عنتهم شئون خبر لا حال لان واو الحال لا تدخل على الماضي التالي الّا كما قاله المص في باب الحال من التوضيح لكن صرح المولى عصام في شرح الكافية باشتراط ذلك وهو القياس وصرحوا به في باب الاستثناء حيث قالوا ان لا النافية للجنس لا تعمل في موجب وحينئذ فما في شرح التوضيح مشكل كيف وفيه في ذلك المحل ما يقتضي ان ما تعمل مع انتقاض نفيها مع انهم مجمعون على خلافه وان وقع في المطول ما يقتضيه وقد مر لنا التنبيه على ذلك في باب ما فلا تغفل * قوله او زائدة لم تعمل شيئا * اي لانها غير مختصة فحقها الاهمال وشذ اعمالها في قوله *

لو لم تكن غطفان لا ذنوب لها * اذا للام ذووا احسابها عمرا

وغطفان قبيلة من العرب وذنوب اسمها ولها خبرها وانما عملت مع كونها زائدة لانها اشبهت النافية لفظا وصورة فلوحظ فيها جانب اللفظ لا المعنى والدليل على زيادتها ان النفي مستفاد من لو فمستفاد التركيب اثبات الذنوب لها لان نفي النفي اثبات واذا ثبت الذنوب لها امتنع اللوم كما هو مقتضى لو لانها تدل على امتناع جوابها كشرطها

والخبر موخرا فان انخرم الشرط الاول بان كانت ناهية اختصت بالفعل وجزمته نحو لا تحزن ان الله معنا او زائدة لم تعمل شيئا نحو ما منعك الا تسجد اذ امرتك او نافية للوحدة عملت عمل ليس نحو لا رجل في الدار بل رجلان وان انخرم احد الشرطين الاخيرين لم تعمل شيئا *

ووجب تكرارها مثال الاول لا زيد في الدار ولا عمرو ومثال الثاني لا فيها غول ولا هم عنها ينزفون واذا استوفت الشروط فلا يخلوا اسمها اما ان يكون مضافا او شبيها به او مفردا فان كان مضافا او شبهه ظهر النصب فيه فالمضاف كقوله لا صاحب علم ممقوت ولا صاحب جود مذموم والشبيه بالمضاف ما اتصل به شيء من تمام معناه اما مرفوع به نحو لا قبيحا فعله ممدوح او منصوب به نحو لا طالعا جبلا حاضر او مخفوض بخافض يتعلق به نحو لا خيرا من زيد عندنا وان كان مفردا اي غير مضاف ولا شبيها به فانه يبنى على ما ينصب به لو كان معربا فان كان مفردا او جمع تكسير *

* قوله ووجب تكرارها * اما وجوب التكرار في الاول فلجبران ما فاتها من نفي الجنس الذي لا يمكن حصوله مع المعرفة واما في الثاني فللتنبيه بالتكرار على كونها لنفي الجنس في النكرات لان نفي الجنس تكرار النفي في الحقيقة افاده الدماميني وهو يدل على ان الغاءها لا يخرجها عن كونها لنفي الجنس اه وفي المجلس السادس والستين من امالي ابن الشجري ما نصه متى دخلت يعني لا على معرفة كررت وارتفع الاسم بالابتداء كقولك لا زيد عندي ولا بكر ومثله في التنزيل لا الشمس ينبغي لها ان تدرك القمر ولا الليل سابق النهار وانما وجب في هذا النحو تكرارها لانها جواب لمن قال ازيد عندك ام عمرو فوافق الجواب السوال فان قال السائل ازيد عندك واقتصر على الواحد قال المجيب لا واقتصر على لا او نعم ان كان زيد عنده قال ابو علي ويقبح ان تقول لا زيد عندي حتى تتبعه بشيء فتقول ولا عمرو اه * قوله فان كان مضافا او شبهه ظهر النصب فيه * قال في شرح الفصول وانما كانا معربين لوجوه الاول ان التركيب فيهما يتعذر بخلافه في المفرد الثاني ان المضاف لا يضمن معنى من لانه قد تخصص بالمضاف اليه فلا يقدر من المستغرقة داخلة عليه والمشابه له اجري مجراه والثالث ان المضاف اليه جار مجرى التنوين ومعاقب له ولا بناء مع التنوين فكذلك مع الجاري مجراه * قوله ما اتصل به شيء من تمام معناه * ان اريد بالشيء اللفظ كما هو المتبادر من الاتصال ففيه ان اللفظ ليس من تمام المعنى وان اريد به المعنى وهو الذي يكون تماما اي متمما ففيه ان المعنى ليس هو المتصل وانما المتصل اللفظ ويمكن ان يجاب باختيار الاول ووصفه بكونه متمما للمعنى من قبيل وصف الدال بوصف المدلول او يكون الكلام على حذف مضاف اي من مفهوم متمم معناه وباختيار الثاني ووصفه بالاتصال مجاز من قبيل وصف

المدلول بوصف الدال فتامله بقي ان يقال ان هذا التعريف غير مانع لشموله للمنعوت مع انه من قسم المفرد فتامله * قوله بني على الفتح * انما بني لتضمنه معنى حرف الجر لان قولنا لا رجل في الدار مبني على سوال سائل محقق او مقدر سال فقال هل من رجل في الدار وكان الواجب ان يقال لا من رجل في الدار ليكون الجواب مطابقا للسوال إلّا انه لما جرى ذكر من في السوال استغني عنها في الجواب فحذفت فقيل لا رجل فتضمن معنى من فبني لذلك افاده بعضهم واورد عليه ان تضمن معنى الحرف عارض بدخول لا والتضمن المقتضي للبنآء يشترط فيه ان يكون باصل الوضع ولذا اعتبر ابن الناظم التركيب مع التضمن واعترضه المص بان التركيب لا يصلح علة لاصل البنآء وانما يصلح علة للبنآء على الفتح لاقتضائه التخفيف وانما بني على الحركة ايذانا بعروض البنآء وعلى الفتح لخفته ولانه اعراب هذا النوع ولذلك بني جمع المونث السالم عند دخول لا عليه على الكسر لانه اعرابه وانظر هل يقدر له فتح اذا كان مبنيا على الفتح قبل دخول لا كما قالوا في المنادى اذا كان مضموما قبل النداء فانه يقدر فيه الضم الظاهر انه كذلك اذ لا فرق * قوله فانه يبنى على اليآء * اورد عليه انهم جعلوا صورة المثنى في اللذين معارضة لشبه الحرف فلذلك اعرب فالتثنية الحقيقية اولى بذلك واجيب بان الشبه هنا بتضمن معنى الحرف اقوى من الشبه هناك بالافتقار الى جملة وبان التثنية هناك وردت على المبني فاضعفت سبب البناء لان للوارد قوة وهنا سبب البنآء وارد على التثنية فضعفت لذلك كذا في الحواشي الحفناوية وفي جمعه بين كونه على صورة المثنى وكونه معربا نظر اذ القائل بكونه على صورة المثنى لا يقول باعرابه والقائل باعرابه لا يقول انه على صورة المثنى بل هو مثنى حقيقة فالجمع بينهما تلفيق ويمكن ان يجاب

بني على الفتح نحو لا رجل ولا رجال وان كان مثنى او جمع مذكر سالما فانه يبنى على اليآء كما ينصب باليآء تقول لا رجلين ولا مسلمين عندي وان كان جمع مونث سالما بني على الكسر وقد يبنى على الفتحة نحو لا مسلمات في الدار *

وقد روي بالوجهين قول الشاعر
لا سابغات ولا جاواء باسلة
تقي المنون لدى استيفاء آجال
ص ولك في نحو لا حول ولا قوة فتح الاول وفي الثاني الفتح والنصب والرفع كالصفة في نحو لا رجل ظريف ورفعه فيمتنع النصب وان لم تتكرر لا او فصلت الصفة او كانت غير مفردة امتنع الفتح *
ش اذا تكررت لا مع النكرة جاز في النكرة الاولى الفتح والرفع فان فتحت فلك في الثانية ثلاثة اوجه الفتح والرفع

بان المجيء على صورة المثنى لا ينافي انه مثنى حقيقة اذ يطلق على فرد المثنى انه على صورته غاية الامر انه موهم فالتعليق ممنوع * قوله وقد روي بالوجهين * ثبوت الوجهين عن العرب في مثل ذلك يبطل قول من عين الكسر او الفتح كابن عصفور ولذا قال ابن خروف لو وقفوا على السماع ما اختلفوا * قوله لا سابغات ولا جاواء باسلة الخ * السابغات الدروع الواسعات جمع سابغة والجاواء كحمراء عينه همزة الجماعة التي يعلوها الجاواء اي السواد لكثرة الدروع باسلة بالنصب من البسالة وهي الشجاعة صفة جاواء * قوله فلك في الثانية ثلاثة اوجه الفتح * على ان لا فيهما مركبة مع اسمها كما لو انفردت ثم على مذهب سيبويه يجوز ان يقدر بعدهما خبراهما معا اي لا حول ولا قوة لنا اي موجودان لنا لان مذهبه ان لا المفتوح اسمها لا يعمل في الخبر فهما في موضع رفع فلا قوة معطوف على المبتدا والمقدر مرفوع بانه خبر عنهما جميعا فيكون الكلام جملة واحدة نحو زيد وعمرو قائمان ويجوز عنده ان يقدر لكل واحد منهما خبر اي لا حول موجود لنا ولا قوة موجودة لنا فيكون الكلام جملتين وعلى مذهب غيره القائل بان لا المفتوح اسمها عاملة في الخبر كما عملت فيه لا الناصبة اسمها فيجوز ان يقدر لهما معا خبر واحد وذلك الخبر يكون مرفوعا بلا الاولى والثانية لانهما متماثلان فيجوز ان يعملا في اسم واحد عملا واحدا كما في ان زيدا وان عمروا قائمان لانهما شيء واحد ويجوز ان يقدر لكل منهما خبر على حياله * قوله والرفع * اي على ان لا الاولى عاملة عمل ان ولا الثانية زائدة اي موكدة للنفي المستفاد من لا الاولى وما بعدها معطوف على محل لا الاولى مع اسمها ثم على مذهب س يجوز ان يقدر لهما معا خبر واحد لانه خبر مبتدا وما عطف عليه وعند غيره لا بد لكل واحد من خبر لئلا يجتمع لا والابتداء في رفع الخبر الواحد ويجوز ان تجعل لا

الثانية عاملة عمل ليس ويمتنع ح تقدير خبر واحد عند سيبويه والجمهور لان الخبر مطلوب للثانية لتعمل فيه النصب عند الجميع وللاول عند الجمهور وللابتداء عند سيبويه لعمل الرفع فلو قدر واحد لزم ان يكون خبر واحد مرفوعا ومنصوبا اه * قوله والنصب * اي على جعل لا الثانية زائدة وعطف الاسم بعدها على محل اسم لا قبلها ولا يجوز عند سيبويه ان يقدر لهما خبر واحد بعدهما لان خبر لا حول مرفوع عنده بما كان مرفوعا به قبل دخول لا وخبر قوة مرفوع بلا لان الناصبة لاسمها عاملة عنده في الخبر كما يقول غيره فيلزم ارتفاع الخبر بعاملين مختلفين وهو لا يجوز وعند غيره يجوز تقدير خبر واحد لهما لان العامل عنده لا وحدها ويجوز تقدير خبر لكل واحد * قوله وان رفعت فلك في الثانية وجهان الرفع والفتح * اما رفعهما فوجهه ان لا الاولى ملغاة لتكررها فما بعدها مرفوع بالابتداء او عاملة عمل ليس فيكون ما بعدها مرفوعا بها وعلى الوجهين فلنا خبر عن الاسمين ان قدرت لا الثانية تكرارا للاولى وما بعدها معطوفا فان قدرت الاولى مهملة والثانية عاملة عمل ليس او بالعكس فلنا خبر عن احدهما وخبر الاخر محذوف كما في زيد وعمرو قائم ولا يكون خبرا عنهما لئلا يلزم محذوران احدهما كون الخبر الواحد مرفوعا ومنصوبا والثاني توارد عاملين على معمول واحد قاله المص في المغني وقوله وعلى الوجهين فلنا خبر عن الاسمين فيه نظر اذ لا مانع من تقدير خبر لكل من الاسمين على الوجه الاول اعني كونها ملغاة وكذا على الوجه الثاني اعني كونها عاملة عمل ليس بل تقدير خبرين عليه اولى لانه ح يحتاج الى الاعتذار عن توارد عاملين على معمول واحد فانهما مثلان لفظا ومعنى فكانهما عامل واحد تامل اه واما رفع الاول وفتح الثاني فوجهه ان لا الاولى ملغاة او عاملة عمل ليس والثانية عاملة عمل ان وتقدير الخبر في هذا الوجه

والنصب وان رفعت فلك في الثانية وجهان الرفع والفتح *

ويمتنع النصب فتحصل انه يجوز فتح الاسمين ورفعهما وفتح الاول ورفع الثاني وعكسه وفتح الاول ونصب الثاني فهذه خمسة اوجه في مجموع التركيب فان لم تتكرر لا مع النكرة الثانية لم يجز في الاول الرفع ولا في الثاني الفتح بل تقول لا حول وقوة بفتح لا حول لا غير ونصب قوة او رفعها قال الشاعر *

فلا اب وابنا مثل مروان وابنه اذا هو بالمجد ارتدى وتازرا

ويجوز فلا اب وابن واذا كان اسم لا مفردا ونعت بمفرد ولم يفصل بينهما بفاصل مثل لا رجل ظريف في الدار جاز في الصفة الرفع على موضع لا مع اسمها *

كتقديره في فتح الاول ورفع الثاني * قوله ويمتنع النصب * لان النصب انما يكون بالعطف على منصوب لفظا او محلا وهو هنا مفقود * قوله فهذه خمسة اوجه في مجموع التركيب * اي اجمالا واثنى عشر تفصيلا حاصلة من ضرب ثلاثة في اربعة لان ما بعد لا الاولى اما مبني على الفتح او مرفوع بالابتداء او بلا على انها عاملة عمل ليس وما بعد الثانية اما كذلك او منصوب وكلها جائزة إلّا اثنين وهما رفع الاولى على الالغاء او على اعمال لا عمل ليس ونصب الثاني ثم تجويز النحاة هذه الخمسة اوجه المذكورة في مثل هذا التركيب الظاهر انه بحسب قصد المتكلم واحتمال التركيب لذلك وإلّا فالظاهر انه اذا قصد نفي الجنس وجب فتح الاول والثاني واذا اريد نفي الوحدة لم يجز الفتح ولعل هذا مراده * قوله فلا اب وابنا مثل مروان وابنه * تمامه اذا هو بالمجد ارتدى وتازرا مثل يحتمل ان يكون صفة وان يكون خبرا فعلى الاول يحتمل النصب على اللفظ والرفع على المحل والخبر محذوف وعلى الثاني هو مرفوع لا غير ولا حذف واتى بالضمير مفردا باعتبار ذلك المذكور واجرى الضمير في ارتدى وتازرا على لفظ هو والعجب من العيني لم يوجه الافراد في هو وقال ان الافراد في الفعلين كقوله تعلى واذا راوا تجارة او لهوا انفضوا اليها ولا يخفى عدم موافقة المشبه للمشبه به اذ الافراد في الاية اما لان العطف باو او لان الضمير عائد على الروية المفهومة من راوا وهو الحق وارتدى لبس الرداء وتازر لبس الازار والاولى الاتيان باذ بدل اذا إلّا ان يقال اذ للماضي * قوله واذا كان اسم لا مفردا الخ * المراد بالمفرد هنا ما قابل المضاف وشبهه فيشمل المثنى وجمعي المذكر والمونث فيجوز في نعتها اذا كان مفردا بالمعنى المذكور البناء على الياء في الاولين وعلى الكسر في الثالث فقوله بعد والفتح اقتصار على حكم الغالب في جزئيات المفرد وهو المفرد في باب

الاعراب لا لاخراج غيره ومحل بناء صفة جمع المذكر السالم على اليآء ان كانت مجموعة جمع سلامة وان جمعت جمع تكسير بنيت على الفتح وان كان موصوفها مبنيا على اليآء نحو لا بنين ظرفاء وانظر لو نعت جمع المونث المبني على الكسر بمفرد هل يجوز ان يركب معه على بنائه على الكسر كما ركب معه على بنائه على الفتح في لا رجل ظريف الظاهر الامتناع لان التركيب يثقل مع الكسر بخلاف الفتح فاذا اريد تركيبه وجب الفتح وعلى هذا يكون محل قولهم يجوز في جمع المونث الوجهان ان لم يركب * قوله فانهما في موضع المبتدا * اورد عليه انه كيف تجعل الكلمتان معا مبتدا مع ان تعريف المبتدا ليس صادقا عليهما اذ هو اسم مجرد عن العوامل اللفظية غير الزائدة مسند اليها او صفة معتمدة على نفي او استفهام رافعة لظاهر او ضمير متصل ومجموع لا واسمها ليس اسما مجردا ولا صفة معتمدة واجيب بانا لا نسلم انه ليس اسما مجردا بل هو اسم مجرد مركب من كلمتين كخمسة عشر في قولك عندي خمسة عشر كذا في الحواشي الشمنية متعقبا به ايراد الدماميني المذكور وفيه نظر * قوله والفتح على تقدير انك ركبت الصفة الخ * قيل عليه انه اذا كان تركيب الصفة مع الموصوف مقتضيا للبنآء فلم لم يعتبر في بنآء الاسم تركيبه مع لا ليكون بناء الصفة والموصوف على سنن واحد واجيب بان تضمن معنى الحرف اقوى في اقتضاء البنآء من التركيب كما هو ظاهر فاعتبر سببا لبنآء الاسم ولما لم يوجد ذلك المقتضي في النعت اعتبر سبب بنائه التركيب تدبر انتهى واقول تدبرناه فوجدنا كلا من السوال والجواب مبنيا على ان التركيب علة للبنآء مع انه ليس كذلك بل هو علة للبنآء على خصوصية الفتح كما هو ظاهر وعلة البنآء كون الوصف من تمام الاسم والاسم وجب له البنآء لتضمنه معنى من فصارا كانهما معا متضمنان معناها تدبر و بهذا يندفع

فانهما في موضع المبتدا والنصب على موضع اسمها فان موضعه نصب بلا العاملة عمل ان والفتح على تقدير انك ركبت الصفة مع الموصوف كتركيب خمسة عشر ثم ادخلت لا عليهما فان فصل بينهما فاصل *

او كانت الصفة غير مفردة جاز الرفع والنصب وامتنع الفتح فالاول نحو لا رجل في الدار ظريف وظريفا والثاني نحو لا رجل طالعا جبلا وطالع جبلا *

ص الثالث ظن وراى وحسب ودرى وخال وزعم ووجد وعلم القلبيات فتنصبهما مفعولين نحو رايت الله اكبر كل شيء ويلغين برجحان ان تاخرن نحو القوم في اثري ظننت وبمساواة ان توسطن نحو وفي الاراجيز خلت اللوم والخورا * وان وليهن ما اولا اوان النافيات او لام الابتداء او القسم او الاستفهام بطل عملهن في اللفظ وجوبا ويسمى ذلك تعليقا نحو لنعلم اي الحزبين احصى *

ش الباب الثالث من النواسخ ما ينصب المبتدا والخبر معا وهو افعال القلوب وهو ظن *

ما قبل ان التركيب قبل دخول لا لا يقتضي البنآء لان كلا من الاعراب والبناء انما ثبت بعد تركيب الاسم تركيبا يتحقق معه العامل بقي ان يقال ان شان المركب عدم دلالته على معناه الاصلي وهنا ليس كذلك بل كل منهما دال على معناه الاصلي ويمكن ان يجاب بان هذا امر تقديري لا تحقيقي فلا يضر ذلك وانظر هل يقال عند بنآء النعت ان مجموع النعت والمنعوت في محل نصب كما هو مقتضى التركيب وجعلهما شيئا واحدا والتشبيه بخمسة عشر او يحكم بالمحل على كل قال بعض المحققين الذي يظهر الثاني وفارقت صفة اسم لا صفة المنادى حيث لم تبن كموصوفها بان الصفة هاهنا هي المنفية في المعنى اذ المنفي في قولك لا رجل ظريف هي الظرافة بخلاف صفة المنادى فانها ليست هي المنادى في المعنى اهـ * قوله او كانت الصفة غير مفردة جاز الرفع والنصب * سياتي ان صفة المنادى اذا كانت مضافة يتعين فيها النصب ولا يجوز رفعها فهلا قيل بذلك في صفة اسم لا اذا كانت مضافة وقد يفرق بان يا لو باشرت المضاف لم يكن فيه الّا النصب فلذلك وجب نصب صفة ما باشرته بخلاف لا فانها اذا باشرت المضاف لا يتعين فيه النصب دائما بل يجوز فيه الرفع عند التكرار فلم يتعين نصب صفة ما باشرته افاده الدماميني تدبر * قوله ما ينصب المبتدا والخبر * اورد على ذلك حسبت ان زيدا قائم وان يقوم زيد على مذهب سيبويه من انه لا حذف في الكلام لا على مذهب المبرد من ان الخبر محذوف والتقدير ثابتا او مستقرا واجيب بانه ليس في العبارة ان هذه الافعال لا تدخل الّا على المبتدا والخبر واورد ايضا صيرت الطين خزفا وحسبت زيدا عمروا واجيب بما تقدم او بان اصل المفعولين فيما ذكر المبتدا والخبر والاخبار في الاول باعتبار الاول وفي الثاني باعتبار اعتقاد ان

المسمى بالاسمين واحد * قوله نحوواني لاظنك يا فرعون مثبورا وقوله نحولا تحسبوه شرالكم * من الامثلة المشهورة بين الطلبة ويحل به اللغز الذي ذكره ابن الشجري في اماليه ظننت زيدا الطويل حاضرا ابوه وحسبت عمروا الوافر العقل مقيما اخوه فزيدا وعمروا مفعول اول وحاضرا ومقيما مفعول ثان وابوه في الاول فاعل بحاضر واخوه فاعل بمقيم والضمير في ابوه عائد على زيد الطويل واخوه على عمرو الوافر العقل وبهذا يظهر اللغز المشار اليه وهو *

اسمع ابا الازهري ما اقول * عليك فيما نابنا التعويل
مسالة اغفلها الخليل * يرفع فيها الفاعل المفعول
ويضمر الوافر والطويل

والاضمار من الالقاب العروضية والنحوية فهو في العروض لقب زحاف في البحر المسمى الكامل وهو ان يسكن الحرف الثاني من متفاعلن فيصير متفاعلن فينقل الى مستفعلن والبحران الملقبان الطويل والوافر ليس الاضمار من القاب زحافهما فاراد بقوله ويضمر الوافر والطويل الاضمار النحوي لا الاضمار الذي هو زحاف * قوله نحوانهم يرونه بعيدا ونراه قريبا * اي يظنون البعث بعيدا اي ممتنعا ونعلمه قريبا اي واقعا لان العرب قد تستعمل البعد فيما يراد نفيه والقرب في الوقوع * قوله دريت الوفي العهد يا عرو فاغتبط * التاء نائب الفاعل وهو المفعول الاول والوفي مفعول ثان وهو صفة مشبهة والعهد بالاوجه الثلاثة وعرو منادى مرخم بحذف التاء وفاغتبط جواب شرط مقدر اي ان دريته فاغتبط من الغبطة وهو ان يتمنى مثل حال المغبوط من غير ان يريد زوالها فان اراد زوالها كان حسدا فان قلت كيف قال فاغتبط مع انه هو المغتبط قلت معنى اغتبط ازدد فيما انت متصف به من الوفاء بالعهد

نحوواني لاظنك يا فرعون مثبورا
ورأى نحوانهم يرونه بعيدا ونراه قريبا وقول الشاعر *
رايت الله اكبر كل شيء
محاولة واكثرهم جنودا
وحسب نحولا تحسبوه شرالكم
ودرى كقوله *
دريت الوفي العهد ياعرو فاغتبط
فان اغتباطا بالوفاء حميد
وخال كقوله *

يخال به راعي الحمولة طائرا

وزعم كقوله *

زعمتني شيخا ولست بشيخ
انما الشيخ من يدب دبيبا

ووجد كقوله تعلى تجدوه عند الله هوخيرا واعظم اجرا وعلم كقوله تعلى فان علمتموهن مومنات ومن احكام هذه الافعال انه يجوز فيها الالغاء والتعليق فاما الالغاء فهو عبارة عن ابطال عملها في اللفظ والمحل لتوسطها بين المعمولين او تاخرها عنهما مثال توسطها بينهما كقولك زيد اظننت عالما بالاعمال ويجوز زيد ظننت عالم بالاهمال قال الشاعر *

واطلاق الاغتباط على الازدياد مجاز من اطلاق اسم المسبب على السبب * قوله يخال به راعي الحمولة طائرا * عجز بيت صدره وحلت بيوتي في يفاع ممنع * وهي من قصيدة للنابغة الذبياني قالها وهو بالشام عند ملوك بني جفنة بعد ان هرب من النعمان بن المنذر ملك الحيرة لتهمة قذف بها و بلغه ان النعمان قد مرض فتوجع لمرضه لان النعمان كان محسنا اليه قال الاصمعي وكان النعمان اذا ثقل مرضه حمله الرجال على سرير واخرجوه الى المواضع النزهة فيخف ما به والى ذلك يشير في قصيدته هذه

الم تر خير الناس اصبح نعشه * على فتية قد جاوز الحي سائرا

وفيها يقول *

رايتك ترعاني بعين بصيرة * وتبعث حراسا علي وناظرا
وذلك من قول اتاك اقوله * ومن دس اعداءي اليك المثابرا

المثابر جمع مثبر كمنبر وهي النميمة يقال انه لذو مثابر اذا كان نماما وحلت من الحلول وهو النزول واليفاع المرتفع المشرف و يخال بالبناء للمجهول وراعي نائب الفاعل وهو المفعول الاول قال المرزوقي في شرح الفصيح والحمولة بالفتح الابل وغيرها مما يحمل ولا يجري على الموصوف لا يقال دابة حمولة فهي كالركوبة وطائرا مفعوله الثاني يقول من شدة خوفي منك نزلت في مكان ممنع يحسب الراعي عليه طائرا لعلوه وارتفاعه * قوله وعلم * اي ان كانت بمعنى تيقن اوظن فان كانت من قولهم علم الرجل اذا انشقت شفته العليا فهو اعلم فهي لازمة وضده الافلح وما احسن قول الزمخشري *

واخرني دهري وقدم معشرا * على انهم لا يعلمون واعلم
ومذ افلح الجهال ايقنت انني * انا الميم والايام افلح اعلم

اي كالافلح لا يمكنها تقديمي كما لا يمكن من ذكر النطق بالميم لكونها

شفوية * قوله ابا الاراجيز يا ابن اللوم توعدني الخ * كذا انشده ابن مالك وقال المص في شرح ابيات ابن الناظم زعم الحافظ في كتاب الحيوان ان النحويين وهموا في هذا البيت وان القافية لامية لا رائية وان الكلمة الاخيرة الفشل لا الخور ولكن الشاعر اقوى اذ رفع وانشد قبله

انا ابن جلا ان كنت تعرفني * يا روب والحية الصمآء في الجبل

وكذا قال ابو محمد الاعرابي في فرجة الاديب ورد على السرافي في زعمه ان البيت لجرير هجا به عمر بن لجا التيمي قال لم يوافق السيرافي الصواب بل اخطا من جهتين الاولى انه نسب البيت لجرير وانما هو للعين المنقري بكسر الميم وفتح القاف والثانية انه غير القافية من الفشل الى الخور واخطا من جهة ثالثة وهي انه جعل البيت هجاء لعمر ابن لجا وهو هجاء لروبة العجاج اه قال المصنف في شرح بانت سعاد والصواب انهما قصيدتان اه والى هذا ذهب سعيد بن خلف في شرح ابيات سيبويه قال والصحيح ان البيت لجرير من قصيدة يهجوا بها عمر بن لجا التيمي وبها *

يا تيم تيم عدي لا ابا لكم * لا يلفينكم في سوءة عمر

واما ابيات اللعين المنقري فهي لامية يهجوا فيها روبة العجاج وهي انا ابن جلا البيت ابا الاراجيز يا ابن اللوم البيت وقد راجعت هذه القصيدة وغيرها من ديوان جرير فلم ار البيت فيها والله اعلم والهمزة للتوبيخ والانكار والبآء متعلقة بتوعدني والاراجيز جمع ارجوزة واللوم البخل ومهانة النفس ودناءة الاباء جميعا فهو ابلغ ما يهجا به وجعله ابن اللوم مبالغة في ذمه وتوعدني تهددني وخلت هاهنا بمعنى علمت لان المعنى على ذلك ومعنى البيت انك راجز لا تعرف القصائد والتصرف في انواع الشعر فجعل ذلك دالا على لوم طبعه وخور نفسه * قوله وهل الوجهان سواء * اي لان

ابا الاراجيز يا ابن اللوم توعدني
وفي الاراجيز خلت اللوم والخور
فاللوم مبتدا موخر وفي الاراجيز
في موضع رفع لانه خبر مقدم
والغيت خلت لتوسطها بينهما
وهل الوجهان سواء *

او الاعمال ارجح فيه مذهبان ومثال تاخرها عنهما قولك زيد عالم ظننت بالاهمال وهو الارجح باتفاق ويجوز زيدا عالما ظننت بالاعمال قال الشاعر *

القوم في اثري ظننت فان يكن ما قد ظننت فقد ظفرت وخابوا

فان القوم مبتدا وفي اثري في موضع رفع على انه خبر واهملت ظن لتاخرها عنهما ومتى تقدم الفعل على المبتدا والخبر معا لم يجز الاهمال لا تقول ظننت زيد قائم بالرفع خلافا للكوفيين واما التعليق فهو عبارة عن ابطال عملها لفظا لا محلا لاعتراض ما له صدر الكلام بينها وبين معموليها والمراد بما له صدر الكلام ما النافية كقولك علمت ما زيد قائم وقال الله تعلى لقد علمت ما هولاء ينطقون فهولاء مبتدا و ينطقون خبره وليسا مفعولا اولا وثانيا ولا النافية كقولك علمت لا زيد قائم ولا عمرو وان النافية كقوله تعلى وتظنون ان لبثتم إلّا قليلا اي ما لبثتم إلّا قليلا

ضعف العامل بالتوسط سوغ مقاومة الابتداء له فكل منهما مرجح قاله ابو حيان * قوله او الاعمال ارجح * اي لان العامل اللفظي اقوى من الابتداء ومحل جواز الغآء المتوسط والمتاخر اذا لم تؤكد فان اكد بالمصدر لم يحسن الغاؤه قال الرضي وتاكيد الفعل الملغى بمصدر قبيح لان التوكيد دليل الاعتنآء بذلك والالغآء ظاهر في ترك الاعتنآء به وزعم ابن خروف انه انما قبح ذلك من جهة انك تكون قد الغيت الظن واعملته والالغآء والاعمال متدافعان وهذا الذي ذهب اليه باطل بدليل انك تقول زيد ظننت اليوم منطلق فتعمل ظننت في الظرف وتلغيه عن المفعولين ولا يستقبح فلو كانت العلة ما ذكر لا ستقبح هذا قاله ابو حيان في شرح التسهيل واشترط لجواز الالغآء ان لا تدخل لام الابتداء على الاسم فلا يجوز لزيد قائم ظننت ولا لزيدا ظننت قائما وان لا يكون الفعل منفيا فلا يجوز زيد قائم لم اظن قال ابن قاسم وفيه نظر ووجهه انه يبطله قوله وما اخال لدينا منك تنويل وقول ابي حيان ان اداة النفي فيه داخلة على ما بعد اخال مردود اه * قوله وقال الله تعلى لقد علمت ما هولاء ينطقون * قال الشهاب القاسمي ان قلت بم يفترق الاعمال والالغآء في مثل ذلك مما لا اعراب له قبل التعليق قلت جملة هولاء ينطقون قبل التعليق لا محل لها بل لاجزائها و بعد التعليق لا محل لاجزائها بل لها تامل * قوله كقوله تعلى وتظنون ان لبثتم إلّا قليلا * في شرح الالفية لابن عقيل قال بعضهم ليس هذا من التعليق في شي لان شرط التعليق انه اذا حذف المعلق تسلط العامل على ما بعده فينصبه مفعولين نحو ظننت ما زيد قائم فلو حذفت ما لقلت ظننت زيدا قائما والاية الكريمة لا يتاتى فيها ذلك لانك لو حذفت المعلق وهو ان لم يتسلط وتظنون على لبثتم هكذا زعم هذا القائل ولعله مخالف لما هو كالمجمع عليه من انه لا

يشترط في التعليق هذا الشرط الذي ذكره وتمثيل النحويين التعليق بالاية وشبهها يشهد لذلك اه كلامه * قوله ولام الابتداء * قيل عليه ان علة تعليق هذه الحروف الافعال عن العمل كونها لا تدخل الا على جملة ولام الابتداء تدخل على المفرد نحو ان زيدا لقائم فكيف تجعل من المعلقات واجيب بان دخولها على المفرد فيما ذكر عارض لاجل اصلاح اللفظ كما تقدم والاصل دخولها على الجملة * قوله ولقد علموا لمن اشتراه * من مبتدا اول وخلاق مبتدا ثان مجرور بمن الزائدة وله خبر والجملة خبر من اشتراه وجملة من اشتراه في محل نصب سدت مسد مفعولي علموا لوجود المعلق وهو لام الابتداء لان لها الصدر فلا يتخطاها العامل وانما تخطاها في باب ان فرفع الخبر لانها موخرة من تقديم لاصلاح اللفظ فضعفت * قوله ولقد علمت لتاتين منيتي * الخ اللام في لتاتين لام جواب القسم والقسم وجوابه في محل نصب لوجود المعلق فالمعلق عنه ليس الجواب فقط حتى يرد ان الجواب لا محل له والمعلق عنه العامل له محل فيتنافيان ويمكن ان يجاب بان الاختلاف الاعتباري كاف في كون الجملة لها محل من الاعراب ولا محل لها كما نصوا عليه في نحو من يقم اكرمه فجملة اكرمه لا محل لها من حيث هي جواب لشرط جازم لم تقترن بالفاء ولها محل من حيث هي خبر المبتدا على القول بان جملة الجزاء هي الخبر هذا واورد ان لام القسم متاخرة عن القسم فكيف تكون معلقة له واجيب بانه لما كان المقصود به تاكيد الجواب كان معه كالشيء الواحد وكان المتصدر عليه متصدرا على القسم * قوله لان الاستفهام له الصدر * قال الرضي في باب المبتدا وانما كان للشرط والاستفهام والعرض والتمني ونحو ذلك مما يغير معنى الكلام مرتبة التقدم لان السامع يبني الكلام الذي يصدر بالمغير على اصله فلو جوز ان يجيء بعده ما يغيره لم يدر السامع

ولام الابتداء نحو علمت لزيد قائم وقوله تعلى ولقد علموا لمن اشتراه ماله في الاخرة من خلاق ولام القسم كقول الشاعر *

ولقد علمت لتاتين منيتي
ان المنايا لا تطيش سهامها

والاستفهام كقوله لقد علمت ازيد قائم وكذلك اذا كان في الجملة اسم استفهام سواء كان احد جزءي الجملة او كان فضلة فالاول نحو قوله تعلى ولتعلمن اينا اشد عذابا وابقى والثاني كقوله تعلى وسيعلم الذين ظلموا اي منقلب ينقلبون اي اي انقلاب ويعلم معلقة عن الجملة باسرها لما فيها من اسم استفهام وهو اي وربما توهم بعض الطلبة انتصاب اي بيعلم وهو خطا لان الاستفهام له الصدر فلا يعمل فيه ما قبله وانما سمي هذا الاهمال تعليقا لان العامل في قولك علمت ما زيد قائم *

اذا سمع بذلك المغير اهو راجع الى ما قبله بالتغيير ام مغير لما سيجيء بعده من الكلام فيتشوش بذلك ذهنه اه وقال العضد في ابحاث التخصيص قياس الشرط ان يكون صدر جملتين مقدما عليهما لان الشرط نوع من الكلام فحقه ان يشعر به من اول الامر ليعلم نوعه اجمالا ثم شخصه تفصيلا كما فعلوا ذلك في الاستفهام والعرض والتمني والنهي انتهى * قوله عامل في المحل * اي محل الجملة بعد ان كان قبل وجود المعلق عاملا في لفظ كل من الجزءين او محله وانما عمل المعلق في محل الجملة لان هذه الافعال انما تطلب بحسب الاصل الجملة اذ متناولها الاحداث المضافة الى الذوات كقيام زيد في قولك علمت زيدا قائما والذي يفيد ذلك بحسب الاصل الجمل فحيث امتنع عملها في الجزءين لوجود المعلق رجعت الى الاصل * قوله والمراة المعلقة التي اساء زوجها عشرتها * في بعض الحواشي المراة المعلقة التي فقد زوجها فقوله التي هي لا متزوجة اي بحسب الظاهر لفقد زوجها ولا مطلقة لعدم قدرتها على الزواج اه * قوله وماكنت ادري قبل عزة ما البكا * قبل ظرف متعلق بادري وموجعات معطوف على محل ما البكا وهناك جزء آخر مقدر تقديره ما هي والا لزم عمل ادري في مفرد وذلك لا يجوز ويبين لك ان المعطوف جملة قول الرضي ولا مانع من عطف جملة اخرى منصوبة الجزءين على الجملة المعلق عنها الفعل اه وهذا مراد حفيد المص بقوله اعلم انك اذا عطفت على محل الجملة انما تعطف مفردا في معنى الجملة لا اي مفرد كان ثم مثل لما في معنى الجملة بالبيت فمراده بكونه في معنى الجملة انه لدلالته بمعونة المقام على ذلك المحذوف صار كالجملة قال المص في مغني اللبيب ولك ان تدعي ان البكاء مفعول وان ما زائدة وان الاصل ولا ادري موجعات فيكون من عطف الجمل او ان الواو للحال

عامل في المحل وليس عاملا في اللفظ فهو عامل لا عامل فشبه بالمراة المعلقة التي هي لا مزوجة ولا مطلقة والمراة المعلقة هي التي اساء زوجها عشرتها والدليل على ان الفعل عامل في المحل انه يجوز العطف على محل الجملة بالنصب كقول كثير *

وماكنت ادري قبل عزة ما البكا
ولا موجعات القلب حتى تولت

فعطف موجعات بالنصب على محل قوله ما البكا الذي علق عن العمل فيه قوله ادري *

ص باب الفاعل مرفوع كقام زيد ومات عمرو ولا يتاخر عامله عنه ولا يلحقه علامة تثنية ولا جمع بل يقال قام رجلان ورجال ونساء كما يقال قام رجل وشذ يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل او مخرجي هم وتلحقه علامة التانيث ان كان مونثا كقامت هند وطلعت الشمس ويجوز الوجهان في مجازي التانيث الظاهر نحو قد جاءتكم موعظة من ربكم وفي الحقيقي

وموجعات اسم لا اي وماكنت ادري قبل عزة والحال انه لا موجعات
القلب موجودة ما البكا والبيت من قصيدة غرامية جيدة لكثير عزة وتولت
يحتمل ان يكون صلته عنى او على فمعناه باعتبار الاول ذهبت وفارقت
وباعتبار الثاني استولت وتحكمت قال المص ورايت بخط الامام ابن
النحاس اقمت مدة اقول القياس جواز العطف على محل الجملة المعلق
عنها بالنصب ثم رايته منصوصا اه وممن نص عليه ابن مالك ولا وجه
للتوقف فيه مع قولهم ان المعلق عامل في المحل * قوله عبارة عن اسم
اي * صريح ظاهر او مضمر مستترا او بارز وكان ينبغي للمولف ان يصف
الاسم بذلك اشارة الى ان الضمير انما يعود الى الاسم باعتبار كونه صريحا
وقد يقال ان في مقابلته بالموول اشعارا بان المراد به الصريح * قوله
او موول به * اي بالاسم اي الصريح سواء كان التاويل بحرف سابك
وهو هنا ان المفتوحة وان الناصبة للفعل وما دون لو وكي او بغيره كقوله
تعالى ان الذين كفروا سواء عليهم ءانذرتهم ان جعل سواء خبر ان وما
بعده فاعلا به فالمراد بالتاويل هنا معناه اللغوي وهو الترجيع اي او مرجع
الى الاسم في الاول والفعل في الثاني باي وجه لا الصيري الذي هو الترجيع
بالسبك من الفعل والحرف المصدري والا لخرج الفاعل الذي هو لفظ
الجملة كاعجبني قام زيد وفاعل المصدر والوصف واسم الفعل والظرف
والمجرور فان تاويلها بالفعل بالحل لا بالسبك وبهذا يسقط ما في
التصريح من انه لا يوول فاعل بالاسم من غير سابك وكذا تفسيره الموول
بالاسم بما اقترن بسابك لفظا او تقديرا * قوله اسند اليه فعل او موول
به * قال الدنوشري مراده بالاسناد في هذا المقام مطلق الربط
والتعليق لا ضم كلمة الى اخرى على وجه يفيد فيدخل زيد من نحو ان
قام زيد وفاعل الصفات في بعض الاحوال وفاعل المصدر والمتبادر من

المنفصل نحو حضرت القاضي امراة
والمتصل في باب نعم وبئس نحو
نعمت المراة هند وفي الجمع نحو
قالت الاعراب الا جمعي
التصحيح فكمفرديهما نحو قام
الزيدون وقامت الهندات
وانما امتنع في النثر ما قامت الا
هند لان الفاصل مذكر محذوف
كحذفه في نحو او اطعام في يوم
ذي مسغبة يتيما وقضي الامر
واسمع بهم وابصر ويمتنع في
غيرهن *

ش لما انقضى الكلام في ذكر
المبتدا والخبر وما يتعلق بهما من
ابواب النواسخ شرعت في ذكر
باب الفاعل وما يتعلق به من
باب النائب وباب التنازع
وما يتعلق به من باب الاشتغال
اعلم ان الفاعل عبارة عن اسم
صريح او موول به اسند اليه فعل

قوله او موول به اسند اليه فعل
تكرار مع ما في صحيفة ٢١٧

او مووّل بداسند اليه فعل او مؤول
به مقدم عليه بالاصالة واقعا منه
او قائما به مثال ذلك زيد من
قولك ضرب زيد عمرا او علم زيد
فالاول اسم اسند اليه فعل واقع
منه فان الضرب واقع من زيد
والثاني اسم اسند اليه فعل قائم
به فان العلم قائم بزيد وقولي
اولا او مووّل به يدخل فيه نحو ان
تخشع في قوله تعلى الم يان
للذين ءامنوا ان تخشع قلوبهم
لذكر الله فانه فاعل مع انه ليس
باسم ولكنه في تاويل الاسم وهو
الخشوع وقولي ثانيا او مووّل به
يدخل فيه مختلف في قوله
تعلى مختلف الوانه فالوانه فاعل
ولم يسند اليه فعل ولكن اسند
اليه مووّل بالفعل وهو مختلف
فانه في تاويل يختلف وخرج
بقولي مقدم عليه نحو زيد من
قولك زيد قام فليس بفاعل لان
الفعل المسند اليه ليس مقدما عليه
بل موخرا عنه وانما هو مبتدا
والفعل خبره وبقولي بالاصالة

الاسناد الاسناد بحسب الاصالة فخرج من التوابع العطف بحرف مشرك فانه لا اسناد الى التابع الّا فيه لكن تبعا واما بقية التوابع فلا اسناد فيها حتى البدل اذ عامله مقدر من جنس الاول على الاصح واورد عليه انه لا يخلوا اما ان يراد بالفعل الفعل الاصطلاحي او الحقيقي الذي هو المصدر وايا ما كان فيه اشكال اما ان اريد به الاول فلا نسلم ان الفعل الاصطلاحي واقع من الفاعل او قائم به واما ان اريد الثاني فلانه ح لا حاجة الى قوله او مووّل ويمكن ان يجاب بان المراد الاول والضمير في قوله واقع وقائم عائد عليه باعتبار مدلوله كذا في الحواشي الياسينية نقلا عن المتوسط وفيه ان مدلول الفعل الحدث والزمان والنسبة وهو غير واقع من الفاعل ولا قائم به اللهم الّا ان يقال المراد بالمدلول المدلول التضمني الذي هو الحدث لا المطابقي وان الفعل الحقيقي ليس هو المصدر اعني اللفظ الدال على الحدث ولئن سلمنا انه هو فلا وجه لتخصيص الشق الاول من شقي الاشكال بالاحتمال الاول بل هو وارد عليهما اذ كما ان الفعل الاصطلاحي ليس واقعا من الفاعل ولا قائما به وانما هو واقع من المتكلم اذ هو الموجد له فكذا لفظ المصدر تامل * قوله او مووّل به * المراد به ما يشبهه في العمل والدلالة على المعنى المصدري وهو هنا اسم الفاعل والصفة المشبهة وامثلة المبالغة واسم التفضيل والمصدر واسم الفعل والظرف وعديله المعتمدان * قوله مقدم عليه بالاصالة * بان يكون بعامله حقيقة او حكما كما في الفاعل المستتر فان التقدم عليه حكمي لان وجوده حكمي قيل ان اخذ التقدم في التعريف مع انه سياتي في الاحكام دور واجيب بان الماخوذ في الحد غير الذي سياتي في الاحكام فان الماخوذ فيه تقدم الفعل الذي هو وقوع الفاعل بعامله والذي سياتي في الاحكام المراد به وجوب الوقوع كذا قيل وفيه نظر لان الحكم ومتعلقه اي المحكوم به يتاخر

وجودهما عن وجود المحكوم عليه ذهنا وخارجا نعم يندفع الدور بان يكون الحد لفظيا اي بالنسبة الى من عرف ان ثم لفظا اسند اليه فعل متقدم وجهل انه مسمى بلفظ الفاعل افاده اللقاني قيل ولا حاجة الى هذا القيد لاخراج المبتدا لان المسند في نحو زيد قائم الجملة لا الفعل وما قيل من ان الاسناد الى ضمير شيء اسناد اليه في الحقيقة ففي المعنى على ما يشعره في الحقيقة لا في اللفظ الذي الكلام فيه واما المقدم خبره فالمسند اما جامد او جملة او مركب لا فعل وشبهه فاعتباره في الحد لاخراجهما ضائع كذا في شرح الامتحان وكلام المولى سعد الدين التفتازاني في بحث التقوي صريح في ان المسند الفعل وحله لا ان الفعل مسند الى ضميره وهما مسندان الى زيد حيث قال وسبب التقوي على ما ذكره صاحب المفتاح هو ان المبتدا لكونه مبتدا يستدعي ان يسند اليه شيء فاذا جاء بعده ما يصلح ان يسند الى ذلك المبتدا صرفه المبتدا الى نفسه سواء كان خاليا عن الضمير او متضمنا له فينعقد بينهما حكم ثم اذا كان متضمنا لضميره المعتد به بان لا يكون مشابها للخالي عن الضمير صرفه ذلك الضمير الى المبتدا ثانيا فيكتسي الحكم قوة اه * قوله الثاني انه لا يلحق عامله علامة تثنية ولا جمع * الفرق بين علامة التانيث حيث التزمها جمهور العرب للدلالة من اول الامر على ان الفاعل مونث وبين علامة التثنية والجمع حيث لم يلتزموها للدلالة من اول الامر على ان الفاعل مثنى او جمع توهم ان الالف والواو هي الفاعل ووجود صورة تعدد الفاعل وايضا الاحتياج الى تاء التانيث اشد لان لفظ الفاعل قد لا يعلم منه التانيث اذ قد يكون بصورة المذكر والمراد منه مونث وبالعكس بخلاف لفظ التثنية والجمع فانه لا احتمال فيه ولا ايهام تامل * قوله ومن العرب من يلحق هذه العلامات العامل * قال العلامة الدماميني ينبغي ان

نحو زيد من قولك قائم زيد فانه وان اسند اليه شيء مؤول بالفعل وهو مقدم عليه لكن تقديمه ليس بالاصالة لانه خبر فهو في نية التاخير وخرج بقولي واقعا منه الخ نحو زيد من قولك ضرب زيد فان الفعل المسند اليه واقع عليه وليس واقعا منه ولا قائما به وانما مثلت الفاعل بقام زيد ومات عمرو ليعلم انه ليس معنى كون الاسم فاعلا ان مسماه احدث شيئا بل كونه مسندا اليه على الوجه المذكور الا ترى ان زيدا لم يحدث الموت ومع هذا يسمى فاعلا واذا عرفت الفاعل فاعلم ان له احكاما احدها ان لا يتاخر عامله عنه فلا يجوز في نحو قام اخوك ان تقول اخوك قام وقد تضمن ذلك الحد الذي ذكرناه وانما يقال اخواك قاما فيكون اخواك مبتدا وما بعده فعل وفاعل والجملة خبر الثاني انه لا يلحق عامله علامة تثنية ولا جمع فلا يقال قاما اخواك ولا قاموا اخوانك ولا قمن نسوتك بل يقال في الجميع قام بالافراد كما يقال قام اخوك هذا هو الاكثر ومن العرب من يلحق هذه العلامات بالفاعل فعلا كان *

يكون اصحاب هذه اللغة يتركون العلامة اذ قالوا قام اليوم اخواك جوازا
واذا قالوا ما قام الّا اخواك يتركونها وجوبا كما يفعلون هم وغيرهم في علامة
المونث الحقيقي واذا قيل قام زيد وعمرو فينبغي لحاقها عندهم كقوله
وقد اسلماه مبعد وحميم * فان عطفت باو فقلت قام زيد او عمرو فينبغي
امتناع اثبات العلامة لان الفاعل واحد لا اثنان غاية ما فيه ان ذلك
الواحد غير معين فان قلت قام اخواك او غلاماك فينبغي ان تلحق
لان الفاعل اثنان قطعا وانما فقد التعيين فان قلت قام اخوك او
غلاماك او قام او غلاماك او اخوك فينبغي ان لا تلحق لانه لم يتحقق
كون الفاعل اثنين والاول اولى بالمنع لانك قدمت المفرد واذا قال
ارباب هذه اللغة قاما وقعدا اخوك واعملوا احدهما فانهم يضمرون في الاخر
ضمير اثنين فيتصل بكل من الفعلين الف ولكنها في احدهما ضمير وفي
الاخر علامة وانظر لو قلت قام غلاماك واخوتك او عكسه فان الفاعل غير
واحد قطعا فهل يراعى ما اتصل بالعامل او يجوز الحاق علامة التثنية
او الجمع ويضمر مراعات ما اتصل بالعامل اه قال المص في مغني اللبيب
ومنع ابو حيان ان يقال على هذه اللغة جاءوني من جاءك لانها لم تسمع
الّا مع ما لفظه جمع واقول اذا كان سبب دخولها بيان ان الفاعل الاتي
جمع كان لحاقها هنا اولى لان الجمعية خفية وقد اوجب الجميع علامة
التانيث في قامت هند كما اوجبوا في قامت امراة واجازوا في غلت
القدر وانكسر القوس كما اجازوها في طلعت الشمس ونجعت الموعظة
وجوز الزمخشري في لا يملكون الشفاعة الّا من اتخذ كون من فاعلا
والواو علامة اه كلامه وتعقبه في الحواشي الهندية فقال ولا يرد ما قاله فان
ابا حيان منع واستند الى عدم سماع هذا التركيب الممنوع من العرب
ولا يقدح في كلامه هنا القياس لقيام الفارق وذلك ان الجمع يراعى لفظه

فلذلك يوتى معه بعلامة الجمعية في الفعل المسند اليه واما من فافادتها للجمع باعتبار معناها واعتبار المعنى فيها قليل لا يلتزم العربي رعايته ولا يكثرمنه بل غالب امره ان يراعي لفظها في الافراد والتذكير وما اسند اليه من تجويز الزمخشري ما منعه ابو حيان لا ينهض ردا عليه وكيف والمص معترف بضعف هذه اللغة فلا ينبغي حمل التنزيل عليها * قوله كقوله عليه الصلاة والسلام يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار* قد يقال ان الواو فيه ضمير لانه حديث مختصر رواه البزار مطولا قاله ابن مالك وهو مبني على ان النبي نطق بالمختصر مطولا واقتصر الراوي على بعضه لغرض الاختصار فيتعين ان تكون الواو الواقعة في المختصر ضميرا عائدا على ما حذف واما لفظ ملائكة المذكور فهو اللفظ المذكور في المطول اذ لفظ المطول كما حكاه ابن غازي ان لله ملائكة يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار وهو بيان لما اجمل في لفظ الملائكة المذكور اول الحديث وليس فاعلا للفعل في اللفظ المختصر كما علمت و بهذا سقط ما قاله ابن قاسم من ان هذا المختصر يتعين فيه كون الواو حرفا لاسناد الفعل الى الظاهر إلّا ان يريد ان هذا الظاهر بدل اه والملائكة المذكورون هم الحفظة على ما نقله القاضي عياض عن الجمهور وقال القرطبي الاظهر عندي انهم غيرهم وايده الحافظ ابن حجر بانه لم ينقل ان الحفظة يفارقون الانسان ولا ان حفظة الليل غير حفظة النهار قلت بل نقل ذلك اخرج ابن ابي زمنين في كتاب السنن بسنده عن الحسن قال الحفظة اربع يعتقبونه ملكان بالليل وملكان بالنهار تجتمع هذه الاملاك الاربع عند صلاة الفجر وهو قوله ان قرءان الفجر كان مشهودا واخرج ابو الشيخ ابن حبان في كتاب العظمة عن ابن المبارك قال وكل به خمسة املاك ملكان بالليل وملكان بالنهار يجيئان ويذهبان وملك خامس لا يفارقه لا ليلا ولا نهارا

كقوله عليه الصلاة والسلام يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار او اسما كقوله عليه الصلاة والسلام *

فاخرج ابو نعيم في كتاب الصلاة عن الاسود بن يزيد النخعي قال يلتقي الحارسان عند صلاة الصبح فيسلم بعضهم على بعض فتصعد ملائكة الليل وتمكث ملائكة النهار كذا للسيوطي في تنوير الحالك على موطا مالك * قوله او مخرجي هم * مخرجي جمع مخرج جمع سلامة بالواو والنون فلما اضيف الى يآء المتكلم سقطت نون الجمع واجتمعت الواو التي هي علامة رفع مع يآء المتكلم والسابق منهما ساكن فقلبت الواو يآء وادغمت في اليآء الثانية وجاز ح الفتح في اليآء المشددة تخفيفا لئلا يجتمع كسرتان ويآءان وجاز الكسر على اصل التقآء الساكنين لان يآء المتكلم اصلها السكون وقد قرئ بهما قوله تعلى بمصرخي وهو خبر مقدم وهم مبتدا موخر ويمتنع العكس لانه لا يخبر عن نكرة بمعرفة لان اضافة مخرجي غير محضة ويجوز ان يكون فاعلا سد مسد الخبر ومخرجي مبتدا لاعتماده على الاستفهام لكن على جواز تخريج الفصيح على لغة اكلوني البراغيث قال ابن مالك ولو روي بتخفيف الياء على انه مفرد غير مضاف لجاز ويكون هم فاعلا ولا يصح جعل مخرجي خبرا مقدما وهم مبتدا موخر لئلا يكون اخبارا عن الجمع بالمفرد قال السهيلي ولا يصح جعل هم فاعلا بمخرجي لانه ضمير منفصل كما لا تقول في قمت قام انا وفيه نظر لان ذلك في الافعال التي يتصل بها الضمير المرفوع لفظا وايضا فهم هنا مفصول بضمير المفعول وهو يآء المتكلم كذا في اللامع الصبيح شرح الجامع الصحيح للعلامة شمس الدين البرماوي * قوله او مخرجي هم * الواو عاطفة ولذا كان الاصل تقديمها على الهمزة كسائر ادوات الاستفهام لانها جزء الكلام المعطوف نحو وكيف تكفرون فاين تذهبون فانى توفكون لكن لما كانت الهمزة اصل ادواته قدمت لينبه بذلك على اصالتها حيث رجع بها الى الاصل في الاستفهام وهو التصدر وزعم الزمخشري

او مخرجي هم قال ذلك لما قال له ورقة بن نوفل وددت ان اكون معك اذ يخرجك قومك والاصل او مخرجوي فقلبت الواو يآء وادغمت الياء في الياء والاكثر ان يقال يتعاقب فيكم ملائكة او مخرجي هم بتخفيف اليـــاء الثالث انه اذا كان مونثا لحق عامله تاء التانيث الساكنة ان كان فعلا ماضيا والمتحرك ان كان وصفا فتقول قامت هند وزيـــد قائمة امه ثم تارة يكون الحاق التاء جائزا وتارة يكون واجبـــا فالجائز في اربع مسائل احداها ان يكون المونث اسما ظاهرا مجازي التانيث ونعني به مالا فرج له تقول طلعت الشمس وطلع والاول ارجح وقال الله تعلى قد جاءتكم موعظة وفي اية اخرى قد جاءكم بينة الثانية

ان العطف انما هو على جملة مقدرة بعد الهمزة فيقدر في نحو افلم يسيروا امكثوا فلم يسيروا ولكن تقديم بعض المعطوف مراعاة لاستحقاق تصدره اولى من تقدير جملة قبل العاطف كذا قيل وقال شمس الدين الكرماني في اللامع الصبيح ان تقديم العاطف هنا ممتنع لانه جواب وارد على قوله اذ يخرجك قومك استبعادا وتعجبا فلا يستقيم العطف ولانه انشاءي وما سبق خبر قال والحق انه لما اريد الاستبعاد اوتي بالواو عطفا على مقدر تقديره امعاديهم ومخرجيهم واذا دعت الحاجة الى مثل هذا التقدير فلا يستنكر لاسيما وقرينة ذلك وجود الواو العاطفة مع تعذر العطف على ما سبق اه * قوله ان يكون المونث حقيقي التانيث وهو منفصل من العامل بغير إلّا * انما لم يجب التانيث مع الفصل لان الفعل بعد عن الفاعل المونث وضعفت العناية به وصار الفصل كالعوض من تاء التانيث كذا في شرح التوضيح للازهري وقد يقال لو كان الفصل كالعوض من التاء لما جاز الجمع بينهما واللازم باطل فكذا الملزوم فالاولى حذفه والاقتصار على ما قبل قوله وصار الفصل الخ * قوله والاول افصح * وهذا بخلاف المونث المجازي المنفصل فان الافصح فيه ترك التاء اظهارا لفضل الحقيقي على غيره وسواء كان الفصل بالا او بغيرها نحو فمن جاءه موعظة من ربه قال الدماميني وسئلت عن قوله تعلى قل ان كانت لكم الدار الاخرة كيف جاء على غير الاحسن فقلت يجوز ان يكون في كانت ضمير القصة والجملة بعد ذلك مبتدا وخبره في محل نصب على انها خبر كان فلا يرد هذا على تسليم ما قالوه من احسنية ترك العلامة في الصورة المذكورة والذي يظهر لي خلاف ذلك فان الكتاب العزيز قد كثر فيه الاتيان بالعلامة عند الاسناد الى ظاهر غير الحقيقي كثرة فاشية فوقع فيه من ذلك ما ينيف على مايتي موضع كقوله

ان يكون المونث حقيقي التانيث وهو منفصل من العامل بغير إلّا وذلك كقوله حضرت القاضي امراة ويجوز حضر القاضي امراة والاول افصح الثالثة *

ان يكون العامل نعم وبئس نحو نعمت المراة هند ونعم المراة هند الرابعة ان يكون الفاعل جمعا نحو جاءت الزيود وجاء الزيود *

تعالى فانفجرت منه اثنتا عشرة عينا وضربت عليهم الذلة والمسكنة وقوله والذين اذا اصابتهم مصيبة الاية وتقطعت بهم الاسباب الى غير ذلك ووقع فيه مما تركت فيه العلامة نحو من خمسين موضعا واكثرية احد الاستعمالين دليل ارجحيته فينبغي المصير الى القول بان الاتيان بالعلامة في ذلك احسن فتامله اه كلامه رحمه الله * قوله ان يكون العامل نعم وبئس * مثل نعم وبئس غيرهما اذا قصد الجنس نحو صارت المراة خيرا من الرجل وصار قوله ان يكون الفاعل جمعا المراد به ما دل على جماعة ليشمل اسمي الجنس والجمع فانه يجوز فيهما التذكير والتانيث نحو اورق الشجر واورقت الشجر وقوله تعالى وكذب به قومك وكذبت قبلهم قوم نوح لانهما في معنى الجماعة كذا قيل وقيد في التوضيح اسم الجمع بالمعرب وقال ان المبني نحو الذين لا يقال فيه قالت الذين وان قيل انه جمع الذي اه لكن في الشاطبي ما يخالفه وانه لا فرق في اسم الجمع بين المعرب والمبني ومثل بذهبت اللذون ويويك ما قاله المصنف في التوضيح في الجواب عن التذكير في اذا جاءك المومنات من ان ال مقدرة باللاتي وهي اسم جمع وظاهر ان اللاتي اسم جمع مبني * قوله فمن انث فعلى معنى الجماعة * يعني والجماعة مونث مجازي كما صرح بذلك في التوضيح وهو يجوز فيه الوجهان وح يرد ان يقال لا يحتاج في التذكير الى التاويل بالجمع اذ لا يشترط في تذكير المجازي التانيث التاويل بالمذكر وان يقال ان هاته المسئلة فرد من افراد المسئلة الاولى وداخلة فيها فكيف تعد مسئلة مستقلة مقابلة للاولى مع انه لا مقابلة بين عام وخاص ولهذا اقتصر في التوضيح على الاولى والثانية وجعل الرابعة مندرجة في الاولى حيث قال الثانية المجازي التانيث نحو وجمع الشمس والقمر ومنه اسم الجنس واسم الجمع والجمع لانهن في معنى الجماعة والجماعة

مونث مجازي فلذلك جاز التانيث اه و يمكن ان يقال ان عدها مسئلة مستقلة بالنظر الى الظاهر وعدم التاويل وجعلها داخلة في الاولى وفردا من افرادها بالنظر الى التاويل فلكل وجهة وانت خبير بان التانيث على معنى الجماعة والتذكير على معنى الجمع كما يجري عند الاسناد الى ظاهر المذكورات يجري عند الاسناد الى ضمائرها من غير فرق و به يسقط ما قاله اللقاني في حواشي التوضيح من انه يلزم على طرد هذه العلة وجوب افراد ضمير هذه الثلاثة وتانيث الفعل المسند اليها فلا يجوز القوم جاءوا ولا الشجر اورق ولا اورقن ولا الرجال جاءوا ولا النساء قمن ولا حاجة الى الجواب بان الجماعة مفرد مونث في اللفظ جمع في المعنى فيجوز في ضميرها مراعات اللفظ فيفرد و يونث فيونث الفعل له ومراعات المعنى فيجمع الضمير و يذكر في نحو الرجال قاموا ويجمع في نحو النساء قمن اه * قوله وجاءت الهنود * قال بعضهم انما لم يعتبر التانيث الحقيقي الذي كان في المفرد لان المجازي الطاري بالجمع بالتاويل بالجماعة ازاله كما لم يعتبر تذكير المفرد في الزيود لمثل ذلك * قوله الثانية ان يكون ضميرا متصلا * اورد عليه نحو قمت المونثة وقمن فان الفعل لا يليه التاء فيما ذكر لعدم الحاجة اليها لان الخطاب يعين المقصود والنون متعينة المونث فلا التباس فاما ان يستثنى ذلك من كلامه اويحمل على المستتر و يقال في المفهوم تفصيل فلا يعترض به وانما وجبت مع المضمر لئلا يتوهم ان الفاعل مذكر منتظر فاذا قيل الشمس طلع ربما يتوهم ان المراد طلع قرنها لكن هذه العلة تشمل نحو قامتا ونظرتا على غير لغة اكلوني البراغيث فالاولى ان يعلل الوجوب بما ذكره السندوبي بقوله لان تانيث الضمير الفاعل خفي فالحقوا الفعل علامة دالة على تانيث المسند اليه واورد ابو حيان على الوجوب المذكور نعم امراة هند

وجاءت الهنود وجاء الهنود فمن انث فعلى معنى الجماعة ومن ذكر فعلى معنى الجمع ويستثنى من ذلك جمعا التصحيح فانه يحكم لهما بحكم مفرديهما فتقول جاءت الهندات بالتاء لا غير كما تفعل في جاءت هند وقام الزيدون بترك التاء لا غير كما تفعل في قام زيد والواجب فيما عدا ذلك وهو مسئلتان احداهما المونث الحقيقي التانيث الذي ليس مفصولا ولا واقعا بعد نعم او بئس نحو اذ قالت امراة عمران الثانية ان يكون ضميرا متصلا كقولك الشمس طلعت وكان الظاهر ان يجوز في نحو ما قام الا هند الوجهان ويترجح التانيث كما في قولك حضر القاضي امراة ولكنهم اوجبوا فيه ترك التاء في النثر لان ما بعد الا *

ونعمت فان الفاعل ضمير مونث متصل والتآء جائزة لا واجبة ويوخذ جوابه مما تقدم في المسئلة الثالثة وفي المجلس الواحد والستين من امالي ابن الشجري ما نصه سالني سائل عن جواز طلع الشمس وامتناع الشمس طلع فقلت انما امتنع قولك الشمس طلع لامتناع قولك الشمس طالع ووجه امتناع هذا ان الخبر مفرد حكمه كحكم المخبر عنه في تذكيره وتانيثه وتثنيته وجمعه حيث كان الخبر المفرد هو المخبر عنه فلما وقع الفعل موقع فاعل لحقته التآء وجوبا كما لحقت اسم الفاعل اه ومن خطه نقلت ثم ان الوجوب المذكور باق بحاله وان عطف عليه مذكر نحو هند قامت هي وزيد كما يجب في نحو قامت هند وزيد وكما يلزم التذكير في عكسه نحو قام زيد وهند وفيه انه مخالف لقولهم يغلب المذكر على المونث عند الاجتماع نحو زيد وهند قائمان الّا ان يقال التغليب خاص بباب الضمير * قوله ليس الفاعل في الحقيقة * اي وان كان فاعلا بحسب الاصطلاح لان الاستثنآء المفرغ ما بعد الّا فيه على حسب ما قبلها وح يرد ان يقال عد هذا الموضع من المواضع التي يحذف فيها في غاية الاشكال وذلك لانه ان كان المراد به الفاعل بحسب المعنى فمسلم ولكن ليس الكلام فيه وان كان المراد به الفاعل بحسب الاصطلاح فممنوع انتهى * قوله وانما هو بدل من الخ * هذا البدل مخالف لسائر الابدال من وجهين الاول عدم احتياجه الى الضمير العائد الى المبدل منه مع وجوبه في بدل البعض لان الاستثنآء المتصل يفيد ان المستثنى جزء من المستثنى منه فيكون الانصال قائما مقام الضمير والثاني مخالفته للمبدل منه في الايجاب والسلب مع وجوب الاتفاق في غير باب الاستثنآء * قوله وهذا احد المواطن الاربعة التي يطرد فيها حذف الفاعل * نظمها بعضهم فقال *

ليس الفاعل في الحقيقة وانما هو بدل من فاعل مقدر قبل الّا وذلك المقدر هو المستثنى منه وهو مذكر فكذلك يذكر العامل والتقدير ما قام احد الّا هند وهذا احد المواطن الاربعة التي يطرد فيها حذف الفاعل *

وحذف فاعل راوه يمتنع * في غير الاستثناء فاسمع واطع
كذا تعجب وباب النائب * ومصدر خذها بفكر صائب

وبقي موضع خامس وهو فاعل فعل الجماعة الموكد بالنون نحو ولا يصدنك عن ءايت الله وسادس وهو فاعل فعل المخاطبة الموكد بالنون نحو اضربن يا هند وقد نظمها الدنوشري فقال *

تعجب ومصدر واستثنا * وباب نائب بها يستغنى
عن فاعل لفظا كذا اذا سكن * وبعله مستكن بلا وهن

وسابع وهو ما اذا قام مقامه حالان نحو فتلقفها رجلا رجلا والاصل فتلقفها الناس رجلا رجلا فحذف الفاعل واقيم الحالان مقامه وصارا كالشيء الواحد وثامن وهو نحو ما قام وقعد إلّا زيد لانه من الحذف لا من التنازع لان الاضمار في احدهما يفسد المعنى لاقتضائه نفي الفعل عنه وانما هو منفي عن غيره * قوله وثانيها فاعل المصدر كقوله تعلى او اطعام في يوم ذي مسغبة يتيما * قال الزرقاني فان الفاعل فيه محذوف وليس بمضمر لان المصدر لا يتحمل الضمير قال الجلال السيوطي وعندي انه في مثل ذلك يتحمله لان الجامد اذا اول بالمشتق كاسد بمعنى شجاع يتحمله كما مر في باب المبتدا والمصدر الذي هو اصل المشتقات اولى على ان الطعام في تاويل ان يطعم وهو تاويل بمشتق كذا في النكت * قوله والاصل ان يلي عامله * اي الاولى به ان يلي عامله اي ياتي بعده لكونه عاملا فيه مع شدة احتياجه اليه حتى انه جعل كالجزء الاخير منه بشهادة اسكان اللام في ضربت وضربنا دون ضربك وضربنا وهذا لا يمنع وجوب الولي او امتناعه بعارض فمباحث وجوب الولي او امتناعه داخلة تحت الاصل فالتعبير بالاصل في هذا اظهر من التعبير بالحق كما عبر به بعضهم اذ هو مستعمل في الواجب غالبا فالعدول

وثانيها فاعل المصدر كقوله تعالى او اطعام في يوم ذي مسغبة يتيما ذا مقربة تقديره او اطعامه يتيما الثالث في باب النيابة نحو وقضي الامر اصله والله اعلم وقضى الله الامر الرابع فاعل افعل في التعجب اذا دل عليه متقدم مثله كقوله تعلى اسمع بهم وابصر اي وابصر بهم فحذف بهم من الثاني لدلالة الاول عليه وهو في موضع رفع على الفاعل عند الجمهور

ص والاصل ان يلي عامله وقد يتاخر جوازا نحو ولقد جاء آل فرعون النذر كما اتى ربه موسى على قدر ووجوبا نحو واذ ابتلى ابراهيم ربه وضربني زيد وقد يجب تاخير المفعول كضربت زيدا وما احسن زيدا وضرب موسى عيسى بخلاف ارضعت الصغرى الكبرى وقد يتقدم على العامل جوازا نحو فريقا هدى ووجوبا نحو ايا ما تدعوا واذا كان الفعل نعم او بئس فالفاعل *

اما معرف بال الجنسية نحو نعم العبد او مضاف لما هي فيه نحو ولنعلم دار المتقين او ضمير مستتر مفسر بتمييز مطابق للمخصوص نحو بئس للظالمين بدلا * ش الفعل والفاعل كالكلمة الواحدة فحقهما ان يتصلا وحق المفعول ان ياتي بعدهما قال الله تعلى وورث سليمان داود *

عدول * قوله اما معرف بال الجنسية * اي بدليل عدم صحة نعم زيد والتزام ان يكون الفاعل معرفا بها ولو كانت للعهد كما قيل لصح ذلك وبدليل صحة نعم المراة هند ولو كانت للعهد والمراد شخص معين لم يجز التذكير كما لا يجوز قام هند ثم ان القائلين بالجنسية اختلفوا على قولين احدهما انها للجنس حقيقة فالجنس كله ممدوح او مذموم والمخصوص مندرج تحته لانه فرد من افراده ثم نص عليه كما ينص على الخاص بعد العام الشامل له ولغيره ونسب الى سيبويه ورد بادائه الى التكاذب في نحو قولك نعم الرجل زيد وبئس الرجل عمرو واجيب بان المراد مدح الجنس وذمه ببعض انواع الكمال والنقص فلا تكاذب والثاني ان الجنس مجاز لانك لم تقصد الا مدح معين ولكنك جعلته جميع الجنس مبالغة * قوله كالكلمة الواحدة * قد يقال حيث كان كالكلمة الواحدة كان حق التاء ان تكون لاحقة بالفاعل لانه آخر الكلمة وان لم يكن ذلك واجبا فليكن جائزا فما بالهم اوجبوا لحاقها للفعل واجيب بانه لما كان بعض افراد الفاعل تانيثه لفظي كفاطمة لحقت التاء الفعل لانها لو لحقت الفاعل للزم عليه اجتماع علامتي التانيث في كلمة واحدة ولا نظير له في كلامهم او يقال لو لحقت الفاعل لعارضها اعرابه اذا كان معربا لانه لا ينبغي ترك اعرابه لفظا محافظة على سكون التاء الاصلي ولو اعرب فات ما هو حقها من السكون ولو اجري الاعراب على ما قبلها كان بمنزلة اجراء الاعراب في وسط الكلمة لانها بمنزلة الجزء لما لحقته فلذلك لحقت الفعل انتهى * قوله فحقهما ان يتصلا * اي الاولى بهما الاتصال وقوله وحق المفعول اي الاولى به وهذه الجملة لا يغني عنها ما قبلها لاحتمال ان يكون الاصل في كل منهما والاولى به الاتصال كما نقل عن الاخفش افاده ابن قاسم في حواشي منهج السالك قال البهوتي هذا بظاهره ممتنع

لانه متى اتصل احدهما فلا يتاتى اتصالهما معاً الا ان يقال غرض الاخفش
من كون الاصل في كل منهما الاتصال الا يفصل بينهما وبين الفعل
بفاصل آخر وان تقدم الفاعل على المفعول كما في ضرب زيد عمروا
بخلاف ضرب زيد في الدار عمروا فانه لا اتصال بذلك المعنى اه قلت
وانما يتوهم الاغناء ان لو كانت العبارة وحق المفعول ان ينفصل ويحتاج
الى الجواب بما ذكروا اما حيث كانت العبارة وحق المفعول ان يتاتى
بعدهما فلا اغناء تامل * قوله وقد يتاخر الفاعل عن المفعول * افاد بقد
امرين احدهما ان ذلك قليل الثاني انه قد يتاخر عنه اما للاقتصار على احد
الجائزين اولكونه ممتنعا * قوله جاء الخلافة الخ * البيت من قصيدة
لجرير يمدح بها عمر بن عبد العزيز الخليفة الاموي وفاعل جاء ضمير
يعود الى المنعوت ويروى نال واو بمعنى الواو للشك وكانه قال انال الخلافة
لما ارادها لانه احق بها او قدرت له من غير طلب اعتناء من الله وكانه
شك اكانت له من حيث كانت فيه الصفات التي هو من اجلها احق
بالخلافة من غيره او من حيث كان من الذين يعتني الله بهم فبلغه اعلا
المراتب ويروى اذ بدل او وقال البغدادي في حواشي بانت سعاد
وكذا رايته في جميع الروايات ولم ار في رواية او بالواو والقدر بفتحتين
القدر والكاف للتشبيه وما مصدرية وموسى هو موسى بن عمران على
نبينا وعليه افضل الصلاة وازكى التسليم والجملة في محل نصب صفة
لمصدر محذوف اي اتيانا كاتيان موسى * قوله لانه لو قدم الفاعل
الخ * يوخذ من هذا التعليل ان تقديم المفعول على الفعل غير ممتنع لان
معاد الضمير ح متقدم لفظا وبذلك صرح الحفيد فقال واعلم انه اذا
اتصل بالفاعل ضمير يعود على المفعول وجب تاخير الفاعل ولك في المفعول
التقدم على الفعل والتوسط بينه وبين الفاعل وبهذا يظهر ان توسط المفعول

وقد يتاخر الفاعل عن المفعول وذلك على قسمين جائز وواجب فالجائز كقوله تعالى ولقد جاء آل فرعون النذر وقول الشاعر *

جاء الخلافة او كانت له قدرا
كما اتى ربه موسى على قدر

فو قيل في الكلام جاء النذر آل فرعون لكان جائزا وكذلك لو قيل كما اتى موسى ربه لان الضمير حينئذ يكون عائدا على متقدم لفظا ورتبة وذلك هو الاصل في عود الضمير والواجب كقوله تعالى واذ ابتلى ابراهيم ربه وذلك لانه لو قدم الفاعل فقيل ابتلى ربه ابراهيم لزم عود الضمير على متاخر لفظا ورتبة *

ليس بواجب كما درج عليه في التوضيح وعبارته هنا سليمة من ذلك وذلك لان الذي جعله واجبا هو تاخر الفاعل عن المفعول وذلك صادق بتقدمه على الفعل والفاعل وبتوسطه بينهما فتامله ويمكن ان يقال لما كان الواجب فيما اذا اتصل بالفاعل ضمير المفعول احد الامرين اما التوسط واما التقدم صح ان يقال التوسط واجب غاية الامرانه ليس واجبا عينيا بل هو واجب مخير * قوله وذلك لا يجوز * اي في غير الابواب الستة المشهورة وما ذكره من عدم الجواز هنا ليس متفقا عليه بل فيه خلاف وعلى القول بالجواز تصير الابواب سبعة وقد جمعها بعضهم في قوله

ومرجع الضمير قد تاخرا * لفظا ورتبة وهذا احصرا
في باب نعم وتنازع العمل * ومضمر الشان ورب والبدل
ومبتدا مفسر بالخبر * وباب فاعل بخلف فاخبر

قال الرضي فان قلت فاي شيء الحامل لهم على مخالفة وضعه بتاخير مفسره عنه قلت قصدوا التفخيم والتعظيم في ذكر ذلك المفسر بان يذكروا اولا شيئا مبهما حتى تتشوف نفس السامع الى العثور على المراد ثم يفسروه فيكون اوقع في النفس وايضا يكون ذلك المفسر مذكورا مرتين بالاجمال اولا وبالتفصيل ثانيا فيكون اكد فان قلت فهل هذا الضمير الذي هذا حاله هل يبقى على وضعه معرفا ام يصير نكرة لعدم شرط التعريف اعني تقديم المفسر قلت الذي ارى انه نكرة كما يجيء في باب المعرفة وعند النحات يبقى معرفا لكن تعريفه انقص مما كان في الاول لان التفصيل يحصل بعد ذكره مبهما فقبل الوصول الى التفسير فيه الابهام الذي في النكرات ولهذا جاز دخول رب عليه مع اختصاصها بالنكرات وانما حكموا ببقائه على وضعه من التعريف لانه حصل جبران ما فاته بذكر المفسر بعده بلا فصل فهو كالمضاف الذي يكتسب التعريف من

وذلك لا يجوز وكذلك نحو قولك ضرب بني زيد وذلك انه لو قيل ضرب زيدا اياي لزم فصل الضمير مع التمكن من اتصاله وذلك ايضا لا يجوز وقد يجب تاخير المفعول وذلك *

في نحو ضرب موسى عيسى لانتفاء الدلالة على فاعلية احدهما ومفعولية الاخر فلو وجدت قرينة معنوية كقولك ارضعت الصغرى الكبرى واكل الكمثرى موسى او لفظية كقولك ضربت موسى سلمى وضرب موسى العاقل عيسى جاز تقديم المفعول على الفاعل وتاخيره عنه لانتفاء اللبس في ذلك واعلم انه كما لا يجوز في مثل ضرب موسى عيسى ان يتقدم المفعول على الفاعل وحده كذلك لا يجوز تقدمه عليه وعلى الفعل لئلا يتوهم انه مبتدا وان الفعل متحمل لضميره وان موسى مفعول ويجوز في مثل ضرب زيد عمرا وضربت عمرا ان يتقدم المفعول على الفعل لعدم المانع من ذلك قال الله تعلى فريقا هدى وقد يكون تقديمه واجبا كقوله تعلى ايا ما تدعوا فله الاسماء الحسنى فايا مفعول لتدعوا مقدم عليه وجوبا لانه شرط والشرط له صدر الكلام وتدعوا مجزوم به واذا كان الفعل نعم او بئس وجب في فاعله ان يكون اسما معرفا * (٢٣٠) * بالالف واللام نحو نعم العبد او مضافا لما فيه ال كقوله تعلى ولنعم دار المتقين فلبئس مثوى المتكبرين او مضمرا مستترا مفسرا بنكرة بعده منصوبة على التمييز كقوله تعلى بئس للظالمين بدلا اي بئس هو اي البدل بدلا وان استوفت نعم فاعلها الظاهر او فاعلها المضمر وتمييزه جيء بالمخصوص بالمدح او الذم فقيل نعم الرجل زيد ونعم رجلا زيد واعرابه مبتدا والجملة قبله خبر والرابط بينهما العموم الذي في الالف واللام ولا يجوز بالاجماع ان يتقدم المخصوص على الفاعل فلا يقال نعم زيد الرجل ولا على التمييز خلافا للكوفيين لا يقال نعم زيد رجلا ويجوز بالاجماع ان يتقدم على الفعل والفاعل فتقول زيد نعم الرجل ويجوز ان تحذفه اذا دل عليه دليل قال الله تعلى انا وجدناه صابرا نعم العبد انه اواب اي ايوب * ص بــاب النائب عن الفاعل يحذف الفاعل فينوب عنه في احكامه كلها مفعول به فان لم يوجد فما اختص وتصرف من ظرف او مجرور او مصدر ويضم اول الفعل مطلقا ويشاركه ثاني نحو تعلم وثالث نحو انطلق ويفتح ما قبل الاخر في المضارع ويكسر في الماضي ولك في نحو قال وباع الكسر مخلصا ومشما

المضاف اليه * قوله في نحو ضرب موسى عيسى * اي من كل تركيب كان فيه اعراب الفاعل والمفعول غير ظاهر ولا قرينة تبين احدهما من الاخر وذلك بان يكونا مقصورين او اسمي اشارة او موصولين او مضافين الى ياء المتكلم او مختلفين بان يكون احدهما مقصورا والاخر موصولا مثلا * قوله كقوله تعلى ولنعم دار المتقين الخ * ان قلت المتقين جمع متق والمتكبرين جمع متكبر واللام في اسم الفاعل موصولة قلت ذلك اذا كانا بمعنى الحدوث اما ما هو بمعنى الثبوت فال فيه للتعريف لا يقال المص لم يقل او مضافا للمعرف بها حتى يتجه السوال بل قال او مضافا لما فيه ال وذلك صادق بكونها موصولة لانا نقول لو كانت موصولة لم تكن الاضافة الى ما فيه ال بل لنفس ال ويمكن ان يقال انها لما كانت منزلة من مدخولها منزلة الجزء خصوصا وقد ظهر اعرابها على ما بعدها لكونها على صورة المعرفة صح ان تنسب الاضافة الى ما بعدها * قوله يحذف الفاعل * اي يترك من اول مرة لا انه يذكر ثم يحذف كما هو المتبادر فان قلت لم عبر عن الترك بالحذف وهل لا قال من اول مرة يترك الفاعل قلت للتنبيه على ان الفاعل عمدة محتاج اليه حتى انه اذا لم يذكر فكانه اتي به * قوله اما للجهل به * قال المص فيه نظر

لان الجهل به انما يقتضي ان لا يصرح باسم الفاعل لا ان يحذف كيف وكل فعل يجوز لك ان تسلك الى اسم الفاعل المشتق من مصدره مثل سال سائل وسام سايم وهذا لا يعوزك في وقت ما اه وتعقبه الدماميني في شرح التسهيل بان الشيخ بهآء الدين السبكي حكى في شرح التلخيص انه رءا بخط والده الامام تقي الدين السبكي رحمه الله ما نصه انه يقال جآء شيء ولا يقال جآء جآء وان كان الجآءي اخص من شيء لان جآء مسند والمسند اليه الفاعل ومعرفة المسند اليه سابقة على معرفة المسند فمتى عرف الجيء فلا يبقى في الاسناد فائدة والشيء قد لا يعرف بجيئه قال وما ذكره الوالد صحيح ولا يرد عليه اتاني ءات ونحو هريرة ودعها وان لام لائم فان التنكير في ذلك المعنى خاص وكلامنا انما هو في جآء جآء من غير ارادة شيء خاص اه وعلى هذا يندفع النظر المذكور فتامله اه كلام الدماميني وقوله فلا يبقى في الاسناد فائدة لان فائدة الاسناد بيان ثبوت المسند للمسند اليه وذلك حاصل بمعرفة المسند اليه المذكور لان معناه ذات متصفة بذلك المسند لكن لقائل ان يقول ان اراد عدم الفائدة بالنسبة للمتكلم فلا يفيد لان مقصود المتكلم بالكلام افادة السامع لا افادة نفسه لانه مستفيد ذلك المعنى بدون تكلم وان اراد عدم الفائدة بالنسبة للسامع فهو ممنوع لانه لا يسمع المسند اليه اولا فبسماع التركيب يستفيد بواسطة الاسناد فيه ثبوت المسند لفاعل ما وان المقصود الاخبار بحصول الفعل لكن يتوجه انه لا حاجة حينئذ الى هذا الاسناد للاستغنآء عنه بنحو حصل مجيء الّا ان عدم الحاجة اليه لا يوجب عدم الفائدة وقوله وعلى هذا يندفع النظر قد يقال اندفاعه بهذا السند الخاص لا يوجب اندفاعه راسا لجواز ان يكون له سند آخر وهو كذلك هنا بان يقال الجهل به انما يقتضي ان لا يصرح

باسمه الخاص به ولا يقتضي ان يحذف لجواز ان يعبر عنه بامر يشمله ويصدق عليه كانسان اوحيوان او ءادمي اوشيء اومخلوق اللهم الّا ان يقال المراد الجهل به عينا ونوعا وجنسا فلوعلم انه انسان اوحيوان او ءادمي لم يكن مجهولا على هذا الفرض فلا يتوجه انه يمكن التعبير عنه بهذه الالفاظ لانه مع معرفة دخوله تحتها لا يكون مجهولا على هذا التقدير ويدعى ان التعبير عنه بنحو شيء اومخلوق لا يفيد لشدة الابهام وعدم المعرفة * قوله اولغرض الخ * اعلم ان الغرض من الفعل هو ما قصد حصوله منه وفائدته ما يترتب حصوله عليه قصد بالفعل اولا فيتصادقان في الفائدة المقصودة بالفعل كتعلم المنطق لحصول عصمة الذهن عن الخطا في الفكر وينفرد كل منهما فيما اذا قصد بالفعل غير فائدته جهلا فالمقصود غرض لا فائدة والمترتب على الفعل فائدة لا غرض كتعلم النحو للعصمة المذكورة فهي غرض غير فائدة وعصمة اللسان عن الخطا في المقال فائدة لا غرض اذا تقرر ذلك علم ان عطف الغرض على الجهل من الحسن بمكان اذ جهل المتكلم بالفاعل ليس غرضه من الحذف بل ولا فائدة له * قوله لفظي * كالايجاز نحو ومن عاقب بمثل ما عوقب به ثم بغي عليه وتصحيح النظم اي اقامة وزن الشعر نحو * عهدت مغيثا مغنيا من اجرته * وربما يدخل في ذلك التوافق في اعراب القوافي خوفا من الاقواء والاحراف كقول الشاعر *

وما المرء الّا كالشهاب وضوءه * يحور رمادا بعد اذ هو ساطع
وما المال والاهلون الّا ودائع * ولابد يوما ان ترد الودائع

فانه لو بناه للفاعل اختلفت حركة الروي وذلك من عيوب الشعر * قوله او معنوي * اي كالعلم به نحو خلق الانسان ضعيفا والابهام على السامع كقول مخفي صدقته تصدق اليوم على مسكين والتعظيم اي

او لغرض لفظي او معنوي فالاول كقولك سرق المتاع وروي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا لم يعلم السارق والراوي والثاني كقولهم من طابت سريرته حمدت سيرته فانه لو قيل حمد الناس سيرته اختلفت السجعة والثالث كقوله تعلى يا ايها الذين ءامنوا اذا قيل لكم تفسحوا في المجالس فافسحوا يفسح الله لكم واذا قيل انشزوا فانشزوا وكقول الشاعر *

وان مدت الايدي الى الزاد لم اكن باعجلهم اذ اجشع القوم اعجل فحذف الفاعل في ذلك كله لانه لم يتعلق غرض بذكره وحيث حذف فاعل الفعل فانك تقيم مقامه المفعول به وتعطيه احكامه المذكورة له في بابه فتصيره مرفوعا بعد ان كان منصوبا وعمدة بعد ان كان فضلة وواجب التاخير عن الفعل بعد ان كان جائز التقديم عليه ويونث له الفعل ان كان مونثا تقول في ضرب زيد عمرا ضرب عمرو وفي ضرب زيد هندا ضربت هند فان لم يكن في الكلام مفعول به ناب الظرف او الجار والمجرور او المصدر تقول سير فرسخ وصيم رمضان ومر بزيد وجلس جلوس الامير ولا يجوز نيابة الظرف والمصدر الّا بثلاثة شروط احدها ان يكون مختصا فلا يجوز ضرب ضرب ولا صيم زمن ولا اعتكف مكان لعدم اختصاصها فان قلت ضرب ضرب شديد وصيم زمن طويل واعتكف مكان حسن جاز

تعظيم الفاعل بصون اسمه عن لسانك او عن مقارنة المفعول كقولك خلق زيد وكقوله صلى الله عليه وسلم من ابتلي منكم بهذه القاذورة والتحقير كقوله طعن عمرو قتل الحسين والخوف منه كقول خائف من الحجاج قتل ابن عمر والخوف عليه كقولك صرف الوزير ومن المعنوي ايضا ايثار غرض السامع في عدم ذكر الفاعل لخوف منه او عليه او كراهة سماع ذكره قال المص في آخر الباب الخامس من مغني اللبيب وهذا من تطفل النحويين على صناعة البيان * قوله وان مدت الايدي الخ * هو ماخوذ من قول حاتم * اكف يدي من ان تنال اكفهم * اذا نحن اهوينا وحاجتنا معا * والجشع الحرص الشديد * قوله لانه لم يتعلق غرض بذكره * ان قيل عدم تعلق الغرض بذكره امر ثابت في نفسه لا يتوقف وجوده على الحذف فلا يكون غرضا معنويا قلت المراد علم السامع بذلك ولا شك انه مقصود حصوله من الحذف فيكون غرضا * قوله فانك تقيم مقامه المفعول به * منه المنصوب على التوسع فلا يقام غيره مع وجوده ولا يمتنع نيابته مع وجود المنصوب بنفس الفعل عند ابن مالك فيقال اختير زيدا الرجال والاصل اخترت زيدا من الرجال والجمهور على المنع * قوله ناب الظرف او الجار والمجرور الخ * اي ولا اولوية لواحد منها على الاخر وقيل المصدر اولى لانه جزء مدلول الفعل في الجملة وقيل المجرور لانه مفعول به بواسطة الجار وقيل ظرف المكان ولعل وجهه ان المصدر وظرف الزمان كل منهما مدلول العامل في الجملة فلا فائدة تامة في اسناده اليهما والمجرور وقع خلاف في انابته فكان اولى بهذا الاعتبار تدبر كذا في الحواشي الحفناوية * قوله لعدم اختصاصها * اي فلا تحصل الفائدة اما في ظرفي الزمان والمكان المبهمين اي اللذين لم يقيدا بشيء يخصصهما كمثالي المص فلان الفعل يدل على مطلق الزمان

لحصول الاختصاص بالوصف الثاني ان يكون متصرفا لا ملازما للنصب على الظرفية او المصدرية فلا يجوز سبحان الله بالضم على ان يكون نائبا مناب فاعل فعله المقدر على تقديره يسبح سبحان الله ولا يجاء اذا جاء زيد

خلافا للاخفش والكوفيين وهذا الشرط ايضا جار في الجار والمجرور والخلاف جار فيه ايضا واحتج المجيز بقراءة ابي جعفر ليجزى قوما بما كانوا يكسبون وبقول الشاعر *

وانما يرضي المنيب ربه
ما دام معنيا بذكر قلبه

فاقيم بما وبذكر مع وجود قوما وقلبه واجيب عن البيت بانه ضرورة وعن القراءة بانها شاذة ويحتمل ان يكون القائم مقام الفاعل ضميرا مستترا في الفعل عائدا على الغفران المفهوم من قوله تعلى قل للذين ءامنوا يغفروا اي ليجزى الغفران قوما وانما اقيم المفعول به غاية ما فيه انه المفعول الثاني وذلك جائز واذا حذف الفاعل واقيم شيء من هذه الاشياء مقامه *

وضعا والمكان التزاما فلا فائدة في نيابتهما بخلاف المختص منهما واما المصدر المبهم كالمثال المذكور فلانه مستفاد من الفعل فيلزم عليه اتحاد معنى المسند والمسند اليه مع انه لابد من تغايرهما بخلاف المختص * قوله خلافا للاخفش والكوفيين * اي في قولهم بجواز انابة غير المفعول به مع وجوده وان كان الاخفش يشترط في جواز ذلك تقدم النائب والكوفيون لا يشترطونه والحاصل ان في المسئلة اقوالا ثلاثة المنع مطلقا وهو مذهب الجمهور والجواز مطلقا وهو مذهب الكوفيين والجواز بشرط تقدم النائب وهو مذهب الاخفش وبهذا يظهر ان الاستدلال بالاية انما يصلح للكوفيين دون الاخفش بخلاف البيت فانه صالح للاستدلال لهما معا قال ابن قاسم في حواشي منهج السالك والحق انه ان كان الغير اهم في الكلام انيب ولو مع وجوده تقدم او تاخر بل هو الاولى والا امتنع كما افاده السيد اه * قوله وهذا الشرط ايضا جار الخ * اي كما ان الشرطين المتقدمين جاريان فيه ومعنى التصرف فيه ان لا يلزم الجار له طريقة واحدة في الاستعمال كمذ ومنذ ورب ومعنى الاختصاص حصول الفائدة اما باختصاصه بالاضافة نحو سير بابيك او بالوصف نحو سير برجل حسن او بغير ذلك وبهذا يندفع ما قيل ان ظاهر كلامه في الشرح عدم اعتبار التصرف والاختصاص في الجار والمجرور كيف وكلامه في الاصل صريح في ذلك وكان القائل فهم رجوع الايضية الى المصدر والظرف وانما يتجه ذلك ان لو كانت كلمة ايضا متاخرة عن قوله الجار والمجرور فتامله * قوله وانما يرضي المنيب ربه * المنيب اسم فاعل من الانابة وهي الرجوع الى الله تعلى بفعل الطاعات وترك المعاصي ومعنيا اسم مفعول من عنا بحاجتك اهتم بها وبذكر نائب الفاعل وقلبه مفعول والشاهد فيه ظاهر * قوله ويحتمل ان يكون القائم

مقام الفاعل ضميرا مستترا عائدا على الغفران * في حواشي الطيبي قال صاحب التقريب وفي المجهول في نصب قوما على ليجزي الجزاء قوما نظر لانهم قالوا اذا وجد المفعول به تعين فالاولى ان ينتصب باعني او بيجزي لدلالة المجهول على جاز وقال ابو البقا الجيد ان يكون التقدير ليجزي الخير قوما على ان الخير مفعول به في الاصل كقولك جزاك الله خيرا واقامة المفعول الثاني مقام الفاعل جائز او التقدير ليجزي الجزاء على ان القائم مقام الفاعل المصدر وهو بعيد قال صاحب الكشف لان المصدر لا يقوم مقام الفاعل ومعك مفعول صحيح فاذا الخير مضمر كما اضمر الشمس في قوله حتى توارت بالحجاب لان اذ عرض عليه بالعشي دليل على تواري الشمس اه كلام الطيبي * قوله وجب تغيير الفعل * صريح في ان صيغة المفعول فرع عن صيغة الفاعل وهو مذهب الخليل وسيبويه والجمهور واحتجوا على ذلك باشياء منها قولهم سوير وذلك ان الواو والياء قد اجتمعا والاول ساكن فكان الواجب قلب الواو ياء وادغام الياء في الياء لكن منع من ذلك مراعات الاصل الذي هوساير ومنها ووري ومن اصولهم انه متى اجتمع في الاول واوان لازمتان وجب قلب الاولى همزة فلو كان هذا الفعل اصلا لوجب همز واوه وان يقال اوري فلما لم يكن كذلك دل على ان الاصل وارى فان قيل ليس فيهما دلالة اما الاول فلان المانع من القلب مخافة اللبس اذ لو قيل سير لم يعلم اوزنه فوعل ام فعل واما الثاني فان سكون الواو الثانية من ووري اورثها خفة لم يجب لاجلها قلب الواو الاولى بخلاف قولك اويصل في تصغير واصل لان الثانية متحركة قيل صرح الشيخ عبد القاهر الجرجاني في شرح الايضاح بان العرب لا تنتقض اصولها للبس يعرض وقلب الواو ياء لاجتماعهما على الصفة المذكورة من اصولهم المطردة فلا ينبغي نقضه مخافة

وجب تغيير الفعل *

اللبس وعندي في هذا نظر وذلك لان ابا الفتح ذكر في سر الصناعة انما لم يقلبوا واو حندوة ياء فيقولون حندية كراهة التباس فعلوة بفعلية كحذوية وعفرية ولا شك ان قلب الواو المتطرفة ياء للكسرة قبلها من الاصول وقد علل العدول عنه بالفرار من اللبس وكذلك الثمانيني قال في شرح الملوكي انما لم يقلبوا في ضيون مع حصول الموجب اذ لو قالوا ضين لم يعلم وزنه فيعل او فعل ولهذا نظائر كثيرة في التصريف لا يحتمل هذا الشرح التنبيه عليها واما سكون الواو الثانية فانه لا معتبر به عندهم ولهذا صرح القدماء من اهل التصريف بانك لو بنيت مثل جوهر من الوعد قلت اوعد والاصل ووعد فقلبت الاولى لاجتماعهما مع ان الثانية ساكنة وذهب المبرد الى انه قسم قائم بنفسه غير متفرع عن المبني للفاعل وحجته ان في اللغة العربية افعالا كثيرة لم تستعمل الا مبنية للمفعول ولم يسمع فيها البناء للفاعل نحو زكم وجن وعنيت بحاجتك وقد ذكر من ذلك ثعلب في الفصيح بابا ولو كان هذا فرعا لوجب استعمال اصله قال العيدي ولا يلزم ما احتج به المبرد لان لنا جموعا لم يستعمل لها واحد نحو صعاليك وعباديد واشباه ذلك وليس لواحد ان يقول الجمع ليس فرعا للواحد فكذا الحكم فيما لم يسم فاعله فاعرفه * قوله بضم اوله ماضيا كان او مضارعا الخ * السر في ضم الاول وكسر ما قبل الاخر انه لابد من تغيير ليفصل من المبني للفاعل والاصل فعل فغير الى فعل دون سائر الاوزان ليبعد عن اوزان الاسم ولو كسر الاول وضم الثاني لحصل هذا الغرض لكن الخروج من الضمة الى الكسرة اولى من العكس لانه طلب خفة بعد ثقل ثم حمل غير الثلاثي عليه في ضم الاول وكسر ما قبل الاخر وما يقال ان ضم الاول عوض عن المرفوع المحذوف فليس بشيء لان المفعول عوض عنه وهو كاف قاله المولى سعد الدين ونحوه في شرح

بضم اوله ماضيا كان او مضارعا وبكسر ما قبل آخره في الماضي وبفتحه في المضارع تقول ضرب ويضرب واذا كان الفعل مبتدا

بتاء زائدة او بهمزة وصل شارك
في الضم ثانيه اوله في مسئلة التاء
وثالثه اوله في مسئلة الهمزة تقول
في تعلمت المسئلة تعلمت المسئلة
بضم التاء والعين وفي انطلقت
بزيد انطلق بزيد بضم الهمزة
والطاء قال الله تعلى فمن اضطر
اذا ابتدىء بالفعل قيل اضطر
بضم الهمزة والطاء قال الهذلي

سبقوا هوي واعنقوا لهواهم
فتخرموا ولكل جنب مصرع

واذا كان الفعل الماضي ثلاثيا *

الفصول وقال واما فتح ما قبل الاخر فلئلا يلتبس بالفعل المبني للفاعل الا ترى انك لو قلت يكرم بكسر الراء وهو مبني للمفعول لالتبس بقولك يكرم وهو مبني للفاعل والضم ثقيل جدا وعندي ان في الافعال ما آخره يآء فلو ضم ما قبلها لانقلبت اليآء واوا ولو كسر لالتبس بالفعل المبني للفاعل فعدل الى الفتح وكان اولى لانه يفضي الى الالف التي هي اخف الحروف ولما تعين ذلك فيما آخره يآء حمل باقي الافعال عليه انتهى * قوله بتآء زائدة * اي زيادة معتادة احترازا عن تآء ترمس قال الدنوشري ولعل المراد بالزائدة زيادة معتادة ما تدل على معنى كتآء تعلمت المسئلة بخلاف تآء ترمس فان زيادتها غير معتادة لكونها لا معنى لها وقال بعضهم الزائدة زيادة معتادة هي التي تصير الفعل المعتدي لازما والتآء في ترمس ليست كذلك لان الفعل معها باق على التعدي وانما ضموا الثاني مما اوله تآء مزيدة لانه لو بقي مفتوحا مع ضم الاول وكسر ما قبل الاخر لالتبس بالمضارع المسند الى الفاعل المبدو بالتآء نحو انت تعلم زيدا العلم مضارع علم العلم المضاعف * قوله قال الهذلي سبقوا هوي الخ * هو ابو ذيب خالد بن خويلد وهو شاعر مجيد مخضرم ادرك الجاهلية والاسلام وهو اشعر هذيل من غير مدافعة وفد على النبي صلى الله عليه وسلم في مرض موته فمات النبي صلى الله عليه وسلم قبل قدومه بليلة ادركه وهو مسجى وصلى عليه وشهد دفنه صلى الله عليه وسلم وهوي اي هواي قلبت الالف يآء وادغمت على لغة هذيل واعنقوا اسرعوا وتخرموا بالبنآء للمفعول اي اخذوا يقال تخرمته المنية اذا اخذته والبيت من جلة ابيات له يرثي بها بنين له خمسة ماتوا في عام واحد بالطاعون ومات هو في خلافة عثمان وقبله *

امن المنون وريبها تتوجع * والدهر ليس بمعتب من يجزع

اودى بني واعقبوني حسرة * تنفي الرقاد وعبرة لا تنقلع

فالعين بعدهم كان حداقها * سملت بشوك فهي عور تدمع

ولوحرصت بان ادافع عنهم * واذا المنية اقبلت لا تدفع

واذا المنية انشبت اظفارها * الفيت كل تميمة لا تنفع

وتجلدي للشامتين اريهم * اني لريب الدهر لا اتضعضع

وقوله ليس بمعتب اي مرض يقال اعتبه اذا ارضاه واودى هلك والحداق جمع حدقة وهي سواد العين وسملت بسين مهملة فقئت والتميمة عوذة او خرزة تعلق على الصبيان وريب الدهر صروفه وحوادثه واتضعضع اخضع واذل حكي ان الحسن بن علي عاد معاوية فلما طلب الاذن له امران ينصب على فراشه واخذ ينشد وتجلدي للشامتين البيت فلم يثبث الحسن ان قام واخذ ينشد واذا المنية انشبت اظفارها البيت فاستحسن ذلك لكونهما من قصيدة واحدة ولحسن موقع الجواب من الابتداء كذا في حواشي الشيخ عبد القادر البغدادي على شرح بانت سعاد للمص وقوله يرثي بنين له خمسة لعل الصواب سبعة كما يدل على ذلك قوله في قصيدة اخرى *

الا يزجر الدهر عنا المنونا * تبقي البنات وتفني البنينا

وكنت ابا سبعة كالبدور قد فقاوا اعين الحاسدينا

فمروا على حادثات الزمان * كمر الدراهم بالناقدينا

اضر بهم ريب هذا الزمان حتى اباده اجمعينا

وحسبك من حادث بامرئ * يرا حاسديه له راحمينا

* قوله معتل الوسط * الاحسن معل الوسط ليخرج نحو عور فانه معتل وليس بمعل اذ المعتل ما كانت احد اصوله حرف علة وان لم يعل اي يغير والمعل ما غير فالمعتل اعم والمعل اخص * قوله ان يتقدم اسم * المراد

بعله * معتل الوسط نحو قال و باع جاز لك فيه ثلاث لغات احداها وهي الفصحى كسر الاول فتقلب الالف ياء الثانية اشمام الكسر شيئا من الضم تنبيها على الاصل وهي لغة فصيحة ايضا الثالثة اخلاص ضم اوله فيجب قلب الالف واوا فتقول قول و بوع وهي لغة ضعيفة *

ص باب الاشتغال يجوز في نحو زيد ضربته اوضربت اخاه اومررت به رفع زيد بالابتداء فالجملة بعله خبر ونصبه باضمار ضربت واهنت وجاوزت واجبة الحذف فلا موضع للجملة بعله و يترجح النصب في نحو زيدا اضربه للطلب ونحو والسارق والسارقة فاقطعوا ايديهما متاول وفي نحو والانعام خلقها لكم للتناسب وابشرا منا واحدا نتبعه وما زيدا رايته لغلبة الفعل ويجب في نحو ان زيدا لقيته فاكرمه وهلا زيدا اكرمته لوجوبه و يجب الرفع في نحو خرجت فاذا زيد يضربه عمرو لامتناعه و يستويان في نحو زيد قام ابوه وعمرو اكرمته للتكافي وليس منه وكل شيء فعلوه في الزبر وازيد ذهب به ش ضابط هذا الباب ان يتقدم اسم *

ويتاخر عنه فعل عامل في ضميره او في اسم عامل في ضميره ويكون ذلك الفعل بحيث لو فرغ من ذلك المعمول وسلط على الاسم الاول لنصبه مثال ذلك زيدا ضربته الا ترى انك لو حذفت الهاء وسلطت ضربت على زيد لقلت زيدا ضربت ويكون زيدا مفعولا مقدما وهذا مثال ما اشتغل فيه الفعل بضمير الاسم ومثله ايضا زيدا مررت به فان الضمير وان كان مجرورا بالباء الّا انه في موضع النصب بالفعل ومثال ما اشتغل فيه الفعل باسم عامل في الضمير نحو قولك زيدا ضربت اخاه فان ضربت عامل في الاخ نصبا على المفعولية والاخ عامل في الضمير خفضا بالاضافة اذا تقرر هذا فنقول يجوز في الاسم المتقدم ان يكون مرفوعا بالابتداء وتكون الجملة بعده في محل رفع على الخبرية وان ينصب

بد الجنس فيشمل الواحد والمتعدد قال الرضي وقد يتوالى اسمان منصوبان لمقدرين او اكثر نحو زيدا اخاه ضربته اي اهنت زيدا ضربت اخاه وزيدا اخاه غلامه ضربته اي لابست زيدا اهنت اخاه ضربت غلامه انتهى ويوخذ من قوله ان يتقدم اسم ويتاخر عنه فعل انه لابد ان يكون متقدما فلو كان متاخرا كضربته زيدا فلا يكون من هذا الباب بل ان كان منصوبا فهو بدل من الضمير كما تقدم وان كان مرفوعا فهو مبتدا والجملة قبله خبره ويشترط فيه مع ذلك ان يكون قابلا للاضمار فلا يصح الاشتغال عن حال وتمييز ومجرور حرف لا يجر المضمر كحتى وان يكون مفتقرا لما بعده فان كان من جملة اخرى كفي الدار زيد فاكرمه لا يكون مما نحن فيه لان العامل لا يتسلط الّا على ما هو في جملته وان يكون مختصا اي قابلا للابتدائية ليصح رفعه بالابتداء وان تعين نصبه لعارض كصور وجوب النصب وعلى هذا فقوله تعالى ورهبانية ابتدعوها ليس مما نحن فيه بل المنصوب معطوف على ما قبله بتقدير مضاف اي وحب رهبانية * قوله ويتاخر عنه فعل * الاقتصار على الفعل لكونه الاصل والا فالوصف الصالح للعمل فيما قبله كالفعل نحو زيدا انت ضاربه والاولى ويتاخر عنه عامل لان الاقتصار على الفعل يوجب ان يكون التعريف غير جامع * قوله لنصبه * اي بان يصلح لذلك في حد ذاته وان لم يصلح باعتبار العارض فيشمل قسم وجوب الرفع وبه يسقط اعتراض المص في التوضيح على ابن مالك في ذكره قسم ما يجب رفعه في اقسام الاشتغال حيث قال ولم اذكر من الاقسام ما يجب رفعه كما ذكر الناظم لان حد الاشتغال لا يصدق عليه افاده اللقاني وقوله لنصبه يقتضي ان العامل اذا اشتغل برفع ضمير الاسم السابق كقولك ان زيد قام اكرمته لا يكون ذلك من باب الاشتغال وكلامه في التوضيح يقتضي انه منه ويويده ما في شرح

بفعل محذوف وجوبا يفسره الفعل المذكور فلا موضع للجملة حينئذ لانها مفسرة وتقدير الفعل في المثال الاول ضربت زيدا ضربته وفي المثال الثاني جاوزت زيدا مررت به ولا تقدر مررت لانه لا يصل الى الاسم بنفسه وفي الثالث اهنت زيدا ضربت اخاه ولا تقدر ضربت لانك لم تضرب الا الاخ واعلم ان للاسم المتقدم على الفعل المذكور خمس حالات فتارة يترجح نصبه وتارة يجب وتارة يترجح رفعه وتارة يجب وتارة يستوي الوجهان فاما ترجيح النصب ففي مسائل منها ان يكون الفعل المذكور فعل طلب وهو الامر والنهي والدعاء كقولك زيدا اضربه وزيدا لا تهنه واللهم عبدك ارحمه وانما ترجح النصب في ذلك لان الرفع يستلزم الاخبار بالجملة الطلبية عن المبتدا وهو خلاف القياس *

الجامع وهو الحق وح فالضابط فيه قصور ايضا * قوله بفعل محذوف وجوبا * لان الفعل المذكور عوض عنه وهم لا يجمعون بين العوض والمعوض عنه واما قوله تعلى اني رايت احد عشر كوكبا والشمس والقمر رايتهم لي ساجدين فالثاني تاكيد للاول او ان مفعول الاول محذوف لدلالة الثاني اي اني رايت احد عشر كوكبا ساجدين لي والشمس والقمر مفعول بفعل محذوف يفسره المذكور والجمع في رايتهم للتعظيم وح فلا جمع تدبر * قوله وفي المثال الثاني جاوزت زيدا مررت به * اشار به الى ان في التعريف حذفا اي لنصبه هو اي وما في معناه او لازمه واورد عليه ان كون المجاوزة بمعنى المرور محل نظر لان مفهوم المرور يزيد محاذاته وقت السير وح فلا يكون مجاوزا ويؤيده قوله *

امر على الديار ديار ليلى * اقبل ذا الجدار وذا الجدار

اذ لا يمكن تقبيل الجدار الا وقت محاذاته لا وقت مجاوزته واجيب بان المفهوم من المرور المعدى بالباء وهو الذي الكلام فيه المجاوزة بخلاف المعدى بعلى كالبيت فان المفهوم منه المحاذات افاده الشنواني واورد عليه ايضا انه لا لزوم بين اهانة زيد وضرب اخيه لانك تقول اكرمت زيدا وضربت اخاه واجيب بان المراد اللزوم العرفي لا العقلي واهل العرف يعدون ضارب اخي زيد مهينا له ولذلك يقولون لمن ضرب شخصا له اخ ما ضربه وانما ضرب اخاه اي اهانه * قوله ولا تقدر ضربت لانك لم تضرب الا الاخ * وقع للمص في حواشي التسهيل انه قال لو قدرت العامل في زيد ضربت اخاه لفظ ضربت لم يكن عندي بعيدا ويكون ذلك الضرب كناية عن الاهانة والضرب المذكور كناية عن الضرب الحقيقي اه وهذا مخالف لما قرره في المغني من ان شرط الدليل اللفظي ان يكون طبق المحذوف يعني بحسب

لانها لا تحتمل الصدق والكذب ويشكل على هذا نحو قوله تعلى والسارق والسارقة فاقطعوا ايديهما فانه مثل قولك زيدا وعمرا اضرب اخاهما وانما رجح في ذلك النصب لكون الفعل المشغول فعل طلب وكذلك قوله تعلى الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما والقراء السبعة * (٢٤١) * قد اجمعوا على الرفع في الموضعين وقد اجيب عن ذلك بان التقدير مما يتلى عليكم حكم السارق والسارقة فاقطعوا ايديهما فالسارق والسارقة مبتدا ومعطوف عليه والخبر محذوف وهو الجار والمجرور واقطعوا جملة مستانفة فلم يلزم الاخبار بالجملة الطلبية عن المبتدا ولم يستقم عمل فعل من جملة في مبتدا مخبر عنه بغيره من جملة اخرى ومثله زيد فقير فاعطه وخالد مكسور فلا تهنه وهذا قول سيبويه وقال المبرد ال موصولة بمعنى الذي والفاء جيء بها لتدل على السببية كما في قولك الذي ياتيني فلدرهم وفاء السببية لا يعمل ما بعدها فيما قبلها وقد تقدم ان شرط هذا الباب ان الفعل لو سلط على الاسم لنصبه ومنها ان يكون الاسم مقترنا بعاطف مسبوق بجملة فعلية كقولك قام زيد وعمرا اكرمته وذلك لانك اذا رفعت كانت الجملة اسمية فيلزم عطف الاسمية على الفعلية وهما متخالفان واذا نصبت كانت الجملة فعلية لان التقدير واكرمت عمرا اكرمته فتكون قد عطفت فعلية على فعلية وهما متناسبان والتناسب في العطف اولى من التخالف فلذلك رجح النصب قال

معناه وفي قوله والضرب المذكور كناية عن الضرب الحقيقي نظر قاله العلامة الدماميني في الحواشي الهندية وفيه بحث * قوله لانها لا تحتمل الصدق والكذب * اي ومن شان الخبر احتماله لهما ورد بان الخبر الذي شانه ذلك قسيم الانشاء لا خبر المبتدا وحرر بعض المتاخرين كلاما لا باس بايراده فقال المبتدا انما ذكر لينسب اليه بطريق من الطرق حال من احواله ويرتبط به بوجه من الوجوه حكم من احكامه وبهذا فرق بين ضربت زيدا وزيد ضربته فحكم بان زيدا في الاول مفعول به وفي الثاني مبتدا مع ان فعل الفاعل وقع عليه في الصورتين معا وذلك لانه ذكر في الاولى بيانا لما وقع عليه الفعل وفي الثانية ليسند اليه حال من احواله وحكم من احكامه ولذلك صرحوا بان زيدا ابوه منطلق معناه زيد منطلق الاب وعلى هذا فنقول معنى الجملة الانشائية طلبا كان اوغيره وان كان حاصلا معها لكنه قائم بالطالب والمنشي فاذا قلت زيد اضربه فطلب الضرب صفة قائمة بك وليس حالا من احوال زيد إلّا باعتبار تعلقه به اوكونه مقولا في حقه واستحقاقه ان يقال فيه فلابد وان يلاحظ في وقوعه خبرا عنه هذه الحيثية فكانه قيل زيد مطلوب ضربه او مقول في حقه ذلك لا على معنى الحكاية بل على معنى انه يستحق ان يقال فيه فيستفاد من لفظ اضربه طلب ضربه ومن ربطه بالمبتدا معنى آخر لا يستفاد من قولك اضرب زيدا وامتناعه من احتمال الصدق والكذب بحسب المعنى الاول لا ينافي احتمالهما بحسب المعنى الثاني الى هنا كلامه * قوله كقولك قام زيد وعمروا اكرمته * قال المص كنت اقول ينبغي ان يكون الحكم كذلك اذا عطفت الجملة الفعلية على جملة الاشتغال كزيدا ضربته وقام ابوه ثم ظهر ان بينهما فرقا وهو ان النصب في هذا يمضي على صورة النصب الضعيف في زيدا ضربته اذا لم يات

ربته وما زيدا رايته قال الله تعلى ابشرا منا واحدا نتبعه واما وجوب النصب ففيما اذا تقدم على الاسم اداة خاصة بالفعل كادوات الشرط والتحضيض * (٢٤٢) * كقولك ان زيدا رايته فاكرمه وهلا زيدا اكرمته وقول الشاعر *

لا تجزعي ان منفسا اهلكته
فاذا هلكت فعند ذلك فاجزعي

واما وجوب الرفع ففيما اذا تقدم على الاسم اداة خاصة بالدخول على الجملة الاسمية كاذا الفجائية كقولك خرجت فاذا زيد يضربه عمرو فهذا لا يجوز فيه النصب لانه يقتضي تقدير الفعل واذا الفجائية لا تدخل الّا على الجملة الاسمية واما الذي يستويان فيه فضابطه ان يتقدم على الاسم عاطف مسبوق بجملة فعلية مخبر بها عن اسم قبلها كقولك زيد قام ابوه وعمرو اكرمته وذلك لان زيد قام ابوه جملة كبرى ذات وجهين ومعنى قولي كبرى انها جملة في ضمنها جملة ومعنى قولي ذات وجهين انها اسمية الصدر فعلية العجز فان راعيت صدرها رفعت عمرا وكنت قد عطفت جملة اسمية على جملة اسمية وان راعيت عجزها نصبته وكنت قد عطفت جملة فعلية على جملة فعلية فالمناسبة حاصلة على كلا التقديرين فاستوى الوجهان واما الذي يترجح فيه الرفع فما عدا ذلك كقولك زيد ضربته قال الله تعلى جنات عدن يدخلونها اجمعت السبعة على رفعه وقرئ شاذا بالنصب وانما يترجح الرفع في ذلك لانه الاصل ولا

بعض شيء ثم تاتي الفعلية بعد استقرار الضعف في الصورة ولا كذلك العكس فان تقديم الفعلية تقديم لما يمهد عذر النصب ويستدعيه * قوله لا تجزعي ان منفسا اهلكته الخ * المنفس بضم الميم وكسر الفاء كالنفيس هو المال الكثير والفاء الثانية زائدة لا الاولى وذلك لان الثانية لو كانت رابطة الجواب والاولى زائدة لزم تقديم ما في حيز فاء الجواب عليها وهو باطل لان الظرف من قوله عند ذلك معمول للفعل من قوله فاجزعي واما اذا جعلنا فاء الجواب هي الداخلة على عند والزائدة هي الداخلة على اجزعي فهذا المحذور منتف والجزع خلاف الصبر يقول لا تقلقي وتتركي الصبر ان اهلكت ما لا كثيرا فان الخلف مرجو العوض متوقع واما اذا هلكت فلا خلف لي يرجى ولا احد يكون عوضا عني فهناك يحق لك الجزع فاجزعي * قوله فالمناسبة حاصلة على كلا التقديرين فاستوى الوجهان * فان رجحت قرينة الرفع فالاصل الذي هو السلامة من التقدير والحذف عورض بان النصب مرجح بقرب قرينته واعترض بان هذه المعارضة غير مستقيمة فانا لا نسلم البعد على تقدير الرفع وانما يكون كذلك ان لو عطف مفردات الجملة الثانية على مفردات الجملة الاولى فاما اذا كانت الجملة براسها معطوفة على الجملة الاولى فلا يتحقق بعد اصلا قال نجم الدين سعيد اللهم الّا ان يقال بتقدير النصب يتعين القرب وبتقدير الرفع لا يتعين لجواز ان يكون ح من عطف المفردات * قوله وليس المعنى هنا انهم فعلوا كل شيء في الزبر * وذلك لان الجار والمجرور اعني في الزبر ان كان متعلقا بفعلوا فسد المعنى لان صحائف اعمالهم ليست محلا لافعالهم لانهم لم يفعلوا فيها فعلا بل الكرام الكاتبون اوقعوا فيها كتابة افعالهم وان كان صفة لشيء مع انه خلاف ظاهر الاية فات المعنى المقصود اذ المقصود ان كل شيء مفعول

لهم ثابت في الزبر وهو مخالف
لذلك المعنى فالرفع هنا واجب
لا راجح والفعل المتاخر صفة
للاسم فلا يصح له ان يعمل فيه *

ص باب التنازع يجوز في نحو
ضربني وضربت زيدا
اعمال الاول واختاره الكوفيون
فيضمر في الثاني كل ما يحتاجه
او الثاني واختاره البصريون
فيضمر في الاول مرفوعه فقط نحو
جفوني ولم اجف الاخلاء وليس
منه كفاني ولم اطلب قليل من
المال لفساد المعنى *

ش يسمى هذا الباب باب
التنازع وباب الاعمال ايضا
وضابطه ان يتقدم عاملان او اكثر
ويتاخر معمول او اكثر ويكون كل
من المتقدم طالبا لذلك المتاخر
مثال تنازع العاملين معمولا
واحدا قوله تعلى آتوني افرغ عليه
قطرا وذلك لان آتوني فعل وفاعل
ومفعول يحتاج الى مفعول ثان
وافرغ فعل وفاعل يحتاج الى
مفعول وتاخر عنهما قطرا وكل
منهما طالب له ومثال تنازع العاملين اكثر من معمول ضرب واكرم زيد عمرا ومثال تنازع اكثر من
عاملين معمولا واحدا *

لهم كائن في الزبر مكتوب فيها موافقة لقوله تعلى وكل صغير وكبير
مستطر لا ان كل كائن في صحف اعمالهم مفعول لهم * قوله وباب
الاعمال * الاول ناظر لاول الامر والثاني لاخره * قوله عاملان * قال
ابن قاسم في حواشي منهج السالك وهل ولو محذوفين لقرينة كقولك
زيدا في جواب من ضربت واكرمت وعليه فهل يجوز اعمال الاول
فيضمر في الثاني فتقول اياه زيدا بانفصال الضمير بعد حذف العامل
فليراجع اه ووقع في التصريح التقييد بكونهما مذكورين ولابد ان
يكون بينهما ارتباط كما صرح به بعد لتكون الجملتان كالجملة الواحدة
فلا يجوز قام قعد اخواك قال ابن قاسم وهل يكفي الربط بنحو بل
وينبغي نعم وفي المغني انه يقوم مقام الربط بالعاطف عمل اولهما في
ثانيهما نحو وانهم ظنوا كما ظننتم ان لن يبعث الله احدا وكون ثانيهما
جوابا للاول اما جواب سوال نحو يستفتونك قل الله يفتيكم في الكلالة
او جواب شرط محذوف نحو آتوني افرغ عليه قطرا * قوله او اكثر * كذا
وقع في عبارة ابن عصفور قال المص في الحواشي وهو يوهم انه سمع في
اكثر من ثلاثة وليس كذلك فالاولى ان يقال عاملان او ثلاثة قال
الدماميني في شرح التسهيل قلت انشد الشيخ نجم الدين سعيد في
شرح الحاجبية شاهدا على تنازع اكثر من ثلاثة قول الحماسي *

طلبت فلم ادرك بوجهي وليتني * فقدت فلم ابغ الندا عند سائب

* قوله ويتاخر معمول * اي غير سببي مرفوع وغير مرفوع واقع بعد الا
والاحتراز بالقيد الاول عن نحو زيد جاء وذهب اخوه لانه يلزم عليه اسناد
احد الفعلين الى السببي والاخر الى ضميره فيلزم عدم ارتباط رافع الضمير
بالمبتدا لانه لم يرفع ضميره ولا ما تلبس بضميره قال ابن قاسم واقول
فيه نظر لان الربط حاصل بالضمير المرفوع لعوده على الاخ المضاف الى

ضميرزيد وقد اكتفى المص اعني ابن مالك في التسهيل بمثل ذلك في الربط ومثله بقوله تعلى والذين يتوفون منكم ويذرون ازواجا يتربصن اي ازواجهم فاكتفى بضمير الازواج المضافة قال بعضهم ولك ان تقول ان الفساد المذكور حاصل في نحو قولك زيد ضربت واهنت اخاه مع ان المتنازع فيه سببي منصوب ولا فساد في نحو قولك زيد اكرمه واحسن اليه اخوه مع ان المتنازع فيه سببي مرفوع فلا معنى للتقييد المذكور واجاب الدماميني بانه يمكن دفع هذا بتخصيص الشقين اي تخصيص جواز التنازع في المنصوب بان يكون في العاملين ضمير عائد على الاسم الاول غير ضمير السببي نحو زيد ضرب واكرم اخاه اوضربت عبلك واكرمت في داره اخاه بخلاف ضربت واكرمت اخاه وتخصيص امتناع التنازع في السببي المرفوع لخلو العاملين عن الضمير المذكور نحو زيد قام وقعد اخوه بخلاف زيد قام في داره وقعد عنك اخوه واقول هذا يقتضي ان التقييد بالمرفوع لا معنى له اذ الاعتماد على وجود الرابط وعدم وجوده من غير تفرقة في السببي بين مرفوع ومنصوب تدبر والاحتراز بالقيد الثاني عن نحو قوله *

ما صاب قلبي واضناه وتيمه * الا كواعب من ذهل ابن شيبان

فانه ليس من التنازع بل هو من الحذف من الاول لدلالة الثاني ووجه ذلك انه يلزم عليه اخلاء الفعل الملغى من الايجاب ويلزم في نحو ما قام وقعد الا انا اعادة ضمير غائب على حاضر فيجعل من باب الحذف من الاول لدلالة الثاني او يحمل كما في شرح التسهيل على تاويل ما قام احد وقعد الا انا فحذف لفظ احد واكتفى بتصله ودلالة المعنى والاستثناء عليه والاحتراز بالمرفوع عن المنصوب فانه لا يمتنع وقوع التنازع فيه نحو ما ضربت واكرمت الا زيدا ولعل الفرق ان المتنازع

كما صليت و باركت ورحمت على ابراهيم فعلى ابراهيم مطلوب لكل واحد من هذه العوامل الثلاثة ومثال تنازع اكثر من عاملين اكثر من معمول قوله عليه الصلاة * (٢٤٥) * والسلام تسبحون وتكبرون وتحمدون دبر كل صلاة ثلاثا وثلاثين فدبر نصب على الظرفية وثلاثا منصوب على انه مفعول مطلق وقد تنازعهما كل من العوامل الثلاثة السابقة عليهما اذا تقرر هذا فنقول لا خلاف في جواز اعمال اي العاملين او العوامل شئت وانما الخلاف في المختار فالكوفيون يختارون اعمال الاول لسبقه والبصريون يختارون اعمال الاخير لقربه فان اعملت الاول اضمرت في الثاني كل ما يحتاج اليه من مرفوع ومنصوب ومجرور وذلك نحو قام وقعدا اخواك وقام وضربتهما اخواك وقام ومررت بهما اخواك وذلك لان الاسم المتنازع فيه وهو اخواك في المثال في نية التقديم فالضمير وان عاد على المتاخر لفظا لكنه متقدم رتبة وان اعملت الثاني فان احتاج الاول الى مرفوع اضمرته فقلت قاما وقعد اخواك وان احتاج الى منصوب او مخفوض حذفته فقلت ضربت وضربني اخواك ومررت

فيه في نحو هذا المثال فضلة لا يحتاج الى تقدير ضمير لاستقامة الكلام بدونه بخلاف المرفوع فانه عمدة يتوقف صحة الكلام على تقدير ضميره * قوله كما صليت و باركت ورحمت الخ * قد اشتهر السوال عن موقع التشبيه في قوله كما صليت على ابراهيم مع ان المقرر ان المشبه دون المشبه به والواقع هنا عكسه لان محمدا صلى الله عليه وسلم وحده افضل من ءال ابراهيم ومن ابراهيم لاسيما وقد اضيف اليه ءال محمد وقضية كونه افضل ان تكون الصلاة المطلوبة افضل من كل صلاة حصلت او تحصل لغيره واجيب عن ذلك باجوبة منها ان التشبيه انما هو لاصل الصلاة باصل الصلاة لا للقدر بالقدر فهو كقوله تعلى انا اوحينا اليك كما اوحينا الى نوح وقوله كتب عليكم الصيام كما كتب على الذين من قبلكم فان المختار فيه ان المراد اصل الصيام لا وقته وعينه وهو كقول القائل احسن الى ولدك كما احسنت الى فلان ويريد بذلك اصل الاحسان لا قدره ومنه قوله تعلى واحسن كما احسن الله اليك ورجح هذا الجواب القرطبي في المفهم ومنها ان قوله اللهم صل على محمد مقطوع عن التشبيه فيكون التشبيه متعلقا بقوله وعلى ءال محمد وتعقبه ابن دقيق العيد بان غير الانبياء لا يمكن ان يساووا الانبياء فكيف يطلب لهم صلاة مثل الصلاة التي وقعت لابراهيم وءاله والانبياء من ءاله واجاب عنه البلقيني بان تشبيه الصلاة على الال بالصلاة على ابراهيم وءاله ليس تشبيها في القدر ولا في الرتبة حتى يقال ان غير الانبياء لا يمكن ان يساويهم بل التشبيه هنا في اصل الصلاة وذلك قدر مشترك بين الانبياء والال اعني مطلق الصلاة واذا كان كذلك فلا يلزم من طلب الصلاة للال كالصلاة على ابراهيم وءاله ان يكون طلبا لما لم يمكن وقوعه وهو المساوات فسقط السوال اه وقد نقل العمراني في البيان عن الشيخ ابي

ومر بي اخواك ولا تقل ضربتهما ولا مررت بهما لان عود الضمير على متاخر لفظا ورتبة انما اغتفر في المرفوع لانه غير صالح للسقوط ولا كذلك المنصوب والمجرور وليس من التنازع قول امرئ القيس * ولو ان ما اسعى لادنى

حامد انه نقل هذا الجواب اعني الجواب الثاني عن نص الشافعي حيث قيل له رسول الله صلى الله عليه وسلم افضل الانبيآء فكيف قيل في الصلاة عليه اللهم صل على محمد وعلى ءال محمد كما صليت على ابراهيم فقال قولوا اللهم صل على محمد كلام تام وقوله وءال محمد عطف عليه وكما صليت على ابراهيم راجع للذي يليه وهو ءال محمد لكن تعقبه الزركشي بانه مخالف لقاعدته الاصولية في رجوع المتعلقات الى جميع الجمل وبان التشبيه قد جآء في بعض الروايات من غير ذكر الال والله اعلم ومنها دفع المقدمة المذكورة اولا وهي ان المشبه به يكون ارفع من المشبه وان ذلك ليس مطردا بل قد يكون التشبيه بالمثل بل والدون كما في قوله تعلى مثل نوره كمشكوة فيها مصباح واين يقع نور المشكاة من نوره تعلى ولكن لما كان المراد من المشبه ان يكون شيئا ظاهرا واضحا للسامع حسن ان يشبه النور بالمشكاة وكذا هنا لما كان تعظيم ابراهيم وءال ابراهيم بالصلاة عليهم مشهورا واضحا عند جميع الطوايف حسن ان يطلب لمحمد وءال محمد بالصلاة عليهم مثل ما حصل لابراهيم وءال ابراهيم ويويد ذلك ختم الطلب المذكور بقوله في العالمين ولهذا لم يقع قوله في العالمين إلّا في ذكر ءال ابراهيم دون ذكر ءال محمد قاله السخاوي في القول البديع في الصلاة على الحبيب الشفيع ومن خطه نقلت

* قوله لان لو تدل على امتناع الشيء * اي الجواب لامتناع غيره اي الشرط هذا هو المشهور لجمهور علماء العربية وقد اعترضه ابن الحاجب في اماليه بان الشرط سبب والجواب مسبب وانتفآء السبب لا يدل على انتفآء المسبب لجواز ان يكون للشيء اسباب متعددة قال بل الامر بالعكس اي انما تدل على امتناع الشرط لامتناع الجواب لان انتفاء السبب يدل على انتفاء جميع اسبابه قال الا ترى ان قوله تعلى لو كان

لان لو تدل على امتناع الشيء لامتناع غيره فاذا كان ما بعدها مثبتا كان منفيا نحو لو جاءني اكرمته واذا كان منفيا كان مثبتا نحو لو لم يسيء لم اعاقبه وعلى هذا فقوله ان ما اسعى لادنى معيشة منفي لكونه في نفسه مثبتا وقد دخل عليه حرف الامتناع وكل شيء امتنع لعلة ثبت نقيضه ونقيض السعي لادنى معيشة عدم السعي لادنى معيشة وقوله ولم اطلب مثبت لكونه منفيا بلم وقد دخل عليه حرف الامتناع فلو وجد الى قليل وجب فيه اثبات طلب القليل وهو عين ما نفاه اولا واذا بطل ذلك تعين ان يكون مفعول اطلب محذوفا وتقديره ولم اطلب الملك ومقتضى ذلك انه طالب الملك وهو المراد فان قيل انما لزم فساد جعله من باب التنازع لعطفك لم اطلب على كفاني ولو قدرته مستانفا كان نفيا محضا غير داخل تحت حكم لو قلت انما يجوز التنازع بشرط

ان يكون بين العاملين ارتباط
وتقدير الاستئناف يزيل الارتباط
ص بـــاب المفعول منصوب *
ش قد مضى ان الفاعل مرفوع
ابدا واعلم الان ان المفعـــول
منصوب ابدا والسبب في ذلك
ان الفاعل لا يكون إلّا واحـدا
والرفع ثقيل والمفعول يكون واحدا
فاكثر والنصب خفيف فجعلوا
الثقيـل للقليـل والخفيف للكثير
قصدا للتعادل *

فيهما آلهة إلّا الله لفسدتا انما سيق ليدل بامتناع الفساد على امتناع تعدد الالهة واستحسن المتاخرون كلام ابن الحاجب وعبروا في توجيهه بان الشرط ملزوم والجزاء لازم وانتفآء اللازم يوجب انتفآء الملزوم من غير عكس لجواز ان يكون اللازم اعم ورده المولى سعد الدين في المطول والمختصر بان قولهم ان لو لامتناع الجواب لامتناع الشرط ليس معناه انه يستدل بامتناع الشرط على امتناع الجواب حتى يرد عليه ان انتفاء السبب او الملزوم لا يوجب انتفآء المسبب او اللازم بل معناه انهـــا للدلالة على ان انتفآء الجواب في الخارج انما هو بسبب انتفآء الشرط فمعنى لو شآء الله لهديكم ان انتفآء الهداية انما هو بسبب انتفآء المشيئة فهي عندهم تستعمل للدلالة على ان علة انتفآء مضمون الجزاء في الخارج هي انتفآء مضمون الشرط من غير التفات الى ان علة العلم بانتفاء الجزاء ما هي الا ترى ان قولهم لولا لامتناع الجزاء لوجود الشرط نحو لولا علي لهلك عمر معناه ان وجود علي سبب لعدم هلاك عمر لا ان وجوده دليل على ان عمر لم يهلك ولهذا صح مثل قولك لو جئتني لاكرمتك لكنك لم تجيء يريد ان عدم الاكرام بسبب عدم المجيء قال الحماسي *

ولو طار ذو حافر قبلهـــا * لطارت ولكنه لم يطـــر

ولو كان معناه الاستدلال كما هو طريق اهل المعقول لما صح اذ استثناء نقيض المقدم لا ينتج شيئا قال واما ارباب المعقول فقد جعلوا كلا من ان ولو ونحوهما اداة للتلازم دالة على لزوم الجزاء للشرط من غير قصد الى القطع بانتفائهما وانما يستعملونها في القياسات لحصول العلم بالنتايج فهي عندهم للدلالة على ان العلم بانتفآء التالي علة للعلم بانتفآء الاول ضرورة انتفاء الملزوم بانتفاء اللازم من غير نظر الى ان علة انتفاء الجزاء في الخارج ما هي وقوله تعلى لو كان فيهما آلهة إلّا الله لفسدتا وارد على

هذه القاعدة لكن الاستعمال على قاعدة اللغة هو الشائع المستفيض * قوله وهو خمسة * افراد الضمير الراجع الى المفعول باعتبار ارادة الجنس ولذا مع مراعات التقسيم صح الاخبار عنه بمتعدد اعني خمسة نظير الكلمة اسم وفعل وحرف فاندفع ما قيل ان ارادة الجنس لا تصحح الاخبار بمتعدد عن الواحد والا جاز الرجل ثلاثة والرجل قائمون ووجه الاندفاع ان محل عدم جواز ذلك حيث اريد الجنس فقط والا حيث اريد معه التقسيم فلا مانع الا ترى الى صحة قولك الرجل ثلاثة عربي ورومي وهندي لارادته افاده يس * قوله وهو ما وقع عليه فعل الفاعل * اي حال ما وقع عليه الى آخره اذ المفعول به عبارة عن اللفظ الدال لا عن المدلول الذي وقع عليه فعل الفاعل حقيقة لان النحوي انما يبحث عن الالفاظ باعتبار الاعراب والبناء لا عن مدلولاتها وقد يقال لا حاجة الى اعتبار المضاف المحذوف لانه كثيرا ما تجري صفات المدلولات على دوالها والمراد من قوله ما وقع عليه فعل الفاعل ما ذكر ليدل على ما وقع الفعل عليه فخرج نحو زيد من زيد ضربته اذ لم يذكر لذلك وانما ذكر ليدل على ما اسند اليه حال من احواله كما تقدم قريبا والمراد بفعل الفاعل فعل اعتبر اسناده الى ما هو فاعل حقيقة او حكما فخرج به مثل زيد في نحو ضرب زيد على صيغة المجهول لعدم اعتبار الاسناد الى الفاعل المذكور فيه ودخل نحو درهما من اعطي زيد درهما لوقوع فعل الفاعل المحكي المعتبر اسناد الفعل اليه عليه اذ نائب الفاعل في حكم الفاعل وبذلك يظهر فائدة ذكر الفاعل ويندفع ما قيل لو حذف الفاعل وقال ما وقع عليه الفعل لكان اخصر قيل على انه لو قال ذلك لتبادر منه الفعل الاصطلاحي فيلزم خروج شبه الفعل والمسامحة في اسناد الوقوع انتهى وفيه نظر اذ المتبادر حينئذ من لفظ الفعل الفعل اللغوي اذ هو الذي يقع

ص وهو خمسة *

ش هذا هو الصحيح وهي المفعول به كضربت زيدا والمفعول المطلق وهو المصدر كضربت ضربا والمفعول فيه وهو الظرف كصمت يوم الخميس وجلست امامك والمفعول له كقمت اجلالا لك والمفعول معه كسرت والنيل ونقص الزجاج منها المفعول معه فجعله مفعولا به وقدر سرت وجاوزت النيل ونقص الكوفيون منها المفعول له فجعلوه من باب المفعول المطلق مثل قعدت جلوسا وزاد السيرافي سادسا وهو المفعول منه نحو واختار موسى قومه سبعين رجلا لان المعنى من قومه وسمى الجوهري المستثنى مفعولا دونه *

ص المفعول به وهو ما وقع عليه فعل الفاعل كضربت زيدا *

ش هذا الحد لابن الحاجب رحمه الله *

وقد استشكل بقولك ما ضربت زيدا ولا تضرب زيدا واجاب بان المراد بالوقوع انما هو تعلقه بما لا يعقل إلّا به الا ترى ان زيدا في المثالين متعلق بضرب وان ضرب يتوقف فهمه عليه او على ما قام مقامه من المتعلقات * ص ومنه المنادى * ش اي من المفعول به المنادى وذلك لان قولك يا عباد الله *

حقيقة على المفعول لا الفعل الاصطلاحي اذ اسناد الوقوع اليه مجاز من اسناد ما للمدلول للدال والاصل المتبادر الحقيقة على ان اللازم المذكور لازم على العبارة الاولى ايضا لتبادر الفعل الاصطلاحي من غير فرق خصوصا وقد حمل الفاعل فيها على ما هو فاعل حقيقة وهو الفاعل الاصطلاحي او حكما وهو نائبه فتامله * قوله وقد استشكل بقولك ما ضربت زيدا ولا تضرب زيدا * اذ الفعل فيهما لم يقع على المفعول وكذا نحو عبدت الله وشافهت زيدا وضرب زيد عمرا اذا كان كاذبا * قوله واجاب بان المراد بالوقوع انما هو تعلقه بما لا يعقل إلّا به * اورد عليه انه اذا كان المراد بالوقوع ما ذكر يلزم ان يكون التعريف غير مانع لصدقه على الفاعل والزمان لان الفعل قد وقع عليهما بهذا المعنى واجيب اما عن النقض بالفاعل فبان ما بين الفعل والفاعل لا يسمى تعلقا اصطلاحا بل قياما واسنادا والتعلق خاص بالفضلات كما صرح بذلك السيد في حواشي المتوسط على ان المفسر بما ذكر هو وقوع فعل الفاعل لا مطلق وقوع الفعل وح فلا نقض بالفاعل ولا حاجة الى ما ذكره السيد كذا قيل وربما يقال قد يظهر النقض بعمرو من قولك اشترك زيد وعمرو فانه يصدق عليه انه قد وقع عليه فعل الفاعل اي تعلق به ويحتاج في دفعه الى ما ذكره السيد او الى جعل كلمة ما عبارة عن منصوب واما عن النقض بالزمان فبان المراد من الفعل الفعل الحقيقي والمصدر لا يتوقف تعقله على الزمان كذا وقع في الحواشي الياسينية وفيه انه ان كان المراد بعدم توقف تعلقه عليه انه يمكن ملاحظته في نفسه من غير ملاحظة زمن وقوعه لكونه خارجا عن مفهومه وليس معتبرا فيه فمسلم لكن الفعل المتعدي بالنسبة الى المفعول بهاتة المثابة مع انه قد حكموا بانه يتوقف تعلقه عليه وان كان المراد انه يمكن تعقله وتحققه بدونه بخلاف الفعل

المتعدي فانه لا يمكن تحققه بدون مفعول فهو في غاية السقوط وبعيد من العبارة هذا وقد اجاب العصام رحمه الله عن اصل الاشكال باعتبار صورة النفي والكذب بان المراد بوقوع الفعل عليه وقوعه عليه عبارة والعبارة دلت على وقوع الفعل على المفعول فيهما ولولا دلالتها عليه لم يفد دخول حرف النفي نفي الوقوع وفيه ان النقض بصورة النفي ولا دلالة للعبارة فيها على الوقوع واعتبار المنفي بدون النفي موجب للخروج عن محل الاشكال فهذا ان تم انما يتم في صورة الكذب تامله بتي ان في تناول التعريف للمفعول الاول في باب علم والثاني في باب اعلم نظرا اذ العلم والاعلام انما يقعان على غيرهما فالمعلوم في قولك علمت زيدا قائما هو النسبة الواقعة بينهما اعني قيام زيد والمعلم في قولك اعلمت زيدا عمرا قائما هو الاول واما الثاني والثالث فمعلم بهما اي بمضمون النسبة الكائنة بينهما كذا في الحواشي الياسينية ويمكن ان يجاب عنه بان العلم والاعلام لما ان تعلقا بالنسبة وتوقف تعقلهما عليها وهي موقوفة على تعقل المنتسبين كانا اي العلم والاعلام موقوفين عليهما وذلك معنى الوقوع كما مر فيكونان داخلين في التعريف الا ترى ان زيدا في المثالين متعلق بضرب وان ضرب يتوقف فهمه عليه اي من حيث كونه شخصاما لا من حيث خصوصه وتعيينه فاندفع ما قيل ان امثال هذه المشخصات كزيدا من ضربت زيدا وعمروا من قتلت عمرا لا يتوقف تعقل الفعل عليها لاستغنائه عنها فلا تكون مفعولا به فتدبره * قوله اصله ادعوا عباد الله * كون الاصل ذلك لا يستلزم كون الجملة خبرية لجواز ان يقصد بالفعل فيها الانشاء فاندفع ح ما قيل ان دعوى الحذف وانابة الحرف عنه يستلزم كون جملة الندا اعني يا عباد الله خبرية كاصلها وذلك خلاف المقصود لكن كان الاولى تقديره بلفظ الماضي لكون الاغلب في الافعال

اصله ادعوا عباد الله فحذف الفعل وانيب يا عنه *

ص وانما ينصب مضافا كيا عبد الله اوشبهه كيا حسنا وجهه ويا طالعا جبلا ويا رفيقا بالعباد او نكرة غير مقصودة كقول الاعمى يا رجلا خذ بيدي *

ش يعني ان المنادى انما ينصب لفظا في ثلاث مسائل احداها ان يكون مضافا كقولك يا عبد الله ويا رسول الله وقول الشاعر *

الا يا عباد الله قلبي متيم
باحسن من صلى واقبحهم بعلا

الثانية ان يكون شبيها بالمضاف وهو ما اتصل به شيء من تمام معناه وهذا الذي به التمام اما ان يكون اسما مرفوعا بالمنادى كقولك يا محمودا فعله ويا حسنا وجهه ويا جميلا فعله ويا كثيرا بره او منصوبا به كقولك يا طالعا جبلا او مخفوضا بخافض متعلق به كقولك يا رفيقا بالعباد ويا خيرا من * (٢٥١) * زيد او معطوفا عليه قبل النداء كقولك يا ثلاثة وثلاثين في رجل سميته بذلك الثالثة ان يكون نكرة غير مقصودة كقول الاعمى يا رجلا خذ بيدي وقول الشاعر *

ايا راكبا اما عرضت فبلغا
نداماي من نجران ان لا تلاقيا

ص والمفرد المعرفة يبنى على ما يرفع به كيا زيد ويا زيدان ويا زيدون ويا رجل لمعين *

ش يستحق المنادى البناء بامرين افراده وتعريفه ونعني بافراده ان لا يكون مضافا ولا شبيها به ونعني بتعريفه ان يكون مرادا به معين سواء كان معرفة قبل النداء كزيد وعمرو او معرفة بعد النداء بسبب الاقبال عليه كرجل وانسان تريد به ما معينا فاذا وجد في الاسم هذان الامران استحق ان يبنى على ما يرفع به لو كان معربا تقول يا زيد بالضم ويا زيدان بالالف ويا زيدون بالواو وقال الله تعالى يا نوح قد جادلتنا يا جبال اوبي معه

ص فصل وتقول يا غلام بالثلاث وبالياء فتحا واسكانا وبالالف ش اذا كان المنادى مضافا الى ياء المتكلم كغلامي جاز فيه ست لغات احداها يا غلامي باثبات الياء ساكنة قال الله تعالى يا عبادي لا خوف عليكم الثانية يا غلام بحذف الياء الساكنة وابقاء الكسرة دليلا عليها قال الله تعالى يا عباد فاتقون الثالثة ضم الحرف الذي كان مكسورا لاجل الياء وهي لغة ضعيفة حكوا من كلامهم يا ام لا تفعلي بالضم وقرئ قل رب احكم بالحق بالضم الرابعة يا غلامي

الانشائية مجيئها بلفظ الماضي وكون الاصل ذلك اولى من قول سيبويه ان الاصل يا اياك اعني اما اولا فلان فيه الجمع بين العوض والمعوض عنه واما ثانيا فلان تقدير ادعوا انسب بمقام النداء من تقدير اعني واما ثالثا فلان تقدير العامل مقدما اولى لكونه الاصل من تقديره موخرا وكانه انما قدره موخرا لانه يرى ان المنادى مختص من بين امثاله بالنداء فكان المناسب تقديمه للاختصاص * قوله الثانية ان يكون شبيها بالمضاف * وجه الشبه ان الاول عامل في الثاني متخصص به ومفتقر اليه كما ان المضاف كذلك بالنسبة الى المضاف اليه ولا فرق في التشبيه بالمضاف بين ان يكون علما او نكرة مقصودة او غير مقصودة لان النصب انما هو المشابهة وهي حاصلة في الجميع واما قول الصفدي في شرح لامية العجم ان واردا من قوله يا واردا سور عيش كله كدر انفقت صفوك في ايامك الاول منصوب على انه نكرة غير مقصودة فغير بين بل هو مطول شبيه بالمضاف لانه عامل فيما بعده على حد قولك يا طالعا جبلا والتنكير هنا لا اثر له في النصب الا ترى انه لو كان المخاطب بهذا شخصا معينا لكان النصب واجبا لكونه مطولا فدل على ان ذلك هو السبب لا التنكير قاله العلامة البدر الدماميني في نزول الغيث * قوله سواء كان معرفة قبل النداء * اي بالعلمية كزيد وعمرو فان قيل العلم اذا اريد اضافته نكر واذا نودي بقي على تعريفه فما الفرق اجيب بانه لما كان المقصود من الاضافة تعريف المضاف او تخصيصه نوي تنكيره لئلا تكون الاضافة ملغاة لعدم فائدتها بخلاف النداء فانه ليس المقصود منه الا اقبال المخاطب واصغاؤه لا القاء الكلام

يوسف السادسة ياغلام بحذف الالف وبقاء الفتحة دليلا عليها كقول الشاعر * ولست براجع ما فات مني * بلهف ولا بليت ولا لواني * اي بقولي يالهف وقولي وتقول ياغلام بالثلاث اي بضم الميم وفتحها وكسرها وقد يبين توجيه ذلك ص ويا ابت ويا * (٢٥٤) * امت ويا ابن ام ويا ابن عم بفتح وكسر والحاق الالف او الياء للاولين قبيح والاخرين ضعيف ش اذا كان المنادى المضاف الى الياء ابا او اما جازت فيه عشر لغات الست المذكورة ولغات اربع اخر احداها ابدال الياء تاء مكسورة وبها قرا السبعة ماعدا ابن عامر في يا ابت الثانية ابدالها تاء مفتوحة وبها قرا ابن عامر الثالثة يا ابتا بالتاء والالف وبها قرئ شاذا الرابعة يا ابتي بالتاء والياء وهاتان اللغتان قبيحتان والاخيرة اقبح من التي قبلها وينبغي ان لا يجوز الّا في ضرورة الشعر واذا كان المنادى مضافا الى مضاف الى الياء مثل يا غلام غلامي لم يجز فيه الّا اثبات الياء مفتوحة او ساكنة الّا ان كان ابن ام او ابن عم فيجوز فيهما اربع لغات فتح الميم وكسرها وقد قرات السبعة بهما في قوله تعالى قال ابن ام ان القوم استضعفوني قال يا ابن ام لا تاخذ بلحيتي الثالثة اثبات الياء كقول الشاعر *

يا ابن امي ويا شقيق نفسي * انت خلفتني لدهر شديد * والرابعة قلب الياء الفا كقوله * يا ابنة عما لا تلومي واهجعي * وهاتان اللغتان قليلتان في الاستعمال ص فصل ويجري ما افرد او اضيف مقرونا بال من نعت المبني وتاكيده وبيانه ونسقه المقرون بال على لفظه او محله وما اضيف مجردا على محله ونعت اي على لفظه والبدل والمنسوق المجرد كالمنادى المستقل مطلقا ش هذا الفصل معقود لاحكام تابع المنادى والحاصل ان المنادى اذا كان مبنيا

فلا حاجة الى نية التنكير به * قوله على لفظه * اي حركة لفظه والمراد بها ضمة البناء ملفوظة كانت او مقدرة بقرينة المقابلة بالمحل فيشمل نحو يا سيبويه العالم فانه يجوز في تابعه الرفع مراعاة لضمة البناء المقدرة والنصب مراعاة لمحله ولا يجوز الجر مراعاة لحركة البناء اللفظية لعدم شبهها بحركة الاعراب للزومها وعدم عروضها فقد اجتمع فيه الحركات الثلاثة الكسر والضم والنصب وان كان الاول لفظيا والثاني تقديريا والثالث محليا والى ذلك اشار بعضهم ملغزا *

يا عالم النحو يا من نحوه قصدت * اهل المعاني وفاق الناس في الحكم
ما كلمة نصبت مضمومة وغدت * مكسورة في زمان غير منقسم

فاجاب عنه الشنواني بما صورته لكونه هو المقصود بالسوال بقوله *

الحمد لله منشي الخلق من عدم * حمدا جزيلا على احسانه العمم
يا سيبويه له ضم وموضعه * نصب وفيه انكسار غير منقسم

* قوله جاز فيه الرفع على لفظ المنادى * قال الرضي اعلم انه انما جاز الرفع حملا على اللفظ لان النصب في توابع المنادى المضموم كان هو القياس لان التوابع الخمسة انما وضعت تابعة للمعرب في اعرابه لا للمبني في بنائه الا ترى انك لا تقول جاءني هولاء الكرام بجر الصفة حملا على اللفظ بل يجب رفعها حملا على المحل لكن لما كانت الضمة التي هي الحركة البنائية تحدث في المنادى بحدوث حرف النداء وتزول بزواله صارت كالرفع وصار حرف الندا كالعامل لها وكذلك فتحة لا رجل فلمشابهته للرفع جاز ان يرفع التوابع المفردة لانها كالتابعة للمرفوع وقلل شيئا من استنكار تبعية حركة الاعراب لحركة البناء التي هي خلاف الاصل

يا تميم اجمعون واجمعين وفي البيان يا سعيد كرز وكرزا وفي النسق يا زيد والضحاك والضحاك قال الشاعر *

يا حكم الوارث عبد الملك

روي برفع الوارث ونصبه وقال اخر *

فما كعب بن مامة وابن اروى
باجود منك يا عمر الجوادا

والقوافي منصوبة وقال آخر *

الا يا زيد والضحاك سيرا
فقد جاوزتما خمر الطريق

وقال الله تعلى يا جبال اوبي معه والطير وقرى شاذا والطير وهذه امثلة المفرد وكذلك المضاف الذي فيه ال نحو يا زيد الحسن الوجه والحسن الوجه وقال الشاعر

يا صاح يا ذا الضامر العيس *

كون الرفع غير بعيد في هذا التابع المفرد لانه لو كان منادى لتحرك بشبه الرفع اي الضم بخلاف التابع المضاف اذ المنادى المضاف واجب النصب اه وفي الحواشي الهندية وقد وقفت من مدة طويلة في شرح الكافية للشيخ تاج الدين التبريزي على استشكال ذلك بان الحركة الاعرابية انما تحدث بعامل ولا عامل هنا يمكن احداثه للرفع ضرورة ان المتبوع وهو المنادى مفعول به وهو اشكال متقدح وتقرير الاشكال ان حركة التابع على مقتضى قولهم اعرابية وهي انما تحدث بعامل وهو لا يصح ان يكون العامل في المتبوع او نظيره اذ عامل المتبوع ادعوا مثلا وهو يقتضي النصب لا الرفع وقول القائل حرف الندا كالعامل ترويج لا يلتفت اليه ولا يعول عليه وقولهم شبهت ضمة المنادى لعروضها بضمة الاعراب لا يغني في دفع السوال شيئا ولم اقف الان على جواب لهذا الاشكال قلت وانما نشا من التزامهم ان حركة التابع حركة اعراب والا فلو قيل بانها حركة اتباع لا حركة اعراب ولا بناء لكان حسنا ولا يرد الاشكال اصلا وبه يسقط ما وقع في حواشي الشمني وقد يجاب بان العامل فيه عامل المنادى باعتبار تكفيه بكيفية البناء للمجهول او نظيره ويقدر مبنيا للمجهول * قوله فما كعب ابن مامة الخ * كعب هذا هو كعب ابن مامة الايادي وهو الذي اراد جرير بقوله فما كعب الخ وكان من اجواد العرب ومن جوده انه اثر بالماء على نفسه حتى هلك عطشا وكان من حديثه انه خرج في رفقة ومعه رجل من النمر بن قاسط فقل عليهم الماء فرفعوا ما كان بقي معهم من الماء الى رجل يقسمه بينهم بالسوية فكان يضع حجرا مستديرا في اناء ثم يصب عليه من الماء ما يغمره ويدفع الى كل رجل حظه ويسمى ذلك الحجر المقلة وذلك الفعل التصافن فكان الساقي اذا اراد ان يسقي كعبا حظه من

وى برفع الضامر ونصبه فان كان التابع من هذه الاشياء مضافا وليس فيه الالف واللام تعين نصبه على المحل
ولك يا زيد صاحب عمرو ويا زيد ابا عبد الله ويا تميم كللم وكلهم ويا زيد وابا عبد الله قال الله تعلى قل
لهم فاطر السموات والارض وان * (٢٥٤) * كان التابع نعتا لاي تعين رفعه على اللفظ كقوله تعالى يا ايها
الناس يا ايها النبي وان كان التابع بدلا او نسقا بغير الالف واللام اعطي ما كان يستحقه لو كان منادى تقول في البدل يا سعيد كرز بضم كرز بغير تنوين كما تقول يا كرز ويا سعيد ابا عبد الله بالنصب كما تقول يا ابا عبد الله وفي النسق يا زيد وعمرو بالضم ويا زيد وابا عبد الله بالنصب وهكذا ايضا حكم البدل والنسق لو كان المنادى معربا *

ص ولك في نحو يا زيد زيد اليعملات فتحهما وضم الاول *

ش اذا تكرر المنادى المفرد مضافا نحو يا زيد زيد اليعملات جاز لك في الاول وجهان احدهما الضم وذلك على تقديره منادى مفردا ويكون الثاني حينئذ اما منادى سقط منه حرف النداء واما عطف بيان واما مفعولا بتقدير اعني والثاني الفتح وذلك على ان الاصل يا زيد اليعملات زيد اليعملات ثم اختلف فيه فقال سيبويه
حذف اليعملات من الثاني لدلالة الاول عليه واقحم زيد بين المضاف والمضاف اليه وقال المبرد حذف
اليعملات من الاول لدلالة الثاني عليه وكل من القولين فيه تخريج على وجه ضعيف اما قول سيبويه ففيه الفصل

الماء نظر النمري الى كعب نظر راغب مستعطف فكان كعب يقول للساقي اسق اخاك النمري فلم يزل يفعل حتى جهد كعب وضعفت قوته وهم قد قربوا من موضع الماء فبشر كعب بذلك وقيل له رد فقد وصلت الى الماء فلم يكن له نهضة وخر ميتا * قوله يروى برفع الضامر * اي على انه نعت لذا مراعاة للفظه ونصبه مراعاة لمحله واستشكل كونه نعتا لذا مع انه يشترط في نعت اسم الاشارة ان يكون مفردا كما نص عليه المصنف في حواشي التسهيل واجيب بان الضامر العيس موصول وهو في حكم المفرد وبانه صفة محذوف * قوله يا زيد زيد اليعملات * هذا بعض بيت من مشطور الرجز تمامه الذبل وبعده تطاول الليل عليك فانزل واليعملات جمع يعملة بفتح المثناة التحتية في اوله والميم وهي الناقة النجيبة المطبوعة على العمل ومذكرها يعمل ولا يوصف بهما انما هما اسمان والذبل بضم المعجمة وتشديد الموحدة جمع ذابلة وهي الضامرة * قوله فقال سيبويه حذف اليعملات من الثاني لدلالة الاول عليه * مقتضى كلام الرضي انه لا حذف فيه عند سيبويه فانه قال واما نصب الاول فقال سيبويه ان تيما الثاني مقحم بين المضاف والمضاف اليه وهو تاكيد لفظي لتيم الاول يعني في قوله يا تيم تيم عدي لا ابا لكم * وقد مر في توابع المنادى المبني ان التاكيد اللفظي في الاغلب حكمه حكم الاول وحركته حركته اعرابية كانت او بنائية فكما ان الاول محذوف التنوين للاضافة فكذا الثاني مع انه ليس بمضاف وشبهه سيبويه باللام المقحمة بين المضاف والمضاف اليه في لا ابا لك لتاكيد اللام المقدرة وانما جيء بتاكيد المضاف لفظا بينه وبين المضاف اليه لا بعد المضاف اليه لئلا يستنكر بقاء الثاني بلا مضاف اليه ولا تنوين معوض عنه ولا بناء على الضم وجاز الفصل بينهما في السعة مع انه لا يجوز الفصل

ترخيم المنادى المعرفة وهو حذف اخره تخفيفا فذو التاء مطلقا كيا طلح ويا ثب وغيره بشرط ضمه وعلميته ومجاوزته ثلاثة احرف كيا جعف ضما وفتحا *

ش من احكام المنادى الترخيم وهو حذف آخره تخفيفا وهي تسمية قديمة وروي انه قيل لابن عباس ان ابن مسعود قرا ونادوا يا مال فقال ما كان اغنى اهل النار عن الترخيم ذكره الزمخشري وغيره وعن بعضهم ان الذي حسن الترخيم هنا ان فيه الاشارة الى انهم يقتطعون بعض الاسم لضعفهم عن اتمامه وشرطه ان يكون الاسم معرفة ثم ان كان مختوما بالتاء لم يشترط فيه علمية ولا زيادة على الثلاثة فتقول في ثبة وهي الجماعة ياثب كما تقول في عائشة يا عائش وان لم يكن مختوما بالتاء فله ثلاثة شروط احدها ان يكون مبنيا على الضم والثاني ان يكون علما والثالث ان يكون متجاوزا ثلاثة احرف وذلك نحو حارث وجعفر فتقول يا حار ويا جعف *

بينهما إلّا في الضرورة وذلك بالظرف خاصة في الاغلب لانه لما كرر الاول بلفظه وحركته صار كان الثاني هو الاول وكانه لا فصل اه كلامه * قوله وعن بعضهم ان الخ * هذا البعض هو ابن جني على ما نقله الطيبي فانه قال قال ابن جني وللترخيم في هذا الموضع سر وذلك انهم لعظم ما هم عليه ضعفت قواهم وذلت انفسهم وصغر كلامهم فكان هذا من مواضع الاختصار ضرورة قلت هذا منه اعتذار لقراءة ابن مسعود رضي الله عنه حيث ردها ابن عباس بقوله ما اشغل اهل النار عن الترخيم فان ما فيه للتعجب وفيه معنى الصد مثاله قولك لمن كان في شدة اشتغل عنها بما لا يهمه ما اشغلك عن هذا اما يصدك عن هذا ما انت فيه من الهول والشدة وخلاصة اعتذار ابن جني ان هذا الترخيم لم يصدر عنهم من التكلف بل عن العجز وضيق المجال اه وهذا الكلام يقتضي ان القراءة بالراي لا بالرواية والا فلا وجه لانكار ابن عباس رضي الله عنهما على ابن مسعود رضي الله عنه ولا حاجة للاعتذار اذ القراءة سنة متبعة * قوله والثاني ان يكون علما الخ * اما اشتراط العلمية في الترخيم فلكثرة نداء العلم فناسبه التخفيف والترخيم مع انه لشهرته يكون فيما ابقي منه دليل على ما الغي وانما اشترط فيه ان يكون زائدا على ثلاثة احرف لانهم كرهوا نقص الاسم نقصا قياسيا مطردا على اقل ابنية الاسم المتمكن اي الثلاثي بلا علة ظاهرة موجبة فلا يرد نحو يد ودم فان النقص فيه وان كان بلا علة لكنه قليل غير قياسي والشذوذ لا يعبا به ولا يرد ايضا نحو عم وشبح وعصا فانه وان كان قياسا لكنه لعلة ظاهرة ملجية الى الحذف وما يتخيل من ان المنادى مبني والاسماء المبنية تكون على اقل من ثلاثة احرف كمن وما مندفع بان البناء فيه عارض فهو في حكم العدم وضمته تشبه الرفع فان قيل قد مضى ان ما كان مونثا بالهاء يجوز

ليس علما ولا في نحو زيد وعمرو وحكم لانها ثلاثية واجاز الفرا الترخيم في حكم وحسن ونحوهما من الثلاثيات المتحركة الوسط قياسا على اجرائهم نحو سقر مجرى زينب في ايجاب معنى الصرف لا مجرى هند في اجازة الصرف وعدمه واجرائهم جمزى لحركة وسطه مجرى حبارى في ايجاب حذف الفه في النسب لا مجرى حبلى في اجازة حذف الفه وقلبها واوا واشرت بقولي كيا جعف ضما وفتحا الى ان الترخيم يجوز فيه قطع النظر عن المحذوف فيجعل الباقي اسما براسه فتضمه وتسمى لغة من لا ينتظر ويجوز ان لا تقطع النظر عنه بل تجعله مقدرا فيبقى ما كان على ما كان عليه وتسمى * (٢٥٦) * لغة من ينتظر فتقول على اللغة الثانية في جعفر يا جعف ببقاء فتح الفاء وفي مالك يا مال ببقاء كسر اللام وهي قراءة ابن مسعود وفي منصور يا منصو ببقاء ضمة الصاد وفي هرقل يا هرق ببقاء سكون القاف وتقول على اللغة الاولى يا جعف ويا مال ويا هرق بضم اعجازهن وهي قراءة ابي السرار الغنوي ويا منص باجتلاب ضمة غير تلك الضمة التي كانت قبل الترخيم *

ص ويحذف من نحو سلمان ومنصور ومسكين حرفان ومن نحو معدي كرب الكلمة الثانية *

ش المحذوف للترخيم على ثلاثة اقسام احدها ان يكون حرفا واحدا وهو الغالب كما مثلنا والثاني ان يكون حرفين وذلك فيما اجتمعت فيه اربعة شروط احدها ان يكون ما قبل الحرف الاخير زائدا الثاني ان يكون معتلا الثالث ان يكون ساكنا الرابع ان يكون قبله ثلاثة احرف فما فوقها وذلك نحو سلمان ومنصور ومسكين علما تقول يا سلم ويا منص ويا مسك قال الشاعر * يا مروان مطيتي محبوسة * ترجو الحباء وربها لم ييأس * يريد يا مروان وقال الاخر قفي فانظري يا اسم هل تعرفينه * يريد يا اسماء ويجب الاقتصار على حذف الحرف الاخير في نحو مختار علما لان المعتل اصلي لان الاصل مختير او مختير فابدلت الياء الفا وعن الاخفش اجازة حذفها تشبيها لها بالزايدة كما شبهوا الف مراى في النسب بالف حبارى فحذفوها وفي نحو دلامص علما لان الميم وان كانت زائدة بدليل قولهم درع دلامص ودرع دلاص لكنها حرف صحيح لا معتل وفي نحو سعيد وعماد وثمود لان الحروف

ترخيمه وان لم يبق على ثلاثة احرف بعد الترخيم نحو ثبة وشاء فما بالهم اغتفروا ذلك فيه دون العلم فالجواب ان بقاءه على حرفين بعد ترخيمه ليس هو لاجل ترخيمه بل مع التاء ايضا كان ناقصا على الثلاثة اذ التاء كلمة اخرى لكن امتزجت بما قبلها بحيث صار معتقب الاعراب * قوله ولا يجوز في نحو عبد الله وشاب قرناها ان يرخما * اما الاول فعدم ترخيمه لوجهين احدهما ان المفرد اثر فيه الندا بالبناء ونقله من الغيبة الى الخطاب فاونس التغيير بالتغيير والمضاف باق على اعرابه والثاني ان الاضافة توجب اعرابه والترخيم يستدعي بناءه لان ما بقي من الكلام لا يعرب لعدم التمام واما الثاني فلانه محكي على اعرابه الاصلي في انفصال كل كلمة عن الاخرى من حيث اللفظ فهو كالمضاف والمضاف اليه سواء كذا في شرح الفصول * قوله وتسمى لغة من لا ينتظر الخ * قال الدنوشري وتسمية لغة من ينوي المحذوف لغة من ينتظر ولغة من لا ينويه لغة من لا ينتظر تسمية حادثة من النحاة ولو قيل ان الاولى تسمى لغة من ينوي المحذوف والثانية لغة من لا ينويه لكان احسن كما لا يخفى على ذي لب اه كلامه * قوله تنكرت منا بعد معرفة لمي * تمامه وبعد التصابي والشباب المكرم * قوله ان يكون المحذوف كلمة * تسميته كلمة باعتبار ما قبل التسمية واما بعدها فهو

براسها وذلك في المركب
تركيب المزج نحو معدي كرب
وحضرموت تقول يا معدي
ويا حضر *

ص فصل ويقول المستغيث
يا لله للمسلمين بفتح لام المستغاث
إلّا في المعطوف الذي لم تتكرر
معه يا ونحو يا زيدا لعمرو ويا
قوم للعجب العجيب *

ش من اقسام المنادى المستغاث
وهو كل اسم نودي ليخلص من
شدة او يعين على دفع مشقة ولا
يستعمل له من حروف النداء
الا يا خاصة والغالب استعماله
مجرورا بلام مفتوحة وهي متعلقة
بيا عند ابن جني لما فيها من معنى
الفعل وعند ابن الصائغ وابن
عصفور بالفعل المحذوف
وينسب ذلك لسيبويه وقال
ابن خروف هي زائدة فلا تتعلق
بشيء ذكر المستغاث له بعد
مجرورا بلام مكسورة دائما على
الاصل وهي حرف تعليل *

جزء كلمة لا كلمة * قوله والغالب استعماله مجرورا بلام مفتوحة * اما جره فللتنصيص على الاستغاثة واما فتح اللام فليحصل الفرق بينه وبين المستغاث من اجله فان قيل هلا عكست الحال والفرق حاصل قيل لان الاول منادى والمنادى واقع موقع المضمر واللام معه مفتوحة والمستغاث من اجله لم يقع ذلك الموقع فكانت لامه مكسورة نعم لو كسروا اللام فيهما لم يكن لبس اذ المستغاث به الاول والمستغاث من اجله هو الثاني ولا يجوز عكس ذلك لامتناع الفصل بين حرف الندا والمنادى لكن الفرق من اول الامر احوط واولى وايضا فالمنادى اكتسى بوقوعه موقع المضمر حكما وهو البناء والمستغاث به معرب ولابد من اكتسائه بذلك حكما فكان فتح اللام كذا في شرح فصول ابن معطي وانما اعرب مع كونه مفردا معرفة لان تركيبه مع اللام اعطاه شبها بالمضاف وقيل لان علة البناء في المنادى ضعيفة لانها لمشابهة الاسم المبني المشابه للحرف فغلبت اللام المقتضية للجر ادات الندا المقتضية للبناء لضعفها في اقتضاء البنا مع كونها ابعد من مقتضي الجر قاله الدماميني في شرح التسهيل * قوله وهي متعلقة بيا عند ابن جني لما فيها من معنى الفعل * اعترض بان الحرف باعتبار ما فيه من معنى الفعل لا يعمل في المجرور وهو غير منقدح لان الظرف ليس اسوا حالا من الحال وقد عمل فيه الحرف بسبب ما فيه من معنى الفعل قال امرؤ القيس كان قلوب الطير رطبا ويابسا * لدى وكرها العناب والحشف البالي * قوله وعند ابن الصايغ وابن عصفور بالفعل المحذوف * اعترض بانه متعد بنفسه واجاب ابن عصفور بانه ضعف بالتزام الحذف فقوي تعديه باللام واقتصر ابو حيان على ايراد هذا الجواب وكذا الرضي قال المص وفيه نظر لان اللام المقوية زائدة وهولاء لا يقولون بالزيادة اه قلت

صرح هو في الباب الثالث من مغنيه بان التحقيق في لام التقوية انها ليست زائدة لما تخيل في العامل من الضعف الذي نزله منزلة القاصر ولا معدية محضة لاطراد صحة اسقاطها فلها منزلة بين منزلتين واذا كان كذلك اندفع اعتراضه نعم اعترض بوجه آخر وهو ان العامل في نحو زيدا ضربته ملتزم الحذف ومع ذلك لا تدخله اللام المقوية واجيب بانه لما ذكر ما هو عوض عنه في اللفظ كان بمنزلة ما لم يحذف فان قيل وكذلك حرف الندا عوض من فعل الندا قلت انما هو كالعوض ولو كان عوضا البتة لم يجز حذفه على انه ليس بلفظ المحذوف فلم ينزل منزلته من كل وجه * قوله وتعلقها بفعل محذوف * اي مقدر بعد المستغاث وقيل بحال محذوفة اي مدعوا لزيد وانما احتيج الى التقدير على هذين القولين لان العامل الواحد لا يصل بحرف واحد مرتين واجاب ابن الصايغ بانهما مختلفان معنى نحو وهبت لك درهما لترضى كذا في مغني اللبيب يعني ان اللام الداخلة على المستغاث لام الاختصاص واللام الداخلة على المستغاث له لام التعليل * قوله كسرت لام المعطوف * اي لامن اللبس لان الفرق بينه وبين المستغاث له حاصل بعطفه على المستغاث * قوله يا للكهول وللشبان للعجب * الكهول جمع كهل قال الجوهري هو من الرجال من جاوز الثلاثين ووخطه الشيب وفي القاموس الكهل من وخطه الشيب ومن جاوز الثلاثين او اربعا وثلاثين الى احدى وخمسين الجمع كهول وكهلول وكهال وكهلان وكهل كركع وقوله وخطه الشيب قال فيه وخطه الشيب كوعد خالطه او فشا شيبه او استوى سواده وبياضه وقد نظم العلامة الدماميني رحمه الله صفات الانسان التي تطلق عليه وتختلف بحسب الازمنة فقال *

اصخ لصفات الادمي وضبطها * لتلقط درا تقتنيه بديعا

وتعلقها بفعل محذوف تقديره ادعوك لكذا وذلك كقول عمر رضي الله عنه يا الله للمسلمين بفتح اللام الاولى وكسر الثانية واذا عطفت عليه مستغاثا آخر فان اعدت يا مع المعطوف فتحت اللام قال الشاعر *

يا لقومي ويا لامثال قومي
لاناس عتوهم في ازدياد

وان لم تعد يا كسرت لام المعطوف كقوله *

يبكيك ناء بعيد الدار مغترب
يا للكهول وللشبان للعجب

وللمستغاث استعمالان آخران

جنين اذا ما كان في بطن امه * ومن بعد يدعى بالصبي رضيعا
وان فطموه فالغلام لسبعة * كذا يافع للعشر قاله مطيعا
الى خمس عشر بالجزور فسمه * لتحسن فيما تنتحيه صنيعا
فمد الى خمس وعشرين جمته * بذاك دعاه الفاضلون جميعا
ومن بعد يدعى بالعنطنط لانتها * ثلاثين فاحفظ لا تعد مضيعا
صمل لحد الاربعين وبعده * بكهل الى الخمسين فادع سميعا
وشيخا الى حد الثمانين فادعه * بها ثم هما الهمات سريعا

* قوله احدهما ان تلحق آخره الفا * صرح الجامي بانه ح مبني على الفتح وان توابعه لا ترفع ومقتضاه انها اذا لحقت المثنى والجمع على حده صارا مبنيين على الياء انظر وجه البناء على الفتح وعدم تقدير الضم فان الالف لا تقتضي كون الفتح قبلها بناء بل مناسبة وعلى كونه مبنيا على الفتح هو في محل نصب كما هو ظاهر لانه مفعول به فلا تغفل * قوله والنادب * بالرفع معطوف على قوله المستغيث اي ويقول النادب كما اشار الى ذلك بعد والندبة بضم النون مصدر قولك ندب الميت اذا انيح عليه وذكرت خصاله الحميدة في معرض المدح واظهار الجزع كذا للدماميني في شرح التسهيل وفي شرح الفصول الندبة ماخوذة من قولك ندبت اي حثثت كان النادب يحث القلوب على الجزع ويجوز ان تكون من قولهم رجل ندب اي خفيف لانها من فاعلها خفة وطيش واكثر ما يتكلم بها النساء لضعفهن عن احتمال المصايب ولذلك قال ابو تمام *

خلقنا رجالا للتجلد والاسى * وتلك الغواني للبكا والمآتم

والغرض منها الاعلام بعظمة المصاب ومن ثم لا يندب الا المعروف * قوله ولك الحاق الهاء وقفا * قال في شرح الفصول وان كنت واقفا جئت

احدهما ان تلحق آخره الفا فلا تلحقه ح اللام من اوله وذلك كقوله يا يزيدا لآمل نيل عز * وغنى بعد فاقة وهوان * الثاني ان لاتدخل عليه اللام من اوله ولا تلحق الالف آخره وحينئذ يجري عليه حكم المنادى فتقول على ذلك يا زيد لعمرو بضم زيد ويا عبد الله لزيد بنصب عبد الله قال الشاعر *

الا يا قوم للعجب العجيب
وللغفلات تعرض للاريب

ص والنادب وا زيدا وا امير المومنينا وا راسا ولك الحاق الهاء وقفا *

ش المندوب هو المنادى *

فاصطبرت له * وقمت فيه بامر الله يا عمرا * والثاني كقول المتنبي * واحر قلباه ممن قلبه شبم * ولا يستعمل فيه من حروف النداء إلّا حرفان وا وهي الغالبة عليه والمختصة به او يا وذلك اذا لم يلتبس بالمنادى المحض وحكمه حكم المنادى فتقول وا زيد بالضم ووا عبد الله بالنصب ولك ان تلحق آخره الالف فتقول وا زيدا وعمرا ولك الحاق الهاء في الوقف فتقول وا زيداه وا عمراه فان وصلت حذفتها إلّا في الضرورة فيجوز اثباتها كما تقدم في بيت المتنبي ويجوز ايضا ضمها * (٢٦٠) * تشبيها بهاء الضمير وكسرها على اصل التقاء الساكنين وقولي

بالهآء بيانا فقلت وا زيداه اذ الالف من اقصى الحلق والوقف عليها يزيدها خفاء فجيء بالهاء لتكون موصولة فتبين * قوله المتفجع عليه * لفقده حقيقة كقوله وقمت فيه بامر الله يا عمرا او لتنزيله منزلة المفقود كقول عمر وقد اخبر بجذب شديد اصاب قوما من العرب واعمراه واعمراه * قوله او المتوجع منه * لكونه محل الم او سببه فالاول نحو فوا كبدا من حب من لا يحبني * ومن عبرات ما لهن فناء * والثاني نحو وا مصيبتاه وكقوله *

واحر قلباه ممن قلبه شبم * ومن بجسمي وحالي عنده سقم

والبيت مطلع قصيدة لابي الطيب المتنبي مدح بها سيف الدولة وعاتبه على جماعة يحضرون مجلسه ويؤذونه باغرائهم اياه عليه والشبم بفتح الشين المعجمة والبآء الموحدة البرد الشديد * قوله خلافا للمعربين * يجوز في نصبه وجهان احدهما ان يكون مصدرا كما ان قولك يجوز هذا اتفاقا واجماعا بتقدير اتفقوا على ذلك اتفاقا واجمعوا عليه اجماعا ويشكل على هذا التقدير ان المقدر اما اختلفوا او خالفوا او خالفت فان كان اختلفوا اشكل عليه امران احدهما ان مصدر اختلفوا انما هو الاختلاف لا الخلاف وثانيهما ان ذلك يابى ان يقال بعده للمعربين مثلا وان كان خالفوا او خالفت اشكل عليه ان خالف لا يتعدى باللام بل بنفسه وقد يختار هذا القسم ويجاب عن هذا الاعتراض بان تقدير اللام للتبين

والنادب معناه ويقول النادب ص والمفعول المطلق وهو المصدر الفضلة المسلط عليه عامل من لفظه كضربت ضربا او من معناه كقعدت جلوسا وقد ينوب عنه غيره كضربته سوطا فاجلدوهم ثمانين جلدة فلا تميلوا كل الميل بعض الاقاويل وليس منه فكلا منها رغدا *

ش لما انهيت القول في المفعول به وما يتعلق به من احكام المنادى شرعت في الكلام على الثاني من المفاعيل وهو المفعول المطلق وهو عبارة عن مصدر فضلة سلط عليه عامل من لفظه او من معناه فالاول نحو وكلم الله موسى تكليما والثاني نحو قعدت جلوسا وتاليت حلفة قال الشاعر *

تالى ابن اوس حلفة ليردني
الى نسوة كانهن مقائد

وذلك لان الالية هي الحلف والقعود هو الجلوس واحترزت بذكر الفضلة عن نحو قولك كلامك كلام حسن وقول العرب جد جده فكلام الثاني وجده مصدران سلط عليهما عامل من لفظهما وهو الفعل في المثال الثاني والمبتدا في المثال الاول بناء على قول سيبويه ان المبتدا عامل في الخبر وليسا من باب المفعول المطلق في شيء وقد تنتصب اشياء على المفعول المطلق ولم تكن مصدرا وذلك على سبيل النيابة عن المصدر نحو كل وبعض مضافين الى المصدر كقوله تعلى فلا تميلوا كل الميل ولو تقول علينا بعض الاقاويل والعدد نحو فاجلدوهم ثمانين جلدة فثمانين مفعول

انتصابه ومذهب سيبويه ان ذلك انما هو حال من مصدر الفعل المفهوم منه والتقدير فكلا حالة كون الاكل رغدا ويدل على ذلك انهم يقولون سير عليه طويلا فيقيمون الجار والمجرور مقام الفاعل ولا يقولون طويل بالرفع فدل على انه حال لا مصدر والّا لجازت اقامته مقام الفاعل لان المصدر يقوم مقام الفاعل باتفاق

مثلها في سقيا له فتعلق بمحذوف والثاني ان يكون حالا والتقدير اقول ذلك خلافا للمعربين اي مخالفا لهم وحذف القول كثير جدا حتى قال ابو علي من حديث البحر قل ولا حرج ودل على هذا العامل ان كل حكم جزم به المصنفون فهم قائلون به فكان القول مقدرا في كل مسئلة هكذا قال المص في بعض تعاليقه ويمكن رفع الاشكال الاول بان يكون مصدر اختلفوا ويجعل مما ناب فيه مصدر عن مصدر ذلك الفعل المشارك له في مادته كما في قوله تعلى والله انبتكم من الارض نباتا وتبتل اليه تبتيلا * قوله ولا يقولون طويل * رده المص في المغني بانه يجوز ان يكون المانع من الرفع كراهية اجتماع مجازين حذف الموصوف وتصيير الصفة مفعولا على السعة ولهذا يقولون دخلت الدار بحذف في توسعا ومنعوا دخلت الامر لان تعليق الدخول بالمعاني مجاز واسقاط الخافض مجاز ويوضحه انهم يفعلون ذلك في صفة الاحيان فيقولون سير عليه زمان طويل فاذا حذفوا الزمان قالوا طويلا بالنصب لما ذكرنا ولقائل ان يقول لا نسلم ان اجتماع مجازين مستكره ولا انه مانع مما ذكر كيف ولا نزاع بينهم في ان مثل قولنا احيى الارض شباب الزمان من مستحسنات الكلام كذا في الحواشي الهندية والمصرية وتعقبه الشمني بان المجاز يكون صفة للنسبة وللكلمة لكونها استعملت في غير ما وضعت له اولكونها نقلت من اعرابها الاصلي الى غيره لنقص او زيادة نحو ليس كمثله شي ومراده هنا من المجاز غير الكلمة المستعملة في غير ما وضعت له بدليل الامثلة فلا يرد نحو احيى الارض شباب الزمان وبالجملة فمراد المصنف مجازان للنحوي بحث عنهما ومثل احيى الارض شباب الزمان ليس كذلك بقي انه مما يقدح في قول سيبويه مجيء نحو قولهم اشتمل الصما اي الشملة الصما والشملة بكسر المعجمة هيئة الاشتمال واشتمل بالثوب

ص والمفعول له وهو المصدر الفضلة المعلل لحدث شاركه وقتا وفاعلا كقمت اجلالا لك فان فقد المعلل شرطا جر بحرف التعليل نحو خالق لكم واني لتعروني لذكراك هزة فجئت وقد نضت لنوم ثيابها *

ش الثالث من المفاعيل المفعول له ويسمى المفعول لاجله ومن اجله وهو كل مصدر معلل لحدث مشارك له في الزمان والفاعل وذلك كقوله تعلى يجعلون اصابعهم في آذانهم من الصواعق حذر الموت فالحذر مصدر ذكر علة لجعل الاصابع في الاذان وزمنه وزمن الجعل واحد وفاعلهما ايضا واحد وهم الكافرون فلما استوفيت الشروط انتصب فلو فقد المعلل شرطا من هذه الشروط وجب جره بلام التعليل فمثال ما فقد المصدرية قوله تعلى هو الذي خلق لكم ما في الارض جميعا *

ادارة على جسدك كله حتى لا تخرج منه يدك وفي القاموس اشتمل الصما ان يرد الكسا من قبل يمينه على يده اليسرى وعاتقه الايسر ثم يرد ثانيه من خلفه على يده اليمنى وعاتقه الايمن فيغطيهما جميعا او هو الاشتمال بثوب واحد وليس عليه غيره ثم يضعه من احد جانبيه على منكبيه فيبدوا منه فرجه فان الحالية فيه متعذرة كذا في المغني وقد يقال تعذر الحالية في هذا التركيب لقيام المانع لا يقتضي المنع من ارتكابها عند عدم المانع * قوله والمفعول له * قدمه على المفعول فيه لانه ادخل منه في المفعولية لكونه مفعول الفاعل حقيقة ولذا جعله بعضهم مفعولا مطلقا ومن قدم المفعول فيه كابن الحاجب علله بان احتياج الفعل للزمان اشد من احتياجه للعلة * قوله وهو المصدر * انما اشترطت المصدرية لان الباعث على الفعل والحامل عليه انما هو الاحداث لا الذوات وجملة شاركه صفة لحدث والضمير المستتر عائد عليه وهو الرابط بين الصفة والموصوف والبارز عائد على المعلل ولا يجوز العكس لوجوب الابراز ح لكون الصفة جارية على غير من هي له كذا قيل وقد يقال محل وجوب الابراز اذا كان الرافع وصفا لا فعلا كما هنا والمراد باشتراكهما في الوقت ان يقع الحدث في بعض زمن المصدر كجئتك طمعا او ان يكون اول زمان الحدث آخر زمان المصدر نحو جئتك خوفا من فرارك او بالعكس نحو جئتك اصلاحا لحالك والمراد باشتراكهما في الفاعلية ان يكون فاعلهما واحدا ولو بحسب التاويل نحو وهو الذي يريكم البرق خوفا وطمعا اي يجعلكم ترون ففاعل الرؤية وفاعل الخوف والطمع واحد وهو المخاطب * قوله جر بحرف التعليل * اي اللام او الباء او في او من لانها التي اتت للتعليل وزاد الشاطبي الكاف نحو واشكروه كما هديكم واقتصاره في الشرح على اللام اقتصار على ما هو الاصل في التعليل والغالب فيه والا فلا خصوصية

فان المخاطبين هم العلة في الخلق وخفض ضميرهم باللام لانه ليس مصدرا وكذلك قوله * ولو ان ما اسعى لادنى معيشة * كفاني ولم اطلب قليل من المال * فادنى افعل تفضيل * (٢٦٣) * وليس بمصدر فلهذا جاء مخفوضا باللام ومثال ما فقد اتحاد الزمان قوله *

فجئت وقد نضت لنوم ثيابها

فان النوم وان كان علة في خلع الثوب لكن زمن خلع الثوب سابق على زمنه ومثال ما فقد اتحاد الفاعل قوله *

واني لتعروني لذكراك هزة
كما انتفض العصفور بلله القطر

فان الذكرى هي علة عرو الهزة وزمنهما واحد ولكن اختلف الفاعل ففاعل العرو هو الهزة وفاعل الذكرى هو المتكلم لان المعنى لذكري اياك فلما اختلف الفاعل خفضه باللام وعلى هذا جاء قوله تعلى لتركبوها وزينة فان تركبوها بتقدير لان تركبوها وهو علة خلق الخيل والبغال والحمير وجيء به مقرونا باللام لاختلاف الفاعل لان فاعل الخلق هو الله سبحانه وتعلى وفاعل الركوب بنوا آدم وجيء بقوله جل ثناوه وزينة منصوبا لان فاعل الخلق والتزيين هو الله تعلى ص والمفعول فيه وهو ما سلط عليه عامل على معنى في من اسم زمان كصمت يوم الخميس او حينا او اسبوعا او اسم مكان مبهم وهو الجهات الست كالامام والفوق واليمين وعكسهن ونحوهن كعند ولدى والمقادير كالفرسخ

اللام * قوله فان المخاطبين هم العلة في الخلق * في هذه العبارة حزازة قال الجلال الدواني اعلم انه تعلى راعى الحكمة فيما خلق وامر واودع فيهما المنافع ولكن لا شيء فيها باعث له تعلى على الفعل وان كان معلومه تعلى كما ان من يغرس غرسا لاجل الثمرة يعلم ترتب المنافع الاخر على ذلك الغرس كالاستظلال به والانتفاع باغصانه وغيرهما والباعث له على الغرس هو الثمرة لا غير فجميع تلك الفوايد والمصالح بالنسبة اليه تعلى بمنزلة ما سوى الثمرة بالنسبة الى الغارس والايات والاحاديث الموهمة للعلل والاغراض موولة بتلك الحكم والمصالح * قوله فجئت وقد نضت الخ * تمامه لدى الستر الا لبسة المتفضل * نضت بتخفيف الضاد من النضو وهو خلع الثياب وليس ذلك وقت النوم بل سابق عليه قال الجوهري في نضا ثوبه اي خلعه وانشد البيت ثم قال ويجوز عندي تشديده للتكثير ولبسة بكسر اللام ما يلبس والمتفضل الذي يبقى في ثوب واحد * قوله واني لا تعروني لذكراك هزة الخ * تعروني اي تغشاني والهزة بالكسر النشاط والارتياح فاعل تعروني وفاعل الذكرى الشاعر لان الاصل لذكري اياك ومثله قوله *

يريحني اليك الشوق حتى * اميل من اليمين الى الشمال
وياخذني لذكراك اهتزاز * كما نشط الاسير من العقال

* قوله وهو المسمى ظرفا * اي عند البصريين ونازعهم الكوفيون بان الظرف هو الوعاء المتناهي الاقطار واسم الزمان والمكان ليس كذلك واجيب بان ذلك اصطلاح ولا مشاحة في الاصطلاح وسماه الفراء من الكوفيين محلا والكساءي واصحابه صفات ولعله باعتبار متعلقاتها * قوله كل اسم زمان او مكان * وزن مكان فعال كجناح وهو مشتق من قولهم مكن يمكن اذا ثبت وسمي بذلك للثبوت فيه ولذلك قالوا في جمعه امكنة وبهذا

يتبين فساد قول من جعله فعلا من كان يكون اذ يقضي ذلك ان يكون جمعه اكونة ولم ينقل قاله في شرح الفصول * قوله فلهذا اعرب كل منهما مفعولا به * اورد عليه ان في جعل حيث مفعولا به ضربا من التصرف وفي التسهيل ان تصرفها نادر وحينئذ فلا ينبغي حمل التنزيل عليه ولذا قال الدماميني لو قيل ان المراد يعلم الفضل الذي هو في محل الرسالة لم يبعد وفيه ابقاء حيث على ما عهد لها من الظرفية واعترض بانه بعيد لانه يقتضي حذف المفعول والموصول الذي هو صفته وبعض صلة ذلك الموصول ولان المعنى انه يعلم نفس المكان المستحق لوضع الرسالة فيه لا شيئا فيه كما مر وفي البحر وما اجازوه هنا من انه مفعول به على السعة او مفعول به على غير السعة تاباه قواعد النحو لان النحاة نصوا على ان حيث من الظروف التي لا تتصرف ونصوا على ان الظرف الذي يتوسع فيه لا يكون إلّا متصرفا واذا كان كذلك امتنع نصب حيث على المفعول به لا على السعة ولا على غيرها والذي يظهر لي اقرار حيث على الظرفية المجازية وتضمين اعلم معنى ما يتعدا الى الظرف فيكون التقدير الله انفذ علما حيث يجعل رسالته اي هو نافذ العلم في الموضع الذي يجعل فيه رسالته فالظرفية مجازية اه قال الصفاقسي تعقبه حسن بحسب ما نص عليه حذاق هذه الصناعة من ان حيث لا يتصرف واما ما اختاره ففيه نظر لانه يقتضي انه انفذ في هذا المكان دون غيره ولا يخفى ان في كلامه الاشارة الى دفعه حيث اول اسم التفضيل باسم الفاعل فيكون المراد مجرد الوصف دون التفضيل * قوله دل عليه اعلم * وليس الناصب اعلم لانه اسم تفضيل وهو لا ينصب المفعول به اجماعا وفيه ان ما لا يعمل لا يفسر عاملا إلّا ان يقال هو قرينة دالة لا مفسر له او يقال يغتفر في الظروف ما لا يغتفر في غيرها قاله بعض الشيوخ وانت خبير بانه لا

من الظروف يوما وحيث من قوله تعلى انا نخاف من ربنا يوما عبوسا قمطريرا وقوله تعلى الله اعلم حيث يجعل رسالاته فانهما وان كانا زمانا ومكانا لكنهما ليسا على معنى في وانما المراد انهم يخافون نفس اليوم وان الله تعلى يعلم نفس المكان المستحق لوضع الرسالة فيه فلهذا اعرب كل منهما مفعولا به وعامل حيث فعل مقدر دل عليه اعلم اي يعلم حيث يجعل رسالاته وانه ليس منها ايضا نحو ان تنكحوهن من قوله تعالى وترغبون ان تنكحوهن لانه وان كان على معنى في لكنه ليس زمانا ولا مكانا واعلم ان جميع اسماء الزمان تقبل النصب على الظرفية لا فرق في ذلك بين المختص منها والمعدود والمبهم ونعني بالمختص ما يقع جوابا لمتى كيوم الخميس وبالمعدود ما يقع جوابا لكم كالاسبوع والشهر والحول وبالمبهم ما لا يقع جوابا لشيء منهما كالحين والوقت *

وهي الفوق والتحت والاسفل واليمين والشمال وذات اليمين وذات الشمال والوراء والامام قال الله تعـ
وفوق كل ذي علم عليم قد جعل ربك تحتك سريا والركب اسفل منكم وترى الشمس اذا طلعت تزاور عن كهفهم
ذات اليمين واذا غربت تقرضهم ذات الشمال وكان وراءهم ملك وقولي وعكسهن اشرت به الى الوراء والتحت
والشمال وقولي ونحوهن اشرت به الى ان الجهات وان كانت ستا لكن الفاظها كثيرة ويلحق باسماء الجهات
ما اشبهها في شدة الابهام والاحتياج الى ما يبين معناه كعند ولدى الثاني اسماء مقادير المساحات كالفرسخ
والميل والبريد الثالث ما كان مصوغا من مصدر عامله كقولك جلست مجلس زيد فالمجلس مشتق من الجلوس
الذي هو مصدر لعامله وهو جلست قال الله تعالى وانا كنا نقعد منها مقاعد للسمع ولو قلت ذهبت مجلس زيد
او جلست مذهب عمرو لم يصح لاختلاف مصدر اسم المكان * (٢٦٥) * ومصدر عامله ص والمفعول معه

وهو اسم فضلة بعد واو اريد بها التنصيص على المعية مسبوقة بفعل او ما فيه حروفه ومعناه كسرت والنيل وانا سائر والنيل *

ش خرج بذكر الاسم الفعل المنصوب بعد الواو في قولك لا تاكل السمك وتشرب اللبن فانه على معنى الجمع اي لا تفعل هذا مع فعلك هذا ولا يسمى مفعولا معه لكونه ليس اسما والجملة الحالية نحو جاء زيد والشمس طالعة فانه وان كان المعنى على قولك جاء زيد مع طلوع الشمس إلّا ان ذلك ليس باسم ولكنه جملة وبذكر

حاجة الى ما ذكره لان ما تقدم خاص بباب الاشتغال كذا في الحواشي الحفناوية * قوله وان اسماء المكان لا ينتصب منها شيء على الظرفية إلّا ما كان مبهما * وجه التفريق ان الفعل انما نصب جميع انواع الزمان لان بعض الازمنة اعني الازمنة الثلاثة مدلوله فطرد النصب في مدلوله وغيره واما المكان فلما لم يكن لفظ الفعل دالا على شيء منه بل دلالته عليه عقلية لا لفظية لان كل فعل لابد له من مكان نصب من المكان ما شابه الزمان الذي هو مدلول الفعل وهو احد الازمنة الثلاثة ونعني بالمشابهة للزمان من الامكنة ما كان منها غير محصور وما كان منها معدودا ووجه المشابهة التبدل والتعين في هاذين النوعين من المكان كما كان في الازمنة الثلاثة قال الرضي واما قول ابن الحاجب لما كان ظرف الزمان المعين مدلول الفعل تعدى اليه الفعل فهو مغالطة منشاها الاشتراك في لفظ المعين وذلك ان الفعل يدل على المعين لكن من الازمنة الثلاثة لا على المعين الوقت المراد هنا المحصور الذي له نهاية كاليوم والليلة والشهر والسنة

الفضلة ما بعد الواو في نحو اشترك زيد وعمرو فانه عمدة لان الفعل لا يستغنى عنه لا يقال اشترك زيد لان الاشتراك
لا يتاتى إلّا بين اثنين وبذكر الواو ما بعد مع في نحو جاءني زيد مع عمرو وبعد الباء في نحو بعتك الدار باثاثها
وبذكر ارادة التنصيص على المعية نحو جاء زيد وعمرو اذا اريد مجرد العطف وقولي مسبوقة الخ بيان لشرط
المفعول معه وهو انه لابد ان يكون مسبوقا بفعل او بما فيه معنى الفعل وحروفه فالاول كقولك سرت والنيل وقول
الله تعالى فاجمعوا امركم وشركاءكم والثاني كقولك انا سائر والنيل ولا يجوز النصب في نحو قولهم كل رجل وضيعته
خلافا للصميري لانك لم تذكر فعلا ولا ما فيه معنى فعل وكذلك لا يجوز هذا لك واباك بالنصب لان اسم الاشارة
وان كان فيه معنى الفعل وهو اشير لكنه ليس فيه حروفه ص وقد يجب كقولك لا تنه عن القبيح واتيانه ومنه قمت

ـه عن القبيح وعن اتيانه وهذا تناقض والثاني كقولك قمت وزيد او مررت بك وزيدا اما الاول فلانه
يجوز العطف على الضمير المرفوع المتصل إلّا بعد التوكيد بضمير منفصل كقوله تعلى لقد كنتم انتم وءاباوكم في
ل مبين واما الثاني فلانه لا يجوز العطف على الضمير المخفوض إلّا باعادة الخافض كقوله تعلى وعليها وعلى
ك تحملون ومن النحويين من لم يشترط في المسئلتين شيئا فعلى قوله يجوز العطف ولهذا قلت الاصح فيهما
انية ان يترجح المفعول معه على العطف وذلك في نحو قوله كن انت وزيدا كالاخ وذلك لانك لو عطفت
ا على الضمير في كن لزم ان يكون زيد مامورا وانت لا تريد ان تامره وانما تريد ان تامر مخاطبك بان
ون معه كالاخ قال الشاعر * (٢٦٦) * فكونوا انتم وبني ابيكم * مكان الكليتين من الطحال * وقد استفيد

وكذا قوله الفعل لما كان يدل على المكان المبهم تعدى اليه غلط او مغالطة
وذلك لان الفعل لا يدل على المبهم اصلا لان المقصود من دلالة اللفظ
على الشيء الدلالة الوضعية لا العقلية ودلالة الفعل على المكان عقلية لا
وضعية ومع هذا فهو يدل عقلا على مطلق المكان لا على مبهم المكان بالتفسير
الذي فسره وهو ما ثبت له اسم بسبب امر غير داخل في مسماه على ما هو
مقرر في كلامه * قوله والحال * هي لغة تطلق على الوقت الذي
انت فيه وعلى ما عليه الشخص من خير او شر والفها منقلبة عن واو
لجمعها على احوال وتصغيرها على حويلة واشتقاقها من التحول * قوله انما
الميت من يعيش كئيبا * في الصحاح الكآبة سوء الحال والانكسار من
الحزن وقد كئب الرجل يكاب كابة وكابة مثل رافة ورافة فهو كئيب
وامراة كئيبة وكاباء ايضا ورجل كاسف البال سيء الحال والبال يطلق على
الحال وعلى القلب وعلى رجاء النفس والرجاء بالفتح والمد سعة الحال كذا
ضبط الدماميني في الحواشي الهندية وهو يقتضي انه بالخاء المعجمة
والموجود في غالب النسخ ضبطه بالجيم * قوله وشرطها التنكير * انما
شرط فيها ذلك لان المقصود بيان هيئة صاحبها اي بيان كيفية
وقوع الفعل منه او عليه وذلك حاصل بالنكرة فلا حاجة الى تعريفه

من تمثيلي بكن انت وزيدا كالاخ ان ما بعد المفعول معه يكون على حسب ما قبله فقط لا على حسبهما وإلّا لقلت كالاخوين وهذا هو الصحيح وممن نص عليه ابن كيسان والسماع والقياس يقتضيانه وعن الاخفش اجازة مطابقتهما معا قياسا على العطف وليس بالقوي الثالثة ان يترجح العطف ويضعف المفعول معه وذلك اذا امكن العطف بغير ضعف في اللفظ ولا ضعف في المعنى نحو قام زيد وعمرو لان العطف هو الاصل ولا مضعف له فترجح *

ص والحال وهو وصف فضلة يقع في جواب كيف كضربت اللص مكتوفا

ش لما انتهى الكلام على المفعولات شرعت في الكلام على بقية المنصوبات فمنها الحال وهو عبارة عما اجتمع فيه شروط
ثلاثة احدها ان يكون وصفا الثاني ان يكون فضلة والثالث ان يكون صالحا للوقوع في جواب كيف وذلك كقولك
ضربت اللص مكتوفا فان قلت يرد على ذكر الوصف نحو قوله تعلى فانفروا ثبات فان ثبات حال وليس بوصف
وعلى ذكر الفضلة نحو قوله تعلى ولا تمش في الارض مرحا وقول الشاعر * ليس من مات فاستراح بميت * انما الميت
ميت الاحياء * انما الميت من يعيش كئيبا * كاسفا باله قليل الرجاء * فانه لو اسقط مرحا وكئيبا فسد المعنى فبطل

وذلك كقولهم ادخلوا الاول فالاول وارسلها العراك وقرا بعضهم ليخرجن الاعز منها الاذل بفتح الياء وضم الراء وهذه المواضع ونحوها مخرجة على زيادة الالف واللام كقولهم اجتهد وحدك وهذا مؤول بما لا اضافة فيه والتقدير اجتهد منفردا *

ص وشرط صاحبها التعريف او التخصيص او التعميم او التاخير نحو خشعا ابصارهم يخرجون في اربعة ايام سواء وما اهلكنا من قرية الا لها منذرون لمية موحشا طلل

ش وشرط صاحب الحال واحد من اربعة امور الاول التعريف كقوله تعلى خشعا ابصارهم يخرجون فخشعا حال من الضمير في قوله تعلى يخرجون والضمير اعرف المعارف والثاني التخصيص كقوله تعلى في اربعة ايام سواء للسائلين فسواء حال من اربعة وهي وان كانت نكرة لكنها مخصصة بالاضافة الى ايام الثالث التعميم كقوله تعلى وما اهلكنا من قرية

صونا للفظ على الزيادة والخروج عن الاصل لغير غرض * قوله فخشعا * حال من الضمير في يخرجون * اي وقدم على عامله لكونه فعلا متصرفا وهذا ممكن إلّا انه غير متعين لجواز ان يكون خشعا صفة مفعول محذوف اي يدعوا الداعي الى شيء نكر اي قوما خشعا ابصارهم وقد صرح بجواز هذا الوجه غير واحد من المعربين * قوله الرابع التاخير عن الحال * لانه اذا تاخر لم يلتبس الحال بالوصف لعدم جواز تقدمه على الموصوف بخلاف ما اذا لم يتاخر فان الالباس موجود في حال انصاب ذي الحال ثم طرد المنع وفيه ان اللبس موجود حال تخصيص النكرة واجيب بضعف اللبس حينئذ لانها لما تخصصت انساق الذهن الى حمل المنصوب على الحال هكذا قيل وهو يقتضي ان التقديم لدفع اللبس لا للتسويغ وقد يقال لا مانع من ان يكون لهما معا * قوله فموحشا حال من طلل * وسوغ مجيء الحال من النكرة تاخيره عنها والوصف بجملة يلوح وقيل بمجموعهما وقيل حال من الضمير في لمية وحينئذ لا يكون من قبيل ما نحن فيه والقولان مبنيان على جواز الاختلاف بين عامل الحال وصاحبها فكونه حال من طلل مبني على جواز الاختلاف لان طللا حينئذ مبتدا لا فاعل بالظرف لعدم اعتماده والعامل في الحال الاستقرار الذي تعلق به الظرف ولم يجز ان يعمل معنى الابتدا في الحال لانه ليس المعنى على ان الابتدا بلفظ طلل للاسناد اليه مقيد بكونه موحشا فكيف يعمل في الحال ما ليس مقيدا به وكونه حالا من الضمير مبني على عدم جواز الاختلاف اذ العامل على هذا واحد وهو الاستقرار والطلل ما له شخص من آثار الديار والموحش من اوحش المنزل اذا ذهب عنه الناس وصار ذا وحشة وهي الخلوة والهم والخلل جمع خلة بكسر المعجمة فيهما قال صاحب القاموس الخلة جفن السيف المغشى بالادم او بطانة يغشى

الا لها منذرون فجملة لها منذرون حال من قرية وهي نكرة عامة لوقوعها في سياق النفي الرابع التاخير عن الحا[ل]

كقول الشاعر * لمية موحشا طلل * يلوح كانه خلل * فموحشا حال من طلل وهو نكرة لتاخيره عن الحال ص والتم[...]

احدها ان يكون اسما والثاني ان يكون فضلة والثالث ان يكون نكرة والرابع ان يكون جامدا والخامس ان يكون مفسرا لما انبهم من الذوات فهو موافق للحال في الامور الثلاثة الاول ومخالف له في الامرين الاخيرين لان الحال مشتق يبين الهيئات والتمييز جامد يبين الذوات ص واكثر وقوعه بعد المقادير كجريب نخلا وصاع تمرا ومنوين عسلا والعدد نحو احد عشر كوكبا الى تسع وتسعين نعجة ومنه تمييز كم الاستفهامية نحو كم عبدا ملكت فاما تمييز الخبرية فمجرور مفرد كتمييز المائة وما فوقها او مجموع كتمييز العشرة وما دونها ولك في تمييز الاستفهامية المجرورة بالحرف جر ونصب ويكون التمييز مفسرا للنسبة محولا كاشتعل الراس شيبا وفجرنا الارض عيونا وانا اكثر منك مالا وغير محول كامتلا الاناء ماء وقد يوكد ان نحو ولا تعثوا في الارض مفسدين

بها جفن السيف وقد حرف الدماميني في الحاشية هذه الكلمة فقال الخلل من الاضداد يطلق على العظيم و الحقير والمراد هنا الثاني وما ذكره انما هو تفسير للجلل بالجيم على انه لا معنى لتشبيه آثار الديار اللايحة بالحقير والبيت من الضرب الثاني من الوافر مجزو كعروضه ولم يصب العيني في قوله انه مجزو الكامل من العروض الثلاثة * قوله احدهما ان يكون اسما * قال ابن اياز وانما كان اسما لوجهين الاول انه يشبه المفعول الذي لا يكون الا كذلك والثاني انه اما ان يكون فاعلا في المعنى نحو طاب زيد نفسا او مفعولا كقوله تعلى وفجرنا الارض عيونا اي فجرنا عيون الارض او معرضا لدخول من عليه نحو عندي عشرون درهما اي من الدراهم وجميع ذلك لا يجوز الا في الاسماء * قوله ان يكون فضلة * اي واقعا بعد تمام الكلام قال ابو البقى وانما لم يات التمييز الا بعد الكلام التام لان الغرض منه ازالة اللبس ولا لبس في الكلام الذي لم يتم * قوله والثالث ان يكون نكرة * قيل انما وجب ذلك لان الغرض بيان الجنس واذا حصل بالنكرة التي هي اخف من المعرفة والاصل لها فلا معنى لمجاوزتها وقيل انما لزمه التنكير لانه واحد يدل على اكثر كقولك خمسة عشر درهما كذا في شرح الفصول * قوله يبين الهيئات * قال المص في حواشي التسهيل ان ارادوا بالهيئة الصورة والحالة المحسوسة المشاهدة كما هو المتبادر فحينئذ يخرج تكلم صادقا ومات مسلما وعاش كافرا وان ارادوا الصفة فالتعبير بها اوضح لمقصودهم لكن يخرج منه مثل جاء زيد والشمس طالعة وجاء بكر وعمرو جالس اه وقد يقال هما في معنى جاء مقارنا لطلوع الشمس وجلوس عمرو فبحسب التاويل بما ذكر يكونان داخلين لانهما ح مبينان للصفة * قوله مفسر لنسبة * مقتضى كلام ابن الحاجب ان التمييز دائما انما يفسر الذوات الا انها تارة تكون مذكورة وتارة تكون مقدرة والتعبير عن

له من خير اديان البرية دينا * ومنه بئس الفحل فحلهم فحلا خلافا لسيبويه ش التمييز ضربان مفسر لمفرد ومفسر لنسبة فمفسر المفرد له مظان يقع بعدها احدها المقادير وهي عبارة عن ثلاثة امور المساحات كجريب نخلا

كمنوين عسلا الثاني العدد كاحد عشر درهما وقوله تعلى اني رايت احد عشر كوكبا وهكذا حكم الاعداد من احد عشر الى التسعة والتسعين قال الله تعلى ان هذا اخي له تسع * (٢٦٩) * وتسعون نعجة وفي الحديث ان لله تسعة وتسعين اسما وفهم من عطفي في المقدمة العدد على المقادير انه ليس من جملتها وهو قول المحققين لان المراد بالمقادير ما لم ترد حقيقته بل مقداره حتى انه يصح اضافة المقدار اليه والعدد ليس كذلك الا ترى انك تقول عندي مقدار رطل زيتا ولا تقول عندي مقدار عشرين رجلا إلّا على معنى آخر ومن تمييز العدد تمييز كم الاستفهامية وذلك لان كم في العربية عبارة عن عدد مجهول الجنس والمقدار وهي على ضربين استفهامية بمعنى اي عدد ويستعملها من يسال عن كمية الشيء وخبرية بمعنى كثير ويستعملها من يريد الافتخار والتكثير وتمييز الاستفهامية منصوب مفرد تقول كم عبدا ملكت وكم دارا بنيت وتمييز الخبرية مخفوض دائما ثم تارة يكون مجموعا كتمييز العشرة فما دونها تقول كم اعبد ملكت كما تقول عشرة اعبد ملكت وثلاثة اعبد ملكت وتارة يكون مفردا كتمييز المائة فما فوقها تقول كم عبد ملكت كما تقول مائة عبد ملكت والف عبد ملكت ويجوز خفض تمييز كم الاستفهامية اذا دخل عليها حرف جر تقول بكم درهم اشتريت *

الثاني بكونه يرفع الابهام عن النسبة نظرا للظاهر وكذا مقتضى كلام البدر الدماميني في المنهل الصافي حيث قال النسبة على الحقيقة لا ابهام فيها اذ تعلق الطيب بزيد معلوم وانما الابهام في المتعلق الذي نسب اليه الطيب في الحقيقة اذ يحتمل كونه دارا وعلما وابوة وغير ذلك لانه لا يصلح جعله للنسبة اذ الدار ليست هي النسبة في المعنى فكيف يرفع بها الابهام عنها اه فالتمييز في قولك طاب زيد نفسا انما هو امر مقدر كما قال الصفوي اذ التقدير طاب شيء من زيد والتمييز بين ذلك الشيء * قوله كمنوين عسلا الخ * المنوان تثنية منا بالتخفيف والقصر كعصى والمناء آلة الوزن يعرف بها مقدار ءالة الموزونات فيقال في تثنيته منوان كما يقال في تثنية عصا عصوان ويقال فيه من بالتشديد كضب وتثنيته منان كما يقال في تثنية ضب ضبان * قوله وخبرية الخ * من الخبر المقابل للطلب اعني ما احتمل الصدق والكذب لا من خبر المبتدا الا ترى ان قول القائل كم عبد ملكت يحتمل الصدق والكذب ولا مبتدا فيه * قوله وتمييز الاستفهامية منصوب مفرد * وجه ذلك على ما قرره ابن الحاجب وغيره انها لما كانت كناية عن العدد جعلت عبارة عن وسط العدد وهو من احدى عشر الى مائة لانها لو جعلت كناية عن احد الطرفين لكان تحكما ووسط العدد مميزه منصوب مفرد فكذلك مميز ما هو كناية عنه واعترضه الحديثي بان حمله على الوسط دون غيره تحكم قال فالوجه ان يقال كم الاستفهامية لما كانت مقدرة بعدد مقرون بهمزة الاستفهام اشبهت العدد المركب فافرد مميزها ونصب كمميزه فقيل كم درهما كما قيل احد عشر درهما وهو ايضا ضعيف والوجه الاحالة في مثل ذلك على السماع ولا ضرورة تدعوا الى ارتكاب هذه الاوجه الضعيفة المتكلفة * قوله ثم تارة يكون مجموعا كتمييز العشرة فما دونها الخ * وجه كونه مفردا مع انه لا

الخافض له من مضمرة لا بالاضافة خلافا للزجاج الثالث من مظان تمييز المفرد ما دل على مماثلة نحو قوله
على ولو جئنا بمثله مددا وقولهم * (٢٧٠) * ان لنا امثالها ابلا وشاء الرابع ما دل على مغايرة نحو ان لنا غيرها
ابلا وشاء وما اشبه ذلك وقد اشرت بقولي واكثر وقوعه الى ان تمييز المفرد لا يختص بالوقوع بعد المقادير ومفسر النسبة على قسمين محول وغير محول فالمحول على ثلاثة اقسام محول عن الفاعل نحو اشتعل الراس شيبا اصله اشتعل شيب الراس فجعل المضاف اليه فاعلا والمضاف تمييزا ومحول عن المفعول نحو وفجرنا الارض عيونا اصله وفجرنا عيون الارض ففعل فيه مثل ما ذكر ومحول عن مضاف غيرهما وذلك بعد افعل التفضيل المخبر به عما هو مغاير للتمييز وذلك كقولك زيد اكثر منك علما اصله علم زيد اكثر وكقوله تعلى انا اكثر منك مالا واعز نفرا فان كان الواقع بعد افعل التفضيل هو عين المخبر عنه وجب خفضه بالاضافة كقولك مال زيد اكثر مال الا ان كان افعل مضافا الى غيره فينصب نحو زيد اكثر الناس مالا وغير المحول نحو امتلا الاناء ماء وهو
وقد يقع كل من الحال والتمييز موكدا غير مبين لهيئة ولا ذات مثال ذلك في الحال قوله تعلى ولا تعثوا في
الارض مفسدين ثم وليتم مدبرين ويوم ابعث حيا فتبسم ضاحكا وقول الشاعر * وتضيء في وجه الظلام منيرة *

يكون الا مجرورا ان الخبرية لما كانت للتكثير شابهت العدد الكثير الصريح اعني المائة والالف ومميز الكثير الصريح مجرور مفرد فكذلك مميز ما شابهه واما كونه مجموعا فلان العدد الكثير في لفظه ما ينبئ على الكثرة صريحا وكم الخبرية ليست مثله في التصريح فجعل جمعه كانه نائب عن معنى التصريح في مثله قاله في الحواشي الهندية * قوله والخافض له من مضمرة لا بالاضافة خلافا للزجاج * قول الجمهور واحتجوا بوجهين احدهما ان كم الاستفهامية لا تصح ان تعمل الجر لانها قائمة مقام عدد مركب والعدد المركب لا يعمل الجر فكذا ما قام مقامه والثاني ان الجر بعد كم الاستفهامية لو كان بالاضافة لم يشترط دخول حرف الجر على كم فاشتراط ذلك دليل على ان الجر بمن مضمرة لكون حرف الجر الداخل على كم عوضا من اللفظ بمن بخلاف كم الخبرية فانه لما لم يشترط دخول حرف الجر عليها كان تمييزها مجرورا بالاضافة بمن مضمرة خلافا للفراء * قوله وقد يقع كل من الحال والتمييز موكدا الخ * ما درج عليه هنا من وقوع التمييز موكدا خلاف ما درج عليه في المغني حيث قال والسابع يعني من الامور التي فارقت فيها الحال التمييز ان الحال تكون موكدة لعاملها نحو ولى مدبرا فتبسم ضاحكا ولا تعثوا في الارض مفسدين ولا يقع التمييز كذلك فاما ان عدة الشهور عند الله اثنا عشر شهرا فشهر موكد لما فهم من ان عدة الشهور واما بالنسبة لعامله يعني اثنا عشر فمبين اه وتعقبه في الحواشي الهندية بانا لا نسلم ان شهرا موكد لما فهم من ان عدة الشهور ولا مبين لاثنى عشر شهرا اما الاول فواضح واما الثاني فلانه قد فهم من الاخبار عن عدة الشهور بقوله اثنى عشر شهرا ان الاثنى عشر شهر فيكون التمييز الواقع بعد العدد الذي علم نوعه موكدا لا مبينا كما في قولك الرجال الذي عندي عشرون رجلا

والتغلبيون بئس الفحل فحلهم فحلا وامهم زلاء منطيق وسيبويه رحمه الله تعلى يمنع ان يقال نعم الرجل رجلا زيد وتاولوا له فحلا في البيت على انه حال موكدة والشواهد * (٢٧١) * على جواز المسئلة كثيرة فلا حاجة الى التاويل ودخول التمييز في باب نعم و بئس اكثر من دخول الحال

ص والمستثنى :. الا من كلام تام موجب نحو فشربوا منه إلا قليلا فان فقد الايجاب ترجح البدل في المتصل نحو ما فعلوه الا قليل والنصب في المنقطع عند تميم ووجب عند الحجازيين نحو ما لهم به من علم الا اتباع الظن ما لم يتقدم فيهما فالنصب نحو قوله

وما لي الا آل احمد شيعة
وما لي الا مذهب الحق مذهب

او فقد التمام فعلى حسب العوامل نحو وما امرنا الا واحدة ويسمى مفرغا *

ش من المنصوبات المستثنى في بعض اقسامه والحاصل انه اذا كان الاستثناء بالا وكانت مسبوقة بكلام تام موجب وجب بمجموع هذه الشروط الثلاثة نصب المستثنى سواء كان الاستثناء متصلا نحو قام القوم الا زيدا وقوله تعلى فشربوا منه الا قليلا منهم او منقطعا كقولك قام القوم الا حمارا ومنه في احد القولين فسجد الملائكة كلهم اجمعون الا ابليس فلو كانت المسئلة بحالها ولكن الكلام السابق غير موجب فلا يخلوا اما ان يكون الاستثناء متصلا او منقطعا فان كان متصلا جاز في المستثنى

ورده في الحواشي الشمنية بان الاول ليس بواضح لان عدة الشهور يفهم منه الشهور من غير شك فيكون شهرا موكدا لما فهم من عدة الشهور واما الثاني فلان العامل في التمييز المبين للاسم هو ذلك الاسم مع قطع النظر عن غيره فيكون ذلك التمييز بالنسبة الى نفس المميز مبينا وان كان بالنسبة الى انه اخبر به عن عدة الشهور موكد اه كلامه * قوله والتغلبيون بئس الفحل * التغلبيون نسبة الى بني تغلب من نصارى العرب واللام في المنسوب اليه مكسورة وفي المنسوب مفتوحة لاستثقال كسرتين مع ياء النسب وقد تكسر والشاهد في البيت ظاهر والزلاء بفتح الزاء وتشديد اللام والمدلا صقة العجز الخفيفة الالية ومنطيق بكسر الميم صيغة مبالغة يستوي فيه المذكر والمونث وهو البليغ لكن المراد به هنا المراة تتازر بما تعظم به عجزتها قال ابو العباس المبرد وحدثت ان كثير دخل على عبد الملك بن مروان وعنده الاخطل فانشده فالتفت عبد الملك الى الاخطل فقال كيف ترى قال حجازي بجوع مغرور دعني اضغمه يا امير المومنين فقال كثير من هذا يا امير المومنين قال هذا الاخطل قال له كثير فهلا ضغمت الذي يقول *

لا تطلبن خئولة في تغلب * فالزنج اكرم منهم اخوالا
والتغلبي اذ تنحنح للقرا * حك استه وتمثل الامثالا

فما اجاب بحرف قال ابو العباس وسمعت من ينشد هذا الشعر والتغلبي اذ تنبح للقرا وهو ابلغ * قوله وسيبويه رحمه الله يمنع ان يقال نعم الرجل رجلا زيد الخ * الحامل لسيبويه على المنع كون التمييز في الاصل مسوقا لدفع الابهام ولا ابهام اذا ظهر الفاعل فلا حاجة الى التمييز وهذا الاعتبار يلزم منه منع التمييز في كل ما لا ابهام فيه كقولك من الدراهم عشرون درهما ومثل هذا جائز بلا خلاف ومنه قوله تعلى ان عدة الشهور

عند الله اثنى عشر شهرا وقوله تعلى واختار موسى قومه سبعين رجلا
لميقاتنا فتم ميقات ربه اربعين ليلة وقوله تعلى فهي كالحجارة او اشد
قسوة فكما حكم بالجواز في مثل هذا وجعل سبب الجواز التوكيد لا رفع
الابهام فكذلك يفعل في نحو نعم الرجل رجلا ولا يمنع لان تخصيصه
بالمنع تحكم بلا دليل لو لم تستعمله العرب فكيف وقد استعملته العرب
كقول الشاعر * والتغلبيون البيت ومثله قول الاخر على الاظهر الابعد
من التكلف *

تزود مثل زاد ابيك فينا * فنعم الزاد زاد ابيك زادا

وكذا قوله *

نعم الفتاة فتاة هند لو بذلت * رد التحية نطقا او بايماء

كذا في شرح التسهيل لابن مالك وفي شرحه للدماميني بعد ان نقل
القول بالجواز عن ابن مالك وانه استدل على ذلك بالقياس على مثل
قوله تعلى ان عدة الشهور عند الله اثنا عشر شهرا الخ ما تقدم من الايات
وبالسماع كقول الشاعر والتغلبيون وقوله فنعم الزاد الخ ما نصه واجيب
عن القياس بالفرق فان المميز في هذه الصور كلها مبهم بحسب الاصل
فجيء التمييز بعله من هذه الحيثية لكن عرض اقترانه بما يغني عنه فصار
موكدا بخلاف مسالتنا وعن السماع بان المنصوب في ذلك كله حال
موكدة وبان زادا معمول لتزود اما على انه مفعول مطلق ان اريد به
التزود او مفعول به ان اريد به الشيء الذي يتزود به من افعال البر
وعليهما فمثل نعت له تقدم فصار حالا قال الشيخ الاثير وعندي تاويل
غير ما ذكروه وهو اقرب وذلك ان يدعى ان في نعم وبئس ضميرا وفحلا
وزادا وفتاة تمييز لذلك الضمير وتاخر عن المخصوص على جهة الندور
والفحل والزاد والفتاة هي المخصوصة وفحلهم وزاد ابيك وهند ابدال

على انه بدل منه بدل بعض من كل عند البصريين او عطف نسق عند الكوفيين والثاني ان ينصب على اصل الباب وهو عربي جيد والاتباع اجود منه ونعني بغير الايجاب النفي والنهي والاستفهام مثال النفي قوله تعلى ما فعلوه الا قليل منهم قرا السبعة غير ابن عامر بالرفع على الابدال من الواو في ما فعلوه وقرا ابن عامر وحده بالنصب على الاستثناء ومثال النهي قوله تعلى ولا يلتفت منكم احد الا امراتك قرا ابو عمرو وابن كثير بالرفع على الابدال من احد وقرا الباقون بالنصب على الاستثناء وفيه وجهان احدهما ان يكون مستثنى من احد وجاءت قراءة الاكثرين على الوجه المرجوح لان مرجع القراءة الرواية لا الراي والثاني ان يكون مستثنى من اهلك فعلى هذا يكون النصب واجبا ومثال الاستفهام قوله تعلى ومن يقنط رحمة ربه الا الضالون قرا الجميع

من المرفوع قبله اه * قوله بدل بعض من كل عند البصريين او عطف نسق عند الكوفيين * قد رد ثعلب كلا من المذهبين فقال في الرد على البصريين كيف يكون بدلا وهو موجب ومتبوعه منفي والبدل لا بد وان يكون على وفق المبدل منه في المعنى واجاب الابدي بان بدل البعض يكون الثاني فيه مخالفا للاول في المعنى الا ترى انك اذا قلت رايت القوم بعضهم فيكون قولك اولا رايت القوم مجازا ثم بينت بعد ذلك من رايت منهم وكما جاز في النعت المخالفة نحو مررت برجل لا كريم ولا شجاع جاز في البدل وقال الرضي ولا مانع من التخالف مع الحرف المقتضي لذلك كما جاز في الصفة نحو مررت برجل لا ظريف ولا كريم جعلت حرف النفي مع الاسم الذي بعده صفة لرجل والاعراب على الاسم كذلك تجعل في نحو ما جاءني القوم الا زيد قولك الا زيد بدلا والاعراب على الاسم وقال ابن الضايع اعلم ان البدل في الاستثناء انما المراعى فيه وقوعه مكان المبدل منه فاذا قلت ما قام احد الا زيد فليس زيد وحده بدلا من احد قال والا زيد هو الاحد الذي نفيت عنه القيام فالا زيد بيان لاحد الذي عينت ثم قال فعلى هذا البدل في الاستثناء اشبه ببدل الشيء من الشيء من بدل البعض من الكل وقال في موضع آخر لو قيل ان البدل في الاستثناء قسم على حدته ليس من تلك الابدال التي تبينت في غير الاستثناء لكان وجها اه وقال في الرد على الكوفيين ان الا لو كانت عاطفة لم تباشر العامل في نحو ما قام الا زيد اذ ليس شيء من حروف العطف يباشر العامل قال المص في مغنيه وقد يجاب بانه ليس تاليها في التقدير اذ الاصل ما قام احد الا زيد * قوله والثاني ان يكون مستثنى من اهلك * اصل هذا التخريج للزمخشري وتعقبه المص في مغنيه فقال قول الزمخشري في ولا يلتفت منكم احد الا

امراتك ان من نصب قدر الاستثناء من فاسر باهلك ومن رفع قدره من ولا يلتفت منكم احد يرد باستلزامه تناقض القراءتين فان المراة تكون مسرى بها على قراءة الرفع غير مسرى بها على قراءة النصب واجاب عنه بان اخراجها من جملة النهي لا يدل على انها مسرى بها بل على انها معهم وقد روي انها تبعتهم وانها التفتت فرات العذاب فاصابها الحجر فقتلها واجاب الرضي بغير ذلك فقال ولما تقرر ان الاتباع هو الوجه مع الشرايط المذكورة وكان اكثر القراء على النصب في قوله تعالى ولا يلتفت منكم احد إلّا امراتك تكلف جار الله لئلا تكون قراءة الاكثر محمولة على وجه غير مختار فقال امراتك بالرفع بدل من احد وبالنصب مستثنى من قوله فاسر باهلك لا من قوله ولا يلتفت منكم احد فاعترضه المص يعني ابن الحاجب بلزوم تناقض القراءتين قال وبيان التناقض ان الاستثناء من اسر يقتضي كونها غير مسرى بها والاستثناء من ولا يلتفت منكم احد يقتضي كونها مسرى بها لان الالتفات بعد الاسراء فيكون مسرى بها غير مسرى بها والجواب ان الاسراء وان كان مطلقا في الظاهر الا انه في المعنى مقيد بعدم الالتفات اذ المراد اسر باهلك اسراء لا التفات فيه الا امراتك فانك تسري بها اسراء مع الالتفات فاستثن على هذا ان شئت من اسر او من ولا يلتفت ولا تناقض وهذا كما تقول امش ولا تتبختر اي مشيا لا تبختر فيه * قوله فاهل الحجاز يوجبون النصب * قيل اذ لا يتصور فيه الا بدل الغلط وهو لا يقع في كلام الفصحاء ورد بان النحوي يبحث عن اصل الجواز لا عن الفصاحة وتعبير بعضهم بقوله وهو لا يصدر الا بطريق السهو والغفلة والمستثنى المنقطع انما يصدر بطريق الروية والفطانة غير مفيد لان الحصر ممنوع وبدل الغلط قد يقع في كلام الفصحاء لنكتة لطيفة بينها الشريف في

بالرفع على الابدال من الضمير في يقنط ولو قرئ الا الضالين بالنصب على الاستثناء لجاز ولكن القراءة سنة متبعة وان كان الاستثناء منقطعا فاهل الحجاز يوجبون النصب فيقولون *

حواشي المطول افاده شارح الامتحان وقوله بينها الشريف في حواشي المطول قال في الحواشي المذكورة الغلط على ثلاثة اقسام غلط صريح محقق كما اذا اردت ان تقول جاءَ حمار فسبقك لسانك الى رجل ثم تداركته فقلت حمار وغلط نسيان وهوان تنسى المقصود فتعمد ذكرما هو غلط ثم تتداركه بذكر المقصود فهاذان لا يقعان في فصيح الكلام ولا فيما يصدر عن روية وفطانة وان وقع في الكلام فحقه الاضراب عن الاول المغلوط فيه بكلمة بل وغلط بدا وهو ان تذكر المبدل منه عن قصد ثم توهم انك غالط وهذا معتمد الشعراء كثيرا مبالغة وتفننا وشرطه ان يرتقى من الادنى الى الاعلى كقولك هند نجم بدر شمس كانك وان كنت متعمدا لذكر النجم تغلط نفسك وترى انك لم تقصد في الاول الا تشبيها بالبدر وكذلك قولك بدر شمس وادعاء الغلط هاهنا واظهاره ابلغ في المعنى من التصريح بكلمة بل اه المقصود منه وقيل في تعليل وجوب النصب لو جاز الابدال في نحو ما جاءني القوم الا حمار لكان اما بتكرار العامل المنفي اي ما جاءني حمار فيفسد المعنى واما بتكرار العامل الموجب اي جاءني حمار فيقع الغلط في العامل والمعمول معا ولا يخفى ان الغلط في المتبوع لا في البدل على ما بين في موضعه ولا غلط اصلا في المستثنى منه المنقطع ولو سلم فما ذكر انما يرد لو كان البدل مجردا عن الا وهو ممنوع فالوجه ان الا في المنقطع بمعنى لكن فتعمل عمله الا ترى انهم اختلفوا في عامل المتصل انه الفعل او معناه او الا واتفق المتاخرون في المنقطع ان عامله الا وخبرها محذوف في الاغلب وقد يظهر كذا في شرح اللب للسيد عبد الله * قوله ما فيها احد الا حمارا * جعل هذا مثالا للمنقطع صريح في ان احدا انما يستعمل فيمن يعقل والمنقول عن بعضهم انه اذا كان في سياق النفي لا يختص بمن يعقل وعزاه للقرافي افاده

ما فيها احد الا حمارا وبلغتهم جاء التنزيل قال الله تعلى *

لهم به من علم الا اتباع الظن وبنو تميم يجيزون النصب والابدال ويقرؤون الا اتباع الظن بالرفع على انه بدل من العلم باعتبار الموضع ولا * (٢٧٦) * يجوزان تقرا بالخفض على الابدال منه باعتبار اللفظ لان الخافض له من الزائدة واتباع الظن معرفة موجبة ومن الزائدة لا تعمل الا في النكرات المنفية او المستفهم عنها وقد اجتمعا في قوله تعلى ما ترى في خلق الرحمن من تفاوت فارجع البصر هل ترى من فطور واذا تقدم المستثنى على المستثنى منه وجب نصبه مطلقا اي سواء كان الاستثناء منقطعا نحو ما فيها الا حمارا احد او متصلا نحو ما قام الا زيدا القوم قال الكميت ومالي الا آل احمد شيعة ومالي الا مذهب الحق مذهب وانما امتنع الاتباع في ذلك لان التابع لا يتقدم على المتبوع وان كان الكلام السابق على الا غير تام ونعني به ان لا يكون المستثنى منه مذكورا فان الاسم الواقع بعد الا يعطى ما يستحقه لو لم توجد الا فيقال ما قام الا زيد بالرفع كما يقال ما قام زيد وما رايت الا زيدا بالنصب كما يقال ما رايت زيدا وما مررت الا بزيد بالجر كما تقول ما مررت بزيد ويسمى ذلك الاستثناء مفرغا لان ما قبل الا قد تفرغ لطلب ما بعدها لم يشتغل عنه بالعمل فيما يقتضيه والاستثناء في ذلك كله من اسم عام محذوف فتقدير ما قام الا زيد ما قام

البهوتي واعلم ان الا في المنقطع قدرها البصريون بلكن والكوفيون بسوى والاول ارجح لامور الاول انه تاويل حرف بحرف الثاني انه تفسير ما لا موضع له بما لا موضع له الثالث انه تفسير ناصب بناصب الرابع ان فيه بيانا للمعنى لان المنقطع بمنزلة الاستدراك في كونه لرفع ما يتوهم ثبوته او نفيه ولا كذلك الثاني * قوله ما لهم به من علم الا اتباع الظن * اي ما لهم به من اتباع علم بل الذي لهم اتباع ظن فان قيل الاستثناء من العلم المنفي وهو يصدق بالظن وحينئذ فاستثناء متصل قلت المعتبر في اتصال الاستثناء وانقطاعه خصوص المستثنى منه ولا عبرة في ذلك بالحكم نعم يمكن كونه متصلا بحمل العلم على مطلق الاعتقاد الذي تسكن اليه النفس سواء كان جازما ام لا افاده البيضاوي * قوله ويقرؤون الا اتباع الظن بالرفع * لينظر ما المسوغ لقراءتهم بذلك فان القراءة بالرواية لا بالراي وان افهم كلام التصريح خلافه * قوله ومالي الا آل احمد شيعة الخ * الاصل ومالي شيعة الا آل احمد ومالي مذهب إلّا مذهب الحق وروي بدل مذهب مشعب والمشعب الطريق والشيعة الاعوان قيل ان ادعاء تقدم المستثنى على المستثنى منه اعني شيعة يقتضي ان يكون العامل في المستثنى الابتداء وهو لا يصح عمله فيه فالاولى ان يكون مستثنى من الضمير المستكن في الخبر العائد على شيعة وح فلا شاهد فيه ويمكن ان يقال لا يتعين ان يكون شيعة مبتدا بل يجوز ان يكون فاعلا بالجار والمجرور لاعتماده على النفي وحينئذ فقد تقدم المستثنى على المستثنى منه ويتم الاستشهاد وقد اذكرني لفظ احمد المذكور في البيت قول القائل ملغزا فيه *

احاجيك في اسم الحبيب الذي * هويت وانت امام البلد
حروف الهجاء له اربع * اذا زال حرف يبقى احد

وعدا وحاشا نواصب او خوافض
و بماخلا وما عدا وليس ولا يكون
نواصب *

ش الادوات التي يستثنى بها غير الا ثلاثة اقسام ما يخفض دائما وما ينصب دائما وما يخفض تارة و ينصب اخرى فاما الذي يخفض دائما فغير وسوى تقول قام القوم غير زيد وقام القوم سوى زيد بخفض زيد فيهما وتعرب غير نفسها بما يستحقه الاسم الواقع بعد الا في ذلك الكلام فتقول قام القوم غير زيد بنصب غير كما تقول قام القوم الا زيدا بنصب زيد وتقول ما قام القوم غير زيد وغير زيد بالنصب والرفع كما تقول ما قام القوم الا زيدا بنصب زيد والا زيد برفعه وتقول ما قام القوم غير حمار بالنصب عند الحجازيين و بالنصب والرفع عند التميميين وعلى ذلك فقس وكذلك حكم سوى خلافا لسيبويه فانه زعم انها واجبة النصب على الظرفية دائما الثاني ما ينصب فقط وهو

وقوله ايضا * ما اوله ثالث تفاحة * ورابع التفاح ثانيه
واول المسك له ثالث * وآخر الورد لباقيه

وحكى المقري في نفح الطيب انه اجتمع ابو الوليد الرقشي وابو مروان عبد الملك بن سراج القرطبي وكانا فريدي عصرهما حفظا وتقدما فتعارفا وتساءلا ثم بادر ابو الوليد بالسوال وقال كيف يكون قول القايل

ولو ان ما بي بالحصا فعل الحصا * وبالريح لم يسمع لهن هبوب

ما ينبغي ان يكون مكان فعل الحصا فقال ابو مروان فلق الحصا فقال وهمت انما يكون قلق الحصا ليكون مطابقا لقوله لم يسمع لهن هبوب يريد ان ما به يحرك ما شانه السكون و يسكن ما شانه الحركة فقال ابو مروان ما يريد الشاعر بقوله *

وراكعة في ظل غصن منوطة * بلولوة نيطت بمنقار طائر

وكان اجتماعهما في مسجد فاقيمت الصلاة اثر فراغ ابن سراج من انشاد البيت فلما انقضت الصلاة قال له الرقشي الغز الشاعر باسم احمد فالراكعة الحاء والغصن كناية عن الالف واللولوة الميم ومنقار الطاير الدال فقال له ابن سراج ينبغي ان تعيد الصلاة لشغل خاطرك بهذا اللغز فقال له الرقشي بين الاقامة وتكبيرة الاحرام فككته * قوله وتعرب غير نفسها بما يستحقه الاسم الواقع بعد إلّا * انما اعربت غير باعراب تالي إلّا لان اصل غير من حيث كونه اسما جواز تحمل الاعراب والواقع بعدها الذي صار مستثنى بتطفلها على الا مشغول بالجر لكونه مضافا اليه فجعل اعرابه الذي يستحقه لولا المانع المذكور وهو استعماله بالجر على نفس غير بطريق العارية لا بطريق الاصالة قاله البدر في الحواشي الهندية ووجه التطفل ما ذكره الرضي من ان اصل غير الصفة المفيدة لمغايرة مجرورها لموصوفها اما بالذات نحو مررت برجل غير زيد واما بالصفات نحو

قولك لشخص دخلت بوجه غير الذي خرجت به وقد علم ان ما بعد ادات الاستثناء مغاير لما قبلها نفيا واثباتا فلما اجتمع ما بعد غير وما بعد ادات الاستثناء في معنى المغايرة لما قبلها حملت ادات الاستثناء وهي الا في بعض المواضع على غير في الصفة وحملت غير على الا في بعض المواضع ومعنى الحمل انه صار ما بعد الا مغايرا لما قبلها ذاتا اوصفة كما بعد غير ولا تعتبر مغايرته له نفيا او اثباتا كما في الاصل وصار ما بعد غير مغايرا لما قبلها اثباتا ونفيا كما بعد الا ولا تعتبر مغايرته له ذاتا او صفة كما كان في الاصل الا ان حمل غير على الا اكثر من العكس لان غير اسم والتصرف في الاسماء اكثر منه في الحروف اه * قوله الا كل شيء ما خلا الله باطل تمامه وكل نعيم لا محالة زائل * الباطل الذاهب الفاني وهو ماخوذ من قوله تعالى كل شيء هالك الا وجهه ولا محالة بالفتح اي لا بد وقيل لا حيلة واعترض بان الجنة نعيم وهي لا تزول واجيب بانه قاله قبل اسلامه وكان يعتقد ان لا جنة او لا دوام لها او يقال اراد به ما سوى الجنة من نعيم الدنيا لانه كان بصدد ذمها قال شيخ الاسلام وغير خاف عليك ان الجواب الاول لا يلايم قوله صلى الله عليه وسلم اصدق كلمة قالها لبيد الا كل شيء ما خلا الله باطل لان الكلام حينئذ اي حين اريد به ما يشمل الجنة غير صادق فضلا عن كونه اصدق فتامله انتهى تاملناه فوجدناه غير ظاهر لان مقول النبي صلى الله عليه وسلم هو الشطر الاول فقط فهو الواقع خبرا عن قوله اصدق دون الشطر الثاني * قوله على انه خبرهما واسمهما مستتر فيهما * وجوبا فلا يليهما في اللفظ الا منصوب قال المصنف في المغني وهذه المسئلة كانت سبب قراءة سيبويه النحو وذلك انه جاء الى حماد بن سلمة لكتابة الحديث واستملى منه قوله صلى الله عليه وسلم ليس من اصحابي احد الا ولو شئت لاخذت

اربعة ليس ولا يكون وما خلا وما عدا تقول قاموا ليس زيدا ولا يكون زيدا وما خلا زيدا وما عدا زيدا وفي الحديث ما انهر الدم وذكر اسم الله عليه فكلوا ليس السن والظفر وقال لبيد *

الا كل شيء ما خلا الله باطل
وكل نعيم لا محالة زائل

وانتصابه بعد ليس ولا يكون على انه خبرهما واسمهما مستتر فيهما وانتصابه بعد ما خلا وما عدا على انه مفعول لهما والفاعل مستتر فيهما الثالث ما ينصب تارة ويخفض اخرى وهو ثلاثة خلا وعدا وحاشا وذلك لانها تكون حروف جر وافعالا ماضية

فان قدرتها حروفا خفضت بها المستثنى وان قدرتها افعـــالا نصبت بها على المفعولية وقدرت الفاعل ضميرا فيها وجوبا *

ص بـــاب يخفض الاسم اما بحرف مشترك وهـــو من والى وعن وعلى وفي واللام والباء للقسم وغيره او مختص بالظاهر وهو رب ومذ ومنذ والكاف وحتى وواو القسم وتاوه *

ش لما انقضى الكلام على ذكر المرفوعات والمنصوبات شرعت في ذكر المجرورات وقسمت المجرور الى قسمين مجـــرور بالحرف ومجرور بالاضافـــة وبدات بالمجرور بالحرف لانه الاصل والحروف الجارة عشرون حرفا اسقطت منها سبعة وهي خلا وعدا وحاشا ولعل ومتى وكي ولولا وانما اسقطت الثلاثة الاول لاني ذكرتها في الاستثنـــاء فاستغنيت بذلك عن اعادتهـا وانما اسقطت الاربعة الباقية لشذوذها *

عليه ليس ابا الدرداء فقال سيبويه ليس ابو الدرداء فصاح به حماد لحنت يا سيبويه انما هو استثناء فقال والله لاطلبن علما لا تلحنني معه ثم مضى ولزم الاخفش وغيره اه وحكى ابن السيد في كلامه على الفاظ الموطا انه يروى ان سيبويه رحمه الله قال لحماد بن سلمة ما تقول في رجل رعف في الصلاة فقال له حماد لحنت يا سيبويه لا تقل رعف انما هو رعف فخجل سيبويه وقال ساقرا علما لا تلحنني به ونهض الى الخليل فشكى له قصته فقال الخليل رعف هي الفصيحة ورعف لغة غير فصيحة ولزم سيبويه الخليل فكان سبب براعته في صناعة النحو اه قلت ما حكاه المص هو الظاهر لان ما انتقد عليه حماد من رفع الاسم الذي حقه ان ينصب انما يدرك من النحو وما انتقد من ضم عين الفعل التي حقها ان تفتح لا يدرك من النحو وانما يدرك من النقل ونظير ما حكي عن سيبويه ما رواه الخطيب في تاريخه عن الفراء قال انما تعلم الكسائي النحو على كبر وكان سبب تعلمه انه مشى يوما حتى عيا ثم جلس الى قوم ليستريح فقال قد عييت بالتشديد من غير همز فقالوا له لا تجالسنا وانت تلحن قال وكيف قالوا ان اردت من التعب فقل اعييت وان اردت من انقطاع الحيلة والتحير في الامر فقل عييت مخففا فقام من فوره وسال من يعلم النحو فارشدوه الى معاذ فلزمه حتى انفد ما عنده ثم خرج الى البصرة الى الخليل بن احمد وقال له من اين اخذت علمك قال من افواه العرب من الحجاز ونجد وتهامة فخرج ورجع وقد انفد خمس عشرة قنينة من الحبر في الكتابة سوى ما حفظه ولم يكن همه غير الخليل فوجد الخليل قد مات وجلس موضعه يونس فجرت بينهما مسائل اقرله يونس فيها وصدره في موضعه * قوله فان قدرتها حروفا خفضت بها * وهل تتعلق حينئذ بما قبلها من فعل او شبهه على قاعدة

وذلك لان لعل لا يجر بها إلّا عقيل قال شاعرهم *

احرف الجر اولا تتعلق بل موضعها نصب على تمام الكلام قولان صوب في المغني الثاني منهما قال لانها لا تعدي الافعال الى الاسماء اي لا توصل معناها اليها بل تزيل معناها عنها فاشبهت في عدم التعدية الحروف الزائدة ولانها بمنزلة إلّا وهي غير متعلقة اه ولقائل ان يقول لانسلم ان معنى التعدية ما ذكره بل معناها جعل المجرور مفعولا به لذلك الفعل ولا يلزم منه اثبات ذلك المعنى للمجرور بل ايصاله اليه على الوجه الذي يقتضيه الحرف وهو هنا مفيد لانتفائه عنه وقد افصح المص بهذا المعنى في مغنيه عند الكلام على على الاستدراكية حيث قال وتعلق على هذه بما قبلها كتعلق حاشا بما قبلها عند من قال به لانها اوصلت معناه الى ما بعدها على وجه الاضراب والاخراج واما الاستدلال بانها بمنزلة إلّا وهي غير متعلقة فساقط لانه لا يلزم من كون حرف بمعنى حرف آخر مساواته له في جميع احكامه الا يرى ان إلّا التي هذه الحرف بمعناها لا يعمل الجر وهذا الحرف يعمله اه * قوله وذلك لان لعل لا يجر بها إلّا عقيل * عقيل بالتصغير ابو قبيلة وهو عقيل بن كعب بن ربيعة بن عامر بن صعصعة ولهم في لامها الاولى الاثبات والحذف وفي الثانية الفتح والكسر قال ابن جني في سر الصناعة حكى ابو زيد ان لغة عقيل لعل زيد منطلق بكسر اللام الاخيرة من لعل وجر زيد قال كعب بن سعد الغنوي فقلت ادع اخرى وارفع الصوت ثانيا * لعل ابي المغوار منك قريب * وقال ابو الحسن ذكر ابو عبيدة انه سمع لام لعل مفتوحة في لغة من يجر في قول الشاعر لعل الله يمكنني عليها * جهارا من زهير او اسيد انتهى قال المص في مغني اللبيب وزعم الفارسي انه لا دليل في ذلك اي لعل ابي الخ اي لانه يحتمل ان الاصل لعله لابي المغوار جواب قريب فحذف موصوف قريب وضمير الشان ولام لعل الثانية ومن ثم كانت

مكسورة ومن فتح فهو على من يقول المال لزيد بالفتح وهذا تكلف كثير
ولم يثبت تخفيف لعل ثم هو محجوج بنقل الايمة ان الجر بلعل لغة
قوم باعيانهم اه وما نقله عن الفارسي قاله في الحجة قال عند قوله تعلى
ولاكن الشياطين كفروا فاما ما انشده ابوزيد من قول الشاعر فقلت
ادع اخرى البيت فينبغي ان يكون على اضمار القصة والحديث كانه
خفف لعل واعملها كما تخفف ان وتعمل فمن فتح اللام وجر الاسم
فقال لعل ابي المغوار فاللام لام الجر إلّا انه فتحها مع المظهر كما تفتح مع
المضمر وزعم ابو الحسن انه سمع فتح اللام مع المظهر من يونس وابي
عبيدة وخلف الاحمر وزعم ايضا انه سمع هو ذلك ايضا من العرب ويكون
الجر في ابي المغوار على هذه اللغة ومن قال لعل ابي المغوار حذف لام
لعل واضمر القصة والحديث وكسر اللام مع المضمر على اللغة التي هي
اشيع والتقدير لعل لابي المغوار منك جواب قريب اي لعل نصرة
لا يبعد عليك ولا يتاخر عنك وان قلت انه حذف اللام لاجتماع اللام
كما في حذف من انا معكم ونحو ذلك لكان قولا اه وقد جاء من رواية
اخرى ولعل لابي المغوار منك قريب على الاصل * قوله لعل الله الخ *
الله في موضع رفع بالابتداء لشبه لعل بالحرف الزائد في عدم تعلقه بشيء
وفضلكم خبر المبتدا والشريم بفتح الشين المعجمة المفضاة * قوله شربن
بماء البحر ثم ترفعت * قال ابن السيد في شرح ءاداب الكاتب
البيت لابي ذويب الهذلي وصف سحابا ارتفعت من البحر وهذيل
كلها تصف ان السحاب تستقي من البحر ثم تصعد في الجو وقبل هذا البيت

سقى ام عمرو كل آخر ليلة * حناتم سود ماوهن ثجيج

والحناتم سحاب سود واحدها حنتم واصل الحناتم جرار خضر ولكن
العرب تجعل كل اخضر اسود وانما يفعلون ذلك لان الخضرة اذا اشتدت

لعل الله فضلكم علينا
بشيء ان امكم شريم
ومتى لا يجر بها الا هذيل قال
شاعرهم يصف السحاب *
شربن بماء البحر ثم ترفعت
متى لجج خضر لهن نئيج
وكي لا يجر بها الا ما الاستفهامية
وذلك في قولهم في السوال عن علة
الشيء كيمه بمعنى لمه ولولا لا يجر
بها الا الضمير في قولهم لولاي
ولولاك ولولاه وهو نادر قال الشاعر
اومت بعينيها من الهودج
لولاك في ذي العام لم احجج

صارت سوادا ولذلك قالوا الليل اخضر قال ذو الرمة في ظل اخضر
يدعوا هامه البوم * وقوله كل آخر ليلة قال الاصمعي يريد ابدا ومثله
لا اكلمك آخر الليالي اي لا اكلمك ما بقي علي من الزمان ليلة والثج
والثجيج السيل الشديد فيجوز ان يكون ثجيج بمعنى ثاج ويجوز ان
يكون اراد ذو ثجيج فحذف المضاف ويجوز ان يكون اوقع المصدر
موقع اسم الفاعل مبالغة في المعنى وفي قوله متى لجج قولان قيل اراد
من لجج كما قال صخر الغي متى اقطارها علق نفيث * اراد من اقطارها
وقيل متى بمعنى وسط وحكى ابو معاذ الهراء من شيوخ الكوفيين جعلته
في متى كمي والنئيج المر السريع ومعه صوت اه وقوله وقيل متى بمعنى وسط
اي فتبقى على ما استقر لها من الظرفية وان لم تكن شرطا ولا استفهاما
انظر ما كتبناه على ابيات منهج السالك والى معنى البيت يشير بعضهم
حيث يقول متعذرا عن هدية ارسل بها الى مخدومه *

كالبحر يمطره السحاب وماله * فضل عليه لانه من مائه

* قوله وانكر المبرد استعماله وهذا البيت ونحوه حجة لسيبويه عليه
والاكثر في العربية لولا انا الخ * قال في شرح الفصول اذا دخلت لولا على
المضمر فالاجود ان يكون ضميرا مرفوعا منفصلا كقوله تعلى لولا انتم لكنا
مومنين وذلك لان الظاهر بعدها اما مبتدا عند البصريين واما فاعل
عند الكوفيين فالمضمر واجب ان يكون كالظاهر ولهذه العلة رد المبرد
لولاك وفروعه لكن سيبويه رواها وهو امام النقلة وقبله اهل اللغة وذهب
الى ان التغيير لحق الحرف فصار مع المضمر جارا بعد ان كان مع الظاهر
حرف ابتدا وحجته ان لولا في المعنى بمنزلة اللام في كونها للعلة الا
ترى الى قولك لولا اكرامك ابيت ولهذا الشبه التزموا بعدها الافراد
وحذف الخبر فجروا بها في بعض الاماكن تنبيها على ذلك كما فعلوا ذلك

وانكر المبرد استعماله وهذا
البيت ونحوه حجة لسيبويه عليه
والاكثر في العربية لولا انا ولولا
انت ولولا هو وقال تعلى لولا
انتم لكنا مومنين وتنقسم الحروف
المذكورة الى ما وضع على حرف
واحد وهو خمسة الباء واللام
والكاف والواو والتاء وما وضع
على حرفين وهو اربعة من وعن
وفي *

ومذ وما وضع على ثلاثة احرف وهو ثلاثة الى وعلى ومنذ وما وضع على اربعة وهو حتى خاصة وتنقسم ايضا الى ما يجر الظاهر دون المضمر وهو سبعة الواو والتاء ومنذ ومذ وحتى والكاف ورب وما يجر الظاهر والمضمر وهو الباقي ثم الذي لا يجر الا الظاهر ينقسم الى ما لا يجر الا الزمان وهو مذ ومنذ تقول ما رايته مذ يومين او منذ يوم الجمعة وما لا يجر الا النكرات

في كي حين قالوا كميه وان كانت ناصبة للفعل في اصل وضعها وخص جرها بالمضمر لانه يرد الشيء الى اصله قال ابن بري المصري ونظير ذلك قولهم هم ضاربون زيدا ومكرمون عمرا فان اضمرت زيدا وعمرا قلت هم ضاربوه ومكرموه فلم تعمل الصفة مع المضمر الا الخفض لا غير انتهى كلامه * قوله ومذ * قيل اصل مذ منذ فحذفت النون فعلى هذا لا تكون ثنائية الوضع قال في شرح الفصول فان قيل فلم زعمت ان اصلها ذلك فالجواب الدليل في التصغير والجمع وهو منيذ وامناذ واستضعفه بعض المتاخرين لان هذا غير منقول عن العرب وانما هو مبني على هذا الاصل والكلام فيه وزعم ان الدليل اتفاقهما في حرفين وهما الميم والذال وفي المعنى وان بعضهم قال مذ بضم الذال فلولا ان اصلها منذ لم يكن لضمها وجه وذهب ابن الدهان في الغرة الى ان المحذوف منها لام وهي حرف علة كسنة وثبة على انه لو ذهب احد الى انها ثنائية غير محذوف منها لعدم تمكنها وان ذلك على خلاف الاصل لم ار به باسا ويوضحه ان ابن يعيش الحلبي رحمه الله تعالى اجاز ان تكون ذا ثنائية مع تصغيرها وتثنيتها ووصفها فهذا اولى واما من بناها على الحركة فيمكن ان يكون تقوية لها كما قيل في هو وهنا * قوله وهو سبعة الواو الخ * انما اختصت الواو به لتنحط رتبتها عن اصلها وهو الباء بالقصر على احد التسميين وهو الظاهر لاصالته وكذا التاء وانما اختصت مذ ومنذ به لانهما لما اختصا بالوقت كما سيجيء اختصا بالظاهر لاصالته لكونه اظهر دلالة على الوقت من المضمر واختصت حتى به لانها لما نقصت عن الى بكونها لا تجر الا آخرا او متصلا بالاخر اختصت بالظاهر لاصالته واختصت الكاف به لان حصولها يودي الى اجتماع حرفين في نحو كك وطردنا المنع واختصت رب به لاختصاصها بالمنكر كما سياتي وهو

د يجر لفظ الرحمن وهو التاء قال الله تعلى وتالله لاكيدن اصنامكم تالله لقد ءاثرك الله علينا وهو
كثير وقالوا ترب الكعبة لافعلن وهو قليل وقالوا تالرحمن لافعلن وهو اقل وما يجر كل ظاهر وهو الباقي ص
باضافة اسم على معنى اللام كغلام * (٢٨٤ *) زيد او من كخاتم حديد او في كمكر الليل وتسمى معنوية لانها
للتعريف او التخصيص او باضافة الوصف الى معموله كبالغ الكعبة ومعمور الدار وحسن الوجه وتسمى لفظية لانها لمجرد التخفيف *

ش لما فرغت من ذكر المجرور بالحرف شرعت في ذكر المجرور بالاضافة فقسمته الى قسمين احدهما ان لا يكون المضاف صفة والمضاف اليه معمولا لها ويخرج من ذلك ثلاثة صور احدها ان ينتفي الامران معا كغلام زيد الثاني ان يكون المضاف صفة ولا يكون المضاف اليه معمولا لتلك الصفة نحو كاتب القاضي وكاسب عياله والثالث ان يكون المضاف اليه معمولا للمضاف وليس المضاف صفة نحو ضرب اللص وهذه الانواع كلها تسمى الاضافة فيها اضافة معنوية وذلك لانها تفيد امرا معنويا وهو التعريف ان كان المضاف اليه معرفة نحو غلام زيد والتخصيص ان كان المضاف اليه نكرة كغلام امراة ثم هذه الاضافة على ثلاثة اقسام احدها ان تكون على معنى في وذلك اذا كان المضاف اليه ظرفا للمضاف نحو بل مكر الليل الثاني ان تكون على معنى من وذلك اذا كان المضاف اليه كلا للمضاف ويصح الاخبار عنه به نحو خاتم فضة وباب ساج بخلاف نحو يد زيد فانه لا يصح ان

لا يكون إلّا ظاهرا * قوله وهو رب * انما اختصت به لانها علامة على القلة او الكثرة وانما يحتاج للعلامة المحتمل كالمنكر ليصير نصا في احد الاحتمالين واما المعرف فهو اما دال على القلة فقط كالمفرد او الكثرة فقط كالجمع وقد يعطف على مدخولها مضاف الى ضميره نحو رب رجل واخيه ولا يجوز رب رجل وزيد والفرق ان تقدير الاول واخ له فيكون المعطوف نكرة تقديرا * قوله المجرور بالاضافة * اي بسببها فالباء للسببية لا للالة لان الصحيح ان الخافض للمضاف اليه هو المضاف لا الاضافة ولا الحرف المقدر قال الرضي اعلم ان بينهم خلافا في ان العامل في المضاف اليه هو اللام المقدرة او من او المضاف فمن قال انه الحرف المقدر نظر الى ان معناه في الاصل هو الموقع للاضافة بين الفعل والمضاف اليه اذ اصل غلام زيد غلام حصل لزيد فمعنى الاضافة قائم بالمضاف اليه لاجل الحرف ولا ينكرها هنا عمل حرف الجر مقدرا لقوة الدلالة عليه بالمضاف الذي هو مختص بالمضاف اليه او مبين ومن قال ان عامل الجر المضاف وهو الاولى قال ان حرف الجر شريعة منسوخة والمضاف مفيد لمعناه ولو كان مقدرا لكان غلام زيد نكرة كغلام لزيد فمعنى كون الثاني مضافا اليه حاصل له بواسطة الاول فهو الجار بنفسه وقال بعضهم العامل معنى الاضافة وليس بشيء لانه ان اراد كون الاسم مضافا اليه فهذا هو المعنى المقتضي للاعراب والعامل ما به يتقوم المعنى المقتضي وان اراد النسبة التي بين المضاف والمضاف اليه فينبغي ان يكون العامل في الفاعل والمفعول ايضا النسبة التي بينهما وبين الفعل كما هو مذهب خلف ان العامل هو الاسناد * قوله والتخصيص ان كان المضاف اليه نكرة كغلام امراة * قيل لان التخصيص تقليل

حسن الوجه وتسمى اضافة لفظية لانها تفيد امرا لفظيا وهو التخفيف الا ترى ان قولك ضارب زيد اخف من قولك ضارب زيدا وكذا الباقي ولا تفيد تعريفا ولا تخصيصا ولهذا صح وصف هديا ببالغ مع اضافته الى المعرفة في قوله هديا بالغ الكعبة وصح مجيء ثاني حالا مع اضافته الى المعرفة في قوله تعلى ثاني عطفه ص و تجامع الاضافة تنوينا ولا نونا تالية للاعراب مطلقا ولا ال الا في نحو الضاربا زيد والضاربو زيد والضارب الرجل والضارب راس الرجل و بالرجل الضارب غلامه ش اعلم * (٢٨٥) * ان الاضافة لا تجتمع مع التنوين ولا مع النون التالية للاعراب ولا مع الالف واللام تقول جاءني غلام ياهذا فتنون واذا اضفت قلت جاءني غلام زيد فتحذف التنوين وذلك لانه يدل على كمال الاسم والاضافة تدل على نقصانه ولا يكون الشيء كاملا ناقصا وتقول جاءني مسلمان ومسلمون فاذا اضفت قلت مسلماك ومسلموك فتحذف النون قال الله تعلى والمقيمي الصلوة انكم لذائقوا العذاب الاليم انا مرسلوا الناقة والاصل المقيمين الصلاة ولذائقون ومرسلون والعلة في حذف النون هي العلة في حذف التنوين لكونها قائمة مقام التنوين وانما قيدت النون بكونها تالية للاعراب احترازا من نوني المفرد

الشيوع ولا شك ان الغلام قبل الاضافة الى امراة كان مشتركا بين غلام رجل وامراة فلما اضيف الى امراة خرج غلام رجل وقلت الشركاء فيه وفيه ان التخصيص لم يحصل من الاضافة بل بالانتساب الى المضاف اليه بحرف الجر لحصوله بعينه في نحو غلام لرجل وبالجملة الفرق ظاهر بين غلام زيد وغلام لزيد في المعنى فحق ان تسمى معنوية ولا يظهر الفرق فيه بين غلام رجل وغلام لرجل بل هما كضارب زيد وضارب زيدا في حصول الفائدة اللفظية دون المعنوية فما وجه تسمية الاولى معنوية والثانية لفظية كذا في امتحان الاذكياء وقوله ان التخصيص لم يحصل من الاضافة * اقول نعم الا انه لما حذف الجار وانيب المضاف منابه وانتقل عمله اليه وانقطع النسبة عنه حتى صار جارا اصليا كما صرح به فيما سبق وعاملا قياسيا كما صرح به في الاظهار انيب الاضافة هنا مناب الانتساب المذكور وانتقلت تلك الافادة اليها بحيث انقطع عنه النسبة فحق القول بان التخصيص حاصل ومستفاد منها فظهر وجه التسمية بالمعنوية بخلاف ضارب زيد فان اضافته لما كانت مع وجود شرط العمل فيه المؤذن بالانفصال والنسبة الى المفعول كما اشار اليه سابقا لم يستحق الانابة منابها بالحيثية المذكورة فلم يحق القول بان التخصيص حاصل بها ومستفاد منها فظهر وجه التسمية باللفظية فالفرق ظاهر بعد التامل الصادق هذا ما لاح للخاطر الفاتر والعلم بالحقيقة عند العالم

وجمع التكسير وذلك كنوني حين وشياطين فانهما متلوان بالاعراب لا تاليان له تقول هذا حين يا فتى وهولا شياطين يا فتى فتجد اعرابهما بضمة واقعة بعد النون فاذا اضفت قلت اتيك حين طلوع الشمس وهولا شياطين الانس باثبات النون فيهما لانها متلوة بالاعراب لا تالية له واما الالف واللام فانك تقول جاء الغ فاذا اضفت قلت جاء غلام زيد وذلك لان الالف واللام للتعريف والاضافة للتعريف فلو قلت الغلام ز جمعت على الاسم تعريفين وذلك لا يجوز ويستثنى من مسئلة الالف واللام ان يكون المضاف صفة والمضا اليه معمولا لتلك الصفة وفي المسئلة ...

القادر * قوله ان يكون المضاف اليه بالالف واللام * وجهه ان المضاف اليه اذا كان نكرة انتصب بعد الصفة المشبهة على انه تمييز وحينئذ فلا يجوز اضافة ما فيه ال اليه لانتفاء موجبها وهو رفع قبح النصب بخلاف ما اذا كان المضاف اليه مقرونا بها فانه قبيح لاجراء وصف القاصر مجرى وصف المتعدي فتجوز الاضافة لرفعه وحمل عليها اسم الفاعل * قوله نحو الضارب الرجل * قد يقال لم كانت الاضافة فيه وفي نحوه لفظية مع انها لم تفد تخفيفا لعدم التنوين بوجود ال ولا رفع قبيح لان المضاف اليه ليس بفاعل للوصف وانما هو مفعوله فليس فيها تخلص من قبح رفع لانتفائه ولا من قبح نصب لاستثناء قصور الوصف واجيب بان العرب شبهوا الضارب الرجل بالحسن الوجه في تجويز الجر فحملوه عليه كما عكسوا في النصب * قوله ان يكون المضاف اليه مضافا الى ما فيه الالف واللام * وذلك لان وجودها فيما اضيف اليه الثاني قائم مقام وجودها في الثاني لكون المضاف والمضاف اليه كالشيء الواحد ولذلك تمتنع المسالة اذا كان بين الوصف وما فيه ال اكثر من مضاف اليه واحد فلا يجوز الضارب ابن اخت القوم اه * قوله مضافا الى ضمير عائد على ما فيه الالف واللام * نزل هنا ضميره منزلته كتنزيل بعضهم ضمير ما فيه رابط المبتدا منزلته في قوله تعلى والذين يتوفون منكم ويذرون ازواجا يتربصن اي يتربصن ازوجهن فجوز كون يتربصن خبر الذين ومن منع كونه خبرا كالجمهور يمنع هنا قاله اللقاني في حواشي التوضيح * قوله كوي بمعنى اعجب * هو تابع في ذلك لابن مالك في التسهيل حيث قال فيه ولا عجب واها ووي وقد اعترضه الدماميني في شرحه بان في كلام ابن الحاجب ما يشعر بان القائل انها اسم فعل يقول انها اسم فعل لا عجب امرا لا مضارعا لانه قال وي تعجب ويجوزان

ان يكون المضاف اليه بالالف واللام نحو الضارب الرجل والرابع ان يكون المضاف اليه مضافا الى مضاف الى ما فيه الالف واللام نحو الضارب راس الرجل والخامس ان يكون المضاف اليه مضافا الى ضمير عائد على ما فيه الالف واللام نحو مررت بالرجل الضارب غلامه

ص باب يعمل عمل فعله سبعة اسم الفعل كهيهات وصه ووي بمعنى بعد واسكت واعجب ولا يحذف ولا يتاخر عن معموله وكتاب الله عليكم متاول ولا يبرز ضميره ويجزم المضارع في جواب الطلبي منه نحو

مكانك تحمدي اوتستريحي

ولا ينصب *

ش هذا الباب معقود للاسماء التي تعمل عمل افعالها وهي سبعة احدها اسم الفعل وهو على ثلاثة اقسام ما سمي به الماضي كهيهات بمعنى بعد قال الشاعر فهيهات هيهات العقيق ومن به وهيهات خل بالعقيق نواصله * وما سمي به الامر كصه بمعنى اسكت وفي الحديث اذا قلت لصاحبك والامام يخطب صه فقد لغوت كذا في بعض الطرق وما سمي به المضارع كوي بمعنى اعجب قال تعلى ويكانه

اي اعجب لعدم فلاح الكافرين
ويقال فيه وا قال الشاعر *
وابابي انت وفوك الاشنب
كانما ذر عليه الزرنب
وواها قال الشاعر *
واها لسلمى ثم واها واهـا
يا ليت عينيها لنا وفاهـا
ومن احكام اسم الفعل انه لا
يتاخر عن معموله لا يجوز في
عليك زيدا *

يقال انها اسم صوت لا اسم فعل لان المتعجب يقوله عند التعجب لا لقصد الاخبار بالتعجب بل كما يقول المتاوه آاه ولذلك يقوله المتعجب منفردا ولو كان اسم فعل لم يقله إلّا مخاطبا لغيره * قوله اي اعجب لعدم فلاح الكافرين * اشارة الى ان وي اسم فعل بمعنى اعجب وان الكاف بمعنى لام التعليل وان مصدرية موكدة وهذا اولى من قول ابن قاسم في حواشي منهج السالك فيه اشارة الى ان ان معمولة للام مقدرة على انه لا يصح إلّا على جعل الكاف متصلة بوي وجعل الجميع اسم فعل والرسم يخالفه * قوله ويقال فيه وا * مقتضاه ان وي هي الاصل وان الف وابدل من الياء وكلامه في المغني يقتضي العكس وان وي وواها لغتان في وا قال الشيخ عبد القادر البغدادي في شرح شواهد الرضي وهذا باطل فان كل واحد من هذه الثلاثة كلمة مستقلة في نفسه اصل وليست ياء وي مبدلة من الف وا كما زعمه ابن قاسم في حاشيته عليه هب انه كذلك فما يقول في واها ولم ينتبه احد من الشراح لما ذكرنا اه واقول يبين ان واها هي وا بزيادة هاء عليها كما ان اوهاه هي اوه زيدت عليها الالف والهاء وقد حكموا بانها لغة فيها فلتكن واها كذلك فان منع هذا الاعتبار يفضي الى سد لغات الكلمة اذ ما كلمة فيها لغة إلّا ويقال في لغتها انها كلمة مستقلة اصل براسها وحينئذ فلا معنى لانكار كونها لغة فيها فتامله * قوله وابابي الخ * الشاهد في وا حيث جاءت بمعنى اعجب وانت مبتدا وبابي خبر مقدم وفوك مبتدا والاشنب من الشنب وهو حدة في الاسنان صفته وقيل الشنب البرد والعذوبة وكانما خبره والزرنب ضرب من النبت طيب الرايحة رايحته كرايحة الاترج وورقه كورق الطرفا وقيل كورق الخلاف * قوله ومن احكام اسم الفعل انه لا يتاخر عن معموله * قال الرضي ولا يتقدم عند البصريين

بمعنى الزم زيدا ان يقال زيدا عليك خلافا للكساءي فانه اجازه محتجا عليه بقوله تعلى كتاب الله عليكم زاعما ان معناه عليكم كتاب الله اي الزموه وعند البصريين ان كتاب الله مصدر محذوف العامل وعليكم جار ومجرور متعلق به او بالعامل المقدر * (٢٨٨) * والتقدير كتب الله ذلك كتابا عليكم ودل على ذلك المقدر قوله تعلى حرمت عليكم لان التحريم يستلزم الكتابة ومن احكامه انه اذا كان دالا على الطلب جاز جزم المضارع في جوابه تقول نزال نحدثك بالجزم كما تقول انزل نحدثك وقال الشاعر *

وقولي كلما جشات وجاشت * مكانك تحمدي او تستريحي

فمكانك في الاصل ظرف مكان ثم نقل عن ذلك المعنى وجعل اسما للفعل ومعناه اثبتي وقوله تحمدي مضارع مجزوم في جوابه وعلامة جزمه حذف النون ومن احكامه انه لا ينصب الفعل بعد الفاء في جوابه لا تقول مكانك فتحمدي ولا صه فنحدثك بالنصب في الموضعين كما تقول اثبتي فتحمدي واسكت فنحدثك خلافا للكساءي وقد قدمت هذا الحكم في صدر المقدمة فلم احتج الى اعادته هنا ص والمصدر كضرب واكرام ان حل محله فعل مع ان او مع ما ولم يكن مصغرا ولا مضمرا ولا محدودا ولا منعوتا قبل العمل ولا محذوفا ولا مفصولا من المعمول ولا موخرا عنه واعماله مضافا اكثر نحو ولولا دفاع الله الناس وقول الشاعر * الا ان ظلم نفسه المرء بين * ومنونا اقيس نحو او اطعام في يوم ذي مسغبة يتيما وبال شاذ

منصوبات اسماء الافعال عليها نظرا الى الاصل لان الاغلب فيها اما مصادر ومعلوم امتناع تقدم معمولها عليها واما صوت جامد في نفسه منتقل الى المصدرية ثم منها الى اسم الفعل واما ظرف وجار ومجرور وهما ضعيفان قبل النقل لكون عملهما لتضمنهما معنى الفعل وجوز ذلك الكوفيون استدلالا بقوله *

يايها المائح دلوي دونكا * اني رايت الناس يحمدونكا

قوله دونك عند البصريين هاهنا ليس باسم فعل بل هو ظرف خبر الدلوي اي دلوي قدامك فخذها * قوله بمعنى الزم * اي ان كان متعديا بنفسه فان تعدى بالباء كان بمعنى استمسك وصرح الرضي بان الباء في مثله زائدة قال والباء تزاد كثيرا في مفعول اسماء الافعال لضعفها في العمل * قوله وجعل اسما للفعل ومعناه اثبتي * فيكون لازما ونقل الكوفيون تعديته نحو مكانك زيدا اي انتظره قال الدماميني ولا ادري اي حاجة الى جعل هذا الظرف اسم فعل وهلا جعلوه ظرفا على بابه لانه انما يحسن دعوى اسم الفعل حيث لا يمكن الجمع بين ذلك وبين الفعل نحو صه وعليك واليك واما اذا امكنك فلا كمكانك وامامك اذ يصح ان يقال اثبت مكانك وتقدم امامك ولا يقال اسكت صه * قوله اسم الحدث * اضافة اسم اليه من قبيل اضافة الدال للمدلول اي الاسم الدال على الحدث والمراد بدلالته عليه ما هو اعم من دلالته عليه بنفسه او بواسطة فيدخل اسم المصدر ولهذا احتيج الى قوله الجاري لاخراجه والا فاسم المصدر انما يدل على لفظ المصدر وبواسطة ذلك يدل على الحدث وقوله الجاري على الفعل المراد بجريانه عليه ان يقع بعد اشتقاق الفعل منه تاكيدا له او بيانا لنوعه او عدده بخلاف جريان اسم الفاعل فان معناه موازنته للفعل وبخلاف جريان الصفة على

وانما يعمل بثمانية شروط احدها ان يصح ان يحل محله فعل مع ان او فعل مع ما فالاول كقولك اعجبني ضربك زيدا او يعجبني ضربك عمروا فانه يصح ان تقول مكان الاول اعجبني ان ضربت زيدا ومكان الثاني يعجبني ان تضرب عمروا الثاني نحو يعجبني ضربك زيدا الان فهذا لا يمكن ان يحل محله ان ضربت لانه للماضي ولا ان تضرب لانه للمستقبل ولكن يجوز ان تقول في مكانه ما تضرب وتريد بما المصدرية مثلها في قوله تعلى بما رحبت وقوله تعلى ودوا ما عنتم اي برحبها وعنتكم ولا يجوز في قولك ضربا زيدا ان تعتقد ان زيدا معمول لضربا خلافا لقوم من النحويين لان المصدر هنا انما يحل محله الفعل وحده بدون ان وما تقول اضرب زيدا وانما زيدا منصوب بالفعل المحذوف الناصب للمصدر ولا يجوز في نحو مررت بزيد فاذا له صوت صوت حمار ان تنصب صوتا الثاني بصوت الاول لانه لا يحل محل الاول فعل لا مع حرف مصدري ولا بدونه لان المعنى يابى ذلك لان المراد انك مررت به وهو في حالة تصويت لا انه احدث التصويت عند مرورك به

موصوفها فان معناه جعل موصوفها صاحبها وكل من الثلاثة اصطلاح مشهور في محله فلا غرابة في التعريف كذا وقع لعصام في حواشي الكافية والظاهر ان المراد بجريانه عليه اشتماله على جميع حروفه كاكرم اكراما وانطلق انطلاقا واستخرج استخراجا بخلاف اغتسل غسلا وتوضا وضوءا والا لكان التعريف غير جامع لخروج نحو اعجبني ضرب زيد عمروا اللهم إلّا ان يقال المراد بوقوعه بعد اشتقاق الفعل منه تاكيدا له الخ صلاحيته لذلك لا وقوعه بالفعل * قوله وانما يعمل بثمانية شروط * انما لم يشترطوا ايضا كونه بمعنى الحال والاستقبال كما اشترطوا ذلك في اسم الفاعل لانه لم يعمل لشبهه بالفعل بل لانه اصل الفعل بخلاف اسم الفاعل فانه انما عمل لشبهه بالفعل المضارع فاشترط فيه كونه حالا او استقبالا لانهما مدلولا المضارع * قوله احدها ان يصح ان يحل محله الخ * هذا الشرط انما هو لعمله في غير الظرف والجار والمجرور واما هما فيعمل فيهما المصدر وان كان لا يحل ما ذكر محله كما اذا كان بمعنى الثبوت ويجوز حينئذ تقديمهما عليه قاله المص في شرح بانت سعاد وفي المنهل الصافي للعلامة البدر الدماميني ما نصه نكتة ينبغي التنبيه لها وهي ان المصدر انما يتقدر بالحرف المصدري والفعل حيث يكون فاعل المصدر او نائبه مذكورا اما بطريق الرفع كما في اعجبني قيام الزيدان وضرب الساقان واما بطريق الجر كما في اعجبني قيام الزيدين وضرب الساقين لامكان التاويل هاهنا لانك اذا جئت بالفعل وجدت في اللفظ ما تسنده اليه فيستقيم التاويل واما حيث لا يكون الفاعل ولا نائبه مذكورا فان التاويل ممتنع لما يلزم من بقاء الفعل بلا فاعل او نائب عنه * قوله الثاني ان لا يكون مصغرا * العلة في ذلك كما قاله ابن مالك في شرح التسهيل ان التصغير يزيله عن الصيغة التي هي اصل الفعل

ذلك بعضهم المصدر المجموع فمنع اعماله حملا له على المصغر لان كلا منهما مباين للفعل واجاز كثير منهم اعماله واستدلوا بنحو قوله *

وعدت وكان الخلف منك سجية مواعيد عرقوب اخاه بيثرب

زوالا يلزم منه نقص المعنى بخلاف الجمع فان صيغته وان زال معها الصيغة الاصلية فان المعنى باق ومتضاعف بالجمعية لان جمعه بمنزلة ذكره متكررا فلذلك منع التصغير اعمال المصدر واعمال اسم الفاعل ولم يمنع الجمع اعمالهما * قوله وعدت وكان الخلف منك سجية الخ * المواعيد جمع ميعاد كموازين جمع ميزان لا جمع موعود لان المعنى ليس عليه ولان مفعولا صفة كمضروب ومقتول لا يكسر واما نحو مشاييم وملاعين فشاذ فان قلت افلا يجوز ان يكون جمعا لموعود بمعنى الوعد قلت مجيء المصدر على مفعول اما معدوم او نادر وجمع المصدر غير قياسي وعرقوب بضم اوله كعصفور وليس في العربية فعلول بالفتح الا صعفوق وخرنوب في لغتيه وهو علم منقول من عرقوب الرجل وهو ما انحنى فوق عقبها وعرقوب الوادي وهو منعطفه وهو رجل من العمالقة وهو عرقوب بن معبد بن زهير احد بني عبد شمس بن ثعلبة او عرقوب بن صخر على خلاف في ذلك وكان من خبره انه وعد خاله ثمرة نخله وقال ايتني اذا اطلع النخل فلما الطلع قال ايتني اذا ابلح فلما ابلح قال ايتني اذا ازهى فلما ازهى قال ايتني اذا ارطب فلما ارطب قال ايتني اذا صار تمرا فلما صار تمرا اخذه من الليل ولم يعطه شيئا فضربوا به المثل في الاخلاف فقالوا اخلف من عرقوب قال علقمة الاشجعي وعدت الخ قال التبريزي والناس يروون في هذا البيت يثرب بالثاء المثلثة والراء المكسورة وانما هو بالمثناة والراء المفتوحة موضع بقرب مدينة الرسول صلى الله عليه وسلم قال ابن الكلبي قلت وقاله ابو عبيدة ايضا وقد خولفا في ذلك قال ابن دريد واختلفوا في عرقوب فقيل هو من الاوس فيصح على هذا ان تكون بالمثلثة وبالمكسورة وقيل من العماليق فتكون بالمثناة وبالمفتوحة لان العماليق كانت منازلهم من اليمامة الى وبار ويترب هناك قال وكانت

العماليق ايضا بالمدينة وقال الحافظ ابو الخطاب بن دحية سميت المدينة يثرب باسم الذي نزلها من العماليق وهو يثرب بن عبيد وبنوا عبيدهم الذين سكنوا الجحفة ولا يجوز الان ان تسمى المدينة بيثرب لقول النبي صلى الله عليه وسلم يقولون يثربة وهي المدينة وكانه كره هذا الاسم لانه من مادة التثريب واما قوله ياهل يثرب فحكاية عمن قاله من المنافقين ومن الغريب قول بعضهم ان عرقوب جبل مكلل بالسحاب وانه لا يمطر ابدا فالاضافة في مواعيد عرقوب الى المفعول كانه وعد ولم يمطر او الى الفاعل على المجاز كانه وعد الناظر اليه انه يمطر ولم يوف بذلك وعلى ما تقدم فهو فاعل لا غير * قوله الثالث ان لا يكون مضمرا * اي لضعفه بالاضمار بزوال حروف الفعل فلا يجوز مروري بزيد حسن وهو بعمرو قبيح قال البهوتي وهل ضمير اسم الفاعل كضمير المصدر فيجري فيه الخلاف او يعمل اتفاقا عملا بظاهر اطلاقهم اذ لم يشترطوا فيه كما سياتي ان يكون مظهرا او لا يعمل اتفاقا فحرره ويمكن ان يمثل لعمل اسم الفاعل بمثل هذا ضارب زيدا وهو عمروا ايضا بجعل الضمير عائدا الى ضارب لا الى زيد اه * قوله واستدلوا على ذلك بقوله وما الحرب الّا ما علمتم وذقتم الخ * فان ظاهره ان عنها متعلق بهو الذي هو ضمير المصدر اعني الحديث وتاول البصريون ذلك على ان عنها متعلق باعني مقدرا او بالمرجم وتقديمه عليه للضرورة ويجوز ان يكون متعلقا بمحذوف دل عليه المرجم اي مرجما او على تقدير وما هو الحديث عنها والحديث بدل من هو ثم حذف كذا في الحواشي الياسينية على التصريح وفي الوجه الاخير نظر لانه يلزم عليه اعمال المصدر محذوفا فقد تخلص من محذور بمحذور والبيت من معلقة زهير بن ابي سلمى الجاهلي قال الصاغاني في العباب الحرب تونث يقال وقعت

الثالث ان لا يكون مضمرا فلا تقول ضربي زيدا حسن وهو عمروا قبيح لانه ليس فيه لفظ الفعل واجاز ذلك الكوفيون واستدلوا بقوله *

وما الحرب الّا ما علمتم وذقتم
وما هو عنها بالحديث المرجم

اي وما الحديث عنها بالحديث المرجم قالوا فعنها متعلق بالضمير وهذا البيت نادر قابل للتاويل فلا يبنى عليه قاعدة الرابع ان لا يكون محدودا فلا يقال اعجبني ضربتك زيدا وشذ قوله *

بينهم حرب وتصغيرها بلا هاء رواية عن العرب قال المازني لانه في الاصل مصدر والضمير كناية عن الحديث الذي هو قول وفاقا لابي الحسن الزوزني شارح المعلقات قال الضمير كناية عن القول لا العلم لان العلم لا يكون قولا وفيه رد على جميع شراح المعلقات في ان الضمير راجع للعلم قال ابو جعفر النحاس وتبعه التبريزي واللفظ قوله وما هو عنها اي ما العلم عنها بالحديث فقوله هو كناية عن العلم لانه لما قال إلّا ما علمتم دل على العلم قال الله تعلى ولا يحسبن الذين يبخلون بما ءاتيهم الله من فضله هو خيرا لهم المعنى انه لما قال يبخلون دل على البخل كقولهم من كذب كان شرا له اي كان الكذب شرا له اه قال الاعلم الشنتمري هو كناية عن العلم يريد وما علمتم بالحرب وعن بدل من الباء هذا كلامه والمرجم الذي يرجم بالظنون والترجيم والرجم الظن ومنه قوله عز وجل رجما بالغيب اي ظنا والذوق اصله في الطعوم واستعير هنا للتجربة يقول ليست الحرب إلّا ما عهدتموها وجربتموها ومارستم كراهتها وما هذا الذي اقوله بحديث مظنون وهذا ما شهدت به الشواهد الصادقة من التجارب وليس من احكام الظنون كذا في شرح شواهد الرضي * قوله يحايي به الجلد الذي هو الخ * يحايي اي يحيي والجلد بفتح الجيم وسكون اللام القوي والباء في به للسببية او للاستعانة والضمير عائد على الماء في البيت قبله وحازم اي ضابط والملا التراب ونفس راكب مفعول يحايي والشاهد في قوله بضربة كفيه فان ضربة مصدر محدود اضيف الى فاعله ونصب به الملا شذوذا وصف به الشاعر مسافرا معه ماء فتيمم واحيا بالماء نفس راكب كاد يموت عطشا * قوله الخامس ان لا يكون موصوفا قبل العمل * الاولى ان لا يكون متبعا اعم من ان يتبع بالنعت او غيره فلا يجوز عجبت من قتالك نفسك زيدا ولا عجبت من اتيانك مشيك

يحايي به الجلد الذي هو حازم
بضربة كفيه الملا نفس راكب

فاعمل الضربة في الملا واما نفس فمعمول ليحايي ومعناه انه عدل عن الوضوء الى التيمم وسقى الراكب الماء الذي كان معه فاحيا نفسه الخامس ان لا يكون موصوفا قبل العمل فلا يقال اعجبني ضربك الشديد زيدا فان اخرت الشديد جاز وقال الشاعر *

ان وجدي بك الشديد اراني
عاذرا فيك من عهدت عذولا

فاخر الشديد عن الجار والمجرور المتعلق بوجدي السادس ان لا يكون محذوفا ولهذا ردوا على من قال في مالك وزيدا ان التقدير وملابستك زيدا وعلى من قال في بسم الله ان التقدير ابتداءي بسم الله ثابت فحذف المبتدا والخبر وابقى معمول المبتدا وجعلوا من الضرورة قوله *

هل تذكرون الى الديرين هجرتكم
ومسحكم صلبكم رحمان قربانا

لانه بتقدير وقولكم يا رحمان قربانا السابع ان لا يكون مفصولا من معموله ولهذا ردوا على من قال في يوم تبلى السرائر انه معمول لرجعه لانه قد فصل بينهما بالخبر *

الى بكر ولا عجبت من شربك واكلك اللبن * قوله ان لا يكون مفصولا من معموله * اي باجنبي ولو كان المعمول ظرفا كما في الاية الشريفة او الفاصل ظرفا اوجارا ومجرورا كما في قوله تعلى كتب عليكم الصيام كما كتب على الذين من قبلكم لعلكم تتقون اياما معدودات ولهذا اعترض في المغني على الزمخشري حيث علق اياما بالصيام بان فيه الفصل بمعمول كتب فان قيل لعله يقدر كما كتب صفة للصيام فلا يكون متعلقا بكتب قلنا يلزم محذور آخر وهو اتباع المصدر قبل ان يكمل بمعموله كذا في الجهة الثانية من الباب الخامس من مغنيه والمراد بالاجنبي كما قال ابن الحاجب في الامالي المستقل بنفسه غير الجمل المعترضة كالمبتدا والخبر والفاعل والمفعول وغير الاجنبي هو ما كان له تعلق بذلك فاذا قلت ضربي في الدار زيدا احسن لم يفصل بين المصدر ومعموله بالاجنبي وانما فصلت بينهما بمتعلق به داخل في حيزه بخلاف قولك ضربي حسن زيدا فانك فصلت بينهما بالخبر المستقل الذي لا يصلح ان يكون تتمة لما قبله في الجزئية وانما اجريت الجمل المعترضة مجرى التتمة لانها مستقلة بنفسها فكانها عرضت بين الجزءين لغرض مع انه لا لبس في ان الجملة المعترضة ليست تتمة لاحد الجزءين لاستقلالها * قوله ولهذا رد على من قال في يوم تبلى السرائر انه معمول لرجعه * القائل بذلك هو الزمخشري وكانه يرى ان ذلك معتبر في الظروف لاتساعهم فيها والمعمول هنا المفصول بينه وبين عامله بخبر ان وهو تبلى السرائر ظرف وقد تكلم المص على هذه الاية في الجهة الثانية من الباب الخامس من مغنيه وقال ايضا ان الظرف لا يتعلق بقادر لان قدرته لا تتقيد بذلك اليوم ولا بغيره بل يتعلق بمحذوف اي يرجعه يوم تبلى السرائر اه وقد تكلم عليها ايضا ابن جني في الخصائص فقال في باب

الثامن ان لا يكون موخرا عنه فلا يجوز اعجبني زيدا ضربك واجاز السهيلي تقديم الجار والمجرور واستدل بقوله تعلى لا يبغون عنها حولا وقولهم اللهم اجعل لنا من امرنا فرجا ومخرجا وينقسم المصدر العامل الى ثلاثة اقسام احدها المضاف واعماله اكثر من اعمال القسمين الاخيرين *

تجاذب الاعراب والمعاني ما حاصله ان الظرف في المعنى متعلق برجعه إلّا انك اذا حملته على هذا لزم الفصل بين المصدر ومعموله واذا كان المعنى عليه ومنع جانب الاعراب منه اضمرت ما يتناول الظرف ويدل بالمصدر عليه * قوله ان لا يكون موخرا عنه * لانه عند العمل يوول بان والفعل وهو موصول ومعمول الصلة لا يتقدم لانه كتقدم جزء من الشيء المرتب الاجزاء عليه * قوله واجاز السهيلي تقديم الجار والمجرور * هو ما استظهره المولى سعد الدين التفتازاني قال في المطول والاظهر انه جائز اذا كان المعمول ظرفا او شبهه قال الله تعلى فلما بلغ معه السعي ولا تاخذكم بهما رافة ومثل ذلك كثير في الكلام والتقدير تكلف وليس ما اول بشيء حكمه حكم ما اول به مع ان الظرف تكفيه رائحة من الفعل لان له شانا ليس لغيره لتنزيله من الشيء منزلة نفسه لوقوعه فيه وعدم انفكاكه عنه ولهذا اتسع في الظروف ما لا يتسع في غيرها انتهى وفي الحواشي الفنارية قال بعض الفضلا الحق ان الوجه الراجح في المصدر ان لا يتقدم معموله مطلقا عليه ويجوز مرجوحا في الظروف لاختفاء صورة ان والتوسع فيه مع ان الفرا جوز تقدم صلة ان المصدرية عليها مطلقا فاذا قصد نكتة مقتضية لتقديم معموله الظرفي عليه يقدم في علم البلاغة بلا تكلف لان البلغاء يلتفتون الى لطف المعنى بعد ان يكون لما ارتكبوه وجه مساغ في العربية وان كان مرجوحا فاذا وجدنا ظرفا مقدما على المصدر فان راينا فيه نكتة تحصل بتقديم معموله عليه جعلناه معمولا له والا حملناه على وجه آخر بحسب اقتضاء الاحوال اه * قوله واعماله اكثر * الظاهر ان مدرك ذلك الاستقراء والا فمقتضى تعليل قلة اعمال المقرون بال ان يكون عمله هو ايضا كذلك وبعد كتبي ما ذكر رايت الدماميني في شرح التسهيل قال والمدرك في ذلك هو الاستقراء والا فقد قال ابن

وهو ضربان مضاف للفاعل كقوله تعلى ولولا دفع الله الناس واخذهم الربا وقد نهوا عنه واكلهم اموال الناس بالباطل ومضاف للمفعول كقوله *

الا ان ظلم نفسه المرء بين
اذا لم يصنها عن هوى يغلب العقلا

وقوله عليه الصلاة والسلام وحج البيت من استطاع اليه سبيلا ومنه قوله *

تنفي يداها الحصى في كل هاجرة
نفي الدراهم تنقاد الصياريف

الثاني المنون واعماله اقيس من اعمال المضاف لانه يشبه الفعل بالتنكير كقوله تعلى او اطعام في يوم ذي مسغبة يتيما تقديره او ان يطعم في يوم ذي مسغبة يتيما الثالث المعرف بال واعماله شاذ قياسا واستعمالا ومنه قوله *

عجبت من الرزق المسيء الهه
وللترك بعض الصالحين فقيرا

اي عجبت من ان يرزق المسيء الهه ومن ان يترك بعض الصالحين فقيرا *

ص واسم الفاعل كضارب ومكرم

جني اعمال المصدر منونا اقوى احوال اعماله لانه نكرة فاشبه الفعل ثم يلي ذلك عمله مضافا لان المضاف كثيرما ينوى فيه الانفصال ثم يلي ذلك عمله وفيه لام التعريف * قوله وهو ضربان مضاف للفاعل * ومضاف للمفعول وقد يحتمل التركيب الواحد اضافته اليهما وحينئذ فالارجح عند سيبويه حمله على الاول لان حذف المفعول اولى من حذف الفاعل لكونه عمدة لطيفة ذكر الشيخ ابن عبد السلام في شرح مختصر ابن الحاجب قال سمعت الفقيه النحوي الاصولي شيخنا ابا عبد الله محمد بن خلف القيسي المعروف بابن العطار رحمه الله يحكي غير مرة وسمعتها من غيره من الثقاة غير مرة عن الشيخ الفقيه ابي اسحاق ابراهيم بن الرشيد قال كنت جالسا عند بعض الرؤساء في بستانه والخدمة بالمسحات يخدمون فلما جلسوا للغداء جلس منهم رجلان اندلسيان ناحية واخرج احدهما غداءه الخبز وحده واخرج الاخر خبزا وجبنا فسال الذي ليس عنده جبن صاحبه ان يعطيه من جبنه فاعطاه منه شيئا يسيرا جدا فقال له عطية القوم على اقدارهم فقال له المعطي صدقت فقال له الاخر ليس هذا مذهب سيبويه قال فعلمت انهما من طلبة العلم فكلمت ذلك الرئيس فيهما فاحسن اليهما بما لم يرضني ان آخذه واراد الاخر ان عطية مصدر مضاف الى الفاعل فالمعطي انما اعطى على قدره لا على قدر الاخذ ولما كان اللفظ غير صريح في هذا ويحتمل ان المصدر مضاف للمفعول صدقه المعطي بناء منه على ارادة هذا المعنى الثاني وانه مضاف الى المفعول فقال له الاخر ليس هذا مذهب سيبويه يعني ان حمله على الاضافة الى الفاعل هو الراجح عند سيبويه قال وما كان الشيخ يحكيها تصحيحا منه لمذهب سيبويه وانما كان يحكي ذلك تنبيها منه على ان كثيرا ممن يعتقد فيه الجهل ظاهرا يكون في الباطن على خلافه

ان كان بال عمل مطلقا او مجردا فبشرطين كونه حالا او استقبالا واعتماده على نفي او استفهام او مخبر عنه او
موصوف و باسط ذراعيه على حكاية الحال خلافا للكسائي وخبير بنولهب على التقديم والتاخير وتقدير خبير
ظهير خلافا للاخفش والمثال وهو * (٢٩٦) * ما حول للمبالغة من فاعل الى فعال او فعول او مفعال بكثرة او فعيل
او فعل بقلة نحو اما العسل فانا شراب *

ش النوع الثالث من الاسماء العاملة عمل الفعل اسم الفاعل وهو الوصف الدال على الفاعل الجاري على حركات المضارع وسكناته كضارب ومكرم ولا يخلو اما ان يكون بال او مجردا منها فان كان بال عمل مطلقا ماضيا كان او حالا او مستقبلا نحو جاء الضارب زيدا امس او الان او غدا وذلك لان ال هذه موصولة وضارب حال محل ضرب ان اردت الماضي او يضرب ان اردت غيره والفعل يعمل في جميع الحالات فكذا ما حل محله قال امرو القيس *

القاتلين الملك الحلاحلا
خير معد حسبا ونائلا

وان كان مجردا منها فانه يعمل بشرطين احدهما ان يكون بمعنى الحال او الاستقبال لا بمعنى الماضي وخالف في ذلك الكسائي وهشام وابن جني جازوا اعماله اذا كان بمعنى الماضي واستدلوا بقوله تعالى وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد واجيب بان ذلك على ارادة حكاية الحال الا ترى ان المضارع يصح وقوعه هنا فتقول وكلبهم يبسط ذراعيه و يدل على ارادة حكاية الحال الجملة حالية والواو [illegible]

* قوله فان كان بال عمل مطلقا * قال في شرح التسهيل وان وقع الذي بمعنى المضي صلة للالف واللام استوى هو والذي بمعنى المضارع في استحقاق العمل لانه وقع موقعا يجب تاوله فيه بالفعل كما يجب تاول الالف واللام بالذي او احدى فروعه فقام تاوله مقام ما فاته من الشبه اللفظي كما قام لزوم التانيث في المونث بالالف وعدم النظير في الجمع مقام سبب ثان في منع الصرف واذا كان في وقوع الذي بمعنى الماضي صلة تصحيح لعمله بعد ان لم يكن عاملا كان في وقوع الذي بمعنى المضارع صلة توكيد لاستحقاق ما كان له من العمل والحاصل ان اسم الفاعل الموصول به الالف واللام يعمل في المضي والحضور والاستقبال * قوله القاتلين الملك الحلاحل * في القاموس الحلاحل بالضم ع والسيد الشجاع او الضخم الكثير المروءة او الرزين في ثخانة تخص الرجال وما له فعل الجمع بالفتح والحاحل للمفعول بمعناه * قوله وخالف في ذلك الكسائي * قال في الشرح المذكور ومذهبه في هذه المسئلة ضعيف لان اسم الفاعل الذي يراد به المضي لا يشبه الماضي من قبل اللفظ فلا يعطى ما اعطيه لعدم المشاركة لفظا ومعنى اعني الذي يراد به معنى المضارع كما لم يعط الاسم منع الصرف بعلة واحدة مما اعطي ذو العلتين وايضا فان المضارع محمول على اسم الفاعل في الاعراب فحمل اسم الفاعل عليه في العمل ولم يحمل الفعل الماضي على اسم الفاعل في الاعراب فلم يحمل اسم الفاعل عليه في العمل قال سيبويه واذا اخبر ان الفعل قد وقع وانقطع فهو بغير التنوين البتة لانه انما اجري مجرى الفعل المضارع له كما اشبهه الفعل المضارع في الاعراب فكل واحد منهما داخل على صاحبه هذا نصه قلت فالمسو بين اسم الفاعل المقصود به معنى المضي و بين اسم الفاعل المقصود به معنى المضارع

فانتما فاعل بواف لاعتماده على النفي ومثال الاستفهام *

اقاطن قوم سلمى ام نووا ظعنا
ان يظعنوا فعجيب عيش من قطنا

ومثال اعتماده على المخبر عنه قوله تعلى ان الله بالغ امره ومثال اعتماده على الموصوف قولك مررت برجل ضارب زيدا وقول الشاعر *

اني حلفت برافعين اكفهم
بين الحطيم وبين حوضي زمزم

اي بقوم رافعين وذهب الاخفش الى انه يعمل وان لم يعتمد على شيء من ذلك واستدل بقوله *

خبير بنولهب فلا تك ملغيا
مقالة لهبي اذا الطير مرت

وذلك لان بنولهب فاعل بخبير مع ان خبير لم يعتمد واجيب بانا نحمله على التقديم والتاخير فبنو لهب مبتدا وخبير خبره ورد بانه لا يخبر بالمفرد عن الجمع واجيب بان فعيلا قد يستعمل للجماعة كقوله تعلى والملائكة بعد ذلك ظهير النوع الرابع من الاسماء التي تعمل عمل الفعل امثلة المبالغة وهي خمسة فعال وفعول ومفعال وفعيل وفعل قال الشاعر * اخا الحرب لباسا اليها جلالها * وقال الاخر * ضروب بنصل السيف سوق سمانها * وقالوا انه لمنحار بوائكها وان الله سميع دعاء من دعاه قال الشاعر

كالمبنيين الفعل الماضي والمضارع في الاعراب وهذا لا يصح فلا يصح ما هو بمنزلته * قوله كقوله تعلى والملائكة بعد ذلك ظهير * قد يناقش بان الملائكة جمع تكسير فياول بالجماعة وهي مفرد مونث وقد يخبر عنه بفعيل كما في ان رحمت الله قريب من المحسنين وبنوا لهب اجري مجرى جمع المذكر السالم وهو لا يراعى تانيثه المترتب عليه افراده قاله اللقاني في حواشي التوضيح * قوله اخا الحرب لباسا اليها جلالها * صدر بيت للقلاخ بضم القاف وتخفيف اللام بن حرب التميمي عجزه وليس بولاج الخوالف اعقلا * والمراد باخ الحرب الملازم لها وهو منصوب على الحال او الاختصاص والجلال جمع جل والمراد بها الدروع والجواشن التي تلبس في الحرب والولاج الدخال مبالغة والج من الولوج وهو الدخول والخوالف بالخاء المعجمة جمع خالفة وهي الاعمدة كانها تخلف الحائط وتنوب عنه ومنه قوله تعلى رضوا بان يكونوا مع الخوالف والمراد بها هنا البيوت مجازا من قبيل اطلاق اسم الجزء على الكل والاعقل بالعين المهملة والقاف مضطرب يقال اعقل الرجل اضطربت رجلاه من الفزع ونصبه على الحال او الخبرية لليس ان لم يمنع تعدد خبرها يقول انه ثابت القدم في الحرب وبينه وبينها مواخاة فاذا قامت الحرب لا يلج البيت ويستتر فيه بل يظهر ويحارب كذا في التصريح ويجوز ان يكون من العقل وهو التواء في رجل البعير يقال بعير اعقل وناقة عقلا بينة العقل يعني انه ليس ممن يدخل البيوت ويجلس بها كالاعرج والشاهد في قوله لباسا اليها جلالها حيث نصب ما بعده * قوله ضروب بنصل السيف سوق سمانها * تمامه اذا عدموا زادا فانك عاقر * نصل السيف شفرته ولهذا اضيف اليه اضافة الجزء للكل وقد يطلق على السيف نفسه وعليه فالاضافة بيانية بخلافها على الاول فانها من قبيل اضافة الجزء الى الكل

فعل فلا يقال ضراب لمن ضرب مرة واحدة وكذا الباقي وهي في التفصيل والاشتراط كاسم الفاعل سواء واعمالها
قول سيبويه واصحابه وحجتهم في ذلك السماع والحمل على اصلها وهو اسم الفاعل لانها متحولة عنه لقصد المبالغة
ولم يجز الكوفيون اعمال شيء منها لمخالفتها لاوزان المضارع ومعناه وحملوا نصب الاسم الذي بعدها على تقدير
فعل ومنعوا تقديمه عليها ويرد * (٢٩٨) * عليهم قول العرب اما العسل فانا شراب ولم يجز بعض البصريين
اعمال فعيل وفعل واجاز الجرمي اعمال فعل دون فعيل لانه على وزن الفعل كعلم وفهم *

ص واسم المفعول كمضروب ومكرم ويعمل عمل فعله وهو كاسم الفاعل

ش النوع الخامس من الاسماء التي تعمل عمل الفعل اسم المفعول كمضروب ومكرم وهو كاسم الفاعل فيما ذكرنا تقول جاء المضروب عبده فترفع العبد بمضروب على انه قائم مقام فاعله كما تقول جاء الذي ضرب عبده ولا يختص اعمال ذلك بزمان بعينه لاعتماده على الالف واللام وتقول زيد مضروب عبده فتعمله فيه ان اردت به الحال او الاستقبال ولا يجوز ان تقول مضروب عبده وانت تريد الماضي خلافا للكسائي ولا ان تقول مضروب الزيدان لعدم الاعتماد خلافا للاخفش *

والسوق جمع ساق ومنه قوله تعلى فطفق مسحا بالسوق والاعناق والسمان جمع سمين والعاقر الذابح والشاهد في ضروب حيث نصب سوق سمانها لاعتماده على ذي خبر محذوف اي هو او انت ضروب كذا في التصريح قيل والثاني هو المتعين لقوله بعد فانك عاقر وفيه نظر لاحتمال انه يكون التفاتا من الغيبة الى الخطاب * قوله اتاني انهم مزقون عرضي * تمامه جحاش الكرملين لها فديد * مزقون جمع مزق مبالغة مازق وعرض الرجل ما يصونه من نفسه وحسبه والكرملين تثنية كرمل كزبرج كما في القاموس اسم ماء بجبل طي وعن شيخ الاسلام انه بكسر الكاف وفتح الميم والفديد بالفاء الصياح والتصويت يقول ان هولاء القوم عندي بمنزلة جحاش هذا الموضع الذي تصوت فيه والاستدلال به اولى من الاستدلال بقوله حذر امورا لا تظير وآمن * ما ليس منجيه من الاقدار * انشده سيبويه لوقوع القدح فيه وان قال ابن مالك ان القدح فيه من وضع الحاسدين روي عن المازني ان اللاحقي قال سالني سيبويه عن شاهد في تعدي فعل فعملت له هذا البيت وينسب مثل هذا لابن المقنع ووقوع مثل هذا مستبعد فان سيبويه لم يكن ليحتج بشاهد لا يثق بانتسابه الى من يحتج بقوله وانما يحمل القدح فيه على انه من وضع الحاسدين وتقول المتقولين اه * قوله ويرد عليهم قول العرب الخ * اما رده عليهم في منع التقديم فظاهر واما رده عليهم في تقدير الفعل فوجهه انه لا يصح تقديره هنا لان اما لا يفصل بينها وبين الفاء بجملة * قوله وهي الصفة المصوغة لغير تفضيل * هذا الحد

ص والصفة المشبهة باسم الفاعل المتعدي لواحد وهي الصفة المصوغة لغير تفضيل لافادة الثبوت كحسن وظريف وطاهر وضامر ولا يتقدمها معمولها ولا يكون اجنبيا ويرفع على الفاعلية او الابدال وينصب على التمييز او التشبيه بالمفعول به والثاني متعين في المعرفة ويخفض بالاضافة ش النوع السادس من انواع الاسماء العاملة عمل الفعل الصفة المشبهة باسم الفاعل المتعدي لواحد وهي الصفة المصوغة لغير تفضيل لافادة نسبة الحدث الى موصوفها

وليس بحادث متجدد وهذا بخلاف اسمي الفاعل والمفعول فانهما يفيدان الحدوث والتجدد الا ترى انك تقول مررت برجل ضارب عمروا فتجد ضاربا مفيدا لحدوث الضرب وتجدده وكذلك مررت برجل مضروب وانما سميت هذه الصفة مشبهة لانها كان اصلها انها لا * (٢٩٩) * تنصب لكونها ماخوذة من فعل قاصر ولكونها لم يقصد بها الحدوث فهي مباينة للفعل ولكنها اشبهت اسم الفاعل فاعطيت حكمه في العمل ووجه الشبه بينهما انها تونث وتثنى وتجمع تقول حسن وحسنة وحسنان وحسنتان وحسنون وحسنات كما تقول ضارب وضاربة وضاربان وضاربتان وضاربون وضاربات وهذا بخلاف اسم التفضيل كاعلم واكثر فانه لا يثنى ولا يجمع ولا يونث اي في غالب احواله فلهذا لا يجوز فيه ان يشبه باسم الفاعل وقولي المتعدي الى واحد اشارة الى انها لا تنصب الا اسما واحدا واعلم ان الصفة المشبهة تخالف اسم الفاعل في امور احدها انها تارة لا تجري على حركات المضارع وسكناته وتارة تجري فالاول كحسن وظريف الا ترى انهما لا يجريان على يحسن ويظرف والثاني نحو ضامر وظاهر الا ترى انهما يجريان على يظهر ويضمر والقسم الاول هو الغالب حتى ان في كلام بعضهم انه لازم وليس كذلك وقد نبهت على ان عدم المجاراة هي الغالب بتقديمي مثال ما لا يجري وهذا بخلاف اسم الفاعل فانه لا يكون الا مجاريا للمضارع كضارب فانه مجار ليضرب فان قلت هذا منتقض بداخل ويدخل فان الضمة لا تقابل الكسرة قلت المعتبر في المجاراة تقابل حركة بحركة لا حركة بعينها فان قلت كيف تصنع بقائم ويقوم فان ثاني قائم ساكن وثاني يقوم متحرك قلت الحركة في ثاني يقوم منقولة

اصله لبدر الدين ابن مالك ورده المص في الحواشي باقتضائه ان نحو زيد حسن صفة مشبهة والنحويون لا يسمونها مشبهة الا اذا خفضت او نصبت اه اي او رفعت السببي قال بعض ارباب الحواشي والظاهر ان ما ذكره انما هو في زنة فاعل فقط كما يوخذ من كلامهم واما نحو حسن وكريم فهو عند قصد الثبوت صفة مشبهة مطلقا تدبراه والفرق بين الحدوث والحدث مما لا يخفى على من له ادنى مسكة وتوهم بعض الشيوخ انهما شيء واحد واحتاج في دفع التناقض اللازم من قوله لقصد نسبة الحدث الى موصوفها دون افادة الحدوث بحمل الاول على الوضع والثاني على الاستعمال وهو توهم ساقط اذ الحدث عبارة عما قام بالفاعل كفرح والحدوث عبارة عن التجدد وعدم الثبوت * قوله وتارة تجري * قال في المغني وقول جماعة انها لا تكون الا غير مجارية مردود باتفاقهم على ان منها قوله * من صديق واخي ثقة * او عدو شاحط دارا
قلت ومن هولاء الجماعة صاحب المفصل فانه قال فيه الصفة المشبهة هي التي ليست من الصفات الجارية وانما هي مشبهة لها في انها تذكر وتونث وتثنى وتجمع والشاهد في شاحط بشين معجمة وحاء وطاء مهملتين اي بعيد فانه صفة مشبهة وهو مجار المضارع ويمكن ان يجاب عن ذلك بان ما ورد من ذلك اسم فاعل اجري مجرى الصفة المشبهة في الحكم لا انه صفة مشبهة حقيقة فتامله * قوله المعتبر في المجارات تقابل حركة بحركة لا حركة بعينها * قال في المغني بدليل ذاهب ويذهب وقاتل ويقتل ولهذا قال ابن الخشاب هو وزن عروضي لا

تصريفي * قوله انها تدل على الثبوت * قال الرضي والذي ارى ان الصفة المشبهة كما انها ليست موضوعة للحدوث ليست موضوعة للثبوت في جميع الازمنة لان الحدوث والاستمرار قيدان في الصفة لا دلالة فيها عليهما فليس معنى حسن في الوضع الّا ذو حسن سواء كان في بعض الازمنة او جميع الازمنة ولا دليل في اللفظ على احد القيدين فهي حقيقة في القدر المشترك وهو الاتصاف بالحسن لكن لما اطلق ذلك ولم يكن بعض الازمنة اولى من بعض ولم نجد نفيه في جميع الازمنة لانك حكمت بثبوته فلابد من وقوعه في زمن كان الظاهر ثبوته في جميع الازمنة الى ان تقوم قرينة على تخصيصه ببعضها نحو كان هذا حسنا فقبح اوسيصير حسنا اوهو الان حسن فقط فظهورها في الاستمرار ليس وضعيا قال العلامة الدماميني وفيه بحث * قوله واسم الفاعل يدل على الحدوث * انظر وجه الجمع بين قول النحاة ان اسم الفاعل ما اشتق من فعل لمن قام به على معنى الحدوث وقول علماء البيان ان الاسم دال على الثبوت ولم يفصلوا بين صفة مشبهة وغيرها قاله يس في حواشي المختصر وكانه لم يطلع على ما قاله سيد المحققين في حواشي المطول او اطلع عليه ونسيه فانه بعد ان قرران الاسم كعالم يدل على الثبوت وعارضه بكلام ابن الحاجب ان اسم الفاعل يدل على الحدوث قال وقد يتكلف للجمع بين الكلامين فان من قال يدل على الحدوث اراد به ثبوت مطلقه ومن قال يدل على الثبوت اراد به نفي التجدد والتقضي بقرينة ايراده مقابلا وهواخص منه ونفي الاخص لا ينافي ثبوت الاعم اه * قوله وانما تكون للحال الدائم * اي المستمر وهذا هو عين ما حكاه ابو حيان عن بعض الناس وذلك ان السيرافي قال في الصفة المشبهة انها ابدا للماضي وقال ابن السراج انها للحال واليه ذهب الشلوبين وابن مالك قال

الثاني انها تدل على الثبوت واسم الفاعل يدل على الحدوث الثالث ان اسم الفاعل يكون للماضي والحال والمستقبل وهي لا تكون للماضي المنقطع ولا لما لم يقع وانما تكون للحال الدائم وهذا هو الاصل في باب الصفات وهذا الوجه ناشيء عن الوجه الثاني والاوجه الثلاثة مستفادة مماذكرنا من الحد ومن الامثلة والرابع ان معمولها لا يتقدم عليها لا تقول زيد وجهه حسن بنصب الوجه ويجوز في اسم الفاعل ان يقال زيد اباه ضارب وذلك لضعف الصفة لكونها فرعا عن فرع فانها فرع عن اسم الفاعل الذي هوفرع عن الفعل بخلاف اسم الفاعل فانه قوي لكونه فرعا عن اصل وهو الفعل الخامس ان معمولها لا يكون اجنبيا *

بل يكون سببيا وتعني بالسببي واحدا من امور ثلاثة الاول ان يكون متصلا بضمير الموصوف نحو مررت برجل حسن وجهه الثاني ان يكون متصلا بما يقوم مقام ضميره نحو مررت برجل حسن الوجه لان ال قائم مقام الضمير المضاف اليه الثالث ان يكون مقدرا معه ضمير الموصوف كمررت برجل حسن وجها اي وجها منه ولا يكون اجنبيا لا تقول مررت برجل حسن عمروا وهذا بخلاف اسم الفاعل فان معموله يكون سببيا كمررت برجل ضارب اباه ويكون اجنبيا كمررت برجل ضارب عمروا ولمعمول الصفة المشبهة ثلاثة احوال احدها الرفع نحو مررت برجل حسن وجهه وذلك على وجهين احدهما الفاعلية وهو متفق عليه وحينئذ فالصفة خالية من الضمير لانه لا يكون للشيء فاعلان والثاني الابدال من ضمير مستتر في الوصف اجاز ذلك الفارسي وخرج عليه قوله تعلى جنات عدن مفتحة لهم الابواب فقدر في مفتحة ضميرا مرفوعا على النيابة عن الفاعل وقدر الابواب مبدلة من ذلك الضمير *

ابو حيان جمع بعض اصحابنا بين هاذين القولين بان قال لا يريد السيرافي بكونها الماضي ان الصفة انقطعت وانما يريد انها ثبتت قبل الاخبار ودامت الى وقت الاخبار ولا يريد ابن السراج انها انما وجدت وقت الاخبار فلا فرق حينئذ بين القولين * قوله بل يكون سببيا * قال بدر الدين ابن مالك جواز زيد بك فرح يبطل عموم قولهم ان المعمول لا يكون سببيا موخرا وهذا غير وارد عليهم لان المراد بالمعمول ما عملها فيه بحق الشبه وما اورده ليس من هذا القبيل فان عملها في الظرف انما هو بما فيها من معنى الفعل وكذا الحال والتمييز ونحوهما * قوله احدهما الفاعلية * قد يتعين ذلك كما في مررت بامراة حسن الوجه لان الصفة لو تحملت الضمير لوجب ان يقال حسنة بالتانيث وقد يتعين عدمه كما في مررت بامراة حسنة الوجه لانه لو كان فاعلا لوجب تذكير الوصف وقد يجوز الامران كما في مررت برجل حسن الوجه * قوله الابدال من ضمير مستتر الخ * اي ابدال بعض من كل قال ابن قاسم ويرده حكاية الفراء مررت بامراة حسن الوجه وحكاية الكوفيين مررت بامراة قويم الانف وانه يجوز مررت برجل مضروب الاب وليس هذا البدل كلا ولا بعضا ولا اشتمالا اه تصريح وجوابه ان مراد الفارسي تجويز الحمل على البدل حيث امكن لا مطلقا فلا ينافي انه قد يقوم مانع من الابدال فان قيل على القول بان العامل في البدل مقدر يلزم عمل الصفة المشبهة محذوفة وهو ممنوع قلت قد يغتفر في التابع ما لا يغتفر في غيره كما في نظائره * قوله وخرج عليه قوله تعلى جنات عدن مفتحة لهم الابواب * في البحر وقرا الجمهور جنات بالنصب وهو بدل فان كان عدن علما فبدل معرفة من نكرة وان كان نكرة فبدل نكرة من نكرة وقال الزمخشري جنات عدن معرفة لقوله جنات عدن التي

وعد الرحمان وانتصابها على انها عطف بيان لحسن مئاب ومفتحة حال
والعامل فيها ما في المتقين من معنى الفعل وفي مفتحة ضمير الجنات
والابواب بدل من الضمير تقديره مفتحة هي الابواب كقولهم ضرب
زيد اليد والرجل وهو من بدل الاشتمال اهـ ولا يتعين ان يكون جنات
عدن معرفة بالدليل الذي استدل به وهو قوله جنات عدن التي وعد
الرحمان لانه اعتقد ان التي صفة لجنات عدن ولا يتعين ما ذكره اذ
يجوز ان يكون التي بدلا من جنات عدن الا ترى ان الذي والتي
وجموعهما تستعمل استعمال الاسماء فتلي العوامل فلا يلزم ان يكون
صفة واما انتصابها على انها عطف بيان فلا يجوز لان النحويين في
ذلك على مذهبين احدهما ان ذلك لا يكون إلّا في المعارف فلا يكون
عطف البيان إلّا تابعا لمعرفة وهو مذهب البصريين والثاني انه يجوز
ان يكون في النكرات فيكون عطف البيان تابعا لنكرة كما تكون
المعرفة فيه تابعة لمعرفة وهذا مذهب الكوفيين وتبعهم الفارسي واما
تخالفهما في التعريف والتنكير فلم يذهب اليه احد سوى هذا المص
وقد اجاز ذلك في مقام ابراهيم فاعربه عطف بيان تابعا لنكرة وهو
ءايات بينات واما قوله وفي مفتحة ضمير الجنات فجمهور النحويين
اعربوا الابواب مفعولا لم يسم فاعله بمفتحة وجاء ابو علي فقال اذا كان
كذلك لم يكن فيه ضمير يعود على جنات عدن من الحال ان اعرب
مفتحة حالا او من النعت ان اعرب نعتا لجنات عدن فقال في مفتحة
ضمير يعود على الجنات حتى ترتبط الحال بصاحبها او النعت بمنعوته
والابواب بدل وقال من اعرب الابواب مفعولا لم يسم فاعله العائد على
الجنات محذوف تقديره الابواب منها ويلزم ابا علي ان البدل في مثل
هذا لابد فيه من الضمير اما ملفوظ به او مقدر واذ كان الكلام محتاجا الى

بدل بعض من كل الوجه الثانى النصب فلا يخلوا اما ان يكون نكرة كقولك وجها او معرفة كقولك الوجه فان كان نكرة فنصبه على وجهين احدهما ان يكون على التمييز وهو الارجح والثانى ان يكون منصوبا على التشبيه بالمفعول به فان كان معرفة تعين ان يكون منصوبا على التشبيه بالمفعول به لان التمييز لا يكون معرفة خلافا للكوفيين الوجه الثالث الجر وذلك باضافة الصفة وعلى هذا الوجه ووجه النصب ففى الصفة ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية واصل هذه الاوجه الرفع وهو دونها في المعنى ويتفرع عنه النصب ويتفرع عن النصب الخفض *

تقدير واحد كان اولى مما يحتاج الى تقديرين واما الكوفيون فالرابط عندهم هو ال لقيامه مقام الضمير فكانه قال مفتحة لهم ابوابها واما قوله وهو من بدل الاشتمال فان عنى بقوله وهو اليد والرجل فهو وهم وانما هو بدل بعض من كل وان عنى الابواب فقد يصح لان ابواب الجنات ليس بعضا من الجنة واما تشبيهه ما قدره من قوله مفتحة هي الابواب بقولهم ضرب زيد اليد والرجل فوجهه ان الابواب بدل من ذلك الضمير المستكن كما ان اليد والرجل بدل من الظاهر الذي هو زيد وقال الحوفي مفتحة حال والعامل فيها محذوف يدل عليه المعنى تقديره يدخلونها * قوله بدل بعض من كل * اي لا بدل اشتمال كما زعمه الزمخشري وفي الحواشي الهندية هذا الخلاف مبني على ان ابواب الدار هل هي بعض من الدار او ليست بعضا منها وانما هي مشتملة على الدار فالزمخشري نظر الى الثاني والمص نظر الى الاول اه وفي كتب الحنفية ان الدار اسم لعرصة ادير عليها الحايط والبناء وصف فيها وهو يقوي قول الزمخشري على انه لا يلزم من كون باب الدار جزءا من الدار ان يكون باب الجنة جزء منها قال في الصحاح والجنة البستان والعرب تسمي النخيل جنة كذا في حواشي الشمني * قوله ان يكون على التشبيه بالمفعول به * اي بمفعول اسم الفاعل لشبه الصفة به في الدلالة على الحدث ومن قام به وكونها تونث وتثنى وتجمع كاسم الفاعل والنصب على التشبيه بالمفعول به شاذ في الافعال مطرد في الصفات وانما كان الامر كذلك لوجهين احدهما ان الصفة اللازمة تساوي الصفة المتعدية في عمل الجر بالاضافة بعد رفعها ضميرا والجر اخو الجر وشريكه في الفضلية فجاز ان يساويها في استبدال الجر بالنصب والفعل بخلاف ذلك الثاني ان المنصوب على التشبيه بالمفعول به ا

ص واسم التفضيل وهو الصفة الدالة على المشاركة والزيادة كاكرم ويستعمل بمن ومضافا لنكرة فيفرد ويذكر وبال فيطابق ومضافا لمعرفة فوجهان ولا ينصب المفعول مطلقا ولا يرفع في الغالب ظاهرا الا في مسالة الكحل *

النوع السابع من الاسماء التي تعمل عمل الفعل اسم التفضيل وهو الصفة الدالة على المشاركة والزيادة نحو افضل واعلم واكثر وله ثلاث حالات حالة يكون فيها لازما للافراد والتذكير وذلك في صورتين احداهما ان يكون بعده من جارة للمفضول كقولك زيد افضل من عمرو والزيدون افضل من عمرو وهند افضل من عمرو والزيدان افضل من عمرو والهندات افضل من عمرو ولا يجوز غير ذلك قال الله تعلى اذ قالوا ليوسف واخوه احب الى ابينا منا وقال الله تعلى قل ان كان اباؤكم وابناؤكم واخوانكم وازواجكم وعشيرتكم واموال اقترفتموها وتجارة تخشون كسادها ومساكن ترضونها احب اليكم من الله ورسوله وجهاد في سبيله فافرد في الاية الاولى مع الاثنين وفي الثانية مع الجماعة الثانية ان يكون مضافا الى نكرة تقول زيد افضل رجل والزيدان افضل رجلين والزيدون افضل رجال وهند افضل امراة والهندان افضل امراتين

حكم باطراده في الفعل اللازم كما حكم باطراده في الصفات اللازمة لم يتميز لازم الافعال من متعديها بل كان اللازم يظن متعديا ولا يعرض مثل ذلك اذا كان النصب على التشبيه بالمفعول به مقصور الاطراد على الصفات شاذا في الافعال فان في ذلك اشعارا ينبي بالفرق بين المتعدي واللازم قاله ابن مالك في شرح التسهيل * قوله واسم التفضيل * التعبير به اولى من التعبير بافعل التفضيل لعدم شموله لنحو خير وشر مما هو ليس على زنة افعل واولى منهما التعبير باسم الزيادة لشموله نحو اجهل وابخل من كل ما دل على التنقيص وقد يجاب عن الاول بان قوله افعل لفظا او تقديرا وخير وشر من الثاني وعن الثاني بان هذه العبارة صارت في الاصطلاح اسما لما دل على الزيادة مطلقا بدليل تعريفه بقولهم هو الصفة الدالة على المشاركة والزيادة * قوله احداهما ان يكون بعده من جارة للمفضول الخ * وذلك لان المجرد شبيه بافعل في التعجب وزنا ودلالة على المزية واصلا من حيث انهما لا يبنيان الا من نوع معين وافعل في التعجب لا تتصل به علامة تثنية ولا جمع ولا تانيث فكذا ما اشبهه والمضاف للنكرة بمنزلة المجرد في التنكير * قوله زيد افضل رجل * اصله زيد افضل من كل رجل قيس فضله الى فضله فحذفت من كل واضيف افعل الى رجل وجاز كونه مفردا مع كون افعل بعض ما يضاف اليه والاصل ان يكون جمعا لفهم المعنى ووجب تنكيره على قاعدة ان كل مفرد وقع موقع الجمع لا يكون الا نكرة فان جئت بال رجعت للجمع وكذا ان جمعت ادخلت ال لانهم لا يرجعون للاصل في بعض ويتركونه في بعض فان عطفت على النكرة المضاف اليه قلت هذا افضل رجل واعقله وهذه اكرم امراة واعقله بتذكير الضمير وافراده في المفرد وضديه والمذكر وضده على التوهم فان اضفت افضل الى معرفة

مطابقا لموصوفه وذلك اذا كان بال نحو زيد الافضل والزيدان الافضلان والزيدون الافضلون وهند الفضلى والهندان الفضليان والهندات الفضليات او الفضل وهالة * (٣٠٥) * يكون فيها جائز الوجهين المطابقة وعدمها وذلك اذا كان مضافا لمعرفة تقول الزيدان افضل القوم وان شئت قلت افضلا القوم وكذا في الباقي وعدم المطابقة افصح قال الله تعلى ولتجدنهم احرص الناس ولم يقل احرصي بالياء وقال الله تعلى وكذلك جعلنا في كل قرية اكابر مجرميها فطابق ولم يقل اكبر مجرميها وعن ابن السراج انه اوجب عدم المطابقة ورد عليه بهذه الاية واجمعوا على انه لا ينصب المفعول به مطلقا ولهذا قالوا في قوله تعلى ان ربك هو اعلم من يضل عن سبيله ان من ليست مفعولا باعلم لانه لا ينصب المفعول ولا مضافا اليه لان افعل بعض ما يضاف اليه فيكون التقدير اعلم المضلين بل هو منصوب بفعل محذوف يدل عليه اعلم اي يعلم من يضل واسم التفضيل يرفع الضمير المستتر باتفاق تقول زيد افضل من عمرو فيكون في افضل ضمير مستتر عائد على زيد وهل يرفع الظاهر مطلقا او في بعض المواضع فيه خلاف بين العرب فبعضهم يرفعه به مطلقا فيقول مررت برجل افضل منه ابوه فتخفض افضل بالفتحة على انه صفة لرجل وترفع الاب على الفاعلية وهي لغة قليلة واكثرهم يوجب رفع افضل في ذلك على انه خبر مقدم وابوه مبتدا موخر وفاعل افضل ضمير مستتر عائد عليه ولا يرفع افضل الاسم الظاهر

ثنيت وجمعت وانثت وهو القياس واجاز سيبويه الافراد تمسكا بقوله
ومية احسن الثقلين جيدا * وسالفة واحسنه قذالا
اي احسن من ذكر * قوله مطابقا لموصوفه * وذلك لان اقترانه بال اضعف شبهه بافعل في التعجب اه * قوله جائز الوجهين الخ * اما المطابقة فتشبيها بالمحلى بال في الخلو عن لفظ من واما عدمها فتشبيها بالمجرد لنية معناها * قوله ورد عليه بهذه الاية * فان قدر مجرميها مفعولا اول واكابر مفعولا ثانيا لزم المطابقة في المجرد * قوله واجمعوا على انه لا ينصب المفعول به * اي بل يصل اليه بواسطة اللام نحو هو اوفى للعلم فان كان مما يتعدى لاثنين نصب الاخر بفعل مقدر نحو اكسى للفقراء الثياب اي يكسوهم الثياب وكذا لا ينصب المفعول معه والمفعول المطلق والتمييز ان لم يكن فاعلا معنى ولم يكن افعل مضافا لغيره ويجوز نصبه للباقي هذا وقال المص في الحواشي قال محمد بن مسعود بن الزكي في كتاب البديع غلط من قال ان اسم التفضيل لا يعمل في المفعول به لورود السماع بذلك كقوله تعلى وهو اهدى سبيلا وليس بتمييز لانه ليس فاعلا كما في زيد احسن وجها وقول عباس ابن مرداس واضرب منا بالسيوف القوانس اه وفي الارتشاف لابي حيان وقال محمد ابن مسعود الغزي افعل التفضيل ينصب المفعول به قال الله تعلى ان ربك هو اعلم من يضل عن سبيله * قوله مطلقا * اي في جميع حالاته * قوله وضابطها ان يكون في الكلام نفي الخ * انما اشترط تقدم النفي ليكون افعل التفضيل بمعنى الفعل فيعمل عمله وذلك لان النفي اذا دخل على افعل توجه الى قيده وهو الزيادة فيصير بمعنى حسن مثلا فيفيد انه ليس حسن كحل عين رجل زائدا على حسن كحل عين زيد اما بان يساويه او بان يكون دونه والمساوات ياباها مقام المدح فوجب

المعنى الى ان حسن الكحل في عين رجل دون حسنه في عين زيد
فيكون احسن من اجل النفي بمعنى حسن افاده الجامي وهو يقتضي
ان زوال الزيادة التفضيلية بالنفي يقتضي جواز اعمال اسم التفضيل في
الظاهر واورد عليه انه لو كان كذلك لجاز العمل في نحو ما رايت رجلا
افضل منه ابوه كما جاز في المثال المشهور واجيب بالفرق بين المثالين
وحاصله ان المفضل والمفضل عليه في المثال المشهور وهو مسالة الكحل
متحدان بالذات والاصل في اسم التفضيل ان يكون المفضل والمفضل
عليه مختلفين بالذات فلما خالف الاصل حصل في معناه التفضيلي
نقص وضعف يقتضي انه اذا زال بالنفي زال بالكلية ولم يبق له قوة عود
حكمه بعد الزوال بخلاف ما رايت رجلا احسن منه ابوه فانه لا ضعف
في معناه التفضيلي لاختلاف المفضل والمفضل عليه بالذات فله قوة عود
حكمه بعد الزوال وهو عدم جواز عمله في المضمر * قوله مفضل على نفسه
باعتبارين * كان الاولى ان يقول باعتبار لان التفضيل اي الزيادة انما
هو باعتبار واحد لا باعتبارين كما لا يخفى واعتبر كونه مفضلا من وجه
ومفضلا عليه من وجه آخر بعد اتحادهما بالذات ليخرج عنه مثل قولك
ما رايت رجلا احسن كحل عينه من كحل عين زيد فانهما مختلفان
بالذات لانه اعتبر فردين من افراد الكحل واوقع التفاضل بينهما بخلاف
المثال فانه اعتبر فيه ماهية الكحل مطلقا مقيدا تارة بقيد وتارة بقيد آخر
تدبر بقي ان هذه الشروط هل هي شرط لعمل افعل من او لعمل افعل في
سائر استعمالاته قال ابن قاسم في حواشي الاشموني والذي ينبغي ان
يقال هذا الاختلاف مبني على الاختلاف في تعليل عدم عمله هل هو كونه لم
يشبه الفعل كاسم الفاعل ولا الوصف المشبه للفعل في لحاق العلامات كالصفة
المشبهة وهو ظاهر عبارة سيبويه او كونه لم يوجد له فعل بمعناه وهو مذهب

مفضل على نفسه باعتبارين مثال
ذلك قولك *

يا ابن سنان * وكذلك لو كان مكان النفي استفهام كقولك هل رايت رجلا احسن في عينه الكحل منه في عين زيد اونهي نحو لا يكن احد احب اليه الخير منه اليك ص باب التوابع يتبع ما قبله في اعرابه خمسة ش التوابع عبارة عن الكلمات التي لا يمسها الاعراب إلّا * (٣٠٧) * على سبيل التبع لغيرها وهي خمسة النعت والتاكيد وعطف البيان وعطف النسق والبدل وعدها الزجاجي وغيره اربعة وادرجوا عطف البيان وعطف النسق تحت قولهم العطف *

ص النعت وهو التابع المشتق او المؤول به المباين للفظ متبوعه * ش التابع جنس يشمل التوابع الخمسة والمشتق او المؤول به مخرج لبقية التوابع فانها لا تكون مشتقة ولا مؤولة به الا ترى انك تقول في التاكيد جاء القوم اجمعون وجاء زيد زيد وفي البيان والبدل جاء زيد ابوعبدالله وفي عطف النسق جاء زيد وعمرو فتجدها توابع جامدة وكذلك سائر امثلتها ولم يبق إلّا التوكيد اللفظي فانه قد يجيء مشتقا كقولك جاء زيد الفاضل الفاضل الاول نعت والثاني توكيد لفظي فلهذا اخرجته بقولي المباين للفظ متبوعه فان قلت قد يكون التابع المشتق غير نعت مثال ذلك في البيان والبدل قولك قال ابو بكر الصديق وقال عمر الفاروق وفي عطف النسق رايت كاتبا وشاعرا قلت الصديق والفاروق وان كانا مشتقين إلّا انهما صارا لقبين على الخليفتين رضي الله عنهما لاحقين بباب الاعلام كزيد وعمرو وشاعر في المثال المذكور نعت حذف منعوته وذلك المنعوت هو المعطوف وكذلك كاتب

غيره فان قلنا بالاول فينبغي اذا استعمل بالالف واللام ان يجوز رفعه الظاهر نحو هذا الرجل الافضل ابوه لانه يثنى ويجمع اذ ذاك وكذا اذا اضيف لمعرفة نحو زيد افضل الناس ابوه وان قلنا بالثاني فلا ينبغي ان يعمل إلّا بالشروط * قوله ما رايت رجلا الخ * احسن افعل تفضيل وهو صفة رجلا الذي هو اسم جنس مسبوق بنفي ومرفوعه الكحل وهو مفضل على نفسه باعتبار محلين فباعتبار كونه في عين زيد فاضل وباعتبار كونه في عين غيره مفضول والمعنى ان الكحل في عين زيد احسن من نفسه في عين غيره من الرجال ونظيره قول الاصوليين الواحد بالشخص يكون له جهتان كالصلاة في الدار المغصوبة هي قربة يثاب عليها من حيث كونها صلاة ومعصية يعاقب عليها من حيث كونها شغلا لملك الغير بغير اذنه والمجرور الاول حال من الكحل مقدم عليه ويجوز ان يكون ظرفا لغوا متعلقا باحسن وفي عين زيد حال من المجرور بمن * قوله التي لا يمسها الاعراب * اي وجودا وعدما فيدخل نحو قام قام ولا لا وعطف النسق اذا لم يكن المعطوف عليه اعراب وفي كون قام الثاني لم يمسه عدم الاعراب إلّا على سبيل التبع نظر لان عدم اعرابه اصلي لا تبعي كالجملة المستانفة والمراد بالاعراب ما هو اعم من كونه لفظيا او تقديريا * قوله وهي خمسة * دليل الحصر في الخمسة ان التابع اما ان يكون بواسطة حرف اولا الاول عطف النسق الثاني اما ان يكون على نية تكرار العامل اولا الاول البدل والثاني اما ان يكون بالفاظ مخصوصة اولا الاول التوكيد والثاني اما ان يختص بالمشتق وشبهه اولا الاول النعت والثاني عطف البيان * قوله النعت * ويقال له الوصف والصفة وقيل النعت خاص بما يتغير كقائم وضارب والوصف والصفة لا يختصان به بل يشملان نحو عالم وفاضل وعلى الثاني يقال

اما تخصيص نكرة كقولك مررت برجل كاتب او توضيح معرفة كقولك مررت بزيد الخياط او مدح نحو بسم الله الرحمن الرحيم او ذم نحو اعوذ بالله من الشيطان الرجيم او ترحم نحو اللهم ارحم عبدك المسكين او توكيد كقوله تعلى تلك عشرة كاملة فاذا نفخ في الصور نفخة واحدة ص ويتبع منعوته في واحد من اوجه الاعراب ومن التعريف والتنكير ثم ان رفع ضميرا مستترا يتبع في واحد من التذكير والتانيث وواحد من الافراد وفرعيه والا فهو كالفعل والاحسن جاءني رجل قعود غلمانه ثم قاعد ثم قاعدون ش اعلم ان للاسم بحسب الاعراب ثلاثة احوال رفع ونصب وجر وبحسب * (٣٠٨) * الافراد وغيره ثلاثة احوال افراد وتثنية وجمع وبحسب التذكير والتانيث حالتان وبحسب التنكير والتعريف حالتان فهذه عشرة احوال للاسم ولا يكون الاسم عليها كلها في وقت واحد لما في بعضها من التضاد الا ترى انه لا يكون الاسم مرفوعا منصوبا مجرورا ولا معرفا منكرا ولا مفردا مثنى مجموعا ولا مذكرا مونثا وانما يجتمع فيه منها في الوقت الواحد اربعة امور وهي من كل قسم واحد تقول جاء زيد فيكون فيه الافراد والتذكير والتعريف والرفع فان جئت مكانه برجل ففيه التنكير بدل التعريف وبقية الاوجه فان جئت مكانه بالزيدان او بالرجال ففيه التثنية او الجمع بدل الافراد وبقية الاوجه فان جئت مكانه بهند ففيه التانيث بدل التذكير وبقية الاوجه فان قلت رايت زيدا او مررت بزيد ففيه النصب او الجر بدل الرفع وبقية الاوجه ووقع في عبارة المعربين ان النعت يتبع المنعوت في اربعة من عشرة ويعنون بذلك انه يتبعه في الامور الاربعة التي يكون عليها وليس كذلك وانما حكمه انه يتبعه في اثنين من خمسة دائما وهما واحد من اوجه الاعراب وواحد من التعريف والتنكير ولا يجوز في شيء من النعوت ان يخالف منعوته في الاعراب الا ان يخالفه في التعريف والتنكير فان قلت بهذا ينتقض بقوله هذا جحر ضب خرب فخفض ...

صفات الله ولا يقال نعوته * قوله اما تخصيص نكرة كقولك الخ * قال المولى سعد الدين في المطول التخصيص عند النحاة عبارة عن تقليل الاشتراك الحاصل في النكرات نحو رجل عالم فانه بحسب الوضع محتمل لكل فرد من افراد الرجال فلما قلت عالم قللت ذلك الاشتراك والاحتمال وخصصته بفرد من الافراد المتصفة بالعلم والتوضيح عبارة عن رفع الاحتمال الحاصل في المعارف نحو زيد التاجر او الرجل التاجر عندنا فانه كان يحتمل التاجر وغيره فلما وصفته به رفعت الاحتمال اه قال السيد وقوله عبارة عن تقليل الاشتراك الحاصل في النكرات الظاهر انهم ارادوا الاشتراك المعنوي لان التقليل انما يتصور فيه بلا تمحل كما في رجل عالم ونظائره فلا يكون جارية في قولنا عين جارية صفة مخصصة وقد يتمحل ويحمل الاشتراك على ما هو اعم من المعنوي واللفظي ويجعل جارية صفة مخصصة لانها قللت الاشتراك بان رفعت مقتضى الاشتراك اللفظي وعينت معنى واحدا فلم يبق في عين جارية الا الاشتراك المعنوي بين افراد ذلك العين * قوله او ذم نحو اعوذ بالله من الشيطان الرجيم * بجعل الوصف في ذلك للذم يندفع سوال ابن عرفة المشهور وحاصله ان الاستعاذة استجارة والاستجارة ابعاد وهو من باب النفي وقد تعلقت بالاخص لان الشيطان الرجيم اخص من مطلق الشيطان ونفي الاخص لا يستلزم نفي الاعم فلا يلزم من الاستعاذة من هذا الشيطان المخصوص الاستعاذة من مطلق الشيطان وحاصل الدفع ان الوصف هنا للذم لا للتخصيص وهذا بناء على ان

و بقوله تعلى حم تنزيل الكتاب من الله العزيز العليم غافر الذنب وقابل التوب شديد العقاب ذي الطول فوصف المعرفة وهو اسم الله تعلى بالنكرة وهي شديد العقاب وانما قلنا انه * (٣٠٩) * نكرة لانه من باب الصفة المشبهة ولا تكون اضافتها الّا في تقدير الانفصال الا ترى ان المعنى شديد عقابه لا ينفك في المعنى عن ذلك قلت اما قولهم هذا جحر ضب خرب فاكثر العرب يرفع خربا ولا اشكال فيه ومنهم من يخفضه لمجاورته للمخفوض كما قال الشاعر *

قد يوخذ الجار بجرم الجار

ومرادهم بذلك ان يناسبوا بين المتجاورين في اللفظ وان كان المعنى على خلاف ذلك وعلى هذا الوجه ففي خرب ضمة مقدرة منع من ظهورها اشتغال الاخر بحركة المجاورة وليس ذلك بمخرج له عما ذكرناه من انه تابع لمنعوته في الاعراب كما انا نقول المبتدا والخبر مرفوعان ولا يمنع من ذلك قراءة الحسن الحمد لله بكسر الدال اتباعا لكسرة اللام ولا يمنع ذلك قولهم في الحكاية من زيدا بالنصب او من زيد بالخفض اذا سالت من قال رايت زيدا ومررت بزيد واردت ان تربط كلامك بكلامه بحكاية الاعراب واما قوله تعلى الذي جمع مالا فهو بدل من قوله همزة لا نعت وقوله تعلى شديد العقاب في نية المشدد او الشديد عقابه واضافة هذه الصفات تحقيقية على معنى الله

المراد بالرجيم المرجوم بالشهب اما اذا اريد به المرجوم باللعنة والمقت وعدم الرحمة فهو للتوكيد والسوال مندفع عليه ايضا * قوله و بقوله تعلى حم تنزيل الكتاب الخ * قال في الكشاف فان قلت كيف اختلفت هذه الصفات تعريفا وتنكيرا وكون الموصوف معرفة يقتضي ان تكون مثله معارف قلت اما غافر الذنب وقابل التوب فمعرفتان لانه لم يرد بهما حدوث الفعلين وانه يغفر الذنب ويقبل التوب الان او غدا حتى يكونا في تقدير الانفصال فتكون اضافتهما غير حقيقية وانما اريد ثبوت ذلك ودوامه فكان حكمهما حكم اله الخلق ورب العرش واما شديد العقاب فامره مشكل لانه في تقدير شديد عقابه لا ينفك من هذا التقدير وقد جعله الزجاجي بدلا وفي كونه بدلا وحده من بين الصفات نبو ظاهر والوجه ان يقال لما صودف بين هذه المعارف هذه النكرة وحدها فقد آذنت بان كلها ابدال غير اوصاف ومثل ذلك قصيدة جاءت تفاعيلها كلها على مستفعلن فهي محكوم عليها بانها من بحر الرجز فان وقع جزء واحد على متفاعلن كانت من الكامل ولقائل ان يقول هي صفات وانما حذف الالف واللام من شديد العقاب ليزاوج ما قبله وما بعده لفظا فقد غيروا كثيرا من كلامهم عن قوانينه لاجل الازدواج فقد قالوا لا ما يعرف سحادليه من عنادليه فثنوا ما هو وتر لاجل ما هو شفع على ان الخليل قال في قولهم ما يحسن بالرجل مثلك ان يفعل ذلك وما يحسن بالرجل خير منك ان يفعل انه على نية الالف واللام كما ان الجم الغفير على نية طرحها ومما سهل ذلك الامن من اللبس وجهالة الموصوف ويجوز ان يقال تنكيره وابهامه للدلالة على فرط الشدة وعلى ما لا شيء ادهى منه وامر لزيادة الانذار ويجوز ان يقال هذه النكتة هي الداعية الى اختيار البدل على الوصف اذا سلكت طريقة الابدال اه وقوله

فان كان الوصف رافعا لضمير الموصوف طابقه في اثنين منها وكملت له حينئذ الموافقة في اربعة من العشرة كما قال المعربون تقول مررت برجلين قائمين و برجال قائمين و بامراة قائمة و بامراتين قائمتين و بنساء قائمات كما تقول في الفعل مررت برجلين قاما و برجال قاموا و بامراة قامت و بامراتين قامتا و بنساء قمن وان كان الوصف رافعا لاسم ظاهر فان تذكيره وتانيثه على حسب ذلك الاسم الظاهر لا على حسب المنعوت كما ان الفعل الذي يحل محله يكون كذلك تقول مررت برجل قائمة امه فتونث الصفة لتانيث الام ولا يلتفت لكون الموصوف مذكرا لانك تقول في الفعل قامت امه وتقول في عكسه مررت بامراة قائم ابوها فتذكر الصفة لتذكير الاب ولا يلتفت لكون الموصوف مذكرا لانك تقول في الفعل قام

لا يعرف سجادليه من عنادليه قال الجاربردي السجادل الذكر والعنادل الانثيان وقد تحصل من كلامه في التوابع الاربعة في هذه الاية ثلاثة اقوال احدها انها كلها ابدال والثاني انها كلها صفات والثالث الفرق بين شديد العقاب وغيره فالاول بدل وغيره صفة وهذا هو قول الزجاج وقدح فيه الزمخشري بما علمت وناقشه في ذلك ابو حيان بانه لا نبو في كلام الزجاج لجريه على القواعد وكانه يريد بذلك ان توافق النعت الحقيقي ومنعوته في التعريف والتنكير امر لازم بخلاف البدل فجعل المعرفة نعوتا للاسم الشريف والصفة التي اضافتها غير محضة بدلا جار على هذه القاعدة المقررة فلا نبو قلت لكنه غير جار على قاعدة اخرى وهي تقديم النعت على البدل عند الاجتماع لان النعت كالجزء من المتبوع والبدل ليس كذلك من حيث هو كالمستقل وعلى هذا فاذا جعل شديد العقاب بدلا وذي الطول صفة صار البدل بين صفتين فدخل ما هو كالاجنبي بين شيئين هما كالجزءين فجاء النبو ويدل على ان ذي الطول صفة قوله بين الصفات وبانه يلزم على اعراب هذه التوابع ابدالا تكرير البدل وهو ليس ببدل البدا قال ابو حيان ولا اعرف في جوازه او منعه نصا عن احد من النحويين الا ان في كلام بعض اصحابنا ما يدل على المنع قلت ومثل هذا لا ينهض ردا على الزمخشري وفي كلام ابن الحاجب ما يقتضي الجواز انظر الامالي له * قوله فان كان الوصف رافعا لضمير الموصوف الخ * سواء كان الوصف حقيقيا او مجازيا ونعني بالحقيقي ان يجري على من هو له وبالمجاز ان يجري على غير من هو له اذا حول الاسناد عن الظاهر الى ضمير الموصوف وجر الظاهر بالاضافة ان كان معرفة ونصب على التمييز ان كان نكرة نحو جاءتني امراة كريمة الاب او كريمة ابا ويستثنى من ذلك شيئان

ابوها قال الله تعلى ربنا اخرجنا من هذه القرية الظالم اهلها ويجب افراد الوصف ولو كان فاعله مثنى او مجموعا كما يجب في الفعل فتقول مررت برجلين قائم ابواهما و برجال قائم اباوهم كما تقول قام ابواهما وقام اباوهم

واكلوني البراغيث ثني الوصف وجمعه جمع السلامة فقال قائمين ابواهما وقائمين اباؤهم واجاز الجميع ان تجمع الصفة جمع التكسير اذا كان الاسم المرفوع جمعا فتقول مررت برجال قيام اباؤهم وبرجل قعود غلمانه وراوا ذلك احسن من الافراد الذي هو احسن من جمع * (٣١١) * التصحيح ص ويجوز قطع الصفة المعلوم موصوفها حقيقة او ادعاء رفعا بتقدير هو ونصبا بتقدير اعني او امدح او اذم او ارحم * اذا كان الموصوف معلوما بدون الصفة جاز لك في الصفة الاتباع والقطع مثال ذلك في صفة المدح الحمد لله الحميد اجاز فيه سيبويه الجر على الاتباع والنصب بتقدير امدح والرفع بتقدير هو وقال سمعنا بعض العرب يقول الحمد لله رب العالمين بالنصب فسالت عنها يونس فزعم انها عربية اه ومثاله في صفة الذم وامرأته حمالة الحطب قرا الجمهور بالرفع على الاتباع وقرا عاصم بالنصب على الذم ومثاله في صفة الترحم مررت بزيد المسكين يجوز فيه الخفض على الاتباع والرفع بتقدير هو والنصب بتقدير ارحم ومثاله في صفة الايضاح مررت بزيد التاجر يجوز فيه الخفض على الاتباع والرفع بتقدير هو والنصب بتقدير اعني ولا فرق في جواز القطع بين ان يكون الموصوف معلوما حقيقة او ادعاء فالاول مشهور وقد ذكرنا امثلته والثاني نص عليه سيبويه في كتابه فقال وقد يجوز ان تقول مررت بقومك الكرام يعني بالنصب او بالرفع اذا جعلت المخاطب كانه

احدهما الوصف باسم التفضيل اذا استعمل بمن او اضيف الى نكرة فانه يلزمه الافراد والتذكير ولم يوافق في التانيث والتثنية والجمع كما مر والثاني الوصف بما يستوي فيه المذكر والمونث من الاوصاف الاتية على وزن فعول بمعنى فاعل وفعيل بمعنى مفعول اذا كان جاريا على موصوفه نحو رجل صبور وامراة صبور ورجل قتيل وامراة قتيل * قوله واكلوني البراغيث * الوجه ان يقال اكلتني البراغيث لان البراغيث مما لا يعقل وضمير ما لا يعقل كضمير جمع المونث الّا انهم جعلوا البراغيث مشبهة بما يعقل حين وصفت بالاكل فاجريت مجرى العاقل ولذلك نظائر منها قوله تعلى اني رايت احد عشر كوكبا والشمس والقمر رايتهم لي سجدين لما وصفها بالسجود الذي لا يكون الّا لمن يعقل اجراها مجرى ما يعقل وكذلك القول في قوله تعلى يايها النمل ادخلوا مساكنكم لما اجرى الخطاب لها مجرى خطاب ما يعقل اجريت مجرى ما يعقل ذكر هذا ابو سعيد في شرح كتاب سيبويه واقول انه وهم في هذا القول لان ما لا يعقل بمنزلة الاناسي في وصفهم بالاكل كقولنا اكلت السنور الفارة واكل السبع الشات فلا يجوز ان يقال اكلوهم السباع كما يقال القوم اكلوا الطعام والوجه عندي ان يحمل قولهم اكلوني البراغيث على غير الاكل الحقيقي ولكن نحمله على الاكل الذي يراد به التعدي والظلم كقولهم اكل فلان جاره اذا تعدى عليه وعلى ذلك قول علقمة بن عقيل بن علقمة لابيه *

اكلت بنيك اكل الضب حتى * وجدت مرارة الكلا الوبيل

وهذا المعنى لا يكون الّا من العقلاء كذا في المجلس الحادي والستين من امالي ابن الشجري ومن خطه نقلت ولقائل ان يقول اي مانع يمنع من حمل الاكل في عبارة ابي سعيد على الاكل بمعنى الظلم كما قال

وليس منه دكا دكا وصفا صفا * شرح الثاني من التوابع التوكيد ويقال فيه ايضا التاكيد بالهمزة وبابدالها الفا على القياس في نحو فاس وراس وهو ضربان لفظي ومعنوي والكلام الان في اللفظي وهو اعادة اللفظ الاول بعينه سواء كان اسما كقولك * اخاك اخاك ان من لا اخا له كساع الى الهيجا بغير سلاح وانتصاب اخاك الاول باضمار احفظ او الزم او نحوهما والثاني تاكيد له او فعلا كقوله * فاين الى اين النجاة ببغلتي اتاك اتاك اللاحقون احبس احبس * وتقدير البيت فاين تذهب الى اين النجاة ببغلتي فحذف الفعل العامل في اين الاولى وكرر الفعل والمفعول في قوله اتاك اتاك واللاحقون فاعل باتاك الاول ولا فاعل للثاني لانه انما ذكر للتاكيد لا ليسند الى شيء وقيل انه فاعل بهما معا وذلك لانهما لما اتحدا

وغاية ما فيه انه حمل على معنى مجازي ولا مانع منه وحينئذ لا يتوجه عليه شيء ويمكن ان يقال الاصل في اطلاق ارادة المعاني الحقيقة ولا يعدل الى غيرها الا بقرينة ولا قرينة هنا على هذا المعنى * قوله وهو اعادة اللفظ الاول بعينه تعريفه بالاعادة مبني على ان المراد به المعنى المصدري وهو غير مناسب لكونه من التوابع والمناسب له ان يراد به معنى اسم الفاعل اي الموكد فيكون مجازا مرسلا من اطلاق المصدر وارادة اسم الفاعل ولذا عدل عنه في التوضيح الى تعريفه بقوله هو اللفظ المكرر به ما قبله هذا وكان ينبغي ان يزيد او بموافقه معنى ليشمل نحو اجل جير اللهم الا ان يقال المراد من العينية العينية بحسب المعنى اعم من ان يكون هناك عينه بحسب اللفظ ايضا ام لا لكن حينئذ يكون ظاهرا في ارادة المرادف وفي اصول ابن الحاجب ان نطشان من قولك زيد عطشان نطشان ليس بمرادف بدليل انه لا يفرد وكل من المترادفين يصح افراده ولا يخفى ان هذا توكيد لفظي فهو خارج عن التعريف وههنا فائدة وهي انه قد علم اشتراط اتفاق معنى الموكد والتاكيد في التوكيد اللفظي واورد بعض الفضلاء على هذه القاعدة اشكالا فيما اذا قال الزوج انت طالق انت طالق وقصد بالثانية التاكيد فانه لا يقع الا واحدة والحالة هذه فقال الجملة الثانية لا جائز ان تكون خبرية لان الجملة الخبرية غير الانشائية وشرط التاكيد ان يكون من جنس الاول ولا ان تكون انشائية والا وقع طلقتان واجاب عنه القاضي تاج الدين السبكي باختيار انها انشائية ولا يلزم ما ذكر فانها انشائية للتاكيد ولا يقع بانشاء التاكيد شيء وليست لانشاء الايقاع فاشتركت مع الاولى في اصل الانشاء وافترقتا فيما نشاناه وفيه نظر * قوله فاين الى اين الخ * الفاء للعطف واين للاستفهام تتعلق بمحذوف اي اين تذهب والنجاء بالمد الاسراع

لفظا ومعنى نزلا منزلة الكلمة الواحدة وقيل انهما تنازعا قوله اللاحقون ولو كان كذلك لزم ان يضمر في احدهما فكان يقول اتوك اتاك اللاحقون على اعمال الثاني او اتاك اتوك على اعمال الاول وقوله احبس احبس تكرير

لا لا ابوح بحب بثنة انها * اخذت على مواثقا وعهودا * وليس من تاكيد الاسم قوله تعالى كلا اذا دكت الارض دكا دكا وجاء ربك والملك صفا صفا خلافا لكثير من النحويين * (٣١٣) * لانه جاء في التفسيران معناه دكا بعد دك وان الدك كرر عليها حتى صارت هباء منثورا وان معنى صفا صفا انه تنزل ملائكة كل سماء فيصطفون صفا بعد صف محدقين بالجن والانس وعلى هذا فليس الثاني فيهما تاكيدا للاول بل المراد به التكرير كما تقول علمته الحساب بابا بابا وكذلك ليس من تاكيد الجملة قول المؤذنين الله اكبر الله اكبر خلافا لابن جني لان الثاني لم يؤت به لتاكيد الاول بل لانشاء تكبير ثان بخلاف قوله قد قامت الصلاة قد قامت الصلاة فان الجملة الثانية خبر جيء به لتاكيد الخبر الاول * ص او معنوي وهو بالنفس والعين وهي عنها موخرة ان اجتمعتا ويجمعان على افعل مع غير المفرد وبكل لغير مثنى ان تجزا بنفسه او بعامله وبكلا وكلتا له ان صح وقوع المفرد موقعه واتحد معنى المسند ويضفن لضمير المؤكد وباجمع وجمعاء وجمعهما غير مضافة

مبتدا موخر خبره الى اين مقدما واللاحقون فاعل باتاك الاول ويروى اللاحقوك بالاضافة الى كاف المخاطب ومفعول احبس محذوف اي احبس نفسك وجملة احبس الثاني تاكيد للاولى فقد اجتمع في البيت تاكيد الفعل بالفعل وتاكيد الجملة بالجملة * قوله لا لا ابوح الخ * قائله جميل بن عبد الله والشاهد في تكرار لا التي لنفي الجنس للتوكيد وباح بسره اذا اظهره وفشاه وبثنة بفتح الباء وسكون الثاء المثلثة وفتح النون وفي آخره هاء اسم محبوبته والمواثق جمع موثق بمعنى الميثاق واصله مواثيق جمع ميثاق فحذفت الياء للضرورة عند البصريين ووقع في شرح التوضيح للازهري ما يقتضي انه حذف ياوه على تقدير كونه جمع موثق ونصه ومواثق جمع موثق بمعنى ميثاق واصله مواثيق كمصابيح حذفت ياوه للضرورة اه وفيه نظر اذ كونه جمع موثق يقتضي عدم وجود الياء بالكلية كمسجد ومساجد فالاولى في العبارة ان يقول ومواثق جمع موثق بمعنى ميثاق او جمع ميثاق واصله مواثيق ويمكن ان يجاب بان الواو في قوله واصله مواثيق بمعنى او وكانه قال جمع موثق اواصله مواثيق يعني على انه جمع ميثاق * قوله ولابد من اتصالهما بضمير الخ * قال الحفيد لك ان تقول يلزم من هذا الذي ذكره اضافة الشيء الى نفسه قال الشهاب القاسمي ويمكن دفعه بانه انما يلزم اضافة الشيء الى نفسه ان لو كانا مترادفين وهو ممنوع بل النفس المضاف اعم من المضاف اليه * قوله بشرط ان نبدا بالنفس والعين * قال الرضي معللا لذلك واما تقديم النفس على العين فلان النفس لفظ موضوع لماهيتها حقيقة ولفظ العين مستعار لها مجازا من الجارحة المخصوصة كالوجه في قوله تعالى كل شيء هالك الا وجهه اي ذاته * قوله وجمعهما على وزن افعل * احسن من قول ابن مالك في التسهيل جمع قلة لان عينا يجمع على اعيان ايضا

ش النوع الثاني التاكيد المعنوي وهو بالفاظ محصورة منها النفس والعين وهما لرفع المجاز عن الذات تقول جاء زيد فيحتمل مجيء ذاته ويحتمل مجيء خبره او كتابه فاذا قلت نفسه ارتفع الاحتمال الثاني ولابد من

ولا يوكد به لا في المثنى ولا في الجمع كما لا يوكد فيهما بجمع الكثرة وهو عيون ونفوس اه افاده اللقاني وانما ترك الاصل في المثنى كراهة اجتماع شيئين وعدل الى الجمع لان التثنية جمع في المعنى ثم ان وجوب الجمع المذكور مسلم مع الجمع واما مع التثنية ففيه نظر اذ يجوز فيهما فيها الاوجه الثلاثة الافراد والتثنية والجمع كما نص على ذلك بدر الدين بن مالك وان وهمه فيه ابو حيان ونسبه فيه الى مخالفة النحويين فان توهيمه فيه ليس بصحيح فقد قال ابن اياز في شرح الفصول ولو قلت نفساهما لجاز فنص على جواز التثنية وقد صرح النحاة بان كل مثنى في المعنى مضاف الى متضمنه يجوز فيه الجمع والافراد والتثنية والمختار الجمع نحو فقد صغت قلوبكما و يترجح الافراد على التثنية عند ابن مالك وعند غيره بالعكس وكلاهما مسموع كقوله حمامة بطن الواديين ترنمي وقوله ومهمهين قذفين مرتين ظهراهما مثل ظهور الترسين قلت ولابي حيان ان يقول ما نقل عن تصريح النحات لا يظهر الرد به لان النفس والعين لم يضافا الى المتضمن بل الى ما هو بمعناهما لان المراد بهما الذات * قوله وهي لرفع احتمال ارادة الخصوص بلفظ العموم * مقتضاه انها ليست لرفع المجاز والا لما حسنت المقابلة وفيه نظر لان اطلاق اسم الكل على البعض المرفوع احتمال ارادته بكل مجاز قطعا نحو يجعلون اصابعهم في اذانهم فهي لرفع المجاز ايضا كالنفس والعين ولهذا قال المولى سعد الدين التفتازاني في المطول عند قول صاحب التلخيص واما توكيله فللتقرير او دفع توهم التجوزا وعدم الشمول وهاهنا بحث وهو ان ذكر عدم الشمول انما هو زيادة توضيح والا فهو من قبيل دفع توهم التجوز لان كلهم مثلا انما يكون توكيدا اذا كان المتبوع دالا على الشمول ومحتملا لعدم الشمول على سبيل التجوز والا لكان تاسيسا ولهذا قال

تقول جاء الزيدان انفسهما اعينهما والزيدون انفسهم اعينهم والهندات انفسهن اعينهن ومنها كل وهي لرفع احتمال ارادة الخصوص بلفظ العموم تقول جاء القوم فيحتمل بجيء جميعهم ويحتمل بجيء بعضهم وانك عبرت بالكل عن البعض فاذا قلت كلهم رفعت هذا الاحتمال وانما يوكد بها بشروط احدها ان يكون الموكد بها غير مثنى وهو المفرد والجمع والثاني ان يكون متجزئا بذاته او بعامله فالاول كقوله تعلى فسجد الملائكة كلهم اجمعون والثاني كقولك اشتريت العبد كله فان العبد يتجزا باعتبار الشراء وان لم يتجزا باعتبار ذاته ولا يجوز جاء زيد كله لانه لا يتجزا لا بذاته ولا بعامله *

الثالث ان يتصل بهما ضمير عائد على الموكد *

الشيخ عبد القاهر لا نعني بقولنا يفيد الشمول انه يوجبه من اصله وانه لولاه لما فهم الشمول من اللفظ والا لم يسم تاكيدا بل المراد انه يمنع ان يكون اللفظ المقتضي للشمول مستعملا على خلاف ظاهره ومتجوزا فيه انتهى واجاب بعضهم بان كونه مجازا مختلف فيه فان بعضهم يجعله حقيقة ويسميه حقيقة قاصرة وليس بشيء لان الحقيقة بهذا المعنى لا تقابل المجاز المطلق كما ذكره في التلويح والجواب الصحيح هو ان المراد بالمجاز اولا هو المجاز العقلي وحينئذ فلا يكون مندرجا فيما قبله لان المجاز المرفوع بكل لغوي لا عقلي بخلافه سابقا وبعد كتبي ما ذكر رايت السيد الشريف قال في حواشي المطول على قوله وهاهنا بحث هذا انما يصح اذا اريد بالتجوز ما يتناول العقلي واللغوي واما اذا خص بالتجوز العقلي كما يشعر به كلام السكاكي حيث قال واما الحالة التي تقتضي تاكيدك فهي اذا كان المراد ان لا يظن بك السامع في حكمك ذلك تجوزا اوسهوا او نسيانا فلابد من التعرض لعدم الشمول فانه تجوز لغوي لم يندرج في التجوز المذكور على هذا التقدير اه هذا وقال في عروس الافراح وفي كون التاكيد بكل لنفي ارادة التخصيص بالبعض نظر الا ترى الى قوله فاحرموا كلهم الّا ابو قتادة كيف دخله التخصيص مع تاكيده ونحو فسجد الملائكة كلهم اجمعون إلّا ابليس ان كان الاستثناء متصلا وان تخيل في جوابه ان التاكيد مقدر حصوله بعد الاخراج فالموكد انما هو غير المخرج ورد قوله تعلى ولقد اريناه ءاياتنا كلها والاستغراق فيه متعذر لان ءايات الله لا تتناهى * قوله ان يتصل بها ضمير عائد على الموكد * وقد يستغنى عن الضمير بالاضافة الى الظاهر المماثل للموكد نص عليه في التسهيل وجعل منه قوله * كم قد ذكرتك لو اجزى بذكركم * يا اشبه الناس كل الناس بالقمر * كما في مررت بالرجل كل الرجل ونازع

ابو حيان في ذلك بان كلا هنا نعت اي الكاملين في الحسن واجاب
عنه المص في مغنيه وقال ان قول ابي حيان ليس بشيء لان التي ينعت
بها دالة على الكمال لا عموم الافراد اه ولقائل ان يقول انه شيء ظاهر
وذلك لانه على هذا التقدير يكون التفضيل على اهل الكمال واما على ارادة
العموم فيكون تفضيلا على الكامل والناقص وفيه ما فيه قال الشاعر *
اذا انت فضلت امرءً ذا نباهة * على ناقص كان المديح من النقص
وقال الآخر *
الم تران السيف ينقص قدره * اذا قيل هذا السيف خير من العصا
ويمكن الجواب عما قاله ابو حيان بان هذا الاحتمال الذي قاله خلاف
التبادر فلا يقدح في الاستدلال على هذا الامر الظني * قوله فليس من
التاكيد قراءة بعضهم انا كلا فيها خلافا للزمخشري والفراء * قال في
المغني واجاز الفراء والزمخشري ان تقطع كل الموكد بها عن الاضافة
لفظا تمسكا بقراءة بعضهم انا كلا فيها وخرجها ابن مالك على ان كلا
حال من ضمير الظرف وفيه ضعف من وجهين تقديم الحال على عاملها
الظرفي وقطعها على الاضافة لفظا وتقديرا ليصير نكرة فيصح كونه حالا
والاجود ان يقدر كلا بدلا من اسم ان وانما جاز ابدال الظاهر من ضمير
الحاضر بدل كل لانه مفيد للاحاطة مثل قمتم ثلاثتكم اه كلامه ولقائل
ان يقول ان ابدال الظاهر من ضمير الحاضر اذا كان دالا على الاحاطة
وان كان جائزا الّا انه لا يكون الّا متصلا بضمير المبدل منه فان قيل انه
مقدر قلنا فليجعل تاكيدا على ذلك * قوله وانما يوكد بهما غالبا بعد
كل * قال تعالى فسجد الملائكة كلهم اجمعون قال في المطول ربما يجمع
بين كل واجمعين بحسب اقتضاء المقام كقوله تعالى فسجد الملائكة
كلهم اجمعون بناء على كثرة الملائكة واستبعاد سجود جميعهم مع تفرقهم

فليس من التاكيد قراءة بعضهم انا كلا فيها خلافا للزمخشري والفراء ومنها كلا وكلتا وهما بمنزلة كل في المعنى تقول جاء الزيدان فيحتمل مجيئهما معا وهو الظاهر ويحتمل مجيء احدهما وان المراد احد الزيدين كما قالوا في قوله تعالى لولا نزل هذا القرءان على رجل من القريتين عظيم ان معناه على رجل من احدى القريتين فاذا قيل كلاهما اندفع به الاحتمال وانما يوكد بهما بشروط احدها ان يكون الموكد بهما دالا على اثنين والثاني ان يصح حلول الواحد محلهما فلا يجوز على المذهب الصحيح ان يقال اختصم الزيدان كلاهما لانه لا يحتمل ان يكون المراد اختصم احد الزيدين فلا حاجة للتاكيد الثالث ان يكون ما اسند اليهما غير مختلف المعنى فلا يجوز مات زيد وعاش عمرو كلاهما الرابع ان يتصل بهما ضمير عائد على الموكد بهما ومنها اجمع وجمعاء وجمعهما وهو جمع واجمعون وانما يوكد بها غالبا بعد كل فلهذا استغنيت عن ان يتصل بها ضمير يعود على الموكد تقول اشتريت العبد كله اجمع والامة كلها جمعاء والعبيد كلهم اجمعين والاماء كلهن

جمع قال الله تعالى فسجد الملائكة كلهم اجمعون ويجوز التاكيد بها وان لم يتقدم كل قال الله تعالى لاغوينهم اجمعين وان جهنم لموعدهم اجمعين وفي الحديث واذا صلى جالسا فصلوا جلوسا اجمعون يروى بالرفع تاكيدا للضمير وبالنصب على الحال وهو ضعيف لاستلزامه تنكيرها وهي معرفة بنية الاضافة وقد فهم من قولي اجمع وجمعاء وجمعهما انهما لا يثنيان فلا يقال اجمعان ولا جمعا وان وهذا مذهب جمهور البصريين وهو الصحيح لان ذلك لم يسمع *

ص ويخالف النعوت لا يجوز ان يتعاطف الموكدات ولا ان يتبعن نكرة وندر ياليت عدة حول كله رجب *

ش ذكرت في هذا الموضع مسئالتين من مسائل باب النعت احداهما ان النعوت اذا تكررت فانت فيها مخير بين المجيء بالعطف وتركه فالاول كقوله تعلى سبح اسم ربك الاعلى الذي خلق فسوى والذي قدر فهدى والذي اخرج المرعى وكقول الشاعر *

واشتغال كل منهم بشان و بهذا يزداد التعيير والتقريع على ابليس و دلالة لاجمعون على كون سجودهم في زمن واحد على ما توهم اه وا بقوله على ما توهم الى ما ذكره بعض الايمة الحنفية في اصول الفقه من ان فائدة اجمعون في الاية الدلالة على انهم عن آخرهم اجتمعوا في زمن واحد على السجود كانه قيل سجدوا كلهم مجتمعين وفي ذلك زيادة تقريع وتعيير لابليس لان الجم الغفير اذا اجتمعوا على امتثال المامور به في زمن واحد ولم يتخلف احد منهم عن ذلك الزمان كان مخالفهم ابعد عن الحق وادخل في الذم واعترض عليه بوجهين الاول انه يقتضي وقوع اجمعون حالا مع كونه مرفوعا ومعرفة والثاني ما اشار اليه في المطول من ان اجمعون في التاكيد بمعنى كل ولو كرر كل لم يفد الاجتماع في الزمان قطعا وكذا ما هو بمعناه والجواب عن الاول ان قوله كانه قيل سجدوا كلهم مجتمعين بيان لحاصل المعنى لا توجيه الاعراب وعن الثاني انه وان كان بمعنى كل إلّا أن له اصل اشتقاق يدل على الاجتماع فلا يبعد ان يلاحظ ذلك كما تلاحظ المعاني الاصلية في الكنى كذا في الحواشي الشريفية * قوله فالاول كقوله تعلى سبح اسم ربك الاعلى الخ * لا يخفى ان الاية مشتملة على اربعة اوصاف الثاني منها غير معطوف والثالث والرابع معطوفان فلو اقتصر عليهما لكان اولى ويمكن ان يقال الوصف الاول اعني الاعلى كما يحتمل ان يكون جاريا على الرب و المناسب لجريان باقي الصفات عليه يحتمل ان يكون جاريا على الا وان كان بعيدا وعليه فالاية لم تشتمل الّا على العطف اذ النعت الاول ليس جاريا على ما جرت عليه بقية النعوت فلعل المص جرى في التمثيل بها على هذا الاحتمال كذا قيل وفيه انه يلزم حينئذ الفصل بين النعت والمنعوت باجنبي بالنسبة الى بقية النعوت الجارية على الظرف

وفي الاية سوال مشهور وهو ان المقصود بالتسبيح هو الرب سبحانه
وتعالى لا اللفظ الدال عليه فكيف علق التسبيح بالاسم والجواب بانه
صلة مردود بان زيادة الاسماء لم تثبت وايضا فلا يتاتى على راي المص
واجاب الامام الغزالي بانه انما تعلق التسبيح بالاسم وان كان غير
المسمى لان التعظيم اذا وجب للمعظم عظم ما هو من سببه لاجله فكما
يجب تنزيه ذاته وصفاته تعالى عن النقائص يجب تنزيه الالفاظ
الموضوعة لها عن الرفث وسوء الادب واعترضه السهيلي من وجهين
احدهما انه لم يرو عنه عليه الصلاة والسلام انه قال في تسبيحه سبحان
اسم ربي الاعلى مع كثرة تسبيحه فدل على ان المقصود بالتسبيح المسمى
والاسم مذكور لحكمة اخرى والثاني انه يلزمه ان يطلق على الاسم
التكبير والتحميد والتنزيه وغيره من المعاني المقصود بها تعالى فتقول
كبرت اسم ربي وذلك مما اجمع المسلمون على تركه قال والجواب
السديد ان الذكر في الحقيقة محله القلب لانه ضد النسيان والتسبيح
نوع من الذكر فلو اطلق الذكر والتسبيح لما فهم منهما الا ذلك دون
اللفظ باللسان والله تعالى قد تعبدنا بالامرين جميعا ولم يتقبل من
الايمان الا ما كان قولا باللسان واعتقادا بالجنان فصار معنى الايتين
يعني قوله تعالى واذكر اسم ربك وقوله سبح اسم ربك الاعلى اذكر ربك
وسبح ربك بقلبك ولسانك ولذلك اقحم الاسم تنبيها على هذا المعنى
حتى لا يخلوا الذكر والتسبيح من اللفظ باللسان لان الذكر بالقلب
يتعلقه المسمى المدلول عليه بالاسم دون ما سواه والذكر باللسان متعلقه
اللفظ مع ما يدل عليه لان اللفظ لا يراد لنفسه فلا يتوهم احد ان اللفظ هو
التسبيح دون ما يدل عليه من المعنى فقد وضحت الحكمة التي من
اجلها اقحم ذكر الاسم وبه كملت الفائدة الى هنا كلامه واقول اذا كان

الى الملك القرم وابن الهمام
وليث الكتيبة في المزدحم
والثاني كقوله تعالى ولا تطع كل
حلاف مهين هماز مشاء بنميم
مناع للخير معتد اثيم الاية الثانية
ان النعت كما يتبع المعرفة
كذلك يتبع النكرة وذكرت ان
الفاظ التوكيد مخالفة للنعوت
في الامرين جميعا وذلك انهما
لا تتعاطف اذا اجتمعت لا يقال
جاء زيد نفسه وعينه ولا جاء
القوم كلهم واجمعون وعلة ذلك
انها بمعنى واحد والشي لا
يعطف على نفسه بخلاف
النعوت فان معانيها مختلفة
وكذلك لا يجوز في الفاظ
التوكيد ان تتبع نكرة لا يقال
جاءني رجل نفسه *

لان الفاظ التوكيد معارف فلا تجري على النكرات وشذ قول الشاعر *

لكنه شاقه ان قيل ذا رجب
يا ليت عدة حول كله رجب

ص وعطف البيان وهو تابع موضح او مخصص جامد غير موول *

ش هذا الباب الثالث من ابواب التوابع عطف البيان والعطف في اللغة الرجوع الى الشيء بعد الانصراف عنه وفي الاصطلاح ضربان عطف نسق وسياتي وعطف بيان والكلام الان فيه وقولي تابع جنس يشمل التوابع الخمسة وقولي موضح او مخصص مخرج للتاكيد كجاء زيد نفسه ولعطف النسق كجاء زيد وعمرو وللبدل كقولك اكلت الرغيف ثلثه وقولي جامد مخرج للنعت فانه وان كان موضحا في نحو جاء زيد التاجر ومخصصا في نحو رجل تاجر لكنه مشتق وقولي غير موول مخرج لما وقع من النعوت جامدا نحو مررت بزيد هذا وبقاع عرفج فانه في تاويل المشتق الا ترى ان المعنى مررت ب المشار اليه وبقاع خشن ص فيوافق متبوعه ش اعني بهذا ان عطف البيان لكونه يفيد فائدة النعت *

مراد الغزالي ما قاله البيضاوي في تفسير هذه الاية وهو ان المراد بتنزيه الالفاظ الموضوعة لذاته وصفاته تعلى هو تنزيهها عن التاويلات الزائغة وعن اطلاقها على غيره زاعما انها فيه سواء وعلى ذكرها لا على وجه التعظيم اندفع كل من اعتراضي السهيلي عليه * قوله ولان الفاظ التوكيد معارف فلا تجري على النكرات * لان النكرة لم يثبت لها حقيقة والتاكيد المعنوي انما هو لتاكيد معناها وتقرير حقيقته * قوله يا ليت عدة حول كله رجب * الحول اسم للسنة سميت حولا لان الاشياء تحول فيها وتتغير من حال الى حال وسميت عاما لان الشمس والقمر يعومان فيها في الفلك وهو مصدر عام يعوم عوما وعاما ومنه قوله تعلى كل في فلك يسبحون والشاهد فيه ظاهر ورجب كصفر ان اريد به معين فغير منصرف للعلمية والعدل عن المحلى بال والا فمنصرف افاده السعد والى هذا اشار بعضهم بقوله *

قال الامام السعد في حاشيته * اعني عن الكشاف من زيادته
بان لفظ صفر ورجب * يمنع من صرف لامر موجب
اذا اريد بهما معين * ومنا سواه الصرف فيه بين
وناصر الدين اللقاني عللا * منع انصرافه بقول فصلا
بالعدل والتعريف اي عن الصفر * والرجب كقول في سحر
وشيخنا الشيخ الخطيب نقلا * في شرحه القطر الذي قد فصلا
فهذه فائدة جليلة * قد قالها السعد انت جميلة

وفي شرح المواهب للزرقاني ان رجب من اسماء الشهور مصروف وان اريد به معين * قوله وقولي موضح او مخصص مخرج للتاكيد الخ * اذ ليس شيء منها يوضح المتبوع او يخصصه اما التاكيد فانما يفيد تحقيق اصل النسبة الى الموكد او شمولها لاجزائه ولا تعرض فيه

الى ايضاح الموكد او تخصيصه واما النسق فظاهر واما البدل فلان المبدل منه في حكم المطروح المعدوم فلم يقصد بالبدل ايضاحه ولا تخصيصه ثم ان فائدة عطف البيان لا تنحصر في الايضاح والتخصيص لما ذكره صاحب الكشاف من ان البيت الحرام من قوله تعلى جعل الله الكعبة البيت الحرام قياما للناس عطف بيان جيء به للمدح لا للايضاح كما تجيء الصفة لذلك وذكر في قوله تعلى الا بعدا لعاد قوم هود انه عطف بيان لعاد وفائدته وان كان البيان حاصلا بدونه ان يوسموا بهذه الدعوة وسما وتجعل فيهم امرا محققا لا شبهة فيه بوجه من الوجوه اه يريد ان فائدة عطف البيان هاهنا جعل هذه الدعوة سمة لازمة لهم بحيث لا محال ان يتوهم كونها في حق غيرهم وذلك انه لو قدر اشتباه اما من اشتراك الاسم بينهم وبين غيرهم واما من جواز اطلاق الاسم على غيرهم لمشاركته اياهم فيما اشتهروا به من العتو والعناد كنمرود ولذلك قيل عاد الاولى لاندفع الاشتباه بعطف البيان فعطف البيان هاهنا لدفع الايهام التقديري اعتناء بالمقصود وحفظا له عن شائبة توهم غيره فلذلك صارت الدعوة فيهم امرا محققا لا شبهة فيه بوجه من الوجوه

* قوله من ايضاح متبوعه * إلّا ان الايضاح في النعت باعتبار دلالته على معنى في متبوعه بخلاف عطف البيان فانه باعتبار دلالته على الذات

* قوله والافراد وفروعهن * واما قول الزمخشري ان مقام ابراهيم عطف بيان على ءايات فقد اعتذر عنه المص في الجملة الخامسة من مغنيه بانه عبر عن البدل بعطف البيان لتاخيهما اه وهذا الاعتذار لا يصح لان البدل والمبدل منه لا يتخالفان بالافراد والجمعية ايضا ولهذا نصوا على ان المبدل منه اذا كان متعددا وكان البدل غير واف بالعدة تعين القطع وحينئذ فمقام ابراهيم مبتدا حذف خبره اي منها والحاصل ان في البيان

من ايضاح متبوعه وتخصيصه يلزمه من موافقة المتبوع في التنكير والتذكير والافراد وفروعهن ما يلزم في النعت *

ص كاقسم بالله ابو حفص عمر وهذا خاتم حديد *

ش اشرت بالمثالين الى ما تضمنه الحد من كونه موضحا للمعارف ومخصصا للنكرات والمراد بابي حفص عمر بن الخطاب رضي الله عنه ولك في نحو خاتم حديد ثلاثة اوجه الجر بالاضافة على معنى من والنصب على التمييز وقيل على الحال والاتباع فمن خرج النصب على التمييز قال ان التابع عطف بيان ومن خرجه على الحال قال انه صفة والاول اولى لانه جامد جمودا محضا فلا يحسن كونه حالا ولا صفة *

ومنع كثير من النحويين كون عطف البيان نكرة تابعا للنكرة والصحيح الجواز وقد خرج على ذلك قوله تعالى ويسقى من ماء صديد وقال الفارسي في قوله تعالى اوكفارة طعام مساكين يجوز في طعام ان يكون بيانا وان يكون بدلا *

ص ويعرب بدل كل من كل ان لم يمتنع احلاله محل الاول كقوله

انا ابن التارك البكري بشر

وقوله *

ايا اخوينا عبد شمس ونوفلا

ش كل اسم صح الحكم عليه بانه عطف بيان مفيد للايضاح او للتخصيص صح ان يحكم عليه بانه بدل كل من كل مفيد لتقرير معنى الكلام وتوكيد لكونه على نية تكرار العامل واستثنى بعضهم من ذلك مسئلة وبعضهم مسئلتين وبعضهم اكثر من ذلك ويجمع الجميع قولي ان لم يمتنع احلاله محل الاول وقد ذكرت لذلك مثالين احدهما قول الشاعر *

ما يعين تخالفهما افرادا وجمعا وتخالفهما تعريفا وتنكيرا وفي البدل مانعا واحدا تامل * قوله ومنع كثير من النحويين كون عطف البيان نكرة تابعا للنكرة * احتجوا بان البيان بيان كاسمه والنكرة مجهولة والمجهول لا يبين المجهول ودفع بان بعض النكرات اخص من بعض والاخص يبين غير الاخص والمنع المذكور نسبه الشلوبين الى البصريين قال ابن مالك ولم اجد هذا النقل من غير جهته وعلى تقدير صحته فالدليل اولى بالانقياد اليه والاعتماد عليه وذلك ان الحاجة داعية اليه في المعرفتين فهي في النكرتين اشد لان النكرة يلزمها الابهام فهي احوج الى ما يبينها من المعرفة فتخصيص المعرفة بعطف البيان خلاف مقتضى الدليل اه * قوله ان لم يمتنع احلاله محل الاول * اي ولم يمتنع الاستغناء عنه فان امتنع الاستغناء عنه تعين كونه بيانا ولا يجوز كونه بدلا نحو هند قام زيد اخوها فاخوها يتعين كونه بيانا ولا يجوز كونه بدلا لما يلزم عليه من خلو الجملة المخبر بها عن الرابط اذ البدل على نية تكرار العامل فيكون من جلة اخرى فتخلوا الجملة الواقعة خبرا عن الرابط اه * قوله واستثنى بعضهم من ذلك مسئلة وبعضهم مسئلتين وبعضهم اكثر من ذلك * من المستثنيات ان يضاف اسم التفضيل الى عام ويتبع بقسميه نحو زيد افضل الناس الرجال والنساء لانه لو نوي احلال الرجال محل الناس لنوي احلال ما عطف عليه وهو النساء محل الناس فيكون التقدير زيد افضل النساء وذلك لا يجوز لان اسم التفضيل اذا قصد به الزيادة على من اضيف اليه يشترط فيه ان يكون منهم ومن ثم خطئ من قال الله اشعر الانس والجن ومنها ان يتبع مجرورا اي بمفضل نحو باي الرجلين زيد وعمرو مررت لانه لو نوى احلال زيد مع ما عطف عليه وهو عمرو محل الرجلين لزم اضافة اي للمعرفة وهي لا تضاف اليها الا اذا كان

انا ابن التارك البكري بشر * عليه الطير ترقبه وقوعا * والثاني قول الاخر * ايا اخوينا عبد شمس ونوفلا *
اعيذكما بالله ان تحدثا حربا * (* ٣٢٢) * وبيان ذلك في الاول ان قوله بشر عطف بيان على البكري ولا يجوز ان يكون بدلا منه لان البدل في نية احلاله محل الاول ولا يجوز ان يقال انا ابن التارك بشر لانه لا يضاف ما فيه الالف واللام نحو التارك الا لما فيه الالف واللام نحو البكري ولا يقال الضارب زيد كما تقدم شرحه في باب الاضافة وبيان ذلك في البيت الثاني ان قوله عبد شمس ونوفلا عطف بيان على قوله اخوينا ولا يجوز ان يكون بدلا لانه ح في تقدير احلاله محل الاول فكانك قلت ايا عبد شمس ونوفلا وذلك لا يجوز لان المنادى اذا عطف عليه اسم مجرد من الالف واللام وجب ان يعطى ما يستحقه لو كان منادى ونوفلا لو كان منادى قيل فيه يا نوفل بالضم لا يا نوفلا بالنصب فلذلك كان يجب ان يقال هنا يا اخوينا عبد شمس ونوفل *

ص وعطف النسق بالواو *

ش الرابع من التوابع عطف النسق وقد مضى تفسير العطف فاما النسق فهو التابع المتوسط بينه وبين متبوعه احد حروف العطف الاتي ذكرها ولم احده بحد لوضوحه على انني فسرته بقولي بالواو الخ فان معناه ان عطف النسق هو العطف بالواو والفاء واخواتهما واعترضت بعد ذكرهم

بينهما جمع مقدر نحو اي زيد احسن بمعنى اي جزائه احسن او عطف على اي مثلها نحو ايي وايك فارس الاحزاب ومنها ان يتبع مجرور كلا بمفصل نحو كلا اخويك زيد وعمرو عندي لانه لو نوى احلال زيد مع ما عطف عليه وهو عمرو محل اخويك لزم اضافة كلا الى مفرق وهي انما تضاف الى مثنى غير مفرق وشذ قوله كلا اخي وخليلي واجدي عضدا * في النائبات والمام الملمات * قال المص في الحواشي وهذه المسائل المستثنات مبنية على ان البدل لابد وان يكون صالحا للاحلال محل الاول وفيه نظر لانهم يغتفرون في الثواني ما لا يغتفرون في الاوائل وقد جوزوا في انك انت كون انت تاكيدا وكونه بدلا مع انه لا يجوز ان انت وقال ابو سعد علي بن مسعود في كتابه المستوفى اولى ما يقال في نعم الرجل زيد ان زيد بدل من الرجل ولا يلزم ان يجوز نعم زيد * قوله انا ابن التارك البكري بشر * عليه الطير ترقبه وقوعا * قال الرضي عليه الطير ثاني مفعولي التارك ان جعلناه بمعنى المصير والا فهو حال وترقبه حال من الطير ان كان فاعلا لعليه وان كان مبتدا فهو حال من المستكن في عليه اه واستشكل جعله حالا من الضمير المستكن في عليه بانه يلزم على ذلك الفصل بين العامل الذي هو عليه ومعموله وهو الجملة باجنبي وهو المبتدا لانه ليس من معمولات الخبر واجيب بان هذا الاعراب مبني على القول بان المبتدا والخبر ترافعا واما على القول بان العامل في المبتدا الابتداء فالطير مبتدا وجملة ترقبه خبره وجملة المبتدا وخبره حال من البكري وعليه متعلق بوقوعا المنصوب على التعليل اي ترقبه الطير لاجل الوقوع عليه * قوله لمطلق الجمع نحوه في المغني * قال وقول بعضهم ان معناها الجمع المطلق غير سديد لتقييد الجمع بقيد الاطلاق وانما هي للجمع لا بقيد اه والظاهر ان العبارتين صحيحتان وان مؤداهما واحد

والكوفيين على ان الواو للجمع من غير ترتيب اه واقول اذا قيل جاء زيد وعمرو فمعناه انهما اشتركا في المجيء ثم يحتمل الكلام ثلاثة معان احدها ان يكون جاءا معا والثاني ان يكون مجيئهما على الترتيب والثالث ان يكون على عكس الترتيب فان فهم احد الامور بخصوصه فمن دليل آخر كما فهمت المعية من قوله تعلى واذ يرفع ابراهيم القواعد من البيت واسماعيل وكما فهم الترتيب من قوله تعلى اذا زلزلت الارض زلزالها واخرجت الارض اثقالها وقال الانسان مالها وكما فهم عكس الترتيب من قوله تعلى اخبارا عن منكري البعث ما هي إلّا حياتنا الدنيا نموت ونحيى ولو كانت للترتيب لكان اعترافا بالحياة بعد الموت وهذا الذي ذكرناه قول اكثر اهل العلم والنحاة وغيرهم وليس باجماع كما قال السيرافي *

لان المطلق هو الحقيقة لا بقيد كما صرح به غير واحد من علماء الاصول وغيرهم فالجمع المطلق حينئذ هو الجمع لا بقيد وذلك موجود في الجمع بقيد الترتيب و بقيد عدمه ولا بقيد ضرورة وجود الاعم في الاخص والجمع لا بقيد اعم منه بقيد فيلزم وجود الاول في الثاني ثم قولنا مطلق الجمع معناه مطلق من الجمع فان كان الجمع المطلق يقتضي تقييد الجمع فقولنا مطلق الجمع كذلك فان التقييد بالاضافة والصفة سواء فكيف يتعقل فرق بين قولنا هذا مطلق من الجمع الذي هو مدلول مطلق الجمع وقولنا جمع مطلق وانما جاء الالتباس من توهم ان الشيء المطلق هو الحقيقة بقيد لا وليس كذلك بل هو الحقيقة لا بقيد قال القاضي بهاء الدين السبكي بعد ان ذكر ما تقدم والذي اوقع هؤلا الوهم في نفوسهم ما الفوه من الفرق بين مطلق الماء والماء المطلق وليس ذلك مما نحن فيه في شيء فان المطلق في قولنا الماء المطلق ليس هو المطلق في الاصطلاح الاصولي بل هو اصطلاح شرعي على بعض انواع الماء فالفرق بينهما انما وقع من جهة ان مطلق من قولنا مطلق الماء بمعنى والمطلق من قولنا الماء المطلق بمعنى آخر بخلاف ما نحن فيه فتامل كذا في الحواشي المصرية للعلامة البدر الدماميني وفي الحواشي الفنارية ما نصه الغرض من هذا الوصف اعني وصف الجمع بالاطلاق في قول البعض للجمع المطلق سلب تقييد الجمع بوجه من الوجوه لا تقييله بقيد الاطلاق كما قيل في قولهم الماهية من حيث هي هي والمفعول المطلق فلا يرد ما ذكره ابن هشام في مغني اللبيب من ان قول بعضهم معنى الواو الجمع المطلق غير سديد لتقييله الجمع بالاطلاق وانما هي للجمع بلا تقييد اه * قوله وليس باجماع كما قال السيرافي * حكاية الاجماع عن السيرافي نقلها الشيخ ابو حيان عنه وعن الفارسي والسهيلي

وغلطهم بما ذكر من الخلاف قال الشيخ بهاء الدين وفيه نظر من اوجد
احدها ان قول القائل هولاء اجمعوا وقول الاخر هولاء اختلفوا مطلقان فلا
يتناقضان فيجوز ان يكون ثم خلاف سابق انعقد الاجماع بعده فيقع
الخلاف في ان الاجاع بعد الخلاف حجة اولا فيه خلاف ومذهبنا انه
ليس بحجة ويجوز ان يكون ثم خلاف لاحق عرض بعد الاجماع فلا
اثر له واذا كان كذلك فلا وجه للتغليط الثاني سلمنا ان المراد التوقيت
المستمر فتغليط ناقل الاجماع وان كثر في كلام اهل العلم وهو المتبادر الى
الذهن فان ناقل الخلاف مثبت وناقل الاجماع كالنافي ينبغي ان
يتوقف فيه وهذه قاعدة ينبغي التنبه لها فانها كثيرة الجدوى في المباحث
ولم ارمن تعرض لها والذي يظهر ان يقال اما ان تفرع على ان الاجماع
السكوتي حجة اولا ان قلنا بحجيته فينبغي ان يقدم ناقل الخلاف لانه
اعتمد الصريح وناقل الاجماع يجوز ان يكون اعتمد على مجرد الانتشار
مع السكوت ويصير ذلك كما قال الفقهاء في تقديم البينة الناقلة على
البينة التي تحتمل ان تكون معتمدة على الاستصحاب وان قلنا ان
السكوتي ليس بحجة فقد يقال يتعارضان لانهما مثبتان وقد يقال
يترجح ناقل الخلاف لانه نص في نسبة ذلك الى قائل وناقل الاجماع
كالناطق بالعام الذي لا يدل على الشخص المخالف إلّا ضمنا وقد يقال
يترجح ناقل الاجماع لان الخلاف يرتفع بالاجماع من غير عكس فيمكن
صحة كل منهما في وقت ويصير ذلك كما ذهب اليه بعض اصحابنا
من ان بينة الوقف مقدمة على بينة الملك لان الملك يقبل الانتقال من
غير عكس وان كان الصحيح من مذهبنا ان بينتي الوقف والملك متعارضتان
سلمنا ان هذا الخلاف محقق مستمر لكن هولاء المخالفون قليلون فينبغي
ان يتخرج ذلك على ان النادر المخالف قد يقدح في الاجماع اولا ولا

بل روي عن بعض الكوفيين ان الواو للترتيب وانه اجاب عن هذه الاية بان المراد نموت كبارنا ونولد صغارنا فنحيى وهو بعيد ومن اوضح ما يرد عليهم قول العرب اختصم زيد وعمرو وامتناعهم من ان يعطفوا في ذلك بالفاء او بثم لكونهما للترتيب فلو كانت الواو مثلهما لامتنع ذلك معها كما امتنع معهما *

ص والفاء للترتيب والتعقيب *

ش اذا قيل جاء زيد فعمر فمعناه ان مجيء عمرو وقع بعد مجيء زيد بغير مهلة فهي مفيدة لثلاثة امور التشريك في الحكم ولم انبه عليه لوضوحه والترتيب والتعقيب

يخفى ان الكلام مبني على ان الاجماع في الاوضاع اللغوية هل هو حجة اولا الى هنا كلامه رحمه الله تعلى * قوله بل روي عن الكوفيين ان الواو للترتيب * نقل عن الامام الشافعي ايضا قال الشيخ بهاء الدين السبكي وانما اخذوه من قوله بالترتيب في الوضوء وليس باخذ صحيح ونقل جماعة القول بالترتيب عن ابي حنيفة ايضا وانما اخذوه من قوله اذا قيل لغير المدخول بها انت طالق وطالق وطالق تقع واحدة وليس باخذ صحيح لان الواحدة انما وقعت فقط لانها بانت قبل تكلمه بالمعطوف فلم يبق محل للطلاق ونقل ابن عبد البر في التمهيد ان بعض اصحاب الشافعي حكى في كتاب الاصول ان الكسائي والفراء يقولان بانها للترتيب وقال الفراء في القول المشهور عنه انها للترتيب حيث يستحيل الجمع وظاهر هذا النقل انها عنده للمعية الّا لمانع فتكون للترتيب * قوله للترتيب * قال في المغني وهو نوعان معنوي كما في قام زيد فعمرو وذكري وهو عطف مفصل على مجمل نحو فازلهما الشيطان عنها فاخرجهما مما كانا فيه اه والمراد بالترتيب الذكري ان يكون وقوع المعطوف بعد المعطوف عليه انما هو بحسب اللفظ والذكر لان معنى الاول وقع بعد زمان وقوع الثاني وانما كان ذلك في عطف المفصل على المجمل لان موضع ذكر التفصيل بعد ذكر الاجمال وفي التمثيل لذلك بالاية نظر فان ضمير عنها اما للشجرة او للجنة وعلى الاول فالاية مثال لما يفيد الترتيب المعنوي لان اخراجهما من الجنة كان بعد الازلال عن الشجرة وعلى الثاني فاين التفصيل الذي يفيده المعطوف والذي كانا فيه هو الجنة فهما متساويان اللهم الّا ان يراد فاخرجهما مما كانا فيه من النعيم والكرامة فيكون حينئذ من التفصيل بعد الاجمال وقد تكون الفاء للترتيب الذكري في غير ذلك فتفيد في عطف الجمل كون المذكور

وتعقيب كل شي بحسبه كما تقول دخلت البصرة فبغداد وكان بينهما مدة ثلاثة ايام ودخلت بعد الثالث فذلك تعقيب في مثل هذا عادة فان دخلت بعد الرابع او الخامس فليس بتعقيب ولم يجز الكلام وللفاء معنى آخر وهو التسبب وذلك غالب في عطف * (٣٢٦) * الجمل نحو قولك سهى فسجد وزنى فرجم وسرق فقطع وقوله تعلى فتلقى ءادم من ربه كلمات فتاب عليه ولدلالتها على ذلك استعيرت للربط في جواب الشرط نحو من ياتني فاني اكرمه ولهذا اذا قيل من دخل داري فله درهم افاد ان استحقاقه للدرهم بالدخول ولو حذف الفاء احتمل ذلك واحتمل الاقرار بالدرهم له وقد تخلو الفاء العاطفة للجمل عن هذا المعنى كقوله تعلى الذي خلق فسوى والذي قدر فهدى والذي اخرج المرعى فجعله غثاء احوى *

ص وثم للترتيب والتراخي * ش اذا قيل جاء زيد ثم عمرو فمعناه ان مجيء عمرو وقع بعد مجيء زيد بمهلة فهي مفيدة ايضا لثلاثة امور التشريك في الحكم ولم انبه عليه لوضوحه والترتيب والتراخي فاما قوله تعلى ولقد خلقناكم ثم صورناكم ثم قلنا للملائكة اسجدوا فقيل التقدير خلقنا ءاباءكم ثم صورنا ءاباءكم فحذف المضاف منهما

ص وحتى للغاية والتدريج ش معنى الغاية آخر الشيء ومعنى التدريج ان ما قبلها ينقضي شيئا فشيئا الى ان يبلغ الى الغاية وهو الاسم المعطوف ولذلك وجب ان يكون المعطوف بها جزءا من المعطوف عليه اما تحقيقا

[illegible]

بعدها كلاما مرتبا على ما قبلها لا ان مضمون ما بعدها عقيب مضمون ما قبلها في الزمان كقوله تعلى ادخلوا ابواب جهنم خلدين فيها فبئس مثوى المتكبرين وقوله تعلى واورثنا الارض نتبوا من الجنة حيث نشاء فنعم اجر العاملين فان ذكر ذم الشيء او مدحه يصح بعد جري ذكره * قوله وتعقيب كل شيء بحسبه * يشير الى ما قاله ابن الحاجب من ان المعتبر ما يعد في العادة مرتبا من غير مهلة فقد يطول الزمان والعادة تقتضي في مثله بانتفاء المهلة وقد يقصر والعادة تقتضي بالعكس فان الزمان الطويل قد يستقرب بالنسبة الى عظم الامر فتستعمل الفاء وقد يستبعد الزمان القريب بالنسبة الى طول زمان يقضي العرف بحصوله في زمان اقل منه قلت والذي يظهر من كلام جماعة ان استعمال الفاء فيما تراخى زمان وقوعه عن الاول سواء استقصر في العرف اولا انما هو بطريق المجاز وظاهر كلام المص ان استعمالها فيما يعد بحسب العادة تعقيبا وان طال الزمان استعمال حقيقي فتامله قاله في الحواشي الهندية قوله وهو التسبب * قال المص في المغني فاء السببية لا تستلزم التعقيب بدليل صحة قولك ان يسلم فهو يدخل الجنة ومعلوم ما بينهما من المهلة انتهى والحق ان الاصل في فاء السببية استلزام التعقيب وذلك لان السبب التام يستلزم مسببه من غير تراخ ولو كانت الفاء لا تدل على ذلك لم يجز دخولها في الجزاء كما لم يجز دخول ثم والواو نعم جزء السبب قد يقع بينه وبين المسبب تراخ لعدم استكمال ما يقتضي وقوع المسبب لكن اطلاق السبب على جزءه مجاز ومنه ان يسلم فهو يدخل الجنة اذ الاسلام ليس سببا تاما لدخول الجنة بل لابد من استمرار حكمه بمجموع وقوع الاسلام واستمرار حكمه هو السبب التام لدخول الجنة اه * قوله ولذلك وجب ان يكون المعطوف جزءا من المعطوف

فعطف نعله بحتى وليس جزءا
مما قبلها تحقيقا لكنه جزء تقديرا
لان معنى الكلام القى ما يشغله
حتى نعله *

ص لا للترتيب *

ش زعم بعضهم ان حتى تفيد
الترتيب كما تفيد ثم والفاء
وليس كذلك وانما هي لمطلق
الجمع كالواو ويشهد لذلك قوله
عليه الصلاة والسلام كل شيء
بقضاء وقدر حتى العجز والكيس
ولا ترتيب في القضاء والقدر
وانما الترتيب في ظهور المقضيات
والمقدرات *

ص واو لاحد الشيئين او الاشياء
مفيدة بعد الطلب التخيير او
الاباحة وبعد الخبر الشك او
التشكيك *

ش مثالها لاحد الشيئين قوله
تعلى لبثنا يوما او بعض يوم
ولاحد الاشياء قوله تعلى فكفارته
اطعام عشرة مساكين من اوسط
ما تطعمون اهليكم او كسوتهم او
تحرير رقبة *

عليه ولذلك ان يكون المعطوف مفردا اذ لا يتاتى ذلك الا في المفردات
كذا قال المص في المغني ولقائل ان يقول لم لا يجوز في بعض الجمل ان
يكون مضمون احداها بعضا من مضمون اخرى كقولك اكرمت زيدا
بما اقدر عليه حتى اقمت نفسي خادما له فاقامة نفسك خادما بعض
من الاكرام بما تقدر عليه وكذا قولك بخل علي زيد بكل شيء حتى منعني
دانقا فمنع الدانق بعض من البخل بكل شيء وقد نص علماء المعاني في
باب الفصل والوصل على ان الجملة الثانية قد تنزل منزلة بدل البعض
من الاول كقوله تعلى امدكم بما تعلمون امدكم بانعام وبنين الاية ولو عبر
بالبعض بدل الجزء لكان اولى لان كونه بعضا اعم من كونه جزءا فيشمل
الجزء كاكلت السمكة حتى راسها وغير الجزء نحو قدم الحاج حتى المشاة
حيث لا يراد المجموع من حيث هو مجموع فان المشات بعض الحاج
وهو على ذلك التقدير جزئي لا جزء وان ثبت ان اهل اللغة لا يفرقون
بين البعض والجزء فالاقتصار على الجزء كاف بلا شك الا ان المصنف
لم يمش على ذلك في بعض كتبه بل فرق بينهما قال في المغني الثاني
يعني من شروط العطف بحتى ان يكون اما بعضا من جمع كقدم الحاج
حتى المشات او جزءا من كل نحو اكلت السمكة حتى راسها او كجزء
نحو اعجبتني الجارية حتى حديثها * قوله لا للترتيب * مراده الترتيب
الخارجي فان الحق انها لا تفيد لجواز ان يكون ملابسة الفعل لما بعدها
قبل ملابسته لما قبلها نحو مات كل اب لي حتى ادم او في اثنائه نحو
مات الناس حتى الانبياء او في زمن واحد نحو جاء القوم حتى زيد اذا كان
مجيء الجميع في زمن واحد اما بالنسبة الى ترتيب اجزاء ما قبلها من
الاضعف الى الاقوى او عكسه فانها تفيد تدبر اه * قوله ويشهد لذلك
قوله عليه الصلاة والسلام كل شيء بقضاء وقدر * حتى العجز والكيس

قال القاضي عياض في شرح مسلم روينا العجز بكسر الزاء عطفا على شي وبضمها عطفا على كل وقد تكون حتى على الخفض جارة وهو احد معانيها والعجز يحتمل انه على ظاهره وهو عدم القدرة اه قلت تفسير العجز بعدم القدرة يصيره عدما محضا وهو عند المتكلمين صفة ثبوتية يمتنع معها وقوع الفعل الممكن قال في المقاصد والجمهور على ان العجز عرض ثابت مضاد للقدرة للقطع بان في الزمن معنى لا يوجد في الممنوع مع اشتراكهما في عدم التمكن من الفعل وعند ابي هشام هو عدم ملكة القدرة وليس في الزمن صفة متحققة تضاد القدرة بل الفرق ان الزمن ليس بقادر والممنوع قادر بالفعل اذ من شانه القدرة بطريق جري العادة اه وقوله حتى العجز يحتمل ان يريد به عن عمل الطاعات ويحتمل عن امر الدنيا والاخرة والكيس ضد العجز وهو النشاط في تحصيل المطلوب * قوله ولكونها لاحد الشيئين او الاشياء امتنع ان يقال سواء علي اقمت او قعدت الخ * مقتضى كلام الصحاح صحة القول المذكور حيث قال تقول سواء علي اقمت او قعدت ولم يذكر غير ذلك ووقع في كامل الهذلي ان ابن محيص قرا من طريق الزعفراني او لم تنذرهم وقال السيرافي في شرح الكتاب ما نصه وسواء اذا دخلت بعدها الف الاستفهام لزمت ام بعدها كقولك سواء علي اقمت ام قعدت واذا كان بعد سواء فعلان بغير استفهام كان عطف احدهما على الاخر باو كقولك سواء اقمت او قعدت اه فان قلت ما وجه العطف باو والتسوية تاباه لانها تقتضي شيئين فصاعدا واو لاحد الشيئين او الاشياء قلت وجه السيرافي بان الكلام محمول على معنى المجازات قال فاذا قلت سواء علي قمت او قعدت فتقديره ان قمت او قعدت فهما سواء علي فلا تكون سواء خبرا مقدما ولا مبتدا فليس التقدير قيامك

ولكونها لاحد الشيئين او الاشياء امتنع ان يقال سواء علي اقمت او قعدت لان سواء لا بد فيهما من شيئين لانك لا تقول سواء علي هذا الشي *

او قعودك سواء او سواء علي قيامك او قعودك بل سواء خبر مبتدا محذوف
اي الامران سواء وهذه الجملة دالة على جواب الشرط المقدر وصرح
الرضي بمثل ذلك فقال ويجوز بعد سواء ولا ابالي ان تاتي باو مجردة
عن الهمزة نحو سواء علي قمت او قعدت ولا ابالي قمت او قعدت
بتقدير حرف الشرط وانشد قول الشاعر *
ولست ابالي بعد آل مطرف * حتوف المنايا اكثرت او اقلت
وحكى الرضي ايضا ان ابا علي الفارسي قال لا تجوز او بعد سواء فلا
يقال سواء علي قمت او قعدت قال لانه يكون المعنى سواء علي احدهما
ولا يجوز قال الرضي ويرد عليه ان معنى أم ايضا احد الشيئين او الاشياء
فيكون معنى سواء علي قمت ام قعدت سواء علي ايهما فعلت لتجرد ام من
الاستفهام وهذا ايضا ظاهر الفساد وانما لزمه ذلك في او وفي ام لانه
جعل سواء خبرا مقدما وما بعده مبتدا والوجه ان يكون سواء خبر مبتدا
محذوف سد مسد جواب الشرط اه ووقع للشيخ يسين في هذا المحل
من حواشيه على الفاكهي ضبط لوقوع سقط له في كلام السيرافي فراجعه
ان شئت * قوله ولها اربعة * قال صاحب الكشاف في تفسير قوله
تعالى او كصيب من السماء او في اصلها موضوعة لتساوي شيئين
فصاعدا في الشك ثم اتسع فيها فاستعيرت للتساوي في غير الشك ثم
اوضحه بالتمثيل له وحاصل ما ذكره ان معناها الحقيقي الشك وان كلا
من التخيير والاباحة معنى مجازي لها ويوخذ من كلامه انها تستعمل
في غير الخبر بالمعنى المجازي فقط وفي الخبر بكل من المعنيين الحقيقي
والمجازي وقال في المفصل ان كلمة او لاحد الامرين مطلقا ولا خلاف
ان هذا معنى يعم مواردها من الاشياء والاخبار كلها واما الشك والتشكيك
والابهام والتخيير والاباحة فليس شيء منها داخلا في مفهومها بل يستفاد

ولها اربعة معان معنيان *

من مواقعها في الكلام * قوله بعد الطلب * اي صيغته اذ لا طلب حقيقة في التخيير والاباحة * قوله وهما التخيير والاباحة * ليس المراد بالاباحة الاباحة الشرعية بل العقلية او العرفية لان الكلام في معنى او لغة قبل ظهور الشرع في اي وقت كان وعند اي قوم كانوا واعلم انه قد نص الاصوليون على ان الاباحة من معاني صيغة الامر بل قالوا ومن معانيها ايضا التخيير ومثلوا لهما بمثل ما مثل به المص لهما على تقدير كونهما من معاني او وتعجب المص من ذلك واجيب عنه بانه لا عجب لان كلا منهما لملازمته صيغة الامر واو يضاف الى الصيغة تارة والى او اخرى بحيث مثل بذلك للصيغة فبقطع النظر فيه عن او وبالعكس فالعكس انتهى كذا في حواشي شيخ الاسلام على المحلى وفي الايات واعلم انه لا تنافي بين نسبة هذه المعاني الى او ونسبة التخيير او الاباحة منها الى صيغة الامر لان كلا منهما له دخل فيهما لان الامر يستعمل للتخيير والاباحة مجازا لكن لابد له من قرينة تصرفه الى ذلك وتعلق الفعل المذكور باحد الشيئين او الاشياء الذي يوصف بالتخيير او الاباحة انما تفيده او لا مجرد الامر وصيغته اذ صيغة الامر او ما قام مقامها لا تفيد معنى التخيير او الاباحة اي المعنى الذي يمكن ان يوصف بالتخيير والاباحة اه * قوله والفرق بينهما ان التخيير يابى جواز الجمع الخ * فان قلت فقد مثل العلماء بآيتي الكفارة والفدية للتخيير مع امكان الجمع قلت يمتنع الجمع بين الطعام والكسوة والتحرير لاني كل منهن كفارة وبين الصيام والصدقة والنسك لاني كل منهن فدية بل تقع واحدة منهن كفارة او فدية والباقي قربة مستقلة خارجة عن ذلك قاله ابن في مغنيه واليه يشير قول الشارح على اعتقاد ان الجميع هو الكفارة * قوله وامثلة ذلك من التنزيل الخ * لف ونشر مرتب ومقتضاه ان

بعد الطلب وهما التخيير والاباحة ومعنيان بعد الخبر وهما الشك والتشكيك فمثالها للتخيير تزوج هندا او اختها وللاباحة جالس الحسن او ابن سيرين والفرق بينهما ان التخيير يابى جواز الجمع بين ما قبلها وما بعدها والاباحة لا تاباه الا ترى انه لا يجوز له ان يجمع بين تزوج هند واختها وله ان يجالس الحسن وابن سيرين جميعا ومثالها للشك قوله جاء زيد او عمرو اذا لم تعلم الجاءي منهما ومثالها للتشكيك قولك جاء زيد او عمرو اذا كنت عالما بالجاءي منهما ولكنك ابهمت على المخاطب وامثلة ذلك من التنزيل قوله تعلى فكفارته اطعام عشرة مساكين الاية فانه لا يجوز له الجمع بين الجميع على اعتقاد ان الجميع هو الكفارة وقوله تعلى ليس عليكم جناح ان تاكلوا من بيوتكم او بيوت اباءكم الاية وقوله تعلى لبثنا يوما او بعض يوم

قوله تعلى وانا او اياكم الآية او فيه للتشكيك وهو اولى من جعلها للا
كما هو مقتضى قول المطول عاطفا على قول المتن او للشك او التشكيك
الابهام نحو وانا او اياكم لعلى هدى الآية ووجه الاولوية ان الآية
ما قال السكاكي من قبيل اسماع المخاطبين الحق على وجه لا يزيد
غضبهم وهو ترك تخصيص طائفة بالهدى وطائفة اخرى بالضلال
ليتفكروا في انفسهم فيوديهم النظر الصحيح الى ان يعترفوا انهم الشـ
الكائنون في ضلال مبين فالمناسب لهذا المقام هو التشكيك لا الابهام
لان الموصوف بالجهل المركب لا يتاتى منه النظر كالموصوف بالقـ
اليقيني كما صرح به في المواقف وغيره حتى جعل بعضهم الشك من
شرائط النظر فلما اراد النبي صلى الله عليه وسلم انجاءهم من ورطة الجهل
المركب هداهم لطريق الشك لياتي منهم النظر الصحيح الموصل الى
الحق اه والفرق بين الابهام والتشكيك ان الابهام ترك التعيين لئلا
يدعوا اليه والتشكيك ايقاع السامع في الشك ومن هنا يظهر ان الاولى
ان يقول بدل قوله ولكنك ابهمت على المخاطب ولكنك اردت ان
توقع المخاطب في الشك فتامله ومن ورودها للابهام قول ابي الاسود
الديلي * احب محمدا حبا شديدا * وعباسا وحمزة او عليـــا

فان يك حبهم رشدا اصبت * ولست بمخطي او كان غيا

ولم يشك ابو الاسود ان حبهم رشد ظاهر وانما قصد الابهام وقد قيل
لابي الاسود حين قال ذلك شككت قال كلا ثم استشهد بقوله تعلى
وانا او اياكم لعلى هدى او في ضلال مبين قال او كان شك من اخبر
بهذا كذا في تفسير القرطبي وهل المراد بالشك المعنى الاصولي او مطلق
التردد فيه نظر كذا في الآيات لابن قاسم * قوله وقوله تعلى وانا او اياكم
لعلى هدى او في ضلال مبين * قال المص في مغني اللبيب النشئة

وقوله تعلى وانا او اياكم لعلى
هدى او في ضلال مبين *
ص وام لطلب التعيين بعد همزة
داخلة على احد المستويين *
ش تقول ازيد عندك ام عمرو
اذا كنت قاطعا بان احدهما
عندك ولكنك شككت في عينه
ولهذا يكون الجواب بالتعيين
لا بنعم ولا بلا وتسمى ام هذه
معادلة لانها عديلة الهمزة في
الاستفهام بهـــا الا ترى انك
ادخلت الهمزة على احد الاسمين
اللذين استوى الحكم في ظنك
بالنسبة اليهما وادخلت ام على
الآخر ووسطت بينهما ما لا
يشك فيه وهو قولك عندك
وتسمى ايضا متصلة *

الاولى قال الدماميني في الحواشي المصرية لا ادري لم لم يكن الشاهد في او الثانية ايضا والمعنى وان احد الفريقين منا ومنكم لعلى احد الامرين من الهدى والضلال المبين اخرج الكلام مخرج الاحتمال مع العلم بان من عبد الله وحده فهو على الهدى وان من عبد غيره من جماد او غيره فهو في ضلال قال ابو حيان او هنا على موضعها لكونها لاحد الشيئين او الاشياء وخبرانا او اياكم هو لعلى هدى او في ضلال مبين ولا يحتاج الى تقدير اذ المعنى ان احدنا لفي احد هاذين الامرين كقولك زيد او عمرو في القصر او المسجد لا يحتاج هذا الى تقدير حذف اذ معناه احد هاذين في احد هاذين الامرين وقيل الخبر محذوف فقيل خبر الاول والتقدير وانا على هدى او في ضلل مبين فحذف لدلالة خبر ما بعده عليه فلعلى هدى او في ضلل مبين المثبت خبر عن او اياكم على تقدير ان ولكنها لما حذفت انفصل الضمير وقيل خبر الثاني والتقدير او اياكم لعلى هدى او في ضلل مبين وحذف لدلالة خبر الاول عليه وهو هذا المثبت ولا حاجة الى هذا التقدير الا لو كان ما بعد او غير معطوف بها نحو ان زيدا او عمروا قائم واما مع ما يصح ان يكون خبرا لان لان اسمها عطف عليه باو والخبر معطوف فلا يحتاج اليه وجاء في الهدى بعلى لان صاحبه ذو استعلاء وتمكن مما هو عليه يتصرف حيث شاء وجاء في الضلل بفي لان صاحبه منغمس في حيرة مرتبك فيها لا يدري اين يتوجه هذا كلامه * قوله لان ما قبلها وما بعدها الخ * وعلى هذا فالاتصال بين السابق واللاحق فاطلق عليها انها متصلة باعتبار بعاطفيها المتصلين فتسميتها بذلك انما هو لامر خارج عنها و بعضهم يقول سميت متصلة لانها اتصلت بالهمزة حتى صارتا في افادة الاستفهام بمثابة كلمة واحدة الا ترى انهما جميعا بمعنى اي فيكون اعتبار هذا

لان ما قبلها وما بعدها لا يستغنى باحدهما عن الاخر *

ص وللرد عن الخطا في الحكم لا بعد ايجاب ولكن و بل بعد نفي ولصرف الحكم الى ما بعدها بل بعد ايجاب *

ش حاصل هذا الموضع ان بين لا ولكن و بل اشتراكا وافتراقا فاما اشتراكها فمن وجهين احدهما انها عاطفة والثاني انها تفيد رد السامع عن الخطا في الحكم الى الصواب واما افتراقها فمن وجهين ايضا احدهما ان لا تكون لقصر القلب وقصر الافراد و بل ولكن انما يكونان لقصر القلب فقط فتقول جاءني زيد لا عمرو ردا على من اعتقد ان عمرا جاء دون زيد *

او انهما جاءاك معا وتقول مـا جاءني زيـد لكن عمرو او بل عمرو ردا على مَن اعتقد العكس *

المعنى في تسميتها اولى من الوجه الاول لان الانصال على هذا الوجه راجع اليها بعينها لا الى امر خارج عنها لكن هذا انما يتاتى في التسوية بهمزة الاستفهام لا بهمزة التسوية فيترجح الوجه الاول لشموله للنوعين * قوله او انهما جاءاك * فيكون قصر افراد كما ان الاول قصر قلب وسكت عن قصر التعيين لان المخاطب فيه شاك فلا حكم له حتى يرد عن الخطاء فيه الى الصواب ثم انه جوز استعمال لا في قصر القلب والافراد وفي دلائل الاعجاز انهما تستعمل للقلب فقط * قوله ردا على مَن اعتقد العكس * يعني نفي المجي عن عمرو واثباته لزيد كذا وقع في المفتاح والايضاح والمذكور في كلام النحاة ان لكن في جاءني زيد لكن عمرو لرفع توهم المخاطب ان عمروا ايضا لم يجئ كزيد بناء على ملابسة بينهما وملايمة لانه للاستدراك وهو رفع توهم يتولد من الكلام المتقدم رفعا شبيها بالاستثناء وهذا صريح في انه انما يقال ما جاءني زيـد لكن عمرو لمَن اعتقد ان المجي منتف عنهما جميعا لا لمَن اعتقد ان زيـدا جاءك دون عمرو على ما قال ووقع في المفتاح واما انه يقال لمَن اعتقد انهما جاءاك على ان يكون قصر افراد فلم يقل به احد اي لم يذهب اليه ذاهب لانه لم يظفر به في الاستعمال ويمكن ان يوجه عدم القول بما ذكر بلزوم استدراك لاثبات النفي بعد لكن لكونه معلوما للمخاطب فان قلت لا مخالفة بين الكلامين لان مراد النحاة من الاعتقاد المذكور اعتقاد نفي المجي عنهما بعد نفيه عن زيد ومراده كصاحب المفتاح اعتقاد مجي زيد دون عمرو قبل الكلام والاعتقادان على الوجه المذكور يمكن اجتماعهما قلت لما كان المفروض اعتقاد المخاطب الملابسة بين المتعاطفين بحيث يتوهم من انتفاء المجي عن احدهما انتفاءه عن الاخر فاما ان يعتقد مجيئهما

عدم مجيئهما فلا يتمشى التصوير المذكور كما لا يخفى افاده الفناري في حواشي المطول * قوله والثاني ان لا انما يعطف بها بعد الاثبات * فلا يصح ان يقال ما جاءني زيد لا عمرو ومن ثم منع السكاكي ما قام القوم الّا زيد لا غيره ويقع في كلام الزمخشري وغيره من العلماء مثل هذا التركيب ويظهر انه صحيح على ان يجعل الواقع بعد لا ليس معطوفا على المستثنى منه المنفي بل يجعل معطوفا على مقدر والتقدير قام زيد لا غيره ويدل على المحذوف الاستثناء من النفي فتامله وانت خبير بان الاثبات اعم من نحو يقوم زيد لا عمرو وهو جائز بلا خلاف ومن نحو قام زيد لا عمرو وفيه خلاف فمنعه الزجاجي بناء على انه لا يعطف بها على معمول الفعل الماضي والصحيح الجواز قال امرؤ القيس *

كان دثارا حلقت بلبونه * عقاب تنوفى لا عقاب القواعل

وعلل المنع بان العامل يقدر بعد العاطف ولا يصح لا جاء عمرو الّا على الدعاء ويرده انه لو توقف صحة العطف على تقدير العامل بعد العاطف لامتنع ليس زيد قائما ولا قاعدا انتهى وقوله الّا على الدعاء اي عليه قال الحريري في الدرة ربما اجابوا المستخبر عن الشيء بلا النافية ثم عقبوها بالدعاء له فيستحيل الكلام الى الدعاء عليه كما روي ان ابا بكر الصديق رضي الله عنه راى رجلا بيده ثوب فقال له اتبيع هذا الثوب فقال لا عافاك الله تعالى فقال لقد علمتم لو تتعلمون هلا قلت لا وعافاك الله قال والمستحسن في هذا قول يحيى بن اكثم للمامون رحمهما الله وقد ساله عن امر فقال لا وايد الله امير المومنين وحكي ان الصاحب ابا القاسم بن عباد حين سمع هذه الحكاية قال والله هذه الواو احسن من واوات الاصداغ في خدود المرد الملاح اه كلامه قلت وفي صحيح مسلم ان ابا سفيان رضي الله عنه اتى على سلمان وصهيب وبلال في نفر فقالوا ما اخذت

والثاني ان لا انما يعطف بها بعد الاثبات ولكن انما يعطف بها بعد النفي وبل يعطف بها بعد النفي فيكون معناها كما ذكرنا ويعطف بها بعد الاثبات

ومعناها حينئذ اثبات الحكم لما بعدها وصرفه عما قبلها وتصييره كالمسكوت عنه من قبل الحكم عليه بشيء وذلك كقولك جاءني زيد بل عمرو وقد تضمن سكوتي عن اما انها غير عاطفة وهو الحق وبه قال الفارسي وقال الجرجاني عدها في حروف العطف سهو ظاهر *

ص والبـــدل وهو تابع مقصود بالحكم بلا واسطة وهو ستة بدل كل نحو مفازا حدائق وبعض نحو من استطاع اليه سبيلا واشتمال نحو قتال فيه واضراب وغلـط ونسيان نحو تصدقت بدرهم دينار بحسب قصـــد الاول والثاني او الثاني وسبق اللسان او الاول وتبين الخطا *

ش الباب الخامس من ابواب التوابع البدل وهو في اللغة العوض قال الله تعلى عسى ربنا ان يبدلنا خيرا منها *

سيوف الله من عنق عدو الله ماخذها فقال ابو بكر اتقولون هذا لشيخ قريش وسيدهم فاتى النبي صلى الله عليه وسلم فاخبره فقال يا ابا بكر لعلك اغضبتهم لئن كنت اغضبتهم لقد اغضبت ربك فاتاهم فقال يا اخوتاه اغضبتكم قالوا لا يغفر الله لك يا اخي قال ابن العربي في هذا الحديث فائدة حسنة هي اتصال كلمة لا جوابا في النفي مع الدعاء كما تقول للرجل كان كذا وكذا فتقول لا رحمك الله اي لم يكن ذلك ثم تبتدئ الدعاء فتقول رحمك الله والعامة تكرهه فان قالته زادت الواو فتقول لا ويرحمك الله والحديث حجة صحيحة في الرد عليهم * قوله ومعناها حينئذ اثبات الحكم لما بعدها وصرفه عما قبلها وتصييره كالمسكوت عنه * فعلى هذا يخرج العطف ببل عن تعريف العطف لانه تابع مقصود بالنسبة مع متبوعه على ما ذكره ابن الحاجب فاما المعطوف بلا ولكن فلا يرد كما توهمه الرضي لان التابع والمتبوع معا مقصودان بالنسبة وان كان احدهما بالاثبات والاخر بالنفي كذا في الحواشي الفنارية * قوله انها غير عاطفة وهو الحق * لانه لا يليها معطوف الا وقبلها الواو كقوله تعلى حتى اذا راوا ما يوعدون اما العذاب واما الساعة فالعطف بالواو لا بها لان عطفية الواو اذا خلت من اما ثابتة وعطفية اما اذا خلت من الواو منتفية والاصل استصحاب ثبوت ما ثبت ونفي ما نفي وايضا فان توسط الواو بين اما واما كتوسطها بين لا ولا في نحو زيد لا بخيل ولا جبان والعطف قبل لا بالواو باجماع فليكن بها مع اما ليتفق المتماثلان ولا يختلفان ومن زعم ان اما عاطفة فله شبهتان احداهما ان الواو قد تحذف ويستغنى باما كقول الشاعر *

يا ليتما امنا شالت نعامتها * اما الى جنة اما الى نـــار *

وكقول الراجز * لا تتلفوا اباءكم * ايما لنا ايما لكـــم

الثانية ان او تعاقبها كقراءة ابي رضي الله عنه وانا او اياكم لا ما على هدى اوفي ضلال مبين واو عاطفة باجماع فلتكن اما كذلك ليتفق المتعاقبان ولا يختلفان والجواب عن الاولى ان ذلك معدود من الضرورات فلا اعتداد به ومن رءا انها عاطفة فلا يرى اخلاءها من الواو قياسا على ما ورد من ذلك فلا يصح استناده اليه واعتماده عليه والجواب عن الثانية ان المعاقبة التي في قام اما زيد واما عمرو وقام اما زيد اوعمرو شبيهة بالمعاقبة التي في لا تضرب زيدا ولا عمروا ولا تضرب زيدا اوعمروا ولا خلاف في انتفاء تاثيرها مع لا فلتكن منتفية مع اما ليتفق المتماثلان ولا يختلفان قاله ابن مالك في شرح التسهيل وقال المص في المغني وزعم بعضهم ان اما عطفت الاسم على الاسم والواو عطفت اما على اما وعطف الحرف على الحرف غريب اه وهذا القول حكاه ابن الحاجب وجوزه وقال انه لا يبعد وحكى الرضي عن الاندلسي ان اما الاولى مع الثانية حرف عطف قدمت تنبيها على ان الامر مبني على الشك والواو جامعة عاطفة لاما الثانية على اما الاولى قال الرضي وهذ عذر بارد لان تقدم بعض العاطف على المعطوف عليه وعطف بعض العاطف على بعض وعطف الحرف على الحرف غير موجود قلت في الثالث نظر لانه لم يعطف حرف على حرف لان العاطف عنك مجموع اما الاولى والثانية فهما بالنسبة الى العطف حرف واحد نعم الوجهان الاخران لازمان * قوله وفي الاصطلاح التابع المقصود الخ * قيل لا يستقيم تعريف البدل بحد جامع مانع مع ما قدمه من ان كل اسم صح الحكم عليه بانه عطف بيان صح ان يحكم عليه بانه بدل كل من كل الّا ما استثنى ويمكن الجواب بان احتمال الامرين باعتبار قصدين فان قصد بالحكم الاول وجعل الثاني بيانا له فهو عطف البيان وان قصد به

وفي الاصطلاح التابع المقصود بالحكم بلا واسطة فقولي تابع جنس يشمل جميع التوابع وقولي مقصود بالحكم مخرج للنعت والتاكيد وعطف البيان فانها مكملة للمتبوع المقصود بالحكم *

لا انها هي مقصودة بالحكم *

الثاني وجعل الاول كالتوطية فهو البدل وحاصله ان الحيثية ملحوظة في حد كل منهما تدبر * قوله لا انها هي مقصودة * اي بخلاف البدل فانه هو المقصود بالنسبة دون متبوعه وقال الرضي رحمه الله رادا على من فرق بين عطف البيان والبدل بان عطف البيان غير مقصود لانه بيان والبيان فرع المبين فيكون المقصود هو الاول بخلاف البدل فانه هو المقصود بالنسبة دون متبوعه والجواب انا لا نسلم ان المقصود بالنسبة في بدل الكل هو الثاني فقط ولا في سائر الابدال الّا الغلط فان كون الثاني فيه هو المقصود دون الاول ظاهر وانما قلنا ذلك لان الاول في الابدال الثلاثة منسوب اليه في الظاهر ولابد ان يكون في ذكره فائدة لا تحصل لولم يذكر صونا لكلام الفصحاء عن اللغو لاسيما كلامه تعلى وكلام نبيه صلى الله عليه وسلم فادعاء كونه غير مقصود بالنسبة مع كونه منسوبا اليه في الظاهر واشتماله على فائدة يصح ان ينسب اليه لاجلها دعوى خلاف الظاهر ثم اخذ في ذكر الفائدة في الاتيان بهما معا واطنب في ذلك على عادته رحمه الله وقد سال الشيخ ابو عبد الله المراكشي الضرير المتاخر شارح الالفية ابا الروح عيسى الفريني رحمهما الله فقال كيف يصح قولهم بدل من البدل مع ما فيه من التنافي وذلك ان البدل الاول يكون مقصودا بالحكم من حيث هو بدل غير مقصود من حيث هو مبدل فاجاب القاضي بانه ليس المعين من كون البدل منه مطروحا الّا عدم الاعتماد في البدل على عامل المبدل منه وانه لابد له من عامل مستقل واما ان المبدل منه غير مقصود البتة فليس هذا مرادهم الا ترى صراطا مستقيما من قوله تعلى وانك لتهدي الى صراط مستقيم ودار البوار من قوله تعلى واحلوا قومهم دار البوار جهنم على اعراب جهنم بدلا غير مقصود مع اتفاقهم على ان البدل بيان او توكيد فكيف

يكون المبين او المؤكد غير مقصود وانما مرادهم بالطرح ما ذكرنا واستشكل قول ابن الحاجب مقصود بالنسبة دون متبوعه * قوله وبلا واسطة مخرج لعطف النسق * عطف النسق على ثلاثة انواع احدها ما ليس مقصودا بالحكم كجاء زيد لا عمرو وما جاء زيد بل عمرو او لكن عمرو اما الاول فواضح لان الحكم السابق منفي عنه واما الاخران فلان الحكم السابق هو نفي المجيء والمقصود به انما هو الاول وهذا النوع خارج من قوله مقصود بالحكم لا من قوله بلا واسطة الثاني ما هو مقصود بالحكم هو وما قبله فيصدق عليه انه مقصود بالحكم وذلك كالمعطوف بالواو نحو جاء زيد وعمرو وما جاء زيد ولا عمرو الثالث ما هو مقصود بالحكم دون ما قبله وذلك كالمعطوف ببل بعد الاثبات نحو جاءني زيد بل عمرو وهذان النوعان خارجان من قوله بلا واسطة فقوله بلا واسطة مخرج للعطف اي لبعض انواعه وهو ما عدى الاول لما علمت ان الاول خارج بقيد القصد * قوله وضابطه ان يكون الثاني جزءا من الاول * قد يتوهم عكس ذلك قسما خامسا من البدل يسمى بدل الكل من البعض ويمثل له بقوله *

نضر الله اعظما دفنوها * بسجستان طلحة الطلحات

وبنحو قولك نظرت الى القمر فلكه اذا جعل القمر جزءا من الفلك وانت تعلم ان ذلك اثبات لباب بما يحتمل غيره كذا في حواشي السيد وقوله بما يحتمل غيره بان يكون الاول بدل الكل بان يكون اعظما كناية عن طلحة الطلحات او بتقدير مضاف اي اعظم طلحة الطلحات والثاني ان قصد الملابسة بين الفلك وقمره فهو بدل اشتمال والا فهو بدل غلط * قوله وذلك باطل باتفاق * كونه باطلا مبني على ان الالف واللام للاستغراق وهو ممنوع لجواز كونها للعهد الذكري والمراد

وبلا واسطة مخرج لعطف النسق كجاء زيد وعمرو فانه وان كان تابعا مقصودا بالحكم لكنه بواسطة حرف العطف واقسامه ستة بدل كل من كل وهو عبارة عما الثاني فيه عين الاول كقولك جاءني محمد ابو عبد الله وقوله تعالى مفازا حدائق وانما لم اقل بدل الكل من الكل حذرا من مذهب من لا يجيز ادخال ال على كل وقد استعمله الزجاجي في جمله واعتذر عنه بانه تسامح فيه موافقة للفارسي الثاني بدل بعض من كل وضابطه ان يكون الثاني جزءا من الاول كاكلت الرغيف ثلثه وكقوله تعالى ولله على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلا فمن استطاع بدل من الناس هذا هو المشهور وقيل فاعل بالحج اي ولله على الناس ان يحج مستطيعهم وقال الكسائي انها شرطية مبتدا والجواب محذوف اي من استطاع فليحج ولا حاجة لدعوى الحذف مع امكان تمام الكلام والوجه الثاني يقتضي انه يجب على جميع الناس ان مستطيعهم يحج وذلك باطل باتفاق *

بالناس من جرى ذكرهم وهم المستطيعون و بيانه ان حج البيت مبتدأ والخبر قوله ولله على الناس والمبتدا وان تاخر لفظا فهو مقدم نية لان رتبته التقديم واذا قدمت المبتدا وما هو من متعلقاته كان التقدير حج البيت المستطيعون حق ثابت لله على الناس اي هولاء الناس المذكورين ويدل عليه انك لو اتيت بالضمير في هذا التركيب فقلت حق ثابت لله عليهم لصح فقد سد الضمير مسد ال ومصحوبها وهو علامة ال التي للعهد الذكري بل جعلها لذلك مقدم على جعلها للعموم فقد صرح كثيرون بانه متى دارت الادات بين العهد وغيره فانها تحمل على العهد نظرا للقرينة المرشدة لذلك قاله في الحواشي الهندية وتعقبه الشمني في حواشيه بان كون اللام في هذا الموضع للعهد الذكري في غاية البعد وما ذكر في بيانه انما يقتضي تقدم حج البيت في الرتبة على قوله على الناس لا تقدم من استطاع الذي هو المعهود عليه مع انه لا يدفع الضعف الذي ذكره المصنف من جهة الصناعة اه يعني بالضعف ضعف الاتيان بالفاعل بعد اضافة المصدر للمفعول فانه شاذ بل قيل انه ضرورة كقوله افنا تلادي وما جمعت من نشب * قرع القواقيز افواه الاباريق فيمن رواه برفع افواه قال في المغني والحق جواز ذلك في النثر الا انه قليل ودليل جوازه هذا البيت فانه روي بالرفع مع التمكن من النصب وهي الرواية الاخرى بجعل القواقيز فاعلا والافواه مفعولا وصح الوجهان لان كلا منهما قارع ومقروع ومن مجيئه في النثر الحديث وحج البيت من استطاع اليه سبيلا وقد اجاب ابن السبكي رحمه الله في بعض مجاميعه عن بطلان الاعراب المذكور بالوجه المسطور فقال رحمه الله واي مانع يمنع من ذلك ويكون في الحج فرضان فرض كفاية على الناس ان يحج مستطيعهم فان لم يحج اثم الخلق كلهم وفرض عين على المستطيع

وهذا حسن ويشهد له قول اصحابنا ان من فروض الكفاية احياء الكعبة بالحج كل سنة وللرافعي بحث ان الحج لا يتعين ويغني عنه العمرة وفي هذا التقرير رد عليه وقد رد عليه بوجه آخر غير ان هنا مباحثة وهي انه اذا ثبت ان في الحج فرضين فرض كفاية وفرض عين فيظهر ان فرض الكفاية يسقط بقيام المستطيع وغير المستطيع فلو تجشم غير المستطيع المشاق وحج اسقط فرض الكفاية ولا يقال انه حج عن الغير لان الحج لا نيابة فيه عن مستطيع وبقي على المستطيعين فرض العين واذا حج المستطيع حصل له ثوابان ثواب اسقاط فرض الكفاية وثواب اسقاط ما في ذمته من فرض العين واذا علمت ذلك ظهر لك ان هذا الاعراب مدخول من قبل انه يلزم عليه ان يكون وجب على كل احد خصوص حج المستطيع لا عموم حج البيت وظهر ان جعل من شرطية ارجح لان حاصله ان لله على الناس ان يكون البيت محجوجا وله على المستطيع ان يباشر الحج بنفسه * قوله فتعين القول الاول * وهو كون من استطاع بدلا من الناس بدل بعض من كل اي وحذف الرابط للعموم لفهمه اي من استطاع منهم لكن يلزم عليه الفصل بين البدل والمبدل منه بالاجنبي وهو المبتدا افاده الدماميني * قوله والثالث بدل الاشتمال * قال بعض النحاة انما سمي بدل الاشتمال لاشتمال المتبوع على التابع لا كاشتمال الظرف على المظروف بل من حيث كونه دالا عليه اجمالا ومتقاضيا له بوجه ما بحيث تبقى النفس عند ذكر الاول متشوفة الى ذكر الثاني منتظرة له فيجيء الثاني ملخصا لما اجمل في الاول مبينا له فظهر بذلك ان نحو جاءني زيد غلامه او اخوه او حماره بدل غلط لا اشتمال كما يشعر به كلام ابن الحاجب وكلام المص حيث اكتفى في بدل الاشتمال بمجرد ملابسه بغير الكلية والجزءية فان هذا الاكتفاء يقتضي اندراج تلك الامثلة

فيتعين القول الاول وانما لم اقل البعض بالالف واللام لما قدمت في كل والثالث بدل الاشتمال وضابطه ان يكون بين الاول والثاني ملابسة بغير الجزئية كقولك اعجبني زيد علمه وقوله تعلى يسالونك عن الشهر الحرام قتال فيه ونبهت بالتمثيل بالايات الثلاث على ان البدل والمبدل منه يكونان نكرتين نحو مفازا حدائق ومعرفتين مثل الناس ومن ومختلفين نحو الشهر وقتال والرابع والخامس والسادس بدل الاضراب *

وبدل الغلط وبدل النسيان كقولك تصدقت بدرهم دينار فهذا المثال محتمل لان تكون قد اخبرت بانك تصدقت بدرهم ثم عن لك ان تخبر بانك تصدقت بدينار * (٣٤١) * وهذا بدل الاضراب ولان تكون قد اردت الاخبار بالتصدق بالدينار فسبقك لسانك الى الدرهم وهذا بدل الغلط ولان تكون قد اردت الاخبار بالتصدق بالدرهم فلما نطقت به تبين فساد ذلك القصد وهذا بدل النسيان وربما اشكل على كثير من الطلبة الفرق بين بدلي الغلط والنسيان وقد بيناه ويوضحه ايضا ان الغلط في اللسان والنسيان في الجنان *

ص باب العدد من ثلاثة الى تسعة يونث مع المذكر ويذكر مع المونث دائما نحو قوله تعلى سبع ليال وثمانية ايام حسوما وكذلك العشرة ان لم تركب وما دون الثلاثة وفاعل كثالث ورابع على القياس دائما ويفرد فاعل او يضاف لما اشتق منه او لما دونه او ينصب ما دونه *

ش اعلم ان الفاظ العدد على ثلاثة اقسام احدها ما يجري دائما على القياس في التذكير والتانيث فيذكر مع المذكر ويونث مع المونث وهو الواحد والاثنان وما كان على صيغة فاعل تقول في المذكر واحد واثنان وثان وثالث ورابع الى عاشر وفي المونث واحدة واثنتان وثانية وثالثة ورابعة الى عاشرة والثاني ما يجري على عكس القياس

في بدل الاشتمال بل صرح في شرح المفصل بان قولك ضرب زيد غلامه من بدل الاشتمال ويفيدك زيادة توضيح لهذا المعنى ما نقل عن المبرد انه قال سمي بدل الاشتمال لان الفعل المسند الى المبدل منه يشتمل على البدل ليتم ويفيد فان الاعجاب اذا اسند الى زيد لا يكتفى به من جهة المعنى فانه لا يعجبك لحمه ودمه بل لمعنى فيه وكذلك السلب في سلب زيد ثوبه لم يسلب ذاته بل شيء منه وكذا السوال عن الشهر في قوله تعلى يسئلونك عن الشهر الحرام لا يفيد الّا ان يكون عن حكم بخلاف ضربت زيدا عبله فانه بدل غلط لان ضرب زيد مفيد لا يحتاج الى شيء آخر وكذا قتل الامير سيافه وبنا الوزير وكلاوه ليس من بدل الاشتمال اذ شرطه الا يستفاد هو من المبدل منه معينا بل تبقى النفس مع ذكر الاول متوقفة على البيان للاجمال الذي فيه ولا اجمال في الاول هاهنا اذ يفهم عرفا من قولك قتل الامير ان القاتل سيافه وهكذا فلا يجوز فيها الابدال مطلقا * قوله وبدل الغلط * الاضافة لادنى ملابسة لان الغلط هو المبدل منه وقد يقال انما سمي بدل الغلط لان سببه الغلط ولانه لتدارك الغلط قال التفتازاني ولا يقع في فصيح الكلام ونوقش في ذلك بانه لتدارك الغلط وانه لا ينافي الفصاحة كما في قولك جاءني زيد بل عمرو نعم ولا يقع في كلام الله تعلى لا لانه يستلزم عدم الفصاحة بل لعدم جواز وقوع الغلط عليه تعلى كذا في الحواشي الفنارية * قوله ما يجري على عكس القياس دائما فيونث مع المذكر ويذكر مع المونث * انما حذفت التاء من عدد المونث واثبتت في عدد المذكر في هذا القسم لان الثلاثة واخواتها اسماء جموع كزمرة وامة وفرقة فالاصل ان تكون بالتاء لتوافق نظائرها فاستصحب الاصل مع المذكر لتقدم رتبته وحذفت مع المونث فرقا لتاخر رتبته ومحل ذلك على ما نقله

وهو الثلاثة والتسعة وما بينهما تقول ثلاثة رجال وثلاث نسوة قال الله تعلى سخرها عليهم سبع ليال وثمانية ايام حسوما والثالث ماله حالتان * * وهو العشرة فان استعملت مركبة جرت على القياس تقول ثلاثة عشر عبدا بالتذكير وثلاث عشرة امة بالتانيث وان استعملت غير مركبة جرت على خلاف القياس تقول عشرة رجال بالتانيث وعشر اماء بالتذكير واعلم ان لاسماء العدد التي على وزن فاعل اربع حالات احداها الافراد تقول ثان ثالث رابع خامس ومعناه واحد موصوف بهذه الصفة الثانية ان يضاف الى ما هو مشتق منه فتقول ثاني اثنين وثالث ثلاثة ورابع اربعة ومعناه واحد من اثنين وواحد من ثلاثة وواحد من اربعة قال الله تعلى اذ اخرجه الذين كفروا ثاني اثنين وقال تعلى لقد كفر الذين قالوا ان الله ثالث ثلاثة الثالثة ان يضاف الى ما دونه كقولك ثالث اثنين ورابع ثلاثة وخامس اربعة ومعناه جاعل الاثنين بنفسه ثلاثة وجاعل الثلاثة بنفسه اربعة قال الله تعلى ما يكون من نجوى ثلاثة الّا هو رابعهم ولا خمسة الّا هو سادسهم الرابعة ان ينصب ما دونه فتقول رابع ثلاثة بتنوين رابع ونصب الثلاثة كما تقول جاعل الثلاثة ربعة ولا يجوز مثل ذلك في المستعمل مع ما اشتق منه *

الصفوي عن النووي عن العلماء اذا كان مميز العدد مذكورا بعد اسم العدد فان كان متقدما فيجوز الوجهان لحاق التاء وحذفها مع كل من المذكر والمونث وخرج على ذلك الشنواني في حواشي الاجرومية قول مولفها والمضارع ما كان في اوله احدى الزوائد الاربعة والزوائد جمع زائدة وكان القياس احدى الزوائد الاربع وخرج عليه العلامة الغنيمي قول الهداية من كتب الحنفية فرائض الصلاة ستة وقال فلا محل لقول الاكمل القياس ان يقال ست لان الفرائض جمع فريضة لكن قاله على تاويله بالفروض الذي هو جمع فرض ولا لقول الهمام هذا التاويل انما يكون حيث ورد عن العرب ما يخالف القياس في باب العدد وليس لنا ارتكابه في عبارة المصنفين التي لم ترد عن العرب ومحله ايضا ما اذا كان المعدود مذكورا فان حذف جاز الوجهان والفصيح الجريان على عكس القياس * قوله وهو الثلاثة والتسعة وما بينهما * مثلها في ذلك افعل المشتق من لفظ الخير فانه يخالف موصوفه في التذكير والتانيث فيونث مع المذكر ويذكر مع المونث والى ذلك اشار بعضهم ملغزا *

ايا خير الانام بقيت ما اسم * يونث ان اتى وصف المذكر
وان هو للمونث جاء وصفا * يذكر مثل ما في العد يذكر

واجاب عنه بعضهم بقوله *

لقد ابدعت في ترصيف لغز * رقيق النظم موزون محرر
وهاك جوابه ان رمت وصفا * بافعل من بناء الخير يذكر
فقل يا صاح خير الناس هند * واحمد خيرة والعكس منكر

قاله في سبل الهدى والرشاد عند تعرضه لشرح اسمه صلى الله عليه وسلم الخير * قوله ولا يجوز مثل ذلك في المستعمل مع ما اشتق منه * لانه ليس في معنى ما يعمل ولا مفرعا عن فعل فالتزمت اضافته لان

خلافا للاخفش وثعلب *
ص بابـــ موانع الصرف للاسم
تسعة يجمعها قوله *
وزن المركب عجمة تعريفها
عدل ووصف الجمع زد تانيثها
كاحمد واحمر و بعلبك وابراهيم
وعمرواخرواحاد وموحد الى
الاربعة ومساجدودنانيروسلمان
وسكران وفاطمة وطلحة وزينب
وسلمى وصحراء فالف التانيث
والجمع الذي لا نظير له في
الاحاد كل منهما يستاثر بالمنع
والبواقي لابدمن مجامعة كل علة
منهن للصفة او العلمية وتتعين
العلمية مع التركيب والتانيث
والعجمة وشرط العجمة علمية في
العجمية وزيادة على الثلاثة والصفة
اصالتها وعـــدم قبولها التاء
فعريان وارمل وصفوان وارنب
بمعنى قاس وذليل منصرفة ويجوز
في نحو هنـد وجهان بخلاف
زينب وسقر وبلخ وكعمر عنـد
تميم باب حذام ان لم يختتم براء
كسفار وامس لمعين ان كان

المراد احد اثنين واحدى اثنتين واحد عشر واحدى عشرة فتضيفه كما تقول بعض هذا العدد بالاضافة * قــوله خلافا للاخفش وثعلب * فانهما جوزا اضافة الاول الى الثاني ونصبه اياه كما تقول في ضارب زيد فيقولان ثان اثنين وثالث ثلاثة وفصل بعضهم فقال يعمل ثان ولا يعمل ثالث والى هـذا ذهب صاحب التسهيل قال لان العرب تقول ثنيت الرجلين اذا كنت الثاني منهما فمن قال ثان اثنين بهذا المعنى عذر لان له فعلا ومن قال ثالث ثلاثة لم يعذر لانه لا فعل له انتهى وتعقبه ابو حيان فقال ثنيت الرجلين مخالف لنقل النحاة ثم هوليس نصا في ثنيت الاثنين حتى ينبني عليه جواز ثنيت الاثنين قال المص وما نقله ابن مالك عن العرب قاله ابن القطاع في كتاب الافعال واذا جاز ثنيت الرجلين جاز ثنيت الاثنين ولا يتوقف في ذلك الا ظاهري جامد * قـوله الاصل في الاسم المعرب بالحركات الصرف * اي التنوين الدال على الامكنية اذ الصرف عند المحققين هو هذا التنوين فيكون منع الصرف عبارة عن ترك التنوين المذكور واعتذروا عن ترك الكسر بانه حذف تبعا بعد صيرورة الاسم غير منصرف وايدوا ذلك بانه لما لم يكن مع اللام والاضافة تنوين حتى يحذف لمنع الصرف لم يسقط الكسر فظهران سقوطه لتبعية التنوين لا بالاضافة وبعضهم قال هو الجر والتنوين معا فحذفهما للعلتين او ما يقوم مقامهما هو منع الصرف وعلى الجملة فلا كلام في ان غير المنصرف لا يدخله التنوين المذكور ولا الكسر لكن هل هما ممنوعان منه معا بطريق الاصالة او الممنوع بهما هو التنوين والكسر بطريق التبع رايان كما عرفت * قــوله وانما يخرج عن ذلك الاصل اذا وجد فيه علتان من علل تسع * لانه حينئذ يكون مشابها للفعل بكونه فرعا من جهتين احداهما

مرفوعا و بعضهم لم يشترط فيهما وسحر عند الجميع ان كان ظرفا معينا ش الاصل في الاسم المعرب بالحركات الصرف وانما يخرج عن ذلك الاصل اذا وجد فيه علتان من علل تسع او واحدة منها تقوم مقامهما وقدجمع

ان الاسم مستغن عنه وهو غير مستغن لان الاسم وضع لان يحكم عليه ويحكم به والفعل وضع لان يحكم به فاستغنى الاسم في استقلال الكلام عن الفعل في ذلك والثانية ان الفعل مشتق من الاسم كما هو مقرر في محله والمشتق فرع عن المشتق منه وانما قلنا ان الاسم الممنوع فرع من جهتين لانه لا يكون كذلك كما قال إلّا اذا وجدت فيه علتان او واحدة تقوم مقامهما من علل كلها فرعية وذلك لان العدل لابد له من اصل هو معدول عنه والوصف لا يعقل إلّا بتقدم موصوف فوجود الوصف مرتب عليه فهو فرع لذلك والتانيث فرع التذكير لان الذكورية هي الاصل من حيث كون الالفاظ القياسية تجري على المذكر بنفسها كاسماء الفاعلين والمفعولين والصفة المشبهة فاذا قصد الى التانيث زيدت العلامة لذلك فقائم من قولك قائمة يدل على ذات قام بها ذلك المعنى كما في قولك قائم مجردا وزيادة التاء تدل على ان الذات مونثة فكان فرعا لذلك والمعرفة فرع عن النكرة من حيث ان وضع الالفاظ القابلة للتعريف للنكرة فاذا قصد بها الى التعريف زيد عليها ما يجعلها معرفة كرجل والرجل او وضعت وضعا ثانيا للمعرفة كجعفر اسما للنهر ثم يجعل علما فكانت المعرفة فرعا لذلك والعجمية فرع العربية لان الاصل في كلام العرب ان لا يشوبه شيء من كلامهم يدخل فيه والالف والنون الزائدتان فرع على المزيد عليه اذ لا تعقل زيادة إلّا بمزيد عليه فكانا فرعا لذلك ووزن الفعل فرع على وزن الاسم لانه اذا تحققت فرعية الفعل عن الاسم من حيث الاشتقاق والاستقلال فوزن الفرع فرع عن وزن الاصل لان الاصل اذا تقدم فقد تقدم وزنه لانه صفته والفرع اذا تاخر تاخر وزنه فكان فرعا لذلك كذا قرره ابن الحاجب في اماليه ولم يذكر الجمع والتركيب لظهور فرعيتهما واذا ثبت انها فروع وحصل

العلل التسع في بيت واحد من قال *

اجمع وزن عادلا انث بمعرفة
ركب وزد عجمة فالوصف قد كملا

وهذا البيت احسن من البيت الذي اثبته في المقدمة وهو لابن النحاس وقد مثلتها في المقدمة على الترتيب وها انا اشرحها على ذلك الترتيب فاقول العلة الاولى وزن الفعل وحقيقته *

ان يكون الاسم على وزن خاص بالفعل او يكون اوله زيادة كزيادة الفعل وهو مساوله في وزنه فالاول كان تسمي رجلا بقتل بالتشديد اوضرب او نحوه من ابنية ما لم يسم فاعله اوانطلق او نحوه من الافعال الماضية المبدوءة بهمزة الوصل فان هذه الاوزان كلها خاصة بالفعل والثاني مثل احمد ويزيد ويشكر وتغلب ونرجس علما فان كان هذا الوزن يوجد في الاسماء والافعال كثيرا لكنه في الافعال يدل على المتكلم كاذهب وانطلق وفي هذه الاسماء لا يدل على معنى والدال اصل لغير الدال العلة الثانية التركيب وليس المراد به تركيب الاضافة كامرئ القيس لان الاضافة تقتضي الانجرار بالكسرة فلا تكون مقتضية للجر بالفتحة ولا تركيب الاسناد كشاب قرناها وتابط شرا لانه من باب المحكي ولا التركيب المزجي المختوم بويه مثل سيبويه

في الاسم اثنان منها صار بهما فرعا من جهتين فيشبه الفعل الذي هو فرع على الاسم من جهتين فلذلك قطع عما ليس للفعل وهو الجر والتنوين * قوله ان يكون الاسم على وزن خاص بالفعل * المراد بكونه مختصا به انه لا يوجد في غيره إلَّا في نادر اوعلم اواعجمي وذلك كصيغة الماضي المفتتح بتاء المطاوعة كتعلم او بهمزة وصل كانطلق وما سوى افعل ونفعل وتفعل ويفعل من اوزان المضارع وما سلمت صيغته من مصوغ لما لم يسم فاعله وبناء فعل والاحتراز بالنادر عن نحو دئل لدويبة وينجلب لخرزة وتبشر لطائر وبالعلم من نحو خضم لرجل وشمر لفرس وبالاعجمي من بقم واستبرق فلا يمنع وجدان هذه اختصاص اوزانها بالفعل لان النادر والاعجمي لا حكم لهما والعلم منقول من فعل فالاختصاص باق واعلم ان الكلمات التي جاءت على وزن فعل ثمانية مجموعة في قوله لم تات اسماء بوزن فعل * للعرب غير شمر وبقم * وبذر وعثر وتوج * وخود وشلم وخضم * وقد اورد هذه الكلمات الامام الجواليقي في المعربات وقال توج وخود يجوز ان يكونا فوعلل وشمر اسم فرس جد جميل قال جميل وجدي يا حجاج فارس شمر وبقم اسم خشب يصبغ به معروف وبذر بالموحدة والذال المعجمة والراء المهملة قال البكري هو اسم بير قال الزبير وهذه البير هي التي احتفرها المطلب بن عبد مناف عند حطيم الخندق على فم شعب ابي طالب وتوج بمثناة فوقية فواو فجيم قال ياقوت في كتاب المشترك توج موضعان احدهما بلدة قرب كازرون من كورازد شيرخدة من ارض فارس ينسب اليها جماعة والاخر موضع بالبادية اظنه بالحجاز ينسب اليه الصقور اه وخود بخاء معجمة فواو فدال مهملة قال الجواليقي اسم موضع في شعر ذي الرمة ولم يذكره البكري في معجمه ولا الزمخشري في اسماء الاماكن

وشلم قال صاحب القاموس شلم كبقم وككتف وكجبل بيت المقدس ممنوع للعجمية وخصم قال الازهري في التهذيب خصم ماء لبني تميم وانشد * لولا الله ما سكنا خضم * وقال الجوهري خضم اسم لكثير بن عمرو بن تميم وقد غلب على القبيلة يزعمون انهم انما سموا بذلك لكثرة الخضم وهو المضغ وخضم ايضا اسم ماء وقال لولا الله ما سكنا خضم * قوله وانما المراد التركيب المزجي الذي لم يختتم بويه * في شرح الفصول لابن اياز فان قيل فلم اثر هذا الضرب من التركيب في منع الصرف دون باقي ضروبه قيل لانه من بينها اشبه ما فيه تاء التانيث نحو طلحة وحمزة من حيث انهم اجروا الاسم الثاني مجرى تاء التانيث ولذلك فتحوا ما قبل الاسم الثاني اذا كان صحيحا كما فتحوا ما قبل تاء التانيث وصغروا الصدر وسلموا لفظ الثاني فقالوا حضير موت كما قالوا طليحة وحذفوا الثاني في الترخيم والنسب كما حذفوا تاء التانيث فقالوا يا حضر وحضري كما قالوا يا طلح وطلحي فلما كان هذا الضرب مشابها لما فيه تاء التانيث والتاء موثرة في منع الصرف اثر هو ايضا * قوله وحضرموت * هو اسم موضع قال روبة *

احضرت اهل حضرموت موتى * وقال الاخر *

وطوى الطراد مع القياد بطونها * طي التجاد بحضرموت برودا

قال ابو زكرياء التبريزي ومنهم من يقول حضر موت بضم الميم وقيل هو اسم رجل وهو ابن سبا واسمه عبد النور فتقدم في معركة وقال حضر الموت فلقب بذلك * قوله ومعدي كرب * هو اسم رجل وفسره الزمخشري بان معدي ماخوذ من عداه اذا تجاوزه والكرب الفساد كانه قيل عداه الفساد وفيه شذوذ وهو اتيانه على مفعل بكسر العين مع معتل اللام والمعتل اللام ياتي على المفعل بفتح العين كالمرعى والمقرى

وعمرويه لانه من باب المبني والصرف وعدمه انما يقالان في المعرب وانما المراد التركيب المزجي الذي لم يختتم بويه كبعلبك وحضرموت ومعدي كرب العلة الثالثة العجمة وهي ان تكون الكلمة من الاوضاع العجمية كابراهيم واسماعيل واسحاق ويعقوب وجميع اسماء الانبياء عجمية الّا اربعة محمد صلى الله عليه وسلم وصالح وشعيب وهود صلوات الله وسلامه عليهم اجمعين ويشترط لاعتبار العجمة امران احدهما ان تكون الكلمة علما في لغة العجم كما مثلنا فلو كانت عندهم اسم جنس ثم جعلناها علما وجب صرفها وذلك بان تسمي رجلا بلجام او ديباج الثاني *

ان يكون زائدا على ثلاثة احرف فلهذا انصرف نوح ولوط قال الله تعلى إلّا آل لوط نجينهم بسحر وقال تعا
انا ارسلنا نوحا الى قومه ومن زعم من النحويين ان هذا * (٣٤٧) * النوع يجوز فيه الصرف وعدمه

فليس بمصيب العلة الرابعة التعريف والمراد به تعريف العلمية لان المضمرات والاشارات والموصولات لا سبيل لدخول تعريفها في هذا الباب لانها مبنيات كلها وهذا باب اعراب واما ذو الاداة والمضاف فان الاسم اذا كان غير منصرف ثم دخلته الاداة او اضيف انجر بالكسرة فاستحال اقتضاؤهما للجر بالفتحة وحينئذ فلم يبق إلّا تعريف العلمية العلة الخامسة العدل وهو تحويل الاسم من حالة الى حالة اخرى مع بقاء المعنى الاصلي وهو على ضربين واقع في المعارف وواقع في الصفات فالواقع في المعارف ياتي على وزنين احدهما فعل وذلك في المذكر وعدله عن فاعل كعمر وزفر وزحل وجمع والثاني فعال وذلك في المونث وعدله عن فاعلة نحو حذام وقطام ورقاش وذلك في لغة تميم خاصة فاما الحجازيون فيبنونه على الكسر قال الشاعر *

اتاركة تدللها قطام * رضينا بالتحية والسلام * وقال الاخر * اذ قالت حذام فصدقوها * فان القول ما قالت
حذام * فان كان آخره راء كسفار اسم لماء وحضار اسم لكوكب ووبار اسم لقبيلة فاكثرهم يوافق الحجازيين

وقال الاندلسي يجوز ان يكون اصله معدا بفتح العين على الـ[illegible] فنسب اليه بحذف الالف فقيل معدي بياء مشددة ثم خففت الياء فبقي معدي بياء واحدة ساكنة فوزنه على هذا مفعي الانه محذوف اللام كذا في شرح الفصول * قوله ان يكون زائدا على ثلاثة احرف * فلو كان ثلاثيا ضعفت فيه فرعية اللفظ لجيئه على اصل ما تبنى عليه الاحاد العربية فلا توثر فيه العجمة بخلاف التانيث قولا واحدا في لغة جميع العرب * قوله ومن زعم من النحويين ان هذا النوع يجوز فيه الصرف وعدمه فليس بمصيب * الزاعم لذلك هو عيسى بن عمر وتبعه ابن قتيبة والجرجاني قال بدر الدين ابن مالك وهو مذهب فاسد لانه لا يحفظ منع صرفه ولو كان منع صرفه جائزا لوجد في بعض الشواذ كما وجد غيره من الوجوه العربية قلت والزمخشري ممن جوز تاثير العجمة مع سكون الوسط قال الرضي والذي غره تحتم منع جور وماه اسما بلدين ولولا العجمة لكان مثل هند ودعد يجوز صرفه وذهل عن ان تاثير الشيء على ضربين اما كونه شرطا كالزيادة على الثلاثة في التانيث المعنوي واما كونه سببا كالعدل في ثلاث والعجمة في ماه وجور من القسم الاول اذ لو كانت سببا في الثلاثي الساكن الوسط لسمع نحو لوط غير منصرف في كلام فصيح او غير فصيح والفرق بين نحو لوط حيث تحتم صرفه ونحو هند حيث جاز فيه الوجهان مع ان كلا منهما ثلاثي ساكن الوسط ان خفة الاول الحقته بالعربي وايضا فالتانيث له معنى ثبوتي في الاصل وله علامة مقدرة تظهر في بعض التصرفات وهو التصغير بخلاف العجمة فانه لا معنى لها ثبوتي بل معناها امر عدمي وهو ان الكلمة ليست من اوضاع العرب ولا علامة لها مقدرة فالتانيث اقوى قاله العلامة البدر الدماميني * قوله فيبنونه على الكسر * اي لشبهه

الامس فتقول مضى امس بما فيه ويبنيه على الكسر في النصب والجر على انه متضمن معنى الالف واللام فتقول اعتكفت امس وما رايته مذ امس و بعضهم يعربه اعراب ما لا ينصرف مطلقا وقد ذكرنا ذلك في صدر هذا الشرح واما سحر فجميع العرب تمنعه من الصرف بشرطين احدهما ان يكون ظرفا والثاني ان يكون من يوم معين كقولك جئتك يوم الجمعة سحر لانه حينئذ معدول عن السحر كما قدر التميميون امس معدولا عن الامس فان كان سحر غير معين فالصرف كقوله تعلى نجيناهم بسحر والواقع في الصفات ضربان واقع في العدد وواقع في غيره فالواقع في العدد ياتي على صيغتين فعال ومفعل وذلك في الواحد والاربعة وما بينهما تقول احاد وموحد وثناء ومثنى وثلاث ومثلث ورباع ومربع قال النجاري رحمه الله تعلى لا تتجاوز العرب

نزال وزنا وتعريفا وعدلا وتانيثا قاله الربعي وقيل لتوالي العلل وليس بعد منع الصرف الا البنا قاله المبرد كذا في منهج السالك وقوله وتعريفا اي باعتبار كون نزال علما للفظ الفعل او باعتبار كونه بمعنى النزول او النزلة وقوله وتانيثا اي باعتبار كونه معدولا عن النزلة او انزلي كما قاله عبد القاهر وقوله وقيل لتوالي العلل اي العلمية والتانيث والعدل ورد بان اذربيجان تعدد فيه العلل وهي العلمية والعجمة والتانيث وزيادة الالف والنون ومع ذلك اعرب واجيب بانهم نبهوا باعرابه على ان اجتماع الاسباب يجوز لا موجب * قوله على انه متضمن معنى الالف واللام * الفرق بين التضمين والعدل ان التضمين استعمال الكلمة في معناها الاصلي مزيدا عليه معنى آخر مثلا من بمعنى انسان ثم ضمنت مع هذا المعنى معنى الشرط والعدل تغيير صيغة اللفظ مع ابقاء معناه فامس المرفوع مغير عن لفظ الامس والمجرور والمنصوب وارد على صيغته الاصلية ومعناه مزيدا عليه معنى حرف التعريف * قوله كقولك جئتك يوم الجمعة سحر * في مغني اللبيب وعمل العامل في ظرفي زمان يجوز اذا كان احدهما اعم من الاخر نحو اتيتك يوم الجمعة سحر ولقائل ان يقول ليس بين السحر واليوم عموم وخصوص وذلك ان السحر هو الوقت الواقع قبل الفجر بقليل واليوم هو ما بين طلوع الفجر وغروب الشمس فليس شيء منهما بصادق على شيء من الاخر فهما متباينان اللهم الا ان يقال اطلق السحر على اول الفجر لقربه منه من باب اطلاق احد المتجاورين على الاخر فيكون المراد جئتك في جزء من يوم الجمعة سحر ولا شك ان جزء يوم الجمعة اعم من سحره * قوله معدولة عن الفاظ العدد الاربعة مكررة * اي لان المقصود التقسيم واللفظ الدال عليه مكرر ابدا نحو جاء القوم رجلا رجلا فلما وجدنا احاد غير مكرر لفظا حكمنا بان اصله لفظ مكررة فهذه الالفاظ الثمانية معدولة عن الفاظ العدد الاربعة مكررة لان احاد معناه واحد واحد ومثنى معناه اثنان وكذا الباقي قال الله تعلى اولي اجنحة مثنى وثلاث ورباع فمثنى ...

لا لافادة التكرار لان ذلك
حاصل بالاول والواقع غير العدد
آخر وذلك في نحو قولك مررت
بنسوة اخر لانها جمع لاخرى
واخرى انثى آخر الا ترى انك
تقول جاءني رجل آخر وامراة
اخرى والقاعدة ان كل فعل مونثه
افعل فانها لا تستعمل هي ولا
جمعها إلّا بالالف واللام او
بالاضافة كالكبرى والصغرى
والكبر والصغر قال الله تعالى انها
لاحدى الكبر ولا يجوز ان تقول
صغرى ولا كبرى ولا كبر ولا صغر
ولهذا لحنوا العروضيين في قولهم
فاصلة كبرى وفاصلة صغرى
ولحنوا ابا نواس في قوله *
كان كبرى وصغرى من فواقعها
حصباء در على ارض من الذهب
فكان القياس ان يقال الاخر
ولكنهم عدلوا عن ذلك الاستعمال
فقالوا اخر كما عدل التميميون
امس عن الامس وكما عدل جميع
العرب سحر عن السحر قال الله
تعالى فعدة من ايام اخر الماصة

مكرر ولم يات بمعناه إلّا واحد واحد فحكم بانه اصله وكذا يقال في
الباقي * قوله لا لا فائدة التكرار * اي تاسيسه دفع لما
ان يقال ان نحو مثنى مفيد للتكرير فاي فائدة في اعادته * قوله
ولحنوا ابا نواس في قوله كان كبرى وصغرى الخ * اي حيث استعمل
فعلى افعل غير مقرون بال ولا مضاف واول من نبه على هذا الزمخشري
في المفصل قال شارحه الاندلسي لكونه استعمل كبرى وصغرى نكرة
وهذا الضرب من الصفات لا يستعمل إلّا معرفا وانما يجوز التنكير في
فعلى التي لا افعل لها نحو حبلى ولم يقل انه ضرورة لان المولد لا يسوغ
له استعمال شيء على خلاف الاصل للضرورة إلّا ان يرد به سماع
فيتوقف على محل السماع ولا يقاس عليه وصغرى ما ورد فيه سماع وقيل
ان من المذكورة زائدة وكبرى مضاف وهذى مضاف الاول كما في
قوله يا تيم تيم عدي لكن زيادة من في الموجب لا تجوز إلّا عند الاخفش
انتهى وقال المص في مغنيه وقول بعضهم ان من زائدة وانهما مضافان
على حد قوله بين ذراعي وجبهة الاسد يرده ان من لا تقحم في الايجاب
ولا مع تعريف المجرور اه قلت وقع للزمخشري في قوله تعالى وما هم
بضارين به من احد إلّا باذن الله وقرا الاعمش وما هم بضاري بطرح
النون والاضافة الى احد والفصل بينهما بالظرف فان قلت كيف
يضاف الى احد وهو مجرور بمن قلت جعل الجار جزءا من المجرور
انتهى فان صح هذا التخريج امكن ادعاء مثله في البيت مع ادعاء ان
من تبعيضية لا زائدة وجعلها جزءا من المجرور والاضافة حينئذ كما في
قوله بين ذراعي وجبهة الاسد وقيل ان صغرى قد غلبت عليها الاسمية
كما في قوله * في سعي دنيا طال ما قد مدت * قال ابن يعيش والاجود
عنده انه استعمله استعمال الاسماء لكثرة ما يجيء منه بغير موصوف

صغيرة وكبيرة فصار كصاحب وابطح فاستعمله نكرة لذلك وقيل ان فعلى فيه ليست مونثة افعل بل بمعنى فاعلة كانه قال صغيرة وكبيرة من فواقعها على حد قوله تعلى وهو اهون عليه اه والبيت في صفة الخمر والفواقع جمع فاقعة وروي بدله من فقاقعها جمع فقاعة ومعناها النفاخات التي تكون على وجه الماء وصف الخمر وما يعلوها من الحباب فشبه الحباب بالدر وهو اللولو الكبير والخمر التي تحته بارض من الذهب قال في درالغواص وقد اتفق بحضرة المامون رحمه الله هذا التشبيه المودع بيت ابي نواس على وجه الاعجاز وذلك حين بنى على بوران بنت الحسن ابن سهل فرش له حصير منسوج بالذهب ثم نثر على قدميه لالي كثيرة فلما رءا تساقط اللالي المختلفة على قدميه على الحصير النسيج قال قاتل الله ابا نواس كانه شاهد هذه الحال حتى شبه بها حباب كاسه وانشد البيت قال ويضاهي هذه الحكاية في ظرف اتفاقها وملحة مساقها ما حكي ان عبد الملك بن مروان حين ازمع النهوض الى محاربة مصعب ابن الزبير ناشدته عاتكة بنت يزيد بن معاوية الا يخرج بنفسه وان يستنيب غيره في حربه ولم تزل تلح في المسئلة وهو يمتنع من الاجابة فلما يئست منه اخذت في بكائها حتى اعول حشمها لاعوالها قال عبد الملك قاتل الله ابن ابي جمعة يعني كثير كانه راى موقفنا هذا حين قال *

اذا ما اراد الغزو لم تثن عزمه * حصان عليها نظم در يزينها

نهته فلما لم تر النهي عاقه * بكت فبكى مما شجاها قطينها

ثم عزم عليها ان تقصر وخرج اه والقطين الاماء والحشم الاحرار والحشم المماليك والخدم والاتباع واهل الدار للواحد والجمع ويجمع على قطن قاله في القاموس اه والبيت من ابيات اولها *

وساع بكاس الى ناس على طرب * كلاهما عجب في منظر عجب

السادسة الوصف كاحمر وافضل اوسكران وغضبان ويشترط لاعتباره امران احدهما الاصالة فلو كانت الكلمة في الاصل اسما ثم طرات لها الوصفية لم يعتد بها وذلك كما اذا اخرجت صفوانا وارنبا عن معناهما الاصلي وهو الحجر الاملس والحيوان المعروف فاستعملتهما بمعنى قاس وذليل فقلت هذا قاب صفوان وهذا رجل ارنب فانك تصرفهما لعروض الوصفية فيهما الثاني ان لا تقبل الكلمة تاء التانيث فلهذا تقول مررت برجل عريان وبرجل ارمل بالصرف لقولهم في المونثة عريانة وارملة بخلاف سكران واحمر فان مونثهما سكرى وحمرى بغير التاء العلة السابعة الجمع وشرطه ان يكون على صيغة لا يكون عليها الاحاد وهو نوعان مفاعل كمساجد ودراهم ومفاعيل كمصابيح وطواويس العلة الثامنة الزيادة والمراد بها الالف

والنون الزائدتان نحو سكران وعثمان العلة التاسعة التانيث وهو على ثلاثة اقسام تانيث بالالف كحبلى وصحراء وتانيث بالتاء كطلحة وحمزة وتانيث بالمعنى كزيد وسعاد وتاثير الاول منها في منع الصرف لازم مطلقا من غير شرط كما سياتي وتاثير الثاني مشروط بالعلمية كما سياتي وتاثير الثالث كتاثير الثاني لكنه تارة يوثر وجوب منع الصرف وتارة يوثر جوازه فالاول مشروط بوجوب واحد من ثلاثة امور وهي اما الزيادة على ثلاثة احرف كسعاد وزينب واما تحرك الوسط كسقر ولظى واما العجمة كحماه وجور وحمص وبلخ والثاني فيما عدا ذلك كهند ودعد وجمل فهذه يجوز فيها الصرف وعدمه وقد اجتمع الامران في قول الشاعر *

قامت تريني وستر الليل منسدل * صبحا تولد بين الماء والعنب
كان صغرى وكبرى من فواقعها * حصباء در على ارض من الذهب
كان تركا صفوفا في جوانبها * تواتر الرمي بالنشاب من كثب
في كف ساقية ناهيك ساقية * في حسن قد وفي ظرف وفي ادب

* قوله وتانيث بالتاء كطلحة وحمزة * ذكر صاحب نفح الطيب ان ابا امية بن حمدون وقف بباب الاستاذ ابي علي الشلوبين فكتب في ورقة ابو امية بالباب ودفع الورقة لخادمة الاستاذ فلما نظر اليها الاستاذ الشلوبين نون تاء امية فانصرف علما منه ان الاستاذ قد صرفه قال فانظر الى فطنة الشيخ والتلميذ مع ان الشيخ منسوب الى التغفل في غير العلم * قوله واما تحرك الوسط كسقر ولظى * وذلك لان الحركة في ثانيه تنزلت منزلة الحرف الزائد على الثلاثة الا ترى انهم اذا نسبوا الى حبلى قالوا حبلوي على الاوجه واذا نسبوا الى جمزى قالوا جمزي لا غير وذلك لان حركة الميم في جمزى تنزلت منزلة حرف فصارت الف جمزى كانها خامسة كالف حبارى ومتى وقعت الالف خامسة فليس فيها في النسب الا الحذف ولقائل ان يقول انما لم يجز قلب الف جمزى وما شاكله واوا فرارا من اجتماع اربع متحركات الا ترى انك لو قلت جمزوي لكان الجيم والميم والزاي والواو متحركات ولا كذلك حبلى لان ثانيه ساكن فاذا قلب الالف واوا لم يفض الى ذلك فان قيل فاذا لم تجز الحركة بجرى الحرف فلم صرف هند في احدى اللغتين ولم يصرف قدم عند التسمية بغير خلاف وما الفرق بينهما قيل لم يكن ذلك لجريان الحركة بجرى الحرف وانما امتنع كما امتنع قلب الف جمزى واوا من جهة اخرى ولقائل ان يقول الفرق بين هند وقدم في حال التسمية به ان هندا قياسه ان لا ينصرف ولكن

صرف لكونه تخفيفا في الغاية اذ هو على ثلاثة احرف ساكن الثاني فليس فيه حرف خارج عن حكمة الوضع ولا حركة اما الحرف فلان الاول للابتدا به والثاني يجري اللسان عليه اذ ليس يحسن ان يتلو الوقف الابتدا والثالث للوقف عليه واما حركتاه فلان الحركة الاولى لتمكن الابتداء بالحرف واما الثانية فللدلالة على المعنى فلما كان في الخفة بهذه المثابة صرف عند البعض لمقاومة احد السببين فكانه على سبب واحد واما قدم فلم تحصل له الخفة وخرج منها بتحرك وسطه فلذلك لم ينصرف ويوكد ذلك انه يقال في تصغير قدم قديمة وفي سقر سقيرة ولولا ان حركة ثانيه تجري مجرى الحرف الرابع لم تلحقه التاء في التحقير كما لا تلحق زينب فانه لا يقال في التصغير زيينبة ولا تلحق به التاء وهذا واضح فان قيل اي ثقل يحصل بالفتحة وهل يجوز اعتقاد ذلك مع ان الفتح اخو السكون ولهذا لا يسكن فعل مفتوح العين فلا يقال في جمل جمل ويسكن فعل بضم العين وفعل بكسرها فيقال في عضد عضد وفي كتف كتف الا ترى ان ابا الفتح قال في قراءة من قرا في قلوبهم مرض انه لغة في مرض وليس مسكنا فيه وفعل وفعل يتعاقبان على مثال واحد كالطرد والطرد والشل والشلل قيل هذا منكم تناقض ظاهر وذلك لانكم تجرون الفتح مجرى السكون ثم تجعلونه ههنا جاريا مجرى حرف وذلك غاية في الثقل فاما على التقدير الذي سبق فليس كذلك بل الفتحة تستثقل بالنسبة الى السكون وتستخف بالنسبة الى الضمة والكسرة قاله في شرح الفصول * قوله لم تتلفع بفضل مئزرها الخ * البيت لجرير والتلفع الاشتمال بالثوب والالتفاف به وحكى بعض اهل اللغة انه لا يكون الا مع تغطية الراس والعلب جمع علبة بالضم وهو اناء يصنع من جلود الابل والمئزر الازار واعاد دعدا ظاهرا

لم تتلفع بفضل مئزرها دعد
ولم تسق دعد في العلب

فهذه جميع العلل وقد اتينا على شرحها شرحا يليق بهذا المختصر ثم اعلم انها على ثلاثة اقسام الاول ما يوثر وحده ولا يحتاج الى انضمام علة اخرى وهو شيئان الجمع والفا التانيث *

والثاني ما يوثر بشرط وجود العلمية وهو ثلاثة اشياء التانيث بغير الالف والتركيب والعجمة نحو فاطمة وزينب ومعدي كرب وابراهيم ومن ثم انصرف صنجة وان كان مونثا اعجميا وصولجان وان كان اعجميا ذا زيادة ومسلمة وان كان مونثا وصفا لانتفاء العلمية فيهن والثالث ما يوثر بشرط وجود احد الامرين العلمية والوصف وهي ثلاثة ايضا العدل والوزن والزيادة مثال تاثيرها مع العلمية عمر واحمد وسلمان ومثال تاثيرها مع الصفة ثلاث واحمر وسكران *

ص باب التعجب له صيغتان ما افعل زيدا واعرابه ما بمعنى شيء وافعل فعل ماض فاعله ضمير ما وزيدا مفعول به والجملة خبر ما وافعل به وهو بمعنى ما افعله واصله افعل اي صار ذا كذا كاغد البعير اي صار ذا غدة فغير اللفظ وزيدت الباء في الفاعل لاصلاح اللفظ فمن ثم لزمت هنا

ولم يضمر تنويهها بذكرها وتلذذا باسمها وهو حسن لوقوعه في جملتين اه وصف الشاعر دعدا بكونها نشات في الرفاهية والنعمة وانها تشرب في اناء الفضة والذهب ولم تكن من البدويات اللاتي يتلفعن بالمآزر ويشربن الالبان في العلب * قوله والثاني ما يوثر بشرط وجود العلمية وهو الخ * نظم حاصل ذلك بعضهم فقال *

تركيب مزج وتانيث وعجمتها * لا تمنع الصرف إلّا بعد تعريف

ومعه او مع وصف الزيادة مع * عدل ووزن فدع وجه التكاليف

وانما لم تكن الصفة وحدها موثرة واحتيج الى انضمام احد الثلاث اليها مع ان في الصفة فرعية في المعنى كما سبق وفرعية في اللفظ وهي الاشتقاق من المصدر لضعف فرعية اللفظ في الصفة لانها كالمصدر في البقاء على الاسمية والتنكير ولم يخرجها الاشتقاق لاكثر من نسبة معنى الحدث فيها الى الموصوف والمصدر بالجملة صالح لذلك كما في رجل عدل ودرهم ضرب الامير فلم يكن اشتقاقها من المصدر مبعدا له عن معناه فكان كالمفقود فلم يوثر * قوله والزيادة * مقتضاه ان المانع من الصرف مجموع الامرين اعني الزيادة مع العلمية او الوصفية وقال في الباب الذي عقده للامور التي اشتهرت بين المعربين والصواب خلافها من مغنيه ما نصه العاشر قولهم امتنع نحو سكران من الصرف للصفة والزيادة ونحو عثمان للعلمية والزيادة وانما هذا قول الكوفيين واما البصريون فمذهبهم ان المانع الزيادة المشبهة لالفي التانيث ولهذا قال الجرجاني ينبغي ان تعد موانع الصرف ثمانية لا تسعة وانما شرطت العلمية او الصفة لان الشبه لا يقوم باحدهما ويلزم الكوفيين ان يمنعوا صرف عفريت علما فان اجابوا بان المعتبر انما هو زيادتان باعيانهما سالناهم عن علة الاختصاص فلا يجدون مصرفا عن التعليل بمشابهة الفي التانيث

فيرجعون الى ما اعتبره البصريون هذا كلامه ووجه المشابهة امتناع دخول التاء عليهما ولذلك انتفى تاثيرهما عند فوات هذه الجهة كندمان فان مونثه ندمانة وقال المبرد وجه الشبه ان النون بدل الهمزة والهمزة بدل الف التانيث لقولهم في النسب الى صنعاء صنعاني ورد بانه لا مناسبة بين الهمزة والنون حتى يقال ان النون بدل منها واما صنعاني وبهراني فالقياس صنعاوي وبهراوي كحمراوي فابدلوا النون من الواو شذوذا وذلك للمناسبة التي بينهما الا ترى الى ادغام النون في الواو وجراهم على هذا الابدال قولهم في النسب الى اللحية والرقبة لحياني ورقباني بزيادة النون من غير ان تبدل من حرف فزيادتها مع كونها مبدلة من حرف يناسبها اولى * قوله وقوله صلى الله عليه وسلم سبحان الله ان المومن لا ينجس * في حواشي المطول للعلامة الفناري سبحان علم للتسبيح مصدر سبحه بمعنى نزهه تنزيها بليغا من سبح اذا ذهب وبعد لانك ابعدت من سبحته عما نزهته او من السبح بمعنى الفراغ من الشغل لانك جعلته فارغا عنه ولما قصد ان يكون لتنزيه الله لفظ براسه مخصوص به جعل بمعنى التنزيه البليغ من جميع القبايح لازم الاضافة اليه بحيث لا يقطع عنه في اللغة الفصيحة وقد يستعمل سبحان عند التعجب والسر فيه ان التنزيه البليغ يستلزم التعجب من بعد ما نزه عنه المنزه وكانه قيل ما ابعده من هذا فتارة يقصد التنزيه اصالة والتعجب تبعا وتارة يعكس كما يشهد به موارد الاستعمال وانتصابه دائما بفعل مضمر متروك اظهاره تقديره اسبح سبحان الله ثم نزل منزلة الفعل فسد مسده ودل على التنزيه البليغ من جميع القبايح التي يضيفها اليه اعداوه اه وقال الشيخ عبد الحكيم في حواشيه على المواقف سبحان نصب على المصدر بمعنى التنزيه والتبعيد من السوء الاصل سبحت بتشديد الباء سبحانا

بخلافها في فاعل كفى وانما يبنى فعلا التعجب واسم التفضيل من فعل ثلاثي مثبت متفاوت تام مبني للفاعل ليس اسم فاعله افعل *

ش التعجب تفعل من العجب وله الفاظ كثيرة غير مبوب لها في النحو كقوله تعلى كيف تكفرون بالله وقوله صلى الله عليه وسلم سبحان الله ان المومن لا ينجس

وقولهم لله دره فارسا وقول الشاعر
يا سيدا ما انت من سيد
موطا الاكناف رحب الذراع
والمبوب له في النحو صيغتان ما افعل زيدا وافعل به فاما الصيغة الاولى فما اسم مبتدا واختلف في معناها على مذهبين احدهما انها نكرة تامة بمعنى شيء وعلى هذا القول فما بعدها هو الخبر وجاز الابتداء بها اما لما فيها من معنى التعجب كما قالوا في قول الشاعر
عجب لتلك قضية واقامتي
فيكم على تلك القضية اعجب
واما لانها في قوة الموصوفة اذ المعنى شيء عظيم حسن زيدا *

حذف الفعل وجوبا لقصد الدوام واقيم المصدر مقامه واضيف الى المفعول فهو مصدر الثلاثي استعمل بمعنى مصدر الرباعي كما في قوله انبت الله الشيء نبتا ويجوز ان يكون مصدر سبح في الارض والماء كمنع اذا ذهب وبعد اي بعد من السوء ابعادا او من ادراك العقول واحاطتها فيكون مضافا للفاعل * قوله وقولهم لله دره فارسا * الدر بفتح الدال المهملة وتشديد الراء مصدر در اللبن يدر بكسر الدال وضمها درا ودرورا كثر ويسمى اللبن نفسه درا وهو هنا كناية عن فعل الممدوح الصادر منه وانما اضيف الى الله قصدا لاظهار التعجب لانه تعالى منشئ العجائب فالمعنى ما اعجب فعله ويمكن ان يكون التعجب من نفس لبنه الذي ارتضعه اي ما اعجب هذا اللبن الذي تربى به مثل هذا الولد الكامل في هذه الصفة وفارسا تمييز مشتق على خلاف الاصل وقيل هو حال وضعف بانه لا يصلح ان يكون حالا مقيدة اذ ليس المقصود المدح في حال الفروسية بل مطلقا بدليل انك تقول لله دره كاتبا وان لم يكتب ولا موكدة اذ شرطها ان يكون معنى الحال مفهوما مما قبلها ولا كذلك هذا الا ترى انك لو قلت لله دره لكان محتملا للفروسية وغيرها وايضا لو كانت موكدة لكان قولك لله دره عالما او رجلا او كاتبا لا يفيد الا ما افاده الاول واعلم ان ما يودي معنى التعجب قسمان قياسي وهو ما افعله وافعل به وسماعي وهو ما عدا ذلك ونصب التمييز بعد الاول ظاهر وبعد الثاني مشكل لان نصب التمييز قياسي والسماع فيما ذكر ينافيه واجيب بانه يصح كون الكلام سماعيا ويجري القياس في بعض احواله * قوله عجب لتلك الخ * عجب مبتدا خبره لتلك وقضية منصوب على الحال او التمييز او مجرور على البدلية من تلك ويجوز ان يكون عجب خبر مبتدا محذوف اي امري عجب

كما قالوا في شرا هرذا ناب ان معناه شرعظيم اهرذا ناب الثاني انها تحتمل ثلاثة اوجه احدها ان تكون نكرة تامة كما قال سيبويه والثاني ان تكون موصوفة بالجملة التي بعدها والثالث ان تكون معرفة موصولة بالجملة التي بعدها وعلى هذين الوجهين فالخبر محذوف والمعنى شيء حسن زيدا عظيم او الذي حسن زيدا شيء عظيم وهذا قول الاخفش واما افعل فزعم الكوفيون انه اسم بدليل انه يصغر قالوا ما احيسنه وما اميلحه وزعم البصريون انه فعل ماض وهو الصحيح لانه مبني على الفتح

وقضية خبر مبتدا محذوف ايضا اي هي قضية والوجه نصب عجب بالفعل المحذوف وجوبا كما في نحو حمدا وشكرا واما الرفع فكلام سيبويه يقتضي انه غير مطرد في مثل ذلك * قوله كما قالوا في شراهر ذا ناب * هذا مثال يضرب في ظهور امارات الشر والمراد بذا ناب الكلب وصرح ابن الحاجب وغيره بان المسوغ للابتدا بالنكرة فيه كونها في معنى الفاعل وعبارته في امالي كافيته وانما جاز ان يكون مبتدا وهو نكرة لانه في معنى الفاعل والفاعل يجوز ان يكون نكرة وان كان في المعنى محكوما عليه لما فيه من التخصيص فكذلك هاهنا ووجه التخصيص في الفاعل ان حكمه لما كان متقدما صار المحكوم عليه لا يذكر الّا بعد تقرير الحكم في الذهن فلما تقدم العلم بالحكم صار كالصفة في كونه متقدما عليه لكون الصفة لا فرق بينها وبين الخبر الّا تقدم العلم بها دونه فمن ثم جاز ان يكون الفاعل نكرة مطلقا ولما كان هذا المبتدا في معنى الفاعل جاز ان يكون نكرة اه كلامه * قوله وهذا قول الاخفش * قال ابن مالك في شرح التسهيل فتحصل بقوله هذا افهام وابهام فحصول الافهام بذكر الابتدا وصلته وحصول الابهام بالتزام حذف الخبر الّا ان هذا القول يستلزم مخالفة النظائر من وجهين احدهما تقدم الافهام وتاخير الابهام والمعتاد فيما تضمن من الكلام افهاما وابهاما تقدم مسما به الابهام وتاخيرما به الافهام كما فعل بضمير الشان ومفسره وبضمير نعم ورب وبالعموم والتخصيص وبالمميز والمميز واشباه ذلك الثاني كون الخبر ملتزم الحذف دون شيء يسد مسده والمعتاد في الخبر الملتزم الحذف ان يسد مسده شيء يحصل به الاستطالة كما كان بعد لولا وفي لعمرك لافعلن فالحكم بموصوليتها وكون الخبر محذوفا دون استطالة حكم بما لا نظير له فلا يعول عليه ولا يجاب الداعي اليه وايضا يقال لمن ذهب

ولو كان اسما لا رتفع على انه خبر ولانه يلزمه مع ياء المتكلم نون الوقاية يقال ما افقرني الى عفو الله ولا يقال ما افقري واما التصغير فشاذ ووجهه انه اشبه الاسماء عموما بجموده وانه لا مصدر له واشبه افعل التفضيل خصوصا بكونه على وزنه وبدلالته على الزيادة وبكونهما لا يبنيان الّا مما استكمل شروطا ياتي ذكرها وفي احسن ضمير مستتر بالاتفاق مرفوع على الفاعلية راجع الى ما وهو الذي دلنا على اسميتها لان الضمير لا يعود الّا على الاسماء وزيدا مفعول به على القول بان افعل فعل ماض ومشبه بالمفعول به على القول بانه اسم واما صيغته الثانية فافعل فعل باتفاق لفظه لفظ الامر ومعناه التعجب وهو خال من الضمير واصل قولك احسن بزيد احسن زيد اي صار ذا حسن كما قالوا اورق الشجر وازهر النبات واثرى فلان واترب واغد البعير بمعنى صار ذا ورق وذا زهر وذا ثروة وذا متربة اي فقر وذا فاقة وذا غدة فضمن معنى التعجب وحولت صيغته الى صيغة افعل بكسر العين فصار احسن زيد فاستقبح اللفظ بالاسم المرفوع بعد صيغة فعل الامر *

هذا المذهب اخبرني عن الخبر الذي ادعيت حذفه امعلوم هو او مجهول فان قال هو معلوم فقد ابطل الابهام المقصود وان قال هو مجهول لزم حذف ما لا يصح حذفه فان شرط صحة حذف الخبر ان لا يكون مجهولا وهذا كاف في بيان ضعف القول بان ما التعجبية موصولة بفعل التعجب ويمكن ان يقال المعتاد فيما اذا كان مورد الافهام والابهام متحدا وما نحن فيه ليس كذلك تدبر اه * قوله ولو كان اسما لارتفع لانه خبر * اجاب الكوفيون عن هذا بانه انما فتح ولم يرفع مع كونه خبرا للتفرقة بين معناه الاصلي وهو الاستفهام وبين معناه المنقول اليه وهو التعجب ولذلك نصب الاسم الواقع بعده ولم يجر بالاضافة وبانه مبني لتضمنه معنى حرف التعجب الذي كان من حق العرب ان تضعه وما اجابوا به ليس بصحيح اما الاول فلان التفريق بين المعاني لا يوجب ازالة الاعراب عن وجهه في موضع ما واما الثاني فلان الذي يستحق البنا لتضمنه معنى الحرف هو ما ولا دخل لما بعدها فيه الا ترى ان ما الشرطية والاستفهامية كذلك * قوله ومعناه التعجب * اولى من قول بعضهم ومعناه الخبر لان معنى الصيغة التعجب والتعجب من قبيل الانشاء وان اجيب عنه بان اصل المعنى الخبرية والتعجب ضمني * قوله واصل قولك احسن بزيد احسن الخ * قال الرضي ضعف هذا بان افعل بمعنى صار ذا كذا قليل ولو كان منه لقيل الحم بزيد واشحم به * قوله وذا غدة * الغدة بالضم للبعير كالطاعون للانسان والغدة المشهورة لحم يحدث عن داء بين الجلد واللحم يتحرك بالتحريك * قوله وحولت صيغته الى صيغة افعل * وعلى هذا فالظاهر انه مبني على فتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها مجيئه على صورة الامر ونقل بعضهم انه ينبغي ان يكون مبنيا على السكون ان كان صحيح الاخر وعلى

فزيدت الباء لاصلاح اللفظ فصار احسن بزيد على صيغة امرر بزيد فهذه الباء تشبه الباء في كفى بالله شهيدا في انها زيدت في الفاعل ولكنها تخالفها من جهة انها لازمة وتلك جائزة الحذف قال سحيم *

عميرة ودع ان تجهزت غاديا
كفى الشيب والاسلام للمرء ناهيا

ولا يبنى فعل التعجب واسم التفضيل الا مما استكمل فيه خمسة شروط احدها ان يكون فعلا فلا يبنيان من غير فعل ولهذا خطئ من بناه من الجلف والحمار فقال ما اجلفه وما احمره *

حذف الاخران معتلا نظرا لصورته الان ثم هذا التعبير مبني على ان افعل التعجب يبنى من افعل قياسا عند سيبويه سماعا عند غيره نحو ما اعطاه للدراهم وما ابغضني له * قوله فزيدت الباء لاصلاح اللفظ * قال الرضي وضعف بان زيادة الباء في الفاعل قليلة والمطرد زيادتها في المفعول ويؤيده ما في المغني من ان زيادتها في غير المفعول ضرورة * قوله قال سحيم عميرة ودع الخ * سحيم مصغر سحم بفتح السين وسكون الحاء المهملتين وهو نبت او مصغر اسحم وهذا اولى لانه كان عبدا اسود من المخضرمين قد ادرك الجاهلية والاسلام ولا تعرف له صحبة وقد تمثل النبي صلى الله عليه وسلم بشعره قال ابن حبيب ان رسول الله صلى الله عليه وسلم انشد قول سحيم عبد بني الحسحاس *

الحمد لله حمدا لا انقطاع له * فليس احسانه عنا بمقطوع

فقال احسن وصدق وان الله ليشكر مثل هذا ولئن سدد وقارب انه لمن اهل الجنة وعميرة بالتصغير بنت سبيع وهو مفعول مقدم لودع والمراد من التوديع الترك وتجهزت تحملت وغاديا اي ذاهبا في الغداة حال من فاعل تجهزت وكفى مفعوله محذوف اي كفاك الشيب الخ يخاطب نفسه وناهيا يحتمل ان يكون تمييزا وان يكون حالا من احدهما وقد اخطأ العيني خطئا فاحشا فقال ناهيا مفعول كفى وهو هنا متعد الى واحد قال ابن جني في الخصائص ناهيا في البيت اسم فاعل من نهيت وقد يجوز ان يكون مصدرا كالباطل كانه قال كفى الشيب والاسلام نهيا وردعا اي ذا نهي فحذف المضاف وعلق للمرء بما يدل عليه ولا يكون على هذا معلقا بنفس الناهي لان المصدر لا يتقدم شيء من معمولاته عليه * قوله ولهذا خطئ من بناه من الجلف * هو في الاصل الدن الفارغ وفي القاموس الجلف بالكسر الرجل الجافي

وشذ قولهم ما الصه وهو الص من شظاظ الثاني ان يكون الفعل ثلاثيا فلا يبنيان من نحو دحرج وانطلق واستخرج وعن ابـي الحسن جواز بنائه من الثلاثي المزيد فيه بشرط حذف زوائده وعن سيبويه جواز بنائه من افعل نحو اكرم واحسن واعطى الثالث ان يكون مما يقبل معناه التفاوت فلا يبنيان من نحو مات وفني لان حقيقتهما واحدة وانمـا يتعجب مما زاد على نظائره الرابع ان لا يكون مبنيا للمفعول فلا يبنيان من نحو ضرب وقتـل الخامس ان لا يكون اسم فاعله على وزن افعل فلا يبنيان من نحو عمي وعرج وشبههما من افعال العيوب الظاهرة ولا من نحو سود وحمر ونحوهما من افعال الالوان

وقد جاء كفرح جلفا وجلافة فاثبت له فعلا فيبنى من فعله * قوله وشذ قولهم ما الصه * كما شذ قولهم ما اذرع المراة اي ما اخف يدها في الغزل بنوه من قولهم امراة ذراع قال في القاموس والذراع كسحاب الخفيفة اليدين في الغزل وبكسره واقتصر في الضياء على الفتح وقال ابن القطاع في الافعال ذرعت المراة خفت يدها في العمل فهي ذراع وعلى هذا فلا شذوذ يعني من حيث البنا من الفعل وان كان شاذا من حيث كونه مبنيا للمجهول تدبر * قوله فلا يبنيان من نحو دحرج * اي من الفعل الغير الثلاثي رباعي مجرد اومزيد اوثلاثي مزيد فيه حرف او حرفان اوثلاثة لان بناء فعل التعجب من ذلك يفوت الدلالة على المعنى المتعجب منه اما ما اصوله اربعة فلانه يودي الى حذف بعض اصوله ولا خفاء في اخلاله بالدلالة واما المزيد فلانه يودي الى حذف الزيادة الدالة على معنى مقصود الا ترى انك لو بنيت افعل من ضارب وانطلق واستخرج فقلت ما اضربه واطلقه واخرجه لفاتت الدلالة على المشاركة والمطاوعة والطلب * قوله فلا يبنيان من نحو ضرب * فلا يقال ما اضرب زيدا وانت تريد التعجب من الضرب الذي وقع عليه لئلا يلتبس التعجب منه بالتعجب من فعل الفاعل وشذ ما اخصره من وجهين الزيادة على الثلاثة والبناء للمفعول * قوله ان لا يكون اسم فاعله على وزن افعل * اختلف في علة المنع من ذلك فقيل لان حق صيغة التعجب ان تبنى من الثلاثي المحض واكثر افعال الالوان والخلق انما تجيء على افعل بتسكين الفاء وبزيادة مثل اللام نحو اخضر فلم يبن فعل التعجب في الغالب مما كان منها ثلاثيا اجراء للاقل مجرى الاكثر وقيل لان الالوان والعيوب الظاهرة جرت مجرى الخلق الثابتة التي لا تزيد ولا تنقص كاليد والرجل وسائر

الاعضاء في عدم التعجب منها لانه لما كان بناء الوصف منه على افعل لم يبن منه افعل تفضيل لئلا يلتبس احدهما بالآخر ولما امتنع صوغ افعل التفضيل امتنع صوغ فعلي التعجب منه لجريانهما مجرى واحدا في امور كثيرة وتساويهما في الوزن والمعنى * قوله ولا من نحو لمي * قال في القاموس لمي كرضي لما اوكرمي ليما اسودت شفته وهو المى وهي لميا * قوله ودعج * قال فيه ايضا الدعج محركة والدعجة بالضم شدة سواد العين مع سعتها والادعج الاسود والدعجاء الجنون واول المحاق وهي ليلة ثمانية وعشرين * قوله الوقف * هو في اللغة مصدر وقفت الدابة اي حبستها فوقفت هي وقوفا وفي الصناعة قطع الكلمة عما بعدها على تقدير ان يكون بعدها شيء وانما قلنا ان المراد هذا لانه يقف الواقف ولا يكون بعد ذلك شيء وقال بعضهم قطع الكلمة عن الحركة واورد عليه انه ليس بواضح لانه قد لا يكون متحركا وجوابه قريب مما مر في التعريف الاول لكن يرد عليه اي على التعريف الثاني انه ليس بجامع ولا مانع اما انه ليس بجامع فلانه لو حركت الكلمة وقطعت عما بعدها يسمى وقفا ولهذا يقال وقف واخطأ في ترك حكمه وهو خارج عن هذا التعريف واما انه غير مانع فلانه لو اسكن آخر الكلمة ووصل ما بعدها بها من غير سكتة تؤذن بوقفه لا يسمى هذا وقفا مع ان الحد شمله كذا في حواشي الشافية للجاربردي * قوله فالافصح الوقف بابدالها هاء * قال ابن اياز في شرح الفصول وانما قلبوا التاء اللاحقة للأسم فرقا بينها وبين التاء اللاحقة للفعل وانما فرقوا بينهما لاختلاف معنييهما وموضعيهما اما الموضعان فظاهر واما المعنيان فلان التاء اللاحقة للاسم انما تلحق لتانيثه والتاء اللاحقة للفعل انما تلحق لتانيث فاعله فان قيل فلم كانت تاء الاسم اولى بالتغيير قيل لانها تتغير بحركات الاعراب بخلاف

ولا من نحو لمي ودعج ونحوهما من افعال الحلى التي الوصف منها على وزن افعل لانهم قالوا من ذلك اعمى واعرج واسود واحمر والمى وادعج *

ص باب الوقف في الافصح على نحو رحمة بالهاء وعلى نحو مسلمات بالتاء *

ش اذا وقف على ما فيه تاء التانيث فان كانت ساكنة لم تغير نحو قامت وقعدت وان كانت متحركة فاما ان تكون الكلمة جمعا بالالف والتاء اولا فان لم تكن كذلك فالافصح الوقف بابدالها هاء تقول هذه رحمه وهذه شجره و بعضهم يقف بالتاء وقد وقفت بعض السبعة في ان رحمت الله قريب من المحسنين وان شجرة الزقوم بالتاء وسمع بعضهم يقول يا اهل سورة البقرت فقال بعض من سمعه والله ما احفظ منها آيت *

قال الشاعر *

والله انجاك بكفي مسلمت
من بعد ما وبعد ما وبعد مت
كانت نفوس القوم عند الغلصمت
وكادت الحرة ان تدعى امت

وان كان جمعا بالالف والتاء فالافصح الوقف بالتاء وبعضهم يقف بالهاء وسمع من كلامهم كيف الاخوة والاخواه وقالوا دفن البناة من المكرماه وقد نبهت على الوقف على نحو رحمة بالتاء وعلى مسلمات بالهاء بقولي بعد وقد يعكس فيهن *

تاء الفعل فانها تلحق الماضي وهو مبني اي ولانهم لو قالوا في ضربت ضربه لالتبس بضمير المفعول فان قيل فلم ابدلت هاء دون غيرها قيل كان القياس ان تبدل الفا لانها اشبهت تنوين المنصوب لانفتاح ما قبلها لكن عدلوا عنها حذرا من لبس المونث بالذكر اذا وقفت على شجرة فقلت شجرا والهاء من مخرج الالف ولا لبس فيها فكانت اولى اه * قوله قال الشاعر والله انجاك * البيت لابي النجم وبعده

من بعد ما وبعد ما وبعد مت *
كادت نفوس القوم عند الغلصمت * وكادت الحرة ان تدعى امت

والمراد بقوله وبعد مت وبعد ما فابدل في التقدير من الالف هاء ثم ابدل الهاء تاء ليوافق بقية القوافي والغلصمة راس الحلقوم وهو الموضع الناتي في الحلق * قوله وان كان جمعا بالالف والتاء فالافصح الوقف بالتاء * لانهم لما ارادوا ان يكون في جمع المونث السالم الزيادتان كما يبنوه في موضعه لم يمكنهم ان يزيدوا الواو ولا الياء مع الالف لانهم لو زادوهما لانقلبتا همزة فزادوا التاء معه لانه يصير بدلا من الواو كما في تجاه وتخمة وصارت علامة التانيث واغنت عن ان يقال في مسلمة مسلمتات فلما افادت هذه التاء الجمع والتانيث واغنت عن علامة التانيث في الواحد اثبتت في الوقف ولم تبدل هاء قاله الجاربردي * قوله وقالوا دفن البنات من المكرماه * ظاهر في انه ليس بحديث وفي المقاصد الحسنة للعلامة السخاوي ما نصه حديث دفن البنات من المكرمات الطبراني في الكبير والاوسط وابن عدي في الكامل والقضاعي والبزار كلهم من حديث عثمان بن عطا الخراساني عن ابيه عن عكرمة عن ابن عباس قال لما عزي رسول الله صلى الله عليه وسلم بابنته رقية قال الحمد لله وذكره إلّا ان البزار قال موت بدل دفن وهو

ص وعلى نحو قاض رفعا وجرا بالحذف ونحو القاضي فيهما بالاثبات ش اذا وقفت على المنقوص وهو الاسم الذي آخره ياء مكسور ما قبلها * (٣٦٢) * فاما ان يكون منونا اولا فان كان منونا فالافصح الوقف

عليه رفعا وجرا بالحذف تقول هذا قاض ومررت بقاض ويجوز ان تقف عليه بالياء وبذلك وقف ابن كثير على هاد ووال وواق من قوله تعلى ولكل قوم هاد ومالهم من دونه من وال ومالهم من الله من واق وان كان غير منون فالافصح الوقف عليه رفعا وجرا بالاثبات كقولك هذا القاضي ومررت بالقاضي ويجوز الوقف عليه بالحذف وبذلك وقف الجمهور على المتعال والتلاق في قوله تعلى وهو الكبير المتعال لينذر يوم التلاق ووقف ابن كثير بالياء على الوجه الافصح *

ص وقد يعكس فيهن *

ش الضمير راجع الى قلب تاء رحمة هاء واثبات تاء مسلمات وحذف ياء قاض واثبات ياء القاضي اي وقد يوقف على رحمة بالتاء وعلى مسلمات بالهاء وعلى قاض بالياء وعلى القاضي بالحذف *

ص وليس في نصب قاض

عندنا باللفظ الاول في السابع من النسيبيات تخريج الخطيب وقال انه غريب ورواه ابن الجوزي وغيره من حديث ابن عمر مرفوعا بلفظ الترجمة وافاد الخليلي في الارشاد ان بعض الكذابين رواه عن جابر قال وانما يروى عن عثمان بن عطاء الخراساني عن ابيه عن النبي صلى الله عليه وسلم مرسلا وابن عطاء متروك اه وقد وصلوه بعكرمة عن ابن عباس كما سبق الا انه ضعيف اه المراد منه وقد اذكرني القول المذكور قول الباخرزي *

القبر اخفى سترة للبنات * ودفنها يروى من الكرمات
اما رايت الله جل اسمه * قد وضع النعش تحت البنات

ونحوه قول غيره *

لكل ابي بنت على كل حالة * ثلاثة اصهار اذا ذكر الصهر
فزوج يراعيها وخدر يصونها * وقبر يواريها وخيرهم القبر

وروي ان ابن عباس توفيت له بنت فاتاه الناس يعزونه فقال لهم عورة سترها الله ومئونة كفاها الله واجر ساقه الله فاجتهد المجتهدون ان يزيدوا فيها حرفا فما قدروا عليه * قوله وعلى نحو قاض رفعا وجرا بالحذف ونحو القاضي فيهما بالاثبات * ياء المنقوص ان لم تكن محذوفة للتنوين نحو قاض فالاكثر على حذفها لان التنوين باق تقديرا وهو الموجب للحذف فيقال جاءني قاض ومررت بقاض بالاسكان وبعضهم لا يحذفها نظرا الى ان التنوين ليس في اللفظ ولم يختلف في باب عصا ورحى بل اثبتت الالف في الوقف اتفاقا مع انها محذوفة في الوصل للتنوين وحذف التنوين عارض في الوقف وذلك لان الالف خفيفة فلم يختلف في ردها وان كانت ملفوظا بها نحو القاضي رفعا وجرا فبعضهم يحذفها في الوقف فرقا بين الوصل

القاضي الا الياء ش اذا كان المنقوص منصوبا وجب في الوقف اثبات يائه فان كان منونا ابدل من تنوينه الفا كقوله تعلى ربنا اننا سمعنا مناديا وان كان غير منون وقف على الياء كقوله تعلى كلا اذا بلغت التراقي ص

مسائل احداها اذا هذا هو الصحيح
وجزم ابن عصفور في شرح الجمل
بانه يوقف عليها بالنون وبنى على
ذلك انها تكتب بالنون وليس
كما ذكر ولا تختلف القراء في
الوقف على نحو ولن تفلحوا اذا
ابدا انه بالالف الثانية نون
التوكيد الخفيفة الواقعة بعد الفتحة
كقوله تعلى لنسفعا وليكونا وقف
الجميع عليهما بالالف قال الشاعر
ولا تعبد الشيطان والله فاعبدا
اصله اعبدن الثالثة تنوين الاسم
المنصوب نحو رايت زيدا هذا
وقف عليه جميع العرب بالالف
الا ربيعة فانهم وقفوا على رايت
زيدا بالحذف قال شاعرهم *
الا حبذا غنم وحسن حديثها
لقد تركت قلبي بها هائما دنف
ص كما يكتبن *
ش لما ذكرت الوقف على هذه
الثلاثة ذكرت كيفية رسمها في
الخط استطرادا فذكرت ان النون
في المسائل الثلاثة تصور الفا على
حسب الوقف وعن الكوفيين

والوقف فيقول جاءني القاض باسكان الضاد والاكثر على بقائها لانها كانت ثابتة في الوصل ولم يحدث ما يوجب حذفها فيقول جاءني القاضي ومررت بالقاضي * قوله وقف الجميع عليهما بالالف * اي ولا يثبتونها لئلا يكون للفعل مزية على الاسم وقد قيل النون الخفيفة تشبه التنوين والفتحة تشبه النصب فتبدل النون الفا ومنه قوله تعلى القيا في جهنم على وجه اجراء الوصل مجرى الوقف اذ الخطاب لخازن النار * قوله الثالثة تنوين الاسم المنصوب * وقف عليه جميع العرب بالالف الا ربيعة * الحاصل ان في الوقف على المنون ثلاثة مذاهب احدها حذف التنوين والوقف مطلقا بالسكون وهذه لغة ربيعة ثانيها قلب التنوين حرف مد من جنس الحركة التي قبله وهذه لغة ازد فتقول جاءني زيدو ورايت زيدا ومررت بزيدي لان التنوين يجري مجرى الحركة الاعرابية لانه تابع لها فكما لا يوقف على الاعراب لا يوقف على التنوين ولانهم فرقوا بينه وبين الاصلية نحو حسن او الملحقة نحو ضيفن ولم يحذفوا فقلبوه بحرف حركة ما قبلها ثالثها ابداله حالة النصب الفا وحذفه والوقف عليه بالسكون حالة الرفع والجر لانه حرف جيء به للدلالة على الامكنية وليس في ابداله الفا ثقل الواو ولا الالتباس الذي في الياء ولا يبدل في المجرور والمرفوع لما عرفت قاله في حواشي الشافية * قوله فذكرت ان النون في المسائل الثلاثة تصور الفا على حسب الوقف * قيد في التسهيل المسئلة الثانية بما اذا امن اللبس قال ابو حيان في شرحه واحترز بقوله ان امن اللبس من نحو اضربن زيدا ولا تضربن زيدا فانك لو كتبت نحو هذا بالف لالتبس بامر الاثنين او نهيهما في الخط وان كنت اذا وقفت عليه تقف بالالف فلم تراع في حالة الوقف ذلك لان الوقف ملغ من

اعتبار ما عرض فيه كثرة الالباس لانهم لو زادوا على الوقف بالالف كتابته بالالف كثر اللبس بالوقف والخط فتجنبوا ما كثر به الالباس وهو الخط لان الخط حالة لازمة للمكتوب ولم يحفلوا بالباس الوقف لانها حالة عارضة اهـ * قوله وقد تلخص في كتابة اذا ثلاثة مذاهب الخ * نسب ابن السيد في شرح ءاداب الكتاب القول الاول للمازني والثاني لابي العباس المبرد والثالث للفراء قال واحسن الاراء فيها راي ابي العباس لان نون اذا ليست بمنزلة التنوين ولا بمنزلة النون الخفيفة فتجري مجراهما في قلبها الفا انما هي من نفس الكلمة ولانها اذا كتبت بالالف اشبهت اذا التي هي ظرف فوقع اللبس بينهما ونحن نجد الكتاب قد زادوا في كلمات ما ليس منها وحذفوا من بعضها ما هو منها للفرق بينها وبين ما يلتبس بها في الخط فكيف يجوز ان تكتب اذا بالالف وذلك مودي الى الالتباس * قوله قصدا للتفرقة بينهما * اي بين الواو الاصلية وواو الجماعة بزيادة الالف مع الثانية وللتفرقة ايضا بينهما وبين واو العطف فانه وان لم يحصل الالتباس في نحو اكلوا وشربوا لان واوه تكتب متصلة وواو العطف لا تكتب متصلة لكن قد يجيء من الافعال ما لا يتصل به الواو صورة نحو جادوا وسادوا ويحصل الالتباس حينئذ فجعلوا الباب كله واحدا وهذا بخلاف نحو يدعو ويغزو فانه لا التباس وان قدر الانفصال لان المفرد ليس يدع ويغز قاله في حواشي الشافية وكما فرقوا بين هاذين اللفظين بزيادة الالف فرقوا بين عمرو وعمر بزيادة الواو مع الاول دون الثاني وانما خصوا الاول بالزيادة لانه اخف وانما زيدت الواو دون الالف لئلا يلتبس بالمنصوب ودون الياء لئلا يلتبس بالمضاف الى ياء المتكلم وانما تزاد اذا كان علما لشهرته في اسمائهم وكثرة استعماله واستعمال

ان نون التاكيد تصور نونا وعن الفراء ان اذا ان كانت ناصبة كتبت بالالف والا كتبت بالنون فرقا بينها وبين اذا الشرطية والفجائية وقد تلخص في كتابة اذا ثلاثة مذاهب الالف مطلقا والنون مطلقا والتفصيل *

ص وتكتب الالف بعد واو الجماعة كقالوا دون الاصلية كزيد يدعو وترسم الالف ياء ان تجاوزت الثلاثة كاشترى والمصطفى اوكان اصلها الياء كرمى والفتى والفا في غيره كقفا والعصا وينكشف امر الفعل بالتاء كرميت وعفوت والاسم بالتثنية كعصوين وفتيين *

ش لما ذكرت هذه المسئلة من مسائل الكتابة استطردت بذكر مسئلتين مهمتين من مسائلها احداهما انهم فرقوا بين الواو في قولك زيد يدعو وبينها في قولك القوم لم يدعوا فزادوا الفا بعد واو الجماعة وجردوا الاصلية من الف قصدا للتفرقة بينهما الثانية ان من الالفات المتطرفة ما يصور الفا ومنها ما يصور ياء *

ما خيف ان يلتبس به فلا تزاد في عمر واحد عمور وهو ما بين الاسنان من اللحم ولا في العمر الذي بمعنى العمر في قولك لعمر الله وفي مثل قول الشاعر باعدام العمر عن اسيرها البيت ولا اذا كان مصغرا لان لفظهما حينئذ واحد فلا يحتاج الى التفرقة ولا اذا كان مضافا الى المضمر لان المضمر المجرور كالجزء مما قبله فلا يفصل بينهما بالواو ولا اذا كان منصوبا منونا لوجود الفرق بينهما بالالف بعد عمرو حال النصب وعدمها بعد عمر اه وقد اكثر الناس من ذكر واو عمرو فقال ابو نواس يهجوا اشجع السلمي

قل لمن يدعي سليما سفاها * لست منها ولا قلامة ظفر
انما انت في سليم كواو * الحقت في الهجاء ظلما بعمرو

ويحكى ان بعضهم رءا في منامه انه قد كتب على ظفره واوا فقص على العابر روياه فاخبره بانه دعي في نسبه واستشهد بهاذين البيتين وقال التهامي *

لغو كحرف زيد لا معنى له * اوواو عمرو فقدها ووجودها

وقال ابو سعيد الدستمي   افي الحق ان يعطى ثلاثون شاعرا *
ويحرم مادون الرضى شاعر مثلي *
كما سامحوا عمروا بواو مزيدة *
وضويق بسم الله في الف الوصل *

قوله وضابط ذلك ان الالف ان تجاوزت ثلاثة احرف الخ * قال في حواشي الشافية كتبوا كل الف رابعة فصاعدا في اسم او فعل ياء نحو المغزى و يغزى تنبيها على انها تنقلب ياء عند التثنية او على انها مما تمال الا فيما قبلها ياء نحو صديا فانه يكتب الفا كراهة اجتماع الياءين الا في يحيى وريا علمين فانه يكتب ياء فرقا بينهما علمين وبينهما فعلا او صفة ولم يعكس لاستثقال الصفة والفعل وكون الالف اخف من الياء واما الالف الثالثة فان

وضابط ذلك ان الالف اذا تجاوزت ثلاثة احرف او كانت منقلبة عن ياء صورت ياء مثال ذلك في النوع الاول اشترى والمصطفى وفي النوع الثاني رمى وهدى والفتى والهدى وان كانت ثالثة منقلبة عن واو صورت الفا وذلك نحو دعا وعفا والعصا والقفا ولما ذكرت ذلك احتجت الى ذكر قانون يتميز به ذوات الواو من ذوات الياء فذكرت انه اذا اشكل امر الفعل وصلته بتاء المتكلم او المخاطب فمهما ظهر فيها فهو اصله *

كانت عن ياء نحو رحى كتبت ياء والا كتبت الفا على ما يقتضيه الاصل
ومنهم من يكتب الجميع بالالف لانه القياس وانفى للغلط عن الكاتب
* قوله الا ترى انك تقول في الفتى والهدى فتيان * ولا يشكل على
ذلك ما في القاموس من قوله والفتى الشاب والسخي الكريم وهما فتيان
وفتوان والجمع فتيان وفتوان لانه يحتمل ان يكون فيه لغتان فمن قال
في تثنيته فتيان جرى على لغة انه يائي ومن قال فتوان جرى على لغة
انه واوي ومثل ذلك واقع في كلامهم حيث قالوا ان الالف قد يكون
لها اصلان باعتبار لغتين فيجوز فيها الوجهان نحو رحى فانها يائية في
لغة من قال رحيت وواوية في لغة من قال رحوت فلمن ثناها ان يقال
رحيان ورحوان والياء اكثر والاية اعني قوله تعالى ودخل معه السجن
فتيان شاهد صدق على كونه يائيا فلذا اخذ به المص وابن مالك
وتبعهما غيرهما فلا اعتراض عليهم بما في القاموس وهذا كلام على مثال
كذا في ابتهاج الصدور في بيان كيفية الاضافة والتثنية والجمع للمنقوص
والمقصور للدنوشري * قوله في ذكر همزات الوصل * الهمزات التي في اول
الكلام نوعان همزات قطع وهمزات وصل وتسمى ايضا الفات القطع
والفات الوصل لان الهمزة اذا كانت اولا كتبت على صورة الالف ولانهما
متقاربان في المخرج ولذلك اذا احتاجوا الى تحريك الالف قلبوها
همزة قال في الصحاح الالف على ضربين لينة ومتحركة فاللينة تسمى
الفا والمتحركة تسمى همزة ولهذا المعنى حكم الفقهاء زاد الله في رفعة
اعلامهم وشيد الاسلام باقلامهم بان الحروف ثمانية وعشرون ولا تظنن
بهم خلاف هذا فانهم لا يذهب عليهم الخفايا فما ظنك بالجلايا ثم
همزات القطع تثبت في الدرج وبالتلفظ بها يحجز ما قبلها عما بعدها
فتقول نصر احمد فهمزة احمد لما ثبتت حجزت بين الحاء والراء فقطعت

الا ترى انك تقول في رمى
وهدى رميت وهديت وفي دعا
وعفا دعوت وعفوت واذا اشكل
امر الاسم نظرت الى تثنيته فمهما
ظهر فيها فهو اصله الا ترى انك
تقول في الفتى والهدى الفتيان
والهديان وفي العصا والقفا
العصوان والقفوان وما احسن
قول الشاطبي رحمه الله تعالى *
وتثنية الاسماء تكشفها وان
رددت اليك الفعل صادفت منهلا
وقال الحريري رحمه الله *
اذا الفعل يوما غم عنك هجاؤه
فالحق به تاء الخطاب ولا تقف
فان تره بالياء يوما فكتبه
بياء والا فهو يكتب بالالف
ص فصل همزة اسم بكسر وضم
واست وابن وابنم وابنة وامرئ
وامراة وتثنيتهن واثنين واثنتين
والغلام وايمن الله في القسم
بفتحها او بكسر في ايمن همزة
وصل اي تثبت ابتداء وتحذف
وصلا وكذا همزة الماضي المتجاوز
اربعة احرف كاستخرج وامره
صدره وامر الثلاثي كاقتل واغزوا غزي بضمهن واضرب وامشوا واذهب بكسر كالباقي ش هذا الفصل في

بمواضعها فتقول قد استقرا ان الكلمة
اما اسم او فعل او حرف فاما
الاسم فلا تكون همزته همزة
وصل الا في نوعين احدهما
اسماء غير مصادر وهي عشرة
محفوظة اسم *

احدهما عن الاخر ولهذا سميت همزة القطع وهمزة الوصل تسقط في الدرج فيتصل ما قبلها بما بعدها فتقول كتبت اسمك فتسقط همزة اسم فاتصل التاء بالسين فلهذا سميت همزة الوصل وقيل انما سميت همزة الوصل لانه يتوصل بها الى الابتداء بالساكن ولهذا سماها الخليل سلم اللسان والساكن ما يحتمل ثلاث حركات غير صورته كميم عمرو والمتحرك ما يحتمل حركتين غير صورته كعين عمرو والحرف الذي يبتدا به لا يكون الا متحركا لان الحرف المنطوق به اما معتمد على حركته كباء بكر او على حركة مجاورة كميم عمر او على لين قبله يجري مجرى الحركة كباء دابة وصاد خويصة فمتى فقدت هذه الاعتمادات تعذر التكلم دليله التجربة ومن انكر ذلك فقد انكر العيان وكابر المحسوس وبعضهم يجوز الابتداء بالساكن لان التلفظ بالحركة انما يحصل بعد التلفظ بالحرف وتوقيف الشيء على ما يحصل بعده محال وجوابه منع انها بعده بل هي معه والا لامكننا الابتداء بالحرف من غير الحركة وانه محال والمراد بالابتداء الاخذ بالنطق بعد الصمت لا الاخذ في النطق بالحرف بعد ذهاب الذي قبله كما تخيله بعضهم حتى الزم وقوع الابتداء بالساكن والوقف في الصناعة ضد الابتداء فيجب ان تكون علامته ضد علامة الابتداء فلو وقفت على متحرك كان خطا بل الموقوف عليه لا يكون الا ساكنا او في حكمه الا ان الابتداء بالمتحرك ضروري لما بينا والوقف على الساكن استحساني عند كلال اللسان من ترادف الالفاظ والحروف والحركات * قوله اسم * اصله سمو بوزن قنو حذفت الواو لاستثقالها لتعاقب الحركات الاعرابية عليها ونقل سكون الميم الى السين لتعاقب تلك الحركات عليها واوتي بهمزة الوصل هذا مذهب البصريين ومذهب الكوفيين ان اصله وسم اي علامة لان الاسم علامة للمسمى يعرف به

واست وابن وابنم وابنة *

والمختار هو المذهب الاول لانهم يقولون في تكسيره اسماء وفي تصغيره سمي وعند اسناده الى الضمير سميت فلو صح المذهب الثاني لقيل اوسام كوقت واوقات ووسم ووسيم كوجه ووجيه ووسمت كوعدت * قوله واست * اصله سته كجمل لقولهم في تصغيره ستيهه وفي تكسيره استاه وزيد استه من عمرو ودليل تحريك عينه جمعه على افعال لكن حذفت اللام وهي الهاء تشبيها بحروف العلة وسكن اولها وزيدت الهمزة وفيها لغتان ست بحذف اللام ووزنها فع وسه بحذف العين ووزنها فل * قوله وابن * اصله بنو كقلم وذلك لان الفاقد ثبتت لها الفتحة لقولك بنون والعين يجب ان تكون متحركة لانهم قالوا ابناء وافعال جمع فعل بفتح العين فان قيل فهلا كان كعضد او كبد قيل فعل بالفتح اكثر منها وحكم على اللام بالواو لامرين احدهما انهم قالوا البنوة والاخر الاكثر فيما حذف لامه الواو لا الياء ونقل النقيب ابن الشجري رحمه الله تعلى في المجلس الحادي والسبعين من اماليه ان بعضهم ذهب الى ان المحذوف ياء واشتقه من بنى يبني قال لان الابن مبني على ابيه وعلى هذا فالبنوة شاذة كالفتوة لكن لما حذفت اللام تخفيفا واعلت الكلمة بذلك سكن اولها واوتي بالهمزة توصلا وتعويضا ولهذا لم يجمعوا بينهما بل اثبتوا احدهما ابني او بنوي والمونث كالمذكر * قوله وابنم * هو ابن والميم زائدة للتوكيد والمبالغة كما في زرقم بمعنى الازرق وليست هي بدلا من لام الكلمة كما في فم والا لكانت اللام في حكم الثابتة فلا يحتاج الى همزة الوصل ويتبع نونه ميمه في الاعراب فتقول هذا ابنم ورايت ابنما ومررت بابنم قاله في حواشي الشافية وقد اذكرني لفظ زرقم ما انشك ابو علي الشلوبين فيمن اسمه قاسم *

ومما شجى قلبي وفض مدامعي * هوى قد قلبي اذ كلفت بقاسم

وامرو وامراة واثنان واثنتان *

وكنت اظن الميم اصلا فلم تكن * وكانت كميم الحقت بالزراقم
والزراقم الحيات مشتقة من الزرقة يريد ان ميم قاسم كميمها فهو قاس
* قوله وامرو وامراة * في المجلس الحادي والستين من امالي ابن
الشجري فان قيل امرو وامراة لم يدخلهما حذف فما الذي اوجب
اجتلاب همزة الوصل لهما قيل ان الهمزة حرف عليل يحذف لاستثقاله
تارة ويبدل تارة ويلين تارة فهو موجود كمعدوم اه وقال في شرح الفصول
واما امرو ففيه نظر وذلك لان هذه الهمزة انما تلحق ما حذف آخره
وآخر امرو موجود نعم لما كان بمعنى مرو ومن لفظه ومرو يجوز فيه
التخفيف بنقل حركة الهمزة الى الراء وحذفها حمل امرو عليه في ذلك
وهذا اولى من حمل يذر على يدع ويابى على يمنع وقال المراغي ولانها
مشابهة لحروف المد واللين فكما عوضت في المعتل عوضت في
المشابه له اه وليس كلامه بصحيح وذلك لان حرف العلة الذي
يشابهه لا يعوض عنه مع وجوده فالهمزة التي هي مشبهة به اولى بان
لا يعوض عنها مع وجودها والمونث كالمذكر اه كلامه * قوله واثنان
واثنتان * اصلهما ثنيان وثنتيان كجملان وشجرتان بدليل قولهم في
النسبة ثنوي بفتحتين ولو كانت التاء مضمومة او مكسورة لظهر ذلك
في النسبة ولو كانت العين ساكنة لقالوا ثني كظبيي فحذفوا اللام واسكنوا
التاء وجيء بالهمز قاله الجاربردي واثنان للمذكر واثنتان وثنتان
للمونث قال ابن الخشاب والفرق بينهما ان التاء في ثنتان مبدلة من
الياء التي هي لام الكلمة وليست للتانيث لسكون ما قبلها وهو غير
الالف ولا يكون ما قبلها اعني تاء التانيث إلّا مفتوحا او الفا كقائمة
وقضاة والتاء في اثنتين تاء التانيث حملا على الظاهر وقال بعض المتاخرين
يجوز ان تكون تاء اثنتين بدلا ايضا فان قيل الهمزة حينئذ لا وجه لدخولها

لعدم حذف لامها قيل لما دخل الكلمة ضرب من التوهين بالابدال عوض عن ذلك زيادة الهمزة او زيد ذلك في المونث حملا على المذكر قاله ابن اياز في شرح الفصول * قوله وايمن الله في القسم * ذهب سيبويه الى ان همزته للوصل وهو مفرد تمسكا بالظاهر ويرد عليه فتح الهمزة وحركتها في الاسماء الكسر ووزنها افعل وهو من ابنية الجموع ولحاقها مع ثبوت لامها واجيب عن الاول بانها فتحت لوقوع الاسم موقع حرف القسم وهو بعيد اولكثرة الاستعمال قال الجاربردي اولان هذا القسم غير متصرف فيه ولا يقع الّا في القسم فضارع الحرف ففتح همزته تشبيها بالداخلة على لام التعريف وقال في شرح الفصول وعندي انها فتحت لامتناع الضم اذ يودي الى انقلاب الياء واوا لسكونها مفردة وانضمام ما قبلها واما الكسر فمستثقل لان بعدها الياء والحرف الذي يتلوها مضموم واجيب عن الثاني بان افعلا قد جاء مفردا نحو ءاجروءانك للرصاص وفي الحديث من استمع الى قينة صب في اذنيه الا نك وعن الثالث بانهم تقلبوا بهذه كثيرا فقالوا ايمن الله بفتح الهمزة وكسرها وايم الله بحذف النون مع الوجهين في الهمزة ايضا ومن الله بضم الميم والنون ومن الله بكسرهما وم الله بكسرها وذهب الفراء وهو اختيار الشيخ عبد القاهر والزمخشري الى انه جمع يمين والهمزة قطعية لكن وصلت لكثرة الاستعمال قال الجاربردي لانه لم يجيء على وزنه واحد وءاجروءانك اعجميان وايضا ليس جعله افعلا اولى من جعله فيعلا قال ابن اياز والى هذا اذهب لعزة افعل في المفرد وعندي ان وصلها يجوز ان يكون اشعارا بانتقالها الى القسم وخروجها عن بابها وهذا كثير ما يعتمدونه ولو قيل ان مذهب سيبويه اولى لان فيه تغيير الحركة ومذهب الفراء فيه تغيير الحرف وتغيير الحركة اسهل لكان

وايمن الله في القسم وتثنية السبعة الاول بمنزلتهن وهي اسمان واستان وابنان وابنمان وابنتان وامرءان وامراتان قال الله تعلى فرجل وامراتان بخلاف الجمع فان همزته همزة قطع قال تعلى ان هي الّا اسماء سميتموها فقل تعالوا ندع ابناءنا وابناءكم النوع الثاني اسماء هي مصادر

وهي مصادر الافعال الخماسية
كالانطلاق والاقتدار والسداسية
كالاستخراج فاما الفعل فان كان
مضارعا فهمزته همزة قطع نحو
اعوذ بالله واستغفر الله واحمد الله
وان كان ماضيا فان كان ثلاثيا او
رباعيا فهمزته همزة قطع فالثلاثي
نحو اخذ واكل والرباعي نحو
اخرج واعطى وان كان خماسيا
اوسداسيا فهمزته همزة وصل نحو
انطلق واستخرج واما الامر فان
كان من الرباعي فهمزته همزة
قطع كقولك يا زيد اكرم عمروا
ويا فلان اجب فلانا واما
الحرف فلم تدخل عليه همزة
وصل إلّا على اللام في نحو قولك
الغلام والفرس وعند الخليل انها
همزة قطع عوملت في الدرج
معاملة همزة الوصل تخفيفا لكثرة
الاستعمال *

جيدا اه كلامه ومن ورود افعل مفردا اصبع لغة في الاصبع * قوله وهي
مصادر الافعال الخماسية الخ * جملة ذلك احد عشر بناء انفعال
كانطلاق وافتعال كاكتساب وافعلال كاحمرار وافعيلال كاحميرار واستفعال
كاستخراج وافعيعال كاعشيشاب وافعوال كاخرواط يقال اخروط السهم
اخرواطا اي امتد وافعنلال كاقعنساس وافعنلى كاسلنقا وافعنلال كاحرنجام
وافعلال كاقشعرار * قوله واما الفعل الخ * الاصل في دخول هذه الهمزة
الفعل وذلك لاصليته في الاعتلال ورسوخ قدمه في التغير والابدال
اسكنوا اوائل شيء منه وجاز بالوصلة ومصادره محمولة عليه وباقي الاسماء
محمولة عليها قال ابن اياز وهذا جيد الا تراهم يقولون انما يقبل الاسم
القلب اذا كان على وزن الفعل فان خرج عنه صح فالاول كتاب وباب
والثاني كصوى وعليان ويويده انه لا يجتمع زايدان اول الاسم إلّا ان
يكون مشابها للفعل كمنطلق ومنغمس ولذلك شذ انقحل حيث كانت
همزته ونونه زائدتين لاشتقاقه من القحل ووزنه انفعل والافعال التي
تدخل عليها همزة الوصل هي افعال المصادر المذكورة وصيغة امر الثلاثي
الذي لم يعتل من مضارعه الفاء ولا العين فان اعتل بشيء منها فلا
يحتاج اليها تقول عد وقل * قوله وعند الخليل انها همزة قطع * ذهب
سيبويه رحمه الله الى ان الهمزة همزة وصل واللام وحدها للتعريف لوجوه
منها الحمل على الظاهر وهو سقوط الهمزة في الدرج ومنها ان علم التنكير
على حرف واحد وهو التنوين كصه وبابه فالقياس ان يكون علم
التعريف الذي هو فرعه ومقابله كذلك ومنها ان العامل يتخطاه فيعمل فيما
بعده كقولك بالرجل وليس في اللغة العربية حرف على حرفين غير زائد
يتخطاه العامل ومنها ان حرف التعريف ممتزج بما عرفه الجزء منه
ولهذا اجمعوا بين الرجل ورجل في قافيتين ولم يعدوه ايطاء وذهب

الخليل الى ان حرف التعريف في الاصل حرفان الهمزة واللام لكن الهمزة وصلت لكثرة الاستعمال واقول الذي يبطل هذا انه على خلاف الظاهر وباقي ما احتج به سيبويه لا يلزمه اما الاول فلانه ليس حمل التعريف على التنوين باولى من حمله على الجنسية او من الاستغراقية بل حمله عليها اولى لوجهين احدهما وقوعهما اول الاسم كوقوعه والاخر دخولهما على المعربات كدخوله بخلاف تنوين صه فانه مختص بالمبنيات من اسماء الافعال واما الثاني والثالث فجوابه انها لما اسقطت الهمزة في الدرج وخرجت عن اصلها صار المعرف كانه على حرف واحد وهذا واضح افاده في شرح الفصول * قوله كما حذفت الهمزة من خير وشر * واما قوله بلال خير الناس وابن الاخير فشاذ ومنها ما حرك بالضم فقط وهو امر الثلاثي اذا ضم ثالثه الخ انما ضموا في ذلك ولم يكسروا مع ان الاصل في همزة الوصل الكسر استثقالا للخروج من الكسر الى الضم فان قيل فقد نقل قطرب اقتل بكسر الهمزة ولم ينقل فعل قيل الفرق بينهما من وجهين احدهما ان بين الكسر والضم في افعل حاجزا وان ضعف وليس كذلك في فعل الثاني ان المكسور في الاول بفرضية السقوط في الدرج وليس مكسور الثاني كذلك نعم نقل بعضهم حبك على تركيب اللغتين وقد اشار العلامة يحيى بن القاسم الى ضابط كل حال من احوال همزة الامر من كونها وصلية او قطعية في قوله

لالف الامر ضروب تنحصر * في الفتح والضم واخرى تنكسر
فالفتح فيما كان من رباعي * نحو اجب يا زيد صوت الداعي
والضم فيما ضم بعد الثاني * من فعله المستقبل الزمان
والكسر فيما منهما تخلى * ان زاد عن اربعة او قلا

وقوله فيما ضم بعد الثاني اي ولو بحسب الاصل نحو اغزي وقوله

كما حذفت الهمزة من خير وشر في الحالتين للتخفيف وبقية الحروف همزاتها همزات قطع نحو ام واو وان الفصل الثاني في ذكر همزة الوصل اعلم ان منها ما يحرك بالكسر في الاكثر وبالضم في لغة ضعيفة وهي همزة اسم وقد اشرت الى ذلك بقولي همزة اسم بكسر وضم ومنها ما يحرك بالفتح خاصة وهي همزة لام التعريف ومنها ما يحرك بالفتح في الافصح وبالكسر في لغة ضعيفة وهو ايمن المستعمل في القسم في قولهم ايمن الله لافعلن وهو اسم مفرد مشتق من اليمن والبركة لا جمع يمين خلافا للفراء وقد اشرت الى هذا القسم والذي قبله بقولي بفتحهما او بكسر همزة ايمن ومنها ما يحرك بالضم فقط وهو امر الثلاثي اذا انضم ثالثه ضما متاصلا نحو اقتل اكتب ادخل ودخل تحت قولنا متاصلا نحو قولك اغزي يا هند لان اصله اغزو بضم الزاي فاسكنت الواو للاستثقال ثم حذفت لالتقاء الساكنين وكسرة الزاي لتناسب الياء وقد اشرت الى هذا بالتمثيل باغزي .

وشابت قبلها بتغز لانه على ان الاصل اغزوي بدليل وجوده اذا لم توجد ياء المخاطبة ونحو ...

امشوا فانه يبتدا بالكسر لان اصله امشيوا بكسر الشين وضم الياء فاسكنت الياء للاستثقال ثم حذفت لالتقاء الساكنين ثم ضمت الشين لتجانس الواو ولتسلم من القلب ياء ولهذا مثلت به في الاصل لما يكسر مع التمثيل باضرب للتنبيه على انهما من باب واحد وانما مثلت باذهب دفعا لتوهم من يتوهم انهم اذا ضموا في مثل اكتب وكسروا في مثل اضرب فينبغي ان يفتحوا في مثل اذهب ليكونوا قد راعوا بحركة الهمزة مجانسة حركة الثالث وانما فعلوا ذلك لئلا يلتبس بالمضارع المبتدا بالهمزة في حال الوقف ومنها ما يكسر لا غير وهو الباقي وذلك اصل الباب وهذا آخر ما اردنا املاءه على هذه المقدمة وقد جاء بحمد الله مهذب المباني مشيد المعاني محكم الاحكام مستوفي الانواع والاقسام تنقر به عين الودود وتكمد به نفس الجاهل الحسود *

والكسر فيما منهما تخل اي فيما تخلى من ضم الثاني الضم المتاصل ومن كون الفعل رباعيا فيدخل نحو ارموا لان ضمته عارضة ونحو اذهب * قوله في حال الوقف * واما في حالة الوصل فلا لبس لان فعل الامر مسكن الاخر وفعل الخبر محركه وذلك اصل الباب وذلك لانها لما كانت توصلا الى النطق بالساكن جرت مجرى حركة التقاء الساكنين على ان بعضهم يذهب الى انها زيدت ساكنة لان اصل الحرف السكون ثم حركت لالتقاء الساكنين ليصح الابتداء بها وهو ضعيف لامرين احدهما ان الفرار من الشيء الى مثله غير مناسب والاخر انه ليس اصل كل حرف مطلقا السكون بل العين واللام من الاصول والزائد في اول كنون التثنية والجمع وبينه قول بعضهم لم يكن الاعراب اولى لان حركة الاول ضرورية وحركة الثاني اختيارية افاده في شرح الفصول * قوله تنقر به عين الودود * تنقر من قولهم عين قريرة اي باردة من البرد الذي هو النوم او الذي هو ضد الحر قال صاحب المصباح قرت العين قرة بالضم وقرورا بردت سرورا وقيل من القرار وهو السكون لان العين اذا قرت سكنت عن الطموح الى شيء آخر والجميع من باب ضرب او تعب كذا في المصباح والودود الكثير الحب قال في القاموس الوديد الكثير الحب كالودود * قوله وتكمد به * اي تحزن به حزنا شديدا قال في القاموس الكمدة بالضم والكمد بالفتح وبالتحريك الحزن الشديد ومرض القلب منه كمد كفرح فهو كامد وكمد وكميد * قوله ان يحسدوني * ذكر السيد المرتضى في اماليه قال روى يحيى بن علي قال حدثنا ابو هفان قال اشعر ابيات قيلت في الحسدة والدعاء لهم بالكثرة اربعة فاولها قول الكميت بن يزيد ان يحسدوني فاني لا الومهم الخ الابيات وذكر بعد الاخيرة *

ناس اهل الفضل قد حسدوا * فدام لي ولهم ما بي وما بهم

لا ينقص الله حسادي فانهم * اشر عندي من اللاءي هم الودد

وقال عروة ابن اذينة *

لا يبعد الله حسادي وزادهم * حتى يموتوا بداء في مكنون

اني رايتهم في كل منزلة * اجل قدرا من اللاءي يجفوني

وقال نصر بن سيار *

ان يحسدوني على ما بي وما بهم * فمثل ما بي لعمري جرلي الحسد

وقال معن بن زائدة *

اني حسدت فزاد الله في حسدي * لا عاش من عاش يوما غير محسود

ما يحسد المرء الّا من فضائله * بالعلم والظرف او بالباس والجود

وقد لخص البحتري هذا المعنى فقال *

محسد بخلال في فضائله * وليس يفترق النعماء والحسد

* قوله انا الذي يجدوني في صدورهم * القياس يجدونني الّا انه حذف نون الوقاية لضيق المقام وقياس كونه صلة يجدونه ليكون فيه ضمير يعود الى الذي لكن لما كان الذي خبر انا وهو والمبتدا شيء واحد لم يبال ان يرد الضمير الذي يجب رجوعه الى الثاني الى الاول ومثله ما ينسب لعلي كرم الله وجهه انا الذي سميتني امي حيدرة حيث لم يقل سمته وقوله لا ارتقي اي لا اصعد من قولهم رقيت في السلم بالكسر رقيا ورقيا اذا صعدت وارتقيت مثله وقوله صدرا بالتحريك هو الاسم من قولهم صدرت عن الماء وعن البلاد وفي المثل تركه على مثل ليلة الصدر اي حين يصدر الناس من حجهم وبالتسكين المصدر وهو الرجوع يقال صدر يصدر صدرا وقوله منها اي من صدورهم ولا ارد اي لا اخرج من صدورهم ولا ادخل فصرت غصة في صدورهم قد نشبت فلا تصدر ولا ترد اي صارت لازمة لا تسوغ ولا تثوب وقوله صدرا في موضع الحال وكذا لا ارتقي ان جعل في

انا الذي يجدوني في صدورهم لا ارتقي صدرا منها ولا ارد والى الله العظيم ارغب ان يجعل ذلك خالصا لوجهه الكريم مصروفا * وعلى النفع به موقوفا * وان يكفينا شر الحاسدين * وان لا يفضحنا يوم التناد بمنه وكرمه الكريم الجواد * انه الرءوف العظيم الوهاب * تم بحمد الله وعونه وحسن توفيقه والحمد لله رب العالمين * وحسبنا الله ونعم الوكيل ولا حول ولا قوة الّا بالله العلي العظيم وصلى الله على * سيدنا محمد النبي الامي وعلى * اله وصحبه وسلم تسليما * * كثيرا دائما الى يوم * * الدين والحمد لله * * رب العالمين *

* انتهى *

صدورهم مفعولا ثانيا وان جعلته لغوا فلا ارتقي هو المفعول الثاني كذا في شرح المفتاح للعلامة القطب الشيرازي قال مولفه جبر الله له الخلل وغفر له الزلل واصلح له القول والعمل قد انتهى بنا القول فيما رمناه من جمع معان محررة نظم حواشي محبرة فياله من جمع سلم من التكسير ونظم اذا تنزل على سمع فاضل تلى رب اني لما انزلت الي من خير فقير * جعله الله خالصا لوجهه الكريم * وموجبا للفوز بدار النعيم * ثم المسئول من اولي الالباب * المتحلين بحلى الانصاف والصواب * المبرءين من داء الحسد * المتصفين بذكاء العقل والقول الاسد * اذا عن لهم شيء طغى به القلم * وزلت به القدم * ان يستحضروا ان المعتدل قد يعتريه اود * ولا يخلوا من الزلل احد * وان يغتفروا ذلك في جانب ما قربت اليهم من الايادي البعيدة * وعقلت لهم من الفرائد الشريدة * وارحتهم من التعب * وازحت عنهم النصب * والحمد لله اولا وءاخرا * وباطنا وظاهرا * والصلاة والسلام على نبي الرحمة * وكاشف الغمة * وهادي الامة * محمد واسطة عقد النبيئين * وصفوة الاولين والاخرين وعلى عترته الابرار اجمعين * وصحابته الاخيار المنتخبين. وقد وافق الفراغ من تبييضه سادس شوال من سنة ١٢١٤ اربعة عشر ومائتين والف على يد مولفه فقير ربه اللطيف حسن بن عبد الكبير الشريف *

قد نجز طبع الحاشية الجليلة المفيدة المحررة الحفيلة منقولة من نسخة بخط مولفها المذكور ضاعف الله لنا وله ولجميع المسلمين الاجور بجاه صاحب اللسان الشكور صلى الله وسلم عليه وعلى ءاله وصحبه اجمعين والحمد لله رب العلمين *

---

* طبع بمطبعة الدولة التونسية بحاضرتها المحمية في اواخر ذي الحجة *
١٢٨١
* الحرام ختام شهور عام واحد وثمانين ومائتين والف *

* فهرست حاشية سيدي حسن الشريف على شرح قطر الندا *

الحمد لله التعريف بالمولف هو * النحرير الامام * العلامة الهمام * الفاضل الزكي الوريف * الشيخ سيدي حسن بن سيدي عبد الكبير الشريف * كان رحمه الله عالما جليلا عاملا * ومحققا نبيلا كاملا * متفننا في علوم شتى * وتولى خطة الامامة بالجامع الاعظم وخطة الافتا * وكان محررا للمسائل * عارفا بالمقاصد والوسائل * مواضبا على التدريس بالجامع المذكور * ونتجت عليه عدة شيوخ افاضل بدور * منهم الامام الذي نظيره في عصره مفقود * الشيخ سيدي الطاهر بن مسعود * ومن ظهر صيت علمه في جميع الاقطار والنواحي * شيخ الاسلام المالكي سيدي ابراهيم الرياحي * ومن طريقته في الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم لا زالت مسلوكه * الجامع بين الشريعة والحقيقة الشيخ سيدي محمد بن ملوكه ومن هو للفضائل والمعارف وارث * شيخ الاسلام الحنفي سيدي محمد بيرم الثالث * ومن لم يعرج احد من معاصريه الى سماء التحقيق عروجه * شيخ الاسلام الحنفي سيدي محمد بن الخوجه * رحمهم الله اجمعين * واسكنهم بفضله اعلى عليين * وشيخنا الجهبذ الكامل * الجامع لاشتات الفواضل والفضائل * ومن افتخرت به الاواخر على الاوائل وصارت شمس علومه في جميع الاقطار ضاويه * الشيخ سيدي محمد معاويه * شيخ الاسلام الحنفي الان * حرسه الله في السر والاعلان * وغيرهم من العلماء الاشاهر * السادات النجوم الزواهر * وكان قدس سره معتنيا بجمع المسائل وضبطها * وتقييد شواردها وربطها * فالف هذه الحاشية التي مطالعها يحوز مضمار السباق * وحاشية على شرح الشيخ ميارة على لامية الزقاق * وبالجملة فالشيخ له شرفان * شرف علم وشرف نسب وهما جليلان * وتوفي برد الله ثراه سنة ١٢٣٣ ورثاه تلامذته بقصائد منها قصيدة شاعر زمانه * واديب اوانه * الشيخ

سيدي احمد الكيلاني ونصها *

ايا عين فيضي واهطلي بسجام * امام ضريح ضم ازكى امام
وياقلب كيف الصبر قد حال بيننا * وبين غمام الدين غيم حمام
فاعظم به رزءًا لقد حل بالثرى * واسى به في حيرة وهيام
واظلم افق الجو واغبر لونه * فمذ هتف الناعي بنعي همام
امام جليل القدر من آل هاشم * سليل فحول من بطون كرام
هو الحسن الندب الشريف الذي رقت * به زمرة الاشراف اعلا مقام
فقد كان في دنياه اعذب مورد * وقد صار مرجوا ليوم قيام
وقد كان للدين الحنيفي صارما * وللعان والملهوف صوب غمام
وماكنت ادري قبل ان عمه الثرى * بان الثرى يخفي بدور تمام
فراح ولم تعرف له قط هفوة * وسار الى فردوسه بسلام
فمن لدروس العلم او لمنابر * ومن للقضايا عند نشر خصام
ومن لعويص القول من بعد سيد * يحل من التعقيد كل كلام
تعاليقه قد طار في الارض صيتها * بتحرير ابحاث وحسن نظام
سنيدبه البيت العتيق ومن به * ويبكيه طول الدهر كل امام
ولا غروان شح السماء بنوءه * وصار الثرى من فقده كرجام
وما ذا عجيب للذي كان علمه * سراجا مضيئا في دياج ظلام
فلا زلت يا فخر الزمان مخلدا * لارفع مجد في اعز مقام
ولا زال يا طود العلوم مرقرقا * على تربك المسكي فيض ركام
عليك سلام الله ما هبت الصبا * وما لاح برق من خلال غمام
مدى الدهر ما قد قال فيك مورخ * فلله من رمس لا سما همام

٨٦ ٣٧٢ ٥٤٠ ٩٠١٢٥

١٢٣٣